

تكملة الحديث اصح كتب الحديث ٣	الصحيح الزايد عليه الصحيحين ٣	المخرجات ٤	مراتب الصحيح ٥	حكم الصحيحين والتعريف ٥
نقل الحديث من الكتب المعتمدة ٧	الفهم الثاني الحسن ٧	القسم الثالث الضعيف ١٢	المرفوع ١٣ المسند ١٣	المتصل والموصول ١٣
الموقوف ١٣	المقطوع ١٣	فروع ١٤	المرسل ١٦	المنقطع والموصول ١٧
الضعيف ١٨	تعارض الوصول والارسل او الرفع والوقوف ١٩	التدليس ٢٠ الاشارة ٢٢	المسك ٢٣	الاعتبار والتأنيق والتشديد ٢٣
زيادات التفات ٢٤	الافراد المعلل ٢٥ ٢٦	المضطرب ٢٩ المدرج ٢٩	المذموم ٣١ المقلوب ٣٤	تنبهات ٣٥
معرفة من يقبل روايته من زرد ٣٥	مراتب التعريف ٤٣	مراتب التجريح ٤٥	من يجمع محل الحديث او ينجب ٤٥	اقسام التخلل واولها سماع لفظ الشيخ ٤٦

التأنيق التفاهة على الشيخ ٤٧	تفريجات ٤٩	التأنيق الاحاديث ٥٢ الفاظها وشرطها ٥٧	الرابع المناولة ٥٧	الخامس المكتبة ٦٠
السادس اعلام الشيخ ٦٠	الابع الوصية بالكتاب ٦١	الثامن الوجادة ٦١	كتابة الحديث وضبطه ٦٢	المقابلة ٦٥
تخرج الساقط ٦٦	التصحيح والتمريض والتعريف ٦٧	الكشط والمحو والضرب ٦٧	العمل في اختلاف الروايات ٦٨	الاشارة بالرمز ٦٨
كتابة التسميع ٦٩	صفة رواية الحديث وادائته ٧٠	الرواية بالاصل ٧١	الرواية بالمعنى ٧١	الاقتصار على بعض الحديث ٧٢
التسميع بقراءة اللحن والمصروف ٧٢	اصلاح اللحن والمخطأ ٧٢	اختلاف الفاظ الشيوخ ٧٣	الزيادة في نسب الشيخ ٧٤	الرواية من الشيخ التي اسنادها واحد ٧٤
تقديم المتن على المسند ٧٤	اذن قال الشيخ مثله او نحوه ٧٥	ابواب الرسول النبي وعلمه ٧٥	السماع على نوعين او عن طريق ٧٥	اداب المحدث ٧٤
ادب الحديث ٨١	الغريب والغريب والمشهور ٨٨	غريب الفاظ الحديث المسلسل ٩١	النسخ والمسنوح ٩٣	مختلف الحديث ٩٥
المعاني والنازل ٨٥				

حقن الكبريت والمرئ في الكلبة ٩٦	معرفة الصحابة ٩٧ معرفة التابعين ١٠٥	الأكابر عن الصحابة ١٠٧ رواية الأقران ١٠٨	الأخوة والأخوات ١٠٨	رواية آباء عن الأبناء وعكس ١٠٩
الابن واللاحق ١١٢	من لم ير عنه الأول ١١٢	من ذكر شعوب معدودة ١١٣	أفراد العلم ١١٤	الاسماء والكنى ١١٤
الانساب ١١٦	المؤلف المختلف ١١٦	المتفق والمفترق ١٢٦	تخصيص المشتهر به ١٢٩	المشتبه المقلوب ١٣١
من نسب إلى غير أبيه ١٣١	المسؤولين والنفائس ١٣٢	المبهات ١٣٢	تاريخ الرواة والوفاء ١٣٣	معرفة الشفا والضعفا ١٤٠
معرفة خطوط الشفا ١٤١	طبقات الرواة ١٤٥	الموالي من العلماء ١٤٥	أوطق الرواة وعلماؤهم ١٤٦	من فسد الكتاب تمت ١٤٦

دخل في نوبة الغنى
احمد بن حسن
عوله

شرح الفقه عاقيه

كتاب شرح فقيه الحديث

(فتح المصنف بشرح الفقه الحديث) كتاب الفقه الحديث

الفقه في اللغة قال الامام في المحصول والمنهج هو
فهم غرض المتكلم من كلامه وقال الشيخ ابو اسحق
في شرح الملح هو فهم الاشياء الدقيقة فلا يقال
فقهت ان السماء فوقنا وقال الامام في قوله
وهذا هو الصواب قال الجوهري الفقه الفهم تفق
فقهت كلاما بل بلسان التفاف افقه بفتحها في المصنف
اي فهمت افهم قال الله تعالى فما هو الا القوم لا يعلمون
يفقهون حديثنا اي لا يفهمون حديثنا والله اعلم

حيث احق فصار
من كتبه اولى كتابه
بجميع

لمحمد بن الحسن
استقل هذا الكتاب المبارك
بالاثر الشريف من كتابه
عنونه البار في الفقه
الاسرار والخطبات
عالم الفوائد
عنه



الملك لله دخل في حفظه
الحاجي بشير اغا دار السعاده كنفه
سنة ثمان وخمسين ويات
واكف



ثم انتقل الى سلك الفقه
احمد بن محمد الوائلي
عنه



بدر السجدة البهية من فقه مولانا صاحب الحرام
حضر اعزاء دار العالمة الحاج ميرزا محمد
من هو على كل شيء قدير هو الفقيه الفقيه
محمد امين المعصن اولى كتابه
عوله

ثم انتقل النوبة الى الفقه
محمد فقي الغني زيل خطيئة
عوله



٧٩

Süleyman	anasi
Hacı Beşir Ağa	
Yolu	
Eski Kayı	79

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقنا الا بالله عليه توكلت واليه استعين
 الحمد لله الذي قبل الصنيع النية حسن العمل وحمل الضعيف المنقطع علي برائيل لطفه فانصل
 ورفع من بسند في باب ووقف من شدة عن جابه وانفصل ووصل مقاطيع حبة وادرجهم
 في سلسلة حزنه فسكنت نفوسهم عن الاضطراب والعلل فموضوعهم لا يكون محولا ومقلوبهم
 لا يكون مقبولا ولا يخلل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الفرد في الازل
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله والدين عرب فاصبح عزرا مشهورا واكمل واوضح
 معضلات الامور وازال به منكرات الدنور الاول صلى الله عليه وسلم وصحبه وسلم ماعدا اسناد
 ونزل وطلع نجم وافق **وبعد** فعلم الحديث خطير وقعه كثير فغعه عليه مدار الشراحتا
 وبه يعرف الحلال والحرام ولا هله اصطلاح لا بد للطالب من فهمه فلهذا نذب الي تقديم العنا
 بكتاب في علمه وكنت نظمت في ارجون الفقه ولييان اصطلاحهم الفقه وشرعت في شرح
 لها سبطة واوضحته ثم رايته كبر اتج فاستطنته ومثلته ثم شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط
 يوضح مشكلاتها ويفتح مقفلاتها ما كثر فامل ولا قصر فاخل مع فوايد لا يستغنى عنها الطالب
 التبيين وفرايد لا توجد بجمعة الافيه جعله الله خالصا لوجه الكريم ووسيلة الى جنات
 النعيم **ص**
 يقول راجي ربه المتقدير عبد الرحيم بن الحسين الاثري
 من بعد حمد الله ذي الآلاء على امتنان جل عن الاخصاء
 ثم صلوات وسلامه دائيم على نبي الخير ذي المراحم
 فهذه المقاصد المهمة توضح من علم الحديث رتبة
ش الاثري بفتح الهمزة والثاء المشددة نسبة الى الاثر وهو الحديث واشتهر بها الحسين بن
 عبد الملك الخلال الاثري وعبد الكريم بن منصور الاثري في آخرين والآلاء النعم واجلها
 الا بالفتح والتنوين كرجي وقيل بالكسر كعي وقيل بالكد وسكون اللام والتنوين كنجي والمراحم جمع
 من رحمة وهي الرحمة وفي صحيح مسلم انا نبي الرحمة وفي رواية الرحمة وفي رواية المرحمة والمراد برسم
 الحديث آثار أهله التي ينو اعلمها اصولهم والرسم في اللغة الاثر ومنه رسم الدار وهو ما كان من
 آثارها لا صقا بالارض وعمره باسمها اشارة الي دروس كثير من هذا العلم وانه بقيت منه آثار
 يهتدي بها ويتبني عليها **ص**
 نظمها تبصرة للبديني تذكرك للنسبي والمسندي



هذا هو
 الكتاب

شخصت فيما ابن الصلاح اجمع وزدتها علما شرا موصفة
ش المسند بكسر النون فاعل اسند الحديث اي رواه باسناده واما عبد الله ابن محمد المسند
 فهو يفتحها احد شيوخ البخاري وقوله شخصت فيها ابن الصلاح اي كتاب ابن الصلاح والمراد
 مسأله واقسامه دون كثير من مثله وتعاليله ونسبه اقوال لقائلها وما تكرر فيه وقوله
 وزدتها علما اعلم ان ما زدت فيها علي ابن الصلاح اكثره ميزت اوله بقولي قلت ولم اميز آخره
 بل قلت تميز بالواقع ان كان آخر مسئلة في تلك الترجمة المنجهر عليها واميز ما لم يقع آخر الترجمة
 في هذا الشرح ارشاد الله تعالى ومن الزيادة ما لم اميز اوله بقولي قلت اذ هو ميمز بنفسه عند
 من لم يعرف بان يكون حكاية عمره هو متأخر عن ابن الصلاح كالنودي وابن دقيق العيد وابن شيد
 وابن سيد الناس كما ستره وكذلك اذا تعقب كلام من هو متأخر عن ابن الصلاح بطريق ابي
 ومن الزيادة ما لم اميز اولها ولا تميزت بنفسها كما تقدم فاميزها في هذا الشرح وهي مواضع
 يسيرة راي ان اجمعها هنا لتعرف منها في آخر الباب الاول قوله ولم من عمره ومنها في التيسر
 النقل عن الاكثرين انهم قبلوا ما صرح ثقات المدلسين بوضله ومنها اقولي في آخر القسم الثالث
 من اقسام الجهول وفيه نظير ومنها في مراتب التعديل ومرتبات التخرج زيادة الفاظ لم يذكرها ابن
 الصلاح ميزتها هنا في الترتيبين المذكورين ومنها قولي في تصور المناولة واعلاها ومنها
 قولي فيما اذا ناول واسترد عند المحققين ومنها في اواخر المناولة قولي في حديث وقع التيسر
 ومنها قولي في كتابة الحديث وكتب الشهي ومنها تقطيع حروف الكلمة المشككة في هامش الكتاب
 ومنها استثناء الحاء ما ينقطع اسفل من الحروف المهملة ومنها بيان ان مسند يعقوب بن
 شيبه ما كل ومنها ذكر العسكري فيمن صنف في التعجيب ومنها في المورثين والمختلف استثناء
 الخواصي انهم اسما فارت في الخلاف في الراي والزاي

فحيث جاء الفعل والضمير واحد ومن له مستور
كقالت او اطلقت لفظ الشيخ ما اريد الا ابن الصلاح منها

ش هذا بيان ما اصطحت عليه في الاختصار اي اذا اتى فعل واحد لا جماعة او اثنين
 ولم يذكر فاعله معه ولا قبله فالمراد به الشيخ ابو عمر وابن الصلاح كقولي وقال ان لي بانعان
 النظر وكذلك اذا اتى بضمير موحده يعود علي اسم تقدم قبله فالمراد به ابن الصلاح كقولي
 كذاله وقيل ظنا ولدي وكذا اذا اطلق الشيخ فالمراد به ابن الصلاح كقوله فالشيخ فيما بعد حقه

انما قيل المسند في الزيادة في
 الكتاب

ابن الصلاح برز او اباح
 له فهو واضح في الزيادة
 وكذلك اذا تعقب كلامه

والمسند في الزيادة في
 الكتاب

بفاعله

وقوله **بها بالبارجة** وفتح الهمزة ويجوز كسرهما
وان يكن لاثنين نحو الترتيب ما، **فسلم** مع كذا فيهما
والله انجوا في اموري كلها معنعما في صنعها ونهلهما

ش اي وان يكن النقل والضمير المذكوران لاثنين كقوله واقطع بصحة لما قد اسندنا وكقوله
 وارفع الصحيح مرويتهما فالمراد بذلك الخائب ومسلم وقوله معتصما بفتح الصاد على التمييز ويجوز
 كسرهما على الحال

ص اقسام الحديث

واهل هذا الشأن قسموا الشأن الى صحيح وصحيح حسن
قالوا والمفضل الاصل **اد بقل عدل صابط الفواد**
عن مثله من غير ما شذوذ **ذ وعله قاذية مؤدي**

ش اي واهل الحديث قال الخطابي في معالم السنن اعلموا ان الحديث عند اهل علمه على ثلاثة
 اقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم فالصحيح عندهم ما اتصل بسنده وعُدلت نقله
 فلم يشترط الخطابي في الحد ضبط الراوي ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة ولا شك ان
 ضبط الراوي لا بد من اشتراطه لان كثرة الخطأ في حديثه ونقص استحقاق الترك وان كان عدلا
 واما السلامة من الشذوذ والعلّة فقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتران ان اصحاب
 الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح قال وفي هذين الشرطين نظر علي مقضى نظر الفقهاء فان كثيرا
 من العلل التي يُعَلَّل بها المحدثون لا تجرى على اصول الفقهاء **قلت** قد احتزرت بقولي قاذية
 عن العلّة التي لا تقدر في صحة الحديث فقولي المتصل بالاسناد احتراز عما لم يتصل وهو المنقطع
 والمرسل والمفضل وسياقي ايضا هما وقولي بنقل عدل احتراز عما في سنده من لم تعرف عدلا
 اما بان يكون عرق بالضعف او جهل عينا او حالا كما سيأتي بيانه في الجمل وقولي صابط احتراز
 عما في سنده من غلط او مغفل كثير الخطأ وان عرق بالصدق والعدالة وقولي من غير ما شذوذ وعله
 قاذية احتراز عن الحديث الشاذ والمعلل بعلّة قاذية وما هنا مقصود ولم يذكر ابن الصلاح في تفسير
 الحد قاذية ولكنه ذكر بعد سطر فيما احتز عنه فقال وفيه علة قاذية قال ابن الصلاح هذا
 هو الحديث الذي يحكمه بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث فانما قيدت في الخلاف بما اهل الحديث كان
 بعض متأجري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كالتشهادة حكاه الحارثي في شروط الايتم
 قال ابن دقيق العيد ولو قيل في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته موكذا وكذا الى آخره لكان

الاسناد دفع الحديث
 الى قائله

اسم محمد بن علي
 بن وهب

لان من لا يشترط مثل هذه الشروط لا يحصر الصحيح في هذه الاوصاف قال ومن شرط الحديث ان يكون 3
 جامعاً مانعاً

ص
وبالصحيح والضعيف قصدا في ظاهري القطع والمعتد
امساكنا عن حكمنا على سند بانه اصح مطلقا وقد
خاص به قوم فقلنا **عن نافع** **ما رواه التائيد**
مولاه واخر حيث عنه ثبت **ند الشافعي قلت** **وعنه احمد**

ش اي حيث قال اهل الحديث هذا حديث صحيح افرادهم فيما ظهر لنا عملا بظاهر الاسناد لا انه
 مقطوع بصحته في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على التثنية بمذاهيم الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم
 خلا فالمراد ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر بحسين الكرابيسي وغيره وحكاية ابن الصباغ في القدة
 عن قوم من اصحاب الحديث قال لقاضي ابوبكر الباقلائي انه قول من لا يحقل علم هذا الباب انه قد
 نعم ان اخرج الشيوخ اواحداهما فاخترنا ابن الصلاح القطع بصحة وخالفه المحققون كما سيأتي
 وكذا قولهم هذا حديث ضعيف افرادهم لم يظهر لنا فيه شرط الصحة لانه كذب في نفس الامر لجواز صدق
 الكاذب واصابته من هو كثير الخطأ وقوله والمعتد امساكنا عن حكمنا الى آخره اي القول المعتمد على
 المختار انه لا يُطْلَق على اسناد معين بانه اصح الاسانيد مطلقا لان تفاوت مراتب الصحة مترتب على
 تمكن الاسناد من شرط الصحة ونحو وجود اعداد درجات القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة
 بالنسبة بجميع الرواة قال الحاكم في علوم الحديث لا يمكن ان يقطع الحكم في اصح الاسانيد لصحابي واحد
 وسند كترتمة كذا في آخر هذه الترجمة قال ابن الصلاح علي ان جماعة من ائمة الحديث خاضوا عن
 ذلك فاضطربت اقوالهم وقول فقيل ذلك اي فقيل اصح الاسانيد ما رواه مالك عن نافع عن
 ابن عمر وهو المراد بقوله مولاه اي سيده وهذا قول الخاريج وقوله واخر حيث عنه اي عن مالك
 يُسند الشافعي اي فعلى هذا اذا ردت في الترجمة واحدا فاصح الاسانيد ما اسنده الشافعي
 عن مالك بها فقال الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التيمي انه اصل الاسانيد لاجماع اصحاب
 الحديث انه لم يكن في الرواية عن مالك اجل من الشافعي وقوله قلت وعنه اي وعن الشافعي احمد
 ابن حنبل يريد وان ردت في الترجمة آخر فاصح الاسانيد ما رواه احمد عن ابن حنبل عن الامام احمد ووقع
 بها اتفاق اهل الحديث علي ان اجل من اخذ عن ابن حنبل الحديث الامام احمد ووقع
 لنا بهذه الترجمة حديث واحد اخبرني به ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحجاز بقرآني عليه مش

السند اخبار عن طريق المتن
 من قولهم فلان سند اي متده
 فسمي سند الاعتقاد الحافظ
 في صحة الحديث وضعف علم

وَرَدَ لَكِنْ قَالَ يَحْيَى بْنُ الْبَرِّ لَمْ يَفُتْ أَحْسَنَ إِلَّا النَّزْرُ

ش اي ولم يعثر البخاري ومسلم كل الصحيح يريد لم يستوعبها في كتابها ولم يلتزم ما ذلك والدارقطني وغيره اياها باحاديث ليس بلازم قال احكام في خطبة المستدرک ولم يحكم ولا واحد منهما انه لم يصح من الحديث غير ما حرجه البخاري ما ادخلت في كتابي الجامع الامام صح وتركت من الصحيح كالحال الطول وقال مسلم ليس كل صحيح وضعفه هنا انما وضعت هنا ما اجموع عليه يريد ما وجدته فيها شرايط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قال ابن الصلاح في قوله ولكن قلنا عند ابن الاخير منه اي من الصحيح يريد ان احافظ ابا عبد الله محمد بن يعقوب ابن الاخير شيخ احكام ذكر كلاما معناه قل ما يفتون البخاري وسلفا ما يفتون من الحديث قال ابن الصلاح يعني كتابها ويحيى هو الشيخ يحيى الدين النوري فقال في التقريب والتيسير والاصواب انه لم يفت الاصول احسنه الا اليسير اعني الصحيحين وسنن ابي داود والترمذي والنسائي

وفيه ما فيه لقول الجعفي اخفط منه عشر الف وقوله اراد بالذكر ارجاءها وموقوف وفي البخاري اربعة الآلاف والمكرر فوق ثلاثة اكرهوا

ش اي وفي كلام النوري ما فيه لقول الجعفي وهو البخاري اخفط منه مائة الف حديث فقوله منه اي من الصحيح وقوله وعلة اي ولعل البخاري اراد بالاحاديث المكررة الاسانيد والموقوفات وقوله وموقوف معطوف على قوله بالتكرار قال ابن الصلاح بعد حكاية كلام البخاري الا ان هذه العبارة قد تندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين قال ورعا عدد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين وقوله وفي البخاري الى آخره فيه بيان عدد احاديث صحيح البخاري وهي باستقاط المكرر اربعة آلاف حديث على ما قيل وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا كذا اجزمه ابن الصلاح وهو مسلم في رواية النوري واما رواية حماد بن شاكر فهي دونها مائتي حديث ودون ذلك مائة حديث رواية ابراهيم بن معقل ولم يذكر ابن الصلاح عدة حديث مسلم وقال النوري انه نحو اربعة آلاف باستقاط المكرر

ص الصحيح الزائد على الصحيحين وحذف زيادة الصحيح اذ ينقص صحة او من مصنف يخص بجمع نحو ابن جبان الزكي وابن خزيمة وكالمستدرک

ش لما تقدم ان البخاري ومسلم يستوعبا اخراج الصحيح وكان قيل فمن اين يعرف الصحيح الزائد القوي والسليم انتهى كلامه

انتهى قاله وجد خطه شيئا ما صورة قارنى قال بعض مشايخي فيما قلناه عليه في بعض تصانيفه قيل المراد ما اجمعه ما ولا الاربعة احمد بن حنبل وسعيد بن منصور ويحيى ابن عيسى وعثمان بن ابي شيبة ثم راب خطه كالمعظم في كتابه على كلام ابن الصلاح في علومه انما وضعت هنا ما اجموع عليه ما هو راب في بعض التواريخ ولا يخفى اسمه الا ان اراد اجماع اربعة اكرهوا اسما في الكتاب المذكور انتهى

بعض في كتابه علوم الحديث وقد ذكرنا في القلم التي على صحيح مسلم فقال في اربعة الاف حديث اصول دون المكرر وذكر الحديث لانه ان كان مسلم في الحديث حديث وقال المياشي الذي لم يكمل كتابه البخاري سبع آلاف وسبعمائة ومسلم على كتابه آلا فحديث واحد الكتاب على الحديث في الاحكام

علي ما فيها فقال خذ اذنتك صحة اي حيث ينص على صحة امام معتد كابي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي في مصنفاتهم المعتمدة كذا قيده ابن الصلاح لمصنفاتهم ولحم اقيده لها بل اذا صح الطريق اليهم انهم صحيحون ولو في غير مصنفاتهم او صح من لم يشتهر له تصنيف من الائمة كيجي ابن سعيد القطان وابن معين ونحو ما فاحكم كذلك على الصواب وانا قيده ابن الصلاح بالمصنفات لانه ذهب الى انه ليس لاحد في هذه الاعصار ان يصح الاحاديث فهذا المرفوع على صحة السند الي من صحه في غير تصنيف مشهور وسيا في كلامه في ذلك ويؤخذ الصحيح ايضا من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح ابي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وصحيح ابي حاتم محمد بن حبان البستي المستفي بالنقاسين والانواع وكما يستدل على الصحيحين لابي عبد الله احكامه وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين من زيادة او تمة لمخزون فهو محكوم بصحة كما سياتي في

ص على تهازل وقال انفر بر فزال احسن ما لم يرد بعلة ولكن ان يحكم بما يليق والبستي يداني احكاما

ش اي على تساؤل في المستدرک وانا قيده بتعلق احكامه بالمعطوف الاخير لتكرار اداة التشبيه فيه وقوله وقال اي قال ابن الصلاح ما انفرد احكامه بتصحيح لا يخرج فقط ان لم يكن من قبل الصحيح فهو قيل الحسن بخرجه بر وعلل به الا ان يظهر منه علة توجب ضعفه وقوله والحق ان يحكمه ما يليق هذا من التواضع على ابن الصلاح وهو متميز بنفسه لكونه اعراضا على كلامه وتقريب الحكم عليه بالحسن فقط تحكما فالحق ان ما انفرد بتصحيح يتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة او الحسن او الضعف ولكن ابن الصلاح راى انه ليس لاحد ان يصح في هذه الاعصار فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه وقوله والبستي يداني احكاما اي وابن جبان البستي يقارب احكامه في التساؤل فاحكامه اشد تهاولا قال الحارثي ابن جبان انكر في الحديث من احكامه ص المستخرجات

ص واستخرجوا على الصحيح كابي عوانة وحن وحنين عزول الفاظ المتون لهما اذ خالف لفظا ومعنى

المستخرج موضوعه ان ياتي المصنف في كتاب البخاري او مسلم فيخرج احاديثه باسناد نفسه من غير طريق البخاري او مسلم فيجمع اسناد المصنف مع اسناد البخاري او مسلم في شيخه او من فوقه كالمستخرج على صحيح البخاري كابي بكر الاسماعيلي ولا يبي بكر البرقاني ولا يبي نعم الاصفهاني والمستخرج على صحيح مسلم كابي عوانة ولا يبي نعم ايضا والمستخرجون لم يلتزموا لفظ واحد من الصحيحين بل رَوَوْهُ

الخط في المستخرج ان يتوافقا في الصحاح وان انفقا في مثلا فلا بد من اتحاد الرواة بين المستخرج والمخرج على الرواية ولا بد من صحة المستخرج الى حالة الاجتماع

الخط في المستخرج ان يتوافقا في الصحاح وان انفقا في مثلا فلا بد من اتحاد الرواة بين المستخرج والمخرج على الرواية ولا بد من صحة المستخرج الى حالة الاجتماع

بالفاظ التي وقعت لهم من شي ختم مع الخالفة لافاظ الصحيحين وربما وقعت المخالفة ايضا
في المعنى فهذا قال فاجتنب عزوك الفاظ المتنوطها اي لا تغز الفاظ متون المستخرجات
للتصحيحين فلا تغل اخرجيه البخاري او مسلم هذا اللفظ لان غلت انه في المستخرج بلفظ الصحيح
مقابلته عليه فلك ذلك فقولنا ربما متعلق بخالفة المعنى فقط لان مخالفة الالفاظ لثمة كما
تقدم

وما يزيد فاحكم بصحته فهو مع العلو من فائدة
والاصل يعني اليه في معزلة وليت اذ زاد البخاري ميزا

ش اي وما يزيد المستخرجات او ما يزيد المستخرج علي الصحيح من الفاظ زيادة عليه من تيمية لحدوث
او زيادة شرح في حديث او نحو ذلك فاحكم بصحته لانها خارجة من خروج الصحيح وقوله فهو مع العلو
من فائدة هذا بيان لفائدة المستخرج فمنها زيادة الالفاظ المذكورة لانها رعا دلت علي زيادة حكم
ومنها علو الاسناد لان مصنف المستخرج لو روي حديثا مثالا من طريق مسلم لوقع انزل من الطريق
الذي رواه به في المستخرج مثاله حديث في مسند ابي داود الطيالسي فلورواه ابو نعيم مثالا
من طريق مسلم لكان بينه وبين ابي داود اربعة رجال شيخان بينه وبين مسلم وشيخ واحد
رواه من غير طريق مسلم كان بين ابي نعيم وبين ابي داود رجلا ن فقط فان ابا نعيم سمع مسندا
ابي داود علي ابن فارس سماعه من يونس بن حبيب سماعه منه ولم يذكر ابن الصلاح للمستخرج
الاها تين الفائدتين واشترى الي غير مما بقوي من فائدة من فوائده ايضا القوة بكثرة الطرق
للترجيح عند المعارضة وقوله والاصل يعني اليه في معزلة كان قيل فهذا اليه في اثنين
الكبري والمعرفة وغيرهما والبعوي في شرح السنة وغير واحد من دون الحديث باسانيدهم ثم
يعزونه الي البخاري او مسلم مع اختلاف الالفاظ والمعاني **والجواب** ان البيهقي وخبره ممن
عز الحديث لواحد من الصحيحين انما يريدون اصل الحديث لا عزو الفظة فلا اصل مفعول مقدم
وقوله وليت اذ زاد البخاري ميزا اي ان ابا عبد الله الحميدي زاد في كتابه الجمع بين الصحيحين الفاظا
وتماثلت ليست في واحد منهما من غير تغيير قال ابن الصلاح وذلك موجود في كثير من نقل من لا يميز بعض
ما جله فيه عن الصحيح وهو خطي لكونه زيادة ليس الصحيح انتهى وهذا ما انكر علي الحميدي لانه جمع بين
كتابين فميزاين ناتي الزيادة واقما اجمع بين الصحيحين لعبد الحق وكذلك تختص البخاري ومسلم
فلك ان تغل منها وتعرف ذلك للصحيح ولو باللفظ لانهم اتوا بالفاظ الصحيح واعلم ان الزيادة

التي تقع في كتاب الحميدي ليس لها حكم الصحيح خلاف ما اقتضاه كلام ابن الصلاح لانهما رواها بسنده كما
ولا ذكر انه يزيد الفاظا واشترط فيها الصحيح حتى يقلد في ذلك فهذا هو الصواب

ص مراتب الصحيح
واضع الصحيح من حيثها ثم البخاري مسلم فا
شرطها حوي شرط الجمع في شرط غير شرط

ش اعلم ان درجات الصحيح تفاوت بحسب مكان الحديث من شروط الصحيح وعدم
تمكنه وان اصح كتب الحديث البخاري ثم مسلم كما تقدم انه الصحيح وعلي هذا فالصحيح ينقسم الي
اقسام احدها وبواسطتها ما اخرج به البخاري ومسلم وهو الذي يعتد عنه اهل الحديث بقوله مستوف
عليه والثاني ما انفرد به البخاري والثالث ما انفرد به مسلم والرابع ما هو علي شرطهما والمرتبة
واحد منها والخامس ما هو علي شرط البخاري وحده والسادس ما هو علي شرط مسلم وحده والسابع
ما هو صحيح عند غيرهما من الامة المتقدمين وليس علي شرط واحد منهما فقله ثم البخاري اي بشر
مروي البخاري وشرطهما مفعول مقدم حوي وقوله مسلم اي فاحوي شرط مسلم وقوله
فشرط غير اي فشرط غيرهما من الامة واستعمال غير مضافة قليل ثم ما المراد بقوله علي شرط
البخاري وعلي شرط مسلم فقال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الامة شرط البخاري ومسلم ان يخرج
الحديث المجمع علي ثقة نقلته الي الصحابي المشهور وليس ما قاله الحميدي لان النساء في ضعف
جماعة اخرج لهما الشيخان واحدهما وقال المجازي في شروط الامة ما حاصله ان شرط
البخاري ان يخرج ما اتصل بسنده بالثقات المتقين الملازمين لمن اخذوا عنه ملازمة طويلة
وانه قد يخرج لحيانا عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتقان والملازمة لمن روى واعنه
فلم يلزم من الملازمة يسيرة وان شرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد
يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن اخذ عنه كحادي من مسلم
في ثابت الباني وايتوب هذا حاصل كلامه وقال النووي المراد بقوله علي شرطهما ان يكون
رجال اسنادهم في كتابهما لانه ليس لهما شرط في كتابهما ولا في غيرهما وقد اخذ هذا من ابن
الصلاح فانه لما ذكر كتاب المستدرک للحاكم قال انه اودعه مارا علي شرط الشيخين
قد اخرج عن رواة في كتابهما الي آخر كلامه وعلي هذا عمل ابن دقيق العيد فانه ينقل عن
الحاكم تصحيح حديث علي شرط البخاري مثالا ثم يعترض عليه بان فيه فلا نا ولم يخرج

شرط
البخاري

شرط مسلم

له البخاري وكذلك فعل الذهبي في مختصر الاستدراك وليس ذلك منهم بحيد فان الحاكم
صرح في خطبة كتاب المستدرك بخلاف ما فهم عنه فقال وانا استعين الله علي اخراج
احاديث رواها ثقات قد احتج بها الشيخان واحدهما فقوله مثلها اي مثل رواها
لا بهم انفسهم وتحتل ان يراى مثل تلك الاحاديث وانما تكون مثلها اذا كانت بنفس رواها
وفيه نظر وقد بينت المثلية في الشرح الكبير

وعنده التصحيح ليس يكن في عصرنا وقال يحيى يكن

شرح اي وعنده ابن الصلاح انه تعدد في مدعي الاستقلال بادراك الصحيح بخبر د
ما في اعتبار الاسانيد لانه ما من اسناد الا وفيه من اعتمد على كتابه عن الضبط والاتقان قال فاذا وجدنا
فيما يروي من احاد الحديث وغيرها حديثا صحيح الاسناد ولم يجده في احد الصحيحين ولا منصوصا علي
صحة في شيء من مصنفات ائمة الحديث المعتمدة المشهورة فانه لا يتجسس على جزم الحكم بصحة
قوله وقال يحيى اي النووي الظاهر عندي جواز من تمكن وقويت معرفته انتهى وهذا هو الذي
عليه عمل اهل الحديث فقد صحح غير واحد من المعاصرين ابن الصلاح وجعله احاديث لم يجدوا نقدتهم
فيها تصححا كما في الحسن بن القطان والضياع المقدسي والزمي عبد العظيم بن عبد الله

حكم الصحيحين والتعليق

- ن واقطع بصحة ما قد استدل كذله وقيل ظنا ولدي
- ن تحقيقهم قد غراه التووي وفي الصحيح بعض شيء قد روي
- ن مضعف او ظاهرا بالاسناد اشيا فان تجزئ فصح او ورد
- ن مرفضا فلا ولكن يشهد بصحة الاصل له كذا كسر

شرح اي ما اسنده البخاري ومسلم يريد رواه باسنادهما المتصل فهو مقطوع بصحة كذا قال ابن
الصلاح قال والعلم اليقيني الظري واقع بخلاف القول من نفي ذلك محتجاً بانه لا يفيد في اصله الا الظن
وانما تلقى الامنة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت اسئل الي
هذا واخسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اخترناه اولاهو الصحيح لان ظن من هو مغموم من
الخطا لا يخطئ الي اخر كلامه وقد سبقه الي نحو ذلك محمد بن طاهر المقدسي وابو نصر عبد الله
ابن عبد الخالق ابن يوسف قال النووي وخالف ابن الصلاح المحققون والاكثرون
فقالوا يفيد الظن ما لم يواتر وقوله ظنا منصوب بفعل يحدون اي يفيد ظنا وقوله بعض

شي اشارة الي تقليل ما ضعف من احاديث الصحيحين ولما ذكر ابن الصلاح ان ما اسنده مقطوع 7
بصحة قال سوي احرف يسيرة تكلم عليها بعض اهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند
اهل هذا الشأن انتهى وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال سمعت ابا عبد الله
محمد بن ابي نصر الحميري ببغداد يقول قال لنا ابو محمد بن حزم وما وجدنا البخاري ومسلم في كتابهما
شيلا لا يحتل بخبر الا حديثين لكل واحد منهما حديث ثم عليه في تحريجه الوهم مع اتقانها وحفظها
وصحة معرفتها فذكر من عند البخاري حديث شريك عن النضر بن الاسود وانه قبل ان يروي اليه وفي شق
صدقه قال ابن حزم ولا فقه من شريك والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار عن ابي
سريع بن عبد الله بن عباس قال كان اهل الكوفة لا ينظرون الي ابي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث اعطيتهم قال نعم عندي احسن العرب واجمل امرجسية بنت ابي سفيان ازوجكمها قال نعم الحديث
قال ابن حزم هذا حديث موضوع لا شك في وضعه والاف فيه من عكرمة بن عمار وقد ذكرت في
الشرح الكبير احاديث غير هذين وقد افردت كتابا لما ضعف من احاديث الصحيحين مع الجواب
عنها فمن اراد الزيادة في ذلك فليقف عليه فيه فوايد ومهمات وقوله ولما بالاسناد
اشيا اي وللبخاري ومسلم في الصحيح مواضع لم يوصلها باسنادها بل قطعاً اول اسانيدهم بما
يليهما وذكر ابن الصلاح ان ذلك وقع في الصحيحين قال واغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو
في كتاب مسلم قليلا جدا قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم وهو حديث ابي
اجهم بن الحارث بن الصمة اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر خيل الحديث قال فيه مسلم
وروي الليث بن سعد ولم يوصل مسلم اسناده الي الليث وقد اسنده البخاري عن
يحيى بن بكير عن الليث ولا اعلم في مسلم بعد مقدمة الكتاب حديثا لم يذكره الا تعليقا غير هذا
الحديث وفيه مواضع اخرى يسيرة رواها باسنادها المتصل ثم قال ورواه فلان وهذا ليس من
باب التعليق انما ذكر من تابع راويه الذي اسنده من طريقه عليه او اراى ان اختلاف في الاسناد
كما يفعل اهل الحديث ويدل علي انه ليس مقصوده بهذا دخاله في كتابه انه يقع في بعض اسانيد
ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وقد بينت بقية المواضع في
الشرح الكبير وقوله فان تجزئ فصح اي ان ابي بصير في الجزم كقوله قال فلان او روي
فلان او نحو ذلك فاحكم بصحة عمق علقته عنه لانه لا يستحي ان يجزم بذلك عن الا وقد
صح عنه عنده **الحكم** بصحة الحديث مطلقا يتوقف علي ثبوت رجالة واتصاله من موضع

اراد

التعليق فان كان من ابن ماجة فلا يثبت فيه الا الحكم بصحة عن اسناد اليه لقول البخاري وقال ابن ماجة
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخبرني ان شيخا من بني النضير قال ابن الصلاح فهذا ليس من شرط قطعنا
ولذلك لم يورده الترمذي في جملة الصحيحين وان ورد مرة واحدة اي في بعض النسخ كقولنا ويذكر
ويروي ويقال ونقل وروي ونحوها فلا تحكم بصحة كقولنا ويروي عن ابن عباس ويروي عن محمد بن
جمش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة لان هذه الالفاظ استعمالها في الضعيف الثوران
استعملت في الصحيح وكذا قوله في الباب يستعمل في الاسانيد معا قال ابن الصلاح ومع ذلك فإياه
له في اشارة الصحيح مشعر بصحة اصالة اشعاره بولس به ويذكر اليه وحمل ابن الصلاح قول البخاري ما
ادخل في كتابي الجامع الامام صحيح وقول الامية في الحكم بصحة علي ان الراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون
الابواب دون التراجم ونحوها

وان يكن أول الاسناد حذف مع صيغة الجزم فتعليقاً عرف
ولو كان أخيراً أما الذي لا يشيخه عندنا يقال فلذلك
عن غيبة الخبر للعازف لا تضع لابن جزم الحارث

هذا بيان حقيقة التعليق والتعبير به من جوده في كلام الدارقطني والحميدي في الجمع بين الصحيحين
وهو ان يسقط من اول اسناد البخاري او مسلم من جهة راوفا كثر ويعزى الحديث الى من فوق الحذف
من رواية بصيغة الجزم لقول البخاري في الصور وقال حميدي في السير عن الحسن بن ثوبان عن ابي عمير قال اذا
قار فلا يظن وكقول مسلم في التيمم وروي الليث بن سعد فذكر حديث اقبل من نحو يروي لجل الحديث
وقد تقدم قال ابن الصلاح وكان التعليق مأخوذاً من تعليق الجدار وتعليق الإطلاق ونحوه لما يشتر
الجميع فيه من قطع الاتصال قال ولم أجده لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط منه بعض رجال الاسناد
من وسطه او من آخره ولا فيما ليس فيه جزم كبير ويذكر قل استعمل غير واحد من الثمانين
التعليق في غير الجزم ومنهم من حافظ ابو الجراح المزني في قول البخاري في من ليس من غير ليس وروي فيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في الاطراف وعلم عليه علامة التعليق للبخاري وقول ولولي
أخبر اي ولو حذف الاسناد اليه واقتصر على ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المرفوع او على
الصحابي في الموقوف كقوله في العلم وقال عمر بن الخطاب ان تسودوا اي فانه يستعمل في هذا الحكاه
ابن الصلاح عن بعضهم ولم يخل فيه وقال ان لفظ التعليق وحده مستعمل فيما حذف من مستدا
اسناده ووجدنا في كثير حتى ان بعضهم استعمل في حذف كل اسناد انتهى ولم يذكر المزني هذا في الاطراف

باب
التعليق عن الزمري
عن الترمذي

في التعليق بل ولا ما اقتصر فيه على ذكر الصحابي غالباً وان كان مرفوعاً وقوله اما الذي لا يشيخه عز اقبال
فلذلك عن غيبة اي اما ما عناه البخاري الي بعض شيوخ بصيغة الجزم كقوله قال فلان وزاد فلان ونحو ذلك
فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخ ومن فقهه بل حكمه حكم الاسناد المعنعن وحكمه كما
سيأتي في موضعه الاتصال بشرط ثبوت القارة والسلافة من التدليس والقارة في شيوخه معروف والبخاري
سالم من التدليس فله حكم الاتصال بهذا الجزم ابن الصلاح في الرابع من التعريفات التي تلي النوع الحادي عشر
ثم قال ولغني عن بعض المتأخرين من اهل المغرب انه جعله قسماً من التعليق ثانياً وادخل اليه قول البخاري
في غير موضع من كتابه وقال لي فلان وزاد فلان فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر
المتصل من حيث المعنى وسيأتي حكمه قوله قال فلان عند ذكر اقسام التعليل وما ذكره ابن الصلاح
هنا هو الصواب وقد خالف ذلك في مثال مثل في السادسة من القواعد النوع الاول فقال ولما ذكر
حذف من مستداً اسناده واحداً او اكثر ثم قال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال ابن عباس كذا
قال بجاهد كذا قال عفان كذا قال القعنب كذا الي آخر كلامه ففعله قال عفان كذا قال القعنب كذا
في امثلة ما سقط من اول اسناده واحداً خالف لكلامه الذي قد مناه عنه لان عفان والقعنب
شيخ البخاري حدث عنه في مواضع من صحيحه متصلاً بالتصريح فيكون قوله قال عفان قال القعنب نحو
على الاتصال كالحديث للعنبر وعلى هذا العمل في واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والمزني فجعلوا حديث
ابي مالك الاشعري لا يذكرون مثلاً لهذه السلسلة تعليقا وفي كلامه ابي عبد الله بن منة ايضا ما يقتضي
ذلك فقال في جزئه في اختلاف الامية في القراءة والسماع والمناولة والاجابة اخبر البخاري في كتابه
الصحيح وغيره قال فلان وفي اجابة وقال فلان وهو تدليس قال وكذلك مسلم اخبره علي هذا
انتهى كلامه ابن منة وكما يوافق عليه وقوله كخبر العازف هو مثال لما ذكر البخاري عن بعض شيوخ من
غير تصريح بالحديث او الاخبار او ما يقوم مقامه كقوله قال هشام بن عمار صدقة بن خالد بن عبد الرحمن
ابن يزيد بن جابر بن عطاء بن قيس بن عبد الرحمن بن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود بن عبد الله بن مسعود
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكون في امتي اقوام يستحلون الحر والحرير والمعاذ الحديث فان
هذا الحديث حكمه الاتصال لان هشام بن عمار من شيوخ البخاري حدث عنه باحدث وخالف ابن
خزيمة ذلك فقال في الحديث هذا حديث منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد قال ولا يصح
في هذا الباب شيء ابدل قال وكل ما فيه موضوع قال ابن الصلاح ولا تنفك اليه رده ذلك قال
واخطاء في ذلك من وجوه قال والحديث صحيح معروف بالاتصال بشرط الصحيح قال البخاري وقد فعل ذلك

صواب
ابن

لكون الحديث معروفًا من جهة الثقات عن الشخص الذي علق عنه أو لكونه ذكره في موضع آخر من كتابه متصلًا
أو لغير ذلك من الأسباب التي لا يصح بها إخلال الانقطاع انتهى والحديث متصل بطريقين هذين وغير
قال الأسامي في المستخرج حديثنا الحسن وهو ابن سفيان النسوي لا مامر **ص** حديثنا هشام بن عمار
فذكره وقال الظهري في مسند الشاميين ثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد ثنا هشام بن عمار **ص**

نقل الحديث من الكتب المعتمدة

- ن **وأخذ من كتاب إعلان أو احتجاج حيث سأل قد جعل**
- ن **عرضه على أصوله شرطًا وقال يحيى النوري أصل فقط**

ش أي وأخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة لعلمه أو احتجاج به أن كان من يسوغ له العمل بالحديث
أو الاحتجاج به جعل ابن الصلاح شرطه أن يكون ذلك الكتاب مقابلة ثقة على أصول صحيحة متعدة
مروية بروايات متنوعة قال النووي فان قابلهما بأصل معتد بحقق اجزاءه وقال ابن الصلاح في قسم
الحسن حين ذكر أن نسخ الترمذي يختلف في قوله حسن أو حسن صحيح ونحو ذلك فينبغي أن تصح أصله
بجماعة أصول وتعتد على ما اتفقت عليه فقوله هنا ينبغي قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك وإنما هو مستحب
وهو كذلك **ص** **قلت ولا ينبغي خيرا من سؤي مروية لجماع**

ش لما ذكر ابن الصلاح أن من أراد حديث من كتاب من الكتب المعتمدة أخذ من كتاب مقابلة اجنبت
أن ذكر أن بعض الأئمة حكموا لاجتماع على أنه لا يحل نقل الحديث إلا من له به رواية وهو الحافظ أبو بكر محمد بن
خير بن عمر لا سوي يفتح الهمة الأشعبي وهو خال أبي القاسم الأشعبي فقال في بيان ما يشتهر وقد
اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح مسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك
القول مرويًا ولو على أقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ
مقعدته من النار وفي بعض الروايات من كذب علي مطلقا دون تقييد فتعولي امتناع خبره مستند ومضاف
إليه واجماع خبره **ص**

القسم الثاني للحسن

- ن **والحسن المعروف بخرجا وقد اشتهر رجالة بذلك**
- ن **خذا وقال الترمذي ما سلم من الشدة وقد مع راو ما اتهم**
- ن **يكذب ولم يكن فردا وذا قلت وقد حسن بعض ما انفرد**
- ن **وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه وما بكل واحد حصل**

ش اختلف قول الأئمة الحديث في حد الحديث للحسن فقال أبو سليمان الخطابي وهو خذ المذكور في أول البيت
وهو قوله ما ضعف قريب محتمل فيه وما بكل واحد حصل
فإنه قد مر في كتابي
من الطرق التي لا يصح بها إخلال
الانقطاع انتهى والحديث متصل بطريقين هذين وغير
قال الأسامي في المستخرج حديثنا الحسن وهو ابن سفيان النسوي لا مامر
فذكره وقال الظهري في مسند الشاميين ثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد ثنا هشام بن عمار
نقل الحديث من الكتب المعتمدة

الثاني الحسن ما عرف بخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار أكثر الحديث ومواليه يقبله أكثر العلماء ويستعمل
عامّة الفقهاء انتهى ورايت في كلام بعض المتأخرين أن في قوله ما عرف بخرجه احتراز عن المنقطع وعن
حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه قال ابن دقيق العيد ليس في عبارة الخطابي كسر الخيش وإيضاحه
قد عرف بخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حد الحسن قال وكان يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح قال الشيخ
تاج الدين التبريزي في نظر لا أي ابن دقيق العيد ذكر من بعد أن الصحيح أحسن من الحسن قال خذ
الحافظ في حد العامة ضروري والنفيد بما خرج عنه من أجل الحديث ومواعظ من جهة وقال أبو عيسى الترمذي في
العلل التي في آخر الجامع وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما أرادنا به حسن اسناده عندنا كل حديث
يروي لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذ أو يروي من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا
حديث حسن قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواقف لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح
فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى يكون رواة غير متهمين بل ثقات قال فظهر من هذا
أن الحسن عند أبي عيسى صنف لا يخص هذا القسم بل قد يشركه فيها غير الصحيح قال فكل صحيح عنده حسن
وليس كل حسن صحيحا انتهى قال أبو الفتح العمري بقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروي من وجه آخر ولم يشترط
ذلك في الصحيح قلت وسري في كلام أبي الفتح بعد هذا بدون الصفة أنه لا يشترط في كل حسن أن
يكون كذلك فقام له وقوله قلت وقد حسن بعض ما انفرد هذا من الزوايد على ابن الصلاح وهو إيراد
علي الترمذي حيث اشترط في الحسن أن يروي من غير وجه ولما ذكر حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن
أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك فانه قال فيه
حسن غريب لا تعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة قال ولا يعرف في هذا الباب إلا
حديث عائشة واجاب أبو الفتح العمري عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى بحجة من غير وجه ما كان
راوية في درجة المستور ومن لم تثبت عدالة قال وأكثر ما في الباب أن الترمذي يعرف نوع منه لا
بكل النواحي وقوله وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه هذا قول ثالث في حد الحسن قال بن الجوزي في
العلل المتناهية وفي الموضوعات الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن وهو سقيم
ابن الصلاح قائل هذا القول بل عزاه لبعض المتأخرين وأراد به ابن الجوزي وأعرض ابن دقيق العيد
على هذا الحد بأنه ليس مضبوطا بضابط يميز به القدر المحتمل من غيره قال وإذا اضطرب هذا القول
لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال بن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة كل هذا مستبعد
لا يشترط في التحليل قال وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح انتهى وهذا

المراد بقوله وما بكل واحد حصل اي وما بكل قول من الاقوال الثلاثة حصل حد صحيح للحسن
وقال بان لي ايمان النظر ان له قسمين كل قد ذكر
قسما وزاد كونه ما عدا ذلك ولا ينكر او شذوذ شاملا

ش اي وقال ابن الصلاح وقد اعنت النظر في ذلك والبحث معا بين اطراف كلامهم ملا حظا
 مواقع استعماله فتع لي واتضح ان الحديث الحسن قسمان احدهما الحديث الذي لا يخلو رجال اسناد
 من مستور لم تتحقق اهليته غير انه ليس بمغفلا كثيرا في رواية ولا هو منهم بالكذب في الحديث
 اي لم يظهر منه تعد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسد ويكون من الحديث مع ذلك قد عرفت
 بان زوي مثله او نحوه من وجه آخر او الشرح حتى اعتضد بتابعة من تابع راويه على مثله او ماله من
 شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذ او منكرا وكلام الترمذي على هذا
 القسم ينزل **القسم الثاني** ان يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير انه لا
 يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والارتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال ما ينضرد
 به من حديثه منكرا قال ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من ان يكون شاذ او منكرا سلامة من
 ان يكون مغفلا وعلى القسم الثاني ينزل كلام الخطابي قال فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق
 في كلامه من بلغنا كلامه في ذلك قال وكان الترمذي ذكر احد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع
 الآخر مقتصر لكل واحد منهما على ما رأي انه يشكل معرضا عما رأي انه لا يشكل او انه غفل عن البعض
 وداهل فقوله كل قد ذكر اي كل واحد من الترمذي والخطابي وقوله وزاد اي ابن الصلاح والاشعاع
 مصداق لمن قول الفقهاء في التيمم انهم انما يركعون في الطلوع وكان مأخوذ من الابعاد في العذو وفي
 التهذيب عن الليث ابن المظفر انهم انما يركعون في غيره اذا تباعد في عذوه وفي الصحاح انهم انما يركعون
 تباعد في عذوه ويحتمل انه من المعن الماء اذا اجراه ويحتمل غير ذلك وقد بينت في الشرح
 الكبير

والفقهاء كلهم يستعملونه والعلماء اكل منهم يقبلونه
وهو باقسام الصحيح بخلاف حجة وان كان لا يلتحق

ش البيت الاول مأخوذ من كلام الخطابي وقد تقدم نقله عن الا انه قال عامة الفقهاء
 وعامة الشيع تطلق باء راء معظم الشيء وباراء جميعه والظاهر ان الخطابي اراد الكل
 ولو اراد الاكثر لما فرق بين العلماء والفقهاء وقوله حجة نصب على التمييز اي الحسن ملحق

باقسام الصحيح في الاحتجاج به وان يكن دون في الرتبة قال ابن الصلاح الحسن يتقاصر عن الصحيح قال 10
 ومن اهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجعله مندجا في انواع الصحيح لاندراجها في انواع ما يحتج به قال
 وهو الظاهر من كلامه كما كرم في تصرفه قال ثم ان من سمي الحسن صحيحا لا ينكر انه دون الصحيح المقدر
 المبين ولا قال فهذا اذن اختلاف في العباد دون المعنى

ش فان قيل يحتج بالضعيف فقل اذا كان من الموصوفين
 رواته بسوء حفظ فحجب بكونه من غير وجه يترك
 وان يكن الكذب او شذوذا او قوي الضعف فلم يحتج به
 الا ترى المرسل حيث اسند او اسلوا كما يحكي اعتصدا

ش لما قلنا ان الحسن قاصر عن الصحيح ولما الحق في الاحتجاج وتقدم ان الحسن لا يشترط
 فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيه من لم يثبتهم بالكذب وروى وجه آخر كان حجة على الشرط المقدر
 وغير المتهم اعتر من ان يكون ثقة او مستورا والمستور غير مقبول عند الجمهور وما كان من تابعه
 مستورا ايضا وكلاهما لو انفق لم يقيم به حجة فكيف يحتج به اذا انضم اليه من لا يحتج به منفردا واجابه
 ابن الصلاح بما ذكر في البيهقي الاخير من هذه الابيات الاربعة فقال بعد قوله ان الحسن متفقا
 عن الصحيح واذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا اننا نض انا نفعي رضي الله عنه
 في مراسيل التابعين انه يقبل المرسل منها الذي جاء نحوه مستندا وكذلك لو وافقه مرسل آخر
 ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الاول في كلامه ذكر فيه وجوها من الاستدلال
 على صحة تخرج المرسل بحجة من وجوه بل ذلك يختلف فيه ضعف بزيلا ذلك بان يكون ضعفه
 ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من اهل الصدق وارباه فاذا رايانا ما رواه قد جاء من وجه
 آخر عرفنا انه مما قد حفظ ولم تخل فيه ضبطه له وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الارسال زال
 بخود ذلك كما في المرسل الذي يرسله امام حافظ اذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر

قال ومن ذلك ضعف لا يزول بخود ذلك لقوة الضعف وتقلع هذا الجابر عن حجة ومقاي
 وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متما بالكلية وكون الحديث شاذ قال وهذا
 جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من النفائس العزبة والله اعلم فقوله
 رواه مرفوعا لسنه مسند الفاعل وهو مفعول قوله الموصوف وقوله او اسلوا كما يحكي
 او اسلوه على الوجه الذي يحكي لا مطلقا واشهر بقوله يحكي الى موضع جمع الكلام على المرسل

وجه آخر ثم قال في جواب
 سؤال اخر ليس كل ضعف
 في الحديث يزول بحجة
 من صح

والحسن المشهور بالعدالة، والصدق راويه اذا اتى له،
طرق أخرى نحوها من الطرق، صحيحة كثر لولا ان اشتق
اذ تابوا محمد بن عمرو، عليه فارتقى الصحيح بخبري

ش قوله المشهور بصفة الحسن لا خبره والشرط وجوبه في موضع الخبر اي والحسن الذي راويه
مشهور بالصدق والعدالة اذا اتى طرق أخرى حكمت بصحة حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
ابي مريم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشتق علي امي لاسمهم بالسواك عند كل صلوة
قال ابن الصلاح محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من اهل الاتقا
حتى ضعف بعضهم من جهة سوء حفظه وثقة بعضهم لصنفه وجاهلته حديثه من هذه
الجهة حسن فلا انضم الي ذلك كونه روي من وجوه أخر زال بذلك ما كان شاه عليه من جهة
سوء حفظه والخبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والحق بدرجة الصحيح وقد
اخذ ابن الصلاح كلامه هذا من الترمذي فانه قال بعد ان اخبره من هذا الوجه حديث ابي
سلمة عن ابي مريم عندي صحيح ثم قال وحديث ابي مريم عندي صحيح ثم قال وحديث ابي مريم
انما صح لانه قد روي من غير وجه وقوله اذا تابوا محمد بن عمرو بعد قوله كثر لولا ان اشتق ليعلم ان التمثيل
ليس مطلق هذا الحديث ولكنه بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو ولست اريد بالمتابعة كونه رواه عن
سلمة عن ابي مريم عن غير محمد بن عمرو ولكن متابعة شيخه ابي سلمة عليه عن ابي هريرة فقد تابعه ابا سلمة عليه عن
ابي هريرة عبد الرحمن بن هرم بن الاعرج وسعيد المقبري وابو الواسع وعطاء بن سفيان ام جيبنة ومحمد
ابن عبد الرحمن وابو زرعة بن عمرو بن دينار وهو متفق عليه من طريق الاعرج وللمتابعة قد مراد بها
متابعة الشيخ كما سيأتي الكلام عليه في فصل المتابعات والشواهد

أوجه

وقد مراد بها متابعة شيخ الشيخ

قال ومن مظنة الحسن جمع ابي داود ابي في السنن
فانه قال ذكرته فيه، ما صح اوقارب او يحكيه
وما به وهن شديد قلته، وحيث لا فصاح خربته
فأبه ولو صح وسكت، عليه عنده للحسن ثبت
وابن رشيد قال وهو صحيح، قد يبلغ الصحة عند من جده

ش اي قال ابن الصلاح ومن مظنة اي الحسن سنن ابي داود الجشتاني رحمه الله رونا

عن انه قال ذكرته فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال وروينا عنه ايضا ما معناه انه يذكر في كل باب أصح
ما عرفت في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد ينسبه وما لم يذكر فيه شيئا فهو
صالح وبعضها أصح من بعض قال ابن الصلاح فعلي هذا ما وجدناه في كتابه مذكور لمطلقا وليس واحدا من
الصحيحين ولا نص على صحة أحد مفضل بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عندي داود وقد يكون
في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به ثم ذكره كذا من منة في شرط
ابي داود والسناري وقد ذكرته بعد هذا بسبعة آيات وقد اعترض أبو عبد الله محمد بن عمرو بن محمد
الفهري لانه لم يسمي المعروف بآب بن رشيد علي كلام ابن الصلاح بان قال ليس يلزم ان يستفاد من كون
الحديث لم يرض عليه ابو داود بضعف ولا نص عليه غيره، بوجه ان الحديث عن ابي داود حسن اذ قد
يكون عنده صحيحا وان لم يكن عند غيره كذلك قال ابو الفتح اليعمري وهذا تعقب حسن اثره وهذا
معنى قوله وهو صحيح وهي جملة مغترضة ومعمول القول قد يبلغ الى آخره وقد تجاب عن اعتراض ابن
رشيد ان ابن الصلاح انما ذكر ما لنا ان نعرف الحديث به عنده والاحتياط انه لا يرفع به الى
درجة الصحة وان جاز ان تبلغها عن ابي داود لان عبارة فهو صالح اي للاحتجاج به فان كان ابي
داود يري الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح وان كان رأيه كالمعتد
انه ينقسم الى صحيح وضعيف فاسكت عنه فهو صحيح والاحتياط ان يقال صالح كما عثر هو عن نفسه
وللا مامر اليعمري انما، قول ابي داود يحكي مسلما
حيث يقول جملة الصحيح، توجد عند مالك والنسابة
فاحتاج ان يبرز له الاسناد، الي يزيد بن ابي زياد
ونحوه وان يكن ذوالسبق، قد فاته أدرك بالصدق
ملا قضي على كتاب مسلم، عما قضي عليه بالتحكم

اي وللا مامر اليعمري تعقب علي كلام ابن الصلاح فقال في شرح الترمذي لم يرض ابو داود
شيئا بالحسن وعمله في ذلك شبهه بعمل مسلم الذي لا ينبغي ان يحمل كلامه على غيره انه لا يقبل
الضعيف الواهي واقي بالقسمين الاول والثاني وحديث من مثل به من الرواة من القسمين
الاول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث قال فلهذا الزم الشيخ ابو عمر مسلما من ذلك ما ائتم
به ابا داود فعني كلاهما واحد وقول ابي داود ما يشبهه يعني في الصحة وما يقاربه يعني فيها

اي النسخ محمد بن محمد بن محمد
بن سيد الناس

ايضا قال وهو قول مسلم انه ليس كل الصحيح نجده عند مالك وشعبة وسفيان فلتحتاج ان يترك الى مثل
حديث ليث ابن ابي سليم وعطاء بن السائب ويزيد بن ابي زياد لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق
وان تغادر في الحفظ والاتقان ولا فرق بين الطريقين غير ان مسلما شرط الصحيح فيخرج من حديثه الطيبة
الثالثة وباداود لم يشترطه فذكر ما يشترطه عندك والتميز البيان عنه قال وفي قول ابي داود
ان بعضها اصح من بعض ما يشير الى القدر المشترك بينهما من الصحة وان تفاوتت فيه لما يقتضيه صيغة افضل
في الاكثر انتهى والجواب عما اعترضه ابن سنيدي الناس ان مسلما التزم الصحة في كتابه فليس لنا ان نحكم
عليه حديث خرجه بانه حسن عنده لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح وباداود قال ان ما سكت عنه
فهو صالح والاصل قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا عند من يري الحسن رتبة دون الصحيح ولم يثقل لنا
عن ابي داود هل يقول بذلك او يري ما ليس بصحيح او كان الاحتياط ان لا يرتفع عما سكت عنه الى الصحة
حتى نعلم ان رايه هو الثاني ويحتاج الى نقل وقوله حكى مسلما اي شبه قول مسلم وقوله حيث يقول اي
مسلم وكذا قوله فاحتاج اي مسلم وقوله فانه اي يزيد بن ابي زياد ونحوه وقوله فلا قضى اي بن الصلاح
وقوله عليه اي علي كتاب ابي داود

والبعوي اذ قسم المصاحح الى الصالح والاحسان جانحا
ان الاحسان ما روى في السند رده عليه اذ بها غير الحسن
اي والبعوي رده عليه في تسميته في كتاب المصاحح ما رواه اصحاب السنن الحسن اذ في السنن
غير الحسن من الضعيف والصحيح ان قلنا الحسن ليس لهم من الصحيح كاسيا في بقية الفضل قال بن الصلاح
هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل الحديث عكس ذلك
كان ابو داود اقوي ما وجد يزويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غيره فقال عنه من رأي اقوي قاله ابن مندة
والنسائي يخرج من لم يخرج عليه تركا فذهب متسرع
هذا بيان انكون السنن فيها غير الحسن قال بن الصلاح روي عنه اي عن ابي داود ما معناه انه
يذكر في كل باب اصح ما عرفت في ذلك الباب وقال ابو عبد الله بن مندة عنه انه يخرج مع الاسناد الضعيف
اذ لم يجد في الباب غيره لانه اقوي عنده من رأي الرجال وقال ابن مندة انه سمع محمد بن سعد الباوري
لمصر يقول كان من مذهب ابي عبد الرحمن النسائي ان يخرج عن كل من لم يخرج عليه تركه فقوله والضعيف اي
ويروي الضعيف وقوله مذهب متسرع خبر لم يتدبر محذوف

واما قسم البعوي
اصاحب المصاحح
وحسان مريد بالصحيح
ما في الصحيحين
ما في السنن
لان في السنن الصحيح
والحسن والضعيف
والمتكسر للثبوت

ومن عليها اطلق الصحيح فقد اتى تساهلا صريحا

شر اي ومن اطلق الصحيح على كتب السنن فقد تساهل كما بي طامو التلخيص حيث قال في الكتب الخمسة
اتفق عليها علماء المشرق والمغرب وكما بي عبد الله الحاكم حيث اطلق على الترمذي الجامع الصحيح وكذلك
الخطيب اطلق عليه وعلى النسائي اسم الصحيح

**ودونها في رتبة ما جعل لا على المسانيد في دعوى الجفلا
كسند الطيا لسي واحدا وعنه للدارمي انتقدا**

شر اي ودون السنن في رتبة الصحة ما صنف على المسانيد وهو ما افرد فيه حديث كل صحابي على
حلقه من غير نظير للابواب كسند ابي داود الطيا لسي ويقال انه مسند ضعيف وكسند احمد بن حنبل
والبيهقي في رتبة ما جعل لا على المسانيد في دعوى الجفلا وكسند احمد بن حنبل
فوجه في ذلك لانه مرتب على الابواب لا على المسانيد وشره لذلك بقوله وعنه اي بن الصلاح وقوله
في دعوى الجفلا كسند الطيا لسي وان كان كسند احمد بن حنبل في رتبة السنن في رتبة الصحة لان من جمع مسند الصحابي
بجمع فيه ما يقع له من حديثه سواء كان صالحا للاحتجاج به ام لا والجفلا بفتح الجيم والفاء معا مقصود
وهي الدعوى العامة في الطعامة فان الدعوى عند العرب على قسمين الجفلا وهي العامة والنقر وهي الخاصة
قال طرفة سخن في المشاوة ندعو للجفلا

والحكم للاسناد بالصحة او بالحسن دون الحكم للمتن راوا
واقبله ان اطلعه من يعتمد ولم يعقبه بضعف ينتقد

شر اي وراوا الحكم للاسناد بالصحة كقولهم هذا حديث اسناده صحيح دون قوله هذا حديث
صحيح وكذلك حكمهم على الاسناد بالحسن كقولهم اسناده حسن دون قوله حديث حسن لانه قد يصح الاسناد
لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشدة اذ اوعلة قال بن الصلاح غير ان التصنيف المعتمد منهم اذا اقتصر على
قوله انه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بانه صحيح في نفسه لان عدم
العلة والقادح هو الاصل والظاهر قلنا وكذا ان اقتصر على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف
فهو ايضا محكوم له بالحسن

واستشكل الحسن مع الصحة في متن فان لفظا يرد فقل صريف
به الضعيف او يرد ما يختلف سنده فكيف ان فرد وصف
واستشكل الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد كقول الترمذي وغيره هذا حديث حسن

دعوى الجفلا كسند الطيا لسي واحدا وعنه للدارمي انتقدا

لا ترى الادب فينا ينتقد
وفي خطبة الامام للشيخ تقي
الدين ولما ادع الى الاحكام
الجفلا

دعوى فاقمة
وهو ان يرد بعض
دون بعض فان كان
الاول

والعشرون مرسل معلق فيه مستور ولم يخبر الرابع والعشرون منقطع معلق فيه مستور كذلك وقوله
وهكذا اي وهكذا فافعل للآخر الشرط فخذ ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصال مع شرطين آخرين غير
ما تقدم وهما السلامة من الشذوذ والعلّة ثم خذ ما فقد فيه شرط آخر مضموناً الى فقد هذه الشرط
الثلاثة وهي هذه الخامس والعشرون مرسل شاذ معلق السادس والعشرون منقطع شاذ معلق
السابع والعشرون مرسل شاذ معلق فيه معلق كثير الخطاء الثامن والعشرون منقطع شاذ
معلق فيه معلق كذلك وقوله وعد لشرط غير مبدوء اي وعد فابدأ بما قدّر فيه شرط
واحد غير مبدوء به او لا وهو ثقة الرواة وتحت قسمان التاسع والعشرون ما في اسناده ضعيف
الثلاثون ما فيه مجهول وقوله ثم زد غير الذي قدمته اي ثم زد علي فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر
غير مبدوء به وتحت قسمان وهما الحادي والثلاثون ما فيه ضعيف وعلّة والثاني والثلاثون ما فيه مجهول وعلّة
وقوله ثم علي ذافحتني اي ثم اجد علي هذا الخذو وأدخلت الياء في آخره لضرورة القافية والمراد بكل
هذا العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المشي به كما حكمت الاول اي فضم الي فقد هذين الطرفين
فقد شرط ثالث ثم عد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير المبدوء به والمشي به وهو سلامة الراوي من الغفلة ثم
زد عليه وجود الشذوذ او العلة او هما معاً ثم عد وابدأ بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم مجيء من غيره
آخريه كان في اسناده مستور ثم زد عليه وجود العلة معه ثم اختم بفقد الشرط السادس ويدخل تحت ذلك
ايضاً عشرة اقسام وهي الثالث والثلاثون شاذ معلق فيه عدل معلق كثير الخطاء الرابع والثلاثون ما فيه
كثير الخطاء الخامس والثلاثون شاذ فيه معلق كذلك السادس والثلاثون معلق فيه معلق كذلك السابع
والثلاثون شاذ معلق فيه معلق كذلك الثامن والثلاثون ما في اسناده مستور لم تعرف اهليته ولم يزد
من وجه آخر التاسع والثلاثون معلق فيه مستور كذلك الاربعون الشاذ الحادي والاربعون الشاذ للعلل
الثاني والاربعون للعلل فهذه اقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع وقد تركت من الاقسام
التي يظن انقسامها بحسب اجتماع الاوصاف عدة اقسام وهي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف او مجهول
او مستور في سندك لانه لا يمكن اجتماع ذلك علي الصحيح لان الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما
فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بأنه شاذ والله اعلم ومن اقسام الضعيف ماله لقب خاص
كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر ومنه معنى الشاذ كما سيأتي

ش **وعلة البسقي فيما اوحي لتسعة واربعين نوعاً**
اي وعد ابو حاتم محمد بن حبان البسقي انواع الضعيف تسعة واربعين نوعاً وقوله

ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الخامس وهو السلامة من الشذوذ ثم زد عليه وجود العلة

14
اوحي اي جمع حكاه صاحب المشرق ويقال ويحي العلم واوعاه حفظه وجمعه **ص**
المرفوع
وسمى مرفوعاً مضافاً للنبي واشترط الخطيب رفع الصاحب
ومن يقابله بذي الرسال فقد عني بذلك ذا الاتصال
ش **اختلف في حدّ الحديث المرفوع** فالمشهور انه ما اضيف الي النبي صلى الله عليه وسلم قولاً
له او فعلاً سواه اضافة اليه صحابي وتابعي او من بعدهما سواء اتصل اسناده ام لا فعلي هذا يدخل فيه
المتصل والمرسل والمنقطع والمعلق وقال الخطيب هو ما اخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم او فعله فعلي هذا لا يدخل فيه مراسيل التابعين ومن بعدهم قال بن الصلاح ومن جعل
من اهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني بالمرفوع المتصل **ص**
المسند
والمسند المرفوع او ما قد وصل لومع وقف وهو في هذا يقبل
والثالث الرفوع مع الوصل معاً شرط به الحاكم فيه قطعاً
ش **اختلف في حدّ الحديث المسند** علي ثلاثة اقوال فقال ابو عمر ابن عبد البر في التمهيد
هو ما رفع الي النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن
ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا مسند لانه قد اسند الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو منقطع لان الزهري لم يسمع من ابن عباس انتهى فعلي هذا يستوي المسند والمرفوع وقال
الخطيب هو عند اهل الحديث الذي اتصل اسناده من راويه الي منتهاه قال بن الصلاح واكثر ما
يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وكذا
ابن الصباغ في العدة المسند ما اتصل اسناده فعلي هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف ومتقضي
كلام الخطيب انه يدخل فيه ما اتصل اسناده الي قائله من كان فيدخل فيه المقطوع وهو قول
التابعي وكذا قول من بعد التابعين وكلام اهل الحديث ياباه وقوله اوحي لتسعة واربعين نوعاً
عليه قوله والثالث وهو ان المسند لا يقع الا علي ما رفع الي النبي صلى الله عليه وسلم باسناد
متصل وبه جزم الحاكم ابو عبد الله النيسابوري في علوم الحديث وحكاها ابن عبد البر
قولاً لبعض اهل الحديث **ص المتصل والموصول**

ل

وان فصل بسند متقولا فتعنه متصلا منقولا
سواء الموقوف والمرفوع وكفر بوا ان يدخل المقطوع

ش للمصل والموقوف هو ما اتصل اسناده الي النبي صلى الله عليه وسلم او الي واحد من الصحابة حيث كان ذلك موقوفا عليه واما قول التابعين اذا اتصلت بالاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة وهذا معنى قوله ولم يروا ان يدخل المقطوع وان اتصل السند الي قايلاه قال بن الصلاح وتطلق اي المتصل تقع علي المرفوع والموقوف قلت ولما منع اسم المتصل في المقطوع في حالة الاطلاق اما مع التقييد فجائز واقع في كلاهما كقولهم هذا متصل الي سعيد بن المسيب او الي الزهري او الي مالك ونحو ذلك

ص الموقوف

وسمى بالموقوف ما قصرته بصاحب وصلت او قطعت
وبعض اهل الفقه سماء الاثر وان تقف بغيره قيد تبرأ
ش اي والموقوف ما قصرته بواحد من الصحابة قول له او فعلا او نحوهما ولم تجاوز به الي النبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اسناده اليه ام لا يتصل وقال ابو القاسم الفوري من الخراسانيين الفقهاء يقولون الاثر ما يروى عن الصحابة وقوله وان تقف بغيره قيد تبرأ اي وان استعملت الموقوف فيما جاز عن التابعين فمن بعدهم فقيدهم فقل موقوف علي عطاء او طاووس او وقفه فلان علي مجاهد ونحو ذلك وفي كلام بن الصلاح ان التقييد لا يتقيد بالتابعي فانه قال وقد يستعمل مقيدا في غير الصحابة فعلي هذا يقال موقوف علي مالك علي الثوري علي الاوزاعي علي الشافعي ونحو ذلك

ص المقطوع

وسمى بالمقطوع قول التابعي وفعله وقدر اي الشافعي
تعبيره به عن المنقطع قلت وعكسه اصطلاح البرذعي
ش قال الخطيب في كتابه الجامع بين آداب الراوي والسامع من الحديث المقطوع وقال ايضا المقاطع هي الموقوفات علي التابعين قال بن الصلاح ويقال في جمعة المقاطيع والمقاطع وقوله وقدر اي اي بن الصلاح فقال وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الامام الشافعي وابي القاسم الطبراني وغيرهما انتهى ووجدته ايضا في كلام ابى بكر الخليلي وابي الحسن الازرقطني وقوله وعكسه اصطلاح البرذعي وهو ان الحافظ ابابكر الخليلي هرون البرذعي جعل المنقطع هو قول التابعي قال ذلك في جزئه له لطيف وقد ذكر ابن الصلاح هذا القول في آخر كلامه علي المنقطع ان الخطيب حكاه عن بعض اهل العلم واستبعده ابن الصلاح واثبت هنا قلت لان تعيين القائل

لها من الزوائد علي الصلاح وان كانت المسئلة في موضع آخر من كتابه غير معروفة الي قايلاه ص 15

فروع

ش قول الصحابي من السنة او نحو امرنا حكمة ارفع ولو
بعد النبي قاله باعصر علي الصحيح وهو قول اكثر
ش قول الصحابي من السنة كذا لقول علي رضي الله عنه من السنة وضع الكف علي الكف في الصلوة تحت السنة رواه ابو داود في رواية بن داسة وابن الاعرابي قال بن الصلاح فلا يصح ان يسنده فروع لان الظاهر انه لا يريد به السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جبا تاعه قال بن الصباغ في العدة ونحوه عن ابى بكر الصيرفي وابي الحسن الكرخي وغيرهما انه قال لو احتمل ان يريد به سنة غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحل علي سنته انتهى وقول الصحابي امرنا بكذا او فبيننا عن كذا لقول امرنا ان نخرج في العيد العواتق وذوات الخدور الحديث وكقولها ايضا نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعز علينا وكلاما في الصحيح من نوع المرفوع والمسند عند اصحاب الحديث وهو الصحيح وقول اهل العلم قاله ابن الصلاح قال لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الي من اليه الامر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وخالف في ذلك فريق منهم ابو بكر الاسماعيلي قلت وجزم به ابو بكر الصيرفي في الدلائل قال بن الصلاح وكذلك قول ابن ابي بلال ان يشفع الاذان ويؤتمر الاقامة قال ولا فرق بين ان يقول ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم او بعده انتهى اما اذا صرح الصحابي بالامر لقوله امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اعلم فيه خلافا الا ما حكاه ابن الصباغ في العدة عن داود وبعض المتكلمين انه لا يكون ذلك حجة حتى ينقل لنا لفظه وهذا ضعيف مردود لان لا يريد وابطونه لا يكون حجة اي في الوجوب ويدل علي ذلك تعديله للفتايلين بذلك بان من الناس من يقول المندوب مأمور به ومنهم من يقول المباح مأمور به ايضا واذا كان ذلك مرادهم كان له وجه والله اعلم

ص

وقوله كما نرى ان كان مع عصر النبي من قبيل ما رفع
وقيل لا اولا فلا كذا له وللخطيب قلت لكن جعله
مرفوعا احكامه والرازي بن الخطيب وهو القوي
ش اي وقول الصحابي كما نرى كذا او نفعل كذا او نقول كذا او نحو ذلك ان كان مع تعيينه بعض النبي صلى الله عليه وسلم كقول جابر كنا نغزل علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه وكقوله كنا ناكل لحم الخيل علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وابن ماجه فالذي قطع به احكام غيره

من اهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبيل المرفوع وصحة الاصوليون الامام فخر الدين والسيف لا مدي وانما
 قال بن الصلاح وهو الذي عليه الاعتقاد ان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرئ
 عليه وتقرئ احد وجوه الشئ المرفوعة فانها اقواله وافعاله وقرئيه وسكوته عن لا تكرار بعد اطلاقه
 قال وبلغني عن البرقاني انه سأل الاسماعيلي عن ذلك فانكر كونه من المرفوع قلت اما اذا كان في
 القصة اطلاقه فحله الرفع اجماعا لقول بن عمر كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حجة افضل هذه
 الامة بعد نبينا ابو بكر وعمر وعثمان ويسمى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره رواه الطبراني
 في المعجم الكبير والحديث في الصحيح لكن ليس فيه اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بالتصريح وقوله
 اولا فلا اي وان لم يكن مقتيد بعض النبي صلى الله عليه وسلم فليس من قبيل المرفوع وقوله كذا
 له اي هذا الامر الصلاح تبعاً للخطيب فجزأ ما به من قبيل الموقوف وقوله قلت الى اخر البيت الثالث من
 هذه الابيات هو من الزوائد على بن الصلاح وهو ان الحاكم والامام فخر الدين الرازي جعلاه من قبيل الموقوف
 ولو لم يقتد بهما النبي صلى الله عليه وسلم وقال بن الصباغ في العدة انه الظاهر ومثله يقول
 عابشة رضي الله عنها كانت اليد لا تقطع في الشئ الثاف ومقتضى كلامه التباين موافق لما قاله بن الصلاح
 ولكن الامام والسيف لا مدي لم يقتدا ذلك بهما وقال به ايضا كثير من الفقهاء كما قال النووي في شرح
 المذهب قال وموقوف من حيث المعنى

لكن حديث كان باب المصطفى يترع بالاطفار مما وقفا
 حكما لدى الحاكم والخطيب والرفع عند الشيخ ذو تصويب
 اي لكن هذا الحديث حكمه الموقوف عند الحاكم والخطيب وان كان الحاكم قد تقدم عنه ما
 يقتضي في نظيره انه مرفوع وهذا الحديث رواه المعيرة ابن شعبه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقرعون بابه بالظاير قال الحاكم هذا يتوهمه من ليس من اهل الصنعة مسند لذكر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيه قال وليس مسند بل هو موقوف وذكر الخطيب في الجامع نحو ذلك ايضا قال بن الصلاح
 بل هو مرفوع كما سبق ذكر وهو بان يكون مرفوعا احرى لكونه اجري باطلا لعله صلى الله عليه وسلم قال
 والحاكم معترف بكون من قبيل المرفوع وقد كعادنا هذا فيما اخذناه عليه ثم نأولناه له علي انه اذا
 انه ليس مسند لفظا وانما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى
 وعد ما فسر الصحابي دفعا فحول على اسباب
 قوله دفعا اي مرفوعا فاني بالمصدر اسم المفعول اي وعد تفسير الصحابة مرفوعا فحول على تفسير

فيه اسباب النزول ولم يعين ابن الصلاح القائل بان مطلق تفسير الصحابي مرفوع وهو الحاكم وعزاه 16
 للشيخين فقال المستند ان لي تعلم طالب العلم ان تفسير الصحابي الذي شهد الوجي والنزول عند
 الشيخين حديث مسند قال بن الصلاح انما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول الآية يخبر به الصحابي
 او نحو ذلك لقول جابر كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد لحوال فانزل الله تعالى نساؤكم
 حرث لكم الآية قال فاما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على اضافة شي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعدودة في الموقوفات

وقوله من رفعه يبلغ به رواية ينفية رفع فانثية
 وان يقل عن تابع فمسك قلت من السنة عنه نقلوا
 تصحيح وثقه وذو احتمال نحو امن ثامنه للعزالي

ش اي وقوله من رفعه الحديث او يبلغ به او ينفية او رواية رفع اي مرفوع قال بن
 الصلاح وحكم ذلك عند اهل العلم حكم المرفوع صرحا وذلك كقول ابن عباس الشفاء في ثلاث
 شربة عسل وشرطه الحنظل وكيفية ناره والهي اتي عن الكي رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد
 ابن جبيرة عنه وروي مسلم من رواية ابني الزناد عن الاعرج عن ابني مبرزة يبلغ به قال الناس تبع
 لقريش وفي الصحيحين بهذا السند عن ابني هرون رواية تقابلون قولنا معاذ الاعين الحديث
 وروي مالك في الموطأ عن ابني جابر عن سهل بن سعد قال كان الناس يوم مروان ان يضع الرجل
 يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو جابر لا اعلم الا انه ينبغي ذلك قال مالك يرفع ذلك هذا
 لفظ رواية عبد الله بن يوسف وقد رواه البخاري من طريق القعنبي عن مالك فقال ينبغي ذلك الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وقوله وان يقل اي وان يقل ذلك اي هذه الالفاظ عن تابعي فهو
 مرسى وقوله قلت من السنة الى اخر الباب من الزوائد على بن الصلاح وقوله عنه اي عن التابعي وكذا
 قوله بعد منه فاذا قال التابعي من السنة كذا فله موقوف متصل او مرفوع مرسى كالذي قبله فيه
 وجهان لاحكام الشافعي مثاله ما رواه البيهقي من قول عبد الله بن عبد الله بن عتبة السنة تكبير الاما
 يوم الفطر ويوم الاضحى حين تجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات وكلها داودي في شرح مختصر المزني
 ان الشافعي كان يري في القدير ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه لانهم قد
 يطلعون ويريدون سنة البلد انتهى ولاصح في مسئلة التابعي كما قال النووي في شرح المذهب
 انه موقوف وعلي هذا الفرق بينه وبين المسئلة التي قبله يمكن ان يجاب عنه بان قوله من رفع

وقوله من رفعه الحديث او يبلغ به او ينفية او رواية رفع اي مرفوع قال بن
 الصلاح وحكم ذلك عند اهل العلم حكم المرفوع صرحا وذلك كقول ابن عباس الشفاء في ثلاث
 شربة عسل وشرطه الحنظل وكيفية ناره والهي اتي عن الكي رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد
 ابن جبيرة عنه وروي مسلم من رواية ابني الزناد عن الاعرج عن ابني مبرزة يبلغ به قال الناس تبع
 لقريش وفي الصحيحين بهذا السند عن ابني هرون رواية تقابلون قولنا معاذ الاعين الحديث
 وروي مالك في الموطأ عن ابني جابر عن سهل بن سعد قال كان الناس يوم مروان ان يضع الرجل
 يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو جابر لا اعلم الا انه ينبغي ذلك قال مالك يرفع ذلك هذا
 لفظ رواية عبد الله بن يوسف وقد رواه البخاري من طريق القعنبي عن مالك فقال ينبغي ذلك الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وقوله وان يقل اي وان يقل ذلك اي هذه الالفاظ عن تابعي فهو
 مرسى وقوله قلت من السنة الى اخر الباب من الزوائد على بن الصلاح وقوله عنه اي عن التابعي وكذا
 قوله بعد منه فاذا قال التابعي من السنة كذا فله موقوف متصل او مرفوع مرسى كالذي قبله فيه
 وجهان لاحكام الشافعي مثاله ما رواه البيهقي من قول عبد الله بن عبد الله بن عتبة السنة تكبير الاما
 يوم الفطر ويوم الاضحى حين تجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات وكلها داودي في شرح مختصر المزني
 ان الشافعي كان يري في القدير ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه لانهم قد
 يطلعون ويريدون سنة البلد انتهى ولاصح في مسئلة التابعي كما قال النووي في شرح المذهب
 انه موقوف وعلي هذا الفرق بينه وبين المسئلة التي قبله يمكن ان يجاب عنه بان قوله من رفع

تصريح بالرفع وقرب منه لا لفظ المذكور معه وأما قوله من السنة كثيرا ما يعتبر به عن سنة الخلفاء الراشدين
ويخرج ذلك إذا قاله التابعي بخلاف ما إذا قاله الصحابي فإنه الظاهر أن مراده سنة النبي صلى الله
عليه وسلم وإذا قاله التابعي أمرنا بذلك ونحوه فهل يكون موقوفا أو مرفوعا من كلامه أم لا
حامدا لغيره في المستصحبين ولم يخرج واحدا من الاحتمالين وجزم ابن الصبان في العلة بأنه مرفوع
وحكي فيما إذا قال ذلك سعيد بن المسيب هل يكون حجة وجهين والله أعلم

وما أتى عن صحابي بخلاف ما إذا قاله الصحابي فإلزامه الرفع على ما قاله في المحصول نحو ما أتى فأحكام الرفع بهذا التنبؤ

ش أي وطأ عن صحابي موقوف عليه ومثله لا يقال من قبل الراي حكم الرفع كما قال الأمام فخر الدين
في المحصول فقال إذا قال الصحابي قولاً ليس للاجتهاد فيه محال فهو محمول على السماع تحسباً للظن به وقوله
نحو ما أتى عن سعيد بن مسعود عن أبي ساجرا وعرفا فقد ذكرنا أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ثم عليه الحكم في
علوم الحديث معرفة المسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومثاله ذلك فذكر
ثلاثة أحاديث هذا أحدها ما قاله في المحصول موقوف في كلامه غير واحد من الأئمة كابي عمر بن عبد الله وغيره
وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه التقيص علة أحاديث ذكرها ما للراي في الموطأ موقوفة مع أن موضع
الكتاب بل في الموطأ من الأحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن أبي حنيفة في صلوة الخوف وقال في
التبصير هذا الحديث موقوف على سهل بن أبي حنيفة عند جماعة الرواة عن مالك قال ومثله لا يقال
من جهة الراي وكثيرا ما يشترع ابن خزيمة في المحكي على القائلين بهذا فيقولون عندنا بهم يقولون
لا يقال هذا من قبل الراي ولا زكاه وجه فإنه وإن كان لا يقال مثله من جهة الراي فلعلى بعض
ذلك سمعه ذلك الصحابي من أهل الكتاب وقد سمع جماعة من الصحابة فركبوا أخبارا ورواها
كأسياني منهم أخبارا له وقد قال صلى الله عليه وسلم حديثا عن أبي إسرائيل ولا يخرج

وبما رواه عن أبي هريرة محمد وعنه أهل البصرة كذا قال بعد قال الخطيب روي به الرفع وذلك عجيب

ش أي ورواه أهل البصرة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال فذكر حديثا ولم يذكر فيه
النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كرر لفظ قال بعد ذكر أبي هريرة فإنه الخطيب روي في الكفاية فخر الدين
موسى بن هرون أن حال بسنده إلى حماد بن زيد عن أبيه عن محمد بن أبي هريرة إذا قال حماد بن زيد
والبصريون قال قال فهو مرفوع قال الخطيب قلت للبرقي أحسب أن موسى عن هذا القول

قال قال المديكة
صلى على أحدكم
مادامه مصلاة
قال موسى بن هرون

بن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال الخطيب ويحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شيء حدث عن
أبي هريرة فهو مرفوع قلت ووقع في الصحيح من ذلك ما رواه البخاري في المناقب سليمان بن حرب حماد
عن أبيه عن محمد بن أبي هريرة قال قال سلم وعفان وشي من زينة الحديث والحديث عند مسلم من رواية
ابن عليته عن أبيه مرفوع فيه بالرفع وأما الحديث الذي رواه الخطيب فهو عند النسائي في سننه الكبري
من رواية بن عليته عن أبيه عن ابن سيرين ومن رواه بن عوف عن ابن سيرين أيضا كذلك **ص**
مرفوع تابع علي المشهور مرفوع أو قلة بالكسر
أوسقطنا ومنه ذواقوال والأول أكثر في استعمال

ش الخلف في حديث المرسل فالمشهور أنه ما رفته التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم سواه كان
من كبار التابعين كعبد الله بن عدي بن الحيار وقيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب وأمثالهم أو
من صفات التابعين كالزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد بن فضالة وأشباههم والقول الثاني أنه ما رفته
التابعي الكبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله أوقيه بالكسر أي بالكبر من التابعين فهذه الصفة
لا خلاف فيها كما قال بن الصلاح وأما من أسيل صفات التابعين فإنه لا تستحق مرفوعة على هذا القول بل هي
منقطعة هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث لأن أكثر روايتهم عن التابعين ولم يلقوا من الصحابة
ألا الواحد أو الاثنين قلت هكذا مثل بن الصلاح صفات التابعين بالزهد ومزكروا ذكره التعليل
أنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد أو الاثنين وليس ذلك بصحيح بالنسبة إلى الزهري فقد لقي من الصحابة
ثلاثة عشر فذكرهم وهم عبد الله بن عمر والنسب بن مالك وسهل بن سعد ورسعة بن عبد الله وعبد الله بن
جعفر والسائب بن يزيد وسنين وأبو حميلة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وأبو الطفيل ومحمد بن
الربيع والمسنون بن مخزوم وعبد الرحمن بن أزهر ولو لم يسمع من عبد الله بن جعفر بل رآه رؤية وقيل
أنه سمع من جابر وقد سمع من محمد بن بسيد وعبد الله بن الحوث بن نوفل وثعلبة بن أبي مالك القرظي ومنهم
مختلف في صحبتهم وانكر أحمد ويحيى سماعة من ابن عمر وأثبتته علي بن المدني والقول الثالث أنه ما سقط
داوم من أسناده فالمر من أي موضع كان فعلى هذا المرسل والمنقطع واحد قال بن الصلاح والمعروف
في الفقه وأصوله أن ذلك يسمى مرفوعا وقطع الخطيب قال الخطيب إلا أن أكثر ما وصف بالمرسل
من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقطع الحاكم وغيره من أهل
الحديث أن الأسانيد مخصوص بالتابعين وسجي في فصل التذليل أن بن القطان قال إن المرسل
روايته عن من لم يسمع منه فعلى هذا من روي عن من لم يسمع منه بل يئنه وبئنه فيه واسطة ليس

سال

باسم الله بل موتدليس وعليه هذا فيكون هذا قولاً رابعاً في حديث المرسل
واصح ما لك كذا النعمان وتابعوها به ودانوا
ورده جاهر النقاد للجهل بالساقط في الاسناد
وصلح التمهيد عنهم نقلة ومسلم صدر الكتاب أصلاً

ش اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك بن أنس وابو حنيفة النعمان بن ثابت
وتابعهما في طائفة الى الاحتجاج به بقوله وتابعوهما اي التابعون لهما ودانوا اي جعلوا ديناً يدينون
به وذهب اكثر اهل الحديث الى ان المرسل ضعيف لا يحتج به وحكاه بن عبد البر في مقدمته التمهيد
عن جماعة اصحاب الحديث وقال مسلم في صدر كتابه الصحيح المرسل في اصل قولنا وقول اهل العلم بلا
ليس بحجة هكذا اطلق ابن الصلاح نقلة عن مسلم ومسلم اما ذكره في انشاء كلام خصمه الذي رد
عليه اشتراط ثبوت الدلالة فانه قال قلته لا في وجوب رواية الاخبار قديماً وحديثاً يروي
أخذه عن الاخر لحديث ولما يعينه وما سمع منه شيئاً فقط فلما رايتهم استجازوا رواية الحديث بينهم
هكذا على الاسناد من غير سماع والمرسل من الروايات في اصل قولنا وقول اهل العلم بالاختيار ليس بحجة
احتجت بما وصفت من العلة الى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه الى آخر كلامه فهذا كما تراه حكاة
على لسان خصمه ولكنه لما لم يرد هذا القدر منه حين رد كلامه كان كأنه قائل في هذه النسبة
ابن الصلاح اليه وقول للجهل بالساقط هو تعديل لرد المرسل وذلك انه تقدم ان شرط
الحديث الصحيح ثقة رجاله والمرسل سقط منه رجل لا تعلم حاله فعدم معرفة بعض روايته وان اتفق
ان الذي مرسله كان لا يروي الا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف كما سباني ان شاء الله تعالى

ص لكن اذا صح لنا تخريج حديثه بسند او مرسل يخرج به
من ليس يروي عن رجال الاوّل نقلة الشيخ الفضل
والشافعي بالكبار في ذلك ومن روي عن الثقات ابداء
ومن اذا شارك اهل الحفظ وافقهم لا ينقص لفظه

ش هذا استدراك لكون المرسل حجة اذا استند من وجه آخر وارسله من اخذ العلم عن غير رجال
المرسل الاوّل وقوله نقلة من مجز ومجرباً بالشرط على مذهب الكوفيين والاخفش كقول الشافعي
واذا نصبك مصيبة فاصبر لها واذا نصبك خصاصة فتحمل
وقوله قلت الشيخ الى آخر الايات الاربعة من الزوايد على ابن الصلاح وهو اعترض عليه في حكايته

زاد الشيخ برهان الدين رحمه الله
او كان قول واحد من صحب
خير الا انه محتمل وعرب
او كان فتوي رجل اهل العلم
وشيخنا اهل في النظم

الكلام الشافعي رضي الله عنه قال بن الصلاح اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف الا ان يصح تخريجه
بحجة من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن والذي ذكره سابقاً انه حكى هناك نقل الشافعي رضي الله
عنه في مراسيل التابعين ان يقبل منها المرسل الذي جاءه عن مسند وكذلك لو وافقه مرسل آخر
ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابعين الا في كل امر له ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة تخريج
المرسل بحجة من وجه آخر انتهى كلامه بن الصلاح ووجه الاعتراض عليه اطلاق القول عن الشافعي
بانه يقبل مطلق المرسل اذا تكرر ما ذكره والشافعي انما يقبل مراسيل كبار التابعين اذا تكرر مع غيره
الشرطين المذكورين في كلامي كما مضى عليه تبارك رسالته ومن روى كلام الشافعي كذلك ابو بكر
الخطيب في الكفاية وابو بكر البهقي في المدخل باسنادها الصحيح اليه انه قال والمستطع مختلف من
شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله
عليه وسلم اعترض عليه بامور منها ان ينظر اليها ارسى من الحديث فان شريكه في الحفاظ المأمونون
فاستندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل معنى ما روي كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه
وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسند قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بان
ينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوي
له مرسله وهي اضعف من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروي عن بعض اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم قوله فان وجد يوافق ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في هذا دلالة على انه
لم يخذل مرسله الا عن اصل صحيح ان شاء الله تعالى وكذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل
معنى ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمع من روي عنه لم يستعمل بمجمله
ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحة فيما يروي عنه ويكون اذا اشرك احد من الحفاظ
في حديثه لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كانت في هذه دلائل على صحة تخريج حديثه ومنه
خالف ما وصفت اضر حديثه حتى لا يسع احدا قبول مرسله قال واذا وجدت الدلائل بصحة حديثه
ما وصفت احببنا ان نقبل مرسله ثم قال فاما من بعد كبار التابعين فلا اعلم واحدا يقبل مرسله
لا موار احدها انهم امنوا بخبر يروون عنه ولا يخبرونه ووجد عليهم الدلائل فيما ارسوا الضعف تخريج
ولاخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان امكن للوهم وضعف من يقبل عنه قال البهقي
وقول الشافعي احببنا ان نقبل مرسله اراد بالخبرنا انتهى فتقوى ومن روي عن الثقات ابداء اي اذا اذلل
وسمي من ارسى عنه لم يستعمل لا ثقة فيكون المراد ومن روي ما ارسى عن الثقات ويحتمل ومن روي مطلقاً

وسم بالمنقطع الذي سقط قبل الصكائي به راو فقط
وقيل بالم متصل وقالا بأنه اقرب لا استعما
والمعضل الساقط منه اثنان فصاعداً ومنه قسم ثانى

قد نظم ذلك الشيخ بهان
الدين الحديث رحمه الله
فقال قلت لأصحابه
متصل بكن في إسناده
من يجمل

لنأني

فلما الله ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد ربه يقول يا رب الم يجزي من الظلم فيقول يا رب
الحديث رواه مسلم قال بن الصلاح هذا جيد حسن لأن هذا لا يقطع بواحد مضموناً إلى الوقف

فان قلت يجوز ان يكون ال قط
بين مالك و ابي مريم واحدا
فان مالكا قد سمع من جماعة عن
اي مريم كسعيه المقبري و نعيم
الحجر و خزن المنكر فاعلمت
عليه بان معضل مع جواز هذا
الاحتمال قلت و صل مالكا هذا
الحديث خارج الموطا فوا عن
محمد بن عجلان عن ابيه عن ابي مريم
فقرئ انه سقط منه اثنان فلذلك
سميانه معضلا ذكر هذا الوصل
الدار قطني في غرائب و الخليل
منه كفاية

عقبتہ ن

يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الاعضاء
اولي والله اعلم

ص العنينة

ويعمل وصل معنن سلم من دلالة راويه واللقاع علم
وبعضهم حكى هذا اجاعا وسلم لم يشترط اجاعا
لكن تعاضدا وقيل بشرط طول صحابة وبعضهم بشرط
معرفة الراوي بالاجاعا وقيل كل ما اتانا منه
منقطع حتى يبين الوصل وحكمه ان حكمه عن فاجل
سواء وللقطع على الذي حتى بين الوصل في الخرج

ش العنينة مصدر عن الحديث اذا رواه بلفظ عن من غير بيان للتحديث ولا اخبار والسمع والسمع
في حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذي عليه العمل وذهب اليه كما يميز من ائمة الحديث وغيرهم انه
من قبيل الاسناد المتصل بشرط سلامة الراوي الذي رواه بالعنينة من التذليل بشرط ثبوت ملاقاته
لمن رواه عنه بالعنينة قال بن الصلاح وكاد بن عبد البر يدعي اجاعا ائمة الحديث على ذلك قلت لا
حاجة لقوله كاد فقد ادعاه وادعي ابو عمر الذي اجاعا اهل النقل على ذلك لكنه اشترط ان يكون معروفا
بالرواية عنه كما سياتي لكن قد يظهر عند اتصاله بوجه اخر كما في الاسناد المتخني على ما سياتي في موضعه
وما ذكرناه من اشتراط اللقاع فهو مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهم من ائمة هذا العلم وانكر مسلم
في خطبة جميعه اشتراط ذلك وادعي انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه وان القول الشائع المتفق
عليه بين اهل العلم بالخبر قديما وحديثا انه يكفي في ذلك ان يثبت كونها في عصر واحد وان لم يثبت
في خبر قط انما اجتمعا او تشافها قال بن الصلاح وفيما قاله مسلم نظر قال وهذا الحكم لا اراه
يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم ما ذكره عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلا
قال فلا ن ويخوذلك اي فليس لحكم الاتصال ان كان لمن يشيخه اجاعة على ما سياتي في آخر هذا الباب
ولم يكتف ابو المظفر الشعماني بثبوت اللقاع بل اشترط طول الصحبة واشترط ابو عمر الذي ان يكون
معروفا بالرواية عنه واشترط ابو الحسن القاسبي ان يذكره ادراكا بيتا وهذا اخل فيما تقدم من الشرط
وبيان الادراك لا بد منه وذهب بعضهم الى ان الاسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى يبين
اتصاله بغير وهذا المراد بقوله وقيل كل ما اتانا منه منقطع الى اخره وقوله وحكمه ان حكمه عن فاجل
سواء اي ذهب جمهور اهل العلم الى التسوية بين الرواية بالعنينة وبين الرواية بلفظ ان فلا ن قال وهو

وكذلك في مقدمة التمهيد
قال لا خلاف في ذلك
بين ائمة الحديث

ومن الغريب ان ابا البكر
القطبي وهو من معاصري
ابن الصلاح جعل الحديث
المشتمل على الاجاعة
منقطعا

وهو قول مالك ومن حكاه عن الجمهور ابن عبد البر في التمهيد وانه لا اعتبار بالحروف ولا لفاظ وانما هو
باللقاء والمجالسة والسماع والمشاركة يعني مع السلافة من التذليل ثم حكى ابن عبد البر عن ابي بكر الدجيني
ان حرفه ان محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى قال وعندي لا
معنى لهذا الاجماع عند علي ان الاسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه قال او ان او عن او سمعت رسول الله
صلي الله عليه وسلم يعني فكله متصل

قال ومثله رأي ابن شيبه كذا له ولم يثبت صوابه
قلت الصواب ان من ادرك ما رواه بالشرط الذي تقدم
يحكم له بالوصل كيف ما روي يقال وعن ابي ان فسوي
وما حكى عن احمد بن حنبل وقول يعقوب علي ان سئل

ش فاعل قال هو ابن الصلاح فقال وجدت مثل ما حكاه عن البرقي للحافظ الفحل يعقوب بن
شيبه في مسنده الفحل قال فانه ذكر ما رواه ابو الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال ان النبي صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد عليه السلام وجعله مسندا موصولا وذكر رواية قيس بن مغيرة
كذلك عن عطية عن ابن الحنفية ان عمار مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعله مسندا
من حيث كونه قال ان عمار فعل ولو قيل عن عمار والله اعلم انتهى كلام ابن الصلاح ولم يقع علي بن يعقوب
ابن شيبه وهو المراد بقوله كذا له اي ابن الصلاح ولم يصوب صورة اي ولم يعرج صواب مقصوده ويا
ذلك ان ما فعله يعقوب موصوب من العمل وهو الذي عليه عمل الناس وهو لم يجعله مسندا من حيث لفظ
ان وانما جعله مسندا من حيث انه لم يسند حكاية القصة الى عمار ولا فلو قال ان عمار قال مررت
بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعله مسندا فلما اتى به بلفظ ان عمار مر كان محذور الحنفية هو الحكاية لقصة
لم يدرها لانه لم يدره مرور عمار بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان نقله لذلك مسندا ثم ثبت
ذلك بقاعدة يعرف بها المتصل من المرسل بقولي قلت وهو من الزوائد على بن الصلاح الاحكام
كلام احمد ويعقوب وتقرر هذه القاعدة ان الراوي اذا روى حديثا فيه قصة او واقعة فانه ادرك
ما رواه بان حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة والراوي لذلك صحابي
ادرك تلك الواقعة فهي محكومة بالاتصال وان لم يعلم انه شاهد بها وان لم يدرك تلك الواقعة
فهو من سلك صحابي وان كان الراوي تابعيا فهو منقطع وان روي التابعي عن الصحابي قصة ادرك
وقوعها كان متصلا وان لم يدرك وقوعها واسندها الى الصحابي كانت متصلة وان لم يدركها ولا

استدحكتها الى الصواب في منقطعة كرواية بن الحنفية الثانية عن عمار ولا بد من اعتبار السند
من المذاهب في التناهي ومن بعدهم وقد حكى ابو عبد الله بن المواق اتفاق اهل التمييز من اهل الحديث علي
ذلك كتابه في النقلة عند ذكر حديث عبد الرحمن بن عوف ان جده عوف بن قحطبة قطع الفقه يومئذ كلاكه
الحديث فقال الحديث عند ابي داود مرسل وقد ثبت ابن التمكن علي رساله فقال فذكر الحديث مرسل
قال بن المواق وهو امر بغير خلاف بين اهل التمييز من اهل هذا الشأن في القطع ما يروي كذلك
اذ علم ان الراوي لم يذكر زمان القصة كما في هذا الحديث وقوله وما حكى ابي بن الصلاح
عن احمد بن حنبل فانه حكى قبل هذا عن احمد بن عوف فلان وان فلانا ليس سوا و قول يعقوب بن مكرم
بالعطب ويعقوب بن مكرم بن شيبه علي ان نزل علي نزل علي هذه القاعدة اما خلاصة يعقوب فقد
تقدم تنزيهه عليه واما كلام احمد بن حنبل في الحديث رواه في الكفاية باسناده الي ابي داود قال سمعت
احمد بن حنبل ان رجلا قال عوف ان عائشة قالت يا رسول الله وعن عوف عن عائشة سوا قال كبر
هذا ليس هذا بسوا فانما فرق احمد بين اللفظين لان عوف في اللفظ الاول لم يسند ذلك الي
عائشة ولا ادرك القصة فكانت مرسله واما الثاني فاسند ذلك اليها بالعنفه وكانت متصله
وكثير استعمال عن في هذا الزمان اجازة وهو بوضوح ما قمن

ش ما تقدم ذكره من ان عن محمودة علي السماع هو في الزمان المتقدم واما في هذه الزمان فقال
ابن الصلاح كثير في عصرنا وما قارب بين المنسبين الي الحديث استعمال عن في الاجازة فاذا قال احدهم
قرأت علي فلان عن فلان او هكذا فظن به انه رواه بالاجازة قال لا يخرج ذلك من قبيل الاتصال علي
ملا يخفى وهذا معنى قولي وهو بوضوح ما قمن اي ينوع من الوصل لان الاجازة لها حكم الاتصال لا
القطع وقمن بفتح الميم لمناسبة ما قبلها وفي الميم لغتان الكسر والفتح ومعناه حقيق بذلك وجدي

ص تعارض الوصل والارسال او الرفع والوقف

- 1. واحكم بوضوح في الاظهر وقيل بل رساله للاكثر
- 2. ونسب الاول للنظار ان صحيح وقضى البخاري
- 3. بوضوح لا نكاح الابوي مع كون من رساله كاجل
- 4. وقيل لاكثر وقيل لا حفظ ثم فيما ارسل عدل يحفظ
- 5. يقدح في اهلية الوصل او مسنده علي الاصح وراوا
- 6. ان الاصح للحكم للرفع ولو من واحد في داود اكلوا

ش اذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا وبعضهم مرسل فاختلف اهل الحديث
فيه هل الحكم لم وصل او لم يرسل او لاكثر او لا حفظ علي اربعة اقوال احدها ان الحكم لم وصل وهو الاصح
الصحيح كما صحه الخطيب وقال ابن الصلاح انه الصحيح في الفقه واصوله وهذا معنى قوله ونسب ابي
الصلاح الاول للنظار ان صحيح فالنظار هم اهل الفقه والاصول وان هنا مصدرة اي تصحيف وهو
بدل من قوله الاول اي ونسب تصحيح الاول للنظار وسيل البخاري عن حديث لا نكاح الابوي وهو
حديث اختلف فيه علي ابي اسحق السبيعي فرواه شعبة والثوري عن ابي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسله ورواه اسرايل بن يوسف في آخرين عن حماد بن اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى الاشعري عن
النبي صلى الله عليه وسلم متصلا لحكم البخاري لم وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة هذا مع ان
من رساله شعبة وسفيان وهما جليلان في الحفظ والاتقان والقول الثاني ان الحكم لم يرسل
وحكاية الخطيب عن اكثر اصحاب الحديث وهذا معنى قوله بل رساله للاكثر وقوله للاكثر خبر مستدرك
محدوف اي وقيل الحكم لا يرسل وهذا للاكثر اي قول الاكثر والقول الثالث ان الحكم للاكثر
فان كان من رساله اكثر ممن وصله فالحكم للارسال وان كان من وصله اكثر فالحكم للوصل والقول الرابع
ان الحكم لا حفظ فان كان من ارسل لا حفظ فالحكم له وان كان من وصل لا حفظ فالحكم له وهذا معنى
قوله وقيل لاكثر وقيل لا حفظ وكلاهما خبر مستدرك محدوف تقديره وقيل المعتبر الاكثر وقيل لا حفظ
وينبغي علي هذا القول الرابع وهو ان الحكم لا حفظ ما اذا ارسل لا حفظ فهل يقدح ذلك في عدالة
من وصله واهليته او لا فيه قولان اصحهما وبه صدر ابن الصلاح كلامه انه لا يقدح قال ومنهم
من قال يقدح في مسنده وفي عدالته وفي اهليته وهذا معنى قولنا ثم فيما ارسل عدل يحفظ
الي اخره وقوله او مسنده اي وما اسنده من الحديث غير هذا الذي رساله من هو احفظ لان هذا
بناء علي ان الحكم لا حفظ وقد ارسل فلا شك في قلده في هذا المسند علي هذا القول وقوله
وراوا ان الاصح للحكم للرفع اشار به الي مسئلة تعارض الرفع والوقف وهو اذا رفع بعض الثقات
حديثا ووقفه بعض الثقات فالحكم علي الاصح كما قال ابن الصلاح لما زاده الثقة من الرفع لا
ثبت وغير ساكت ولو كان نائفا فالمثبت مقدم وعليه لانه علم ما خفي عليه وقوله ولو من واحد
في داود اشار به ما اذا وقع الاختلاف بين راوي واحد ثقة في المسئلةين معا فوصله في وقت
وارسله في وقت او رفعه في وقت ووقفه في وقت فالحكم علي الاصح لو وصله ورفعه لا يرسله
ووقفه هكذا صحه ابن الصلاح واما الاصوليون فصحوا ان الاعتبار بما وقع منه اكثر فانه وقع

وضله او رفعه اكثر من رساله فاحكم للوصل والرفع وان كان لارسال او الوقف اكثر فاحكم له

ص التدليس

- تدليس الاسناد كمن يسقط من حديثه ويرتقي بعين فان
- وقال يوهيم اتصالا واختلاف في اهله فالرد مطلقا
- ولا اكثر ونقلوا ما صدحوا ثقاتهم بوصله وصحاحا
- وفي الصحيح عدة كالاغش وهشيم بعد وقتش

ش التدليس على ثلاثة اقسام ذكر ابن الصلاح منها قسمين فقط القسم الاول تدليس الاسناد وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي الى شيخ شيخه او من فوقه فيسند ذلك اليه بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ يوهيم له كقوله عن فلان او ان فلانا او قال فلان موهما بذلك انه سمع عن رواه عنه ولما يكون تدليسا اذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه او قبله ولم يسمع منه او سمع منه ذلك الحديث الذي كسبه عنه وقد فهم هذا الشرط من قوله يوهيم اتصالا ولما يقع الايهام مع العادة وقد حذر ابو الحسن ابن القطان في كتاب بيان الوهم والاهام بان يروي عن من قد سمع منه مالم يسمع منه من غير ان يذكر انه سمع منه والفرق بينه وبين لارسال هو ان لارسال روايته عن لارسال منه وقد سبق ابن القطان اليه ذلك الحافظ ابو بكر احمد بن عمرو بن عبد الحاق البزار فذكر ذلك في خبره في معرفة من يترك حديثه او يقبل اما اذا روي عن من لم يدركه بلفظ يوهيم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور وحكي عن عبد البر التميمي عن قوم انه تدليس فعملوا التدليس ان يحدث الرجل عن الرجل مالم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصححا بالسمع ولا لكان كذا قال بن عبد البر وعليه هذا فاسلم من التدليس احدا لا مالك ولا غيره فقوله في البيت الثاني وقال معطوف علي بن وان اي هذه الالفاظ الثلاثة ونحوها ومثله ان يسقط اداة الرواية ويسمي الشيخ فقط فيقول فلان وهذا يفعله اهل الحديث كثيرا قال علي بن خنيسم كما عند بن عيينة فقال الزهري فقبل له حديثك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقبل له سمعته من الزهري فقال لا لم اسمع من الزهري ولا ممن سمع من الزهري **ح** تدليس عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقد مثل ابن الصلاح للقسم الاول هذا المثال ثم حكى الخلاف فيمن عرف بهذا من رد حديثه مطلقا او مالم يصحح فيه بالاتصال واعلم ان عبد البر قد حكى عن ائمة الحديث انهم قالوا يقبل تدليس بن عيينة لانه اذا وقف احوال علي بن خنيسم ومعمر ونظر ايها وهذا ما رآه ابن جبان وقال هذا شي ليس في الدنيا الا لسفيان بن عيينة فانه كان

ولم يسمع منه

ابن جريح من سمع ابن عيينة

ابن جريح من سمع ابن عيينة

يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر تدلس فيه الا وقد بين سماعة عن ثقة تدلس مثل ثقته ثم مثل ذلك لارسال كبار الصحابة فانهم لا يرسلون الا عن صحابي وقد سبق ابن عبد البر اليه الحافظ ابو بكر البزار وابو الفتح الاذري فقال البزار في الخبر المذكور ان من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند اهل العلم مقبولا ثم قال فمن كانت هذه صفته وجب ان يكون حديثه مقبولا وان كان يدلس وهكذا رايته في كلامه ابي بكر الصيرفي من الشافعية في كتاب الدلائل فقال كل من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني او سمعت انتهى وقوله واختلف في اهل هذا القسم من التدليس وهم المعروفون به فقبل يرد حديثهم مطلقا سواء روي عن سماعة ام لم يروا وان التدليس نفسه جرح حكاه ابن الصلاح عن ثوري من اهل الحديث والفقهاء وهو الماردي بقوله فالرد مطلقا ثقفي اي وجد عن بعضهم والصحيح كما قال ابن الصلاح التفصيل فان من صرح بالاتصال كقوله سمعت وثنا فانما هو مقبول صحيح به وان لم يصرح بمثل حكمه الموكل والي هذا ذهب اكثر من كان حكمته عنهم ولم يذكر ابن الصلاح ذلك عن اكثر من وهذا من الزيادة عليه التي لم يصرح بها قلت ومن حكاه عن ائمة الحديث والفقهاء والاصول شيخنا ابو سعيد الغلابي في كتاب المراسيل وهو قول الشافعي وعلي بن المديني وكحي بن سعيد وغيرهم وقد وجدت في كلام بعضهم ان المدلس اذا لم يصحح الحديث لم يقبل اتفاقا حكاه البيهقي في المدخل عن الشافعي وسائر اهل العلم بالحديث وحكاية الاتفاق هنا غلط او هو محمول على اتفاق من لا يحجج بالمرسل اما الذي يحججون بالمرسل فيحججون به كما اقتضاه كلام ابن الصلاح علي ان بعض من يحجج بالمرسل لا يقبل عن عينة المدلس فقد حكى الخطيب في الكفاية ان جمهور من يحجج بالمرسل يقبل خبر المدلس وقوله وفي الصحيح اي آخر اي وفي الصحيحين عدة وفاة من المدلسين كالاغش وهشيم بن بشير وغيرهما وقوله وقتش اي وقتش في الصحيحين جماعة منهم قتادة والسفيان بن عبد الرزاق والوليد ابن مسلم وغيرهم وقال النووي ان ما في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيح عن المدلسين عن محمول علي بن سماعة من جهة اخري وقال الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلي في كتاب القدر المحلي قال اكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين منزلة بمنزلة السماع

- ودونه شعبة ذوالرؤس ، ودونه التدليس للشيخ
- ان يصحف الشيخ فلا يعرف به وذا غرضه يختلف
- فشره للضعف واستصغارا ، وكما خطيب يوهيم استكرا
- والشافعي اثبتة عسرة ، قلت وشرها الخو القسوية

هو الشيخ يحيى الدين النوري

الثاني
من التديس

ش راي ودمه شعبة فباع في ذمه ولا فقد دمه الشراعيان وهو مكره جدا فروي الشافعي
عن شعبة قال التديس اخو الكذب وقال لأن ائني احب الي من ان ادلس قال بن الصلاح
وهذا من شعبة افراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير وقوله ودونه التديس
اي ودون القسم الاول وهذا هو القسم الثاني من اقسام التديس قال بن الصلاح امره اخذ
منه وان في اول البيت الثاني مصدرة واجلة في موضع رفع على انه بيان للتديس المذكور او
خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو ان يصرف التديس شيعة الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف
لا يعرف به من اسم او كنية او نسبة الي قبيلة او بلدة او صنعة او نحو ذلك كي يوعى الطريق الي
معرفة السامع له كقول ابي بكر بن مجاهد اخذ اليه القراء **ح** ثنا عبد الله بن ابي عبد الله
يريد عبد الله بن ابي داود **البحر** الثاني ونحو ذلك قال بن الصلاح وفيه تضيق للمروي عنه
قلت والمروي ايضا بان لا يثبت له فيصير بعض روايته محمولا ويختلف اكال في كراهة هذا القسم
باختلاف هذا المقصد الحامل على ذلك فشر ذلك اذا كان الحامل على ذلك كون المروي عنه
ضعيفا فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء وقد يكون الحامل على ذلك كون المروي عنه
صغيرا في السن او تاخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه وقد يكون الحامل على ذلك اياهما كثر
الشيخ بان يروي عن الشيخ الواحد في موضع يعرف في موضع بصفة وفي موضع آخر بصفة أخرى
يوهم انه غيرهم ومن يفعل ذلك كثيرا الخطيب فقد كان له في تصانيفه ولم يذكر ابن الصلاح
حكم من عرف هذا في القسم الثاني من التديس وقد جزم ابن الصلاح في الفتاوى بان من فعل ذلك
لكون من يروي عنه غير ثقة عند الناس ولما اراد ان يغير اسمه ليقبلوا خبره بحسب ان لا يقبل خبره
وان كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز ان يعرف غير من جزمه ما لا يعرفه هو وان
كان لصغره فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من يروي عنه وقوله
واستصغارا منصوص بكان المحذوف اي ويكون استصغارا وايها ما للكثرة وقوله وكما خطيب اي
وكيف الخطيب وقوله والشافعي اثبت اي اصل التديس لا هذا القسم الثاني من قال بن الصلاح
والحكم بأنه لا يقبل من التديس حتى يبين قد اجراه الشافعي رضي الله عنه فمن عرفناه دلس من ومن
حكاه عن الشافعي البهيم في المدخل وقوله قلت وشرها اخو التسوية هذا هو القسم الثالث
اقسام التديس الذي لم يذكره ابن الصلاح وهو تديس التسوية وصورته ان يروي حديثا عن شيخ
ثقة وذلك الثقة يروي عن ضعيف عن ثقة فيأتي التديس الذي سمع الحديث من الثقة الاول

الثالث
من التديس

فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة بل يظن محتمل فيستوي **السادس**
كله ثقات وهذا شر اقسام التديس لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على
السند كذلك بعد التسوية قدرناه عن ثقة آخر فيحكم له بالصححة وفي هذا غرور شديد ومن نقل
عنه انه كان يفعل كذلك بقتة بن الوليد والوليد بن مسلم اما بقتة فقال بن ابي حاتم في كتاب العلل
سمعت ابي وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن راوية عن بقتة **ح** ثنا ابو وهب الاسدي عن
نافع عن بن عمر حديث لا تمدوا اسلام المرء حتى تعرفوا عقله رايه قال ابي هذا الحديث له امر قل من
يعلمه روي هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن ابي فروة عن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعبيد الله بن عمرو وثبت ابو وهب وهو اسدي فكاه بقتة ونسبه الي سني ابي كليل
يفطن له حتى اذا ترك اسحق بن ابي فروة من الوسط لا يقتدي له قال وكان افعل الناس هذا ولما
الوليد بن مسلم فقال ابو مشهور كان الوليد بن مسلم يحدث باحاديث الاوزاعي عن الكذاين ثم
يذكرها عنهم وقال صالح بن جرة سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد بن مسلم قد افسدت
حديث الاوزاعي قال كيف قلت تروي عن الاوزاعي عن نافع وعن الاوزاعي عن الزهري وعن الاوزاعي
عن يحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الاوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الاسلمي وبيته وبين
الزهري ابراهيم بن مرة وثقة قال انت الاوزاعي ان يروي عن مثل هؤلاء قلت فاذا روي عن هؤلاء
وهم ضعفاء احاديث منكرا فاسقطتهم انت وخبرتها من رواية الاوزاعي عن الثقات ضعفت
الاوزاعي فلم يلتفت الي قولي وذكر الدارقطني عن الوليد ايضا هذا النوع من التديس قال الخطيب وكان
الاعمش والثوري وبقية يفعلون مثل هذا وقد سماه ابن القطان وغير واحد تديس التسوية
قال العمري في المراسيل وباجملة فهذا النوع الفحش انواع التديس مطلقا وشرها **د**

ص الشاذ

وذو الشذوذ ما يخالف الثقة فيه المدا فالشافعي **ح** ثقته
والحكم الحلال فيه ما اشترطه والتحليلي مفرد الراوي **ف** قط
وردا ما قالا بفرد الثقة كالتلميذ عن سبيح الولا والهيبة
وقول مسلم روي الزهري تسعين فردا كلها قو ك
واختار فيما لم يخالف ان من يقرب من ضبط مفردة حسن
او بلغ الضبط فصح او بعد عنه فمأشدة فاطرحه ورده

رسوله

بقية من

اي اجل

قال المؤلف في التذات
علي بن الصلاح
وهذا فلاح
فيمن تعد
فعله
اي

ان اذا كان من
فاطره لا فاطر
ما أشد لعاد

ش اختلف اهل العلم بالحديث في صفة الحديث الشاذ فقال الشافعي ليس الشاذ من الحديث ان يروي الثقة مالا يروي غير انما الشاذ ان يروي الثقة حديثا يخالف ما يروي الناس وحكي ابو يعلى الخليلي عن جماعة من اهل الحجاز نحو هذا وقال الحاكم هو الحديث الذي ينفرده ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس وذكر انه يغاير المعلن من حيث ان المعلن وقف على علمه الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علمه كذلك وقال ابو يعلى الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ كان ثقة كان او غير ثقة فاكان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة فموقوف فيه لا يحتج به فلم يشترط الخليلي في الشاذ تفرد الثقة بل طعن التفرد وقوله ورد اي من الصلاح ما قال الحاكم والخليلي بافراد الثقات الصحيح ويقول مسلم الا في ذلك فقال ابن الصلاح اما ما حكم الشافعي عليه الشذوذ فلا اشكال في انه شاذ غير مقبول قال واما ما حكاه عن غير فليس كل ما ينفرده العدل كالحفاظ الظاهر الحديث انما الاعمال بالنيات ثم ذكر مواضع التفرد منه ثم قال ووضح من ذلك في ذلك حديث غيره الله ابن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع الكواكب وهبته تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلي رأسه الخضر تفرد به مالك عن الزهري وكل هذه حجة في الصحيحين مع انه ليس بها الا اسناد واحد تفرد به ثقة قال وفي غريب الصحيح اشباه لذلك غير قليلة قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو سبعين حرفا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه احدا باسناد جيد قال فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذهب ائمة الحديث سبب لك انه ليس الامر في ذلك على الاطلاق الذي به الخليلي والحاكم بل الامر في ذلك على تفصيل نتيجه فنقول اذا انفرد الراوي بشي نظر فيه فان كان مخالفا لما رواه من مواليه منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وانما هو امر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فان كان عدلا حافظا موثوقا باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدرح الانفراد في كتابنا فيما سبق من الامثلة وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرد به خارا له من حركته عن جين الصحيح ثم موعد ذلك دابر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فان كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط المقبول تفرد به استحسبنا حديثه ذلك ولم نخطه الي قيل الحديث الضعيف وان كان بعيد من ذلك ردنا ما انفرد به وكان من قيل الشاذ المتكسر انتهى وهذا معنى قوله واختار اي ابن الصلاح في الفرد الذي لم يخالف وقوله ورد مواسر معطوف على قوله

روای بن محمد بن رواه الزهري بن
روای بن محمد بن سلیم بن عیاض بن
عمر بن نافع قال وقد روى فيه
وقد ورد اجناس غير رواي
ابن عدي في كامل من طريق
ابن ابراهيم بن محمد بن مسلم عن محمد
ابن دينار عن بولس بن عبيد عن
نافع قال بن عدي في كتابه ان
مناكر وهو مظلم الامر ومذالا
يرد على المؤلف لانه لم يبع الا
من رواية عبد الله بن دينار
من روايه بن اخي الزهري وان
اويس عبد الله بن عبد الله بن
عاص ومعه الاوراجي اما روايه
ابن اخي الزهري فهو ما بالار
نه مسنده واما ابن اويس فهو
ابن سعد الطيفات وابن عدي
في الكامل في ترجمته وروايه
معه ذكره ابن عدي في كامله
وروايه للاذاعي ذكره بالار
في اطرافه

مثاله حديث ولاية مرقوقا
المرواني عن حمزة بن سوار بن رواد
ابن ماجة والزهدي وقال
حديث حسن صحيح لا
يؤخذ الا من هذا الوجه
من حديث محمد بن حبيب بن علي

فاطرحه قال بن الصلاح فخرج من ذلك ان الشاذ المرود قسمان احدهما الحديث الفرد المخالف والثاني
الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جالبا لما يجب التفرّد والتشدد من النكاح والضعف
والله اعلم وسيأتي مثالي لقسمي الشاذ في الباب الذي بعده **من المنكر**

الى مثل لقسمي الشاذ في الباب الذي بعده **ص المنكر**
والمنكر القز كذا المديح أطلق وأصواب في التخرج
 اجراء تفصيل لدي الشذوذ مر فهو مغناه كذا الشيخ ذكر
 نحوكلوا بالبحر بالتمر الحذر ومالك سمي ابن عثمان عمه
 قلت فماد ابل حديث نزع خاتمه عند الخلاه وخاتمه

قال حافظ ابو بكر احمد بن هرون البردنجي المنكر من الحديث الذي ينفر به الرجل ولا يعرف
منه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر قال بن الصلاح فاطلق البردنجي
ذلك ولم يفصل قال واطلاق الحكم على التفرد بالرد او النكاح او الشذوذ موجود في كلام كثير
من اهل الحديث قال والصواب فيه التفصيل الذي بيناه انفا في شرح الشاذ قال وعند هذا نقول
المنكر ينقسم على قسمين علي ما ذكرناه في الشاذ فارة معناه وقول بخوكوا الي اخره لبيت مما خاف
للمنكر الذي هو معنى الشاذ فلا ولا مثال للفرد الذي ليس راويين الثقة والاتقان ما يحتمل
معه تفرد وهو ما رواه الساري وابن ماجة من رواية ابي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام
ابن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلح بالتمر فان ادم اذا اكله
غضب الشيطان الحديث قال الساري في هذا الحديث منكر قال بن الصلاح تفرد به ابو زكريا
وهو شيخ صالح اخرج عنه مسلم في كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد به انتهى ولما اخرج له
مسلم في المتابعات والثاني مثال للفرد المخالف لما رواه الثقات وهو ما رواه مالك عن الزهري
عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن اسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم مخالف مالك وغيره من الثقات في قول عمر بن عثمان يعني بضم العين وذكر
مسلم في التمييز ان كل من رواه من اصحاب الزهري قال في عمر بن عثمان يعني بفتح العين وذكر
ان مالك كان يشير يده الي دار عمر بن عثمان كانه علم انه من مخالفيه وعمر بن عمر جميعا ولد عثمان
غير ان هذا الحديث انما هو عن عمر بفتح العين وحكم مسلم وغيره علي مالك بالوجهين هكذا
مثل بن الصلاح هذا المثال وفيه نظر من حيث ان هذا الحديث ليس بذكر ولم يطلق عليه
احد اسم الزكاة فيما رايته والمتن ليس بذكر وغايته ان يكون السند منكرا او شاذا مخالفا

تقریر از مختلف عن مالک فی قوله ثم ذکره
 السمعانی الجواب فی سنن من رواه
 بن شاذان و بن جریر بن العلاء و
 بن فضال و بن عساکر و بن
 الصغیر و بن عثمان و النکاح
 و غیره فی مالک و غیره

لَفَّة

الثقات لما لك في ذلك ولا يلزم من شذوذ السند ونكارة وجود ذلك الوصف في المتن فقد
ذكر بن الصلاح في نوع المعلن ان العلة الواقعة في السند قد تقدر في المتن وقد لا تقدر ومثل
ما لا يقدر عارواه يعلي بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال البيهقي بالخيار قال فهذا اسناد معلن غير صحيح والمتن على كل حال صحيح قال والعلّة في قوله
عن عمرو بن دينار وانما هو عن عبد الله بن دينار انتهى فحكم علي المتن بالصحة مع الحاكم بوجهي بن
عبيد فيه واليه هذا الاشارة بقولي قلت فاذا اي ولذا قال مالك بن عثمان فاذا اي فاذا يلزم
منه من نكارة المتن **شهر** اشترى الى مثال صحيح لأحد قسمي المنكر بقولي بل حديث نزع الى آخر
اي بل هذا الحديث مثال لهذا القسم من المنكر وهو ما رواه اصحاب السنن الاربعة من رواية تمام
بن يحيى عن بن جريح عن الزهري عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الحجرة وضع خاتمة
قال ابوداود بعد تخريج هذا حديث منكر قال وانما يعرف عن بن جريح عن زياد بن سعيد عن انس
بن يحيى عن بن جريح عن الزهري عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الحجرة وضع خاتمة
قال ابوداود بعد تخريج هذا حديث منكر قال وانما يعرف عن بن جريح عن زياد بن سعيد عن انس
بن يحيى عن بن جريح عن الزهري عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الحجرة وضع خاتمة

عن الزهري
قال الحاكم المستدرک والبيهقي
في سننه رواه يحيى بن المولى
عن جريح وصححه الحاكم على
شرط الشيخين فعلى هذا
لم ينفرد به همام
وهذا حكم عليه ابوداود

ص الاعتناء والمتابعات والشواهد

- 1. الاعتبار سنن الحديث بل شارك راوية فيما حبل
 - 2. عن شيخه فان يكن شريك بن معتبره فتابع وارث
 - 3. شريك شيخه ففوق فكذا وقد يسمى شاهدا ثم اذا
 - 4. متن بمعناه الى فالشاهد وما خلا عن كل فمفارقة
 - 5. مثاله لواخذوا اهابها فلنظرة الدباغ ما اتى بها
 - 6. عن عمرو بن عبيدة وقد توبع عمرو في الدباغ فاعتق
 - 7. ثم وجدنا اياها اب
- شهر** هذه الالفاظ يتداولها اهل الحديث بينهم فلا اعتبار ان تأتي الى حديث لبعض الرواة فتعتبره
بروايات غيره من الرواة بشرط طرق الحديث لتعرف بل شارك في ذلك الحديث راوية فرواه عن
شيخه ام لا فان يكن شاركة احد من معتبر حديثه اي يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به

اي يتبع

والاستشهاد به فيسفي حديثه هذا الذي شاركه تابعوا سيا في بيان من يعتبر حديثه في مراتب 25
البحر والتعديل وان لم يجد احدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخه عليه فرواه كما رواه
صحيحه ايضا تابعه وقد يسمى شاهدا وان لم يجد فافصل ذلك فيمن فوقه الى آخر الاسناد حتى في
الصحابي وكل من وجد له متابع فسمي تابعه وقد يسمى شاهدا كما تقدم فان لم يجد لاحد من فوقه
متابعه عليه فانظر هل اتى بمعناه حديث آخر في الباب ام لا فان اتى بمعناه حديث آخر فسمي ذلك
الحديث شاهدا وان لم يجد حديثا آخر يروي بمعناه فقد عرفت المتابعات والشواهد فالحديث
اذا فرد قال بن حبان وطريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع
عليه عن ايوب عن بن سيرين عن ابي مريم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمنظره بل يروي ذلك ثقة غير ايوب
عن بن سيرين فان وجد علم ان الخبر اصلا يرجع اليه فان لم يوجد ذلك ثقة غير بن سيرين
رواه عن ابي مريم ولا يصحاي غير ابي مريم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم فاي ذلك وجد علم
ان الحديث اصلا يرجع اليه ولا فلا قلت فمثال ما عرفت في المتابعات من هذا الوجه من وجه
يثبت ما رواه الترمذي من رواية حماد بن سلمة عن ايوب عن بن سيرين عن ابي مريم اراه رفعه احب
جيدك هو ثابما الحديث قال الترمذي حديث غريب لا يعرف بهذا الاسناد الا من هذا الوجه
قلت اي من وجه يثبت وقد رواه الحسن بن دينار وهو متر وكن الحديث عن بن سيرين عن ابي مريم
قال بن عدي في الكامل ولا اعلم احدا قال عن بن سيرين عن ابي مريم الا الحسن بن دينار ومن حديث
ايوب عن بن سيرين عن ابي مريم رواه حماد بن سلمة ويروي الحسن بن جعفر عن ايوب عن بن سيرين عن حميد
ابن عبد الرحمن الجعفي عن علي مرفوعا انتهى والحسن بن جعفر منكر الحديث قال البخاري وقوله مثاله
لواخذوا اهابها هذا مثال لما وجد له تابع وشاهدا ايضا وهو ما يروي مسلم والنسائي من رواية
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مطروقة
اعطيت لها مولاة يلمونه من الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اخذوا اهابها فذبحوه فانتفعوا
به فلم يذكر فيه احد من اصحاب عمرو بن دينار فذبحوه الا ابن عيينة وقد رواه ابراهيم بن نافع المكي
عن عمرو فلم يذكر الدباغ وقول بن الصلاح ورواه بن جريح عن عمرو وعطاء ولم يذكر فيه الدباغ يومهم
موافقة بن جريح لرواية بن عيينة في الحسن وليس كذلك فان بن جريح زاد في السند يسمونه فجعلته
من مسندها وفي رواية بن عيينة انه من مسند بن عباس فلهذا مثلت بابن ميم بن نافع والله اعلم
فنظرنا هل تجد احدا تابع شيخه عمرو بن دينار علي ذكر الدباغ في عطاء ام لا فوجدنا اسامة بن زيد

تمامه
عسى ان يكون فيضك
يومئذ

الشيء تابع عمدا عليه رواه الدارقطني والبيهقي وطريق بن وهب عن اسامة عن عطاء بن ابي رباح
عن عمار بن ابي ابي الله عليه وسلم قال لا يل شاة ماتت الا نزعتم اهابها فذبحتم فانتمعت
به قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن عطاء وكذلك رواه يحيى بن
سعيد عن جرح عن عطاء وكانت هذه مناجات لرواية بن عيينة ثم نظرا فوجدنا له شاهدا
وهو ما رواه مسلم واصحاب السنن من رواية عبد الرحمن بن وعلة المصري عن عمار بن ابي رباح قال قال رسول

في زيادات الثقات

- 1. واقل زيادات الثقات منهم ومن سواهم فعليه العظم
- 2. وقيل لا وقيل لا منهم وقد قسمه الشيخ فقال ما انفرد
- 3. دون الثقات ثقة خالفهم فيه صحيحا فهو رد عندهم
- 4. او لو خالف فاقبلته واُدعي فيه الخطيب لا اتفاق بخلاف
- 5. او خالف الاطلاق نحو جعلت تربة الارض في فرد ثقلت
- 6. فالشافعي واحدا حجتا بذا والوصل والارسال من ذا اخذا
- 7. لكن في الارسال جرحا فاقضوا بتقديمه وردد ان مقتضى
- 8. هذا قبول الوصل اذ فيه وفي كجرح علم زائد للمقتضى

ش معرفة زيادات الثقات فن لطيف تستحسن العناية به وقد كان الفقيه ابو بكر عبد
الله بن محمد بن زياد النيسابوري مشهورا بعرفته ذلك قال الحاكم كان يعرف زيادات الالفاظ في
المتون ولذلك ابو الوليد حسن بن محمد القرشي النيسابوري تلميذ بن جرير وغير واحد من الائمة واختلف
في زيادة الثقة على احوال فذهب الجمهور من الفقهاء واصحاب الحديث كما حكاه الخطيب عنهم الى قبولها
سواء تعلق بها حكم شرعي ام لا وسواء غيرت الحكم الثابت ام لا وسواء اوجب نقضا من احكام
ثبتت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ام لا وسواء كان ذلك من شخص واحد بان رواه مرة ناقضا ومرة بثلث الزيادة
او كانت الزيادة من غير من رواه ناقضا وهذا معنى قوي ومن سواهم اي ومن سوي من زادها بشرط
كونه ثقة لان الفصل معقود لزيادة الثقة لان المراد من سوي الثقات وقد ادعى بن طاهر لاثبات
على هذا القول عند اهل الحديث فقال في مسئلة لا انتصار لاختلاف تجده بين اهل الصنعة ان الزيادة من
الثقة مقبولة انتهى وشرط ابو بكر الصيرفي من الشافعية وكذلك الخطيب في قبول الزيادة كون من رواها
حافظا وشرط ابن الصباغ في العدة منهم الا يكون من نقل الزيادة عنهم واحدا ومن رواه ناقضا

وقد رواه مسلم على الوجهين معا
فجعله من سنن ابن عمار
مرطوق بن عيينة وحمله
من سنن ميمونة مرطوق
ابن جريح

عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل
بن ميمون الامام الحافظ الفقيه
النيسابوري قال الحاكم كان
اسامة عن عمار بن ابي رباح
ومر احفظ الناس للثقات
واختلف في الصحابة ما زلت
احفظ منه وكان يعرف زيادات
الثقات في المتن وقال الشيخ
ابو اسحق الشيرازي كان
زاهدا في اربعين سنة
لا ينام على الليل ويصلي
العدة على طهارة العشاء
وجمع بين الفقه والحديث
وله زيادات كتاب الزيادة
سنة ثلث وثمانين وروى
في ربيع الاخر سنة اربع وثمانين
وتلافا به

لا يجوز عليهم الوهم فان كان كذلك ستطت الزيادة وقال ذلك فيما اذا روي عن مجلس واحد فان 26
رواه عن مجلسين كانا خبرين وعمل بها والقول الثاني الهالاق قبل مطلقا لا بمن رواه ناقضا ولا من غيره
فجاء ذلك عن قوم من اصحاب الحديث فيما ذكر الخطيب في الكفاية وابن الصباغ في العدة والقول الثالث انها
لا تقبل بمن رواه ناقضا وتقبل من غير من الثقات حكاه الخطيب عن فقرة من الشافعية وهذا المراد
بقولي وقيل لا منهم اي لا تقبل بمن رواه ناقضا ثم رواه بثلث الزيادة او رواه بالزيادة ثم رواه ناقضا
وذكر ابن الصباغ في العدة فيما اذا روي الواحد خبرا ثم رواه بعد ذلك بزيادة فان ذكره مع كل
واحد من الخبرين في مجلس قبلت الزيادة وان عر ذلك الى مجلس واحد او تكررت روايته بغير زيادة ثم
ثم روي الزيادة فان قال كنت انسيت هذه الزيادة قبل منه وان لم يقل ذلك وجب التوقف في الزيادة
وفي المسئلة قول بلح انه ان كانت الزيادة معتمة للاعراب كان الخبر متعاضين وان لم تغير الاعراب
قبلت حكاه ابن الصباغ عن بعض المتكلمين وفيها قول خامس ان لا تقبل الا اذا افادت حكما وفيها قول سادس
انها تقبل في اللفظ دون المعنى حكاهما الخطيب وقوله وقد قسمه الشيخ اي ابن الصلاح فقال قد
رايت تفسير ما يفرد به الثقة الى ثلاثة اقسام احدها ما يقع مخالفا لما رواه سائر الثقات فهذا
حكم الرد كما سبق في نوع الشاذ الثاني ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة اصلا لما رواه غيره كما حدث
الذي يفرد بروايته جملة ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير مخالفا له اصلا فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه
اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ الثالث ما يقع بين هاتين الزيادة لفظية
في حديث لم يذكرها سائر من روي ذلك الحديث مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين فذكر ابو عيسى
ان مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله من المسلمين وروي عبيد الله بن عمر وابوب وغيرهما هذا
الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فاحذرها غير واحد من الائمة واحتجوا بها منهم الشافعي
واحمد رضي الله عنهم قال ومن امثلة ذلك حديث جعلت لي الارض سجداً وجعلت ترابها لنا طهوراً
فهذه الزيادة تفرد بها ابو مالك سعد بن طارق الاشجعي وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا
الارض سجداً وطهوراً قال فهذا وما اشبهه يشبه القسم الاول من حيث ان ما رواه الجماعة عامر
وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك معاكسة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم
ويشبه ايضا القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما انتهى كلامي من الصلاح واقصرت على التال
القاء لانه صحيح كما ذكر تفرد بالزيادة سعد بن طارق ابو مالك الاشجعي والحديث رواه مسلم والنسائي

مذي

وهو روي الزيادة موافقة لما ذكره يحيى بن سعيد ويحيى بن عيسى واليونان بن عيسى وعبد الله بن عمر واللعيني بن اسمعيل وكثير بن فرقد
 روي حديثهم البيهقي وابن الجوزي رواه الدارقطني
 تقدير

من رواية الاشجعي عن ربعي عن حذيفة واما المثال الاول فلا يصح لان ما لا يكمل ينفع بالزيادة بل تابعه
 عليهما عن نافع والضحاك بن عثمان ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر واللعيني بن اسمعيل وكثير بن فرقد
 واختلف في زيادتها على عبد الله بن عمر واليونس وقد بينت هذه الطرق في النكت التي جمعها علي كتاب
 ابن الصلاح وقوله والوصل ولا رسال من ذا اخذ اي ان تعاض الوصل ولا رسال نوع من زيادة الثقة
 لان الوصل زيادة ثقة وقد تقدم ان الخطيب حكى عن اكثر اهل الحديث ان الحكم لمن ارسل وقال بن الصلاح
 ان من الوصل ولا رسال من المخالفة نحو ما ذكرناه اي في القسم الثالث قال ويزداد ذلك بالارسل
 نوع قدح في الحديث فترجيح وتقدريه مرقبيل الحجج على التعديل فجاب عنه بان الحجج قدما فيه من زيادة
 العلم والزيادة هاهنا مع من وصل والله اعلم

ص الافراد

- الفرد قسمان ففرد مطلقا وحكمه عند المشذوذ سبقا
- والفرد بالنسبة ما قيدته بثقة او بولد ذكرته
- او عن فلان نحو قول القائل لم يرو عن بكر الا
- لم يرو ثقة الا ضمته لم يرو وهذا غير اهل البصرة
- فان يريدوا واحدا من اهلها تجوز افا جعله من اهلها
- وليس في افراده التسمية صغف لها من هذه الحيثية
- لكن اذا قيد ذلك بالثقة فحكمه يقرب مما اطلعت

ش الافراد منقسمة الي ما هو فرد مطلقا وهو ما يفرد به واحد عن كل احد وقد سبق حكمه
 ومثاله في قسم الشاذ الي ما هو فرد بالنسبة الي جهة خاصة كتنقييد الفرد بثقة او بولد معين ثم
 والبصرة والكوفة او بكونه لم يرو من اهل البصرة او الكوفة مثلا الا فلان او لم يرو عن فلان الا
 فلان ونحو ذلك مثال تنقييد الافراد بكونه لم يرو عن فلان الا فلان حديث رواه اصحاب الشنن لا يرو
 من طريق سفيان بن عيينة عن وايل بن دود عن ابنه بكر بن وايل عن الزمري عن ابنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اولم علي صفية بسويق وقر قال الترمذي حديث غريب وقال ابن طاهر في اطراف الغرائب غريب
 من حديث بكر بن وايل عن تفرده به وايل بن دود ولم يرو عنه غير سفيان بن عيينة انتهى
 فلا يلزم من تفرد وايل بن دود عنه بكونه مطلقا فقد ذكر الدارقطني في العلل انه رواه محمد بن
 الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري قال ولم يتابع عليه والمخنف عن
 ابن عيينة عن وايل بن دود عن جماعة عن ابن عيينة عن الزهري وغيره واسطة ومثال تنقييد

الافراد بالثقة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاصح والفطر بكتاب واحد 27
 السبعة رواه مسلم واصحابك من من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبد الله بن عبد الله عن ابي
 واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث لم يرو احد من الثقات الا ضمرة قال شيخنا
 علاء الدين ابن الترمذي في الدر المنقي مدان علي ضمرة يروي حديث ابي واقد واما حديث هذا
 الحديث بقولي احد من الثقات لان الدارقطني رواه من رواية بن طهبة عن خالد بن زيد عن الزمري
 عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن طهبة ضعفة اجمهر ومثالا انفرد به اهل مكة
 ما رواه ابو داود عن ابي الوليد الطيالسي عن ثمامة عن قتادة عن ابي خزيمة عن ابي سعيد قال ارسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب ولا يتيسر قال الحكم تفرد بذكر الامر فيه اهل البصرة من اول الاسناد
 الي اخن ولم يشهد في هذا اللفظ سواهم ونحو حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وسبح راسه غاي غير فضل يد رواه مسلم وابود اود والترمذي قال الحكم هذه ستة
 غريبة تفرد بها اهل مصر ولم يشهد فيها احد وقوله فان يريدوا واحدا من اهلها اي فان يريدوا
 بقوله انفرد به اهل البصرة او من افراد البصريين ونحو ذلك واحدا من اهل البصرة انفرد به متجاوزين
 بذلك كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها مجازا فاجعله من القسم الاول وهو الفرد المطلق مثاله ما
 تقدم عند ذكر المنكر من رواية ابي نزيك عن هشام بن عروة عن ابي عن عائشة مرفوعا كذا بالبحر بالتميم
 الحديث قال الحكم هو من افراد البصريين عن المدنيين تفرد به ابو نزيك عن هشام بن عروة انتهى فاجعله
 من افراد البصريين واراد به واحدا منهم وليس اقسام الفرد المقيد بنسبة الي جهة خاصة ما يقضي
 الحكم بضعفها من حيث كونه افرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة كقولهم لم يرو ثقة الا
 فلان فان حكمه قريب من حكم الفرد المطلق لان رواية غير الثقة كذا رواية الا ان يكون قد بلغ رتبة من
 يعتبر حديثه فلهذا قيل يقرب ولم يجعل حكم الفرد المطلق من كل وجه والله اعلم

ص المعلق

- وسمى ما بعلة مشمول معللا ولا تقل معاول
- وهي عبارة عن اسباب طرد فيها غموض وخفاء اثر
- تذكر كباخلاف والتفرد مع قرابين تضم تفنديك
- جهدها الي اطلاق علي تصويبه رسال لما قد
- او وقف ما يرفع او من دخل في غير او وهم وايم
- نظر فاسخ او وقف فاجما مع كونه ظاهرا ان

ش اي وسم الحديث الذي جعلته علة من علل الحديث معللاً ولا تسميه معلولاً وقد وقع في عناية كثير من اهل الحديث تسميته بالمعلول وذلك موجود في كلام الترمذي وابن عدي والدارقطني والبيهقي والكليني والحاكم وغيرهم قال ابن الصلاح وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول مردود عند اهل العربية واللغة وقال النووي انه لو كان قلت والوجود في تسمية المعلل وكذلك هو في عناية بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل منه انهم يقولون اعلة فلا لا بكذا وقياسه معلل وهو المعروف في اللغة قال الجوهر لا اعلك الله اي لا اصابك بعلة قال صاحب المحكم واستعمل ابو اسحق لفظه المعلول في المتقارب من القروض ثم قال والمتكلمون يستعملون لفظه المعلول في مثل هذا كثير قال وبالحكمة فليست منها على لغة ولا يلج لان المعروف المأثور اعلة الله فهو معلل اللهم الا ان يكون على ما ذهب اليه سيبويه من قوله مجنون وسأول من انهم جاءوا على حنفته وسلكته وان لم يستعملوا في الكلام استغن عنهما باصطفت قالوا واذا قالوا الجن وسأل فانما يقولون جعل في مجنون وآتسل كما قالوا اخرق وقيل انتهى واما علة فانما استعمالها اهل اللغة بمعنى اطاه بالشئ وشغله به من تعليل الصبي بالطعام والعلة عان عن اسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأتت فيه اي قد حلت في حجة وحلفت بمن طرأت في النظم تخفيفاً

وانشد الاخفش

اذا قل مال للمرء قل صديقه ، واومت اليه باليؤوب الاصابع ،

حكاه صاحب الحكم في مادة روي مثلاً لحرفي الروي وتذكر العلة بتفرد الراوي وبخالفه غيره له مع قرآن تنضم الي ذلك يتلوه اي الناقذ بذلك الي اطلعه علي راسل في الوصول او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث او فهم وايم بغير ذلك بحيث غلب علي ظنه ذلك فامضاه وحكم او تردد في ذلك فوقف واجم عن الحكم بصحة الحديث وان لم يغلب علي ظنه صحة التعليل بذلك مع كون الحديث المعلل ظاهراً من السلافة من العلة وان في قولي ان لها مصدرة قال الخطيب السبيل الي معرفة علة الحديث ان تجمع بين طرقه ونظر في اختلاف رواته وتعتبر بمدكاهم من الحفظ ومنزله في الاتقان والضبط وقال من المدينى الباب اذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطاؤه ومثال العلة في الحديث حديث رواه الترمذي وحسنه او صححه وابن حبان والحاكم وصححه من رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعاً عن جالس مجلس فذكر فيه لفظه الحديث قال الحاكم في علوم الحديث هذا حديث من تأمله لم يشك انه من شرط الصحيح وله علة فاحشة ثم روي ان مسلماً جاء

الي البخاري فساله عن علة فقال سمعت اسعيل هذا حديث ملج ولا اعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد لا انه معلول حديثه موسى بن اسعيل وميث ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله قال البخاري هذا اول فانه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل هكذا اعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية وغالب ظني ان هذه الحكاية ليست بصحيحة وانا انهم احمد بن محمد بن الفضار راوياً عن مسلم وقد بينت ذلك في التلک التي علي كتاب الصلاح

- او ينجي غالباً في السند ، تفصح في المتن بقطع مسند ،
- او وقف مرفوع وقد لا تفصح ، كالبيتان باخبار صرحوا ،
- او فهم يعني بن عبيد ابدلاً ، عمر و ابي عبد الله حين تفصح ،
- وعلة المتن كفي البسمله ، اذ ظن راوياً فيها فنقله ،
- وصح ان اساقول لا ، احفظ شيافيه حين سئلاً ،

ش العلة تكون في الاسناد ومولاه غالباً لاكثر وتكون في المتن ثم العلة في الاسناد قد تقدم في صحة المتن ايضاً وقد لا تقدم فاما علة الاسناد التي تقدم في صحة المتن وكالتعليل بالارسال والوقف واما علة الاسناد التي لا تقدم في صحة المتن فحديث رواه يعني بن عبيد الطائفي اخذ رجال الصحيح عن سيفان الثوري عن عمرو بن دينار عن عمر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيتان باخبار الحديث فوهم يعني بن عبيد علي سيفان في قوله عمرو بن دينار واما المعروف من حديث سيفان عن عبد الله بن دينار عن بن عمر هكذا رواه الائمة من اصحاب سيفان ابو نعيم الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى العسبي ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن يزيد وغيرهم وهكذا رواه عن عبد الله بن دينار وشعبة وسفيان بن عيينة ويزيد بن عبد الله بن الهادي ومالك بن انس من روايته بن وهب عنه والحديث مشهور لمالك وغيره عن نافع عن بن عمر واما رواية عمرو بن دينار له فوهم من يعني بن عبيد وقال عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين يعني بن عبيد ضعيف في الثوري ثقة في غيره وقولي ابدل عمرواً بعبد الله اي ترك عبد الله بن دينار واتى بعمر بن دينار لان الباء تدخل علي المتركة واما علة المتن فتاله ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حديث الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبر عن انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواية

الوليد عن ابي زاعي اخبرني اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يذكر ذلك وروي مالك في
الموطاء عن حميد بن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك بن النضر عن ابي بكر بن عبد البر وهو
عندهم خطأ وحديث انس قد اعلم الشافعي رحمه الله في ذكر البيهقي في المعرفة عنه انه قال في
سنن حرملة جوابا لسؤال اوردته فان قال قائل قد روي مالك فذكر قال الشافعي في قوله
سفين بن عيينة والقراري والشافعي وعدل ليقتهم سبعة او ثمانية متفقين مخالفين له
قال والعدد الكثير اولي بالحفظ واحد ثم رويهم عن ابي بكر وعمر وعثمان عن ابي بكر عن قتادة عن
انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يفتخون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي
يعني يدعون بقراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعيهم ان يكون بسم الله الرحمن الرحيم
وحكي الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث مثل هذا قال الدارقطني هذا هو المحفوظ
عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي وكذلك رواه الصحاح فتادة عن قتادة قال وهكذا رواه
اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة وثابت البناني عن انس انتهى ومن رواه عن قتادة بهذا الوجه
التخنياتي وشعبة وهشام الدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن ابي عروبة وابو
عوانة وغيرهم قال ابن عبد البر في الاحتفاظ اصحاب فتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما
يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من اول فاتحة الكتاب انتهى وهذا هو اللفظ المنفق عليه
في الصحيحين وهو رواية الاكثرين وما اوله عليه الشافعي مخرج به في رواية الدارقطني فكان
يستفتون بام القرآن فيما يجهر به قال الدارقطني هذا صحيح وايضا فلو قال قائل ان رواية
حميد منقطعة بينه وبين انس لم يكن بعيدا فقد رواها ابن ابي عدي عن حميد عن قتادة
عن انس قال ابن عبد البر ويقولون ان اكثر رواية حميد عن انس انما سمعها من قتادة وثابت عن انس
وقال ابن عبد البر في الاستدكار اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا
منهم من يقول فيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر ومنهم من يذكر
عشر ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال كانوا لا يجهرون بسم
الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم وكانوا يفتخون القراءة بالحمد لله رب العالمين وقال بعضهم فكانوا
يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب
لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها وقولي

ظن راوينا فنفقه اي اذ ظن بعض الرواة فاما منه ان معنى قول انس يستفتون بالحمد لله انهم
لا يسلمون فرواه علي فهمه بالمعنى وهو خطي في فهمه وما يدل على ان انس لم يرد بذلك في البسلة ما
صح عنه من رواية ابي مسلمة سعيد بن يزيد قال سالت انس بن مالك اكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين او بسم الله الرحمن الرحيم فقال ليك لتسألني عن شيء ما حفظه وما
سألني عنه احد قبلك رواه احمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني وقال هذا اسناد صحيح
قال البيهقي في المعرفة في هذا دلالة على ان مقصود انس ما ذكره الشافعي وقد اعترض ابن عبد البر
على هذا الحديث بان قال من حفظه عنه حجة علي من سألته في حال نسيانه واجاب ابو ثامة بانها
مسلمان فسؤال ابي مسلمة عن البسلة وتركها وسؤال قتادة عن الاستفتاح باي سورة وفي صحيح مسلم
ان قتادة قال نحن سألناه عنه فاتفق ان سؤال قتادة كان غير سؤال ابي مسلمة ولما قول ابن الجوزي
في التحقيق حديث ابي مسلمة ليس في الصحاح فلا يعارض ما في الصحاح وان الائمة اتفقوا على صحة حديث
انس فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي لا يقولون بصحة حديث انس الذي فيه نفي
البسلة فلا يصح نقل اتفاق الائمة عليه ولا يرد حديث ابي مسلمة بكونه ليس في الصحاح فقد صححه
ابن خزيمة والدارقطني وايضا فقد وصف انس قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لبسم الله الرحمن
الرحيم قروي البخاري في صحيحه من رواية فتادة قال سئل انس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال كانت مدًا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم
قال الدارقطني هذا حديث صحيح وكلهم ثقات وقال البخاري هذا حديث صحيح لا يعرف له علة
وفيه دلالة على الجهر مطلقا وان لم يقيد بحالة الصلوة فيتناول الصلوة وغير الصلوة قال ابو ثامة
وتقر به هذا ان يقال لو كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر الجهر والاسرار تختلف في
الصلوة وخارج الصلوة لقال انس لمن سألته عن اي قرأته تسال عن التي في الصلوة ام عن التي خارج
الصلوة فلما اجاب مطلقا علم ان الحال لم تختلف في ذلك وحيث اجاب بالبسلة دون غيرها
من آيات القرآن دل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسلة في قرأته ولو لا ذلك
لكان انس اجاب الحمد لله رب العالمين او غيرها من الآيات قال وهذا واضح قال ولنا ان نقول الظاهر
ان السؤال لم يكن الا عن قرأته في الصلوة فان الراوي فتادة وهو راوي حديث انس ذلك قال فيه
نحو سألناه عنه انتهى فهذا ترجيح لقراءة البسلة وقال البخاري انه لا يعرف له علة ولم يختلف
على فتادة فيه ولما حديث انس ذلك فله علة اختلف على فتادة فيه واعلم الشافعي خطا الراوي

يعني الذي في مسلم

في فهمه وعلته ابن عبد البر بالاضطراب في رجليه انه ليس متصلا بالسمع فانه قادة كتب الى الاوراعي
به والخلاف في الكتابة معروف كاسياني وامار رواية مسلم الثانية فان مسلما لم يسمع لفظها وقد
ساقه ابن عبد البر كرواية الاكثرين كانوا يفتخون القراءة بالحمد رب العالمين وليس فيها نفي البسطة رواها
من رواية محمد بن كثير حدثنا الاوراعي وهذه اولى من رواية مسلم لان تلك من رواية الوليد بن مسلم
عن الاوراعي بالعنعنة والوليد مدلس كما تقدم وايضا فقد تقدم قول البيهقي ان رواية اسحق
وثابت مكذا وهو خلاف ما يؤيده عمل مسلم رحمه الله

وكثر التعليل بالاسناد للوصل ان يقول علي اتصال
وقد يعلمون بكل قدح فسق وغفلة ونوع جرح
وممنهم من يطلق اسم العلة اغتر فادج كوصل ثقة
يقول معلول صحيح كالكوفي يقول صحيح مع شذوذ اخذ

لما تقدم ان العلة تكون غامضة خفية في الحديث ذكر انهم يعلمون ايضا ما لم يثبت
خفية كالاسناد وفسق الراوي وضعفه ولا يقدر ايضا قال ابن الصلاح وكثيرا ما يعلمون الموصول
بالمرسل مثل ان يحكي الحديث باسناد موصول ويحكي ايضا باسناد منقطع اقوي من اسناد الموصول قال
وهذا اشتملت كتب على الحديث على جميع طرقه وقولي ان يقول اي ان يقول الاسناد على الاتصال وقد
يعلمون الحديث بانواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي وذلك موجود في كتب
على الحديث وبعضهم يطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف كالحديث الذي وصله
الثقة الضابط وارسله غيره حتى قال من اقسام الصحيح ما هو صحيح معلول مكذا نقله بن الصلاح
عن بعضهم ولم يستمره وقابل ذلك هو ابو يعلى الخليلي قاله في كتابه الاشارة ان الاحاديث على
اقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه ثم مثل الصحيح المعلق حديث رواه ابراهيم
ابن طهمان والنعمان بن عبد الله كذا عن مالك بن محمد بن عجلان عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للمواظعة وشرايه وقد رواه احكام مالك كذا في الموطا عن مالك قال بلغنا
عن ابي هريرة قال للخليلي فقد صار الحديث يثبت الاسناد صحيحا يعتمد عليه قال وهذا من الصحيح
المبين بحجة ظهرت قال وكان مالك يسهل احاديث لا يثبت اسنادها واذا استقصى عليه من
تجاست ان يسأله رعا احابه الى اسناد واثبت بلفظ معلول وكذلك ابن الصلاح تبعا لما جرى
كلامه في ذلك وهو الخليلي وقولي كالكوفي يقول الى آخره اي كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ

والنسخ سمي الترمذي علة فانه يرد في عمل فاجبه له

اي وسمي الترمذي النسخ علة من عمل الحديث وقولي فانه يرد من رايه وايد على ابن
الصلاح اي فانه اراد الترمذي انه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح فاجبه له اي لم يلزمه
وان يرد انه علة في صحة نقله فلا لان في الصحيح احاديث كثيرة منسوخة وسياتي الكلام على النسخ
في فصل النسخ والمنسوخ

المضطرب

مضطرب الحديث ما قد وردا مختلفا من واحد فزيدا
في متن او في سندان اتفق فيه تساوي الخلف اما ان
بعض الوجوه لم يكن مضطربا واحكم للراجح منها وجبا
كاخطا للشتر في جزم الخلف والاضطراب موجب للضعف

المضطرب من الحديث هو ما اختلف فيه راويه فرواه من علي وجه ومن علي وجه آخر
مخالفا له وهكذا ان اضطرب فيه راويان فاكثروا رواه كل واحد على وجه مخالف للاخر فقولي من
واحد اي من راوي واحد ثم الاضطراب قد يكون في المتن وقد يكون في السند وانما يسمى مضطربا
اذا تساوت الروايتان المختلفتان في الصحة بحيث لم يترجح احدهما على الاخرى اما اذا ترجحت احدهما
بكون راويها احفظ او اكثر صحة للراوي عنه او غير ذلك من وجوه الترجيح فانه لا يطلق على الوجه
الراجح وصف الاضطراب ولا له حكم واحكم حينئذ للوجه الراجح مثال الاضطراب في السند ما
رواه ابو داود وابن ماجه من رواية اسمعيل بن امية عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن حريث عن
ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليجعل شيئا تلقاء وجهه الحديث وفيه فاذا
لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا وقد اختلف في علي اسمعيل اختلفا كثيرا فرواه بشر بن
المفضل ورواه بن القسيم عنه مكذا ورواه سفيان الثوري عن ابي عمرو بن حريث عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ورواه حميد بن الاسود عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن حريث عن حريث عن ابي هريرة
ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عن ابي عمرو بن حريث عن حريث عن حريث ورواه بن جرير عنه عن
حريث بن عمار عن ابي هريرة ورواه داود بن عتبة الحارثي عن ابي عمرو بن محمد عن حريث بن
سليمان قال ابو زرعة الدمشقي لا نعلم احدا يثبته ونسبه غير داود ورواه سفيان بن عيينة
عنه فاجعل في علي ابن عيينة فقال بن المديني عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريث

مثل رواية بشر بن
المفضل ورواه
ورواه مسدد
عن ابن عيينة

عن جده حريث رجل من بني عذرة قال سفيان لم نجد شيئا يشد به هذا الحديث ولم يجز إلا من هذا الوجه
قال بن المديني قلت له انهم يختلفون فيه فتفكر ساعة ثم قال احفظه الا ابا الحسن بن عمرو ورواه محمد
ابن سلام اليكندري عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم
خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم
وفيه من الاضطراب غير ما ذكرت وهو المراد بقولي كالحديث الخط للشتن جزم الحلف اي
بوكثير الاختلاف ومثال الاضطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت اوسيل النبي صلى الله
عليه وسلم عن الزكوة فقال ان في المال كحفا سوي الزكاة فهذا حديث قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه
الترمذي هكذا من رواية شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه بن ماجه من هذا الوجه
بلغظ ليس في المال حق سوى الزكوة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل وقول البيهقي انه لا يحتفظ
لهذا اللفظ الثاني اسنادا معارضا بما رواه بن ماجه هكذا والله اعلم والاضطراب توجب لضعف
الحديث الضطرب لا شعاع بعده ضبط راويه اوراؤه والله اعلم **ص المديج**

- المديج الملقب اخر الخبر من قول راونا بلا فصل ظهر
- نحو اذا قلت التمشيد وصل ذاك زمير وابن ثوبان فصل
- قلت ومنه مديج قبل قلب كاسبغوا الوضوء ويل للعقب

ش المديج في الحديث اقسام القسم الاول ما اديج في آخر الحديث من قول بعض رواة
اما الصحابي او من بعده موصولا بالحديث من غير فصل الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قايله فيلبس على
من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم ان الجميع مرفوع مثال ما رواه ابو داود قال قال نافع بن عبد الله بن عمر النخعي
عن زهير بن الحسن بن الحسن بن القاسم بن جهمرة قال اخذ علقمة بيدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود
اخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فحدثني ان عبد الله بن مسعود
مثل حديث الاعرش اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم ففهم
وان شئت ان تقعد فاقعد فقله اذا قلت الي اخره وصله زمير بن معوية ابو خيثمة بالحديث
المرفوع في رواية ابي داود هذه قال الحكم قوله اذا قلت هذا مديج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود
وكذا قال البيهقي في المعرفة قد ذهب الحفاظ الي ان هذا وهم وان قوله اذا فعلت هذا او قضيت
هذا فقد قضيت صلواتك من قول بن مسعود فادرج في الحديث وكذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه
في المديج انها مديجة وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها مديجة انتهى وقول

الخطابي في المعالم اختلافه هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من قول بن مسعود فاراد اختلاف 31
الرواية في وصله وفصله لا اختلاف الحفاظ فانهم متفقون على انها مديجة عليا قد اختلف علي
زهير فيه فرواه النخعي وابو النضر هاشم بن القاسم وموسى بن داود الصبي واحمد بن عبد الله بن
يونس البرقي وعلي بن احمد ويحيى بن يحيى النيسابوري وعاصم بن علي وابو داود الطيالسي
ويحيى بن بكير الكرماني ومالك بن اسمعيل التميمي عنه هكذا مديجا ورواه شبابة بن سوار
عنه ففصله ويمن انه من قول عبد الله فقال قال عبد الله فاذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك
من الصلوة فان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد رواه الدارقطني وقال شبابة
ثقة وقد فصل آخر الحديث جعله من قول بن مسعود وهو اصح من رواية من ادرج آخر وقوله
اشبه بالخطاب لان بن ثوبان رواه عن الحسن بن الحريث كذلك وجعل آخر من قول بن مسعود ولم يرفعه الي
النبي صلى الله عليه وسلم ثم رواه من رواية عسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رفته الي النبي صلى
الله عليه وسلم عن الحسن بن الحريث وفي آخره ثم قال ابن مسعود اذا فرغت من هذا فقد فرغت من صلواتك
فان شئت فانتدث وان شئت فانصرف ورواه الخطيب ايضا من رواية بقية حدثنا ابن ثوبان قال
الدارقطني علي تصويب قول شبابة من رواية بن ثوبان هذه وابتفاق حنين الجعفي وابن غجلان ومحمد
ابن ابان في روايتهم عن الحسن بن الحريث ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روي التمشيد عن علقمة
وعن غيره عن عبد الله بن مسعود علي ذلك واعلم ان بن الصلاح قيد هذا القسم من المديج بكونه ادرج عقب
الحديث وقد ذكر الخطيب في المديج ما ادرج في اول الحديث او في وسطه فاشترى الي ذلك بقولي قلت
ومنه مديج قبل قلب اي اتي به قبل الحديث المرفوع او قبل اخره في وسطه مثلا وقولي قلب اي جعل
آخره اولا لان الغالب في المدرجات ذكرها عقب الحديث ومثال ما وصل اول الحديث وهو مديج
ما رواه الخطيب من رواية ابي قطن وشبابة فروقا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي مرة قال قال
الله صلى الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقله اسبغوا الوضوء من قول ابي مرة
وصل بالحديث في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن ابي اسحق عن شعبة عن محمد بن زياد عن
ابي مرة قال اسبغوا الوضوء فان ابا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار قال
الخطيب وهم بوقطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار في روايتهم هذا الحديث عن شعبة علي ما سقناه
وذلك ان قوله اسبغوا الوضوء كلام ابي هريرة وقوله ويل للاعقاب من النار كلام النبي صلى الله عليه
وسلم وقد رواه ابو داود الطيالسي ووهب بن جرير وادمر بن ابي اياس وعاصم بن علي

وعلي بن الجعد وعند زعيم وزيد بن زريع والنضر بن شميل ووكيع وعيسى بن يونس ومعاذ
ابن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الاول من قول ابي هريرة والكلام الثاني مرفوعا وقوله
ويل للعقب افردها عن الوزن وكذلك هو في رواية ابي داود الطيالسي عن شعبة وويل للعقب من النار
ومثال المدرج في وسط الحديث ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر
عن مشام بن عروة عن ابيه عن ثروة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس
ذكر او انثيه او رفعه فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام وهو في
ذكر الانثيين والرفع وادراج ذلك في حديث ثروة قال والمحفوظ ان ذلك من قول عروة غير
مرفوع وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم ايوب السخيتي وحامد بن زيد وغيرهما ثم رواه من
طريق ايوب بلفظ من مس ذكر فليتوضأ قال وكان عروة يقول اذا مس رفعه او انثيه او ذكر فليتوضأ
وقال الخطيب تفرد عبد الحميد بذكر الانثيين والرفعين وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما هو
قول عروة بن الزبير فادرجه الراوي في متن الحديث وقد بين ذلك حماد وايوب قلت لم ينفرد به عبد
الحميد فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية ابي كامل الجحدي عن يزيد بن زريع عن ايوب عن مشام
عن ابيه عن ثروة بلفظ اذا مس احدكم ذكر او انثيه او رفعه فليتوضأ وعلي هذا فقد اختلف فيه
علي بن زيد بن زريع ورواه الدارقطني ايضا من رواية ابن جهم عن هشام عن ابيه عن مروان عن
ثروة بلفظ اذا مس احدكم ذكر او انثيه ولم يذكر الرفع وزاد في السند مروان بن الحكم
وقد ضعف ابن دقيق العيد الطريق الى الحكم بالادراج في تحفه فقال في الاقتراح وما يضعف فيه ان
يكون مدرجا في اثنا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان تقدما على اللفظ المروي او معطوفا
عليه رواه العطف كما لو قال من مس انثيه او ذكر فليتوضأ بتقديم لفظ الانثيين على الذكر فهنا يضعف
الادراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالاعمال الذي هو لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم قلت ولا يعرف في طرق
الحديث تقديم الانثيين على الذكر ولما ذكر الشيخ مثالا فليعلم ذلك

ومن اقسام المدرج وهو القسم الثاني ان يكون الحديث عند راويه باسناد الاطراف منه
فانه عند باسناد آخر فيخرج الراوي طريقا في الحديث باسناد الطرف الاول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني
حديث رواه ابو داود من رواية زائدة وشريك فرفقا والنسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن

الرسول

عن

عاصم بن كليب عن ابيه عن وايل بن حجر في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئته بعد
ذلك في زمان فيه برد شديد فرايت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن
مروان الحمال وذلك عندنا وهم فقلوه ثم جئت ليس من هذا الاسناد ولما ادرج عليه وهو من
رواية عاصم عن عبد الجبار بن وايل عن بعض اصحابه عن وايل وهكذا رواه مكي بن ميمون عن وايل
بن شجاع بن الوليد في قصة تحريك الايدي من تحت الثياب وفصلها من الحديث وذكر الاسناد
كما ذكرناه قال موسى بن مروان الحمال وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع بن الوليد
فهما اثبت له رواية من روي رفع الايدي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وايل وقال بن الصلاح
انه الصواب وقولي وما اتحد اسناد هذا الطرف الاخير مع اول الحديث بل اسنادهما مختلف

- ومن ان يدرج بعض مسند في غيره مع اختلاف السند
- انحو لا تناقسوا في متن لا تناقضوا فدرج قد يفتل
- من متن لا تجسسوا ادرجه ابن ابي سريم اذا خرج

اي ومن اقسام المدرج وهو القسم الثالث ان يدرج بعض حديث في حديث آخر
مخالف له في السند مثله حديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن ابن ابي اسير ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تباعدوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تناقضوا الحديث فقلوه ولا تناقضوا ثم رجه
في هذا الحديث ادرجها ابن ابي مريم في حديث آخر لما ذكره عن الزناد عن ابي جهم عن ابي ميمون عن النبي صلى الله
عليه وسلم اياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تناقضوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا
الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس الاول ولا تناقضوا وفي الحديث الثاني وهكذا الحديثان عند
رواة الموطأ عبد الله بن يوسف والقعنبي وقيس بن عجيبة وغيرهم قال الخطيب وقد وهم فيه
ابن ابي مريم علي مالك عن بن شهاب وانما ير فيها مالك في حديثه عن ابي الزناد

- ومنه متن عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضا في السند
- فيجمع الكل باسناد ذكر كمن اي الدنيا اعظم الخسر
- فان عمره عند اصل فقط بين شقيق وابن مسعود سقط
- وزاد الا عشر كذا منصور وعمل الادراج لها تحذور

اي ومن اقسام المدرج وهو القسم الرابع ان يروي بعض الرواة حديثا عن جماعة وبينهم في
اسناد اختلاف فيجمع الكل على اسناد واحد مما اختلفوا فيه ويذكر رواية من جالفهم معهم على الاتفاق

مثال حديث رواه الترمذي عن عمار بن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش
عن ابي وايل عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت لرسول الله اي الذنب اعظم احديث وهكذا رواه محمد
ابن كثير الترمذي عن سفيان في رواية واصل بن مديني عن علي بن ربيعة منصور والاعمش لان واصل
لا يذكر فيه عمار بل يحمله عن ابي وايل عن عبد الله هكذا رواه شعبه ومهدي بن يمين وما لك بن مغول وسعيد
بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان
وفصل احدهما من الاخر رواه البخاري في صحيحه في كتاب المجازين عن عمرو بن علي عن يحيى بن سفيان عن منصور والاعمش
كلاهما عن ابي وايل عن عمرو بن عبد الله عن سفيان عن واصل عن ابي وايل عن عمرو بن شريك عن عبد الله
قال عمرو بن علي قد ذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفيان عن منصور وواصل عن ابي وايل عن ابي
ميسرة يعني عمرو واقوال دعة قلت كن رواه النسائي في المجازين عن عمار بن مهدي عن سفيان
عن واصل وحده عن ابي وايل عن عمرو بن شريك في الاسناد عن امر بن محمد ادرج عليه رواية
واصل وكان بن مهدي لما حدث به عن سفيان عن منصور والاعمش واصل باسناد واحد عن الرواة عن
ابن مهدي اتفاق طرقتهم فرما اقتصر احدهم على بعض شيوخ سفيان ولهذا لا ينبغي لمن يروي حديث
يسند فيه جماعة في طبقة واحدة يجمعين في الرواية عن شيخ واحد ان يحذف بعضهم لاحتمال ان يكون
اللفظ في السند والمتر لا حدتهم وحمل رواية الباقي عليه فرما كان من حذفه هو صاحب ذلك اللفظ وسألت
التنبيه على ذلك موضع ان شالته في قوله وزاد الاعمش اي وزاد الاعمش ومنصور ذكره عمرو بن شريك
بين شقيق وابن مسعود علي انه قد اختلف علي الاعمش في زيادة عمرو بن شريك اخذوا كذا في الخطيب
وقوله وتعد الادراج لها اي هذه الاقسام الاربعة او الخمسة مخطو اي ممنوع قال بن الصلاح واعلم
انه لا يجوز تعدد شي من الادراج المذكور وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب فشي وكفى

ص الموضع

- شر الضعيف الخبر الموضع • الكذب المخلوق المصنوع •
- وكيف كان لم يحيز واذا كان • لمن علم سالم بين اسنة •
- واكثر الجامع فيه اذ خرج • لمطلق الضعيف عن الفرج •

ش اي شر الاحاديث الضعيفة الموضع وهو المكذوب ويقال له المخلوق المصنوع
اي ان واضعه اختلقه وصنعه وهذا هو الصواب كما ذكره بن الصلاح منا واما قوله في قسم
الضعيف ان ما علم فيه جميع صفات الحديث الصحيح والحسن هو القسم الاخر الارذل فهو محمول على انه

اراد ما لم يكن موضوعا اللهم الا ان يريد بفقد ثقة الراوي ان يكون كذبا ومع هذا فلا يلزم من وجود كذب
في السند ان يكون الحديث موضوعا اذ مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع الا ان اعترف بوضع هذا الحديث
بعينه او ما يقوم مقام اعترافه على ما استنفذ عليه وكيف كان الموضوع اي في اي معنى كان في الاحكام او
القصص او الترغيب والترهيب وغير ذلك لم يحيز والمن علم انه موضوع ان يذكر برواية او احتجاج او
ترغيب الامع بيان انه موضوع بخلاف غيره من الضعيف المحمل للصدق حيث يجوز روايته في الترغيب
والترهيب كما سيأتي قال بن الصلاح ولقد اكثر الذي جمع في هذا الفصل الموضوعات في نحو حكيم فادع
فيما اكثر منها لا دليل على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة وارايد من الصلاح بالجامع
المذكور ابا الفرج ابن الجوزي وشرحت الذي قد يقولون عني ابا الفرج

- والواضعون للحديث اضرب • اضربهم قوم لزهدي نسبوا •
- قد وضعوها حسبة فقبلت • منهم لو نالهم ونقلت •
- فقيض الله لها نفا دها • فبينوا بنقد هم فسادها •
- نحو ابي عصمة اذ رأي الوري • زعمنا واعر القرآن فافترى •
- لم حديثا في فضائل السور • عن ابن عباس فيس ما ابتكر •
- كذا الحديث عن ابي اعترف • راويه بالوضع وليس ما اقر •
- وكل مرادعه كتابه • كالواحد في مخطي صوابه •

ش الواضعون للحديث على اصناف بحسب الامر الجاهل لم على الوضع فصرح من الزنادقة
يفعلون ذلك ليضلوا به الناس كعبد الكريم بن ابي العوجاء الذي امر بضر عنقه محمد بن سليمان بن
علي وكبان الذي قتله خالد القسري وحرقة بالنار وقد روي العقيلي بسنده اليحماد بن زيد
قال وضعت الزنادقة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة عشر الف حديث وضرب يفعلون
انتصارا لمذهبهم كالخطابية والرافضة وقوم من السليمية وضرب يفترون به لبعض الخلفاء والامراء
بوضع ما يوافق فعلهم وارايم كعياض بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث لا سبق الا
في فصل او حقي او حافر فزاد فيه او حجاج وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحكام فترها بعد ذلك واز
بذبحها وقال انا حملته علي ذلك وضرب كانوا يتكسبون بذلك ويرتقون به في قصصهم كابي سعيد
المدايني وضرب استنوا بالاولاد لم او ورايين فوضعوا له احاديث ودشوها عليهم فحدثوا
بها من غير ان يشعروا كعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي وضرب يلجئون الي اقامة دليل علي ما

الحديث الذي يقال ان ابن
دحية وضعه في قصر
صلوة المغرب فانه يقال
انه صلى بالملك الكامل
سفر المغرب فقصرها
فقبل له انها لا تقصر
فذكر حديثا في ذلك

اقتوا به بارأيهم فيضعون كما نقل عن ابي الخطاب بن دحية ان ثبت عنه وضرب يقبلون سند
الحديث ليستغرب في سماعه منهم وسياتي ذلك بعد هذا في القلوب وضرب يبدون بذلك
لترغيب الناس في افعال الخير بنعمهم ومنهم منسبون الى الزهد ومنهم اعظم الاصناف ضررا لا يحتسبون بذلك
ويروونه قسرة فلا يمكن تركهم لذلك والناس شقون بهم ويركون اليهم لما نسبوا اليه من الزهد والصلاح
فينقلونها عنهم وهذا قال يحيى بن سعيد القطان ما رايت الصالحين الكذب منهم في الحديث يريد بذلك
ولسالم المنسوبين للصلاح بغير علم يفرقون به بين ما يجوز لهم ويتبع عليهم بذلك علي ذلك ما رواه ابن
عدي والعقيلي بسندهما الصحيح اليه انه قال ما رايت الكذب في احد اكثر منه فيمن نسب اليه الخير
او اراد ان يصالحهم عند حسن ظن وسلامة صدر فيملكون ما سمعوا على الصدق ولا يستدون
لتغيير الخطاء من الصواب ولكن الواضعون من ينسب للصلاح وان خفي حاله على كثير من الناس
فان لم يخف على جهالة الحديث ونقاده فقاموا باغبار ما تجلوا فتحلوه فلتشغوا عوارها ومحو عارها
حتى لا قدروا يناعس فيان قال ما ستر الله احدا يكذب في الحديث وروينا عن عبد الرحمن بن
مهدي انه قال لو ان رجلا هم ان يكذب في الحديث لاستقطه الله تعالى وروينا عن المبارك قال لو لم
رجل في الشرح ان يكذب في الحديث لاصح والناس يقولون فلان كذاب وروينا عنه انه قيل له هذه
الاحاديث المصنوعة فقال لعيش لها ايجالنا انا نحن نزلنا الذكر وانا له حافظون وروينا
عن القاسم بن محمد انه قال ان الله اعاننا على الكذابين بالنسيان ومثال من كان يضع الحديث حسبة
ماروينا عن ابي عصمة نوح بن ابي مريم المروزي قاضي مرو وقيادواه الحكم بسندك الي ابي عمار
المروزي انه قيل لابي عصمة من اين لك عن عكرمة عن عمار فضائل القرآن سورة سورة وليس عند
اصحاب عكرمة هذا فقال انه رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن فاشتغلوا بفقهاء ابي حنيفة ومغازي
ابن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال لابي عصمة هذا نوح الجاهل فقال ابو حاتم بن
حبان جمع كل شيء لا العقدة وقال ابو عبد الله الحكم وضع حديث فضائل القرآن وروي بن حبان
في مقالة تاريخ الضعفاء عن بن مهدي قال قلت لمسيمة بن عبد ربه من اين جيت بهذه الاحاديث
من قراء كذا فله كذا قال وضعتها ارجع الناس فيها وهذا الحديث ابي الطويل في فضائل قراة
سور من القرآن سورة سورة فروينا عن المؤمل بن اسمعيل قال حدثني شيخ به فقلت لشيخ محمد بن
فقال حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصرته اليه فقلت من حدثك فقال حدثني شيخ بواسطي ومعه
فصرته اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة فصرته اليه فقال حدثني شيخ بعباد ان فصرته اليه فاحت

انما قيل له الجاهل لا يخذ
الفقه عن ابي حنيفة ابن
له ليبي والحديث عن
مجاهد بن ارقطاة والتفسير
عن الكلبي ومقاتل
ولمغازي عن ابن
اسحق

الحديث الطويل
في فضائل القرآن
سورة سورة 34
مصنوع
بحال السيوطي
في كتاب التقان
علوم القرآن
في النور ٧٢

بيدي فادخلني بيتا فاذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ
من حدثك فقال لم يحدثني احدا ولكنا راينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث
ليصرفوا قلوبهم الى القرآن وكل من ادع حديث ابي المذكور تفسيه كالحواشي والتعليق والخرق
مخفي في ذلك لكن من اراد اسنادهم منهم كالتعليق والواحد فهو ايسر لعدله اذا حال ناظر على
الكشف عن سنده وان كان لا يجوز له السكون عليه من غير بيان كما تقدم واما من لم يبرر سنده واورده
بصيغة الجور فخطا في الحش كالتحشيري

ش وجوز الوضع على الترغيب قوم من كرام وروفي الترهيب
ذكر الامام ابو بكر محمد بن منصور التميمي ان بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث
علي النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة وزجرا
لهم عن المعصية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث من كذب علي في متعمد ليضل به الناس فليتبوا
من النار وحمل بعضهم حديث من كذب علي في قال انه ساحر ومجنون وقال بعض المخذولين
انما قال من كذب علي ونحو كذبه ونحوي شرعة نسا ليل الله له من الجنة وروي العقيلي باسناد
لا محمد بن سعيد كانه المصلوب قال لا بأس اذا كان كذبا حسن ان تضع له اسنادا وحكي القزويني
في الفهم عن بعض اهل الرأي ان ما وافق القياس الحكي جاز ان يعزى الي النبي صلى الله عليه وسلم وروي ابن
حبان في مقالة الضعفاء باسناد الي عبد الله بن يزيد المقرئ ان رجلا من اهل البدع جمع عن بدعة
فجعل يقول انظروا هذا الحديث عمن تاخذونه فاننا كنا اذا راينا رأينا جعلنا له حديثا

تاريخ

ش ثم الواضعون منهم من يضع كل ما من عند نفسه ويروي الي النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم
من ياخذ كلام بعض الحكماء او بعض الزهاد او الاسرار ليثبت فيجعله حديثا نحو حديث حب الدنيا رأس
كل خطيئة فانه اتمام كلام مالك بن دينار كما رواه ابن ابي الدنيا في كتاب مكايد الشيطان باسناد اليه
واما هو مروي من كلام عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي في كتاب الزهد ولا اصل
له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم الا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب
الحادي والسبعين منه ومراسيل الحسن عندهم شبهة التبع وكالحديث الموضوع المعلة بيت الداء

والحمية رأس الدوائر فهذا من كلام بعض الأطباء لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن أقسام الوضع ما لم يقصد وضعه وإنما فهم فيه بعض الرواة وقال بن الصلاح أنه شبه الوضع كحديث رواه ابن ماجه عن اسماعيل بن محمد الطحاوي عن ثابت بن سوي الزاهد عن شريك عن الأعمش عن سفيان عن جابر مرفوعا عن كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار قال أبو حاتم الرازي كُتِبَتْ عَنْ ثَابِتٍ فَذَكَرَتْهُ لَابْنُ شَيْبَةَ فَقَالَ الشَّيْخُ يَعْنِي ثَابِتًا لَا بَأْسَ بِهِ وَاحِدٌ مِنْكَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَاحِدٌ مِنْكُمْ وَضَوْعٌ وَقَالَ الْحَاكِمُ دَخَلَ ثَابِتٌ بِنَ قَيْسٍ عَلَى شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي وَالْبَيْهَقِيُّ بْنُ يَدِيرٍ وَشَرِيكَ يَقُولُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَزِدْكَ اللَّهُ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى ثَابِتٍ مِنْ سُوَيْ قَالَتْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنٌ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ قَالُوا ثَابِتًا لَوْ هَدَى دُورُهُ فَظَنَّا ثَابِتًا أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا هَذَا السَّنَدُ وَكَانَ ثَابِتٌ يَحْدِثُ عَنْ شَرِيكَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ وَقَالَ ابْنُ جَبَّانٍ وَهَذَا قَوْلُ شَرِيكَ قَالَهُ عَقِبَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَائِمَةٍ رَأْسُ أَحَدِكُمْ فَادْرَجَهُ ثَابِتٌ فِي الْحَبْرِ ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْ جَانِبِهِ وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ شَرِيكَ فَعَلِيَ هَذَا مِنْ أَقْسَامِ الْمَدْحِ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ لَمْ يَحْدِثْ مِنْكَ لَا يَرُفُّ الْإِسْنَانُ وَسَرَقَهُ مِنْ الضَّعْفَاءِ عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْبَةَ وَمَنْ الشَّرِيكَ وَاسْتَوْثِنَ بِشَرِّ الْكَافِي وَمُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْوَطَاءِ الْمَقْدِسِيِّ قَالَ وَكَانَ بَعْضُ الضَّعَفَاءِ عَنْ نَحْوِيَّةٍ وَكَذَبَ قَالَتْ نَحْوِيَّةٌ ثَقَّةٌ قَالَ يُلْفَى عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُيَمَّرٍ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ فَقَالَ بَاطِلٌ شَبَّهَ عَلَى ثَابِتٍ وَذَلِكَ أَنَّ شَرِيكَ كَانَ مَرَاتِبًا وَكَانَ ثَابِتٌ رَجُلًا صَالِحًا فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتٌ دَخَلَ عَلَى شَرِيكَ وَكَانَ شَرِيكَ يَقُولُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالْتَفَتَ فَوَافٍ ثَابِتًا فَقَالَ لِمَ دَرَجْتَ مِنْ كَثَرِ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ حَسَنٌ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ فَظَنَّا ثَابِتًا لَوْ هَدَى دُورُهُ فَظَنَّا ثَابِتًا أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا هَذَا السَّنَدُ الَّذِي قَرَأَهُ فَعَلِيَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمَّا ذَكَرَ قَوْلُ شَرِيكَ وَقَالَ الْعَقْلِيُّ أَنَّهُ حَدَّثَ بَاطِلٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَلَا يَتَابَعُهُ عَلَيْهِ ثَقَّةٌ وَقَالَ الْغَنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ كُلُّ مَنْ حَدَّثَ عَنْ شَرِيكَ فَهُوَ غَيْرُ ثَقَّةٍ وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي تَابِتٍ هَذَا أَنَّهُ كَذَبٌ وَقَوْلُهُ وَمَنْ أَيُّ غَفْلَةٍ وَمَنْ قَوْلُ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهَلَ أَيُّ ذَمٍّ وَمَنْ يَلَا ذَلِكَ

ويعرف الوضع بالأقارب وما نزل منزلة ورثا
يعرف بالزكاة قلت استشكلت الشئ الطبع بالوضع
ما اعترف بالوضع إذ قد يكذب بكى زردة وعنه نصيب
قال بن الصلاح وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بأقارب واضعها أو ما ينزل منزلة

أقران قال وقد يفهمون الوضع من قسمة حال الراوي أو المروي فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها
ركاكة الفاظها ومعانيها انتهى وروى عن النبيع بن خثيم قال إن الحديث ضو الصغار النهار تعرفه
وظلة الظلمة الليل كثر قال بن الجوزي وأعلم أن الحديث المنكر يقشع له جلد الطالب للعلم وينفرت منه
قلبه الغالب وقد استشكل كل من دقيق العبد الاعتماد على أقوال الراوي بالوضع فقال هذا كونه في رده لكن
ليس يقاطع في كونه موضوعا كما أن يكذب في هذا الإقرار بعينه وهذا هو المعنى بقول استشكل الشئ
إن دقيق العبد وربما كان يكتب هذه النسبة في خطه لأنه ولد شيخ البحر ساطع ينبع من الحجاز ومن الحديث
الصحيح يكون شيخ هذا المروي ظم وقيل وسطه

المقلوب
وقسموا المقلوب قسامين إلى ما كان مشهورا برايا أبدا
بواحد نظيره كي يغيب فيه للاغراب إذا ما استغربا

ش من أقسام الضعيف المقلوب وهو قسامين أحدهما أن يكون الحديث مشهورا برايا فجعل
مكانه راو آخر في طبقته ليصير بذلك غير ما هو عليه كحديث مشهور برايا فجعل مكانه راو آخر
مالك فجعل مكانه عبد الله بن عمر ونحو ذلك ومن كان يفعل من أوصافه حماد بن عمرو النصيبى وأبو بصير
بن أبي حنيفة السمع والبول بن عبد الله الكندي مثاله حديث رواه عمرو بن خالد المروزي عن حماد بن عمرو
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا إذا القيمة المشرك في طريق فلا تدروا ثم بال لاهم الحديث
فهذا حديث مقلوب قلبه حماد بن عمرو أحد المترولين فجعل عن الأعمش وإنما هو معروف بسهيل بن صالح
عن أبيه عن أبي هريرة هكذا رواه مسلم في صحيحه من رواية شعبة والثوري وجيز بن عبد الحميد وعبد
العزیز بن محمد الدمر أوردى كلهم عن سهيل قال أبو جعفر العقيلي لا تحفظ هذا عن حديث لما هذا الحديث
سهيل بن أبي صالح عن أبيه وهذا كره أهل الحديث تتبع الخراب فانه قلما يصح منها كاستأني فبابه

ص ومنه قلب سند ملحق نحو امتحانهم إمام الفن
في مائة لما أتى بغدادا فردها وجود الإسناد

ش هذا هو القسم الثاني من قسمي المقلوب وهو أن يؤخذ إسناد من فيجعل على متن آخر
ومتن هذا فيجعل بإسناد آخر وهذا قد يقصد به أيضا الاغراب فيكون ذلك كالوضع وقد يفعل
اختيارا لحفظ الحديث وبما يفعله أهل الحديث كثيرا وفي جوان نظره لأنه إذا فعله أهل الحديث لا
يستقر حديثا وإنما يقصد اختيار حفظ الحديث بذلك واختياره على ما يقبله التلقين أم لا ومن فعل ذلك
شعبة وحماد بن سلمة وقد انكروا على شعبة لما حدث به ثم إن شعبة قلب أحاديث علي ابن أبي طالب

يُحَاسِبُ فَقَالَ حَرِيٌّ يَا بَيْتُ مَا صَنَعَ وَمَذَا جَلَّ مَقَامُ فَعَلَهُ اَهْلُ الْحَدِيثِ لِاخْتِبَارِ قَصَّتْهُمْ مَعَ الْخَارِي
 بِغَدَاذٍ اخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ اَبِيهِمُ الْمَيْدَوِيِّ اَنَا أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ بْنِ عَلِيٍّ
 اخْبَرَنِي اَنَا أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْحَافِظِ قَرَأَ عَلَيْهِ وَاَنَا اسْمَعُ بِغَدَاذٍ
 وَاخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ اَبِيهِمُ مُحَمَّدُ الْبَيْهَقِيُّ قَرَأَ فِي وَالْفَقْطُ لَهُ قَالَ ابُو سَفْيَانَ يَحْيَى الشَّيْبَانِيُّ كَاتِبُ اَنَا
 ابُو الْيَمَنِ الْكَنْدَرِيُّ قَالَا اخْبَرَنَا ابُو مَنْصُورٍ الْقُرَازِيُّ اَنَا الْحَظِيضِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ اَبِي الْحَسَنِ السَّلْطِيُّ اَنَا اَحْمَدُ بْنُ
 الْحَسَنِ الرَّازِيِّ قَالَا سَمِعْتُ اَبَا اَحْمَدَ بْنَ عَدِيٍّ يَقُولُ سَمِعْتُ عَمَّ مَشَاحِيحُ يَكُونُ اَنْ مُحَمَّدَ بْنَ اِسْمَاعِيلَ
 الْخَارِجِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ فَنُصِّحَ بِاصْحَابِ الْحَدِيثِ فَاجْتَمَعُوا وَتَخَدُّوا اِلَى مَائَةِ حَدِيثٍ فَقَلَّبُوا مَتْنَهَا وَاسَانِيدَهَا
 وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا اِسْنَادًا لَاسْنَادٍ آخَرَ وَاسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ وَدَفَعُوا اِلَى عَشَةِ انْفِصَالٍ
 كُلُّ رَجُلٍ عَشْرَةَ اَحَادِيثٍ وَامَرُوهُمْ اِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ يَقُولُونَ ذَلِكَ عَلَيَّ الْخَارِجِيَّ وَاخْذُوا الْوَعْدَ
 لِلْمَجْلِسِ فَحَضَرَ الْمَجْلِسَ جَمَاعَةُ اصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْخُرَّاءِ وَمِنْ اَبِلْ خُرَّاسَانَ وَغَيْرِهِمْ وَمِنْ الْبَغْدَادِيِّينَ فَلَمَّا
 اطَّاعَ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ انْتَدَبَ اِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْعَشْرِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْاَحَادِيثِ فَقَالَ الْخَارِجِيُّ
 لَا اَعْرِفُهُ فَسَأَلَهُ عَنْ آخَرٍ فَقَالَ لَا اَعْرِفُهُ فَاَزَالَ يَلْقَى عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشْرَتِهِ وَالْخَارِجِيُّ يَقُولُ
 لَا اَعْرِفُهُ فَكَانَ الْعَمَاءُ يَمْنَحُونَ الْمَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ اِلَى بَعْضٍ وَيَقُولُونَ الرَّجُلُ فِيهِمْ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ
 يَقْنَعُ عَلَيَّ الْخَارِجِيُّ بِالْجَزْءِ وَالْقَصِيرِ وَقَلَّةِ الْفَهْمِ ثُمَّ انْتَدَبَ رَجُلٌ آخَرٌ مِنَ الْعَشْرِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ
 الْاَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ فَقَالَ الْخَارِجِيُّ لَا اَعْرِفُهُ فَسَأَلَهُ عَنْ آخَرٍ فَقَالَ لَا اَعْرِفُهُ فَلَمَّا نَزَلَ
 يَلْقَى عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ آخَرٍ حَتَّى فَرَغَ مِنْ عَشْرَتِهِ وَالْخَارِجِيُّ يَقُولُ لَا اَعْرِفُهُ ثُمَّ انْتَدَبَ لَهُ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ اِلَى
 تَامِ الْعَشْرِ حَتَّى فَرَغُوا كُلُّهُمْ مِنَ الْاَحَادِيثِ الْمَقْلُوبَةِ وَالْخَارِجِيُّ لَا يَزِيدُهُمْ عَلَيَّ لَا اَعْرِفُهُ فَلَمَّا عَلمَ الْخَارِجِيُّ اَنَّهُمْ
 قَدِ فَرَغُوا التَّفَتُّ اِلَى الْاَوَّلِ مِنْهُمْ فَقَالَ اَمَّا حَدِيثُكَ الْاَوَّلُ فَهُوَ كَذَا وَحَدِيثُكَ الْثَانِي فَهُوَ كَذَا وَالثَّالِثُ
 وَالرَّابِعُ عَلَيَّ الْاَوَّلِ حَتَّى اَتَى عَلَيَّ الْعَشْرَةَ فَرَدَّ كُلُّ مَتْنٍ اِلَى اِسْنَادِهِ وَكُلُّ اِسْنَادٍ اِلَى مَتْنِهِ وَفَعَلَ بِهَا آخَرِينَ
 شَبَّاهَ ذَلِكَ وَرَدَّ مَتْنُونَ الْاَحَادِيثِ كُلِّهَا اِلَى اَسَانِيدِهَا وَاسَانِيدُهَا اِلَى مَتْنِهَا فَافْتَرَا لَهَا النَّاسُ بِالْحِفْظِ

وَادْعَمُوا لَهُ بِالْفَضْلِ

وَقُلْتُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرِّوَاةُ، نَحْوًا إِذَا اُقِيْمَتِ الصَّانِقُ،
 حَلَّتْهُ فِي مَجْلِسِ الْبَنَانِي، حَجَّاجُ اَعْنَى ابْنِ اَبِي عَثْمَانَ،
 وَظَنَنِي عَنْ ثَابِتٍ جَدِيدٍ، بَيِّنَةٌ حَمَادُ الضَّرِيرُ،
 اَي وَمِنْ اَقْسَامِ الْمَقْلُوبِ مَا انْقَلَبَ عَلَيَّ رَاوِيَهُ وَلَمْ يَقْصِدْ قَلْبَهُ مِثْلَ حَدِيثِ رَوَاهُ جَرِيرٌ

بِنْ حَارِثٍ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ لِحَيْثُ بِنْ اَلِيٍّ كَثُرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اَبِي قَتَادَةَ عَنْ اَبِي عَرَبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْذَرُاهُ
 الْاَلِيَّةُ الْحَمْدَةُ مِنْ طَرَفٍ عَنْ حَيْثُ هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ اَبِي عَثْمَانَ الصَّوَّافِيِّ عَنْ حَيْثُ جَرِيرٌ
 اَنَا سَمِعُهُ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ اَبِي عَثْمَانَ الصَّوَّافِيِّ فَانْقَلَبَ عَلَيْهِ وَقَدْ يَكُنْ ذَلِكَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ فَيَمَارُوهُ ابُو دَاوُدَ فِي الْمَسِيلِ
 عَنْ اَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَيْثُ حَسَّانٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ كُنْتُ اَنَا وَجَرِيرٌ بِنْ حَارِثٍ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ اَلْحَسَنِ فِي حَدِيثِ حَجَّاجِ
 بِنْ اَبِي عَثْمَانَ عَنْ حَيْثُ بِنْ اَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اَبِي قَتَادَةَ عَنْ اَبِي عَرَبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ عَنْ جَرِيرٍ اَنَّهُ
 اَنَا حَدَّثْتُ بِهِ ثَابِتٌ عَنْ اَبِيهِ وَمَكَذَا قَالَ اَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى الطَّبَّاعُ ثَابِتٌ جَرِيرٌ بِنْ حَارِثٍ يَكْذَرُاهُ اَبُو دَاوُدَ فِي الْمَسِيلِ
 فَسَأَلَنِي عَنْ الْحَدِيثِ فَقَالَ وَهَيْمُ ابُو النَّضْرِ يَعْنِي جَرِيرٌ بِنْ حَارِثٍ اَنَا كُنَّا جَمِيعًا فِي مَجْلِسِ ثَابِتِ بْنِ اَلْحَسَنِ فَذَكَرَ خَوْ

مَا نَقَدَّمُ

وَأَنْ تَجِدَ مَتْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ، فَقُلْ ضَعِيفٌ لِي، هَذَا قَاصِدُ
 وَلَا تَضَعُفَ مُطْلَقًا بَسَاءً، عَلَيَّ الطَّرِيقُ اِذَا لَعَلَّ جَاءَ،
 بِسَنَدٍ مَحْجُودٍ بَلْ يَقِفْ، ذَاكَ عَلَيَّ حُكْمُ اِمَامٍ رَضِيْفٍ،
 بَيَانُ ضَعْفِهِ اِنْ اُطْلِقَ، فَالْشَيْخُ فِيمَا بَعْدَ حَقِّقَةٍ،

ش أَي اِذَا وَجَدْتَ حَدِيثًا بِاِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فَلَمْ اَنْ تَقُولْ هَذَا ضَعِيفٌ وَتَقْنِي بِذَلِكَ اِسْنَادُ
 وَلَيْسَ لَكَ اِنْ تَقْنِي بِذَلِكَ ضَعْفُهُ مُطْلَقًا بَسَاءً، عَلَيَّ ضَعْفُ ذَلِكَ الطَّرِيقُ اِذَا لَعَلَّ لَكَ اِسْنَادًا آخَرَ صَحِيحًا
 يَثْبُتُ عِنْدَكَ الْحَدِيثُ بَلْ يَقِفْ جَوَانِ اِطْلَاقِ ضَعْفِهِ عَلَيَّ حُكْمِ اِمَامٍ مِنْ اَمِيَةِ الْحَدِيثِ بَانَ لَيْسَ لَهُ اِسْنَادٌ يَثْبُتُ
 بِهِ مَعَ وَصْفِ ذَلِكَ اَلْاِمَامِ لِيَا بِنْ وَجْهِ الضَّعْفِ مَفْسَدًا فَاَوْزَنْ اِطْلَاقَ ذَلِكَ اَلْاِمَامِ ضَعْفُهُ وَلَمْ يَفْسُدْ
 نَفْسُهُ كَلَّا ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ بَعْدَ هَذَا فِي النَّوَيْحِ الثَّالِثِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ كِتَابِهِ وَسَيَأْتِي بَعْدَ هَذَا اِثْنَانِ عَشْرَةَ

ص وَأَنْ تَرُدَّ نَقْلًا لَوَاهُ اَوْ لَمْ تَشُدَّ فِيهِ لَا بِاِسْنَادِهَا،
 فَأَوْتِ بَعْدَ بَعْضِ كَيْدِي وَاجْزِءُ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَمَا لَعَلَّ

ش اِذَا ارَدْتَ نَقْلَ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ اَوْ مَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ وَضَعْفِهِ بَغَيْرِ اِسْنَادٍ فَلَا تَذَكُرْ بِصِغَةِ
 الْجَزْمِ كَمَا لَعَلَّ وَفَعْلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ اَمَّا اِذَا نَقَلْتَ حَدِيثًا صَحِيحًا بَغَيْرِ اِسْنَادٍ فَادْكُرْ بِصِغَةِ الْجَزْمِ كَمَا لَعَلَّ وَنَحْوُهَا

ص وَسَمِّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَاهُ، مِنْ غَيْرِ تَبْيِيْنٍ لَضَعْفِهِ وَرَوَاهُ،
 بَيَانُهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقْدِ يَدُ، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ،

ش تَقَدَّمَ اَنْ لَا يَجُوزَ ذِكْرُ الْمَوْضِعِ اِلَّا مَعَ الْبَيَانِ فِي اَيِّ نَوْعٍ كَانَ وَامَّا غَيْرُ الْمَوْضِعِ فَجُوزَ اَلْتَّامُّ
 اَلْاَسَانِيدُ وَرَوَايَتُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لَضَعْفِهِ اِذَا كَانَ فِي غَيْرِ اَلْاَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ بَلْ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ

وَأَتَتْ بِصِغَةِ التَّمْيِيزِ
 كَرَوَى وَرَوَى وَوَرَدَ
 وَخَرَّجَ وَبَلَّغَ وَرَوَى
 بَعْضُهُمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ

من الموانع والقصاص وفصائل الأعمال ونحوها أما إذا كان في الأحكام الشرعية من إبطال المحرمات وغيره
 أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه ونحو ذلك فلم يروا النساء في ذلك ومن نص
 علي ذلك من الأئمة عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وغيرهم وقد عقد ابن
 عدي في مقدمة الكامل والخطيب في النهاية باباً لذلك فقوي عن بن مهدي خبره سنداً صحيحاً
 أي هذا عن بن مهدي **ص** **معرفة من يقبل روايته ومن ترد**
 ١. اجمع جمهور رواية الأئمة والفقهاء في قبول ما نقل للخبر
 ٢. بان يكون ضابطاً معكلاً أي يقظاً ولم يكن مغفلاً
 ٣. يحفظ أن حدث حفظاً صحيحاً كما أنه إن كان منه يروي
 ٤. يعلم ما في اللفظ من حاله إن يروى بالمعنى وفي العدالة
 ٥. بان يكون مسلماً ذا عقل قد بلغ الحلم سليم الفعل
 ٦. من فسق أو خرم مرفوعاً ومن زكاه عدلان فعده مؤثراً
 ٧. وصحح أكفأهم بالواحد جرحاً وتعديلاً بخلاف الشاهد
ث قال بن الصلاح اجمع جماهير الأئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحج بروايته
 أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه ثم فصل شروط العدالة ثم شروط الضبط وقد مر شروط الضبط على
 العدالة لتقدم الضبط في النظم فقولي أي يقظاً إلى قول وفي العدالة تفسير للضبط ويقظ بضم
 القاف وبكسرهما لغتان حكاهما الجوزي وغيره وقولي كناية أي يحتوي عليه ويحفظه من التبدل والتغيير
 وقد مر الشافعي على اعتبار من لا أوصاف فيمن يحج خبره فقال في كتاب الرسالة التي أرسل بها إلى عبد الرحمن بن مهدي
 لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه
 عافلاً لما يحدث به عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو يكون ممن يروي الحديث بحرفه كما سمعته لا يحدث
 على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عال بما يحيل معناه لم يدر ما يحيل إجماله إلى الحرام وإذا أداه
 بحرفه فلم يبق وجه يخاف فيه إجلاله الحديث حافظاً إن حدث من حفظه حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه
 إذا شربك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برأيه من أن يكون مدائساً يحدث عن تلقى ما لم يسمع منه ويحدث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عما يحدث الثقات خلافاً ويكون هكذا من فوقه من حديثه حتى ينتهي بالحديث من ولا
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى من انتهى إليه دون ذلك واحد منهم ثبت من حديثه وثبتت علي من
 حدث عنه فلا يشغني في كل واحد منهم عما وصفته انتهى كلام الشافعي رحمه الله وقولي وفي

ثبت من حديثه

العدالة إلى آخر قول أبي خريم مرفوعاً بياناً لشروط العدالة وهو خمسة الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة 37
 من الفسق وموارد كالكيفية أو أصراً على صغيرة والسلامة مما يحرم المرأة ولم يذكر في شروطها الكيفية وإن
 ذكر الفقهاء في الشهادات أن العبد مقبول الرواية بالشروط المذكورة بالإجماع كالحكاية الخطيب بخلاف
 الشهادة علي أن جماعة من السلف اجازوا شهادة العبد العدل وإن كان أعمى أو عليل أو غير ذلك وهذا ما تفرق
 فيه الرواية والشهادة كما ذكر القاضي أبو بكر وغيره فلهذا إذا اشترط العدالة في الرواية ون يقبل أيضاً
 رواية الصبي المميز الموثوق به لم يشترط البلوغ وفي المسئلة وجهان حكاهما البغوي ولا ما رويتهما
 الرافعي إلا أنه قيد الوجهين في التيمم بالمراهق وصحح عدم القبول وتبعه عليه النووي وقيد في استقبال القبا
 بالمميز وحكي عن أكثر من عدم القبول وحكي النووي في شرح المهذب عن الجمهور قبول إخبار الصبي
 المميز فيما طريقه المشاهدة بخلاف ما طريقه النقل كالافتاء ورواية الأخبار ونحوه وسبعة إلى ذلك المتروكي
 فتبعه والله أعلم وقولي من زكاه عدلان إلى آخر بيان لما ثبتت به العدالة مما ثبتت به تنصيصاً معدلين علي
 عدالته كما في الشهادة واختلفوا هل تثبت العدالة للمخرج بالنسبة إلى الرواية بتعديل عدل واحد أو جرحه أو
 لا يثبت ذلك إلا بانيين كما في الجرح والتعديل في الشهادات علي قولين وإذا اجمعتم الرواية مع الشهادة صار
 في المسئلة ثلثة أقوال أحدها أنه لا يقبل في التزكية إلا رجلان سواء التزكية للشهادة أو الرواية وهو الذي
 حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء بمن أهل المدينة وغيرهم والثاني لا كفاً بواحد في الشهادة
 والرواية معاً وهو اختيار القاضي أبو بكر المدائني لأن التزكية بمثابة الخبر قال القاضي والذي يوجب
 القياس وجوب قبول تزكية كل عدل موصي ذكر أو أنثى حُر أو عبد لشاهد ونحوه والثالث التفرقة
 بين الشهادة والرواية فيشترط اثنان في الشهادة ويكتفي بواحد في الرواية ورحمهم الإمام فخر الدين
 والسيف الأمدني ونقله عن أكثر من وكذلك نقله أبو عمرو بن الحارث عن أكثر من وهو مخالف لما نقله
 القاضي عنهم قال بن الصلاح والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره أنه يثبت في الرواية بواحد لأن العدد
 لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح رايه وتعديله بخلاف الشهادات وقولي بالواحد أي بالعدل
 الواحد فيدخل فيه تعديل المرأة العدل والعبد العدل وقد اختلفوا في تعديل المرأة فحكي القاضي أبو بكر
 عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل في التعديل النساء لأنه الرواية ولا في الشهادة واختار
 القاضي أنه يقبل تزكية المرأة مطلقاً في الرواية والشهادة إلا تزكيتها في الحكم الذي لا يقبل شهادتها
 فيه وأطلق صاحب المصنوع وغيره قبول تزكية المرأة من غير تقييد بما ذكره القاضي وأما تزكية العبد
 فقال القاضي أبو بكر إنه يجب قبولها في الخبر دون الشهادة لأن خبره مقبول وشهادته مردودة قال والي

يوجب القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكره او انتفى عن احواله وعباده وشره وما صار حيا ايضا
صاحب المصطلح وغيره قال الخطيب في الكفاية الاصل في هذا الباب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم برين قصة
الافك عن حال عائشة ام المؤمنين وحوادثها

- وصحوا استغناء ذي الشهرة عن تزكية كماله بحجم السن
- ولا بن عبد البر كل من غني بحله العلم ولم يوقر
- فانه عدل بقول المصطفى يحل هذا العلم لكن خولف

ش اي وما ثبت به العدالة الاستفاضة والشهرة فمن اشتهرت عدالته بين اهل النقل او
خبرهم من اهل العلم وشاع الشأ عليه بالثقة والامانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاملة بعدالته
تنصيصا قال بن الصلاح وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاحتكام في اصول الفقه ومن ذكره من
اهل الحديث الخطيب ومثل ذلك كماله وشعته والسفيايين والا زاعي والليث وابن المبارك وبيع
واحمد وابن معين وابن المديني ومن يجري مجرى امهم في بناءة الذكر واستقامته الامر فلا يسأل عن
عدله بموه لا واما لهم وانما يسأل عن عدلته من جرحي امر على اطالين انتهى وقد سئل احمد بن حنبل
عن اسحق بن راھويه فقال مثل اسحق يسأل عنه وسئل بن معين عن طه عبيد فقال مثلي يسأل عنه عبيد
ابو عبيد يسأل عن الناس وقال القاضي ابوبكر الباقلاني الشاهد والخبر انما يحتاجان الى التزكية متى لم
يكونا مشهورين بالعدالة والرضى وكان امرهما مشكلا ملتبساً ومجوزاً فيه العدالة وغيرها قال والدليل
على ذلك ان العلم بظهور رسترهما واشتهار عدالتهما اقوي في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز
عليهما الكذب والحجابه في تعديله واعراض داعية لما الي وصفه بغير صفته الي آخر كلامه وقولي
في وصف ما لك بحجم السن اقداء بالشافعي حيث يقول اذكر لا تترك فالك النجم وقال بن عبد البر
كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محول في امر ابداعي العدالة حتى يتبين جرحه واستدراك
على ذلك حديث رواه من طريق ابي جعفر العقيلي من رواية معان بن رفاعه الشامي عن ابراهيم بن عبد
الرحمن العذري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يحل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغاي
واختيال المبطلين وتأويل الجاهلين اورد في العقيلي في الضعفاء في ترجمة معان بن رفاعه وقال
لا يعرف الا به ورواه ابن ابي حاتم في مقدمته الجرح والتعديل وابن عدي في مقدمته الكامل وهو
مرسل او مفضل ضعيف وابراهيم بن عيسى الذي رسله قال فيه ابن القطان لا تعرفه البتة في شي من العلم
غير هذا وفي كتاب الجرح والتعديل ان احمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كانه كلام موضوع فقال لا هو

38 صحيح قيل له من سمعته قال من غير واحد قيل له من سمع قال حدثني به مسكين لا انه يقول عن معان عن
القاسم بن عبد الرحمن قال احمد ومعان لا بأس به وثقة من المديني ايضا قال بن القطان وحي على احمد
من امره ما علمه غيره ثم ذكر تضعيفه عن بن معين وابي حاتم والضعفاء وابن عدي وابن جابر انتهى
وقد ورد هذا الحديث من فوج مسند من حديث ابي هريرة وعبد الله بن عمرو وعلي بن ابي طالب وابن عمر
وابي امامة وجابر بن سمرة وكلها ضعيفة قال بن عدي ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن
ابراهيم بن عبد الرحمن العذري قال ثنا الثقة من اصحابنا ان رسول الله قال فذكره ومن وافق ابن عبد
البر علي قوله من هذا من المتأخرين ابو عبد الله بن المواق فقال في كتابه بغية النقاد اصل العلم محمولون على العدا
حتى يظهر منهم خلاف ذلك وقوله لكن خولف اي خولف بن عبد البر في اختياره هذا وفي استدلاله بهذا
الحديث اما اختياره فقال بن الصلاح فيما قاله اتساع غير مرضي واما استدلاله بهذا الحديث فلا يصح
من وجهين احدهما ارساله وضعفه والثاني انه انما يصح الاستدلال به ان لو كان خيلا ولا يصح حمله على
الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة فلم يبق له محل الا على الامر ومعناه انه امر الثقات بحمل العلم
لان العلم انما يقبل عن الثقات والدليل على انه لا مرأى في بعض طرق ابن ابي حاتم يحل هذا العلم بلام
الامر

صلى الله عليه وسلم
لقد

• ومن يوافق غالبا اذا الضبط فضايط او نادرا فخطي

ش لما تقدّر انه لا يقبل الا العدل الضابط احتج ان يذكر ما الذي يعرف به ضبط
الراوي وذاك بان يعتبر حديثه بحديث الثقات الضابطين فان وافقهم في رواياتهم في اللفظ او
في المعنى ولو في الغالب عرفنا حديثه كونه ضابطا وان كان الغالب على حديثه المخالفة لهم وان وافقهم
فنادر عرفنا حديثه خطأ وعلم ضبطه ولم يحتج بحديثه

ش الاختلاف في التعديل والجرح هل يسلان او احدهما من غير ذكر اسبابها ام لا يقبلان
لامفسر اعلى اربعة اقوال الاول وهو الصحيح المشهور التفرقة بين الجرح والتعديل فيقبل التعديل
من غير ذكر سببه لان اسبابه كثيرة فتشغل ويشق ذكرها لان ذلك يحوج المعدل اليه ان يقول ليس يفعل

- وصحوا قبول تعديل بلا ذكر اسباب له ان تشكلا
- ولم يروا قبول جرح بها للخلف في اسبابه ورتسا
- استفسر الجرح فلم يقدح كما فتنه شعبة بالرض فها
- هذا الذي عليه حفظ الاثر كشيخنا الصحيح مع اهل النظر

كذا ولا كذا ويجوز ما يجب عليه تركه ويفعل كذا ويفعل كذا فيعد ما يجب عليه فعله فيشوق ذلك ويطول
تفصيله واما الجرح فانه لا يقبل لامفسر ابي ن السبب لا الجرح يحصل بامر واحد فلا يشق ذكر
ولان الناس مختلفون في اسباب الجرح فيطابق احدهم الجرح بناء على ما اعتقدوه جرحا وليس كذلك في نفس
الامر فلا بد من بيان سببه ليظهر ما هو قاصد امره لا ويذكر على ان الجرح لا يقبل غير مفسر الله وما استفسر
الجرح فذكر ما ليس بجرح فقد روي الخطيب باسناده الى محمد بن جعفر المدائني قال قيل لشعبة لم تركت
حديث فلان قال رايته يركض على بردون فركت حديثه وقولي في آخر البيت فاي فاذا يلزم من ركضه
علي بردون وروي بن ابي حاتم عن يحيى بن سعيد قال اتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتا فركه قال بن ابي
حاتم سمعت ابي يقول يعني انه سمع قراءة بالحنان فكر السماع منه من اجل ذلك هكذا قال ابو حاتم في تفسير
الصوت وقد روي الخطيب باسناده الى وميم بن جبر قال قال شعبة اتيت منزل المنهال بن عمرو
فسمعت منه صوت الطنبور فوجدت فقيلا له فهلا سألت عنه ولا يعلم وروي عن شعبة قال
قلت للحكم بن عيينة لم تركت روي عن راذان فقال كان كثير الكلام وقال محمد بن حميد الرازي ما جرح
قال رايت سمك بن حرب يقول قايما فلم اكتب عنه وقد عقد الخطيب لهذا بابا في الكفاية والقول الثاني
عكس القول الاول انه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان سبب الجرح لان اسباب العدالة يكثر التصنع
فيها فبني المعدلون على الظاهر كما هو صاحب المحصول وغيره ونقله امام الحرمين في البرهان والغزالي في المنقول
سبعا عن القاضي ابي بكر والظاهر انه وثق منها والمعروف عنه انه لا يجب ذكر اسبابها معا كما سبق في القول
الثالث انه لا بد من ذكر سبب العدالة والجرح معا كما هو الخطيب والاصوليون قالوا وكما قد يخرج الجرح اجماعا
لا يقدح كذلك يوثق المعدل فلا يقتضي العدالة كما روي يعقوب المفسري في تاريخه قال سمعت انسنا
يقول لا حدث يونس عبد الله العمري ضعيف قال انما يضعفه راضى مفضل لا بآية لورايته حجة
وخضابه وهيته لعرفت انه ثقة فاستدل احمد بن يونس على ثقته ليس بحجة لان حسن الهيئة يشتر
فيه العدل والمجروح والقول الرابع عكسه انه لا يجب ذكر سبب واحد منهما اذا كان الجرح والمعدل
علما بصيرا وهو اختيار القاضي ابي بكر ونقله عن الجمهور فقال قال الجمهور من اهل العلم اذا جرح من لا
يعرف الجرح بجرح الكشوف عن ذلك ولم يوجبوا ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يتوكل عندنا
ترك الكشوف عن ذلك اذا كان الجرح علما كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنه المزي عدلا
الى آخر كلامه ومما حكاه عن القاضي ابي بكر الغزالي في المستصفى خلافا لما حكاه عنه في المنقول وما
ذكره عند المستصفى هو الذي حكاه صاحب المحصول ولا مديني وهو المعروف عن القاضي كما رواه الخطيب

صوت العزاة
بالحنان

فما قرية بغارس
منه ابو عمير النخعي
الفسوي قاتمو

عن في الكفاية والقول الاول هو الذي نص عليه ان افعي وقال الخطيب هو الصواب عندنا وقال ابن الصانع
انه الصحيح المشهور وحكي الخطيب انه ذم الائمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما الى ان
يجرح لا يقبل لامفسر ابي ن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله
فاون يقول قل بيان من جرح كذا اذا قالوا المتن لم يرجح
وابن الصانع قد اجاب ان الجرح بالوقت اذا استرايا
حتى يبين حقه قبوله كمن اولوا الصحيح خرواله
ففي البخاري احتجاجا على كرمه مع ابن مرزوق وغيره
واخرج مسلم عن فذ صنفنا نحو سويد اذ يخرج ما اكفا
قلت وقد قال ابو المعالي وان كان تليد الغزالي
وابن الخطيب الحق ان يحكم بما اطلقه العالم بابا بها
ش هذا سؤال اوردته ابن الصلاح على قوطيد ان الجرح لا يقبل لامفسر او كذلك تضعيف
الحديث فقال ولما قيل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة وروايتهم على الكتب التي صنفها ائمة
الحديث في الجرح او اللوح والتعديل وقيل يتصرفون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف
وفلان ليس بشي ونحو ذلك وهذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك فاشترط بيان السبب
يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلبية اكثر قال وجوابه ان ذلك وان لم نعلمه في اثبات الجرح
والحكم به فقد اعتمدناه في ان توفيقنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك وقع عندنا
فيهم رتبة قوية يوجب ثباتها التوقف ثم من ازلجت عنه الرتبة منهم بحث عن حاله اوجب الثقة بعدالة
قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين اخرجهم عن صلاحنا الصحيحين وغيرهما من مشبه مثل هذا الجرح من غيرهم
فافهم ذلك فانه مخلص حسن ولما نقل الخطيب عن ائمة الحديث ان الجرح لا يقبل لامفسر قال فابن البخاري
اجمع جماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولي بن عباس بن التابعين وكاسم بن ابي اسيد
وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق في المتأخرين قال وهكذا فعل مسلم فانه اجمع بسويد بن سعيد وجماعة غيرهم
اشتمر عن نيظ في حال الرواة الطعن عليهم قال وسلك ابو داود هذه الطريقة وغيره واحد من بعده
وقولي اذ يخرج اي عطلق جرح وذلك لان سويد بن سعيد صدوق في نفسه كما قال ابو حاتم وصاح جرحه
ويعقوب بن شيبة وغيرهم وقد ضعفه البخاري والنسائي فقال البخاري حديثه منكرو وقال النسائي
ضعيف ولم يفسر الجرح واكثر من فسر الجرح فيه ذكر انه لما عني واثقن الشيء وهذا وان كان قارحا

39

فانما يصدق فيما حدث به بعد العي وما حدث به قبل ذلك فصحيح ولعل مسلماً انما خرج عنه ما عرفت انه حدث به قبل عناه واما تكذيب ابن معين له فانه انكر عليه ثلثة احاديث حديث من عشق وعفت وحديث من قال في ديننا براه فاقولوا وحديث عن ابي معوية عن الامام عن عطاء عن ابي سعيد رفعاً الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال ابن معين هذا باطل عن ابي معوية قال المدارق طائفي فلما دخلت بمصر وجدت هذا الحديث في مسند المجتبي وكان ثقة عن ابي كريب عن ابي معوية فخلص منه سويد فانكر عليه ابن معين لظنه انه تفرد به عن ابي معوية ولا يحتمل التفرد ولم ينفرد به وانما كذبه ابن معين فيما تلقنه آخر افسه الى الكذب لاجله ويدل عليه ان يحيى السوي قال سألت ابن معين عن سويد فقال ما حدثك فاكذب عنه وما حدثك به تلقينا فلا فذل هذا اعلى انه صدوق عنده انكر عليه ما تلقنه والله اعلم واذا روي عنه مسلم لطلب العلو ما صح عنه فزول ولم يخرج عنه ما انفرد به وقال ابراهيم بن ابي طالب قلت لمسلم كيف استخرجت الرواية عن سويد في الصحيح فقال ومن اين كنت اتى بنسخه حفص بن ميسرة وذلك ان مسلماً لم يرو عن احد ممن سمع من حفص بن ميسرة في الصحيح الا عن سويد بن سعيد فقط وقد روي في الصحيح عن واحد عن بن وهب عن حفص بن اسلم وقولي قلت لا آخر البيتين هو من الروايد علي بن الصلاح وهما رد علي السؤال الذي ذكره وذلك ان امام الحرمين ابا المعالي الحلي قال في كتاب التمهيد للحق انه ان كان المزكي عالماً باسباب الحج والتعديل اكتفينا باطلاقة والا فلا وهذا هو الذي اختاره ابو حامد الغزالي والامام فخر الدين بن الخطيب وقد تقدم نقله في الابيات التي قبل هذه عن القاضي ابي بكر وانه نقله عن الجمهور وعن اختاره ايضا من الحديث الخطيب فقال بعد ان فرق بين الحج والتعديل في بيان اسباب علي انا نقول ايضا ان كان الذي يرفع اليه في الحج عدلاً مرضياً في اعتقاده ولفعاله عارفاً بصفة العدالة والحج واسبابها عالماً باختلاف الفقهاء في احكام ذلك قبل قوله فمن جرحه بحد ولا يسأل عن سببه

ص وقد نوا الحج وقيل ان ظهر من عدل الاكثر فهو المعتبر

ش اذا تعارض الحج والتعديل في راو واحد فخرجه بعضهم وعدله بعضهم ففصلية اقوال احدها ان الحج مقدم مطلقاً ولو كان المعدلون اكثر ونقله الخطيب عن جمهور العلماء وقال ابن الصلاح انه الصحيح وكذا صححه الاصوليون كالامام فخر الدين والامام لان مع الجاه زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ولان الجاه مصدق للمعدل فيما اخبر به عن ظاهر حاله الا انه يخبر عن امر باطن يخفي عن المعدل والقول الثاني انه ان كان عدد المعدلين اكثر فقدم التعديل

محمد بن عمر

اي في شرح الابيات

حكاية الخطيب في الكفاية وصاحب الحصول وذلك لان اكثر المعدلين تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة الجاهلين تضعف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ وتبعد من توهمة لان المعدلين وان كثروا ليسوا بخبرون عن عدم ما اخبر به الجاهلون ولواخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي والقول الثالث انه يتعارض الحج والتعديل فلا يدرج احدهما الا مع حج حكاية ابن الجاهب وكلامه الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث فانه قال اتفق اهل العلم على ان من جرح الواحد ولا شان وعده له مثل عدد من جرحه فان الحج به اولى ففي هذه الصورة حكاية الاجماع على تقديم الحج خلاف ما حكاه ابن الجاهب وقولي لا اكثر موافق لموضع الحال وجاء معرفاً كما فرقي في الشاذ قوله تعالى لا يخرج منها الا ذل علي ان يخرج ثلاثي قاصر والا ذل في موضع الحال

- ١. ومبهم التعديل ليس بكتفي به الخطيب والفقيه الصغير في
- ٢. وقيل يكفي نحو ان يقال حدثني الثقة بل لو قال لا
- ٣. جميع اشياخي ثقات لولم اسم لا نقبل من قد انهم
- ٤. وبعض من حقق لم يرد من عالم في حق من قلده

ش التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل كما اذا قال حدثني الثقة ونحو ذلك من غير ان يسمي بكتفي به في التوثيق كما ذكره الخطيب ابو بكر والفقيه ابو بكر الصيرفي وابو نصر بن الصباغ من الشافعية وغيرهم وحكي بن الصباغ في العدة عن ابي حنيفة انه يقبل وهو ما شاع على قول من يجع بالمرسل واوكل بالقبول والصحيح الاول لانه وان كان ثقة عنده فربما الوسماء لكان ممن جرحه غير يخرج قاصح بل اضربه عن تسميته بسببه توقع تردد في القلب بل زاد الخطيب علي هذا بان لو صح بان جميع شيوخه ثقات ثم روي عن من لم يسمه انا لا نعمل تركيته له قال الخطيب في الكفاية اذا قال العالم كل من روي عنه فهو ثقة وان لم يسمه ثم روي عن من لم يسمه فانه يكون من كماله غير انا لا نعمل تركيته لجواز ان يعرفه اذا ذكره بخلاف العدالة نعم اذا قال العالم كل من روي عنه واسميه فهو عدل وفي مقبول الحديث كان هذا القول تعديلاً لكل من روي عنه وسماء هكذا جرحه الخطيب قال وكان من سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي زاد البيهقي مع ابن مهدي مالك بن انس ويحيى بن سعيد الفطان قال وقد يوجد في رواية بعضهم الرواية عن بعض الضعفاء كخفاء عليه كرواية مالك بن عبد الكريم ابن ابي الخارق وفي التعديل علي الامام قوله ان اخرا ان احدهما انه يقبل مطلقاً كما لو عتب لانه مامون في الحالين معاً والقول الثالث وهو لحكاية ابن الصلاح عن اختيار بعض المحققين انه ان كان

حاله

القبائل لذلك عالما اجزا ذلك في حق من يوافق في مذهبه كقول مالك اخبرني الثقة وكقول الشافعي ذلك في
 من مواضع وعليه يدل كلام ابن الصبان في العدة فانه قال ان الشافعي لم يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره
 وانما ذكره لاصحابه قيام الحج عند علي الحكم وقد عرف من روي عنه ذلك وقد بين بعض العلماء بعض ما
 انما من ذلك باعتبار شيو خها حيث قال مالك عن الثقة عند عن كير بن عبد الله الشافعي فالثقة بخبره
 ابن بكير وحيث قال عن الثقة عن عمرو بن شعيب قيل الثقة عند عن عبد الله بن وهب وقيل الزهري ذكر ذلك
 ابو عمرو بن عبد البر وقال ابو الحسن محمد بن الحسين بن ابراهيم الا بزي الشافعي في كتاب فضائل الشافعي
 سمعت بعض اهل المعرفة باحدث يقول اذا قال الشافعي في كتبه اخبرنا الثقة عن ابن ابي ذيب فهو من اهل الحديث
 واذا قال اخبرنا الثقة عن الليث بن سعد فهو مخفي بن حسان واذا قال اخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير
 فهو ابو اسامة واذا قال اخبرنا الثقة عن الاوزاعي فهو عمرو بن ابي سلمة واذا قال اخبرنا الثقة عن ابن
 جريج فهو مسلم بن خالد واذا قال اخبرنا الثقة عن صالح مولي التومة فهو ابراهيم بن ابي يحيى

ولم يروا فيه او عملة علي وفاق المتن تصحاحه
 وليس تعديله على الصحيح رواية العدل على التصريح
 اي ولم يروا فيه العالم علي وفق حديث حكاه منه بوجه ذلك الحديث لا مكان ان
 يكون ذلك منه احتياطا او لدليل آخر واما رواية العدل عن شيخ بصرى اسمه فهل ذلك تعديل له
 ام لا فيه ثلثة اقوال احدها انه ليس بتعديل لانه يجوز ان يروي عن غير عدل وهذا قول اكثر العلماء من
 اهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح كما قال بن الصلاح والثاني انه تعديل مطلقا اذ لو علم فيجرحه لكان ذلك
 وكان غاشيا في الدين لو علم ولم يذكر حكاية الخطيب وغيره قال ابو بكر الصديق في هذا خطأ الا ان
 الرواية لم تعدل بالخير واجاز الخطيب بانه قد لا يعلم عدلته وجرحه والثالث انه ان كان ذلك
 العدل الذي روي عنه لا يروي الا عن عدل كانت روايته تعديله ولا فلا وهذا هو المختار عند
 الاصوليين كالسيف الامدي واي عمرو بن احاجب وغيرهما اما اذا روي عنه من غير تصريح باسمه
 فانه لا يكون تعديله بل ولو عدله على الايام لم يكتف به كما تقدم

- واختلفوا هل يقبل المجهول وهو علي ثلثة مجعول
- مجعول عين من له راو فقط ورواه الاكثر والقسم الوسط
- مجعول حال باطن وظاهر وحكم الرد لدي الحكماء
- والثالث المجهول للعدالة في باطن فقط فقد رأي له

تعريف

- حجية في الحكم بعض من منع ما قبله منهم سليم فقطع
- به وقال الشيخ ان العلة بيبه انه علي الجلال
- في كتب من الحديث اشهرت اخبرنا بعض من بها تعدل
- في باطن الامر وبعض يشهره ذا القسم مستورا وفي نظر

ش
 اختلف العلماء في قبول رواية المجهول وهو علي ثلثة اقسام مجعول العين ومجهول الحال
 ظاهرا وباطنا ومجهول الحال باطنا القسم الاول مجعول العين وهو من لم يرو عنه لا راو واحد وفيه
 اقوال الصحيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل والثاني يقبل مطلقا وهذا قول من
 لم يشترط في الراوي من يدعي الا على الاسلام والثالث ان كان المجهول بالرواية عنه لا يروي عن عدل
 كان مهيدي وكفي برعيده ومزكروها واكتفى في التعديل بواحد قبل والا فلا والرابع ان كان شهورا
 في غير العلم بالزهد او النجدة قبل والا فلا وهو قول بن عبد البر وسيلاني نقله عنه والخامس ان زكاة احد
 من ائمة الحج والتعديل مع رواية واحد عنه قبل والا فلا وهو اختيار ابي الحسن بن القطان في كتاب
 بيان الوهم والاهم قال الخطيب في النهاية المجهول عند اصحاب الحديث يوكل من لم يشترط بطلب العلم
 في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد مثل مروزي ومزني والظاهر
 وعبد الله بن اعن القهطاني والهيثم بن خنيس ومالك بن اعن وسعيد بن قيس بن كريمة
 وخمير بن مالك قال وهو لا يروى عنهم غير ابي اسحق الشيباني ومثل سنان بن مشجج والظاهر
 ابن ميمون لا يعرف عنهم راو الا الشعبي ومثل بكر بن قرواش ويحتمل من جزل لم يرو عنه الا ابو
 الطفيل عامر بن واثلة ومثل يزيد بن يحيى لم يرو عنه الا خلاص بن عمرو ومثل جري بن كليب
 لم يرو عنه الا قتادة بن دعامة ومثل عمار بن اسحق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون وغيره من كرام
 وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال اذا روي عن الحديث رجلان ارتفع عن اسم الجهالة وقال الخطيب قل
 ما يرتفع به الجهالة ان يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم
 العدالة بروايتهما عنه واعترض عليه ابن الصلاح بان المزهاري روي عنه الثوري ايضا
 قلت وروي عنه ايضا الملاح بن بليح فيما ذكره ابن ابي حاتم سمي ابا مازنا بالالف بالياء ولعل
 بعضهم اماله فكتب بالياء كذا في بعض النسخ وخمير بن مالك روي عنه ايضا عبد الله بن
 قيس وذكره بن جرير في الثقات وحماد بن حمير بن مالك وذكره الخلاف في التصغير والتبليغ
 ابن ابي حاتم وكذلك الهيثم بن حنبل روي عنه ايضا سلمة بن كهيل قاله ابو حاتم الرازي ولما

الكرامة في اللغة
 الرفع

هو معروف بالامير
ابو فضل بن ماکولا

لا يصح التمثيل لعدد اس وريبعة
لانها صحا بيان مشهور ان
والصحة كل عدد وعلی
الاصح كذا قاله المؤرخ

التي روي عنه ورايد
علاقه مرداسين بن عوف
صحابي الخرد ذكر ذلك
غير واحد من
الحفاظ له

عبد الله بن اعتر وما لك بن اعتر فقد جعلنا ابن مالك ولا واحد الخلف علي ابي اسحق في اسمه وكبر بن قرواش روي عن ايضا قاده فيما ذكر البخاري وابن حبان في الثقات وسبحي ابن ابي حاتم اباه قريشا وخاتم ابن جزي ذكر البخاري في تاريخه فقال حلا ب. ب. ب. مؤخذ وخطة بن ابي حاتم في كتاب جمع فيه اوامره في التاريخ وقال الكبير لنا مؤخذ ابي الميم ثم تعقب بن الصلاح بعض كلامه للخطيب المتقدم بان قال قد خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم بسعة بن كعب الاسلمي لم يرو عنه غير ذلك سلمة بن عبد الرحمن وذلك منها مصرية ان الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا في الاكتفاء رواه عنه في الخلاف في ذلك فتجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحدة التعديل قلت لم ينفر عن مرداس قيس بل روي عنه ايضا زيادين علاقة فيما ذكر المزي في التهذيب وفيه نظر ولم ينفر عن عن ربيعة ابو سلمة بل روي عنه ايضا نعيم المجر وحظلة بن علي وايضا فر داس وربيعة من مشايير الصحابة فر داس من اهل الشجرة وربيعة من اهل الضفة وقد ذكر ابو سعود ابراهيم من محمد الدمشقي في جزئه له اجاب فيه عن اعتراضات الدارقطني علي كتاب مسلم فقال لا اعلم روي عن ابي علي عمر بن مالك الجعفي احد غير ابي هاني قال و برواية ابي هاني وحده لا يرتفع عنه اسم الجماعة الا ان يكون معروفا في قبيلته او روي عنه احد معروف مع ابي هاني فيرفع عنه اسم الجماعة وقد ذكر ابن الصلاح في النوع السابع والاربعين عن ابن عبد البر قال كل مولد يرو عنه الاجل واحد فهو عندهم بمحول الا ان يكون رجلا مشهورا في غير محل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهدي وعمر بن حفص بكرب بالجد انتفى فشن من مدين بالصحة عند اهل الحديث الك في الثقة به من مالك وعمره والله اعلم والقسم الثاني بمحول الحال في العدالة في الظاهر والباطن مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه وفيه اقوال اchiedا وهو قول الجماعة كما حكاه بن الصلاح ان روايته غير مقبولة والثاني تقبل مطلقا وان لم تقبل رواية القسم الاول قال بن الصلاح وقد تقبل رواية المجهول للعدالة لم يقبل رواية المجهول العين والثالث ان كان الراو او الرواة عنه فيهم مولا يروي عن غير عدلين قبل ولا فلا والقسم الثالث بمحول العدالة البطنة وهو عدل في الظاهر فهذا يحتج به بعض مزو القسامين الاولين وبه قطع الامام سليمان بن ايوب الرازي قال ان الاخبار مبني علي حسن الظن بالراوي لان الاخبار تكون عند من تقدر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها علي معرفة ذلك في الظاهر وتعارق الشهادة فانها تكون عند احكام ولا يتعد رعليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن قال ابن الصلاح ويشبه ان يكون العمل علي هذا الراي في كثير من كتب الحديث المشهورة وفي غير واحد من الرواة الذين تقادروا العبد

41

42 هم فتعذر التجزئة الباطنة بهم والله اعلم واطلق الشافعي كلامه في اختلاف الحديث أنه لا ينجح بالمجهول وحكي البيهقي في المدخل أن الشافعي لا ينجح باحاديث المجهولين ولما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الأخير قال وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالته باطناً انتهى كلامه وهذا الذي نقل كلامه آخر أول رسمه هو البغوي فهذا القظة محروفة في التهذيب وسمعة عليه الراضي وحكي الرافي في الآصوم وجهين في قبول رواية المستور من غير ترجيح وقال النووي في شرح المذهب إن الأصح قبول روايته وقولي وفيه نظر ليس في كلامه من الأصح فهو من الروايد التي لم يتميز وجه النظر الذي اشرت إليه هو أن في عبارة الشافعي في اختلاف الحديث ما يقتضي أن ظاهره هي العدالة من يحكم الحاكم بشهادتهما فقال في جواب سؤال وردة فلا يجوز أن يترك الحكم لشهادتهما إذا كانا عدلين في الظاهر فعلي هذا لا يقال لمن هو هذه المثابة مستور نعم في كلامه الرافي في الآصوم أن العدالة الباطنة هي التي ترجع فيها إلى أقوال المزين ونقل الروايات في الخبرين الشافعي في الأمر أنه لو حضر العقد رجلان مسلمان ولا يعرف كلهما فالفسق والعدالة انعقد النكاح بهما في الظاهر قال لأن الظاهر من المسلمين العدالة

وَلَخَلْفٌ فِي مَبْدَعِ مَا الْفَرْ، قِيلَ رَدُّ مَطْلَقًا وَاسْتَنْكَرُوا
وَقِيلَ بَلْ إِذَا اسْتَحْلَ الْكَذِبُ، نَصْرَةً مَذْهَبٌ لَهُ وَنَسْبًا
لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ أَقْبَلُ، مِنْ غَيْرِ خَطَائِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
وَالْأَكْثَرُونَ وَرَأَاهُ الْأَعْدَاءُ، رَدُّوهُ عَنْهُمْ فَقَطَّوْهُ
فَدَارُوا بِجَنَانٍ، إِنَّهُ أَقْوَرُ وَاعْرِضْ لَهُمُ الْفَرْ، فِي الْحَقِّ مَا عَرَّاهُ

ش
اختلفوا في رواية مبتدع لم يكفر في بدعته على اقول فقول ترد روايته مطلقا لا
فاسق مبتدعه وان كان متاولا فرد كالفاسق بغير اويل كما استوي الكافر المتاول وغير المتاول وهذا
يروي عن مالك كما قال الخطيب في الكفاية وقال ابن الصلاح انه بعيد مباحد للشافعي عن امية الحديث
فان كتبه طائفة بالرواية عن المبتدع غير الدعوة كما سباني والقول الثاني انه ان لم يكن ممن يستحل الكذب
في نصرة مذهبه او اهل مذهبه قبل سواء ادعى له بدعته او لا وان ممن يستحل ذلك لم يقبل وعنه
الخطيب هذا القول للشافعي لقوله اقبل شهادة اهل الاهواء الا الحطائية من الرافضة لانهم يرون الشهاد
بينهم بالزور لموافقتهم قال وحكي ايضا هذا عن ابن ابي ليلى والثوري والي يوسف القاضي وروي البيهقي في
المدخل عن الشافعي قال ما في اهل الاهواء قوم اشهد بالزور من الرافضة والقول الثالث انه ان كان عليه
له بدعته لم تقبل وان لم يكن داعية قبل واليه ذهب احمد كما قال الخطيب قال ابن الصلاح وهذا الحديث

کانم
دہ

صاح عن ابيه عن ابي مريم ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشامي زاد ابو داود في روايته ان عبد العزيز الدراوردي قال فذكرت ذلك لسهيل فقال اخبرني ببيعة وهو عندي ثقة اني حدثته اياه ولا احفظه قال عبد العزيز وقد كانت احببت سميا لعله اذهب بعض عقله واني بعض حديثه فكان سهيل يفتي عن ربيعة عنه عن ابيه ورواه ابو داود ايضا من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال سليمان فليفتي سميا فالتفت عن هذا الحديث فقال ما اعرفه فقلت له ان ربيعة اخبرني به عنك قال فانه كان ربيعة اخبرني عن حديث به عن ربيعة هي وقد مثل من الصلاح حديث آخر تركت التمثيل به لما ساذكن وهو حديث رواه الثلاثة المذكورون من رواية سليمان بن موسى عن الهري عن عرق عن عائشة من فوطا لاذنك المرأة بغير اذن ولها فكلها باطل فذكر الهري ان بعض اهل الحديث ضعفه من اجل ان بن جريج قال شتم لقيت الهري فالتفت فانكره وانما تركت التمثيل لهذا المثال لعدم صحة اذكار الهري له فقد ذكر الهري بعد عن ابن معين انه لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج الا سمعته من ابي ابراهيم قال وسامع عن ابن جريج ليس بذلك انما صحح كسبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن ابي رزاق ما سمع من بن جريج وضعف يحيى رواية اسمعيل بن ابراهيم عن ابن جريج وقد جمع غير واحد من الامة اخبار من حديث وني منهم الدارقطني والمطيط قال المطيط في الكفاية ولاجل ان النسيان غير مأثور على الانسان فيبادر الى جود ما روي عنه وتكذب الراوي له كره من كره من العلماء الحديث عن الاحياء ثم روي عن الشعبي انه قال لا يورث عن الاحياء وعن معمر انه قال عبد الرزاق ان قد رثت ان لا تحث عن رجل حتى فاضل وعن الشافعي انه قال عبد الحكم اياك والرواية عن الاحياء وفي رواية البيهقي المدخل لا تحث عن حي فانه الحي لا يورث من عليه النسيان

حديث

- ومن روي باجرة لم يقبل، اسحق والرازي وابن حنبل
- وهو شبه اجرة القرآن، يخبر من مروءة الانسان
- لكن ابو نعيم الفضل اخذ، وغيره تركه فان شدد
- شغلا به الكسب اجزافا، افقاه الشيخ ابواسحاق

اشختلفوا في قبول رواية من اخذ على الحديث اجرا فذهب احمد واسحق وابو حاتم الرازي الى انه لا يقبل ويخص ذلك اخرون منهم ابو نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري وعلي بن عبد العزيز البغوي فاخذوا العوض على الحديث قال بن الصلاح وذلك شبه باخذ الاجرة على تعليم القرآن ونحوه غير ان في هذا مرجح العرف خروما للمروءة والظن نيسا بفاعله الا ان يقرن ذلك بعد

ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثني الشيخ ابو المظفر عن ابيه الكافض ابي عبد السمعتان ابا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان ابا الحسين بن النعمان فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحق الشيرازي افتاه بجواز اخذ الاجرة على الحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعون عن الكسب لعلهم لا يفتقروا من مروق الانسان اي اخذ الاجرة على الحديث لا على القرآن فعلي هذا يكون يخبر خبرا بعد خبر



- ورددت وفساهل في الحمل، كالنوم والاداء اكل من اصل
- او قبل التلقين او قد فصح بالمتكرات كثرة او عفا
- بكره الشهوة ما حدث من اصل صحيح فهو رد شمر ان
- بين له غلطه فارجع، سقط عندهم حديثه جتمع
- كذا الحميدي مع ابن حنبل وابن المبارك راوا في العمل
- قال وفيه نظر نعم اذا كان غنادا منه ما يكره اذا

اشاي وردت ورواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث وتحملة كالنوم اي من ينام او شيخ في حالة السماع ولا يبالي بذلك وكذلك رددت ورواية من عرف بالتساهل في حالة الاداء للحديث كأن يؤد من اصل صحيح مقابل على اصله او اصل شيخه على ما سياتي وكذا رددت ورواية من عرف بقبول التلقين في الحديث وهو ان يلقن الشيء فيحدث به من غير ان يعلم انه من حديثه كوسي بن دينار ونحوه وكذلك رددت وحديث من كثر المناكير والشواذ في حديثه كما قال شعبة لا يجيز الحديث الشاذ الا من الرجل المشاذ وقيل له ايضا من الذي يترك الرواية عنه قال اذا اشرع المعروف من الرواية فلا يعرف واكثر الغلط وكذلك رددت ورواية من عرف بكثرة الشهوة في روايته اذا لم يخبر من اصل صحيح فقول في موضع حال اي ورد حديث من عرف بكثرة الشهوة في حال كونه ما حدث من اصل صحيح اما اذا حدث من اصل صحيح فالسمع صحيح وان عرف بكثرة الشهوة لا يعتد جيند على الاصل لا على حفظه قال الشافعي في الرسالة من كثرة غلطه من المحدثين ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من كثرة الغلط في الشهادات لم تقبل شهادته وقولي فهو رد اي ورد واما من اصغر على غلطه بعد البيان فورد عن ابن المبارك واحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في حديثه وبين له غلطه فلم يجمع عنه واصغر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه قال بن الصلاح وفي هذا نظر وهو غير مستبكر اذا اظهر ان ذلك منه على جهة العناد او نحو ذلك وقال بن مذهب شعبة من الذي يترك الرواية عنه قال اذا اتى في غلطه مجمع ولم يسم نفسه عند اجتماعهم على خلافه او رجل منهم بالكذب وقال بن حبان ان من بين له غلط ولم يعلم بغيره

يشه

عليه

يشرح الرمزي فهذا كروث هذه اللفظة في وسط البيت وآخيه او حيد الحديث او حيد الحديث
 او صليح او صدوق ان شاء الله تعالى او اجوانه ليس به بأس واقصر من اي حاتم في المرتبة الثالثة من
 كلامه علي قوطم شيخ وقال هو بالمنزلة التي قبلها يكتب حديثه وينظر فيه الا انه دونها واقصر في المرتبة
 الرابعة علي قوطم صالح الحديث وقال ان من قبل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار ثم ذكر ابن الصلاح
 من الفاظهم علي غير ترتيب قوطم فلان روي النابلس فلان وسط فلان مقارب الحديث فلان ما علم
 به بأسا قال وهو دون قوطم لا بأس به واما في غير ذلك لفظ التي زدتها علي كتابي الصلاح فهي المرتبة
 الاولى بكلها وفي المرتبة الثالثة قوطم ما سون خیار وفي المرتبة الرابعة قوطم فلان الي اصدق ما هو
 وشيخ وسط ووسط وحيد الحديث وحسن الحديث وصليح وصدق ان شاء الله تعالى واجوانه لا
 بأس به وهي نظير ما علم به بأسا او الاول في ارفع لانه لا يلزم من عدم العلم حصول الجواب بذلك

عنه

- وابن معين قال من اقول لا بأس به ثقة وثقة
- ان ابن مديني اجاب من قال ثقة كان ابو حنيفة بل
- كان صدوقا خيرا اما مونا الثقة الثوري لو نعونا
- ورواؤه في الصدوق فيم ضعفا صالح الحديث كسبه

لما تقدم ان الفاظ التعديل مراتب وان قوطم ثقة ارفع من ليس به بأس ذكر بعد ان
 كلف من معين يقضي التسوية بينهما فان بن ابي خيثمة قال قلت لحي بن معين انك تقول فلان ليس
 به بأس وفلان ضعيف قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو ثقة
 لا يكتب حديثه قال ابن الصلاح ليس في هذا حكمية ذلك عن غير من اهل الحديث فانه نسبة الي نفسه خاصة
 خلاف ما ذكر ابن ابي حاتم قلت ولم يقل ابن معين ان قولي ليس به بأس قولي ثقة حتى يلزم منه التشاوي
 بين اللفظين انا قال ان من قال فيه هذا فهو ثقة وللثقة مراتب فالتعبير عنه بقوله ثقة ارفع
 من التعبير عنه بانه لا بأس به وان اشتهر كافي مطلق الثقة والله اعلم وفي كلامه دجيم ما يوافق كلامه
 ابن معين فان ابا زرعة الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن بن ابراهيم ما تقول في علي بن حوشب المفسري
 قال لا بأس به قلت ولم لا تقول ثقة ولا تعلم الا خيرا قال قد قلت لك انه ثقة ويدل علي ان التعبير
 بالثقة ارفع ان عبد الرحمن بن مديني قال حدثنا ابو حنيفة قبيله اكان ثقة فقال كان صدوقا وكان
 مائونا وكان خيرا وفي رواية وكان خيارا الثقة شعبة وسفيان فانظر كيف وصف ابا حنيفة بما يقضي
 القول ثم ذكر ان هذا اللفظ يقال لمثل شعبة وسفيان ونحوه ما حكاه المروزي قال سالت ابا عبد الله يعفو

احمد بن حنبل عبد الوهاب بن عطاء ثقة قال لا تدري ما الثقة لما الثقة يحيى بن سعيد القطان وقولي لو
 نعونا فكله للوزن اي لو تحفظون مراتب الرواة فكان ان مديني ايضا ذكر اهل الحديث من رعا جري ذكر
 حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم

ص مراتب التخرج

- وسوا التخرج كذاب يصنع يكذب ويضع ويحال وضع
- وبعد هاتم بالكذب وساقط وهالك فاجتنب
- وذاهب متروك او فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
- وليس بالثقة شمر ردا حديثه كذا ضعيف جدا
- واه نكرة وهو قد طرأ حديثه وأبره مخرج
- ليس بشي لا يثابري شيئا ثم ضعيف وكذا ان جيا
- منكر الحديث او مضطرب واه فضعف لا يخرج به
- وبعد هاتم مقال ضعيف وفيه ضعف تنكر وتعرف
- ليس بذلك بلتين بالقوي بحجة بجم بالمريض
- للضعف ما هو في ظن طخوا فيه كذا في حفظ لتي
- لا كوافه وكل من ذكر من مديني حديثه اعتبر

الفاظ

مراتب التخرج علي خمس مراتب وجعلها ابن ابي حاتم وتبعه ابن الصلاح اربع مراتب
 المرتبة الاولى وهو سواها ان يقال فلان كذاب او يكذب او فلان يضع الحديث او يضع
 حديثا او يحال وادخل ابن ابي حاتم والخطيب بعض الفاظ المرتبة الثانية في هذه قال بن ابي حاتم اذا
 قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه وقال الخطيب اذون العبا
 ان يقال كذاب ساقط وقد فرق بين بعض هذه الالفاظ تبعا لصلاح الميزان المرتبة الثانية
 فلان متهم بالكذب او الوضع وفلان ساقط وفلان هالك وفلان ذاهب او ذاهب الحديث وفلان
 متروك او متروك الحديث او تركه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه وهاتان العبارتان يقولهما
 البخاري فمن تركوا حديثه فلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه فلان ليس بالثقة او ليس بثقة او غير
 ثقة ولا مائونا ونحو ذلك المرتبة الثالثة فلان رد حديثه او رد حديثه او مردود الحديث
 وفلان ضعيف جدا وفلان واه نكرة وفلان طرأ حديثه او طرأ او مخرج الحديث وفلان

أمر به وفلان ليس بشي ولا شي وفلان لا يساوي شيًا ونحو ذلك وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب
الثلاث لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به المرتبة الرابعة فلان ضعيف فلان منكر الحديث أو
حديثه منكر أو مضطرب الحديث وفلان وإياه وفلان ضعيف وفلان لا يحتج به المرتبة الخامسة
فلان وفيه مقال فلان ضعيف أو فيه ضعف أو في حديثه ضعف وهم المذكورون في المرتبة الرابعة
والخامسة قال ابن أبي حاتم إذا جابوا في رجل ينادي الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً
وإذا قالوا ليس بقوي فهو منزلة في كتب حديثه إلا أنه دون ذلك وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني
لا يطرح حديثه بل يحتبر به وقد تقدم في كلام من معين ما قد خالف هذا من أن من قال فيه ضعيف
فليس بثقة لا يكتب حديثه وقد تقدم أن ابن الصلاح أجاب عنه بأنهم يحكمون عن غير من أهل الحديث
وسأل حمزة السهمي الدارقطني أي شيء تريد إذا قلت فلان لين قال لا يكون ساقطاً من ترك الحديث
ولكن مجرداً عن شيء لا يقطع عن العمل به وأما ما يميز ما رآته من الفاظ المحجج علي بن الصلاح فهي فلان
وضاع ويضع ووضع ودجال ومثما بالكذب وهالك وفيه نظر وسكتوا عنه ولا يعتبر به وليس
بالثقة ورد حديثه وضعيف جداً وإياه ونحوه وطرحوا حديثه وأمر به ومطرح ولا يساوي شيئاً
ومنكر الحديث وإياه وضعيف وفيه مقال وضعيف وتكره وليس بالثقة وليس بحجة وليس
بعلمة وليس بالمرضي وللضعف ما هو وفيه خلط وطعنوا فيه وسي الحفظ وتكلموا فيه فهذه الألفاظ
لم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح وهي موجودة في كلام أئمة هذا الشأن واشترت إلى ذلك
بقولي وزدت ما في كلام أهل الحديث **متى يصح تحمل الحديث أو يستحب**

- وقبلوا من مسلم تحلاً في كفه كذا صبي تحلاً
- ثم روي عبد الباقي ومنع قوم هنا وزد كالسبطين
- لصناد أهل العلم للصبين ثم قولهم ما حدثوا بعد

الحكم

ش من تحمل قبل دخوله الإسلام وروي عنه قبل ذلك منه مثله حديث جواد بن مطعم
المتفق على صحته أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب باطوور وكان جازاً في فداء أسارى بدر
قبل أن يسلم وفي رواية البخاري وذلك أول ما قرأ في قلوبهم وكذلك تقبل رواية من سمع قبل
البلوغ وروي عنه ومنع من ذلك قوم هنا أي في مسنده الصبي وهو خطأ مردود عليهم
وقولي كالسبطين أي كرواية الحسن والحسين وغيرهما من تحمل في حال صباه كعبد الله بن الزبير

فلان تعرف وتكره وفلان ليس
بذاك أو بذاك القوي وليس
بالمثني وليس بالقوي وليس
بحجة وليس بحجة وليس بحجة
وفلان للضعف ما هو وفيه
خلط وطعنوا فيه أو مطعون
فيه وسي الحفظ ولين أو
لين الحديث أو فيه لين وتكلموا
فيه ونحو ذلك وقولي وكل
من ذكر من بعد شيئا
من بعد قولي لا يساوي شيئاً
فإنه يحتج حديثه لا اعتبار

ص

والنعمان بن بشير وعبد الله بن عباس والسياب بن يزيد والمصور بن خزيمة ونحوهم وقبل الناس روايتهم 47
من غير فرق بين ما تحلوه قبل البلوغ وبعده وكذلك كان أهل العلم يحضرون الصبيان بحالهم التحديث
ويعتدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ

- وطلب الحديث في العشرين عند الزبير أبي جحز جين
- وهو الذي عليه أهل الكوفة والعشرة البصرة كالمأثورة
- وفي الثلثين لأهل الشام وينبغي تقييده بالفهم
- فكتبه بالخط والسماع حيث يصح وبه نزاع
- فاحتمس للجمهور ثم الحجة قصة محمود وعقل المحجة
- وهو ابن خمسة وقيل أربعة وليس فيه سنة متبعة
- بل الصواب فهمه الخطأ بما مثيراً وردده الجواب

ش

حكى أبو محمد بن خلاد الزاهر مزي في كتابه الحديث الفاضل عن أبي عبد الله الزبير من الشريعة
واسمه الزبير بن أحمد قال يستحب كتب الحديث في العشرين بكسر النون على لغة كقول الشاعر وقد جاوز حد
دونها حفظ القرآن والفرائض وقولي في العشرين بكسر النون على لغة كقول الشاعر وقد جاوز حد
الاربعة وقال موسى بن اسحق كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكلموا
عشرين سنة وقال موسى ابن هارون الحمال أهل البصرة يكتبون لعشرين سنة وأهل الكوفة
وأهل الشام لثلاثين وقولي وينبغي تقييده أي طلب الحديث وكتابته بالخط والسماع من حيث يصح
فقولي والسماع من رفع عطفاً على قوله فكتبه قال ابن الصلاح ويلبغى بعد أن صار المحفوظ ابتداء
سلسلة الإسناد أن يتركوا بالسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه وأما الاشتغال بكتابة الحديث
وضبطه وتقييده فمرحبت يتأهل لذلك ويستعد له وذلك يختلف باختلاف الأشخاص وليس ينحصر
في سنين مخصوص وقولي وبه نزاع أي وفي الوقت الذي يصح فيه السماع نزاع بين العلماء وهي أربعة أقوال
أحدها ما ذهب إليه الجمهور أن أقله خمس سنين وحكاة القاضي عياض في الإلماع عن أهل الصنعة
وقال ابن الصلاح هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين وجمهورهم في ذلك ما رواه البخاري
في صحيحه والنسائي وابن ماجه من حديث محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة
بجها في وجهي من ذلك وأنا ابن خمس سنين يوب عليه البخاري متى يصح سماع الصغير وقال ابن عبد
البر حفظ ذلك عنه وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين وأثبتت هاء التأنيث في خمسة وأربعة

عشرين

القصص ان يكون المذكور بالثاني
والثالث بغير ثانياً فيقول
صمت خمسة برديا ما
وقت خمسة برديا ما
ويعجز ان يحذف ثانياً
الثالث من المذكور
الكسائي عن أبي الجراح
صمت من الشجر
بريد اياما وان صلى الله
عليه وسلم قال من رضى
واتبعه ستا من رضى

لا يراة الاعوام واثبت مع حذف المعدود على احدي اللغتين وليس في حديث محمود سنة مشبعة
اذ لا يلزم منه ان يميز كل احد بين محمود بل قد ينقص عنه وقد يزيد ولا يلزم منه ان لا يعقل مثل ذلك
اقل من ذلك ولا يلزم من عقل الحجة ان يعقل غير ذلك مما يسمعه والقول الثاني من الخلاف في صحة سماع
الصغير اعتبار تمييزه على الخصوص فتي كان يفهم الخطاب ويرد الجواب كان سماعه صحيحا وان كان ابن
اقل من خمس وان لم يكن كذلك لم يصح وان زاد على الخمس وهذا هو الصواب وسبب في القول بالآخر ان
في الآيات التي تلي هذا

- ١. وقيل لا يرحل فحل، قال خمس عشرة التحل
- ٢. يجوز لا في دونها فحل، قال اذا عقله وضبطه
- ٣. وقيل من بين الحار والبارق فرق سماع ولا
- ٤. قاله الحال وابن المقرئ سمع لابن اربع ذي كره

وما يدل على اعتبار التمييز في صحة سماع الصبي قول احمد وقد سئل متى يجوز سماع الصبي للحديث
فقال اذا عقل وضبط فذكر له عن رجل انه قال لا يجوز سماعه حتى يكون خمس عشرة سنة فانكره وقال
ليس القول وهذا هو القول الثالث والقول الرابع وهو قول موسى بن هارون الحال وسئل متى يجوز سماع
الصبي للحديث فقال اذا فرق بين البقرة والدابة وفي رواية بين البقرة والحمار وقولي وابن المقرئ وهو
مبتدأ ليس معطوفا على الحال والذي سمع له ابن المقرئ هو القاضي ابو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن
اللبان الاصبهاني فروى عن الخطيب قال سمعته يقول حفظ القرآن في خمس سنين واخرت عند أبي بكر
ابن المقرئ وولي اربع سنين فاراد ان يسمعوا لي فيما حضرت قراءته فقال بعضهم انه يصغر عن السماع
فقال لابن المقرئ اقرأ سورة الكافرين فقرأتها فقال اقرأ سورة التوبة فقرأتها فقال لي غير اقرأ سورة
والمرسلات فقرأتها ولم اعط فيها فقال ابن المقرئ سمعوا الله والعهدة علي وقال ابن الصلاح
بلغنا عن ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رايت صبياً ابن اربع سنين وقد حمل الى المأمون قد قرأ القرآن
ونظر في الآي غير انه اذا بلغ يبكي والذي يعلب على الرطل علم صحة هذه الحكاية وقد رواها الخطيب
في الكفاية باسناده وفي مسندها احمد بن كامل القاضي وكان يعيد علي حفظه فيهم وقال الدارقطني كان
متساهلاً

افضل التحل وأوطأ سماع لفظ الشيخ

- ١. اعلى وجوه الاخذ عند المعظم، وهي ثمان لفظ شيخ فاعلم
- ٢. كتابا او حفظاً وقل حدثنا، سمعت واخبرنا انباءنا

- ١. وقدم الخطيب ان يقول، سمعت اذ لا تقبل التأويل
- ٢. وبعدها حدثنا حديثي، وبعدها اخبرنا اخبرني
- ٣. وهو كثير ويزيد استعمله، وغيره واحد لما قد حمله
- ٤. من لفظ شيخه وبعده تلا، انبأنا ما وقلدنا

وجه الاخذ بالحديث وتحمله عن الشيخ ثمانية فادفع الاقسام واعلاها عند الاكثر
السماع من لفظ الشيخ سواء حدث من كتابه او من حفظه باملاء او غير املاء وقولي وقل حدثنا اي
وقل في حالة الاداء لما سمعته هكذا من لفظ الشيخ قال القاضي عياض لا خلاف انه يجوز في هذا ان يقول
السامع منه حدثنا واخبرنا وانبأنا وسمعت فلان يقول وقال فلان فلا ان قال ابن
الصلاح في هذا نظراً ويغني فيما شاع استعماله من هذه الالفاظ مخصوصاً ما سماع من غير لفظ الشيخ
ان لا يطبق فيما يسمع من لفظه لما فيه من الابهام والارباك قلت ولم اذكر هذا في النظم لان القاضي
حكى الاجماع على جواز وهو متجه ولا شك انه لا يجب على السامع ان يبين هل كان السماع من لفظ الشيخ
او عن طريق غيره اطلاق انبأنا بعد ان اشتهر استعمالها في الاجابة يؤدي الى ان يظن بما آداه بها انه
اجابة فليست قط من لا يجب بالاجابة فيلغى ان لا تستعمل في المتصل بالسماع لما حدث من الاصطلاح وقال
الخطيب ارفع العبارات سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم اخبرنا وهو كثير في الاستعمال ثم انبأنا ونبأنا
وهو قليل في الاستعمال وقال احمد بن صالح اخبرنا وانبأنا دون حدثنا وقال احمد بن حنبل
اخبرنا اسم من حدثنا حديثاً شديداً واستدرك الخطيب على ترجيح سمعت بانه لا يكاد احد يقولها
في الحديث الاجابة والمكاتبه ولا في تدليس المسمعه واستعمل بعضهم حدثنا في الاجابة وروي
عن الحسن قال حدثنا ابو مزة وتياول حدث اهل المدينة والحسن بها قال ابن دقيق العيد وهذا اذا
لم يقر دليل قاطع على ان الحسن لم يسمع من ابي مزة لم يجز ان يضار اليه قلت قال ابو زرعة وابو حاتم من
قال عن الحسن ان ابو مزة قد اخطأ انتهى والذي عليه العمل انه لم يسمع منه شيئاً قاله ابو حاتم بن اسد
ويونس بن عبيد وابو زرعة وابو حاتم والترمذي والسنائي والخطيب وغيرهم وزاد يونس ما رآه قط وقيل
سمع منه وهو ضعيف وقال بن القطان واعلم ان حدثنا ليست بنصف ان قالها سماع ففي مسلم حديث
الذي يقتله الدجال فيقول انت الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ومعلوم
ان ذلك الرجل متأخر الميقات انتهى فيكون مراده حدثنا امته وهو منهم وقد قال معمر انه لا يخبر
بغيره لا مانع من سماعه وقولي ويزيد استعمله اي ويزيد بن هارون وغير واحد استعمل اخبرنا

فما سمعته من لفظ الشيخ قال محمد بن أبي الفوارس مستقيم يزيد بن هارون وعبد الرزاق لا يقولون إلا
أخبرنا فإذا رأيت حديثاً فهو من خطاء الكاتب ويحكي الخطيب أن من كان يفعل ذلك أيضاً حماد بن
سكلة وابن المبارك وهشيم بن عمار وعمر بن عوف ويحيى بن يحيى التيمي وابن راهوية
وأحمد بن أبي رزق ومحمد بن أبي رزقين وذكر عن محمد بن رافع أن عبد الرزاق كان يقول أخبرنا حتى
قدم أحمد والحق فقال له قل حدثنا فاسمعت مع هؤلاء قال حدثنا وما قبل ذلك قال أخبرنا وقال
ابن الصلاح بعد حكاية كلامه من أبي الفوارس قلت وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص أخبارنا

بما قرئ على الشيخ

- وقوله قال لنا ونحوها كقوله حدثنا لكنها
- الغالب استعملها مذكرة ودونها قارياً بآثار
- وهي على السماع إن نذر اللقي لا سيما من عرف في
- المخزي
- الأن لا يقول إلا بغير ما سمع منه كحاج ولكن يمتنع
- عمومه عند الخطيب وقصره ذاك على الذي ذاك

ش قول الراوي قال لنا فلان أو قال لي أو ذكر لنا أو ذكر لي ونحو ذلك هو من قبيل قوله حدثنا فلان
في أنه متصل لكنهم كثيراً ما يستعملون هذا فيما سمعوا في حالة المذاكرة قال ابن الصلاح إنه لا يوق وهو به
أشبه من حدثنا وخالف أبو عبد الله بن مندة في ذلك فقال فيما رويناه في جزئه له إن البخاري حيث قال
قال فلان فهو أجابته حيث قال فلان فهو تدليس ولم يقبل العلماء كلامه هذا وسيأتي كلام
ابن حمدان عما يخالف هذا في كيفية الرواية بالمناولة والأجانب حيث ذكره ابن الصلاح ولما ذكر أبو
الحسن بن القطان تدليس الشيخ قال ولما البخاري فذلك عنه باطل ودون هذه العبارة قول الراوي
قال فلان وذكر فلان من غير ذكر الجار والمجرور وهذا معنى قولي بلا جاره وهو برأيه وهذا أوضح العبارة
كما قال ابن الصلاح ومع ذلك فهي محمولة على السماع بالشرط المذكور في المعنعن وهو إذا علم اللقي أي
وسلم الراوي من التدليس كما اشتراط هناك وإن لم يذكر هنا تباعاً بن الصلاح لا سيما من عرف من حاله أنه لا
يروي إلا ما سمعته كحاج بن محمد لا يعرفون كتب ابن جرير بل يفتقر إلى ابن جرير فغلها الناس عنه واحتجوا بها
هذا هو المحفوظ المعروف وتخصيص الخطيب ذلك من عرف من عادته مثل ذلك فاما من لا يعرف بذلك فلا
يجعله على السماع

الثاني القراءة على الشيخ

- ثم القراءة التي نعتها معظمتهم عرضاً سواقرأتها
- من حفظها أو كتاباً وبها والشيخ حافظ لما عرضنا
- أولاً ولكن أصله تمسكه بنفسه أو ثقة بمسكه
- قلت كذا إن ثقة ممن سمع يحفظه مع سماعه فافتنع

ش ثم القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحليل القراءة على الشيخ ويسمونها أكثر المحذرين عرضاً معني أن
القاري يعرض على الشيخ ذلك وقولي سوا أي سوا فقرات بنفسه على الشيخ من حفظك أو من كتاباً وسمعت
بقراءة غيرك من كتاباً وحفظه أيضاً وسوا كان الشيخ حافظاً لما عرضت أو عرض غيرك عليه أو غير حافظ
له ولكن لم يسك أصله هو أو ثقة غيره خلافاً لبعض الأصوليين فيها إذا لم يسك أصله بنفسه على ما سبقت
في التفريعات التي بعد هذه الترجمة وهكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ ما يقرأ على الشيخ والمحافظة
لذلك مستمع لما يقرأ عليه غير غافل عنه فذلك كاف أيضاً ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسألة
الآخية والحكم فيها متجه ولا فرق بين مسائل الثقة لأصل الشيخ وبين حفظ الثقة لما يقرأ وقد
رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم الكافي بذلك سوا كان حافظاً لذلك هو الذي يقرأ أو غيره

- واجمعوا أخذاً بها ورذوا ونقل الخلاف وبه ما اعتدوا
- والخلاف فيها أهل سواي الأولى أو دونه أو فقهه فقلنا
- عن مالك وصحبه ومعظم كوفة والحجاز أهل الحرمة
- مع البخاري هاشميان وابن أبي ذئب مع الثعالب
- قد رخصوا العرض وعكسه أصح وجعل أهل الشرق نحوه

ش أي اجمعوا على صحة الرواية بالعرض ورذوا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه أنه كان لا يراها
وهو أبو عاصم النبيل رواه الراهمزي عنده وروى الخطيب عن قهقيج قال ما أخذت حديثاً قط عرضاً
وعن محمد بن سلام أنه أدرك مالك ابن أنس والناس يقرؤون عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك عبد الرحمن
ابن سلام البخاري لم يكتب بذلك فقال مالك أخرجه عنى ومن قال بصحتها من التابعين عطاء ونافع
وعروة والشعبي والزهري ومكحول والحسن ومنصور وأيوب ومن الأئمة ابن جرير والثوري وابن أبي ذئب
وشعبة والأئمة الأربعة وابن مهدي وشريك والليث وأبو عبيد والبخاري في خلق لا يحصون لكن
واستدل البخاري على ذلك حديثين هما من ثعلبة واختلفوا في القراءة على الشيخ هل تساوي القسم الأول
وهو السماع من لفظه أو هي دونه أو فقهه على ثلاثة أقوال فذهب مالك وأصحابه ومعظم علماء الحجاز

والكوفة والخاري الى التسوية بينهما وحكاها ابو بكر الصفي في كتاب اللآلئ عن الشافعي فقال وبالحديث عند الشافعي رحمه الله في القراءة علي الحديث والقراءة منه سواء وذهب ابن ابي ذيب وابو حنيفة رحمة الله الي ترجيح القراءة علي الشيخ علي السماع من لفظه وحكي ذلك عن مالك ايضا حكاها عنه ابن فارس وحكاها ايضا عن ابن جريج والحسن بن عطاء ورواه الخطيب في الكفاية عن مالك ايضا والليث بن سعد وشعبة وابن لهيعة ويحيى بن سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس بن الوليد بن يزيد وابي الوليد وموسى بن اود الضبي الخلقاني وابي عبيد القاسم بن سلام وابي حاتم وذهب جمهور اهل الشرق الي ترجيح السماع من لفظ الشيخ علي القراءة عليه وهو الصحيح

- ١ وجوزوا فيه قرآن أو قرئ مع وأنا أسمع ثم عر
- ٢ ناصني في أول مقيداً، قراءة عليه حتى منشد
- ٣ انشدنا قراءة عليه لا سمعت لكن بعضهم قد
- ٤ ومطلق الحديث والأخبار منعه أحمد والمقدار
- ٥ والنسائي والتميمي وابن المبارك الحميد سعي
- ٦ وذهب الزهري والقطان ومالك وبعده سفيان
- ٧ ومعظم الكوفة والحجاز مع البخاري إلى الجواز
- ٨ وابن جريج وكذا الأوزاعي مع ابن وهب إلا ما
- ٩ الشافعي
- ١٠ ومسلم وجعل أهل الشرق قد جوزوا خبرنا للفق
- ١١ وقد عزاه صاحب الإيضاح للنسائي من غير ما خلا
- ١٢ ولا أكثرين وهو الذي اشتهر مصطلحاً لأهله أهل
- ١٣ الأثر

هذا بيان لعبارة آء من سمع بالعرض واجود العبارات فيه ان يقول قرأت علي فلان هذا ان كان هو الذي قرأ فان سمع عليه بقراءة غيره قال قري علي فلان وأنا أسمع وهذا المراد بقوله وجوزوا بالبدل اي رآه اجود وقولي ثم عر اي ولي هذه من العبارات العبارات التي مضت في القسم الاول مقيدة بما يتبين ان السماع عرض فيقول حدثنا فلان بقراءة او قراءة عليه وأنا أسمع او اخبرنا بقراءة او قراءة عليه وابنا فلان بقراءة او قراءة عليه او قال فلان قراءة عليه

او يجوز ذلك حتى استعملوا الانشاد فقالوا انشدنا فلان قراءة عليه او بقراءة في ولم يستثنوا ما يجوز في القسم الاول الا لفظ سمعت فلم يجوزوها في العرض وقد صرح بذلك احمد بن صالح فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر الباقلاني انه الصحيح قال وقال بعضهم يجوز قال القاضي عياض وهو قول ذوي عن مالك والثوري وابن عيينة والصحيح ما تقدم وهو المراد بقولي لا سمعت فاما اطلاق حدثنا واخبرنا من غير تقييد بقوله بقراءة او قراءة عليه فقد اختلفوا فيه علي مذهب فذهب عبد الله ابن المبارك ويحيى بن يحيى التيمي واحمد بن حنبل والنسائي فيما حكاها ابن الصلاح عنه تبعاً للقاضي عياض الي منع اطلاقه وقال القاضي ابو بكر رآه الصحيح وحكاها الخطيب عن ابن جريج خلافاً لما حكى عنه ابن الصلاح من التفرقة قال الخطيب وهو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري ومالك والثوري وابو حنيفة وصاحبه رحمهم الله وسفيان ابن عيينة ويحيى بن سعيد القطان ومعظم التجازيين والكوفيين والخاري الجوزاء اطلاقهم ومن ذهب الي ان حدثنا واخبرنا سواء يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هرون والنضر بن شميل وابو عاصم النبيل ووهب بن جرير ومالك في احد القولين عن واحد بن حنبل وتعلب والطاوي وصنف فيه جزء اسمعناه متصلاً وغيرهم من اهل العلم وقد حكاها القاضي عياض عن اكثر من وكذا قال ابن فارس ذهب اليه اكثر علمائنا وذهب ابن جريج والاوزاعي والشافعي واصحابه وابن وهب وجمهور اهل المشرق الي الفرق بين اللفظين فجوزوا واخبرنا ولم يجوزوا اطلاق حدثنا وعزاه محمد بن الحسن التيمي للجوهري في كتابه الايضاح للنسائي ولاكثر اصحاب الحديث وهو الشافعي الغالب علي اهل الحديث كما قال ابن الصلاح وكانه اصطلاحاً للتمييز بين القولين فقولي وبعده سفيان اشار الي ابن عيينة لا الثوري لان الثوري متقدم الوفاة علي مالك كما سيأتي في تاريخ الوفيات وابن عيينة متأخر وقولي وابن جريج مبتدأ وليس بمعطوف

- ١ وبعض من قال هذا أعاداً، قراءة الصحيح حتى عاداً
- ٢ في كل متن قايلاً أخبركاً، اذ كان قال ولا حدثكاً
- ٣ قلت وهذا رأي الذين أشطروا، إعادة الاستدلال وشططاً

اي وبعض من قال بالفرق بين اللفظين وهو ابو حاتم محمد بن يعقوب الطبري فيما حكاها البرقاني عنه انه قرأ علي بعض الشيخ عن الفرزي صحيح البخاري وكان يقول لك في كل حديث حدثككم الفرزي فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر انه انما سمع الكتاب من الفرزي فقرأه عليه فاعاد قراءه

مات بالبحر
سنة احدى وستين
ومائة
مات بمكة سنة ثمان
وتسعين ومائة

الكتاب كله وقال له في جميعه اخبركم الفريرى قلت وكأنه كان يرى انه لا بد من ذكر السند في كل حديث
وان كان الإسناد واحدا الى صاحب الكتاب وهو من مذاهب اهل التشديد في الرواية والا لا كفى
بقوله له اخبركم الفريرى بجميع صحيح البخاري والصحيح انه لا يحتاج الى إعادة السند في كل حديث علي ما سياتي
في موضعه ان شاء الله تعالى **ص** **تفريعات**

- واختلوا ان امسك الاصل بضاً، والشيخ لا يحفظ ما قبله ضاً،
- فبعض نظار الاصول يبطئه، واكثر المحدثين يقبله،
- واختار الشيخ فان لم يثبت، فمسكه فذلك السماع كذا،

اذا كان الشيخ الذي يقرأ عليه ضاً لا يحفظ ذلك المقروء عليه فان كان اصله في السماع
صحيح كما تقدم وان كان القاري يقرأ في اصله فهو صحيح ايضاً خلافاً لبعض اهل التشديد في الرواية وان
لم يكن القراءة من الاصل ولكن الاصل بمسكه احدك معين الثقات فاختلوا في صحة السماع فكل القاصي
عياض ان القاصي المالك الباقلاني تردد فيه قال واكثر مسيله الى المنع قال واليه يحيى الجويني يعني امام الحرمين
قال واجابه بعضهم وصححه وهذا عمل كافة الشيوخ واهل الحديث وقال ابن الصلاح انه المختار
لما اذا كان المسك للاصل والحالة هذه لا يعتمد عليه ولا يوثق به فذلك السماع مردود غير معتد به

- واختلوا ان سكت الشيخ ولم يقر لفظاً فراه المعظم،
- وهو الصحيح كافياً وقد منع، بعض اولي الظاهر منه وقطع
- به ابو الفتح سليم الرازي، ثم ابواسحق الشيرازي،
- كذا ابو نصر وقال يميل، به والفاظ الاداء الاول،

ش اذا قرأ القاري علي الشيخ وسكت الشيخ علي ذلك غير منكر له مع اصغايه وفهمه ولم يقر
باللفظ بقوله نعم وما اشبه ذلك فذهب جمهور الفقهاء والمحدثين والنظار كما قال القاصي عياض
الى صحة السماع وان ذلك غير شرط وقال انه الصحيح قال بشرطه بعض الظاهرية وبه عمل جماعة من مشايخ
اهل الشرق وقال ابن الصلاح وبه قطع ابو الفتح سليم الرازي والشيخ ابواسحق الشيرازي وابو نصر
ابن الصلاح من الشافعيين قال ابن الصلاح وله ان يميل قري عليه واذا اراد روايته عنه فليس له ان
يقول حدثني ولا اخبرني بل قرات عليه او قري عليه وهو يسمع وهذا المراد بقولي والفاظ الاداء الاول اي
ويؤيد الاداء بالرتبة الاولى من الاداء في العرض وهو ما تقدم من قولي وجود وايقرة او قري واما
قاله ابن الصلاح من انه لا يطلق فيه حديثاً ولا اخبرنا هو الذي صحه الغزالي وحكاها الامدي عن

المتكلمين وصححه وحكي الامدي تجوز عن الفقهاء والمحدثين وصححه ابن الحلجب وحكي عن الحاكم انه مذهبه لانه
الاربعة وان اشار الشيخ براسه او اصبعه للاقرار به ولم يتلفظ بخبر صاحب المصنوع بانه لا يقول في الاداء حديثاً
ولا اخبرني ولا سمعت وفيه نظر **ص**

- واحكام اخبار الذي قد جهل، عليه اثر الشيخ في الاداء،
- حدثني في اللفظ حيث انفردا، واجمع ضميره اذا تعددا،
- والعرض ان سمع فقل اخبرنا، او قارياً اخبرني واسحبنا،
- ونحوه عن ابن مذهب روياء، وليس بالواجب كبر نصيبا،

ش هذا بيان لا لفاظ الاداء التي ينبغي استعمالها بحسب محل الحديث قال الحاكم الذي اختار في الرواية
وعهدت عليه اكثر شيوخه واية عصره ان يقول في الذي يأخذ من الحديث لفظاً وليس معه احد حدثني فلان
وما كان معه غيره حدثنا فلان وهذا معنى قولي واجمع ضمير اذ تعددا قال الحاكم وما قرأ علي الحديث بنفسه
اخبرني فلان وما قرأ علي الحديث وهو حاضر اخبرنا فلان قال ابن الصلاح وهو حسن رايه وروي اثر
في العلل عن ابن مذهب قال ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس وما قلت حدثني فهو ما سمعت وتحدثني
وما قلت اخبرنا فهو ما قرأ علي العالم وانا شاهد وما قلت اخبرني فهو ما قرأت علي العالم وفي كل امر للحاكم
وابن مذهب ان القاري يقول اخبرني سوا سمع معه غيره ام لا وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان
القاري اذا كان معه غيره يقول اخبرنا فسوي بين مسئلتى الحديث والاخبار في ذلك ثم ان هذا التفصيل
فيه الفاظ الاداء ليس بواجب وكلمة مستحب حكاها الخطيب عن اهل العلم كافة فجاز لمن سمع وحده ان يقول
اخبرنا وحديثاً ولم يسمع مع غيره ان يقول اخبرني وحديثاً ونحو ذلك **ص**

- والشك في الاخذ اكان وحده او مع سواه فاعيننا بالوجه،
- يحتمل لكن ياي القطان، الجمع فيما اوهم الانسان،
- في شجرة ما قال والوجه قد، اختار في البيهقي واعتقد،

ش اذا شك الراوي هل كان وحده حاله التحمل فيقول في الاداء حدثني او كان معه غيره فيقول حدثنا
فيحتمل ان يقال يؤيد بلفظ من سمع وحده لان الاصل عدم غيره اما اذا شك في تحمله هل هو من قبيل
اخبرنا او اخبرني فقد جمعها ابن الصلاح مع مسألة الشك هل هو من قبيل حدثنا او حدثني وانه يحتمل
ان يقول اخبرني لان عدم غيره هو الاصل وفيه نظر لان قبيل اخبرني ان يكون هو الذي قرأ بنفسه علي
الشيخ علي ما ذكره ابن الصلاح وعلي هذا فهو تحقيق سماع نفسه ويشك هل قرأ بنفسه ام لا والاصل

انه لم يقرأ وقد حكي الخطيب في الكفاية عن البرقاني انه لما شك في الحديث بل قرأه هو او فري وهو يسبح
 فنقول فيه قرأنا علي فلان وهذا حين فان افراد الضمير يقتضي قرأه بنفسه وجمعه يمكن حمله على قرأه
 بعض من حضر لسماع الحديث بل لو تحقق ان الذي قرأه غيره فلا بأس ان يقول قرأنا قاله احد من صالح حين
 سئل عنه وقال النقلي قرأنا علي مالك وانا فري علي مالك وموسى واما مسألة الشك بل من قبل
 حدثنا او حدثني فقد راي يحيى بن سعيد القطان الاتيان بضمير الجمع حدثنا في مسألة تشبهها وهي اذا شك
 في لفظ شيخه بل قال حدثني او حدثنا ومقتضاه منا ان يقول حدثنا وكأن وجهه ان حدثني اكل مرتبة
 فيقتصر في حالة الشك على الناقص وقد لخصنا البيهقي بعد حكايته كلام القطان انه يوجد فيقول حدثني
 وقولي فيما اوهم اي شك ومنه حديث الي سعيد الخدري اذا اوهم احدكم في صلوة فلم يدر زاد او نقص الحديث
 وقال ثعلب اوهم ترك وهذا لا يثبت في هذا الحديث وحكي صاحب المحكم عن ابن الاعرابي قال اوهم ووههم
 ووههم سواء وانشد فان اخطأت او اوهمت شيئا فقد بهم المصافي بالجيب وقال قوله شيئا
 منصوب على المصدر

- وقال احمد اتبع لفظا ورد للشيخ في آية ولا تعد
- ومنع الابدال فيما صنفنا الشيخ لكن حيث راو عرفا
- بانه سوي ففيه ما جري في النقل بالمعنى ومع ذاك
- بان ذاكما روي ذو الطلب باللفظ لا ما وضعوا في الكتب

ش قال احمد بن حنبل اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت واخبرنا ولا تعد ومنع
 ابن المصنف ابدال اخبرنا بحدثنا ونحوه الكتب المصنفة وان كان في اقامة احدهما مقام الآخر خلاف
 لا احتمال ان يكون قائل ذلك لا يري التسوية بينهما فان عرفت ان قائل ذلك سوي بينهما ففيه
 الخلاف في جواز الرواية بالمعنى كما قال الخطيب قال ابن الصلاح الذي نراه الامتناع من اجزاء
 مثله فيما وضع في الكتب المصنفة وما ذكره الخطيب محمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ الحديث
 غير موضوع في كتاب مولف قال ابن دقيق العيد وهذا كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه ان يقتضي
 تجويز هذا فيما تنقل من المصنفات المتقدمة الى اجزاها وتجاوزنا فانه ليس فيه تغيير التصنيف
 قلت المقتدر قال وليس هذا اجزاء على الاصطلاح لا نسلم انه يقتضي ذلك بل آخر كلام ابن الصلاح
 يشعر انه اذا نقل حديث من كتاب ونحوه اليه لا يجوز فيه الابدال سواء نقلناه في تأليف
 لنا او لفظا واسألنا

- الاسفراييني مع الحري وابن عدي عن الصنعيني
- لا تروى حديثا واخبارا قل حضرت والرازي وهو الخطابي
- وابن المبارك كلاهما كتب وجوز الحال والشيخ
- بان خير امته ان يفصل الحديث فيهم صح او لا بطلا
- كما جري للدارقطني حيث عد املاء اسماعيل
- عد او سرد

ش اختلف اهل العلم فيمن ينسخ في حالة السماع سواء في ذلك الشيخ المسمع والطالب السامع
 بل يصح السماع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفراييني الاستاذ وابو يعلى الحري وابو احمد بن عدي وغير
 واحد من الامية الى منع النسخ مطلقا وذهب الامام ابو بكر احمد بن اسحق الصنعيني الى انه لا يقول الا اذا
 حدثنا ولا اخبرنا بل يقول حضرت وذهب موسى بن هرون الحال الى النسخ مطلقا وقد كتب ابو حاتم محمد بن
 ادريس الرازي الخطابي في حالة السماع عندنا وعند غيره من مرزوق وكتب ايضا عبد الله المبارك
 وموسى بن عيسى شيئا آخر غير ما يقرأ عليه قال ابن الصلاح وخير من هذا الاطلاق التفصيل فنقول
 لا يصح السماع اذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى السمع كان صوت
 غفلة ويصح بحيث اذا كان لا يمتنع معه الفهم كقصة الدارقطني اذ حضر في حديثه مجلس اسمعيل الصفا
 فجلس ينسخ جزءا كان معه واسمعيل يلى فقال لبعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال
 فهدى للامداد خلاف فهدى ثم قال تحفظ كم املى الشيخ من حديثه الى الآن فقال لا فقال الدارقطني املى
 ثمانية عشر حديثا فعدت الاحاديث فوجدت كما قال ثم قال الحديث الاول منه عن فلان عن فلان ومنه
 كذا والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومنه كذا ولم يذكر اسانيد الاحاديث ومتونها على ترتيبها في الاملاء
 حتى اتى على اخرها فاجعل الناس منه وذلك يجري في الكلام اذا هينم حتى يخفي البعض كذا
 ان تعد السامع ثم يحتمل في الظاهر الكلمتان او قل

ش وما ذكر في النسخ من التفصيل يجري في الكلام في وقت السماع من السامع او الشيخ وكذا اذا
 هينم القاري والهيمنة الصوت كقوله الجوهرى وكذا اذا افطر في الاسماع بحيث يحتمل
 بعض الحكم او كان السامع بعيدا عن القاري وما شبه ذلك ثم الظاهر ان يعفى في كل ذلك عن
 القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين وينبغي للشيخ ان يجيز مع اسماعيل النقص ان يقع
 قال ابن عثاب ولا غنى عن اجازة مع اسماعيل تقرن

ش لما ذكرناه رعا عزير بن ابي مع الكلمة والكتان لعجلة القاري او ميمته او كلام او نحو ذلك ذكر ما يجبر ذلك وهو انه يستحب للشيخ ان يجبر للساجز رواية الكتاب والمجزء الذي سمعوه وان شمله السماع لاحتمال وقوع شيء مما تقدم فيجبر بذلك وكذلك ينبغي لكاتب السماع ان يكتب اجازة الشيخ عقب كتابته السماع ويقال ان اول من كتب الاجازة طباقي السماع ابو الطاهر اسمعيل بن عبد المحسن الانماطي فجزاه الله خيرا في سنة ذلك لاهل الحديث فلقد حصل به نفع كبير ولقد انقطع بسبب ترك ذلك واهماله اتصال بعض الكتب في بعض البلاد بسبب كون بعضهم كان له قوت ولم يذكر في طبقة السماع اجازة الشيخ لهم فانفق ان كان بعض المفتونين آخر من يغني عن سماع بعض ذلك الكتاب فتعذر قراءة جميع الكتاب عليه كابي الحسن بن الصواف الكاظمي داوي غالب النسايري عن ابن ابا واسم اعلم وقال ابو عبد الله بن عثمان الاندلسي لا يغني عن السماع عن الاجازة لانه قد يغلط القاري ويغفل الشيخ ان كان القاري ويغفل

في

او يغلط الشيخ

- البا مع فيجبر له ما فاته بالاجازة **ص**
- وسئل ابن خنبل ان خروفا ادغمه فقال ارجو يعني
 - لكر ابو نعيم الفضل منع في الحرف يستفهمه فلا يسع
 - الا بان يروي تلك الشاردة عن فهم وخون عن زايك

ش قال صالح بن احمد بن حنبل قلت لابي الشيخ يدغم الحرف يعرف انه كذا وكذا ولا يفهم عنه تركي ان يروي ذلك عنه قال ارجو ان لا يصح هذا واما ابو نعيم الفضل بن دكين فكان يري فيما سقط عنه من احرف الواحد والاسم مما سمع من سفيان والاعمش واستفهم من اصحابه ان يرويه عن اصحابه لا يري غير ذلك واسمها فعولي تلك الشاردة اي تلك الكلمة او الحرف الذي شرده عنه فلم يفهم عن شيخه وانما فهمه عن الشيخ غير وهكذا اجاء عن زائدة بن قدامة قال خلف بن تميم سمعت من الثوري عشرة آلاف حديث او نحوها فقلت استفهم جليبي فقلت لزائدة فقال لا اتخذ منها الا ما تحفظ بقلبك وسمع اذ ذلك قال فالقيتها **ص**

- وخلف بن سالم قد قال نا اذ فاته حديث من حديث
- من قول سفيان وسفيان الكوفي بلغني مستقل عن الميافقي
- لذا ان حماد بن زيد افقي استفهم الذي يليك حتي
- روا عن اعمش كالتقيد للخمعي فاما قد بعد
- البعض لا يسمعه فیسأل البعض عنه ثم كل ينقل

- وكل ذاتا سهل وقولهم يكفي من الحديث شمة فهم
- عنوا اذا اول شي سئلا عرفة وطمعوا تسهلا

ش قال الخطيب بلغني عن خلف بن سالم الحرشي قال سمعت بن عيينة يقول ان عمرو بن دينار يريد حديثا فاذا قيل له قل حدثنا عمرو قال لا اقول لا في لم اسمع من قوله حدثنا ثلثة احرف لكثرة الكلام وهي **ح د ث** وعن ابن عيينة انه قال له ابو سلمة المستملي ان الناس كثير لا يسمعون قال فسمع انت قال نعم قال فاسمعهم وهذا هو الذي عليه العمل ان من سمع المستملي دون سماع لفظ الميافقي جازله ان يرويه عن الميافقي كالعرض سواء لان المستملي حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه عليه ولكن يشترط ان يسمع الشيخ الميافقي لفظ المستملي كالقاري عليه ومع هذا فليس لمن لم يسمع لفظ الميافقي ان يقول سمعت فلانا يقول كما تقدم في العرض سواء ولكن الا حوط ان تبين حالة الاداء ان سماعه لذلك اوبعض الالفاظ من المستملي كما فعله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الائمة وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما كتبت قط من في المستملي ولا التفت اليه ولا ادري اي شيء يقول اما كنت التفت عن الحديث ولما قول حماد بن زيد لمن استفهمه كيف قلت فقال استفهم الذي يليك وقول الاعمش كما يجلس الي ابيهم النخعي فتسمع الحلقة فربما يخلو بالكلام فلا يسمعه من يحي عنه فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه فهذا وما شئبه تساهل عن فعله وقد قال ابو زرعة بعد ان روي حكاية الاعمش هذه رايت ابا نعيم لا يجبر هذا ولا يرضى به لنفسه واما قول عبد الرحمن بن مدي يكفيك من الحديث شمة فقال حماد بن محمد الكاظمي انه يعني به اذا سئل عن اول شي عرفة وليس يعني التساهل في السماع **ص**

- وان تحدث من وراء ستر عرفة بصوت او ذي خبر
- صح وعن شعبة لا ترو لنا ان بلا لا وحديث ائمتنا

ش يصح السماع من وراء الحجاب اذا عرف صوت الحديث او اعترف معرفة صوته وخضون علي خبر ثقة من اهل الخبرة بالحديث وقال شعبة اذا حدثك الحديث فلم تر وجهه فلا ترو عنه فلعلة شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا واخبرنا وقولي لنا ان بالله الى اخره اي الخج لنا في صح السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا يورذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسموا تاذين ابن ام مكتوم فامر بالاعتقاد علي صوته مع غيبة شخصه عن سمعه وكذلك حديث شام المومنين عيشة وغيرهم من اهل الحديث كمن يتحدث من وراء حجاب وينقل عنهم من سمع ذلك واجتنب في الصحيح وهذا معنى قولي وحديث ائمتنا **ص**

ولا يضر سماعه ان يمينه الشيخ وان يروي ما قد سمعه
كذلك التخصيص او رجعت ما لم يقل خطا او

ش اذا سمع من شيخ حديثا ثم قال له لا تروى عني او ما اذنت لك فروايت عنه ونحو ذلك فلا يضر ذلك ولا يمينه ان يروي عنه وكذلك اذا خصص قوما بالسماع وسمع غيرهم من غير ان يعلم الحديث به كما صرح به الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني وكذلك لو قال اني اخبركم ولا اخبر فلا فلا يضر ذلك فلا في صحة سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثكم به ونحو ذلك مما لا يمين فيه من حديثه ما لم يكن المنع مستندا الى انه اخطأ فيما حدث به او شك في سماعه ونحو ذلك فليس له ان يروي عنه والحالة هذه **ص الثالث الاجازة** ثم الاجازة تلي السماع وتوعد لتسعة انواعا

- 1. ارفعها بحيث لا مئاوله تعينه المجاز والمجاز له
- 2. وبعضهم حكى اتفاقهم على جوازها وذهب البايعي الي
- 3. نفي الخلاف مطلقا وهو غلط قال والاختلاف في العمل
- 4. وردة الشيخ بان قلت فحي قولان فيما ثم بعض تابعي
- 5. مذهبه القاضي المسيرى وصاحب الحاوي به قد قطعنا
- 6. قال كشعبة ولو جازت اذن لبطلت رحلة طلبة الشئ
- 7. وعن ابي الشيخ مع الحزبي ابطالها كذا للشيخ زبي
- 8. لكن على جوازها استقر علمهم والاكثر وظرا
- 9. قالوا به كذا وجوب العمل بها وقيل لا الحكم المرسل

ش القسم الثالث من اقسام الاخذ والتعل الاجازة وهي دون السماع وهي على تسعة انواع النوع الاول اجازة معينين معينين كان يقول اجزت لكم اولفان الفلاني ويصفه غايمة الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه فهو سخي ونحو ذلك وهذا ارفع انواع الاجازة المجردة عن المناولة وسيا في حكم المناولة مع الاجازة قال القاضي عياض فهذه عند بعضهم التي لم يختلف في جوازها ولا خلاف في اهل الظاهر وانما الخلاف من غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد البايعي لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه الامة وخلفها وادعي فيه الاجماع ولم يفتقر ذلك الخلاف في العمل به فتولي قال ابي البايعي وما حكاها البايعي من الاجماع في مطلق الاجازة غلط قال بن الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من اهل الحديث والفقهاء والاصوليين وذلك احادي الروايتين عن ابي

وقطع باطالها القاضي حسين والماوردي وبه قطع في كتابه الحاوي وعزاه اليه ذهب بن فعي وقال 54 جميعا كما قال شعبه لوجازت الاجازة لبطلت الرحلة ومن قال باطالها ابراهيم الحزبي وابو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني وابو نصر الوايلي التيجاني وابو طاهر الدباس من الحنفية وابو بكر محمد بن ماسن الجدي من الشافعية وحكاها الامدي عن ابي حنيفة والي تيسر لكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بجواز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاها الامدي عن اصحابك فعي واكثر الحديثين وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالرواية بها وقال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث المرسل قال بن الصلاح وهذا باطل لانه ليس الاجازة ما يفتح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به والله اعلم **ص**

- 1. والثاني ان يعين المجاز له دون المجاز وهو ايضا قبله
- 2. جمهورهم رواية وعمل ولعل في اقوي ما قد خلا

ش والنوع الثاني من انواع الاجازة ان يعين الشخص المجاز له دون الكتاب المجاز فيقول اجزت لك جميع سمع عاني او جميع مروياني وما اشبه ذلك ويجوز على تجويز الرواية بها وعلى وجوب العمل بالرواية بها بشرطه ولكن الخلاف في هذا النوع اقوي من الخلاف في النوع المتقدم **ص**

- 1. والثالث التعميم في المجاز له وقد مال الي الجواز
- 2. مطلقا الخطيب وابن مند ثم ابو العلاء ايضا بعد
- 3. وجاز للموجود عند الطبري والشيخ للابطال ما قال

ش والنوع الثالث من انواع الاجازة ان يتم المجاز له فلا يعينه كما جرت للمسلمين او لكل احد او لمن ادرك زمانا ونحو ذلك وقد فعله ابو عبد الله بن منذة فقال اجزت لمن قال لا اله الا الله وجوز ايضا الخطيب وحكي للمجازي عن ابيه من الحفاظ كتابي العلاء الحسين بن احمد العطار القنداري وغيرهم انه كانوا يميلون الى الجواز وحكي الخطيب عن القاضي ابي الطيب الطبري انه جاز الاجازة لجميع المسلمين من كان موجودا منهم عند الاجازة قال بن الصلاح ولم نرو ولم نسمع عن احد من يفتدي به انه استعمال هذه الاجازة فروي بها ولا عن الشريعة المستأخرون الذين سوغوها والاجازة في اصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتمالها قلت ممن اجازها ابو الفضل احمد بن الحسين بن خبيرون البغدادي وابو الوليد بن رشد المالكي وابو طاهر آل فعي وغيرهم ورخصة ابو عمرو بن الحبيب وصححه النووي ثم زيادته في الروضة وقد جمع بعضهم من اجاز هذه الاجازة العامة في

تصنيف له جمع فيه خلقا كثيرا منهم علي حروف المعجم لكثرة فهم وهو الحافظ ابو جعفر محمد بن الحسين بن
 ابي البدر الكاظمي البغدادي ومحدث بها من الحفاظ ابو بكر بن خزيمة الشيبلي ومن الحفاظ المتأخرين الحافظ
 شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الديلمي باجازه العامة من المولى الطوسي وشيخ بها من الحفاظ ابو الحجاج
 المزيني وابو عبد الله الذهبي وابو محمد الرزالي علي الركن الطائفي وابو جعفر الصديقي
 وغيرهم وقراها الحافظ ابو سعيد العلوي علي ابي العباس بن نعمة باجازه العامة من داود بن معمر
 ابن الفاجر وقراها عدة اجزاء علي التجميع عبد الرحمن العوفي باجازه العامة من عبد اللطيف بن
 القتيبي وابي اسحق الكاشغري وابن رواج والبيهقي وآخرين من البغداديين والمصريين وفي النسخ
 من ذلك شي وانا اتوقف عن الرواية بها واهل الحديث يقولون اذا كتبت فمشت واذا حدثت ففقت

وما يعم مع وصف حصره كالحاليوميد بالثغرة
 فانه الى الجواز اقرب قلت عياض قال لست احسب
 في هذا اختلافا بينهم عن يري احاطة لكونه مختصرا

ش والاجازة العامة اذا قيدت بوصف يحصر فهو الى الجواز اقرب قاله ابن الصلاح ومثله
 القاضي عياض بقوله اجزى من قوله العلم بذكر الاولين قرا علي قبل هذا وقال فما احسبهم
 اختلفوا في جوان من تصح عنده الاجازة ولا ريت منعة لاحد لانه محصور موصوف كقوله لا ولد فلان
 او اخوة فلان

بعض سمعاني كذا ان سمي كتابا او شخصا وقد سمي
 به سواء ثم لما يتشبه بضم مراده من ذاك فهو لا يصح
 اما المسمون مع البياض فلا يضركم بالاعيان
 وينبغي الصحة ان محلهم من غير علة وتصحيح لهم

ش والنوع الرابع من انواع الاجازة للجمهور او بالجمهور فالاول كقوله اجزى
 من الناس مسمى عاني والثاني كقوله اجزى من بعض سمعاني وقد جمعت مثال الجمل فيها في مثال واحد
 وهو اجزى من اقله بعض سمعاني ولا زلة بفتح الهمزة واسكان الزاء وفتح الفاء الجماعية من الناس ومنه
 ان عايشة ارسلت الى اقله من الناس وذلك قصة خطبة عايشة في فضل ابيها ومماثلة هذا النوع
 ان يسبحي شخص وقد سمي به غير واحد في ذلك الوقت كاجزى من محمد بن خالد الدمشقي مثلا او يسبحي
 كتابا كقوله اجزى من ان تروي عن كتاب السنن وهو يروي علة من بين المعروفة بذلك ولم يتضح مراده

في المثلين فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا اتضح مراده بقريئة بان قيل له اجزى من محمد بن خالد
 ابن علي بن محمد الدمشقي مثلا بحيث لا يلبس فقال اجزى من محمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجزى من
 لي رواية السنن لابي داود مثلا فقال اجزى من رواية ابي داود مثلا فظاهر صحة هذه الاجازة وان
 الجواب خرج علي المسؤل عنه وكذلك اذا سمي الشيخ المسؤل عنه المجاز له مع البيان المزيل للاشتباه
 الشيخ لا يعرف المسؤل له بل بحال عينة فلا يضر ذلك والاجازة صحيحة كما لا يشترط معرفة الشيخ
 من سمع من الشيخ واذا سئل الشيخ الاجازة بجماعة مستمين مع البيان في استدعاء كاجزى من العامة
 فاجاز لهم من غير معرفة بهم ولم يعرف عددهم ولا تصح اسماءهم واجدوا قائلين الصلاح فيلحق
 ان يصح ذلك ايضا كما يصح سماع من سمع منه علي هذا الوصف

والخامس التعليق في الاجازة فمن يشأها الذي اجازته
 او غير معين والاولى كالتجمل واجاز الكلاء
 معا ابو علي الامام الخليلي مع ابن عمر بن قلايخلي
 التجمل اذ يشأها وظاهره بطلانها فتنه بذكرها
 قلت وجدت ابن ابي خنيفة اجاز كالتانية المهمة
 وان يقل من شارب يروي قوبا ونحوه الا زدي بحجركا
 اما اجزى لفلان ان يرد فلا ظهرا لاقوي للجواز

فاعقد

ش والنوع الخامس من انواع الاجازة المعلقة بالمشية ولم يفرد ابن الصلاح هذا النوع
 وادخله في النوع قبله وقال فيه جملة وتعليق بشرط وافردته بنوع لان بعض الاجازات المعلقة لا
 جهالة فيها كما استوقف عليها وذلك لان التعليق قد يكون مع ابهام المجاز او مع تعيينه وقد
 يعلق بمشية المجاز وقد يعلق بمشية غيره معين وقد يكون التعليق لنقص الاجازة وقد يكون
 للرواية بالاجازة فاما تعليقها بمشية المجاز فمما كقولهم مرشاة ان اجيز له فقد اجزى له او اجزى لمن
 شاء فهو كعليقها بمشية غيرم وسيأتي حكمه قال ابن الصلاح بل هذه التهمة جهالة وانتشار امر حيث
 انها معلقة بمشية من لا يحصر عددهم بخلاف تعليقها بمشية معين واما تعليقها بمشية غير المجاز فان
 كان المعلق بمشية من شارب فلا ان اجيزه فقد اجزى له واجزى لمن شاء وان يروي عني وان
 كان معين كقوله من شارب فلا ان اجيزه فقد اجزى له واجزى لمن شاء فلا ان ونحو ذلك فقد

55

كتاب

حكى الخطيب في جزل في الاجانة للمعذور والمجهول عن أبي علي محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلية والي الفضل
 محمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان اجاز ذلك واستدل بها بان هذه الجملة ترتفع عنه عند وجوب
 المشية وتتبع المجاز له عند ما قال ابن الصلاح والظاهر انه لا يصح وبذلك دافعي القاضي ابو الطيب
 طائير بن عبد الله الطبري اذ سأل الخطيب عن ذلك وعلم بان اجانة المجهول كقوله اجزت لبعض الناس
 قال من الصلاح وقد يغلل ايضا بانه من التعليق بالشرط فان ما يقصد بالجملة لا يقصد بالتعليق عنه
 قوم قلت وقد وجدت عن جماعة من ائمة الحديث المتقدمين والمتأخرين استعمال هذا المصنفين الحافظ
 ابو بكر احمد بن حنبل في حديثه زعيم بن حرب صاحب يحيى بن معين وصاحب تاريخ قال الامام ابو الحسن محمد بن ابي
 الحسين بن اوزان القتيبي عن ابي بكر بن ابي حنيفة قد اجزت لاني ذكر يا يحيى بن مسلمة ان يروي عن
 ما احب من كتاب التايخ الذي سمعته من ابو محمد القاسم بن الاصمغ ومحمد بن عبد الله بن علي كما سمعاه مني واذا
 له في ذلك ولمن احب من اصحابه فان احب ان تكون الاجانة لاخذ بعد هذا فانا اجزت له ذلك بكتابي
 هذا وكتب احمد بن ابي حنيفة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين وكذلك اجاز حفيدي
 يعقوب بن شيبه فيما حكاه الخطيب يقول محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبه قد اجزت لعمر بن احمد
 الحلال وابنه عبد الرحمن بن عمر والحسن بن علي بن الحسن جميع ما فاته من حديثي مما لم يدرك سماعه
 من المسند وغيره وقد اجزت ذلك لمن احب عمر فليرووه عنى ان شاء واوكتبت لهم ذلك بخطي في
 صفر سنة اثنين وثلاثين وتلثاية قال الخطيب بعد حكاية هذا ورايت مثل هذه الاجانة لبعض
 المتقدمين الا ان اسمه ذهب من حفظي انتهى وكأنه اراد بذلك ابن ابي حنيفة والله اعلم واما اذا
 كان المعلق هو الرواية كقوله اجزت لمرشاه الرواية عنى ان يروي عنى فقال ابن الصلاح هذا
 اولي بالجواز من حيث ان مقتضى كل اجانة تفويض الرواية بها الى مشيئة المجاز او كان هذا مع كونه
 بصيغة التعليق نصرا بما يقتضيه الاطلاق وحكاية المثال لا تعليقا في الحقيقة قال وهذا اجاز
 بعض ائمة الشافعيين في البيع ان يقول بعك هذا ابدا ان شئت فيقول قبلت قلت الفرق بينهما تعيين
 المستع من بخلافه في الاجانة فانه يملك نعم ورائه في الاجانة ان يقول اجزت لك ان تروي عنى ان
 شئت الرواية عنى واما المثال الذي ذكره فالتعليق وان لم يضر فالحكمة مطلقة له وكذلك ما وجد
 بخط ابي الفتح الازدي اجزت رواية ذلك جميع من احب ان يروي ذلك عنى واما التعليق الرواية مع
 التصريح بالمجاز له وتعيينه كقوله اجزت لك وكذا ان شئت رواية عنى او اجزت لك ان شئت
 ان تروي عنى او اجزت لفلان ان شاء الرواية عنى ونحو ذلك فلا يظهر الاقوي ان ذلك جائز اذ قد

انتفت في الجملة وحقيقة التعليق ولم يبق سوي صيغة فقولي ان يرد اي ان يرد الرواية يدك عليه 56
 قول في البيت قبله من شاء يروي ونحوه ان يرد الامر ان معا اي ان اراد الرواية والظاهر ان لا
 فرق وان لم يصح ابن الصلاح بتعليق الاجانة في المعين فتعليقه وبعضه مخالفة يقتضي الصحة في عموم

- والسادس الاذن للمعذور تبع كقوله اجزت لفلان مع
- اولاده ونسبه وعقبه حيث اتوا او خصص المعذور
- ومؤاوهي واجاز الاقرب ابن ابي داود وهو مثله
- بالوقف لكن ابا الطيب لا يكلها وهو الصحيح المعتمد
- لذا ابو نصر وجازها مطلقا عند الخطيب وفيه قد سبقا
- من ابن عمر بن مسعود القرارة وقد راي الحكم على استواء
- في الوقف في صحة من تبعها ابا حنيفة وما لا كما معا

والنوع السادس من انواع الاجانة المعذور وفيه على قسمين الاول ان يعطى
 المعذور على الموجود كقوله اجزت لفلان ولولده وعقبه ما تناسلوا او اجزت لك ولمن يولد لك ونحو
 ذلك وقد فعله ابو بكر عبد الله بن ابي داود السجستاني وقد سئل الاجانة فقال قد اجزت لك ولا ولا ولا
 وبكلمة الحسنة يعني الذين لم يولدوا بعد والقسم الثاني ان يخصص المعذور بالاجانة من غير عطف على
 موجود كقوله اجزت لمن يولد لفلان وهو اضعف من القسم الاول والاول اقرب للجواز وقد شبه
 بالوقف على المعذور وقد اجاز بعض اصحاب الشافعية القسم الاول دون الثاني وحكى الخطيب عن القاضي
 ابي الطيب الطبري انه منع صحة الاجانة للمعذور مطلقا قال وقد كان قائما لي قديما انه يصح وحكى ابن
 الصلاح عن ابي نصر بن الصنيع انه بين بطلانها قال من الصلاح وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي
 غيره لان الاجانة في حكم الاجازة بجملة بالمجازة فكما لا يصح الاجازة للمعذور لا تصح الاجانة له واجاز
 الخطيب الاجانة للمعذور مطلقا وحكاية عن ابي يعلى بن الفرار وابي الفضل بن عمر بن وقال القاضي
 عياض اجاز معظم الشيوخ المتأخرين قال وهذا استمر عملهم بعد شرفا وعقبا انتهى وحكى
 الخطيب ان اصحاب ابي حنيفة ومالك قد اجازوا الوقف على المعذور وان لم يكن اصله موجودا حال الإيقاف
 مثل ان يقول وقفت هذا علي من يولد لفلان وان لم يكن وقفت علي فلان

- والسابع الاذن لعيناهم للاخذ عنه كافر او طفلا
- غير مميز وهذا الامخير راي ابو الطيب والمجهول

ولم اجده في كافر نقلاً بل في حصة المزي توافراً
 ولم اجده في كافر نقلاً بل في حصة المزي توافراً
 ولم اجده في كافر نقلاً بل في حصة المزي توافراً
 ولم اجده في كافر نقلاً بل في حصة المزي توافراً

وينبغي علينا ذكر ما علمه من هذا الظاهر

ش والنوع السابع من انواع الاجانة الاجانة لمن ليس باهل حين الاجانة للاداء والاحكام
 وذلك شمل صوراً لم يذكر من الصلح منها الا الصبي ولم يفرد به نوع بل ذكر في آخر الكلام على الاجانة
 للمعدوم وزدت عليه في النظم الاجانة للكافر فاما الاجانة للصبي فلا يخلو اما ان يكون مميزاً او لا
 فان كان مميزاً فالاجانة له صحيح كما عه وان تقدم نقل خلاف في حصة سماعه فانه لا يعتد به
 وان كان غير مميز فاختلف فيه فحكى الخطيب ان بعض اصحابنا قال لا تصح الاجانة لمن لا يصح السماع له
 قال وسألت القاضي ابا الطيب لطبري هل يعتبر في حصة سماعه او يميز كما يعتبر ذلك في حصة سماعه
 فقال لا يعتبر ذلك فذكره الخطيب بعض قول اصحابنا المتقدم فقال يصح ان يحجز للغائب ولا يصح
 سماعه قال الخطيب وعلي هذا رأينا كافر شيوخنا يحجزون للاطفال الغيب عنهم من غير ان يسألوا ان
 مبلغ اسنانهم وحال يميزهم واصح لذلك بان الاجانة انما هي اباحة المحيز للمجازلة ان يروي عنه والاجانة
 تصح للعاقل وغير العاقل قال بن الصلاح كانهم راوا الطفل ملا لتعلم هذا النوع ليؤدي به بعد حصول
 اهليته لبقائه الانداد واما الاجانة للكافر فلم اجدها نقلاً وقد تقدم ان سماعه صحيح ولم اجده من
 احد من المتقدمين والمتأخرين الاجانة للكافر الا ان شيوخنا اطباء دمشق ممن رأيت به دمشق
 ولم اسمع عليه يقال له محمد بن عبد السيد بن الديان سمع الحديث في حال يهوديته على ابي عبد الله محمد بن
 عبد المؤمن الصوري وكتب اسمه في طبقة السماع مع الساجرة واجاز ابن عبد المؤمن من سماع وهو من
 جملتهم وكان السماع والاجانة يحضرون الحافظ ابي الجراح يوسف بن عبد الرحمن المزني وبعض السماع
 بقرائه وذلك في غير ما جاز من عشرة فلو لا ان المزني يروي جواز ذلك ما اقر عليه ثم هدي
 الله ابن عبد السيد المذكور للاستلام وحدثت وسمعت منه اصحابنا ومن صور الاجانة لغير اهل الاداء
 الاجانة للمجنون وهي صحيح وقد تقدم ذكرها في كلام الخطيب ومن صورها الاجانة للفاقد والمبتلى
 والظالم جوازها واولي من الكافر فاذا زال المانع من الاداء صح الاداء كالسماع سواء واما الاجانة

للمحل لم اجدها ايضا نقلاً غير ان الخطيب قال لم نرهم اجازوا والمر لم يكن مولودا في الحال ولم يتعوض 57
 لكونه اذا وقع يصح او لا ولا شك انه اولى بالصحة من المعدوم والخطيب يري صحة المعدوم كما
 تقدم وقد رايت بعض شيوخنا المتأخرين سئل الاجانة لحمل بعد كراوية قبله وجماعة معهم
 فاجاز فيها وهو الحافظ ابو سعيد العلوي ورايت بعض اهل الحديث قد احتجوا على الاجانة له بل عمن
 لم يسم في الاجانة وان كان موجودا فكتب اجزت للمسمين فيه وهو الحديث الثقة ابو الثناء محمود بن خليف
 المنجي ومن علم الاجانة للمحل وغيره اعلم واحفظ والنقن الا انه قد يقال لعله ما اصنف اسماء الاجانة
 حتى يعلم هل فيها حمل ام لا تقدم ان الاجانة تصح ولو لم يتصفح الشيخ المجيز اسماء الجماعة المسؤول لهم
 الاجانة الا ان الغالب ان اهل الحديث لا يحجزون لا بعد نظر المسؤول لهم كما شاهدناه منهم قلت وبلغني
 بناء الحكم في الاجانة للمحل على الخلاف في ان الحمل هل يعلم ام لا فان قلنا انه لا يعلم فيكون كالاجانة للمعدوم
 ويجري فيه الخلاف فيه وان قلنا انه يعلم وهو الاصح كما صحه الرافي صحته الاجانة ومعنى قوله ان الحمل يعلم
 ان تعامل معاملة المعلوم والا فقد قال امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم وقد جزم به الرافي بعد هذا
 بخصوصه في اثنائه فرق ذكره وقولي وهذا الظاهر في ان الحمل يعلم وفي بناء الاجانة للمحل على هذا
 الخلاف وفيه تنحج للائمة من معاص

والثامن الاذن بما سيجله الشيخ والصحيح انما ينطله
 وبعض عصره عياض بذلك وابن مغيث لم يحجب منسأله
 وان يقل اجزته ما صح له اوسصح وصحح عمله
 الدار قطني وسواه او حذف يصح جازا لكل حين

عوف

ش والنوع الثامن من انواع الاجانة اجانة ما سيجله المجيز مالم يسمع قبل ذلك ولم تتحمله ليرويه
 المجاز له بعد ان يتحمله المجيز قال القاضي عياض في الملامع وهذا مالم اذن تكلم فيه من المشايخ قال ورايت
 بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه الا اني قرأت في فهرست ابو مروان عبد الملك بن زيادة الله الطبري
 قال كنت عند القاضي بقوطة ابي الوليد يونس بن مغيث فحازه انسان فساله الاجانة له فجمع ما رواه
 الي تارخها وما يرويه بعد فلم يحجبه الي ذلك فغضب السائل فظفر الي يونس فقلت يا هذا يعطيك
 مالم ياخذ هذا محال فقال يونس هذا جوابي قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح فان هذا يحجز مالا
 خبر عنه منه وياذن له بالحديث مالم يحدث به بعد وبلغ ما لا يعلم هل يصح له الاذن فيه فتعذر القول

وقال بن الصلاح ينبغي ان يبنى هذا على ان الاجازة في حكم الاخبار بالمجاز جلة اوهي اذن فان جعلت في حكم الاخبار بالمجاز اذ كيف يخبرنا لا خبر عنه منه وان جعلت اذنا ابني على الاذن في الوكالة فيما لم يملك الاذن بعد واجاز ذلك بعض اصحاب الشافعي قال والصحيح بطلان هذه الاجازة وقال النووي ان آصواب وعلى هذا يتعين علي من يروي عن شيخ بالاجازة ان يعلم ان ذلك سمعه او تكلم قبل الاجازة له واما اذا قال اجزته له ماصح ويصح عنه من سمعوا في وهي اجازة صحيحة وفعله الدارقطني وغيره وله ان يروي عنه ماصح عنه بعد الاجازة ان سمعه قبلها وكذلك لو لم يقل ويصح فان المراد بقوله ماصح اي حاله الرواية لاحالة الاجازة فقولي جاز الكل اي ما عرفت حالة الاداء ان سمعته وقولي بذلك هو هذا المعنى اي اعطاه لم يسأله

المصحح

- والتاسع الاذن بما اجيزه ، لشيخه فضيل بن عيوزا ،
- وردد والصحيح الاعتقاد ، عليه قد جوزه النقاد ،
- ابو نعيم وكذا ابن علقمة ، والدارقطني ونصر بعده ،
- والي ثلثا باجازه وقد ، رايته من والي بخمس ،
- وينبغي تأمل الاجازة ، حيث شيخ شيخه اجاز ،
- بلفظ ماصح لديه لم يخط ، ماصح عند شيخه منه فقط ،

والنوع التاسع من انواع الاجازة اجازة المجاز كقوله اجزته لك مجازا في نحو ذلك فمع جواز ذلك لحافظ ابو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن الاغاني احد شيوخ ابن الجوزي وصنف جزءا في منع ذلك وذلك ان الاجازة ضعيفة فيقوي الضعف باجماع اجازتين وحكاها الحافظ ابو علي البرداني عن بعض متولي الحديث ورئيسه وقد اجمعت بن الصلاح فعبّر عنه بقوله بعض من لا يعتد به من المتأخرين والصحيح والذي عليه العمل ان ذلك جاز ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل غير اذن الموكل وحكي الخطيب تجوين عن الدارقطني والي العباس بن علقمة وفعله الحاكم في تاريخه قال بن طاهر ولا يعرف بين القائلين بالاجازة خلاف في العمل باجازه الاجازة وقال ابو نعيم الاجازة على الاجازة قوية جازية وقولي ونصره هو مبتدأ والي ثلثا اي بين ثلاث اجازات ويجوز ان يكون نصره موطوعا على الدارقطني فان فعل نصر له دال على جوازه عنه وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسي قال محمد بن طاهر سمعته ببيت المقدس يروي بلا اجازة عن الاجازة ورواها تابع بين ثلث منها وذكر ابو الفضل محمد بن ناصر الحافظ ان ابا الفتح بن ابي القوارير حدث بحزب من العلل لاحد باجازه من ابي علي بن الصواف باجازه من عبد الله بن احمد باجازه من ابيه

الذي ينسب كلام الغيرة الي نفسه

قلت وقد رايت في كلام غير واحد من الامة واهل الحديث الزيادة على ثلاث اجازات فربوا بارجع اجازات متواليات وخمس وقد روي الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي تاريخ مصر عن عبد الغني بن سعيد الاذني عن خمس اجازات متواليات في عدة مواضع وينبغي لمن يروي بالاجازة ان يتأمل كيفية اجازة شيخه لشيخه ونحوه حتى لا يروي بها ما لم يدرج تحتها فربما قيد بها بعضهم بما صح عند المجاز او سمعته المجيز فقط وتحدث به من سمع عنه او غير ذلك فان كان اجازة بلفظ اجزته له ماصح عنه من سمعوا في فليس للمجاز الثاني ان يروي عن المجاز الاول لا ما علم انه صح عنه انه من سمع شيخه لا علي ولا يكتفي بوجود صحة الاجازة وكذلك ان قيد بها سمعه لم يتعد الى مجازاته وقد غلط غير واحد من الامة وعثر بسبب هذا في ذلك ان الامام ابا عبد الله محمد بن احمد ابن محمد الاذني الملقب بالمعروف بابن اليتيم احد من رحل وبجانب البلاد وسمع ببلاد المغرب ومصر والشام والعراق وخراسان واخذ عن السلفي وابن عيسى الكوفي السلفي وابن بشكوال وعبد الحق الاشبيلي وخلق ذكر اسناده في الترمذي عن علي السلفي عن احمد بن محمد بن احمد بن سعيد الخزاز عن اسمعيل بن يونس المجيز عن ابي العباس المجيز عن الترمذي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر بن الرسي انه وجد بخط ابن اليتيم ووجه الغلط فيه ان فيه اجازتين احدهما ان ابن يونس اجاز الخزاز ولم يسمعه منه والثانية ان الخزاز اجاز بما سمعه فقط فلم يدخل الترمذي في اجازته للسلفي وذكر الرسي ان السلفي وهم في ذلك قد عايناهم تذكروا ويصح عن هذا السند قال ومرونا تكلم ابو جعفر بن الباقر في السلفي وعنده الناس السلفي فقد جمع عنه قال وتكلم الناس في ابن اليتيم قال واظن الباعث لذلك الاما ذكرته انتهى وقد بين السلفي صورة اجازة الخزاز له في فهرسته فيما اخبرني به محمد بن محمد بن يحيى الهروي انا عيسى بن يحيى التستبي ان عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي اخبرني ابو طاهر السلفي قال كان ابو الفرج الخزاز يروي في كتاب الترمذي قال ولم يجر لي ما اجيز له بل ما سمعته فقط قال كتب الي اسمعيل بن يونس المجيز من مروا اني قلت وكان الشيخ يحيى الدين ابن دقيق العيد لا يجيز رواية سمعه كل بل يقيد بها ماصح عنه من سمعوا به هكذا رايت بخطه في عدة اجازات ولم ار له اجازة تشمل سمعه وذلك انه كان شك في بعض سمعائه فلم يحدث به ولم يجزه وهو سمعه علي بن المقيبر فمن حدث عنه باجازه منه بشي ما حدث به من سمعائه فهو غير صحيح فينبغي التنبه لهذا وامثاله

طاهر

ابن يونس

لفظ الاذن وشرطها

اجزته ابن فارس قد نقله ، وانما المعروف قد اجزته له ، قال ابو الحسين احمد بن فارس معنى الاجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحديث يقال منه استجرت فلانا فاجازني اذا سقاك ماء لا رصرك

ابن يونس

السلفي

او ما شئتكم كذلك طالب العلم ببيان العالم ان يحزنه علمه فحينئذ اياه فان من الصلاح فليجيب علي هذا ان
يقول اجزت فلا تاسموني على امر وياتي فيعدي به غير حرف جري من غير حاجة الي ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك
ويحتاج الي ذلك من جعل الاجازة بمعنى التسوية والاذن والاباحة قال وذلك هو المعروف فنقول احش
له رواية مسمي علي مثلا قال ومن يقول اجزت له سمعنا في سبيل الحذف الذي لا يخفى نظيره **ص**

- وانما تستحسن الاجازة من عالم به ومن اجازة
- طالب علم والوليذ ذكره عن مالك شرطاً وزياد
- انما يصح لها لا تقبل الا بالماهر ولا يشك
- واللفظ الذي كتبت احسن اودون لفظ فانوهو
- اذن

١٧٥١

ش هذا بيان لشروط صحة الاجازة عند بعضهم علي الخلاف المذكور قال بن الصلاح لما تسحسن الاجازة
اذا كان المجيز عالماً بما يجيز والمجاز له من اهل العلم لانها توسع وترخيص يتأهل له اهل العلم ليس حاجتهم
اليها قال وتبلغ بعضهم في ذلك جعله شرطاً فيها وحكاها الوليد بن بكر المالك عن مالك وقال ابو عمر بن عبد البر
الصحيح انها لا تجوز الا بالماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشك اسناده ثم الاجازة قد تكون بلفظ الشيخ وقد
تكون بالخط سواء اجاز ابتداء او كتب به علي سؤال الاجازة كما جرت العادة فان كانت الاجازة بالخط
فلا احسن والاولي ان يلفظ بالاجازة ايضاً فان اقتصر علي الكتابة ولم يلفظ صحت اذا اقترنت الكتابة
بفصل الاجازة لان الكتابة كناية وهذه دون الاجازة الملتزمة في المرتبة فان لم يقصد الاجازة فالظاهر
عدم الصحة فان بن الصلاح وغيره يستبعد صحيح ذلك مجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة
علي الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه اجازاً منه بذلك **ص**

الرابع المناولة

- ثم المناولة اما تقترن بالاذن والا فالتقريب اذن
- اعلي الاجازات واعلاها اذا اعطاها ملكاً فاعان كذا
- ان يحضر الطالب بالكتاب له عرضاً وهذا العرض للمناولة
- والشيخ ذو معرفة في نظره ثم يناول الكتاب بخضرة
- يقول هذا من جدتي فاروه وقد حكا عن مالك وكسوه
- بانها تعادل السماع وقد لبي المفقون ذا امتدادا
- احق والثوري مع الثعلبي واحمد الشيباني

وابن المبارك وغيرهم راوا بانها انقضت قلت قد حكاها
اجماعهم بانها صحيحة معتمدا وان تكن من جرحه

ش القسم الرابع من اقسام الاخذ والتحمل المناولة وهي علي نوعين الاول المناولة المقرونة
بالاجازة وهي اعلي النوع الاجازة علي الاطلاق ثم هذه المناولة العالية صوراً اعلاها ان يناول شيئا من
اصلاً او فرعاً مقابلته ويقول هذا سمعي او ياتي عن فلان فاروه عني ونحو ذلك وكذا لو لم يذكر شيئا وكان
اسم شيئا في الكتاب المناو له وفيه بيان سماعه منه او اجازته منه ونحو ذلك ومثله الشيخ له او يقول له خذ
وانتسخه قبله ثم رده الي ونحو ذلك ومنها ان يحضر الطالب الكتاب اصل الشيخ او فرعه المقابل به فيعرضه
عليه وسماه غير واحد من الامة عرضاً فيكون هذا عرض المناولة وقد تقدم عرض السماع فاذا عرض الطالب
الكتاب علي الشيخ تأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يناول له للطالب ويقول هو روايتي عن فلان او عن
ذكر فيه او نحو ذلك فاروه عني ونحو ذلك ولم يتعوض ابن الصلاح لكون الصوة الاولى من صور المناولة
اعلا ولكنه قد هيئ الذكر وقال القاضي عياض ارفعها ان يدفع الشيخ كتابه فيقول للطالب هذه روايتي
فاروها عني ويدفعها اليه او يقول خذها فاشتمها وقابل بها ثم اصرها الي او ياتيه الطالب بنسخة
الي آخر كلامه وهذه المناولة المقرونة بالاجازة حالة محل السماع عند بعضهم كاحكام الحاكم عن ابن شهاب
وربيعة الرازي ويحيى بن عمار الانصاري ومالك في اخرون من اهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام
ومصر وخراسان وفي كلامه بعض تحليل اذ خاط عرض لك وله بعض السماع وقال الحاكم في هذا العرض
اما فقهاء الاسلام الذين اقتصروا في الحلال والحرام فانهم لم يروه سماعاً وبه قال الشافعي والاوزاعي
والبويعطي والمزني وابو حنيفة وسفيان الثوري واحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى وابن
راهويه قال وعليه عهدنا ايمننا واليه ذهبوا واليه ذهب وقان بن الصلاح انه الصحيح وان هذا منوط
عن التحديث والابحار وقولي قلت قد حكاها اجماعهم اي اجماع اهل النقل وانما دلت نقل اتفاقهم هنا
لان الشيخ حكي للحلاف والمتقدم في الاجازة ولم يحك هنا الا كونها موازية للسمع اولا فاردت نقل اتفاقهم
علي صحتها وقد حكاها القاضي عياض في الاملاء بعد ان قال وهي رواية صحيحة عند معظم الامة والشيخ
وسمي جماعة ثم قال وهو قول كافة اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر انتهى وقولي معتمدا هو

ص

- بفتح اليم وهو تيمم اي صحيح اعتمادا
- اما اذا ناول واستردا في الوقت فتح والمجاز ادي
- من نسخة قد وافقت مروية وهذه ليست لها مزية

على الذي عيّن في الإجازة عند المحققين لكن مازة ،
 أهل الحديث آخر أو قبله ، أما إذا ما الشيخ لم ينظر ما ،
 احضر الطالب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتد ،
 صح ولا بطل استيقنا ، وان يقل اجزئه ان كانا ،
 ذا مرجح في فهو فعل حسن ، يفيد حيث وقع آتيتان ،

ش هذا أحد صور المناولة الذي تقدم الوعد بذكره وهو ان يناوله الشيخ الكتاب ويجزم له روايته
 ثم يرتجعه منه في الحال فالمناولة صحيحة ولكنها دون الصور المتقدمة لعدم احتواء الطالب عليه وغيبته عنه
 وقولي بالمجاز اي المجازلة وهو مبتدأ خبر ادعي اي من تناول علي هذه الصورة فله ان يؤدي من الاصل الذي ناوله
 له الشيخ واسترده اذا طفر به مع غلبة ظنه بسلامته من التغيير او من فزع مقابلين به كذلك وهو المراد بقولي
 قد وافقت مروية اي الكتاب الذي تناوله اما بكونه من الكتاب المناول نفسه مع غلبة الظن لانه ان من نسخة
 توافقه بمقابلته او اجازة ثقة توافقه او تخول ذلك وقولي وهذه اي هذه الصورة من صور المناولة وليست
 طائفة على الاجازة بكتاب معين قال القاضي عياض وعلي التحقيق فليس هذا بشي زائد على معنى الاجازة للشي
 المعين من التصانيف المشهورة والاحاديث المعروفة المعينة ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث عنه
 بكتاب الموطأ وهو غايب او حاضرا اذا المقصود تعيين ما اجازته له لكن قديما وحديثا شيوختا من
 اهل الحديث يرون لهذه منية على الاجازة قال ولا منية له عند مشايخنا من اهل النظر والتحقيق بخلاف
 الوجوه الاول فقولي عند المحققين مازدته على ابن الصلاح من كلام القاضي عياض وان الصلاح
 انما حكى هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين لا عن اهل التحقيق كما قال عياض والله اعلم
 ومن صور المناولة ان يحضر الطالب الكتاب للشيخ فيقول هذا روايتك فناولنيه واجزلي روايته
 فلا ينظر فيه الشيخ ولا يتحقق انه روايته ولكن اعتمد خبر الطالب والطالب ثقة يعتقد على مثله
 فاجابة الي ذلك صحت المناولة والاجازة وان لم يكن الطالب موثوقا خبره ومعرفة فانه لا يجوز هذه
 المناولة ولا تصح ولا الاجازة فان ناوله واجازته ثم تبين بعد ذلك خبر ثقة يعتقد عليه ان ذلك كان
 من سماع الشيخ او من مروياته فهل يحكم بصحة المناولة والاجازة السا بقين لم ينص على هذه صراحة
 ابن الصلاح وعموم كلامه يقتضي ان ذلك لا يصح ولم ارها ايضا في كلام غيره الا في عموم كلام الخطيب
 الا في الظاهر الصحة لانه تبين بعد ذلك صحة سماع الشيخ لما ناوله واجازته وزال ما كان خشي من عدم
 ثقة المجيز والله اعلم قال الخطيب ولو قال حدثت ما في هذا الكتاب عني ان كان من برائي من الخطيب والوثق

حديث مع

كان ذلك جائزا حسنا انتهى ويدخل في كلام الخطيب لقورتان ما اذا كان من احضر الكتاب ثقة معتد اونا 60
 اذا كان غير موثوق به فانه كان ثقة جازت الرواية بهذه المناولة والاجازة وان كان غير موثوق به ثم
 تبين بعد الاجازة خبر من يوثق به ان ذلك الذي ناوله الشيخ كان من مروياته جازت روايته بذلك
 واشترت الي ذلك بقولي يفيد حيث وقع التبين وهذا النصف الاخير من الروايد علي بن الصلاح
 وان خلت من اذن المناولة قيل تصح ولا يصح باطله **ش** هذا النوع الثاني من نوعي المناولة
 وهو ما اذا تجردت المناولة عن الاجازة بان يناوله الكتاب ويقول هذا من حديثي او سماعي في
 ولا يقول له اروه عني ولا اجز لك روايته وتخول ذلك وقد اختلف فيها فحلى الخطيب بعين طائفة من
 اهل العلم انهم يحكيها واجازوا الرواية بها وقال ابن الصلاح هذه اجازة مختلة لا تجوز الرواية بها
 قال وعبارتها غير واحد من الفقهاء والاصوليين على الحديثين الذين اجازوها وسوغوا الرواية بها
 وقال النووي في التوقيف والتيسير لا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب
 الاصول قلت ما اطلقته من انه قاله الفقهاء واصحاب الاصول مع كونه مخالفا لكلام ابن
 الصلاح في حكمانيه لذلك عن غير واحد فهو مخالف لما قاله جماعة من اهل الاصول منهم صاحب
 المحصول فانه لم يشترط الاذن بل ولا المناولة بل اذا اشار الشيخ الي كتاب وقال هذا من سماعي فلا يجز
 لمن سمعه ان يرويه عنه سواء ناوله له ام لا خلافا لبعض الحديثين وسواء قال له اروه عني ام لا نعم
 مقتضى كلام السيف الاميري اشتراط الاذن في الرواية وقد قال ابن الصلاح بعد هذا ان
 الرواية بها ترجع على الرواية بمجرد اعلام الشيخ لما فيه من المناولة فانها لا تخلو من اشعار بالاذن في
 الرواية **ص كيف يقول من روي بالمناولة والاجازة**

، واختلفوا فيمن روي ما ناوله ، فمالك وابن شهاب جعلا ،
 ، اطلاقه حدثنا واخبرنا ، يسوغ وهو لا يوثق بمن يروي ،
 ، لعرض السماع بل اجازته ، بعضهم في مطلق الاجازة ،
 ، والمرزباني وابو نعيم ، اخبر والصحيح عند القوم ،
 ، تفصيل ما يبين الواقع ، اجازة تناوله ههما معا ،
 ، اذن لي اطلق لي اجازني ، سوغ لي اياح لي ناولي ،
 ، وان اباح الشيخ للمخبر ، اطلاقه لم يكف في الجواب ،

ش اختلفوا في عباة الراوي لما تخلف بطريق المناولة فحكي عن جماعة منهم ابو بكر بن شهاب

الرهري ومالك بن انس جواز اطلاق حديثنا واخبرنا وهو لا ينفك عن مذهب من يري عرض المناولة المقرونة
بالاجابة سماعا ممن تقدمت حكايته عنهم وحكي عن قوم آخرين جواز اطلاق حديثنا واخبرنا في الرواية
بالاجابة مطلقا قال القاضي عياض وحكي ذلك عن ابن حزم وجماعة من المتقدمين وحكي الوليد بن بكر انه مذهب
مالك واهل المدينة وذهب الى جواز امام الحرمين وخالفه غيره من اهل الاصول واطلق ابو نعيم الاصمعي
وابو عبيد الله المرزباني في الاجابة اخبرنا من غير بيان وحكي الخطيب ان المرزباني يعيبه بذلك فقولي
والمرزباني وابو نعيم اخبرني اطلاقا لفظ اخبرنا في الاجابة في الصحيح المختار الذي عليه الجمهور واخبرنا اهل
التحري والوضع المنع من اطلاق حديثنا واخبرنا ونحوهما في المناولة والاجابة وتقييد ذلك بعبارة
تبين الواقع في كيفية التخل وتغيره فيقول اخبرنا او حدثنا فلا نأجانه او مناولة او اجابة ومناولة
او اذنا او في اذنه او في اذني او اطلق لي روايته عنه او اجازني او اجاز لي او سوغ لي ان اروي عن
او اباح لي او ناولني وما اشبه ذلك من عبارات البينة لكيفية التخل وان اباح المجيز للجواز اطلاق
اخبرنا او حدثنا في الاجابة او المناولة لم تجزله ذلك كما يفعله بعض الشايخ في اجازتهم فيقولون عمر
اجازوا له ان شاء قال حدثنا وان شاء قال اخبرنا

- وبعضهم اتى بلفظ موهم شافهني كتب لي فاسلم
- وقد اتى بخبر الاوزاعي فيها ولم تخل من التزاع
- ولفظ ان اخبرنا للخطابي وهو مع السناد ذواقتراب
- وبعضهم يخبرنا في الاجابة انبأنا كصاحب الوجانه
- واخبرنا الحاكم فيما شافهه بلاذن بعد عرضه مشافه
- واستحسنوا البس في مصطلحنا انبأنا اجابة فصرحا
- وبعض من تخر استعمل عن اجابة وهي قريبة لمن
- سماعه من شيخه فيه يشك وحرف عن بينها فمشارك
- وفي البخاري قال لم يجعله خبيرتهم للعرض والمناولة

ش من هذا الفاظ استعملها بعض اهل العلم في الرواية بالاجابة فاستعمل بعضهم فيها شافهني
فلا نأجانه او اخبرنا مشافهه اذا كان قد شافهه بالاجابة لفظا واستعمل بعضهم في الاجابة بالكناية
كتب لي او الى فلان او اخبرنا كتابة او في كتابه وهذه الالفاظ وان استعملها طائفة من المتأخرين فلا
يسلم من استعمالهم من لا يهاهم وطرف من البديس اما المتأفة فتوهم مشافهه بالتحديث واما الكناية فتوهم

انه كتب اليه بذلك الحديث بعينه كما كان يفعله المتقدمون ومنها لفظ اخبرنا وقد ورد عن الاوزاعي 61
انه خصص الاجابة بقوله خبرنا بالتشديد والقرابة عليه بقوله اخبرنا وقولي ولم تخل من التزاع اي
ان معنى خبرنا واخبرنا واحد من حيث اللفظ ومن حيث الاصطلاح المتعارف بين اهل الحديث ومنها
لفظ ان فتقول في الرواية بالسمع عن الاجابة اخبرنا فلا نأجانه فلا نأحدثه او اخبرنا وحكي عن الخطابي انه
اخبرنا او حكاه ومرويه من الاشعار بالاجابة وحكاة القاضي عياض عن اختياره في جامع الرازي
قال وانكر هذا بعضهم وحكمه ان نكر فلا حيلة فيهم منه المراد ولا اعتيد هذا الوضع في البينة لفة
ولا عرفوا ولا اصطلاحا قال ابن الصلاح وهو في اذا سمع منه السناد فجب وجب له ما وراءه فربما
فيها اشعارا بوجود العمل بالخبر وان اخل الخبر به ولم يكن تفصيلا واضحا انبأنا وهي عند المتقدمين
لمزلة اخبرنا وحكي القاضي عياض عن شعبة انه قال في الاجابة مرة انبأنا قال وروي عنه ايضا اخبرنا
قلت وكلما بعيد عن شعبة فانه كان ممن يري الاجابة كما تقدم نقله عنه واصطلاح قوم من المتأخرين
على اطلاقه في الاجابة واختار صاحب الوجانه وهو الوليد بن بكر وقال الحاكم الذي اخبرنا وعبد
عليه كثر مشايخي وايته عصري ان يقول فيما عرض على الحديث فاجابه روايته مشافها انبأني فلا نأ
وكان البس في يقول في الاجابة انبأنا اجابة وفي هذا التصريح بالاجابة مع رواية اصطلاحا
ومنها لفظ عن وكثيرا ما ياتي بها المتأخرون في مواقع الاجابة قال ابن الصلاح انه قد قرأ في كتابه اذا كان
قد سمع منه باجازه من شيخه ان لم يكن جامعافا شك وحرف عن مشترك بين السماع والاجابة صادق
عليها وقولي فمشارك حلت القافية في الخبر على راي الكسائي ومنها قال لي فلان وكثيرا ما
يعبر بها البخاري فقال ابو عمرو محمد بن جعفر احمد بن حمدان الجيري كذا قال البخاري قال لي فلان فمشارك
عرض ومناولة وقد تقدم انها محمولة على السماع وانها كاخبرنا وانهم كثيرا يستعملون هذه الالفاظ
وان بعضهم جعلها من اقسام التعليق وان بن منذ جعلها اجابة **القسم الخامس المكاتب**

- ثم الكناية بخط الشيخ او باذنه عند الغائب ولو
- الحاضر فان اجاز معها اشبه ما ناول او جردا
- صح على الصحيح والمشهور قال به ابو ي مع منصور
- والمليث والسمعان فلا اجابة وعده اقوى من الاجابة
- وبعضهم صحت دك منعا وصاحب البخاري به فلا طعا

ش القسم الخامس من اقسام نقل الحديث المكاتبه وهي ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه

خطه او امر غير فيكتب عنه هذه سواء كتبت عنه او لم يخط عنه وبني ايضا تنقسم
الى نوعين احدهما الكتابة المقرنة بالاجازة بان يكتب اليه ويقول اجزئت لك ما كتبت لك ونحو ذلك
وهي شبيهة بالمناولة المقرنة بالاجازة في الصحة والقوة والنوع الثاني الكتابة المجردة عن الاجازة
واليها اشرف بقولي او جردتها اي من الاجازة فانها صحيحة يجوز الرواية بها على الصحيح المشهور بين اهل
الحديث وهو عندهم معدود في المسند الموصول وهو قول كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم
ابو الخليل في منصور والليث بن سعد وغير واحد من ائمة فيمن منهم ابو المظفر السمعاني وجها
اقوي من الاجازة والبيصار جماعة من الاصوليين منهم صاحب المصنوع وفي الصحيح احاديث من هذا النوع
منها حديث مسلم حديث عامر بن مهران الي وقاص قال كتبت الي جابر بن سمرة مع خلافي نافع ان اخبرني
بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكتب الي سمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة
عشيبة رجمه يومئذ في الحديث وقال البخاري في كتابه الايمان والذكر كتب الي جابر بن سمرة ومنع
صحة ذلك فمروا آخرون وبه قطع المار وروى في الحاشية وقال السيف لا يرويه الا بتسليم من الشيخ
كقوله فاروه عني او اجزئت لك رواية ذهب ابن القطان الي انقطاع الرواية بالكتابة قاله عقب حديث

ذلك

جابر بن سمرة المروي عنه عليه السلام في الواقف

- ويكتفى بالكتابة المكتوبة له خط الذي كاتبه وابطله
- قوم للاشتباه لكن ردوا لندرة اللبس حيث اذا
- فاللص مع منصور استجازه اخبرنا حدثنا جوسوا ذا
- ومحمدا التقييد بالكتابة وهو الذي يليق بالنزاهة

الكتاب يكتفى في الرواية بالكتابة ان يعرف المكتوب له خط الكاتب وان لم يتم البينة عليه ومنهم من
قال الخط يشبه الخط فلا يجوز الاحتجاج به في ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير مرضي لان ذلك نادرا والظاهر
ان خط الانسان لا يشبه غيره ولا يقع فيه الباس واختلفوا في اللفظ الذي يؤذي به من خط الكتابة فذهب
غير واحد منهم الى ان يكتب من غير صورة الجواز اطلاق حديثه واخبرنا والمختار الصحيح الذي في هذا
اهل التجرية والنزاهة ان يقتيدوا بالكتابة فيقول حدثنا او اخبرنا بالكتابة او مكتوبة او كتبت الي ونحو
ذلك وقال الحاكم الذي اختاره وعبدت عليه اكثر مشايخي وائمة عصرى ان يقول فيما كتب اليه الحديث
من مدينة ولم يشافهه بالاجازة كتب الي فلان **السادس اعلام الشيخ**
وهل من اعلم الشيخ برويته ان يرويها بغيره

- منعه الطوسي وذا المختار وعلة كابن جريح صاروا
- الي الجواز وابن بكر نصره وصاحب الشامل جزموا ذكره
- بل زاد بعضهم بان لو منع لم يمنع كما اذا قد سمعته
- ورده كاسترخاء من يحمل لكن اذا صح عليه العمل

ش القسم السادس من اقسام اخذ الحديث وتحملة اعلام الشيخ للطالب في هذا الحديث او
الكتاب سماعه من فلان او روايته من غير ان ياذن له في روايته عنه وقد اختلف في جواز روايته له بمجرد
ذلك فذهب غير واحد من الحديث وغيرهم الي المنع من ذلك وبه قطع ابو حامد الطوسي مرات في غير
ولم يذكر غير ذلك فيما حكاه ابن الصلاح عنه والظاهر انه اراد باي حامل هذا الخبر الي فانه كذلك في
المستصفي فقال اما اذا اقتصر على قوله هذا سمعته من فلان فلا يجوز الرواية به لانه لم ياذن في الرواية
فلمعنه لا يجوز الرواية بخلاف يعرفه وان سمعته في كلامه وفي الاثني عشر غير واحد يعرف باي حامل
الطوسي لكن لم يذكر له مصنفات ذكر فيها هذه المسئلة وما قاله ابو حامد من المنع هو المختار كما قال
ابن الصلاح وقد تقدم ان مقتضى كلام السيف الامري اشتراط الاذن فيه وذهب كثير من
منهم ابن جريح وعبد الله الغمري واصحابه المديون وطوايف من الحديث والفقه والاصوليين
والظاهر من الجواز واختاره وضرة الوليد بن بكر الغمري بفتح الغين المعجمة في كتاب الجواز له وبه
قطع ابو نصر بن الصباغ صاحب كتاب ما جئتكم به وحكاة القاضي عياض عن الكثير واختاره ابو محمد بن
خلاد الرازي مزي وهو مذهب عبد الملك بن جبير من المالكية وهو الذي ذكره صاحب المصنوع
واتباعه بل زاد بعضهم علي هذا وهو القاضي ابو محمد بن خلاد الرازي مزي فقال حتى لو قال له
روايته لكن لا تروها عني ولا اجزئت لك لم يضرك ذلك قال القاضي عياض وما قاله صحيح لا يقتضيه
النظر سواء لان منعه ان لا يحدث بما حدثه لعلته ولا يسميه في الحديث لا يؤثر لانه قد حدثه فهو
شي لا يرجع فيه ورده ابن الصلاح بان قال انما هذا كالمشهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم
شهادة بشي فليس له سماعه ان يشهد علي شهادته اذا لم ياذن له ولم يشهد علي شهادته قال
وذلك مما تساوت فيه الرواية والشهادة لان المعنى يجمع بينهما فيه وان افرقا في غيره وقال
القاضي عياض قياس من قاس لاذن في الحديث في هذا الوجه وعلمته علي لاذن في الشهادة
وعلمته غير صحيح لان الشهادة علي الشهادة لا تقع الا مع الشهادة ولا لاذن في كل حال الا اذا سمع
اذا كان عند الحاكم فيه اختلاف والحديث عن السماع والقراءة لا يمنع فيه الي اذن بانقاف

هنا ما
فمذا يكسر عليهم حججهم بالشهادة في مسئلتنا ولا فرق وايضا فالشهادة مفترقة الرواية في اكثر
الوجه ثم عدد اشياء ما يفتقران فيه وقوي ورد اي القول بالجواز مسئلة استرعا الشاهد لم يحمله
شهادة فلا يكفي علامة بل لا بد ان يأتى له ان يشهد على شهادة الا اذا سمع يروي عند الحاكم كما
تقدم فهو نظير اذا سمع يحدث بالحديث فحينئذ لا يحتاج الى اذنه في ان يرويه عنه ولا يضره منعه اذا
ومذا كلف في الرواية باعلا من الشيخ اما العمل بما اخبره الشيخ انه سماعه فانه يجب عليه اذا صح اسناده كما
جزم به ابن الصلاح وحكاه القاضي عياض عن محققى اصحاب الاصول انهم لا يختلفون في وجوب العمل به

ص السابغ الوصية بالكتاب

وبعضهم اجاز للموصى له بالكتاب من راد قضي اجله

يرويه اولسفر اراده ورده ما لم يرد الوجادة

ش القسم السابع من اقسام الاخذ والتحمل الوصية بالكتاب يوصي الراوي بكتاب يروي
عند موته او سفره لشخص فهل له ان يرويه عنه بتلك الوصية فروي الراوي من رويته حماد بن زيد
عن ايوب قال قلت لعماد بن سيرين ان فلانا اوصى لي بكاتبه ان يروي عن فلان قال نعم ثم قال لي بعد ذلك لا امر
ولا اناك قال حماد وكان ابو قلابة قال ادفعوا الكتابي الي ايوب ان كان حيا والا فاسرقوا وعلم القاضي عياض
بان في دفعها له نوعا من الاذن وشبهه بمن الغرض والمناولة قال وهو قريب من الضرب الذي قبله قال ابن الصلاح
ومذا بعيد جدا وهو اما زلة عالم او متاول على انه اراد الرواية على سبيل الوجادة وقال انه لا يصح تشبيهه

ص الثامن الوجادة

ثم الوجادة وتلك مصدرية وجدة مؤلدا ليظهر

تغاير المعنى وذاك ان تجد بخط من عاصرت او قبل

ما لم يحدث به ولم يتجدد فقل بخطه وحديثه وحتوز

ان لم يتبع بالخط قل وحديثه عنه او اذكر قيل او ظننت

ش القسم الثامن من اقسام اخذ الحديث ونقله الوجادة بكسر الواو وهي مصدر مؤلدة
لوجد تجد قال المعافي بن زكريا المتهرواني ان المؤلدين فرعوا قولهم وجادة فيما اخذ من العلم من صحيحته
من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة من يروي عن العرب بين مصاريح وجد للتمييز بين المعاني المختلفة قال ابن
الصلاح يعني قولهم وجد صلاته وجدانا ومطلوب وجودا وفي الغضب موجلة وفي الغني وجداء
وفي الحب وجداء قلت ولو وجد مصدران آخران لم يذكرهما وبما جده في الغضب وفي الغني اجذان بكسر

التمتع حكا بما ابن الاعرابي قال بن سيدة ومذا على بلك الامة من الواو وليس معنى ملاعاني التي ذكرها
متنصرا على مصدر واحد الاله للجب فان مصدره وجد بالفتح لا غير كما قال بن سيدة وكذلك هو مصدر
وجد بمعنى خزن قاله الجوهري وغيره واما في المطلوب فله مصدران وجود وجدان حكاهما صاحب الشارح
واما في الصلاة فله اجدان ايضا كما تقدم واما معنى الغضب فله مصدران وجدة وجدة بالفتح
وجدان حكاهما ابن سيدة واما معنى الغني فله ايضا مصدران وجدة وجدة حكاهما
الجوهري وابن سيدة وقري بالثلاثة في قوله تعالى اسكنوهن من حيث مسكن من وجدكم وفي ذلك
اي والوجادة ان تجد بخط من عاصرته نصته اولم تلقه اولم تعاصره بل كان قبلك احاديث يرويها
او غير ذلك مما لم تسمع منه ولم تجزه لك فلك ان تقول وجدت بخط فلان اخبرنا فلان وتسوق هذا
والمثلن او ما وجدته بخطهم ونحو ذلك اذا اذنت بان خطه فان لم يبق بانه خطه فليحذر من حزم
العبارة بقوله بلغني عن فلان او وجدت بخط فلان او قل لي فلان ان خط
فلان او ظننت انه خط فلان او ذكره كانه انه فلان بن فلان ونحو ذلك من عبارات المفصلة المستند
في كونه خطه قلت هكذا مثل بن الصلاح الوجادة عما اذا لم يكن له اجازة من وجدته خطه وقد
استعمل غير واحد من اهل الحديث الوجادة مع الاجازة وهو واضح لقوله وجدت بخط فلان واجاز
لي وكذلك لم يذكره القاضي عياض في الاماع في مثال الوجادة واما اراد الشيخ ان يتكلم على
الوجادة الحالية عن الاجازة هل هي مستند صحيح في الرواية والعمل واهل العلم

وكلمة منقطع والاول قد شيب وصلا ما وقد تسفلوا

فيه بعض قال وهذا دلالة يفتح ان او لم ان نفسه

حدث به وبعض ادعي حدثنا اخبرنا ورذا

وقيل في العمل ان المتظما لم يره وبالوجوب حزمنا

بعض المحققين وهو الاصول ولا بن ادريس الجواز فسبوا

ش اي بكل ما ذكر من الرواية بالوجادة منقطع سواء وثق بانه خط من وجد عنه امر لا يكن
الاول وهو ما اذا وثق بانه خطه اخذ شوا من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان وقد تسمي من اني
بلفظة عن في موضع الوجادة قال بن الصلاح وذلك تدليس قبيح اذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما
سبق في نوع التدليس فتعالي ان نفسه اي نفس من وجد ذلك بخطه حدث به وجازف بعضهم فاطلق
في الوجادة حدثنا واخبرنا وانتقد ذلك على فاعله قال القاضي عياض لا اعلم من يقتدي به اجاز النقل

فيه حدثنا واخبرنا ولا من جهة معد السند انهم في الرواية بالوجدان واما العلم فقال القاضي
عياض اختلف ائمة الحديث والفقه والاصول في منع النقل والرواية به فاعظم الحديث
والفقه من المالكية وغيرهم لا يرون العلم قال علي بن ابي طالب في حواشي العلم وقالت طائفة من نظار
اصحابه قال وهو الذي قصه الجوزي واخبرنا غيره من ارباب التحقيق فان الصالح قطع بعض المحققين
من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العلم عند حصول الثقة به وقال في معرض ما ذكرناه على جملة الحديث
لا يوه قال الصالح وما قطع به هو الذي لا يجهل في الاعصار للتأخر وقال النووي في هذا الصحيح
وان يكن فيه خطه فقل قال ونحوها وان يحصل

بالتسوية الوثوق قل في حق والزم من جملته القطر

ش اذا اردت نقل شيء من كتاب مصنف فان كانت نسخة خط الصنف وثقت بانه خطه فقل
وجدت بخط فلان واحكم كلامه كما تقدم وان كانت في خط المصنف فان وثقت بنسخة النسخة
بان قابله المصنف او ثقة غيره بالاصل او بغير مقابل علي ما تقدم فقل قال فلان او ذكر فلان ونحو
ذلك من الفاظ الجوزي وان لم تكن نسخة النسخة فقل بلغني عن فلان او وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني
ونحو ذلك فلا يقتضي الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالما فطنا بحيث لا يخفى عليه في الغالب
مواضع الاسقاط والنسقط وما اجل عن جهته من غير هار جونا ان تجوز له اطلاق اللفظ الجازم فيها
يحكمه من ذلك قال والي هذا فيما احببته روح كثير من المصنفين فيما نقله من كتب الناس العلم عند الله

ص كتاب الحديث وضبطه

واختلف الصحابة والاتباع في كتابة الحديث والاجماع

على الجواز بعدهم بالجزم لقوله اكتبوا كتبنا شهي

ش اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فذهب ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابو
موسى وابو سعيد الخدري وآخرون من الصحابة والتابعين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا
الا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحرقه من حديث ابي سعيد وجوزة او فعله جماعة
من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه الحسن وعبد الله بن عمر بن الخطاب وابنه عيسى وابنه عمر بن الخطاب
والسنة وعطاء بن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وحكام القاضيين عياض عن ائمة الصحابة
والتابعين قال ثم اجمع المليون على جوازها وزال ذلك الخلاف وما يدل على الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في
الحديث الصحيح اكتبوا لاني شاه وروي ابو داود من حديث عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شيء اسمعه

لاني شاه وهو بالها
في الوقت والدريج
السناد
القول

من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه انه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له اكتب 64
وفي صحيح البخاري من حديث ابي هريرة قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر حديثا عنه مني الا ما
كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا اكتب وهذا الحديث مما المراد بقولي وكتب السهمي اريد عبد
الله بن عمرو السهمي وهذا الاستدلال من الزوايد على ان الصلاح مالم اميزه من كلامه وقد ذكر ابن عبد
البر في كتاب بيان آداب العلم ان ابا هريرة كان يكتب قال والرواية الاولى اصح وقد اختلف في الجواب عن
حديث ابي سعيد وابي جهم بينه وبين احاديث الاذن في الكتابة فقل ان النهي منسوخ وكان النهي في
اول الامر لحوف اختلافه بالقرآن فلما ائمن ذلك اذن فيه وجمع بعضهم بينهما بان النهي في حق من وثق
بحفظه وخيف اتكاله على خطه اذا كتب ولا اذن في حق من لا يوثق بحفظه كما في شاه المذكور وحمل بعضهم
النهي على كتابة الحديث مع القرآن في صحيحه واحدا لانهم كانوا يسمعون تاويل الآية فربما كتبوا معه فهو اعم
ذلك لحوف الاشتباه والله اعلم

ويبلغني اعجاز ما يستعجم وشكل ما يشكل لا ما يفهم

وقيل كلمة لذي ابتداء والكذا واملئس الاسماء

ونليك في الاصل وفي اطامش مع تقطيع الحروف وهو انفع

ش ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كاسعة فقد ويناعن
الا وراعي قال العجمي نور الكتاب قال ابن خلدون هذا الحديث والاصواب الاعجاز وهو النقط ان سيقن التاء
من الياء والحاء من الخاء قال والشكل تقيد الاعراب ثم اختلفوا هل يقتصر على ضبط الشكل او يضبط هو
وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب سمات الخط ورويه ان اهل العلم يكرهون الاعجاز والاعراب الا في
المتنيس وقال القاضي عياض النقط والشكل متعين فيما يشكك ويشبه قال ابن خلدون قال اصحابنا
اتما النقط فلا بد منه لانه لا تضبط الا شيئا المشكك الابه وقالوا انما يشكك ما يشكك ولا حاجة الى
الشكل مع عدم الاشكال قال وقال آخرون الا في ارباب يشكك الجميع قال القاضي عياض وهذا هو
الاصواب لاسيما للمبتدئين وغير المتبحرين في العلم فانه لا يشكك ما يشكك ولا اصواب وجه الاعراب
لكلمة من خطها وقولي كلمة مخفوض بلاضافة اي وقيل ينبغي شكل كلمة وقولي لذي ابتداء ليس فيه
معنى انه يشكك للمبتدئ فقط وانما هو كالتعليق لمن يقول شكل الكل لاجل المبتدئ فهو مشكك عليه ونما
ظن ان الشيء غير مشكك لوضوحه وهو في الحقيقة على نظر محتاج الى الضبط ووقع بين العلماء خلا
في مسائل مرتبة على اعراب الحديث كحديث ذكاة الجنين ذكاة امه فاستدل به الجمهور كالشافية

والمالكية وغيرهم على انه لا يجب ذكاة الجنين بناء على ان قوله ذكاة امه مرفوع وهو المشهور في الرواية
 ورجح الحنفيون الفتح على التشبيه اي يذبح مثل ذكاة امه ويحذف ذلك من الاحاديث التي يتربس الاحتجاج بها
 على الاعراب ثم انه ينبغي الاعتناء بضبط ما يلبس من الاسماء قال ابو اسحق البكري اولى الاشياء بالضبط
 اسماء الناس لانه لا يدخل القياس ولا قبله ولا بعده شي يد اعليه وذكر ابو علي الحسناني ان عبد الله بن ادريس
 قال لما حدثني شعبة بن محمد بن ابي الجوزاء السعدي عن الحسن بن علي كبت تحت حور عين ليد اغلط يعني فيفراه
 ابو الجوزاء بالجيم والراء واما صورة ضبط المشكل فقال القاضي عياض جري رسم المشايخ واهل الضبط
 في الحروف المشككة والكلاب المشبهة اذا ضبطت وصحت في الكتاب ان يسمى ذلك الحرف المشكل مفردا في
 حاشية الكتاب فبالله الحرف باهاله او نقطه وعلل ذلك بان الانفراد يرفع اشكال الالتباس بضبط
 ما فقه وتحت من السطور لا سيما مع رقة الكتاب وصيق الاسطر وذكر ابن الصلاح نحو ولم يتعرف
 لتقطيع حروف الكلمة المشككة التي تكتب في هامش الكتاب وقد رايت غير واحد من اهل الضبط يفعل
 وهو حسن وفائدة انه يظهر شكل الحرف بكتابته مفردا في بعض الحروف كالنون والياء المشبهة من تحت بخلاف
 ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور في اولها او وسطها والله اعلم قال ابن دقيق العيد في الاقتراح
 ومن عادة المتقين ان يبالغوا في ايضاح المشكل فيغيروا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفا
 حرفا **ص** ويكون للخط الرقيق الا **ص** لضيق رقي اول حال فلا **ص**
ش وشره التعليق والمشق كما **ص** شره القراءة اذا ما هدر ما **ص**

حاشية

يكن الخط الرقيق لانه لا ينفذ به من في نظر ضعيف وربما ضعف نظركا تبه بعد ذلك
 فلا ينفذ به كما قال احمد بن حنبل لا بن اخيه حنبل بن اسحق وراه يكتب خطأ وقيحا لا تفعل اخرج ما
 تكون اليه تخونك وهذا اذا كان لغيره عذر فان كان ثم عذر كضيق الورق او الرق الذي يكتب فيه او كان
 رجلا لانه طلب العلم يريد حمل كتبه معه فتكون خفيفة الحمل فلا يكره ذلك ويستحب له تحقيق الخط
 وتوجيه دون المشق والتعليق وقد ذكر ابن قتيبة ان عمر بن الخطاب قال شر الكتابة المشق وشر القراءة
 الهذمة واجود الخط ابينه انتهى والمشق سرعة الكتابة قاله الجوهري وذكر ابن قتيبة ايضا عن ابراهيم
 ابن العباس قال وزن الخط ووزن القراءة اجود القراءة ابينه واجود الخط ابينه وقولي وشره هو
 بالشين المعجمة اي وشر الخط وقولي هذم هو بالذال المعجمة والهذمة السرعة في القراءة قاله الجوهري
ص وينقطة المهل لا يحا اسفلا **ص** او كتبت ذاك الحرف تحت مثله **ص**
ص او فقه قلامة اقوال **ص** والبعض نقطه التبين صفا قالوا **ص**

المشق سرعة الكتابة
 ومنه حروفها فاموس

وبعضهم خط فوق المهل وبعضهم كالمهل تحت

ش هذا بيان كيفية ضبط الحرف المهل قال القاضي عياض وكما ناس من نقطه ما ينقطة
 ما ينقطة للبيان كذلك ناس من يتبين المهل ثم ذكر علامات تصنيفها الحرف المهل قال ابن الصلاح
 وسبيل الناس في ضبطها مختلف فمنهم من يقبل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من الملمات
 فينقطة تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من الملمات واختلفوا في كيفية نقطه السين
 المهملة من تحت فقيل هو كصورة النقط من فوق وذكر بعضهم ان شكلها مختلف فيجعل النقط فوق
 المعجمة كالا ثاني وتحت المهملة مبسوطة صفا والمراد بقولي والبعض نقطه السين صفا قالوا وقولي
 لا الجا مواسنة لاجل بعض الحروف المهملة ما ينقطة تحتها وهو الحاء والهمزة منها ابن الصلاح تبعنا
 للقاضي عياض ولا بد من استثنائها ولا فلو فعل ذلك لاشتبهت بالجم فلا يدخل هذا الحرف في
 عموم هذه العلامة للمهل والعلامة الثانية للحرف المهل ان يكتب ذاك الحرف المهل بعينه مفردا
 تحت الحرف الذي يشار اليها لانه فيجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال والصاد
 والطاء والعين قال القاضي عياض وهو عمل بعض اهل المشرق ولا بد من هذا اشتد بقولي
 او كتبت ذاك الحرف تحت وهو خير لم يندرج في حذف او علامته كتبت ذاك الحرف والعلامة الثالثة
 ان يجعل فوق الحرف المهل صورة هذا الحرف كعلامة الظفر مضجعة على قفاها قال ابن الصلاح ان هذه
 العلامات الثلاث شائعة معروفة والعلامة الرابعة ان يجعل فوق المهل خط صغير قال ابن الصلاح
 وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة فلا يفتن له كثير من قتل وسمعت بعض اهل الحديث يفتح الراء
 من رضوان فقلت له في ذلك فقال ليس هو رضوان بالكسر فقلت انما سمي بالمصدر وهو بالكسر فقال
 وجدته بخط فلان بالفتح وتبي من لا يحضر في ذلك الان ثم اني وجدت بعد ذلك في بعض الكتب القديمة
 هذا الاسم وفوقه فتحة فنامت الكتاب فاذا هو بخط فوق الحرف المهل خط صغير يعرف انه علامة
 الاهمال لا الفتح وان الذي قاله من ههنا اني لكن ذكر القاضي عياض عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق
 الحرف المهل بخط صغير يشبه النبرة وذكر الجوهري وابن سنيعة ان النبرة التمه والله اعلم
 والعلامة الخامسة ان يجعل تحت الحرف المهل مثل المنة حكاة ابن الصلاح عن بعض الكتب
 القديمة وذكر القاضي عياض ان منهم من يقتصر على مثال النبرة تحت الحرف المهل **ص**
ص وان اتى برمز او ميوزا مرادة واختير ان لا يرمز له **ص**

ش حشرت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الكتاب من طرق ان يلبسوا الاختلاف الروايات ان

الشيء الذي
 في المتن

الشيء الذي
 في المتن

اختلفت علي ما سياتي بيانه وبينوا عند ذكر لفظ كل رواية منها اسم راويها اما باسمه كاملا وبما هو عليه
وادفع للاقتباس واما برمز يدل عليه حرف او حرفين من اسمه كما فعل اليوناني في نسخة من صحيح البخاري فان
يكن مراده بتلك العلامات في اول كتابه او اخر كما فعل اليوناني فلا بأس به ولا فهو مكروه لما يقع فيه غيره
من الحجة في فهم مراده

وينبغي الدقة فضلا وارضى اغفالها الخطيب حتى يعرفنا

ش ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دارة صورة تفصل بين الحديثين وتبين بينهما وقد روي
ابن خلد من رواية ابي الزناد ان كتابا به كان هكذا وحكي ذلك ايضا عن احمد والحري وابن جرير واستحب
الخطيب ان تكون الدارات عطفلا فاذا عارض وكل حديث يفرغ من عرضه ينقطع في الدارة التي تليه
نقطة او يحيط في وسطها خطأ قال وقد كان بعض اهل العلم لا يعتد بسماحه الا لما كان كذلك او في معناه
وكروا فضل مضاف اسم الله منه بسطر ان يناف ما تلاه

ش ويكن ان يفصل في الخط بين ما اضيف الي اسم الله تعالى وبين اسم الله في مثل عبد الله بن
فلان او عبد الرحمن بن فلان وغير ذلك من الاسماء فيكتب عبد في آخر سطر ويكتب في السطر الاخر اسم الله
وبقية النسب هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكروه وفي كلام الخطيب منه فانه روي في اجماع عن ابي عبد الله
ابن بطة انه قال هذا كله غلط قبيح فيجب على الكاتب ان يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه قال الخطيب
ومذا الذي ذكر ابو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه فعلي هذا تحمل الكرامة في النظم وفي كلام ابن الصلاح علي
التحريم وجعله صاحب الاقتراح ايضا من الادب لا من باب الوجوب قال الخطيب وما اكرهه ايضا ان يكتب قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي الخفض من ذلك قلت ولا يختص المنع او الكرامة باسماء الله تعالى بل
الحكم كذلك في اسماء النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ايضا مثاله لو قيل سأت النبي صلى الله عليه وسلم
كافرا وقارنل ابن صفية في التسمية بيدا الزبير بن العوام ونحو ذلك فلا يجوز ان يكتب سأت النبي صلى الله
او قاتل في سطر وما بعد ذلك في سطر آخر وينبغي ان يجنب ايضا ما يستشع ولو وقع ذلك في غير
المضاف والمضاف اليه كقوله في حديث شارب الخمر الذي اتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو غل فقال عمر
اخراة الله ما اكثر ما ياتي به فلا ينبغي ان يكتب فقال في آخر سطر وعمر وما بعد في اول السطر الذي
يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله تعالى او اسم نبيه او اسم الصحابي ما ينافيه بان يكون الاسم
آخر الكتاب او آخر الحديث ونحو ذلك او يكون بعده شيء ملائم له غير مناف له فلا بأس بالفصل نحو قوله في
آخر البخاري بحان الله العظيم فانه اذا فصل بين المضاف والمضاف اليه كان اول السطر الله العظيم ولا منافاة

ابن

كرامة
فصل المضاف

ابن محمد بن علي بن وهب
مطبع الموقوف بابن
سأدقيق العيد
في آخر السطر ويكتب
في اول السطر الذي
يليه ص

مطل
الصلوات

في ذلك ومع هذا فجمعها في سطر واحد وفي

وكتب ثنا الله والتسليما مع الصلوة للنبي تعظيما
وان يكن اسقط في الاصل وقد خولف في سقط الصلوة
وعله قيد بالرواية مع نطقه كمارو وحكاية
والعبري وابن المديني ايضا لما لا يحال وعاد اعوضا
واجتنب الرمز لها والحذف منها صلوة او سلا ما لا يكتفى

ش ينبغي ان يحافظ على كتب التاثر على الله تعالى عند ذكر اسمه نحو عز وجل وتبارك وتعالى ونحو ذلك
وكذلك كتابة الصلوة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ولا تسام من تكرار ذلك فاجره عظيم
وقد قيل في قول صلى الله عليه وسلم اولي الناس شرا علي صلوة انهم اهل الحديث وذلك لكثرة ما يتكرر
ذكره في الرواية فيصلون عليه فان كان التاثر والصلوة والتسليم ثابتا في اصل سماعه او اصل الشيخ فواضح
وان لم يكن في الاصل فلا يتقبله ايضا بل يتلفظه ويكتبه وذلك لانه ثناء ودعاء وثبته لا كلاما روي به
واما ما وجد في خط احمد بن حنبل من اغفال الصلوة والتسليم فقال الخطيب قد خالفه غير من كرامة
التقديم قال ابن الصلاح لعل سببه انه كان يري التقييد في ذلك بالرواية وعذر عليه انصافا
في جميع من قوة الرواية قال الخطيب ينبغي ان كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقا لا خطأ وقد
مال ابن دقيق العيد الى ما فعله احمد فقال في الاقتراح والذي قيل اليه ان تتبع الاصول والروايات
وقال اذا ذكر الصلوة لفظا من غير ان يكون في الاصل فينبغي ان تجعله قسمة تدل على ذلك مكرهه يرفع
رأسه عن الظرف في الكتاب وينوي بقلبه انه هو لصلي لاحكاما عن غيره وقال عبد الله بن سنان سمعت عبا
العنبري وعلي بن المديني يقولان ما تركنا الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وروينا
عنه فنبه في الكتاب في كل حديث حتى يرجع اليه قال النووي وكذا الترمذي والترمذي علي الصحابة والعلماء وسائر
الاخير ويكن ان يرمن للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخط بان يقتصر من ذلك على حرفين ونحو ذلك من
يكتب صلواته يشير بذلك الي الصلوة والتسليم ويكن حذف واحد من الصلوة واللام والاقصا على الخط
كما يفضل الخطيب فان في خطه الاقتصار على الصلوة فقط شاهدته بخطه كذلك في كتاب الموضع وليس رضي
فقد قال حمزة الكاشي كنت اكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في
المنام فقال لي مالك لاتم الصلوة علي قال فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه ولا كتبت وسلم **ص المقابلة**
ثم عليه العرض بالاصل ولو اجازة او اصل الشيخ او

واسم دقيق العيد
علي بن وهب
بن مطيع العنبري
في

او التسليم

ولا اكتب

فرع مقابل وخير العرض مع استاذة بنفسه اذ يسمع
وقيل بل مع نفسه واشترط بعضهم هذا وفيه غلط
وليظهر السامع حين يطلب في نسخة وقال يحيى يجب

ش على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يريه عنه سماعا او اجازة او باصل
اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او بغيره مقابل باصل السماع المقابلة المشروطة وقال القاضي عياض
مقابلة النسخة باصل السماع متبعة لا بد منها وقد قال عروة لابنه هشام عرضت كتابك قال لا قال
تكتب وقال الا وراعي يحيى بن ابي كثير مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلا ولا يستجني
وعن الاخفش قال اذا نصح الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج اعجميا ثم افضل المعارضة ان
يعارض كتابه بنفسه مع شيخه بكتاب في حال تحديثه وبه قال ابو الفضل الجارودي اصدق المعارضة
مع نفسك والقول الاول اولى وقال بعضهم لا تقع مقابلة مع احد غير نفسه ولا يقلد غيره حكاة
القاضي عياض عن بعض اهل التحقيق قال بن الصلاح وهذا مذهب متروك ويستحب للطالب ان
ينظر في نسخة حالة السماع وليس معه نسخة نظر في نسخة من نسخة وسئل يحيى بن معين عن من لم ينظر
في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز ان يحدث بذلك عنه فقال لا ما عدا يحيى فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ
هكذا سماعهم قال بن الصلاح وهذا من مذهب اهل التشديد في الرواية والصحيح ان ذلك لا
يشترط وأنه يصح السماع وان لم ينظر باصل في الكتاب حالة القراءة وأنه لا يشترط ان يقابله بنفسه
بل يكفيه مقابلة نسخة باصل الراوي وان لم يكن ذلك حالة القراءة وان كانت المقابلة على يدي
غيره اذا كان ثقة موثوقا بضبطه

وجوز الاستاذ ان يروي من غير مقابل وللخطيب ان
يقين والنسخ من اصل وليزدحمة نقل ناسخ فالشيخ قد
شرطه ثم اعتبر ما ذكره في اصل الاصل لا ثلث مهورا

ش اختلفوا في جواز رواية الراوي بكتاب الذي لم يعارض فقال القاضي عياض
لا يحل للمسلم التقي الرواية مما لم يقابل باصل شيخه او نسخة تحقق وثوق بمقابلتها بالاصل ويكون
مقابلته لذلك مع الثقة المأمون على ما ينظر فيه فاذا اجاز حرق مشكل نظرمعه حتى يحققوا
ذلك وذهب الاستاذ ابو اسحق الاسفراييني الى الجواز وسئل ابو بكر الاسماعيلي هل للرجل ان
يحدث ما كتب عن الشيخ ولم يعارض باصله قال نعم ولكن لا بد ان يبين انه لم يعارض واليه ذهب

ابو بكر البرقاني واجاز الخطيب بشرط ان يكون نسخة نقلت من الاصل وأن يبين عند الرواية انه لم
يعارض قال بن الصلاح ولا بد من شرط ثالث وهو ان يكون ناسخ النسخ من الاصل غير سقيم النقل
بل صحيح النقل قليل السقط ثم انه ينبغي ان يراعى في كتاب شيخه بالنسبة الى مرفوعة مثل ما ذكرنا انه يراعى
من كتابه ولا تكون كراياي سماع شيخ الكتاب قراه عليه من اي نسخة اتفقت والتهور والوقوع في الشيء
بقلة مبالاة قاله الجوهري

ص مخرج الساقط

ويكتب الساقط وهو الحق حاشية الى اليمين تلحق
ما لم يكن آخر سطرا وليكن رفوق والسطور اعلا وتحت
وخرجت للسقط من حيث سقط منعطفاه وقيل
صل بخط

وبعد التبصع اورد رجعا او كبر الكلمة لم تسقط معا
وفيه لبس وبغير الاصل خرج بوسط كلمة التحل
ولعياض لا يخرج صتب او صحن لخوف لبس واخي

ش اهل الحديث والكتابة يستعملون ماسقط من اصل الكتاب فالحق بالحاشية او بين
السطور الحق بفتح الدلهم ولحارة المهلة معا واما اشتقاقه فيعمل منه من الاحاق قال الجوهري والحق
بالتحريك شيء يلحق بالاول قال والحق ايضا الفم الذي ياتي بعد الاول وقا صاحب المحكم الحق كل شيء
لحق شيئا او الحق به من الحيوان والنبات وحمل النخل واشتد ولحق من اغواها
ويحتمل انه من الزيادة ويدل عليه كلام صاحب المحكم فانه قال والحق الشيء الزايد قال بن عيينة
كانه من اسطرلحق وقد وقع في شعر ثيب لاحد بن حنبل باسكان الحاء انشده الشريف ابو علي محمد
ابن احمد بن ابي موسى الهاشمي لاحد بن حنبل

من طلب العلم والحديث فلا يضجر من غسنة يقاسيها
دراهم للعلوم يجعها وعند نشر الحديث يقنيها
يضجره الضرب في دقاته وكثرة الحق في حواشيه
يفصل اوابه وترتته من اشر الحبر ليس ينقيها

وكانه خفف حركة الحاء لضربة الشعر واما كيفية كتابة ماسقط من الكتاب فلا ينبغي ان
يكتب بين السطور لانه يضييقها ويفسده ما يقرأ خصوصا ان كانت السطور ضيقة متلاصقة

والاولي ان يكتب في الحاشية ثم الساقط لا يخلو اما ان يكون سقط من وسط السطر او من آخره فان كان
من وسط السطر فيخرج له الى جهة اليمين وساقط فيخرج له لاحتمال ان يطأ في بقية السطر
سقط آخر فيخرج الى جهة اليسار فلو خرج للدول الى اليسار فظهر في السطر سقط آخر فان خرج
له الى اليسار ايضا اشتبه موضع هذا السقط بموضع هذا السقط وان خرج للثاني يلا اليمين
تقابل طرفا التخرجين وربما التقيا لقرب السقطين فيخرج ان ذلك ضرب على ما بينهما على ما سياتي
في صفة الضرب وان كان الذي سقط يحل بعد تمام السطر فقال القاضي عياض لا وجه لان يخرج
الى جهة الشمال لقرب التخرج من الحق وسعة حاق الناظر به ولانه امن من نقص يحدث بعده فلا
وجه الى التخرج الى اليمين وتبعه ابن الصلاح على ذلك نعم ان ضاق ما بعد آخر السطر لقرب
الكتابة من الورق او تضيقه بالتجليد بان يكون السقط في الصفحة اليمنى فلا بأس جنيدي بالتخرج
الى جهة اليمين وقد رايت ذلك في خط غير واحد من اهل العلم ثم الاول ان يكتب الساقط
صاعداً فوق الى اعلى الورقة من اي جهة كان يخرج الساقط اليمين او الشمال لاحتمال حدوث
سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول الى اسفل لم يجد للسقط الثاني موضعاً يقابله
بالحاشية خالفاً وهذا معنى قولي ولكن فوق ولاولي ان يتدنى السطر من اعلى الى اسفل
فان كان التخرج في جهة اليمين انقضت الكتابة الى جهة باطن الورقة وان كان في جهة الشمال
انتهت الكتابة الى طرف الورقة وذلك لان الساقط زاد على السطر والسطرين واكثر
فلو كتب الساقط من اسفل لما فرغ السطر ولم يتم الساقط فلا يجد له موضعاً يحل له الا بانقال الى
موضع آخر يخرج او اتصال وهذا فيما اذا كتب الساقط فوق فان كانت الكتابة الى اسفل بان
يكون ذلك في السقط الثاني او خالف أو خرج الى اسفل فيعكس الحال فيكون انتهاء الكتابة
في الجانب اليمين الى طرف الورقة وفي الجانب اليسار الى باطن الورقة وهذا معنى قولي والسطور
اعلا اي وتكن السطور اعلى وقولي فحسن هو فعل ما مضى بضم الين اي فحسن هذا الفعل
مرفعه وأما صفة التخرج للساقط فقال القاضي عياض احسن وجوبها ما استمر عليه
العمل عندنا من كتابة خط موضع النقص صاعداً الى تحت السطر الذي فوقه ثم يغطف الى جهة
التخرج في الحاشية انعطافاً يشير اليه وقان بن الصلاح ان المختار هذه الكيفية وقال بن حنبل
اجوده ان يخرج من موضعه حتى يلتحق به طرف الحرف المتدابة من الكلمة الساقطة في الحاشية وهذا
معنى قولي وقيل صلح خط قال القاضي عياض وهذا فيه بيان لكنه تسخيم للكتاب وتسويد له لا

طرف

سيما ان كثرت الاحاقات والنقص وقال ابن الصلاح ايضا هذا غير مرضي قلت فان لم يكن الحق
قائلة موضع السقوط يتلو كذا وكذا في الوضع الفلاني ونحو ذلك لزال اللبس وقد رايت في غير
واحد من كتب اتصال الخط اذا بعد الحق عن مقابل موضع النقص وهو جيد حسن ثم اذا انتهت
كتابة السقط كتب بعد صح قال القاضي عياض وبعضهم يكتب الحق بعد التصحيح رجع وقال ابن
خلاد ان الاجود ان يكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما يتصل به الدفتر ليدل ان الكلام قد
انظم وهذا معنى قولي او كذا الكلمة لم تسقط اي التي لم تسقط في الاصل بل سقط ما قبلها وهذا ما
حكاه القاضي عياض من اختيار بعض اهل الصنعة من اهل المغرب ايضا قال وليس عندي باختيار
حسن فرب كلمة قد تخرج في الكلام مكررة مرتين وثلاثا المعنى صحيح فاذا كرر بالحرف لم نأمر ان يوافق
ما تكرر حقيقة او يشكل امن فيوجبان تبايناً وزيادة اشكال قال ابن الصلاح وليس ذلك مرضي قال
القاضي عياض وبعضهم يكتب الحق قال والصواب التصحيح وهذا كله في التخرج للساقط اما
ما يكتب في حاشية الكتاب من غير الاصل من شئ او ينسب على غلط او اختلاف رواية او نسخة او نحو
ذلك فلاولي ان يخرج له على نفس الكلمة التي مرادها كتبت الحاشية لابين الكلمتين وقال القاضي عياض
لا يجب ان يخرج اليه فان ذلك يدخل اللبس يجب من الاصل قال ولا يخرج للماهر من نفس الاصل لكن رعا
جعل على الحرف كالحاشية او التصحيح ليدل عليه وسياق بيان التضييب والتصحيح به قال ابن الصلاح
التخرج اولي وادلى اي من وسط الكلمة كما تقدم

التصحيح والتمريض وهو التضييب

- وكتبوا صح على المعروض، لشك ان نقلاً ومعنى ارتضى،
- ومرضوا فاضتبتوا صاداً عند فوق الذي صح ورواؤفاً
- وضبتوا في القلع والارسال، وبعضهم في العصر للوالي
- يكتب صاداً عند عطفه، قوم تضييباً كذلك اذا ما،
- تختصر التصحيح بعض يومهم وانما يميزه من يفهم،

ش

التصحيح هو كتابة صح على الحرف الذي يشار الى صحته والتمريض والتضييب هو كتابة صور
هكذا فوق الحرف الذي يشار اليه بتمريضه ووجدت عن ابي القاسم بن الازلي واسمه ابراهيم بن محمد بن كزيب
قال كان شيخنا من اهل الادب وفي الامام للقاضي عياض شيخنا من اهل المغرب يتعلمون ان الحرف
اذا كتب عليه صح ان ذلك علامة له الحرف فوضع حرف كامل على حرف صحيح واذا كان عليه صاد مودة
دون حاء كان علامة ان الحرف سقيم اذ وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف قال

بار لا يكون ما يقابل خالياً وكتب
الحق في موضع آخر فيعين جنيدي
جر الخط الى اول الحق ويكتب
قائلة موضع السقوط

ويسمى ذلك الحرف ايضا ضبة اي ان الحرف مقفل لا يتجه لقراءه كما ان الضبة مقفل بها قال ابن
 الصلاح ولانها اشبهت الضبة التي تجعل على كسر او خلل فاستعير لها اسمها قلت هذا بعيد لان
 ضبة القدر جعلت للجبر وهذه ليست جازية وانما هي علامة لكون الرواية هكذا ولم يتجه وجهها في علامة
 لصحة ورواها ليدل على الراوي انها من غلط فيصليها وقد يأتي بعد ذلك من يظهر له وجه ذلك وقد غير
 بعض المتأخرين ما الصواب بقاؤه وقد نبه على ما ذكره القاضي عياض وتبعه عليه من الصلاح ايضا
 واما علم ولا يصح الا على ما هو غرضه للشك او الخلاف وقد صح رواية ومعنى يعلم انه لم يفعل عنه
 وانه قد ضبط وصح على الوجه واما ما صح من طريق الرواية وهو فاسد من جهة المعنى واللفظ
 او الخط بان يكون غير جازية في العربية او شاذ او متخفا او ناقصا وما اشبه ذلك فخرج عادة اهل
 التقيد كما قال القاضي عياض ان يدوا على اوله مثل الصاد ولا يلزم بالكلية للعلم عليها ليدل على
 قال ويستؤمنه ضبة ويستؤمنه ايضا قال ابن الصلاح ومن وضع التضييب ان يقع في الاسناد ارسال
 او انقطاع لمعادتهم تضييب موضع ارسال ولا انقطاع قال ويوجد في بعض الاصول المقلدية في
 الاسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة اسماء بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين اسمائهم
 فتوهم من لا خبر له انها ضبة وليست بضبة وكانها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيد للعطف
 خوفا من ان يجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى قال ثم ان بعضهم رعا اختصار علامة التصحيح
 فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب والقطنة من خرجها اوتيه الانسان

ص الكشط والمحو والضرب

- وما يزيله الكتاب جدد كسطا ومحوا وضرب أجود
- وصله بالحروف خطأ أولا مع عطفه او كتب لا ثم الي
- او يصف دانه ولا يصفه في كل جانب وعلم سطره
- سطره اذا ما كرت سطون اوله وان حرف اتي تكرره
- فابق ما اول سطر ثم ما آخر سطر ثم ما تفتد ما
- او استخذ قولان مالم يصفه أو يوصف أو نحوها فالف

لما تقدم للحاق الساقط ناسب تعقيبها بابطال الزايد فاذا وقع في الكتاب شيء زائد
 ليس منه فانه يفتى عنه اما بالكشط وهو تلك واما بالمحو بان تكون الكتابة في لوح او ورق او ورق
 صقيل جدا في حال طراقة المكتوب وقد روي عن شيوخنا انه كان رعا كتب الشيء ثم لعفته واما بالضرب

عليه قال ابن الصلاح والضرب خير من المحو والمحو وروينا عن ابي محمد بن خلاد الرامهرمزي قال قال اصحابنا
 الحكم تمة قال واجود الضرب ان لا يطمس الحروف المضروب عليه بل يخط من فوقه خطا جيدا يتأكد على
 ابطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه وقد انبئت عن ابني عن القاضي عياض قال سمعت ابا محمد سفيان بن
 العاصي الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيوخ يكرهون حضور السالكين مجلس السماع
 حتى لا يفسد شيء لان ما يثبت منه رعا يصح في رواية اخرى وقد يسمع الكتاب من اخري على شيخ آخر يكون ما
 يثبت من رواية هذا صحيحا في رواية الاخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان يثبت وهو اخطأ عليه واوقفه
 من رواية الاول وصح عند الآخر اكثري بعد امة الآخر عليه بجهة انتهى وقد اختلف في كيفية الضرب على
 خمسة اقوال الاول ما تقدم نقله عن الرامهرمزي وحكاه القاضي عياض عن الاكثرين قال لكن يكون
 للخط تخطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الضرب والشق والقول الثاني ان لا يخط الضرب
 باويل الكلمات بل يكون فوقها منفصلا عنها لكنه يعطف طرفه في الخط على اول المدخل واخره
 حكاه القاضي عياض عن بعضهم واليه الاشارة بقولي أولا مع عطفه اي ولا تفصله بالحروف بل أعطفه عليها من
 الطرفين والقول الثالث ان يكتب في اول الزايد لا وفي آخره الى قال القاضي عياض ومثل هذا يصلح
 صح في بعض الروايات وسقط من بعض حديث او كلام قال وقد يكتفى في مثل هذا بعد امة من ثبوت له
 فقط او باثبات لا والي فقط والي هذا القول الاشارة بقولي او كتب لا ثم الي وهو مصدر واخره
 منصوب على نزع الخافض اي بعد الزايد بالكشط او المحو والضرب او يكتب كذا والقول الرابع ان يحرق
 في اول الكلام الزايد بنصف دائرة وعلى آخره بنصف دائرة واليه الاشارة بقولي او نصف دائرة اي
 اوله واخره والفاء منه منصوبة عطفها على محل المضاف اليه والقول الخامس ان يكتب في اول الزايد
 دأين صغيرة وكذلك في آخره حكاه القاضي عياض عن بعض الاشياخ المحسنين لكتبهم ويسمونها
 صفرا كما يسمونها اهل الحساب ومعناها خلق موضعها من عدد كذلك هنا يشعر بخلقها ما بينهما من صحة
 واليه الاشارة بقولي ولا يصفه وقولي وعلم سطره الى آخره هو مبني على الاقوال الاخرى انه
 يعلم اول الزايد واخره من غير ضرب اي فاذا كثرت سطور الزايد فاجعل علامة الابطال في اول كل سطر
 واخره للبيان ان شئت اولا تكرر العلامة بل الكتف بها في اول الزايد واخره وان كثرت السطور
 حكاه القاضي عياض عن بعضهم انه رعا الكتف بالتخوين على اول الكلام واخره رعا كتب عليه
 في اوله والي في آخره واليه الاشارة بقولي أولا وهذا كله فيما اذا كان الزايد غير مكرر فان كان حرفا
 تكررت كتابته فالذي رآه القاضي عياض انه ان كان تكراره في اول سطره ان يضرب على الثاني للكرار

مثال الضرب على الصون هكذا

مثال الابطال في الصون هكذا

مثاله كذا

مثاله على هذا القول كذا

يُطْمَسُ أول السطر وإن كانت إحدى الكلمتين في آخر سطر والاخرى في أول الذي يليه فيضرب على الأولي
 وأن كانت الكلمتان معاً في آخر السطر فيضرب على الأولي صوتاً لا ويل السطر وأخرى مراعاة أول السطر
 أولي وإن كان التكرار لما في وسط السطر ففيه قولان حكاهما ابن خلدون وغيره في أصل المسألة من غير مراعاة
 لا ويل السطر وأخرى أحدهما، وأولها بطلان الثاني لأن الأول كتب على صواب فالخطأ الأولي
 بطلان والقول الثاني أولها بطلان لاجتماع صوتيه وأدغم على قرأته وهذا معنى قولي أو استجد
 أي استجد للذيق أو جودها وقد اطلق ابن خلدون الخلاف من غير مراعاة لا ويل السطر وأخرى
 من غير مراعاة للفصل بين الضاف والمضاف إليه ونحو ذلك قال القاضي عياض وهذا عندي إذا
 تساوت الكلمات في المنازل فأمّا إذا كان مثل المضاف والمضاف إليه فتكرر أحدهما فينبغي أن لا
 يفصل في الخط ويضرب بعد على التكرار من ذلك كان أولاً وأخيراً وكذلك الصفة مع الموصوف وشبهه
 هذا مراعاة هذا مضطراً إليه للفهم مراعاة المعاني أولي من مراعاة تحسين الصوت في الخط واستحسن
 ابن الصلاح من القاضي عياض هذا التفصيل كله **ص** **العلماء في اختلاف الروايات**

- وليبن أولي روايه • كتابه ويحسن العناية •
- بغيرها بكتب راو سميّا • أو زمراً أو يكتبها معتديّا •
- تحمّره وحيث زاد الأصل • حوّه تحمّره وتحمّلوه •

ش إذا كان الكتاب مروياً بروايتين أو أكثر وقع الاختلاف في بعضها فينبغي لمن أراد أن يجمع بين
 روايتين فأكثر في نسخة واحدة أن يبيّن الكتاب أولاً على روايته واحدة ثم ما كان من رواية أخرى احتجاً في الحكاية
 أو غيرها مع كتابة اسم روايته معها أو لا ثم يبيّن الرواية الثانية التي كانت زيادةً وإن كان الاختلاف بالنقص أعلم
 على الزيادة ليس في رواية فلا بد من اسمه أو الرمز إليه وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى تحمّره وما نقص منها حوّه
 عليه بالحكمة فقد حكاه القاضي عياض عن كثير من الأسياف وأهل الضبط كابن ذر الهروي وأبي الحسن القاسبي
 وغيرها وقولي وتجلواي ويوضح مراده بالمرز أو بالحكمة في أول الكتاب وأخبرني علي ما سبق ولا يصحّ على حفظه
 في ذلك وذكره فربما نسي فالصواب كما قال القاضي عياض أن لا يتساهل في ذلك ولا يهمله وقد يقع كتابه إلى غير فوقع

ص **الإشارة بالرمز**

- واختصروا في كتبهم حديثاً • علي ثنا أو نوا وقيل ثنا •
- واختصروا خبرنا علي ثنا • أو أرونا واليه بقي إنا •

ش بخرجت عادة أهل الحديث باختصار بعض الفاظ الأداء في الخط دون النطق فمن ذلك

حدثنا والمشهور عندهم حذف شرطها الأول ويقصرون منه على صوت ثنا وربما اقتصر على الضم فقط **70**
 فقالوا وربما اقتصر على حذف الحاء فقط فكتبوا دنا وقال ابن الصلاح إنه رآه في خط الحاكم وأبي عبد الله
 السلمي والبيهقي ومن ذلك خبرنا والمشهور في اختصار أصول الكلمة ولا تقتصر على الالف والضمير
 وربما لم تحذف بعضهم الرواء فقالوا لنا بعضهم يحذف الحاء والراء ويكتب إنا وقد فعله البيهقي في طائفة
 من الحديثين قال ابن الصلاح وليس بحسن **ص**

- قلت ورمز قال سناد يزيد • فافا وقال الشيخ حذفها عنده •
- خطأ ولا بد من النطق كذا • قيل له وينبغي النطق بكذا •

ش وما جرت به عادة أهل الحديث حذف قال في إثارة الإسناد في الخط أو الإشارة إليها
 بالمرز فرأيت في بعض الكتب المعتمدة الإشارة إليها بقاف فبعضهم يجمعها مع أداة الحديث فيكتب
 ثنا يريد قال حدثنا وقد نوههم بعض مراد هذا هكذا أنها الواو التي تأتي بعد حاء القول وليس كذلك
 وبعضهم يفردها فيكتب ق ثنا وهذا اصطلاح متروك وقال ابن الصلاح جرت العادة بحذفها خطأ
 قال ولا بد من ذكر حال القراءة لفظاً قال وإذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حدثنا صالح بن
 حيّان قال قال عامر الشعبي حذفوا الحديث في الخط وعلي القاري أن يلفظ بها جميعاً وقد سئل ابن
 الصلاح في فتاويه عن ترك القاري قال فقال هذا خطأ من فاعله قال ولا يظهر أنه لا يبطل السماع به
 لأن حذف القول اختصاراً قد جاز به القرآن العظيم وكذا قال النووي في التتريب والتيسير
 تركها خطأ والظاهر صحة السماع وقولي كذا قيل له أي كذا لفظ قيل له فيما إذا كان في إثارة الإسناد
 قولي علي فلا بد من خبرك فلا بد قال ابن الصلاح فينبغي للقاري أن يقول فيه قيل له خبرك فلا بد قال
 ووقع في بعض ذلك قولي علي فلا بد حدثنا فلا بد فهذا يذكر فيه قال انتهى وقد كان بعض من لقيته
 مزينة العروسة ينكر اشتراط الحديث للفظ بقال في إثارة الإسناد وهو العلة في شهاب الدين عبد اللطيف
 ابن عبد العزيز الرجل وما أدري ما وجه ان كان لذلك لأن الأصل الفصل بين كل شيء المتكلمين للتمييز
 بينها وحيث لم يفصل فهو مضمّر ولا ضمّاً ولا حذفاً **ص**

- وكتبوا عند انتقال مرسلهم • لغيرهم • وانطقن بها وقد •
- رأي الرهاوي بأن لا تقرأ • وأنها من جليل وقد رأي •
- بعض أولي الغرب بأن يقولوا • مكانها الحديث قط وقيل •
- بل جاز تحويل وقال قد كتب • مكانها صحيح فما منها انتخب •

ش جرت عادة اهل الحديث وكتبته انه اذا كان للحديث اسنادان فاكثروا بين الاسانيد في متن واحد
انهم اذا انتقلوا من سند الى سند آخر كتبوا بينهما جاء مفردة مملئة صوت ح والذي عليه عمل اهل الحديث
ان ينطق القاري بها كذلك مفردة واختار ابن الصلاح وذهب لمخالف ابو محمد عبد القادر بن عبد الله
الرهاوي الى ان القاري لا يملأها وانها جاءت من اجل اي تحول بين الاسانيد وانكر كونها من قولهم احاد
وغير ذلك لما سأل ابن الصلاح عن ذلك قال ابن الصلاح وذا كثر فيها بعض اهل العلم من اهل المغرب
وحكى له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انها جاءت مملئة اشارة الى قولنا الحديث فقال لي اهل
المغرب وما عرفت بينهم اخلافا في جعلها جاء مملئة ويقول احدهم اذا وصل اليها الحديث قال ابن الصلاح
وحكى لي بعض من جمعتني وايه الرحلة بحراسان عن وصفه بالفضل من الاصبة ما بين انها من التحويل
اي من اسناد الى اسناد آخر وقال ابن الصلاح وجدت بخط الاستاذ لمخالف في عثمان الصابوني
والخافض اليه مسلم بن علي الليثي البخاري والفقير الحديث اي سعيد الخليلي في مكانها بدل عنها صححة
قال ومذا يشعر بكونها من ابي حنيفة وحسن اثبات صح مملئة ليدلوا بتوهم ان حديث هذا الاسناد سقط
وليدلوا بركب الاسناد الثاني على الاول فيجعل الاسناد واحد **كتاب التسميع**

- ويكتب اسم الشيخ بعد البسملة والسامعين قبلها مكملة
- مؤرخا او بجنبها بالطرة او آخر الجرد والظاهر
- بخط موثوق بخط عرقا ولو بخطه لنفسه كفى
- ان حصر الكل والا استعمل من ثقة صحيح شيخ ام لا

ش قال الخطيب في كتابه الجامع يكتب الطالب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكتبته
ونسبه قال وصورة ما ينبغي ان يكتبه حدثنا ابو فلان بن فلان الفلاني قال حدثنا فلان ويسوق ما
سمعه من الشيخ على لفظه قال واذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي ان يكتب فوق سطر التسمية اسما مسموع
معه وتاريخ وقت السماع قال وان احب كتب ذلك في حاشية اول ورقة من الكتاب فكلها قد فعله
شيخنا قال وان كان سماعه للكتاب في مجلس عك كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة التبليغ
ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ كما حكيت في اول الكتاب فعلى هذا شاهدت اصول جماعة من
شيوخنا مرسومة قال ابن الصلاح ولا بأس بكتبت اي التسميع آخر الكتاب وفي ظهري حيث لا
يحتوي موضع وقولي مكملة اي ويكتب اسما ان سامعين قبل البسملة مكملة الاساب والعدد
فيكتب اسما مسموعا واسما اياهما واجدا فيهم واسما بهم التي يعرفون بها ولا يسقط احدا منهم قال ابن

الصلاح وعليه الحذر من اسقاط اسم احدهم لغيره فاسد قال وينبغي ان يكون التسميع بخط موثوق به
غير يجوز الخط قال ولا بأس على صاحب الكتاب اذا كان موثوقا به ان يقتصر على اثبات سماعه بخطه
فطان ما فعل الثقات ذلك قال فان كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن اثبت معتد اعلى اخبار من
يثق خبره من جازيه فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى وقولي صحيح شيخ ام لا اي لا يشترط كتابة الشيخ
التسميع الصحيح على التسميع بعد ان يكون كتاب التسميع ثقة **ص**

- وليعبر المشي به ان يستعبره وان يكن بخط مالك سطر
- فقد راي حفص واسماعيل كذا الزيري فرضها اذ
- اذ خطه على الرضي به ذلك كما على الشاهد ما تحل
- وليحذر المعارف تطويله وان يثبت قبل عرضه ما لم يثبت

ش اي ومن كان اسمه في طبقة السماع فاراد ان يستعبر الكتاب من مالك ليستنسخه او ينقل عنه
منه فليعبر اياه استجابا فان كان التسميع بخط مالك الكتاب فقد قال جماعة من الامة بوجوب العارة
فروي ابن خلد بن رجل ادعي علي رجل لكوفة سماعا منعه اياه فحاكما الي قاضيه حفص بن غياث وهو
من الطبقة الاولى من اصحاب ابي حنيفة فقال لصاحب الكتاب اخرج الينا كذا فاما كان من سماع هذا الرجل
خط يدك الزمنا وما كان بخطه اعفيناك منه قال ابن خلد فالت ابا عبد الله الزيري وهو من
ائمة اصحاب الشافعي عن هذا فقال لا يجي في هذا الباب حكم احسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دل
على رضاه باستماع صاحبه قال ابن خلد وقال غير ليس بشي وروي الخطيب انه نحو كوفي ذلك
الي اسمعيل بن اسحق القاضي وهو امام اصحاب مالك فاطرق مليا ثم قال للمدعي عليه ان كان سماعه
في كتابك بخط يدك فيلزمك ان تعيره وان كان بخط غيرك فانت اعلم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل
اقوالهم الي ان سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعارته اياه قال وقد كان لا يبين لي وجهه
ثم وجهته بان ذلك بمنزلة شهادة له عنده فيلزمه اداها ما جونه وان كان فيه بذل ما له
كما يلزم من تحمل الشهادة اداها وان كان فيه بذل نفسه بالسعي الي مجلس الحكم لادائها انتهى ثم اذا
اعاره فليحذر المعارف من التطويل بالعارية ولا بطا به عليه الا بقدر الحاجة فقد روي عن الزهري انه
قال اياك وغلول الكتب قيل وما غلول الكتب قال حبسها عن اصحابها وروينا عن الفضيل بن
عياض قال ليس من فعال العلماء ان ياخذ سماع رجل وكتابة فيحسبه عنه انتهى ثم اذا نسخ الكتاب فلا
يثبت سماعه عليه ولا ينقله الا بعد العرض والمقابلة وكذلك لا ينبغي اثبات سماع علي كتاب لا بعد

المقابلة إلا أن يبين في النقل والاثبات ان النسخة غير متباينة **ص** **صفة رواية الحديث وأدائيه**

- وليروى من كتابه وإن غري، من حفظه فجاز لاكثر،
- وعن أبي حنيفة المنع كذا، عن مالك والصيد لا يذاد،
- رأي سماعه ولم يذكره، نعمان المنع وقال الحسن،
- مع أبي يوسف ثم الشافعي، والأكثرين بالجواز الواسع،

ش اختلفوا في الاحتجاج من لا يحفظ حديثه وإنما يحدث من كتابه معتد عليه فذهب الجمهور إلى جواز الرواية كذلك وثبتت الحجية إذا كان قد ضبط سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره في المقابلة وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره واليه ذهب أبو بكر الصديق في المروزي من الثاقبة والصواب كما قال ابن الصلاح الأول وإذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذكره فحكي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز له روايته واليه ذهب بعض أصحابنا فجي وخالف أبا حنيفة في ذلك صاحباه محمد بن الحسن والقاضي أبو يوسف فذهبوا إلى الجواز واليه ذهب الشافعي وأكثر أصحابه وقال ابن الصلاح ينبغي أن يبنى على الخلاف في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه فإن ضبط أصل السماع كاصل المسموع فكأن كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تحميص الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً كذلك بغير هذا إذا وجد شرطه وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به والكتاب مصون قال وهذا إذا سكنت نفسه إلى حجة فان شك في لم يجوز الاعتقاد عليه **ص**

- وإن يغيب وغلبت سلامته، جازت له ديهم ورواه،
- كذلك الضمير ولا يحسن، لا يحفظان يضبط الرضي،
- ما سمعوا والخلاف في الضمير، اقوي وأولى منه في البصير،

ش إذا كان اعتماد الراوي على كتابه دون حفظه وغاب عنه الكتاب باعتباره أو ضيع أو سرقه ونحو ذلك فذهب بعض أهل التشديد في الرواية إلى أنه لا يجوز الرواية منه لغيبه عنه وهو أن التغيير فيه والصواب الذي عليه الجمهور أنه إذا كان الغالب على الظن من أن سلامته من التبديل والتغيير جازت له الرواية منه لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب إذا غير ذلك أو شيء منه لأن باب الرواية مبني على غالب الظن وقولي كذلك الضمير أي كذلك يجري الخلاف في الضمير والأي الذين لا يحفظان حديثهما فإذا ضبط سماعهما ثقة وحفظا كتابهما عن التغيير بحيث يغلب على الظن سلامته صحت روايتهما قال الخطيب والسمع من البصير إلا في الضرير الذين لم يحفظوا من الحديث ما

سمعه منه لكنه كتب لما شابه واحدة وقد منع منه غير واحد من العلماء وخص فيه بعضهم قال 72 ابن الصلاح في الضرير الذي لم يحفظ حديثه من غير من حدثه واستعان بالما موزين في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة منه عليه واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير صحت روايته غير أنه أولى بالخلاف من مثل ذلك في البصير

ص **الرواية من الأصل**

- وليروى من أصل والمقابل، به ولا يجوز بالتساهل،
- مما به اسم شيخه أو أخذ، عنه لدى الجمهور وإجازة،
- أيوب والبرسان قد أجاب، وخص الشيخ مع الإجازة،

ش إذا أراد الراوي أن يحدث ببعض مسمى عاتة فليروى من أصله الذي سمع منه أو نسخة مقابلة على أصله بمقابلة ثقة وهل له أن يحدث من أصل شيخه الذي لم يسمع فيه شوا من نسخة كثبت عن شيخه تسكر نفسه إلى صحتها فذكر الخطيب أن عامة أصحاب الحديث منعو من روايته من ذلك وجاء عن أبي بكر البرساني الترخيص فيه وحكي عن أبي نصر بن الصَّبَّاح أنه قطع بأنه لا يجوز أن يروي من نسخة سمع منها على شيخه وليس فيها سماعه ولا قولت بنسخة سماعه وذلك لأنه قد يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه وقولي وخص الشيخ أي ابن الصلاح فقال المهم إلا أن يكون له إجازة عن شيخه عامة لم روايته أو نحو ذلك فجوز له جنيته الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادة بالإجازة بل حفظ أخبرنا أو حدثنا من غير بيان للإجازة فيها والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل المسامح قال فان كان الذي في النسخة سماع شيخه أو يسمو على شيخه أو يروي عن شيخه فينبغي له جنيته في روايته منها أن يكون له إجازة شاملة من شيخه وليخذه إجازة شاملة من شيخه قال وهذا تيسير حسن هدانا الله به **ص**

- وإن يخالف حفظه كتابه، وليس منه فإصوله،
- الحفظ مع تيقن والاحسن، الجمع كالحذف من تيقن،

ش إذا وجد الحافظ للحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فان كان انما حفظه من كتابه فليرجع إلى كتابه وهذا معني قولي وليس منه أي وليس حفظه من كتابه وان كان حفظه من غير الحديث أو من القراءة على الحديث وهو غير شاك في حفظه فليعتد بحفظه والاحسن أن يجمع بينهما فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا فكذا فعل شعبة وغير واحد من الحفاظ وقولي كالحذف من تيقن أي كحفظه ما

بأنه لا يثبت من نسخة مقابلة

إذا حفظ شيئاً وخالفه فيه بعض الحفاظ المتقنين فإنه يحسن فيه أيضاً بيان الأمرين فيقول حفظي كذا وكذا وقال فيه فلان كذا وكذا ونحو ذلك وقد فعل ذلك سفيان الثوري وغيره

ص الرواية بالمعنى

- وليروى بالفاظ من لا يعلم مدلولها وغيره فالعظم
- إجازة بالمعنى وقيل لا للخبز والشيخ في التصنيف مطلقاً
- يحظر
- وليقل الراوي معنى أو كما قال ونحوه كشكك أيه شها

ش لا يجوز لمن لا يعلم مدلول الالفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها أن يروي ما سمعه بالمعنى دون اللفظ بل بخلاف بل يتقيد بلفظ الشيخ فإن كان عالماً بذلك جازت له الرواية بالمعنى عند أكثر أهل الحديث والفقهاء والأصول ومنع بعض أهل الحديث والفقهاء مطلقاً وقولي وغيره ليست الواو للعطف بل للاستيناف أي وإما غيره وهو الذي يعلم مدلول الالفاظ وقولي وقيل لا الجراي وقيل لا يجوز الرواية بالمعنى في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز في غيره والقول الأول هو الصحيح وقد روي عن غير واحد من الصحابة التصريح بذلك ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع رواه بن مندة في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان بن الكوفة الليثي قال قلت لرسول الله اني اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك يزيد حرقا او ينقص حرقا فقال اذا لم تحلوا احراماً ولم تحرموا احلالاً واصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن فقال لولا هذا ما حدثنا قال بن الصلاح ثم ان هذا الخلاف لا نزاع جارياً ولا اجراه الناس فيما تعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بده فيه لفظاً آخر نعمه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص ما كان عليهم في ضبط الالفاظ والمحمود عليها من المخرج والنصب وذلك غير موجود في ما اشتملت عليه بطون الكتب ولأنه ان ملك تغيير اللفظ فليس بملك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد تعقب كلامه ابن دقيق العيد فقال انه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه انه يقتضي تجوز هذا فيما تنقل من المصنفات الى اجزاين وتجاوزت عنه فانه ليس فيه تغيير التصنيف المتقدم قال وليس هذا جارياً على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا تغير الالفاظ بعد الانتهاء الى الكتب المصنفة سواء رويها فيها او نقلناها منها وقولي حطراي منع من قوله تعالى وما كان عطاء ربك يحظورا أي ممنوعاً وينبغي لمن روي بالمعنى ان يقول او كما قال ونحو هذا واخبر

الاوراق

ذلك فقد ورد ذلك عن ابن مسعود وابي الدرداء وانس ومن علم الناس معاني الكلام وقولي كشكك أي كسيلة ما اذا شك القاري او الشيخ في لفظة او أكثر فقرأها على الشك فانه يحسن ان يقول او كما قال فان بن الصلاح وهو الصواب في مثله لان قوله او كما قال يتضمن إجازة من الراوي واذا في رواية صوابها عنه اذا بان ثم لا يشترط افراد ذلك بلفظ الإجازة لما بيناه قريباً

ص الاقتصار على بعض الحديث

- وحذف بعض المتن فامنع او اجزء او ان أتم او لعالم وميز
- ذابا بالصحيح ان يكن ما اختصره منفصلاً عن الذي قد ذكر
- وما الذي تهمته ان يفعله فان أبي جازان لا يكره
- اما اذا قطع في الابواب فهو الى الجواز ذواقتراب

ش اختلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحذف بعضه على احوال بعضها مطلقاً والثاني للجواز مطلقاً وينبغي تقييد الاطلاق بما اذا لم يكن المحذوف متعلقاً بما بقي به تعلقاً يحل بالمعنى حذفه كالاستثناء والحال ونحو ذلك كما سيأتي في القول الرابع فان كان كذلك لم يحز بطلاً خلافه وجزءه ابو بكر الصديق وغيره وهو واضح والثالث انه ان لم يكن رواة على التمام مرة اخري يمولو غيره لم يحز وان كان رواه على التمام مرة اخري هو او غيره جاز واليه الاشارة بقولي او ان أتم أي او اجزء ان أتم مرة ثامنه او من غيره والقول الرابع وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العا اذا كان مائة متبركة لعمامة نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه قال فهذا ينبغي ان يجوز وان لم يحز النقل بالمعنى لان ذلك عنزلة خير من منفصلين والي تصحيح هذا القول الاشارة بقولي وميز ذابا بالصحيح وليس للتميم ان يحذف بعض الحديث كما ذكر الخطيب ان من روي حديث علي التمام وخاف ان رواه مرة اخري على النقصان ان يتمم بانه زادني اول مرة ما لم يكن سمعه او انه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلظه فوجب عليه ان ينبغي بهذه القطعة عن نفسه وقال سليم الرازي من روي بعض الخبر ثم اراد ان ينقل تمامه وكان ممن يتمم بانه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكما بينا واليه الاشارة بقولي فان أبي جازان خالف ورواه ناقصاً من جازان لا يكره بعد ذلك فان بن الصلاح مركباً هذا حاله فليس له من الابتداء ان يروي الحديث غير تامة اذا كان قد تعين عليه ادا تمامه لانه اذا رواه اولاً ناقصاً اخرج باقية عن حيز الاحتياج به ودار بين الا يرويه اصلاً فيضيعة رأساً وبين ان يرويه متمماً في

رف

فيضيع ثمره لسقوط الحجة فيه واما تقطيع المصنف للحديث الواحد وتفريقه في الابواب بحسب الاختصاص به
على مسألة مسألة فهو الى الجواز اقرب وقد فعله الايمة مالك و احمد والبخاري وابوداود والنسائي وغيرهم من الائمة
وحكى الحلال عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل فان الصالح ولا يخلو من كراهية **ص التسميع بقراءة الكتاب والمصحف**

• ويحذر الثمان والتصغف • علي حديثه بان تحرفا •
• فيدخل في قوله من كذا • نحو علي من طلبا •
• ولاخذ من اوامهم • الكتب • ادفع للتصغف فاسمع •
• وآدرب •

ش
اي وليجزر الشيخ ان يروي حديثه بقرأة تحان او مصحف فقد روي عن الاصمعي قال ان
اخوف ما اخاف علي طالب العلم اذا لم يعرف الغوان يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي فليتبوء
مقعده من النار لانه لم يكن يلحن فمما رويت عنه وكنت فيه كذبت عليه وقد روي ان هو هذا عن حماد بن حماد انه
قال لا انسان ان لحنت في حديثي فقد كذبت علي فاني لا احسن وقد كان حماداً ما في ذلك وقد روي ان
سبويه شكاه الي الخليل بن احمد قال سالت عن حديث هشتام بن عروة عن ابيه في رجل يعف فانتم رني وقال
لي اخطأت انما هو عفا اي بفتح العين فقال له الخليل صدق الله في هذا الكلام ابا اسامة قال ان اصلاح
غف علي طالب الحديث ان يتعلم من النحو واللغة ما يتحصى من عشرين اللحن والتحريف ومعرفة ما روي الخطيب عن شعبة
قال من طلب الحديث ولم يصب العربية كمثل رجل عليه برش وليس له رأس وروي الخطيب ايضا عن حماد بن
قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه بخالة لا شعيرة فيا فتعلم النحو يسلم من اللحن وأما
السلافة من التحسين فليس الاخذ من افواه اهل العلم والضبط عنهم لا يربطون الكتب فقل ما سلم من التحسين من
اخذ العلم من الصحف من غير تدريب المشايخ

١٠ وان اتي في الاصل الحن ام خطا، فقل تروي كيف جاء غلطا،
 ١١ ومنه المصطلحان يَصْلَحُ، ويقراء الصواب وهو لا ربح محج
 ١٢ في الحن لا يختلف المعنى به، وصوابه الابقاء مع تضبيب
 ١٣ ويندك الصواب جانيبا كذا، عن اكثر الشيوخ نقلا اخذا
 ١٤ والبدء بالصواب ابوابي واسد، واصح الاصل مع مرستين ورد

ش
اذ اذ وقع في الاصل يحسن او تحريف فقيل روي علي الخطاء كما وقع حيي ذلك عن بن سيرين وعبد
الله بن شعبة وقيل صلح ويقراء علي الصواب واليه ذهب الاوزاعي وابن المبارك والمختلون من العلماء والمحدثين

من لا يعلم النحو

من لا يعلم النحو

لاستيمانه الحق الذي يختلف المعنى به واصلا مع مثل ذلك لا زمر على تحوير الرواية بالمعنى وهو قول لاكثر من
وقد ذكر ابن ابي خيثمة في كتابه الاعراب له انه سئل الشعبي والقاسم بن محمد وعطاء ومجرى عن علي بن الحسين
الرجل يحدث بالحديث فيلحن الحديث كما سمعت او اعربه فقالوا لا بل اعربه واختار الشيخ عز الدين بن عبد
السلام في هذه المسئلة ترك الخطاء والصلوب ايضا حكاه عنه ابن دقيق العيد في الاقتراح فقال سمعت
ابا جعفر عن ابي الدائم وكان احدا من طيبر العلماء كان يري في هذه المسئلة ما لم انه لاحد ان هذه اللفظ المختل
لا يروي على الصواب ولا على الخطاء اما على الصواب فانه لم يسمع من الشيخ كذلك واما الخطاء فلان سيدنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك هذا معني ما قاله واقرئ منه وقولي في الحق موثقتان بقولي وهو لا يخفى اي
الارجح في هذه الصورة لا مطلقا قال بن الصلاح واما اصلا مع ذلك وتغييره في كتابه واصلا فالصلوب تركه
وتقريب ما وقع في الاصل على ما هو عليه مع التضييق عليه وبيان الصواب خارجا في الحاشية وحكاها القاضي
عياض عن عمل اكثر الاشياخ قال ابو الحسين بن فارس وهذا احسن ما سمعت في هذا الباب ثم اذا قرأ
الراوي او القاري عليه شيئا من ذلك فارتأى قد وقع في الاصل والرواية ثم بين الصواب وان شاء قدم ما
هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا وكذا وهذا اولى من الاول كما يقول علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما لم يقل قال ابن الصلاح قال واصح ما يعتقد عليه في الاصل ان يكون ما يضلح به الفاسد قد ورد في احاديث
اخر فان ذكر ان امر من ان يكون متقولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل **ص**

وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ الْآيَاتِ وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ الْآيَاتِ
وَالسَّافَهَاتِ يُرِيدُ أَنْ يَمُدَّ فِيكُمْ بِهَذَا كُرْهُهُ فَاعْبُدُو اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ لَكَبِيرٌ سَعِيدٌ

ش إذا كان الأصل شيئاً يسيراً ليعلم أنه سقط في الكتابة وهو معدوم كلفظ
 في النسب وكوفي لا يختلف المعنى فلا بأس بالحاقه في الأصل من غير تنبيه على سقوطه وقد سأل أبو داود
 أحمد بن حنبل فقال وجدت في كتابي هجاء عن محمد بن عيسى عن أبي الزبير عن جوري أن أصله ابن جهم فقال أرجو أن يكون
 هذا لا بأس به وقيل لما ذكرنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ثم أدفاه الواو والالف والمعنى واحد فقال
 أرجو أن يكون خفيفاً انتهى وإذا كان الأصل يعلم أنه سقط من بعض متأخر من رواة الحديث وأن من
 فوقه من الرواة أتى به فإنه يزاد في الأصل ويؤتى قبله بلفظ يعنى كما فعل الخطيب إذ روى عن أبي حمز بن
 ميمون عن أبيه عن علي بن بسندة عن عروة عن عمة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذني إلى
 رأسه فأرجله قال الخطيب كان في الأصل ابن ميمون عن عمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذني إلى رأسه
 فأحرقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد وعلمنا أن أبيه كذلك رواه وأما سقط من كتاب شيخنا وقلنا

کتاب
الاقتراع

صوابه المختل
كذا في الاقصر

التضبيب
وقدم
في الورق

فيه تعني عن عايشة لان ابن مهدي لم يقل لنا ذلك قال وهكذا رايت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا
ثم روي عن وكيع قال انا استعينا في الحديث يعني **ص**

- وصحوا استدراك ما درس في كتابه من غير ان يعرف.
- صحته من بعض متن او سند كما اذا ثبتت من جهة.
- وحسنوا البيان كالمستشعر كل كلمة في اصله فليسا.

ش اذا درس من كتابه بعض المتن او الاسناد بتقطيع او بطل او نحو ذلك فانه يجوز له استدراكه من كتاب
غيره اذا عرف صحته وثوق بصاحب الكتاب بان يكون قد اخذ عن شيخه وهو ثقة او نحو ذلك على الصحيح ومن فعل
ذلك نعيم بن حماد وذهب بعض المحققين الى النسخ من ذلك قال الخطيب ولو كان ذلك كان اولي وهكذا الحكم
فيما اذا شك في الحديث في شيء فاستثبت من ثقة غير من حفظه او كتابه كما روي ذلك عن ابي عوانة واحمد
ابن حنبل وغيرهما ويحسن ان يبين من ثبتته كما فعل يزيد بن مرون وغيره وقد روي في مسند احمد قال حدث
ني زيد بن هرون قال انا عاصم بالكوفة فلم اكتبه فسمعت شعبة يحدث به فعرفته به عن عاصم عن عبد الله بن حشر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السحر والحديث وفي غير المسند
عن يزيد قال انا عاصم وثبتني شعبة فان بين اصل الثبوت ولم يبين من ثبتته فلا بأس به فعلة ابو داود
في سننه عقب حديث الحكم بن حزن الكلبي فقال ثبتني في شيء منه بعض اصحابنا وقولي كالمستشعر اي كما
الحكم كذلك في مسألة ما اذا وجد في اصله كلمة من غير العربية او غيرها غير فائدة واشكلت عليه فاجز ان
يسال عنها اهل العلم بها ويرويها علي ما يخبرونه به روي مثل ذلك عن احمد واسحق وغيرهما **ص**

اختلاف الفاظ الشيوخ

- وحيث من اكثر من شيخ سمع متنا معنى لا بلفظ فقع.
- بلفظ واحد وسمي الكل صح عند مجيزي النقل معني وضع.
- بيانه مع قال او مع قال وما ببعض داودا وقالا.
- اقربا في اللفظ او لم يقل صح لهم والكتب ان تقابل.
- باصل شيخ من شيوخه فهل يسيي الجميع مع بيانه احتمل.

ش اذا سمع الراوي الحديث من شيخين فكثر بلفظ مختلف والمعنى واحد جاز له ان يرويه عن شيخيه
او شيوخه مع تسمية كل ويسوق لفظ رواية واحد فقط عند مجيز الرواية والمعنى وبم الاكثر وبالوسط
المقدم والاخر الرابع ان بين لفظ الرواية من يبقوله وهذا لفظ فلان ونحو ذلك للخروج من الخلاف

ثم موخية بين ان يفرد فعل القول فيخصه من له اللفظ فيقول اخبرنا فلان وفلان واللفظ له قال ويروى
ياقي بالفعل لما فيقول قالا اخبرنا فلان والي هذا الاشارة بقولي مع قال او مع قالا واسحق لم يقله
حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو سعيد الاشج كلاهما عن ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر قال ابن
الصلح فاعادته ثانيا ذكر احدهما خاصة اشعار بان اللفظ المذكور له قلت ويحتمل انه اراد باعادة
بيان التصريح فيه بالتحديث وان الاشج لم يصرح في روايته بالتحديث فانه علم وقولي وما ببعض داودا
وقالا الالف في اخر حرف الروي للاطلاق اي وما التي فيه الراوي ببعض لفظ احد الشيخين وبعض
لفظ الآخر ولم يبين لفظ احدهما من الآخر بل قال وتقارب في اللفظ او والمعنى واحد ونحو ذلك فهو
جائز صحيح عند مجيز الرواية والمعنى وهكذا لو لم يقل وتقاربوا وما يشبهها فهو جائز صحيح ايضا
عند مجيز الرواية والمعنى واليه الاشارة بقولي صح لهم اي لم يجز الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح
ومذا ما عيب به البخاري وغيره اي ترك البيان وقولي والكتب ان تقابل الى آخره اي اذا قبل
كتاب من الكتب المصنفة سمع على شيخين فكثر باصل احدهما او احدهما في دون بقيتهم فله ان يسج
جميع شيوخه في روايته لذلك الكتاب مع بيان ان اللفظ للشيخ الذي قاله باصله قال ابن الصلاح يحتمل
ان يجوز كالاول لان ما اوردته قد سمع منه من ذكره بلفظ ويحتمل ان لا يجوز لانه لا علم عنده بكيفية
رواية الآخر من حتى يخبر عنه بخلاف ما سبق فانه اطلع على موافقة المعنى **ص الزيادة في نسب الشيخ**

- والشيخ ان يات ببعض نسب من فوقه فلا ترد ولجذب.
- لا بفصل نحو هو او يعني او جري بان وانسب المعنى.
- اما اذا الشيخ اتم النسب في اول الجزء فقط فذها.
- الاكثر من لجواز ان يترك ما بعده والفضل اولى وانهم.

ش اذا سمع من شيخه حديثا فاقصر شيخه في نسب شيخه او من فوقه على بعضه فليس له ان يزيد في النسب
على ما ذكره من شيخه من غير فصل بين الزيادة على شيخه كقوله ما بين فلان الفلاني او يعني ابن فلان
او نحو ذلك وروي الخطيب عن احمد انه كان اذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان فروينا في كتاب
اللقط للبرقاني باسناده الى ابن المدني قال اذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه واجبت ان
تنسبه فقال حدثنا فلان ان فلان بن فلان حدثنا واما اذا اتم الشيخ نسب شيخه في اول كتاب او جزء
واقصر بقية الكتاب او الجزء على اسم الشيخ فانه يجوز لمسمع من الشيخ ان يفرد ما بعد الحديث الاول مع اتمام
نسب شيخه فيه كما حكاه الخطيب عن اهل العلم وحكي عن شيخه ابي بكر احمد بن علي الاصبهاني احد



الحفاظ انه كان يقول في مثل هذا ان فلان من فلان وعن بعضهم ان لا يولي ان يقول في معنى ابن فلان
وبعضهم موافق فلان قال وهذا الذي استحبته لان قوما من الرواة كانوا يقولون فيما اجيز لهم اخيرا
فلان ان فلانا حدثهم انتهى ولعله فيما اجيز لشيوخهم كما تقدم نقله عن الخطابي

ص الرواية من الشيخ التي اسنادها واحد

- والشيخ التي باسناد قطعه تجديده في كل متن احوط
- والا غلب البداهة ويذكره ما بعده مع وبه والاكثر
- جوز ان يفرد بعضا بالسند لاخذ كذا والافضل
- ومن يعيد سند الكتاب مع آخر الخطأ وخلفا ما رفع

ش الشيخ التي اسناد احاديثها اسناد واحد كسنة همام بن منبه عن علي بن ميمون رواية عبد الرزاق عن
معمر بن عوف بن الاحوط ان تجدد ذكر الينا عند كل حديث منها من اهل الحديث من يفعله ويوجد ذلك في كثير
من الاصول القديمة ووجب بعضهم ذلك واشتد في الخلاف بقول في آخر الابيات وخلفا ما رفع والاغلب
الاكثر ان يبدأ بالاسناد في اولها او في اول كل مجلس من سماعها ويذكر في الباقي عليه بقوله في كل حديث بعد
الحديث الاول وبه اي وبلا اسناد ونحو ذلك ثم ان من سجع هكذا يذكر السند في اوله وادراج ما بعده عليه بل
له ان يفرد ما بعد الحديث الاول بالسند المذكور في اوله ذهب الاكثر من الجواز منهم وكيع وابن معين والاسماوي
لان المعطوف له حكم المعطوف عليه وهو عبارة تقطيع المتن الواحد في ابواب باسناد المذكور في اوله وذهب ابو
اسحق الاقرابي وبعض اهل الحديث الى المنع الامع بيان كيفية التخل وعلي القول بالجواز فلا حسن البيان كما يفعل
كثير من المؤلفين منهم مسلم كقوله حدثنا محمد بن رافع بن عبد الرزاق اننا سمعنا همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
ابو هريرة وذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادنى مقعد احدهم في الجنة الحديث وما يقع له
بعضهم من اعادة السند في اخر الكتاب والخبر فهو احتياط وتأكد ولا يرفع الخلاف في افراد كل حديث بالسند

ص تقديم المتن على السند

- وسبق متن لو سبق سند لا يمنع الوصل ولا ان يتندي
- راوا كذا بسند فمخية وقال خلف النقل معني بخية
- في ذا بعض المتن قلنا على بعض فقيهه ذا الخلاف نقله

ش اخ اقدم الراوي الحديث علي السند كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا اخيرا
به فلان ويذكر سنده او قدم بعض الاسناد مع المتن على بقية السند كان يقول روي عمرو بن دينار

تور و ذكر من قول مسلم
و فاعل ذكر هو محمد بن رافع
شيخ مسلم

عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا اخيرا به فلان ويسوق سنده الى غير ذلك فهو اسناد
متصل لا يمنع ذلك الحكم باقتضائه ولا يمنع ذلك من روي كذا اي تحمله من شيخه كذلك ان يتندي
بلا اسناد جميعه الا ان يذكر المتن كما جوزه بعض المتقدمين من اهل الحديث قال ابن الصلاح وينبغي ان يكون
فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض فقد حكي الخطيب المنع من ذلك على القول بان الرواية
علي المعنى لا تجوز ولجواز علي القول بان الرواية علي المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك

ص اذا قال الشيخ مثله او نحوه

- وقوله مع حذف متن مثله او نحوه يريد متنا قبلة
- فالاظهر المنع من ان يكتله بسند الثاني وقيل بل له
- ان عرف الراوي بالتعقظ والضبط والتميز للتلفظ
- والمنع في نحو فقط قد حكيا وذا على النقل معني بنديا
- واخيره ان يقول مثل متن قبل ومثله كذا وينبغي

ش اذا روي الشيخ حديثا باسناد له وذكر متن ثم اتبعه باسناد آخر وحذف منه واحدا
به علي المتن الاول بقوله مثله او نحوه فهل من سجع منه ذلك ان يقتصر على السند الثاني ويسوق لفظه
السند الاول فيه ثلاثة اقوال اظهرها منع ذلك وهو قول شعبة فروي عنه انه قال فلان عن فلان
مثلا لا يجزي وروينا عنه ايضا انه قال قول الراوي نحوه شك والثاني جواز ذلك اذا عرف ان الراوي
لذلك ضابط متحفظ يذهب الى تميز الالفاظ وعده الحروف فان لم يعرف ذلك منه لم يجز حكاية الخطيب
عن بعض اهل العلم وروينا عن سفيان الثوري قال فلان عن فلان مثله بحري واذا قال نحوه فهو حديث
والثالث انه يجوز في قوله مثله ولا يجوز في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه يدل كلام الحاكم
ابن عبد الله حيث يقول لا يحل له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انه على لفظ واحد ويحل ان يقول نحوه
اذا كان على مثل معانيه قال الخطيب وهذا على مذهب من لم يجز الرواية علي المعنى فاما على مذهب من
اجازها فلا فرق بين مثله ونحوه قال الخطيب وكان غيره واحدا من اهل العلم اذا روي مثل هذا يورد
الاسناد ويقول مثل حديث قبله مثله كذا وكذا ثم يسوقه قال وكذلك اذا كان الحديث قد قال نحوه
قال وهذا الذي اختاره

- وقيل ان يعرف كلاما بحري يروي الجواز والبيان المختار
- وقال النجاشي فلا جازه لما طوي واغترقوا افراة



الحديث

ش إذا أتى الشيخ الرازي ببعض الحديث وحذف بقيقته وأشار إليه بقوله وذكر الحديث أو نحو ذلك كقول
وذكره وكقول الحديث ولم يكن تقدّم كمال الحديث كما لصوت الأولي فليس لمن سمع كذلك أن تتم الحديث
بل يقتصر على ما سمع منه إلا مع البيان كما سيأتي وهذا أولى بالمنع من المسئلة التي قبلها لأن المسئلة
إلى قبله قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك بأسناد آخر وفي هذه الصون لم يثبت إلا هذا القدر من الحديث
وبالمنع أجاب الاستاذ أبو اسحق الإسفرائيني وقال أبو بكر الأسماعيلي إذا عرفت الحديث والتفاري ذلك
الحديث فارجوا أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما كان وطريق مراد إقامة أن يقتصر ما
ذكره الشيخ منه ثم يقول قال وذكر الحديث ثم يقول وتامه كذا وكذا ويسوقه وقال إن الصلاح بعد
حكاية كلام الأسماعيلي إذا جازنا ذلك فالتحقيق فيه أنه بطريق الإجابة فيما لم يذكره الشيخ قال
لكنها إجابة أكيدة قوية من جهات عديدة فإذن هذا مع كون أوله سماعا إدراج الباقي عليه من غير
افتراده بلفظ الإجابة **ص ابدال الرسول بالنبي وعلمه**

ص ابدال الرسول بالبي وعلمه
، وان رسول بني ابدل ، فالظاهر المنع كعكس فعله
، وقد روي جواز ابن حنبل والنووي ضوياً وهو جلي

ابداً الى النبی
بالرسول

ش إذا وقع في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فهل السامع أن يقول عز رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهكذا عكسه كان يكون في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عز النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصالح
الظاهر لا يجوز أن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف وكان
الحديث إذا كان في الكتاب النبي فقال الحديث رسول الله ضرب وكتب رسول الله قال الخطيب هذا غير لازم وإنما
استحب اتباع اللفظ ولا فذهبه الترخيص في ذلك وقد ساء العائنه صالح يكون في الحديث رسول الله فيجعل
النبي قال أرجو أن يكون به بأس قال حماد بن سلمة لعقائهم ويظهر كما جعل لا يغيران النبي من رسول الله أما انما
فلا تفهمان أبدا قلت وقول ابن الصلاح ان المعنى في هذا مختلف لا يمنع جواز ذلك لانه وان اختلف
معنى الرسول والنبي فإنه لا يختلف المعنى في نسبة ذلك القول لقايله بأي وصف وصفه اذا كان يعرف
به وأما ما استدرك به بعضهم على المنع بحديث البراء بن عازب في الصحيح في الدعاء عند النوم وفيه
ونبيك الذي أرسلت فقال يستدركهم وبرسولك الذي أرسلت فقال لا ونبيك الذي
أرسلت فليس فيه دليل لان الفاظ الادكار توقيفية وإنما كان في اللفظ سر لا يتخذ
بغيره ولعله اراد ان تجمع بين اللفظين في موضع واحد وقال النووي الصواب والله اعلم
جوان لانه لا يختلف هنا معني ص السامع على نوع من اوهن او عن بجليه ن

ثم علي السامع بالمذكر بيانه كنفه وهن خامرة

77
 ثم عني سماعه بالذكرة بيانه لنوع وهن خامة
 اذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعلية بيان ذلك بقوله حدثنا مذكر
 او في المذاكرة ونحو ذلك لانهم يتساهلون في المذاكرة والحفظ خوفاً ولهذا كان احمد يستع من رواية
 ما يحفظه الامر بكتابه وقد منع عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك والوزع عن الرازي ان يحمل عنهم
 في المذاكرة شيء هكذا قال ابن الصانع ان عليه بيان ما فيه بعض الوهن وجعل امثله ما سمعته في المذا
 فبتعت فيه ذلك وفي كلام الخطيب انه ليس يحتم فانه قال واستحب ان يقول حدثنا في المذاكرة وقولي
 كنوع وهن خامة اي كما اذا كان في صاحبه نوع من الوهن فان عليه بيانه كانه يسمع من غير اصل او كان هو
 او شيخه يتحدث في وقت القراءة عليه او ينسخ او ينقش او كان سماع شيخه او سماعه هو تقرأ
 نسخته او كان او كتابة التسميع يحظر فيه نظر ونحو ذلك فان في اغفال ذلك وترك البيان نوعاً من التيسر
 والمتر عن شخصين واحد يخرج لا يحسن الحذف له لكن يصح
 وبمسام عنه كني فلم يوف
 والحذف حيث وثق فهو اخف

مش
إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مخرج الحديث لا نُسِرَ روي عنه مثلاً ثابت
البناني وأبان بن أبي عيَّاش ونحو ذلك لا يحسن إسقاط المخرج وهو أبان والاقصا علي ثابت لجواز
أن يكون فيه شيء عن أبان لم يذكر ثابت وحمل لفظ أحدهما علي الآخر قال نحو ذلك أحد الخطيب
وقال بن الصلاح أنه لا يمتنع ذلك امتناع تحريم لأن الظاهر اتفاق الروایتين وما ذكره من الاحتمال نادر
بعيد قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المخرج والإسناد ويدكر الثقة
ثم يقول وآخر كناية عن المخرج قال وهذا القول لا فائدة فيه قال بن الصلاح وهكذا ينبغي إذا
كان الحديث عن ثقتين إن لا يسقط أحدهما منه لتطوق مثل الاحتمال المذكور إليه وإن كان محذور الإسقاط فيه
قل ثم لا يمتنع ذلك ص
وان يكن عن كل راوٍ قطعه، آخر بلا مئير خلط جمعة

• مع البيان كحديث الإفك • وخروج بعض مقتضى للترك •
• وحذف واحد من الأسنان • في الصور من أمتع للزيادة •

ش إذا لم يكن سمع جميع الحديث من شيخ واحد فالكثرة بل سمع قطعة من الحديث من شيخ وقطعة
منه من شيخ آخر فما زاد فانه يجوز له ان يخلط الحديث ويروي به عنهما او عنهم جميعا مع بيان ان عن كل
شيخ بعض الحديث من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الآخر كحديث الإفك في الصحيح من رواية الزهري
حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وعفقه بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة

عن عائشة قال وكل قد حدثني طائفة من حديثي ودخل حديث بعضهم في بعض وانا ادعي لحديث بعضهم
فذكر الحديث فان اتفق في حديث غير هذا اركان بعض الرواية في مثل هذه الصلوة ضعيفا فذلك مقتضى
لخرج جميع الحديث لانه ما من قطعة من الحديث الا وجايز ان تكون عن ذلك الراوي المخرج وقولي وحذف
هو مفعول مقدم اي امنع حذف واحد من الاسناد فيما نحن فيه في الصورتين في صورة ما اذا كان الراوي
او الرواة كلهم ثقات وفي صورة ما اذا كان فيهم ضعيف لا نكاذ حذف واحد من الاسناد وانيت
بجميع الحديث فقد زدت على يقية الرواة ما ليس من حديثهم وان حذف بعض الحديث لم تعلم ان ما
حذفه هور واية من حذف اسم فجب ذكر جميع الرواة في الصورتين مع **اصار اداب الحديث**

- وصحح النية في الحديث واحضر على نشر الحديث
- ثم توضاء واغتسل واستعمل طيبا وتسبحا واذن المخلع
- صوتا على الحديث واجلس بآداب وهيبه بصدور مجلسه
- لم تخلص النية طالب فعم ولا تحدث عجلا وان تضر
- اوف الطريق ثم حيث احتج لك في شيء اروه وابن
- خلا د سلك
- بأنه يحسن الخشوع عاونا ولا بأس لا يعيننا
- ورد والشيخ بغير البارع خصص لا كمالك والشافعي

ش من تصدي لاسماع الحديث او الافادة فيه فليقدم تصحيح النية واخراهما فانما الاعمال
بالنيات وقد قال سفيان الثوري قلت لجيب بن ابي ثابت حدثنا قال حتى تجي النية وقيل لا في الاخر
سلام بن سليم حدثنا فقال ليست لي نية فقالوا له انك لو جرف فقال
يكنوني للخير الكثير وليتني بجوت كهافا لا على ولا ليا

وروي عن حماد بن زيد انه قال استغفر الله ان لذكر الاسناد في القلب خيلاء وليكن البرهمة نشر
الحديث والعلم وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وقد كان عروة بن الزبير يتألف
الناس على حديثه وقال سفيان الثوري تعلموا هذا العلم فاذا علموه فحفظوه فاذا حفظتموه فاعلموا
به فاذا علمتم به فانشروه ويستحب له ان يستعمل عند ارادة الحديث ما رويناه عن مالك رضي الله
انه كان اذا اراد ان يحدث توضاء وجلس على صدر فرشته وسرح لحيته وتكن في جلوسه بوقار ونسبة
وحديث فقيل له في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احب ان اعطي طهارة

صواب
او

متكنا وكان يكن ان يحدث في الطريق وهو قائم او يستعمل وقال احب ان اتعلم ما احث به عن رسول الله **78**
صلى الله عليه وسلم وروينا عن ايضا انه كان يغتسل لذلك ويتحيز وينظف فان رجع احد صوته في مجلس
منهم وقال قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولي وهب
لم تخلص النية اي وهب ان الطالب لم تخلص نيته فلا تمتنع من حديثه بل عم كل طالب علم روي عن
الثوري انه قال ما كان في الناس افضل من طلبه الحديث فقال له ابن مهدي يطلبونه بغيرة فقال طلبهم
اياهم روي عن جيب بن ابي ثابت ومعم بن راشد انها قال طلبنا الحديث وما لنا فيه نية
ثم رزق الله عز وجل النية بعد روي عن معمر ايضا قال ان الرجل ليطلب العلم لغير الله تعالى فيأتي عليه
العلم حتى يكون له عز وجل قال الخطيب والذي يستحب ان يروي الحديث لكل احدهما له الحديث ولا
يمنع احدا من الطلبة وقولي او ان تقيم اي في حال قيامك فانه معطوف على الحال التي قبله وقولي ثم حيث
احتج لك في شيء اوه بيان للوقت الذي يحسن فيه التصدي للاسناد والتحديث فان كان قد احتج
الي ما عندك فقد اختلف فيه كلام الخطيب وابن الصلاح في الوجوب والتجانب فهذا اتيت فيه
بصيغة الامر الصالحة لهما في قولي اوه قال الخطيب في كتاب الجامع فان احتج اليه في رواية الحديث قبل
ان يعلم نيته فيجب عليه ان يحدث ولا يمتنع لان نشر العلم عند الحاجة اليه لازم والتمنع من ذلك عار
اشهر وقال ابن الصلاح والذي نقوله انه متى احتج الي ما عندك استجب له التصدي لروايته ونشره
في اي سن كان وروينا عن ابي محمد بن خلاد الرامهرمي في كتاب الحديث الفاضل قال الذي يصح عدي
من طريق الاثر والنظر في الحد الذي اذ بلغه الناقل حسن به ان يحدث هو ان يستوفي الخمسين لانها
انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الاشهر قال ليس مستحب ان يحدث عند استيفاء الاربعين لانها
حد الاستواء ومنتهى الكمال يتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن اربعين وفي الاربعين تناسي
عزيمة الانسان وقوته ويتوفر عقله ويجود رايه وتعتقه القاض عياض في كتاب الامام فقال
واستحب ان هذا لا يقوم له حجة عما قال وكمر من السلف المتقدمين ومن بعدهم من الحديث من لم يفته
يلا هذا السن ولا استوفى هذا العمر ومات قبله وقد نشر من العلم والحديث ملا يحصى هذا عمر
ابن عبد العزيز توفي وله ركل الاربعين وسعيد بن جبيل لم يبلغ الخمسين وكذلك ابراهيم
النجي وهذا مالك بن انس قد جلس للناس ابن يثف وعشرين سنة وقيل ابن سبع
سنة والناس متوافرون وشيوخه احياء اربعة وابن شهاب وابن هرون ونافع ومحمد بن المنذر

الغرض من المنع
وروي عن

وغيرهم وقد سماع منه ابن شهاب حديث الفريضة ثم قال وكذلك كان من ادريس الشافعي قد اخذ عنه العلم
 في سنن الحديث وانتصب لذلك في آخرين من الامة المتقدمين والمتأخرين انتهى كلام القاضي عياض
 وقد روي عن محمد بن بشر بن دينار انه حدث وهو ابن ثمانين سنة وروى عن يونس بن بكير الاغيني قال
 كتبنا عن محمد بن اسمعيل البخاري علي باب محمد بن يوسف الفريابي وما في وجهه من شقة وروى عن
 الخطيب قال وقد حدثت انا واثني عشر سنة كتبت عن شيخنا ابو القاسم الازهري اشياء
 في سنة اثنتي عشرة واربع مائة انتهى وقد حدث شيخنا الحافظ ابو العباس احمد بن مظفر سنة ثمانين
 عشرة سنة سماع منه الحافظ ابو عبد الله الذهبي سنة ثلث وتسعين وتمايه وحدث عنه في محله
 حديث من الافراد للدارقطني وقال عقبه املاه علي بن المظفر وهو امرؤ وقد حدث شيخنا
 ابو الشفاء محمود بن خليفة المتبحر وله عشرون سنة سماع منه شيخنا العلامة شيخ الاسلام
 تقي الدين السبكي احاديث من فضائل القرآن لابي عبيد قلث وقد سماع مني صاحبنا العلامة ابو
 محمد محمد بن ابراهيم المقدسي واثني عشر سنة سنة خمس واربعين وسمعت علي شيخنا الحافظ عماد الدين
 ابن كثير حديثا من ابي ابراهيم بن شاذان واما اكل يومئذ ثلاثين سنة سنة اربع وخمسين بدمشق وهذا
 ونحوه من رواية الاكابر عن الاصاغر وقد دخل ابن الصلاح كلامه من خلاصة علي بن محمد صحيح فقال ما ذكر
 ابن خلاصة غير مستنكر وهو محمول على انه قاله فيمن تصدق للتحدث ابتداء من نفسه من غير توكيد في
 العلم تجلت له قبل السن الذي ذكره هذا انما ينبغي له بعد استيفاء السن المذكور فانه منوطه للاحتياج
 لا ما عده قال واما الذين ذكرهم عياض من حدث قبل ذلك فالظاهر ان ذلك لبراعة منهم في العلم
 تقدمت ظهرا لمعها الاحتياج اليهم فحدثوا قبل ذلك اولاهم سئلوا ذلك اما بصرح السؤال واما
 بقرينة الحال انتهى كلامه واليه الاشارة بقولي والشيخ بغير الباص مختص اي مختص كلامه من
 خلاصة بغير الباص في العلم

وينبغي الاسكال ان يخشى الله وبالثمانين ابن خلاصة جزمه
 فان يكن ثابت عقل لم يزل كائس وما لك ومن فعل
 والبغوي والنجي وفيه كالتبري حدثوا بعد البايه
 لما ذكر السن الذي ينبغي الحديث ذكر بعد السن الذي ينبغي الاسكال عن الحديث
 قال القاضي عياض الحديث في ترك الشيخ الحديث التغير وحرف الحرف وكذا قال ابن الصلاح هو
 السن الذي يخشى عليه فيه المهرم والحرف ويخاف عليه فيه ان يخط ويروي ما ليس من حديث

فيه

قال والناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف احوالهم وروايتهم بل قد روي عن خلاصة قال
 فاذا اتاهم العمر بالمحدث فاعجب الي ان لميل في الثمانين فانه حد الهجره قال والتسبيح والذكر
 وثائق القرآن اولي بانه الثمانين فان كان عقله ثابتا وروايه بجمعا يعرف حديثه ويقوم به وتحوي
 ان يحدث احتسابا رجوت له خيرا كما يحضري وموسي وعبدان قال ولما ارى بهم بلوغه وضبطه
 باسما مع سنه انتهى كلامه وقد حدث جملة من الصحابة من بعدهم بعد جاوزة الثمانين من الصحابة
 انس ابن مالك وعبد الله بن ابي وفي وسهل بن سعد بن ابي في آخرين ومن التابعين شيخ القاضي ومجاهد
 والشعبي في آخرين ومن التابعين مالك بن انس والليث بن سعد وسفيان بن عيينة في آخرين منهم
 ومن بعدهم وقد ذكر القاضي عياض ان مالكا قال انما يخوف الكذابون وقد حدث جملة بعد
 ان جاوزوا المائة من الصحابة حكيم بن حزام ومن التابعين شريك بن عبد الله النخعي ومن بعدهم الحسن
 ابن عوفه وابو القاسم عبد الله بن محمد البغوي وابو اسحق ابراهيم بن علي النخعي حدث وهو ابن مائة
 وثلاث سنين والقاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري والحافظ ابو طاهر احمد بن محمد السلفي
 وغيرهم ولم يتغير احد منهم وقرأ القاضي يوما علي النجاشي بعد ان جاوز المائة واراد اختباره
 بذلك ان الجبان حقه من فوق كالكلب تحي جلده بزوقه فقال له النجاشي قل الثور يا
 ثور فان الكلب لا روق له ففرح الناس بصحة عقله وجودة حسه قال الجومري والرتوف القرن
 قال القاضي عياض وانا كره من كره لاصحاب الثمانين الحديث لان الغالب علي من يبلغ هذا السن
 اختلال الجسمر والذكر وضعف الحال وتغير الفهم وحول الحرف مخافة ان يبداه به التغير
 والاختلال فلا يفتقر له الا بعد ان جازت عليه اشياء

وينبغي امسالك الاعمي ان يخف وان من سئل بحزبه قد عرف
 دحان راويه دل فهو حق وترك حديثه بحضرة الاحق
 وبعضهم كره الاحتجاج به ببلد وفيه اولي مست

وينبغي لمن عي وخاف ان يدخل عليه ما ليس من حديثه ان يسكت عن الرواية وينبغي ايضا
 للحديث اذا سئل بحزبه او كتابه ان يقرأ عليه وهو يعلم ان غيره في بلدته او غيرها ان يحج في روايته منه
 بكونه اعلي اسنادا منه فيه او سماع غير متصل بالسمع وفي طريقة موافقة او غير ذلك من التزجي
 ان يدل السائل علي من هو احق بذلك من ذلك من النصيحة في العلم وينبغي ايضا ان لا يحدث بحضرة
 من هو احق بالحديث واولي به منه فقد كان ابراهيم النخعي اذا اجتمع مع الشعبي لم يكلم ابراهيم بشي

منه
 كثر
 فاموس

منه
 كثر
 فاموس

والله اعلم
 بالحق

كره الوعظ
في بلد وفسه اوله منه

وزاد بعضهم على هذا بان كره الرواية ببلد وفيه من هو اولي منه لسنته او غير ذلك فقد قال يحيى بن
معين الذي يحدث ببلد وفيها اولي بالحديث منه لعن وروي عنه انه قال اذا حدثت ببلد فيه مثل
يلا مسير فجب للحديث ان تلتق **ص**
ولا تقم لاحد واقبل عليهم والحديث رتل
واخذ وصل مع سلام ودعا في بدو مجلس

وختمه معاً

ش وينبغي للشيخ ان لا يقوم لاحد في حال الحديث وكذلك قاري الحديث فقد بلغنا عن محمد بن
احمد بن عبد الله الفقيه وهو ابو زيد المروزي انه قال القاري حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
لاحد فانه يكتب عليه خطية ويستحب له ان يقبل على من يحدثهم فقد روي عن جابر بن عبد الله قال
من السنة اذا حدث القوم ان يقبل عليهم جميعاً ورويناه عن قال كفايعون اذا حدث الرجل ان لا يقبل
على الرجل الواحد ولكن ليجمعهم ويستحب ان يقرأ الحديث ولا يسره سره لينتفع السامع من ادراك بعضه
ففي الصحيحين من حديث عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسر الحديث كسر كسر زاد
الترمذي ولكنه كان يتكلم بكلامين فصل يحفظه من جلس اليه وقال حديث حسن صحيح ويستحب له
ان يفتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى وصلوة وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء يليق بالمال
قال من الصلوات ومن ابلغ ما يفتحه به ان يقول الحمد لله رب العالمين اكل احد على كل حال والصلوة والحمد
الانمان على سيد المرسلين كما ذكره الذكورون وكما غفل عن ذكره الغافلون اللهم صل عليه وعلى اله
وسائر النبيين وآل كل وصيائك الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون **ص**

واعقد للائلا مجلساً فداك من ارفع الاسماع والاخذ ثم ان
تكثر جموع فاحذر مستهلاً محصلاً اذا يقظة مستهلاً
يعال او فقاماً يتبع ما ينسعه مبلغاً او مفهماً

ش يستحب للحديث العارفين ان يعقد مجلساً لا ملاء الحديث فانه من اعلى مراتب الاسماع
والتمهل فان كثر الجمع فليحذر مستهلاً يبلغ عنه فقد فعل ذلك مالك وشعبة ووكيع وابو عاصم ويزيد
ابن هارون في عدد كثير من الحفاظ والمحدثين وقد روي في سنن ابى داود والنسائي من حديث
رافع بن عمرو قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس في حين ارتفع الضحك على بعض
شبهاء وعلي رضي الله عنه فانه كان يكثر الجمع بحيث لا يكتفى بمسقل واحد اتخذ مستهلاً فانه

المروى ببلد بفارس
والنسبة مروى
ومروى في
فارس

السرد يعني نيكوراندن
وكا رسي بوسن
مهاور

افتتاح
الوعظ

فقد روي ان ابامسيلم الكوفي ائلا في دجينة غسان وكان في مجلسه سبعة مستهلمين يبلغ كل واحد
الذي يليه وكتب الناس عنه قياماً بايديهم المحابر ثم سخطت الرحمة وحسب من حصر نعمة فبلغ ذلك شيئاً
واربعين الف فتمت سبوي النظارة وروينا ان مجلس عاصم بن علي كان يجوز بالكثير من مائة الف انسان
وكان يستهلم عليه هرون الذيك وهرون الحنظلي وليكن المستهلم محصلاً مستهلاً فانه لا يستهلم
يزيد بن هرون حيث سئل من حديث فقال حدثنا به عطاء فضاخ المستهلم يا ابا خالدة
ابن من فقال له عده بن فقد شك وليكن المستهلم على موضع مرتفع من كبري او نحو ولا فقاما على
قدميه ليكون الملع للسامعين وعلى المستهلم ان يتبع لفظ الملمي فيؤديه على وجهه من غير تحيير
وقال الخطيب يستحب له ان لا يجالف لفظه وقال ان الصلاح عليه ذلك كما تقدم وقايدته ابلغ
من لم يبلغه لفظ الملمي وافهام من بلغه على بعد ولم يفهمه فيتوصل بصوت المستهلم الى تفهمه
وتحقيقه وقد تقدم الكلام فممن لم يسمع الا لفظ المستهلم بل ان يروي عن الملمي اوليس له الا ان
يرويه عن المستهلم عنه **ص**

واستحسنوا البدء بقاري تلامذة وتعد استنصت ثم بسلاً
فاحمد فالصلوة ثم اقبل يقول من او ما ذكرت وابتهل
له وصلى وترضى رافها والشيخ ترجم الشيوخ ودعا

ش واستحسنوا افتتاح مجلس الاملاء بقراءة قاري لشي من القرآن العظيم وقال الخطيب سورة
من القرآن ثم روي باسناد الى ابي نضر قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا اذكروا
العلم وقرؤوا سورة فاذا فرغ القاري استنصت المستهلم اهل المجلس حيث اتيهم للاستنصات
ففي الصحيحين من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع استنصت الناس
فاذا انصت الناس تسلم المستهلم ويحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقبل
علي الشيخ الحديث قايداً له من ذكرت من الشيوخ او ما ذكرت اي من الاحاديث رحمك الله او غفر الله
لك وهو المراد بقولي وابتهل له اي ودعا له وقد روي عن يحيى بن كثر قال نلت القضاء وقضاء
القضاء والوزان وكذا وكذا ما سررت بشي مثل قول المستهلم رحمك الله قال الخطيب واذا
انتهى المستهلم في الاسناد الي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم استحب له الصلوة عليه رافعاً صوته
بذلك وهكذا يفعل في كل حديث عاذا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا انتهى للاذكر بعض
الصحابة قال رضوان الله عليه او رضي الله عنه انتهى وكذلك الرضي والترجم على الامية فقد

مذكرت

رَوَى لَخَطِيبُ أَنَّ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمٍ قَالَ الْقَارِيُّ يَوْمًا حَدَّثَكُمْ الشَّافِعِيَّ فَلَمْ يَقُلْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الرَّبِيعُ
 وَلَا خَرَفَ حَتَّى يَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلِي وَالشَّيْخُ مَوْمِدًا أَيُّ الشَّيْخِ الْمَلِيٍّ يَتَرَجَّمُ شَيْخُوهُ الَّذِي
 يُحَدِّثُ عَنْهُمْ بِذِكْرِ أَسَابِهِمْ وَبَعْضُ مَنْ أَقْبَهُمْ وَيَدْعُوهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ قَالَ لَخَطِيبٌ إِذَا فَعَلَ
 الْمُسْتَعْلَى مَا ذَكَرْتُمْ قَالَ الرَّابِعُ حَدَّثَنَا فُلَانٌ ثُمَّ نَسَبَ شَيْخَهُ الَّذِي سَمَّاهُ حَتَّى بَلَغَ نَسَبَهُ مِنْهَا قَالَ
 وَأَجْعَلُ بَيْنَ أَسْمَاءِ الشَّيْخِ وَكُنْيَتِهِ الْبَلْعَ فِي إِعْظَامِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ يَقْتَصِرُ فِي الرَّوَايَةِ عَلَى أَسْمَاءٍ كَأَيُّوبَ
 وَيُونُسَ وَمَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَخُوْهُمْ وَهَكَذَا مَرَّكَانَ مَشْهُورًا بِنَسَبِهِ إِلَى أَبِيهِ أَوْ قَبِيلَتِهِ قَدْ كَثُرَ فِي ثَوْبِ
 مِنَ الرِّوَايَاتِ بِذِكْرِ مَا اسْتَمَرَّ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَرْ كَأَبْنِ عَوْنٍ وَأَبْنِ جَدِجٍ وَأَبْنِ طَبِيعَةَ وَأَبْنِ عَيْبَةَ وَخُوْهُمْ
 وَكَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيَّ وَخُوْهُمْ ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَشْهُمِ رِثَاقًا
 نَسَبَهُ لِأَقْرَبِ أَوْ تَقْصِيرَ كَالْعَوْرِ وَخُوْهُمْ وَسَيَّاتِي وَمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَوْصَافٍ شَيْخُوهُ فَلَقَوْلِي مُسْلِمٌ لِلْخَوْلَانِ
 حَدَّثَنِي الْجَدِيدُ الْأَمِينُ أَمَّا مَوْلَى الْخَلِيفَةِ وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي فَأَمِينٌ عَوْنٌ بَيْنَ مَالِكٍ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَوْلِي
 مَسْرُوقٌ حَدَّثَنِي الْأَصْدَقِيَّةُ بَنَتْ الْقَدِيقَ حَفِيَّةً حَبِيبَةَ اللَّهِ الْكَبِيرَةَ وَقَوْلِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ حَدَّثَنِي
 الْبَحْرِيُّ يَزِيدُ بْنُ عُبَّاسٍ وَقَوْلِي الشَّعْبِيُّ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ خَشِيمٍ وَكَانَ مِنْ مَعَادِنِ الصَّدَقِ وَقَوْلِي ابْنِ عَيْبَةَ
 حَدَّثَنِي أَبُو ثَوْرٍ النَّاسِرِيُّ ابْنُ يُوْبَ وَقَوْلِي شُعْبَةَ حَدَّثَنِي سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ ابْنُ يُوْبَ وَقَالَ وَكَيْفَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
 فِي الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ حَدَّثَنَا مَنْ لَمْ تَرَعَيْنَايَ مِثْلَهُ ابْنُ الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْلَمَ الطُّوسِيُّ وَحَدَّثَنَا الْكَافُظُ
 أَبُو سَعِيدٍ الْعَدَلِيُّ يَوْمًا عَنِ الرَّضِيِّ الطَّبْرِكِيِّ فَقَالَ حَدَّثَنَا الْأَمَامُ أَبُو اسْحَقَ الطَّبْرِكِيُّ وَهُوَ أَجَلُ شَيْخٍ لِقَيْتِهِ
 وَذَكَرَ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ كَعَنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ تَقْصِيرٍ أَوْ نَسَبٍ

لَا قَهْرَ فَيَايُزُ مَا لَمْ يَكُنْ بِرُكُوهٍ كَأَبْنِ عَلِيَّةٍ فَضْلًا
 قَالَ لَخَطِيبٌ عَلَيَّتِ الْقَابُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَمَلِ الْعِلْمِ فَاقْتَصَرَ النَّاسُ عَلَى ذِكْرِ الْقَابِ بِهَمِ
 فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مِنْهُمْ عَنَدُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ وَتَوْسُ بْنُ مُحَمَّدٍ سُلَيْمَانَ الْمُصَنِّعِيَّ وَمُسْكَدًا لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْكُوفِيِّ
 وَعَارِئُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيِّ وَسَعْدُ وَتَيْهَ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ وَصَاعِقَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
 الرَّحِيمِ الْبَغْدَادِيُّ وَمُطِينٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَمِيِّ وَنُفُوطِيَّةُ ابْنِ يَمِيمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ عَرَفَةَ النُّخَوِيِّ وَقَالَ
 لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ ذِكْرُ الشَّيْخِ وَتَعْرِيفُهُ بِصِفَتِهِ الَّتِي لَيْسَتْ نَقْصًا فِي خَلْقَتِهِ كَالطُّولِ وَالزَّرْقَةِ
 وَالشَّقْمَةِ وَالْحَمَّةَ وَالضُّفْرَةَ قَالَ وَكَذَلِكَ يَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمَرْحَةِ وَالْقَصْرِ وَالْعَمَى وَالْعَوْرَ وَالْعَمَشَ وَالطُّولَ
 وَالْأَقْعَادَ وَالشَّلْلَ كَمَا أَنَّ الْقَصِيرَ وَالْمَعْوِيَةَ الْخُزَمِيَّ وَهَرُونَ بْنَ مُوسَى الْأَعْوَرِ وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشَ
 وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هَرَمٍ الْأَعْوَجَ وَعَاصِمَ الْأَحْوَلِ وَالْمَعْمُورَ الْمُقْعَدَ وَمَنْصُورَ الْأَشْلَ وَجَمَاعَةً وَسُلَيْمَانَ

81 المبارك عن فُلَانٍ الْقَصِيرِ وَفُلَانٍ الْأَعْوَجَ وَفُلَانٍ الْأَصْفَرِ وَحَمِيدُ الطُّوِيلِ قَالَ إِذَا ارْتَدَّ صِفَتَهُ
 وَلَمْ يَرِدْ عَيْبَةً فَلَا بَأْسَ قَالَ لَخَطِيبٌ وَإِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِاسْمِ أُمِّهِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ جَازَ نَسَبُهُ إِلَيْهِ
 مِثْلُ ابْنِ نُجَيْمَةَ وَابْنِ أَمْرِ مَكْتُومٍ وَيَعْلَى بْنُ مُنِيَّةَ وَالْجَارِثُ بْنُ الرِّصَاةِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ يَحْتَمِلُ
 لَمْ يَصُورْ مِنْ صِفَتِهِ وَاسْمِعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ وَاسْتَنْثَى ابْنُ الصَّلَاحِ مِنَ الْجَوَازِ مَا يَكْرَهُهُ الْمَلَقُ فَقَالَ
 لَا مَا يَكْرَهُهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا فِي اسْمِعِيلَ بْنِ أَبِيهِمُ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ عَلِيَّةَ وَهِيَ أُمُّ قَيْلٍ أُمُّ أُمِّهِ رَوَيْنَا عَنْ أَبِي
 ابْنِ مُعِينٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ حَدَّثَنَا اسْمِعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ فَهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَالَ قُلُ اسْمِعِيلُ بْنُ أَبِيهِمُ
 فَانْهَ بِلَغْنِي أَنَّهُ كَانَ يَكُنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى أُمِّهِ فَقَالَ قَدْ قَبِلْنَا مِنْكَ يَا مَعْلَمُ الْخَيْرِ أَنْتَ وَلَمْ يَسْتَنْ لَخَطِيبُ
 ذَلِكَ مِنَ الْجَوَازِ بَلْ رَوَى هَذِهِ الْحِكَايَةَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ عَلَى طَرِيقِ الْإِدْبَارِ الْقُرْصِ

، وَأَرُوْنِي الْأَمْلَاءَ عَنْ شَيْخٍ قَدِيمٍ ، أَوْ لَا هُمْ وَأَنْتَقَهُ وَأَفْهَمُ ،
 ، مَا فِيهِ مِنْ قَائِدَةٍ وَلَا تَبَرُّدٍ ، عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمَدَ ،
 ، عَلَى اسْنَادٍ قَصِيرٍ مَتْنٍ ، وَاجْتَنَبَ الْمَشْكَلَ خَوْفَ الْفَقْرِ ،

قَالَ لَخَطِيبٌ يَسْتَحِبُّ لِلرَّابِعِ أَنْ لَا يَقْتَصِرَ فِي أَمَلِيهِ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ
 مِنْ شَيْخُوهُ بَلْ يَرَوِ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ وَيَقْدِرُ مِنْ عِلَالِ اسْنَادِهِ مِنْهُمْ زَادَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَوْ يَقْدِرُ الْأَوَّلَى مِنْ وَجْهِ
 آخَرَ قَالَ وَيَنْتَقِي مَا يَمْلِكُهُ وَتَحْرِيكَ الْمُسْتَفَادَةِ قَالَ لَخَطِيبٌ دُونَ نَفْعٍ مَا يَمْلِكُ الْأَحَادِيثَ الْفَقْهِيَّةَ قَالَ
 وَيَسْتَحِبُّ أَيْضًا أَمَلَاءَ أَحَادِيثِ الرَّغِيبِ قَالَ وَإِذَا رَوَى حَدِيثًا فِيهِ كَلَامٌ غَرِيبٌ فَسَرَّهُ أَوْ مَعْنَى غَامِضٍ
 بَيَّنَّهُ وَأَظْهَرَهُ ثُمَّ رَوَى عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْرْتُ لَكُنْتُ بِجَنْبِ كُلِّ
 حَدِيثٍ تَفْسِيرَهُ قَالَ لَخَطِيبٌ وَيَسْتَحِبُّ لِلرَّابِعِ أَنْ يَنْتَقِي عَلَى فَضْلِ مَا يَرَوِيهِ وَبَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا
 يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَفَاطُ مِنْ أَمْثَالِهِ وَكَوْنِهِ فَإِنْ كَانَ لِلْحَدِيثِ عَالِيًا عَلُوًّا مُتَفَارِقًا وَصَفَهُ بِذَلِكَ وَهَذَا
 إِذَا كَانَ رَوَاهُ غَايَةً فِي الثَّقَةِ وَالْعَدَالَةِ قَالَ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ رَوَى حَدِيثًا سَعْلُوًّا أَنْ يُبَيِّنَ عِلَّتَهُ
 وَإِذَا كَانَ فِي الْأَسْنَادِ اسْمٌ يَشَاكُلُ غَيْرَهُ فِي الصُّوَرَةِ اسْتَحْبَبْتُ لَهُ أَنْ يَذْكُرَ صُورَةَ عَجَلِهِ ثُمَّ ذَكَرَ
 النَّسَبَ عَلَى تَابِخِ السَّمْعِ الْقَدِيمِ وَكَوْنِهِ أَنْفَرَدَ عَنْ شَيْخِهِ وَكَوْنِ الْحَدِيثِ لَا يُوْجَدُ عِنْدَهُ قَالَ لَخَطِيبُ
 وَيَكُونُ أَمَلَاءُ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ حَدِيثًا وَاحِدًا فَإِنَّهُ عَمَلٌ لِلْفَائِدَةِ وَكَثْرُ الْمَنْفَعَةِ قَالَ وَيَتَعَدَّى مَا عِلَالِ اسْنَادِهِ وَقَصْرُ
 مَتْنِهِ وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ وَطَيْفَتُنَا مَائَةٌ لِلْغَرِيبِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَوِيٍّ مَا يَهْدِي شَرِيكِي
 أَوْ هَشِيمِيَّةَ أَحَادِيثَ فَقَدْ قَصَّاصِيَا قَالَ لَخَطِيبُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَدِيَ أَمَلِيهِ الرَّوَايَةَ عَنْ ثِقَاتٍ
 شَيْخُوهُ وَلَا يَرَوِي عَنْ كَذَابٍ وَلَا مَظَاهِيرَ بَدْعَةٍ وَلَا مَعْرُوفٍ بِالْفُسْقِ قَالَ وَلَجْتَ بِنَفْسِي فِي أَمَلِيهِ رَوَايَةَ

بخط المصنف
 في الحاشية لها
 جماعة منهم

ملا بحمله عقول العوام لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطأ والاهتمام وان يشبهوا الله تعالى بخلة
 ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه وذلك نحو احاديث الصفات التي ظاهرها يقضي التشبيه والتجسيم
 واشتات الجوانح والاعضاء للذلي القديم وان كانت الاحاديث صالحة وطاهية النوايل طرق وجوه
 الا ان مرجعها الا تروي الا لاهلها خوفا من ان يضل بها من جهل معانيها فيحملها على ظاهرها ويستنكرها
 فيردها ويكذب روايتها وفصلتها ثم روي حديث ابي هريرة كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقول
 علي بن ابي طالب عن تجوون ان يكذب الله ورسوله حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما بين يديهم وقول بن مسعود
 ان الرجل يحدث بالحديث فيسمع من لا يبلغ عقلا ففهم ذلك الحديث فيكون عليه فتنة قال الخطيب وما
 راي العلماء الصنف وف عن روايته للعوام اولى احاديث الرخص كحديث الرخصة في التبيذ ثم
 ذكر كراهية رواية احاديث بني اسرائيل لما توفى عن اهل الكتاب وما نقل عن اهل الكتاب ثم روي عن
 الشافعي ان معنى حديث حدثوا عن بني اسرائيل ولا تخرج اي لا بأس ان تحدثوا عنهم ما سمعتم وان استحال
 ان يكون في مدة الامة مثل ما روي ان شياهم تطول والنار التي تنزل من السماء فتاكل القران فهو
 وقال بعض العلماء ان قوله ولا تخرج في موضع الحال اي حدثوا عنهم حيث لا تخرج في الحديث عنهم كما
 حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخبارهم قال الخطيب وعن صحابته وعن العلماء فان روايته تجوز
 قال الخطيب ولجئنا ما شجر بين الصحابة وقد روي الخطيب في كتاب له في القول في علم النجوم من
 حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذكر اصحابي فامسكوا ورواه ابن
 عدي من حديث ابن عمر ايضا وكلاهما لا يصح والفتن بفتح الفاء مصدر قولك فتن حكة الخليل
 ابن احمد

- واستحسن الانشاد في الاواخر بعد الحكايات مع التوارد
- وان يخرج للرواة متفرق مجالس الاملاء فهو حسن
- وليس بالاملاء حين يكمل غنى عن العرض لزيغ يحصل

جرت عادة غير واحد من الاملاء ان يختم مجالس الاملاء بشي من الحكايات والنوا
 ولا نشادات باسانيد لها قال ابن الصلاح وذلك حسن وقد يوجب له الخطيب في الجامع واستدل
 له بما روي باسناده الي علي قال روي القلوب وابتغوا لها طرق الحكمة وعن الزهري انه كان يقول
 لاصحابها قوموا من استعاركم هاتوا من حديثكم فان الاذن حجة والقلب حمض وعن حماد بن زيد
 انه حدث باحاديث ثم قال لتأخذوا في ابرار الجنة فحدثنا بالحكايات وعن كثيرين افلح قال اخر

ان

بجلسه استافيه زيد بن ثابت تناسدنا فيه الشعر قال الخطيب وان لم يكن الراوي من اهل الحديث
 وعلمه واختلاف وجهه وطرقه وغير ذلك من انواع علومه فيلغى له ان يستعين ببعض حفظ
 وقته في تخرج الاحاديث التي يريد املاءها قبل يوم مجلسه فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون
 ذلك ابو الحسين بن يشران والقاضي ابو عمر الهاشمي وابو القاسم السراج وغيرهم قال ابن الصلاح
 واذا انجز الاملاء فلا يغني عن مقابلته واتقائه واصلاح ما فسده منه بزيغ القلم وطغيانه مكذا
 قال ابن الصلاح هنا انه لا غنى عن مقابلة الاملاء وقد تقدم في كلامه الترغيب في الرواية
 من الاصل غير المقابل بشرط ثلثة ولم يذكر ذلك هنا فيحتمل ان يحل هذا على ما تقدم ويحتمل ان يفرق بين
 النسخ من اصل السماع والنسخ من املاء الشيخ فيحفظ لان الحفظ يحون ولكن المقابلة للاملاء انما
 هي مع الشيخ ايضا من حفظه لا على اصوله وليس في كلام الخطيب هنا اشتراط مقابلة الاملاء انما
 وانما ترجم عليه بقوله المعارضة بالمجلس المكتوب واتقائه واصلاح ما فسده منه بزيغ القلم وطغيانه
 ثم روي باسناده الي زيد بن ثابت قال كنت اكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واذا
 فرغت قال اقرأه فان كان فيه سقط اقامته ثم تخرج به

- واخلص النية في طلبها • وجد وابدأ بعوالي مصركا
- وما يهتر ثم شد الرحال لغيره ولا تساهل حملا

ش اول ما على الطالب اخلاص النية فقد روي في سنن ابي داود وابن ماجه من حديث
 يله مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما مما يتبعني به وجه الله عز وجل لا يتعلمه
 الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة وروينا عن حماد بن سلمة
 قال من طلب الحديث لغير الله فمكر به قال الخطيب اذا عزم الله تعالى لا مري علي سماع الحديث
 وحضرته نية في الاشتغال فيلغى ان يقدر المسئلة لله ان يوفقه فيه ويعينه عليه
 ثم يبادر الي السماع ويحرص على ذلك من غير توقف ولا تاخير وفي صحيح مسلم من حديث يله
 هرون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وليجد
 الطالب في طلبه فقد روي عن يحيى بن ابي كثير قال لا ينال العلم براحة الجسم وروينا
 عن الشافعي قال لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتأمل وغنى النفس فيقطع ولكن من طلبه
 بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم افلح قال الخطيب ويعهد الي اسناد
 مصر واقدر سماعا فيدبر الاختلاف اليه ويواصل العكوف عليه فيقدر السماع

قوله عزم الله تعالى اي
 سهل الله او خلق الله قدرة
 لا يزد ولا يجوز ان يزد
 بالعزم حقيقة المتبادر
 الى الفهم وهو حصول
 خاطر في الذهن
 لم يكن فانه محال علي
 لله تعالى ان

منه فان تكافأت اسانيد جماعة من الشيوخ في العلم وادان يقتصر على السماع من بعضهم
فينبغي ان يتخير المشهور منهم بطلب الحديث المشار اليه بلا تقال له والمعرفة به وادان اساو
في الاسناد والمعرفة فمن كان من الاشراف وذوي الانساب فهو اولى ان يسمع منه وروينا عن
الحافظ ابي الفضل صالح بن احمد التميمي قال ينبغي لطالب الحديث ومن عني به ان يبدأ بكتب
حديث بلده ومعرفة اهلها منهم وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحها وقيمها ويعرف من اهل الحديث
بها واخواهم معرفة تامة اذا كان في بلده علم وعلم قديما وحديثا ثم يشتغل بعد
حديث البلدان والرحلة فيه وروينا عن ابي عبيدة قال من شغل نفسه بغير المهم اضرب بالهم
وقال الخطيب المقصود بالرحلة في الحديث امران احدهما تحصيل علو الاسناد وقدم السماع والما
لقاء للحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم فاذا كان الامر موجودين في بلد الطالب
ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة فلا اقتصار على ما في البلد اولى وادان انا موجودين
في بلد الطالب وفي غيره الا ان ما في كل واحد من البلدين يختص به اي من العوالي والحفاظ فالمستحب
للتطالب الرحلة لجمع القايدين من علو الاسنادين وعلم الطائفتين لكن بعد تحصيل حديث
بلده وتفهمه في المعرفة به قال واذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له ان لا يترك في بلده من الرواة
احدا الا ويكتب عنه ما تيسر من الاحاديث وان قلت فاني سمعت بعض اصحابنا يقول ضييع ورقة
ولا تصيتم شيئا وروينا عن احمد وسأله ابيه عبد الله عن طلب العلم تري له ان يلزم رجلا
عنده علم فيكتب عنه او تري له ان يرحل الى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم قال يرحل
يكتب عن الكوفيين والبصريين واهل مكة والمدينة يشأ من الناس يسمع منهم وروينا
عن ابن معين قال اربعة لا تؤمن منهم رسل منهم رجل يكتب في بلد ولا يرحل في طلب الحديث
وقال ابراهيم بن ادهم ان الله تعالى يرفع البلاد عن هذه الامة برحلة اصحاب الحديث قال
ابن الصلاح ولا يخلو للحرص والشر على التساهل في السماع والتجمل والاخلال بما عليه ذلك وقال
الخطيب ليعلم الطالب ان شوق السماع لا تنهى والنهية من الطلب لا تنقضي والعلم كالحمار المتعذر
كيها والمعادن التي لا ينقطع نيلها فلا ينبغي له ان يشتغل في الغربة الا بما يستحق لاجل الرحلة
وقولي بخلافه اي ولا يتساهل في الحيل والسماع

واعمل ما تسع في الفضائل والشيخ بخلة ولا تشاقل
عليه تطويل بحيث يصحح ولا تكرر يمنعك التكبر

حاضر القرب ومناوي
القاضي وابن المحدث

اول الحيا عن طلب واجتنب كتم السماع فهو لومر والتب
ما تستفيد عالما ونازلا لا كثرة الشيخ صينا غاطلا
ومن يقل اذا كتبت قمتش ثم اذا رويته ففقتش
فليس من ذا والكتاب يحتم سماعه لا تلجئة تنكسر
وان يضيق حال عن استيعابه لعارف اجاد في انتخابه
او قصر استعان ذا حفظ وقد كان من الحفاظ من له
وعلموا في الاصل اما خطا او هزتين او بضاد او طا

وليس تعلم الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي في حديث علي
ان رجلا قال يا رسول الله ما ينبغي عني حجة الجمل قال العلم قال فما ينبغي عني حجة العلم قال العمل
وروي عن بشر بن الحارث قال يا اصحاب الحديث ادوا زكوة هذا الحديث اعملوا من كل ما ينبغي
خمسة احاديث وروينا عن عمرو بن قنيس المذلي قال ذا بلغك شي من الخير فاعمل به ولو مرة
نكر من اهله وروينا عن وكيع قال اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعمل به وروينا عن ابراهيم بن اسمعيل
بن مجمع قال كنا نستعين علي حفظ الحديث بالعمل به وروينا عن احمد بن حنبل قال ما كتبت حديثا
الا وقد علمت به حتى مررت في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع واعطى ابا طيبة دينارا
فاعطيت الحجار دينارا حين اجتمعت ولبيح الطالب الشيخ وقد روي عن اخيرة قال كما نهاه
ابراهيم بن هاشم الامير وروينا عن البخاري قال ما ريت احدا اوفر للحد من يحيى بن معين
وليجذر من التشغل عليه لئلا يفهمه ويملكه قال الخطيب واذا احذرت فيجب ان ياخذ منه
العفو ولا يفهمه قال والاصحاب لا يغير الا فهمه ويفسد الاخلاق ويحيل الطباع وقد كان
اسماعيل بن ابي خالد من احسن الناس خلقا فلم ير الواب حتى ساء خلقه وروينا عن محمد بن سيرين
انه سأل رجلا عن حديث وقد اراد ان يقوم فقال انك كلفني ما لم اطق سأل ما سرك مني من خلق
قال ان الصلاح يخشى علي فاعل ذلك ان تجر الانقاع قلت وقد جرت ذلك فان شيخنا ابا
العباس احمد بن عبد الرحمن المزداوي كان كبيرا ويحجز عن الاسماع حتى كانت اقره على قراءة
الشئ اليسير فقراء عليه بعض اصحابنا فيما بلغني العملة باجازه من ابن عبد الدائم واطاك
عليه فاضجرة فكان يقول له الشيخ لا احيالك الله ان تروها عني وخذ لك فوات الطالب بعد
قليل ولم ينتفع بما سمع عليه وليجذر الطالب ان يمنع التكبر والحيا عن طلب العلم فقد ذكر

التخاري عن مجاهد قال لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر ولجئنا الطالب ان يظفر بشيخ
او يسمع لشيوخ فيلحقه لينفرد به عن اضرابه فذلك لو لم يفر على انه قد روينا فعل ذلك عن جماعة
عن الائمة المتقدمين كشعبة وسفيان الثوري وهشيم والليث وابن جريح وسفيان بن عيينة وابن
الهيعة وعبد الرزاق قاله علم مقاصدهم في ذلك وروينا عن مالك قال من ترك الحديث افاده بعضهم
بعضا ونحو عن ابن المبارك ونحو عن يحيى بن معين قال من نحل بالحديث وكتم على الناس
سماعهم لم يرفع وروينا عن اسحق بن راهويه قال قد راينا اقواما معوا هذا السماع فوالله ما افلحوا
ولا انجحوا قال الخطيب والذي نسخبه افاده الحديث لمن لم يسمعه والدلالة على الشيوع والتمسك
علي رواياتهم فان اقل ما في ذلك النصح للطالب والحفظ للطلوب مع ما يكتب به من جليل الاجر
وجليل الذكر ثم روي باسناده الى ابن عباس رفته قال اخواني تناصحوا في العلم ولا يكتف بعضكم
بعضا فان خيانة الرجل في علمه اشد من خيانه في ماله ثم روي عن الثوري قال لم يقد بعضكم
بعضا وهذا يدل على ان ما روي عنه وعن تقدم ذكره في الائمة مما يخالف ذلك محمول على كتمه
عن لم يرقه املا او على من لم يقبل الصواب اذا ارشد اليه او نحو ذلك وقد قال الخطيب من افاده
بكم قوط النبي ولا عجب الى الحماة عن الخطاء والماراة في الصواب فهو بذلك الوصف مذموم
ما ثور ومجتز الفائدة عنه غير مؤتب ولا مكموم وقد روي عن الخليل بن احمد انه قال لا ينبغي
معمري من الشئ لا تردن علي معجب خطا فليست فية منك علما ويحذركه عدوا ولكن همة الطالب
تحصيل الفائدة سواء وقعت له بغا او بزول ولا يات عم يودونه ما يستفيد روينا عن
وكيع وسفيان قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكتب وقال وكيع لا يكون عالما حتى يحد
عن هو فوفه وعن هو دونه وعن هو مثله وكان ابن المبارك يكتب عن دونه فقل له فقال اهل
الكلمة التي فيها بخاتي لم تقع لي ولجئنا الطالب ان تكون همة تكثير الشيوع لمجرد اسم الكثرة وصحتها
قال ابن الصلاح وليس يوفق من ضيع شيئا من وقته في ذلك وروينا عن عفا انه سمع قوما يقولون
نسختنا كتب فلان فقال هذا الضرب من الناس لا يفهمون كذا في هذا فسمع منه ما ليس عند هذا وسمع من
هذا ما ليس عند هذا فقد منا الكوفة فاقنا اربعة اشهر ولو اردنا ان نكتب مائة الف حديث لكننا
فاكتبنا الا قد خمسة الاف حديث وما رصينا من احد الا بالاملاء الا شريك فانه ابي عليا قال
ابن الصلاح وليس مذكور قول ابي حاتم الرازي اذا كتبت ففقت واذا حدثت ففقت والتفتيش والتفتيش
ايضا جمع الشئ من ههنا ومهنا ولم يبين ابن الصلاح ما المراد بذلك وكأنه اراد كتب الفائدة من

من
انتم تانفيا لامة
حاتم

ان يكتب

اي من الركاب لقصد تكثير
الشيوع

سعتها ولا تؤخر ذلك حتى تنظر فيمن حدثك امواهل ان يوحده من املا فوات ذلك موت الشيخ 84
اوسفر او سفر فاذ كان وقت الرواية عن او وقت العمل بذلك ففتش جيذا وقد تبحر عليه
الخطيب باب من قال يكتب عن كل احد ويحتمل ان مراد ابي حاتم استيعاب الكتاب التمعق وترك
انتخابه واستيعاب ما عند الشيخ وقت التحل ويكون الظرفية حالة الرواية وقد يكون قصد
الحديث تكثير طرق الحديث وجمع اطرافه فيكثر لذلك شيوعه ولا بأس بذلك فقد روينا عن ابي
حاتم قال لو لم نكتب الحديث من ستين رجلا ما عطلناه وقد وصفت بلا تبارك من الشيخ سفيان
الثوري وابوداود الطيالسي ويونس بن محمد الكوفي ومحمد بن يوسف الكندي وابوعبدالله بن مندة
والقاسم بن داود البغدادي روينا عن قال كتب عن مائة الف شيخ وينبغي للطالب ان
يسمع ويكتب ما وقع له من كتاب او نحو على التمام ولا يفتنه فيما يحتاج بعد ذلك الى رواية شي
منه لم يكن فيما انتخبه منه فينهم وقد روينا عن ابن المبارك قال ما انتخب على علم قط الا اندم
وروينا عنه قال اجاء من متقي خير قط وروينا عن يحيى بن معين قال صاحب الانتخاب يلد
وصاحب الشئ لا يلد وقد فرق الخطيب في ذلك بين ان يكون الشيخ غسرا والطالب
واردا غسرا فقال اذا كان الحديث كثيرا وفي الرواية معتبرا ينبغي للطالب ان ينتقي حديثه
وينتخب فيكتب عنه ما لا يجد عند غيره ويتجنب المعاد من رواياته قال وهكذا حكم الواردين
من الغرباء الذين لا يكتم طول الاقامة والتواء قال واما من لم يميز للطالب معاذ حديثه
من غيره وما يشارك في روايته مما ينفرد به فلا ولي ان يكتب حديثه على الاستيعاب دون
الانتقاء والانتخاب انتهى واليه اشترت بقولي وان يضيق حال عن استيعابه اي لعسر
الشيخ او لكون الشيخ او الطالب واردا غير مقيم ونحو ذلك وقولي لعاري اي بخودة الانتخاب
فقد روينا عن يحيى بن معين قال دفع الي وهب كتابين عن معاوية بن صالح خسمانية او خسمانية حديث
فانتقيت شرارها لم يكن لي بها يومئذ معرفة وان قصر الطالب عن معرفة الانتخاب وجودته
فقال الخطيب ينبغي ان يستعين ببعض حفاظ وقته على انتقاء ما له غرض في سماعه وكتبه
ثم ذكر من المعروفين بحسن الانتقاء ابا زرعة الرازي وابا عبد الرحمن النسائي وابن هب بن اوزة
الا صبرها في وعبيد الجعفي وابا بكر الجعفي وعمر البصري ومحمد بن المظفر والدارقطني وابا
الفتح بن ابي القوارس وابا القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي وقولي وكما في
الاصل هذا بيان لما جرت به عادة الحفاظ من تعليمهم في اصل الشيخ على ما انتخبه وفائدة لاجل

معتبرا

ابن

ها

المعارضة اوله عليه الشيخ اصله ولا حقال ذهاب الفزع فينقل من الاصل او يحذف من الاصل بذلك العلم
عليه واختيار انهم لصورة العلامة مختلفة ولا حرج في ذلك وكان الدارقطني يعلم بخطه عريض
بالحكمة في الحاشية اليسرى وكان اللالكائي يعلم على اول اسناد الحديث بخط صغير بالحكمة وهذا
الذي استقر عليه عمل اكثر المتأخرين وكان ابو الفضل علي بن الحسن الفلكي يعلم بصورة بمنزلة من يحبر
في الحاشية اليمنى وكان ابو الحسن بن احمد النعماني يعلم صاداً ممدودة بحبر في الحاشية اليمنى ايضاً
وكان ابو محمد الخلال يعلم طاءً ممدودة كذلك وكان محمد بن طلحة النغالي يعلم بحاءين في الجنب
الاخري كذلك

ولا تكن مقصرا ان تسعها، ولتبه من دون فهم نفعها،

واقراء كتابا في علوم الآثار كابن الصلاح او كذا المختصر

لا ينبغي للطالب ان يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفة وفهمه فقد
روى عن ابي عاصم النبيل قال الرياسة في الحديث بلاد الرياسة نذلة قال الخطيب ياجتمع
الطلبه على الراوي للسمع عند علمه قال فاذا امير الطالب بفهم الحديث ومعرفة بطلان
ذلك في شبابه قال ولولم يكن في الاقتصار على سماع الحديث وتحليله التحف دون التمييز معرفة
صحيحه من فاسده والوقوف على اختلاف وجوهه والتصرف في انواع علومه الا لتلقيب المعتزلة القدرية
من سلك تلك الطريقة بالاحتوائه لوجب على الطالب الانفة لنفسه ودفع ذلك عنه وعن ابنا جنسه
وروى عن فارسي بن الحسين لنفسه **ن** يا طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية

كربن الرواية ذا العناية بالرواية والدراية **هـ** وأرو القليل ورأه، فاعلم ليس له نهاية،
وقولي وكتبه هو منصوب عطفًا على محل أن المصدرية فحملها نصب على نزع الخافض أي مقصرا على
سماع الحديث وكتبه وينبغي للطالب أن يُقدِّم قراءة كتاب في علوم الحديث حفظًا أو تفهيمًا
مُسطحًا إلهًا قال بن الصلاح ومقاصدهم ومما تهم التي ينقص الحديث بالكم والنقص فاحت
فهو ان شاء الله جلَّ جلاله بان يُقدِّم العناية به وقولي أو كذا المختصر إشارة إلى هذه الأجزاء **ص**

، وبالصحيحين أبدان ثم السنن، واليهما ضبطاً وفهماً ثم ثن.

٦. لما اقتضته حاجة من مسندنا احمد والموظاء الممهد

وَعَلَى خَيْرِهَا أَهْمًا، وَالِدَاؤُنِي وَالتَّوَابِخَ عَدًا،

من خيرها الكبير للجمعي، ولجرح والتعديل للزاري

وكتب المؤلف المشهور والأكمل الإكمال للامير

قال الخطيب من اول ما ينبغي ان يستعمله الطالب شدة الخوص على السماع والتمسك
اليه والملازمة للشيخ ويتبدى بسماع الائمة من كتب اهل الاثر والاصول الجامعة للشئ واحكامها
بالتقديم الصحيح للخاري ومسلم وما يتاوا الصعيين سنن ابي داود والنسائي والترمذي وكتاب
ابن خزيمة قال بن الصلاح ضبط المشكلها وفما تخفي معانيها قال ولا يتخذ عن كتاب السنن الكبير
لليستقي فان لا نعلم مثله في بابيه ثم بسائر ما تيسر حاجة صاحب الحديث اليه من كتب المسانيد كسند
احمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الاحكام وموطا مالك هو المقتدر منها وقال الخطيب بعد ان
ذكر الكتب الخمسة ثم كتب المسانيد الكبار مثل مسند احمد وابن راهويه واي بكر بن ابي شيبة واي
خيثمة وعبد بن حميد واحمد بن سنان والحسين بن سفيان واي يعلى وما يوجد من مسند يعقوب
ابن شيبة واسماعيل القاضي ومحمد بن ابوالرازي ثم الكتب المصنفة مثل كتب ابن جنيح وابن ابي عمير
وابن المبارك وابن عثينة وهشيم وابن وهب والوليد بن مسلم وكيع وعبد الوهاب بن
عطاء وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهم قال واما موطا مالك فهو المقتدر في هذا النوع
وتحجب ان يتبدى بذكر علي كل كتاب لغيره ثم الكتب المتعلقة بعلم الحديث فيها كتاب احمد بن حنبل وابن
الديني وابن ابي حاتم واي علي النيسابوري والدارقطني والقيم لمسلم ثم تواريخ الحديث مثل كتاب
ابن معين رواية عباس ورواية الفضل الغلاني ورواية الحسين بن جبان وتاريخ خليفة واي
حسان الزبيري ويعقوب الفسوي وابن ابي خيثمة واي زينة الدمشقي وحنبل بن اسحق والسراج
والجرح والتعديل لابن ابي حاتم قال ويؤني علي هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن اسماعيل البخاري يريد
التاريخ الكبير وله ثلثة تواريخ واي هذا اشرف بقول من خيراها الكبير للجعفي اي البخاري وقال
ابن الصلاح ان من اجود العمل كتاب احمد والدارقطني ومن افضل التواريخ تاريخ البخاري الكبير
وكتاب ابن ابي حاتم ثم قال ومن كتب الضبط لمشكل الاما قال ومن اكملها كتاب الامال لابي نصر
ابن مائولا

• واحفظه بالتدريج ثم ذكر به ولا يقان أصحابين وبادر،

، اذ اتاهلت الى التالف، ثم تذكروا وهو في التصنيف،

طريقان جمعه ابوا نا، اوسند انفرده صا نا،

٦ وجمعه معللاً كما فعل يعقوب اعلا رسته و ما كمل

ثم ان هذا الكتاب مدخل
الى هذا الشأن مفصّل
عن اصوله وفروعه
شارح لمصطلحات
اهله

ابن سعد ويحيى بن سعيد الانصاري ويونس بن عبيد البصري وروينا عن عثمان بن سعيد الدارمي قال
يقال من لم يجمع حديثه لم يجمع الحديث في الحديث سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد
وابن عتيبة ومن اصول الدين واما جمع التراجم فهو جمع ما جاء به ترجمة واحدة من الحديث كما في نافع عن
ابن عمر وسهيل بن ابي صالح عن ابي هريرة وهشام بن عروة عن ابي عيسى عايشة واثوب عن ابن سيرين
عن ابي هريرة ونحو ذلك واما جمع الطرق فهو جمع طرق حديث واحد كطريق حديث قبض العلم للطوسي
وطريق حديث من كذب على متعمدا للطبراني وطريق حديث طلب العلم فريضة ونحو ذلك وقد
ادخل الخطيب هذا القسم في جميع الابواب وافردة ابن الصلاح بالذكر وهو واضح لان هذا جمع طرق
حديث واحد واذ كان جمع باب وفيه احاديث مختلفة والله اعلم وكرهوا الجمع والتأليف لمن هو قاصر عن جودة
التأليف روي عن علي بن المديني قال اذا رايت الحديث اول ما يكتب الاحاديث بجمع حديث الغسل
وحديث من كذب فاكذب على فقهه لا يفهم وكذلك روهوا استخراج التصنيف الى الناس قبل تهذيبه وتحسين
ولعادة النظر فيه وتكريره

ص العلي والتاثر

- وطلب العلوية وقد فضل بعض النزل وهو ردة.
- وقسموه خمسة فالاول قرب من الرسول وهو افضل.
- ان صغ الاسناد وقسم اقرب الى امام وعلو نسبي.
- بنسبة للكتب الستة اذ ينزل ثمن من طريقها اخذ.

ش روي عن احمد بن حنبل قال طلب الاسناد العالي شئ عن سلف وروينا عن محمد بن
اسلم الطوسي قال قرب الاسناد قرينة الى الله عز وجل وقال الحاكم وفي طلب الاسناد العالي ستة
صحيح فذكر حديث ابن عبيد بن ابي اعرابي وقوله يا محمد اتانا رسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان
طلب العلو في الاسناد غير مستحب لانك لو علمت ما اخبره رسول الله ولا مرة بالافتقار على ما اخبره
الرسول عنه ولم يحكم الحاكم خلافا في تفضيل العلو وحكاية ابن خلاد ثم الخطيب فحكى عن بعض اهل
النظر ان التنزل في الاسناد افضل لانه يجب على الراوي ان يتجهد في متن الحديث وتاويله وفي الناقل
وتعديله وكما نزل الاجتهاد زاد صاحبه ثوابا قال ابن خلاد وهذا مذهب من يزعم ان الخبر اقوي
القياس قال ابن الصلاح وهذا مذهب ضعيف الحق قال بن دقيق العيد لا تكثر المشقة ليست
مطلوبة لنفسه وقال ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة اولى قلت وهذا بمثابة من يقصده
السجد لصلوة الجماعة فيسلك طريقا بعيدا لتكثير الخطا وان اداه سلوكها الى فوت الجماعة التي هي

فقد روي عن بعض النوازل في قوله
مقدم النزل وطلب العلو وتفضل الحديث
القياس يكون عن طرق القياس والاول
الاستدلال ويكون عن طريق القياس والاول
الاستدلال ويكون عن طريق القياس والاول
الاستدلال ويكون عن طريق القياس والاول

المقصود وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحة وبعد اليوم وكلما نثر رجال الاسناد تطرف
اليه احتمال الخطاء والخلل وكلما قصر السند كان اسلم اللهم الا ان يكون رجال الاسناد النازل او ثور
واحفظ وافقه ونحو ذلك على ما سيأتي في آخر هذا الفصل ثم العلوية في الاسناد على خمسة
اقسام كما قسمها ابو الفضل محمد بن طاهر في جزء له افردة لذلك ونبعد من الصلاح على كونها خمسة
اقسام وان اختلفت كلالهما في مائة بعض الاقسام كما سيأتي القسم الاول القرب من رسول الله
صلي الله عليه وسلم من حيث العدد باسناد نظيف غير ضعيف واليه الاشارة بقولي ان صحيح الاسناد فاما
اذ كان قرب الاسناد مع ضعف بعض الرواة فلا التفات الى هذا العلو لاسيما ان كان فيه بعض
الكذابين المتأخرين ممن ادعي سماعا من الصحابة كما برهمن بن مذبذبة ودينار بن عبد الله وخراش بن عليم
ابن سالم ويعلي بن الاشعث وابي الدنيا الاشعث ونحوهم قال الحافظ ابو عبد الله الذبيبي في الميزان
متى رايت الحديث يفرج بعوال ابي هدية ويعلي بن الاشعث وموسى الطويل وابي الدنيا وهذا الضرب
فاعلم انه عامي بعد وهذا القسم الاول مواصل انواع العلوم واجلها واعلى ما يقع للشيخوخ
في هذا الزمان من الاحاديث الصحاح المتصلة بالسماع ما هو تساعي الاسناد ولا يقع ذلك في هذه الايام
الا من الغيلانيات وجزء الانصاري وجزء الخطريف فقط او ما يؤخذ منها ولا يقع لاسيما من الصحيح
المتصل بالسماع الا عشاري الاسناد وقد يقع لنا التساعي الصحيح ولكن باجتناب الطرق والله اعلم
وقول الذبيبي في تاريخ الاسلام في ترجمة ابن البخاري وهو آخر من كان في الدنيا بينه وبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثمانية رجال ثقات فانه يريد مع اتصال السماع اما مع الاجازة فقد تأخر بعده جماعة والله اعلم
والقسم الثاني من اقسام العلو القرب الى امام مرآة الحديث كالاغمش ومشميم وابن جزيج والاوزاعي
ومالك وسفيان وشعبة وزهير وحماد بن زيد واسماعيل بن علية وغيرهم من ائمة الحديث وكلام الحاكم يشير
الى ترجيح هذا القسم على غيره وانه المقصود من العلو وانما يوصف بالعلو اذ اصح الاسناد ليل ذلك
الامام بالعدد اليسير كما صرح به الحاكم وهو كذلك كما مر في القسم الاول واعلى ما يقع اليوم للشيخوخ بينهم
وبين مولا الائمة من حيث العدد مع صحة السند واتصاله بالسماع ان ينفرد بين الاغمش وابن جزيج
والاوزاعي ثمانية وبينهم وبين مالك والثوري وشعبة وزهير وحماد بن سلمة ومشميم سبعة وبينهم وبين
ابن علية ستة وقد ساوينا الشيخوخ بالنسبة الى مشميم فبيننا وبينه سبعة بالسماع الصحيح المتصل
والقسم الثالث العلو المقتد بالنسبة الى رواية الصحيحين وبقية الكتب الستة وسماه ابن
دقيق العيد علو التنزيل ولم يذكر ابن طاهر هذا القسم وجعل القسم الثالث علو تقديم السماع وجمع بينه

خ
ادا

دمشقي

وبين قسم تقديم الوفاة فجعلها قسما واحدا كما ينبغي ولكن هذا القسم يؤخذ من كلام بطائفة آخر المخرجين المذكور وان لم يكن في الاقسام وليس هذا علوا مطلقا في جميع هذا القسم وانما هو بالنسبة لهذه الكتب اذ الراوي لوروي الحديث بطريق كتاب الستة يقع انزل ما لورواه من غير طريقها وقد يكون علوا مطلقا ايضا مثاله حديث رواه الترمذي لابن مسعود مرفوعا يوم تكلم الله سبحانه وتعالى على جبهة صوفى الحديث رواه الترمذي عن ابن حجر عن خلف بن خليف عن حميد بن اعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود فلو رويناه من طريق الترمذي وقع بيننا وبين خلف تسعة فاذا رويناه من جزير بن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلمنا رجحنا في هذا مع كونه علوا بالنسبة فهو ايضا علوي مطلق ولا يقع اليوم لاحد هذا الحديث اعلى من هذا وكل واحد من شيوخنا في عادة الى خلف هو آخر من رواه عن شيخه بالسمع من اجزاء المذكور وقول بن الصلاح ان هذا النوع من العلوق تابع لنزول بحول على الغالب ولا فهذا الحديث المذكور عال للترمذي وغال لنا وليس موعاليا بالنسبة فقط وهذا النوع هو الذي يقع فيه الموافقات ولا بدال والمساواة والمصاحفات على ما سياتي في بيانها

- فان يكن في شيخه قد وافقه مع علوق فهو الموافقة
- او شيخه شيخه كذلك فالبذل وان يكن ساواه عددا
- قد حصل
- فهو المساواة وحيث راجحه الاصل بالواحد فللمكان

ش هذا اشارة الى بيان الموافقة وما ذكره معيا فالموافقة ان يروي الراوي حديثا في احد الكتب الستة باسناد لنفسه من غير طريقها بحيث يجمع مع احد الكتب الستة في شيخه مع علوق هذا الطريق الذي رواه منه علي ما لوراه من طريق احد الكتب الستة مثاله حديث رواه البخاري عن حميد بن عبد الله انصاري عن حميد بن انس مرفوعا كتاب الله القضاة فاذا رويناه من جزير بن عرفة لا نصاري تقع موافقة للبخاري في شيخه مع علوق درجة واما البذل فهو ان يوافق في شيخه مع علوق ايضا الى ذلك اشترت بقولي كذلك مثاله حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي وتقدم في شرح الابيات التي قبل هذه فهذا يطلقون عليه البذل وقد يستعملون موافقة مقيدة فيقال هو موافقة في شيخ شيخ الترمذي مثلا ويؤخذ ذلك من قولي او شيخ شيخه اي وان يكن قد وافقه في شيخ شيخه فسماه موافقة في شيخ الشيخ واما تقييد الموافقة والبذل بصورة العلوق فكذلك ابن الصلاح انه لا يطلق عليه ذلك الا مع العلوق فانه قال ولو لم يكن ذلك عاليا فهو ايضا موافقة وبذل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبذل لعدم الالتقاء

اليه قلت وفي كلام غير من المخرجين اطلاق اسم الموافقة والبذل مع عدم العلوق فان علا قالوا 88 موافقة عالية او بدلا عاليا كذا رايته في كلام الشيخ جمال الدين الظاهري وغيره ورايت في كلام الظاهري والذهبي موافقة بنزول فسمياه مع النزول موافقة ولكن مقيدة بالنزول كما قيدها غيرنا بالعلوق واما المساواة فهو ان يكون بين الراوي وبين الصحابي او من قبل الصحابي الى شيخ احد اليتة كما بين احد الائمة الستة وبين ذلك الصحابي او من قبله علي ما ذكرنا ويكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم من العدد كما بين احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم من العدد وهذا كله كان يوجد قديما واما اليوم فلا توجد المساواة الا بان يكون عدما بين الراوي لان وبين النبي صلى الله عليه وسلم كعدما بين احد الائمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم ومثال المساواة لشيخنا حديث النهي عن زكاح المتعة اخبرنا به محمد بن اسمعيل بن عبد العزيز ان عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني انبأنا سعد بن سعيد بن روح وعفيفة بنت احمد الفارسية واللفظ لها قالا اخبرتنا فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية قالت اخبرنا ابو بكر بن ربيعة اننا سليمان بن احمد الطبراني حدثنا ابو الزناد عن زوق بن العرج عن يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد قال حدثني يوسف القاضي ثنا ابو الوليد الطيالسي ثنا ليث بن سعد حدثني الربيع بن سبرة الجاهلي عن ابيه سبرة انه قال اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة للحديث وفيه ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء الذي يسمع من فيلخل سبيها واللفظ حديث يحيى بن بكير هذا حديث صحيح اخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة عن الليث فوقع بدلا لها عاليا وورد حديث النهي عن زكاح المتعة من طريق جماعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وهو متفق عليه من حديثه من طريق مالك وقد رواه النسائي في جمعة حديث مالك عن زكرياء بن يحيى بن خياط الستة عن ابراهيم بن عبد الله الطبراني عن سعيد بن محبوب عن عتب بن القاسم عن سفيان الثوري عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحسن بن محمد بن علي عن ابيه عن علي فباعته بهذا العدد كان شيخنا ساوي فيه للنسائي وكان في لقيت النسائي وصاحبه به والله اعلم واما المصاحفة فهو ان يعاون طريق احد الكتب الستة عن المساواة بدرجة فيكون الراوي كأنه سمع الحديث من البخاري او مسلم مثالا وهو المراد بقولي وحيث راجحه الاصل اي وحيث رجع احد من الائمة الستة براوا واحدا على الراوي الذي وقع له ذلك الحديث سمى مصلحة بمعنى ان الراوي كأنه لقي احد الائمة الستة وصاحبه بذلك الحديث ومثلت بالكتب الستة لان الغالب على المخرجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمل الظاهري وغيره بالنسبة الى مسند احمد ولا مشاحة في ذلك وقد وقع لنا غير ما حديث مصنف

فمن ذلك الحديث المتقدم مثالا للمساواة فإنه مساواة لشيوخنا مصافحة لنا كما تقدم والله اعلم

ثم علو قدم الوفاة أما العلو لا مع التفات

الآخر فليل للخمسين أو الثلاثين مضت سنين

ش هذا القسم الرابع من اقسام العلو وهو تقدم وفاة الراوي عن شيخ علي وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع سنن ابي داود علي الرضا عبد العظيم اعلام من سمعه علي النجيب الحارثي ومن سمعه علي النجيب اعلي من سمعه علي ابن خطيب النخعي والفخر بن البخاري وان اشترك الاربعة في رواية الكافي عن شيخ واحد وهو ابن طبرزد كتقدم وفاة الرضا علي النجيب وتقدم وفاة النجيب علي من بعده روي عنه علي الحلي قال قد يكون الاسناد بعلو علي غير بتقدم موت راويه وان كان متساويا وبين في العدد وهذا كله بنسبة شيخ الي شيخ اما علو الاسناد بتقدم موت الشيخ لا مع التفات لآخر او شيخ آخر فتي يوصف بالعلو روي عن ابن جوصا قال اسناد خمسين سنة من موت الشيخ اسناد علو وروينا عن عبد الله بن منلة قال اذ امر علي الاسناد ثلثون سنة فهو عال وقولي سنين اتميز والتقييد بالخمسين اريد من موت الشيخ لا من وقت السماع عليه كما صرح به ابن جوصا واما كلامه من منلة فيجمل انه اراد من حين السماع وهو بعيد لانه يجوز ان يكون شيخه الي الان حيا والظاهر انه اراد اذا مضى على اسناد كتاب او حديث ثلثون سنة وهو في تلك المدة لا يقع اعلي من ذلك كسماع كتاب البخاري في سنة ستين ورواه علي اصحاب اصحاب ابن الزبير في فاته قد مضت عليه ثلثون سنة من موت من كان آخر من روي عنه عليا وموافقا

ثم علو قدم السماع وضده النزول كالانواع

وحديث دمر فهو المعتبر والصحة العلو عند النظر

ش هذا القسم الخامس من اقسام العلو وهو تقدم السماع من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخ كان اعلي من سمع من ذلك الشيخ نفسه بعه روي عن محمد بن طاهر قال من العلو تقدم السماع ولكن جعل ابن طاهر وتبعه ابن دقيق العيد هذا القسم والذي قبله قسما واحدا وقال ابن الصلاح ان كثيرا من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه ملا يدخل مثل ان يسمع شخصان من شيخ واحد وسمع احدهما من اثنين سنة مثلا وسماع الاخر من اربعين سنة قلت واهل الحديث يجمعون على افضلية المتقدم فحق من احتلط شيخه او خرف ظميره او مرض وهو واضح اما من لم يحصل له ذلك فزنا كان السماع المتأخر ارجح بان يكون حديثه الاول قبل ان يبلغ درجة الاتقان والضبط ثم كان الشيخ متصفا بذلك

ابن جوصا
حديث مشهور
قاسم

في حالة سماع الراوي المتأخر السماع فلهذا منزلة وفضل على السماع المتقدم وهو ارفع واعلا لكنه علو معنوي علي ماسياتي فهذه اقسام العلو ولما جمع ابن طاهر وابن حقيق العيدين قسمي تقدم السماع وتقدم الوفاة وجعلاهما قسما واحدا زاد بدل الساقط العلو الي صاحبي الصحيحين وصنفي الكتب المشهورة وجعل من طاهر هذا قسمين احدهما العلو الي البخاري ومسلم والي داود والي حاتم والي زرعة والآخر العلو الي كتب مصنفة لا قوام كابين الي الدنيا والخطابي واشباههما فان من طاهر واعلم ان كل حديث عز علي الحديث ولم يحده عالما ولا بدله من ايراده في تصنيفه واحتجاج به فمن اي وجه اورده فهو عال لعزته ثم مثل ذلك بان البخاري روي عن امثال اصحاب مالك ثم روي حديثا لابي اسحق الفزاري عن مالك يعني فيه وكان فيه بينه وبين مالك ثلثة رجال والله اعلم واما اقسام النزول فهي خمسة ايضا فان كل قسم من اقسام العلو وضده قسم من اقسام النزول كما قال ابن الصلاح وقال الحاكم في علوم الحديث لعل قايلا يقول النزول ضد العلو فمن عرف العلو فقد عرف ضده قال الحاكم وليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها الا اهل الصنعة قال ابن الصلاح هذا ليس نفي لكون النزول ضد العلو علي الوجه الذي ذكرته بل نفي لكونه يعرف لمعرفة العلو قال وذلك ليلق بما ذكره هو في معرفة العلو فانه قصر في بيان وتفصيله وليس كذلك ما ذكرناه فانه مفصل تفصيلا مبينا مفيها لمراتب النزول ثم ان النزول حيث ذمته من ذمته كقول علي بن الحسين والي عمر والستة فيمار وبيانه عنهما النزول شؤم وكقول ابن معين فيمار وبيانه عنهما الاسناد النازل قرحة في الوجه فهو محمول علي ما اذا لم يكن مع النزول ما يجبره كزيادة الثقة في رجالة علي العالي او كونهما حفظا وافقه او كونه متصل بالسماع وفي العالي حضورا واجازة او مساواة او تساؤل بعض رواة في التحمل ونحو ذلك فان العلو جليل في النزول ليس بدموم ولا مفصول وروينا عن وكيع قال لا عيش احب اليكم عن ابي وايل عن عبد الله او سفين عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن علقمة عن ابراهيم عن ابي وايل اقرب فقال الاعمش شيخ وابو وايل شيخ وسفين عن منصور عن ابراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه وروينا عن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاسناد جودة الحديث صحة الرجال وروينا عن السلفي قال الاصل الاخذ عن العلماء فمنزولهم اولي من العلو عن الحكماء علي مذهب المحققين من النقلة والنازل جليل هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روينا عن نظام الملك قال عندي ان الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت رواة مائة وكما روينا عن السلفي من نظمه ليس حسن الحديث قرب رجال عند ارباب علم النقلة

ابن الجوزي

بل علوا الحديث بين اولي الاتقان والحفظ صحة الاسناد
 واذا ما تجا في حديثه فاغتمه فذاك اقصى المراء
 قال بن الصلاح هذا ليس من قبيل العلو المتعارف اطلاقه بين اهل الحديث وانما هو علو حديث
 المعنى فحسب **الغريب والعزير والمشهور**
 وما به مطلقا الراوي انفرده فهو الغريب وابن منقح فدا
 بلا نفراد عن امامه مجمع حديثه فان عليه يتبع
 من واحد واثنين فالعزير او فوق مشهور وكل قدر او
 منه الصحيح والضعيف ثم قد يغرب مطلقا واسنادا فقط
ش قال بن الصلاح الحديث الذي ينفرده بعض الرواة يوصف بالغريب قال وكذلك
 الحديث الذي ينفرده بعضهم بامر لا يذكر فيه غير اما في متنه واما في اسناده وروينا عن ابي
 عبد الله بن مندة قال الغريب من الحديث كحديث الزهري وقادة واشباههما من الامة ممن يجمع حديثهم
 اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فاذا روي عنهم رجلا من اولئك واشتركوا في عونه فاذا
 روي الجماعة عنهم حديثا يسمى مشهورا وهكذا قال محمد بن طاهر المقدسي وكان اخذ من ترك الامر من
 مندة وقولي وكل قدر او منه الصحيح والضعيف اي ان وصف الحديث بكونه مشهورا او غريبا او
 غريبا لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا او مشهورا ضعيفا او غريبا صحيحا
 او غريبا ضعيفا او غريبا صحيحا او غريبا ضعيفا ولم يذكر ابن الصلاح كون العزيز يكون منه
 الصحيح والضعيف بل ذكر ذلك في المشهور والغريب فقط ومثل الصحيح المشهور حديث الاعمان بالنيا
 وتبع في ذلك الحاكم وفيه ظروفان الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد واول الاسناد فذكر كما تقدم
 وقد ثبت على ذلك ابن الصلاح في آخر النوع الحادي والثلاثين وهو الذي يلي نوع المشهور وكان ينبغي
 له ان يمثل بغيره كما مثل به الحاكم ايضا كحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا وحديث من اتى الجمعة
 فليغتسل وحديث رفع اليدين في الصلوة وغير ذلك ومثل ابن الصلاح المشهور الذي ليس بصحيح حديث
 طلب العلم فرصة على كل مسلم وتبع في ذلك ايضا الحاكم وقد صح بعض الامة بعض طرق الحديث
 كما بينته في تخرجه اجاديت الاحياء ومثله الحاكم ايضا كحديث الاذان من الراس وبامثلة كثيرة
 بعضها صحيح وان لم يخرج في واحد من الصحيحين وذكر ابن الصلاح في امثله ما بلغه عن احمد
 ابن حنبل قال اربعة احاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسواق ليس لها اصل

من بشر في مخرج آذانه بشرة بالجملة ومن آذى ذميا فانا حقه يوم القيمة ونحوكم يوم صومكم وللسايل
 حق وان جاء علي فريس قلت وهذا لا يصح عن احمد وقد خرج في مسنده هذا الحديث الرابع عن وكيع
 وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان عن مصعب بن عمر عن علي بن ابي يحيى عن فاطمة بنت الحسين
 عن ابيها الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسناد جيد ويعلي وان جعله ابو حاتم
 فقد وثقه ابو حاتم بن حبان واما مصعب فوثقه يحيى بن معين وغيره واخرجه ابو داود في مسنده
 وسكت عنه فهو صالح عنده واخرجه ايضا من حديث علي وفي اسناده من لم يسمع وروناه ايضا
 من حديث بن عباس ومن حديث ابي هريرة بن زبابة واما حديث من آذى ذميا فقد رواه نحوه
 ابو داود ايضا وسكت عليه من رواية صفوان بن سليم عن علقمة مرثبان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ابيهم ذنبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا من ظلم معا هذا او انتقصه او كلفه
 فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا حجه يوم القيمة وهذا اسناد جيد وان كان فيه
 من لم يسمع فانهم علة من الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد روي
 في سنن البيهقي وفي غير ثلثين مرثبان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الحديثان الاخران فلا
 اصل لهما كما ذكر واما مثال الغريب الصحيح فكا فراد الصحيح وهي كثيرة منها حديث مالك عن سفيان عن
 ليصاح عن ابي هريرة مرفوعا السفر قطعة من العذاب ولما الغريب الذي ليس بصحيح فهو الغالب على
 الغريب وقد روي عن احمد بن حنبل قال لا تكتبوا هذه الاحاديث الغريب فانها مأكلة وعامة عن
 الضعفاء وروينا عن مالك قال شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس وروينا
 عن عبد الرزاق قال كما نرى ان غريب الحديث خير فاذا هو شر وقسم الحاكم الغريب الى ثلاثة انواع
 غريب الصحيح وغريب الشيوخ وغريب المتن وقسمه ابن طاهر الى خمسة انواع وقال بن الصلاح
 ان من الغريب ما هو غريب متنه واسناده او هو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد ومنه
 ما هو غريب اسنادا لا متنه كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة اذا
 تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه قال ومن ذلك غريب الشيوخ
 في اسانيد المتن الصحيح قال وهذا الذي يقول فيه الرمزي غريب من هذا الوجه قلت
 واشترت الى القسم الاول بقولي ثم قد يغرب مطلقا والي الثاني بقولي واسنادا فقد اي فقط
 قال بن الصلاح ولا اري هذا النوع ينعكس فلا يوجد اذن ما هو غريب متنه وليس غريبا
 اسنادا الا اذا اشتمل الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثير فان اسناده متصرف

ابن داود

بالغربة في طرف الاول منتصف الشجرة في طرفه الآخر كحديث انما الاعمال بالنيات وكسائر الخرائب
 التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة هكذا قال ابن الصلاح انه لا يوجد ما موثق متنا لا سندا
 الا بالتاويل الذي ذكره وقد اطلق ابو الفتح التميمي ذكر هذا النوع في كتابه انواع الغريب من غير
 تقييد بأخر السند فقال في شرح الترمذي الغريب على اقسام غريب سند او متنا ومتنا لا سندا
 وسندا لا متنا وغريب بعض السند فقط وغريب بعض المتن فقط فالقسم الاول واضح والقسم الثاني
 هو الذي اطلقه ابو الفتح ولم يذكر له مثالا والقسم الثالث مثاله حديث رواه عبد الحميد بن
 عبد العزيز بن ابي رواد عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الاعمال بالنية قال الخليلي في الارشاد اخطأ فيه عبد الحميد وهو غير محفوظ من زيد
 ابن اسلم بوجه قال فهذا مما اخطأ فيه الثقة عن الثقة وقال ابو الفتح التميمي هذا اسناد غريب
 كله والتمتن صحيح والقسم الرابع مثاله حديث رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية عبد
 العزيز بن محمد الدراوردي ومن رواية عبد بن منصور فرقا كلاهما عن هشام بن عروة عن ابيه عبد الله
 ابن عروة عن عروة عن عائشة هكذا اتفق عليه الشيخان وكذا رواه مسلم من رواية سعيد بن ابي
 احسان عن هشام قال ابو الفتح فلهذا غربة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح قلت ويصلح ما
 ذكرناه من عند الطبراني مثالا للقسم الخامس لان عبد العزيز وعطاء جعلوا جميع الحديث مرفوعاً
 وانما المرفوع قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كاي زرع لا مزرع فهذا غربة بعض المتن ايضا

عن ابي عروة عن عائشة حديث
 ام زرع والمخفوط ما رواه
 عيسى بن يونس عن هشام
 ابن عروة صح

منه

- كذلك المشهور ايضا قسموه لشبهة مطلقة كالمسلم
- عن ابي عبد الله الحديث والمقصود علي الحديثين من مشهور
- فتوبة بعد الركوع شهره ومنه ذواته مشتهرة
- في طبقاته كمن من كذب ففوق سنيين روجه والجم
- بان من ذواته للعشرة وحسن بالامر فيما ذكر
- الشيخ عن بعضهم قلت بلى مسح الخفاف وابن مندة الي
- عشر تهم رفع اليد من نسبه ونسبه عن مائة من كذبا
- اي كما ان المشهور ينقسم الي صحيح وضعيف كذلك ينقسم من وجه آخر الي ماهو

مشهور مشتهر مطلق بين اهل الحديث وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وما اشبه
 ذلك في الشهرة المطلقة والي ماهو مشهور بين اهل الحديث خاصة كحديث النيران رسول الله صلى الله

عليه وسلم قنت شهر بعد الركوع يدعو علي رعل وذكوان فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواية
 سليمان التيمي عن ابي مجلز واسمه لا جرح بن حميد عن ابي اسير وقد رواه عن ابي مجلز وعن ابي مجلز
 غير سليمان التيمي وعن سليمان التيمي جماعة وهو مشهور بين اهل الحديث وقد يستغربه غيرهم
 لان الغالب على رواية التيمي عن ابي اسير كونها بغير واسطة وهذا الحديث بواسطة ابي مجلز ثم
 ان المشهور ايضا ينقسم باعتبار اخر الي ماهو متواتر والي ماهو مشهور غير متواتر وقد ذكر
 المتواتر الفقهاء والاصوليون وبعض اهل الحديث قال ابن الصلاح واهل الحديث لا يذكرون
 باسمه الخاص والمشرع بعناه الخاص وان كان الخطيب قد ذكر في كتابه الكفاية ففي كلامه
 ما يشعر بانه اتبع فيه غير اهل الحديث قلت قد ذكرنا الحاكم وابن خزيمة وابن عبد البر وهو الخبر
 الذي ينقله عدد يحصل العلم بصدقهم ضرورة وعبر عنه غير واحد بقوله عدد يستحيل نواطهم على
 الكذب ولا بد من وجود ذلك في رواته من اوله الي منتهاه والي ذلك اشارت بقولي في طبقاته قال ابن
 الصلاح ومن سئل عن ابراز مثال لذلك اعياء تطلبه ثم قال نعم حديث من كذب علي متعمدا فلينبؤ
 مقعده من النار رواه مثالا لذلك فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد اجمع وهو الصحيح
 مروى عن جماعة منهم قال وذكر ابو بكر البرزاني في مسنده انه رواه نحو من اربعين رجلا من الصحابة
 قال وذكر بعض الحفاظ انه رواه اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهورون
 لهم بالجنة قال وليس في الدنيا حديث اجتمع علي روايته العشرة غير ولا يعرف حديث يروي
 عن اكثر من سنيين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث الواحد قال وبلغ
 هم بعض اهل الحديث اكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر انتهى ما حكاه ابن الصلاح
 عن بعض الحفاظ وانهم هو في كلام من الجوزي فانه ذكر في مقدمة الموضوعات انه رواه من الصحابة
 احد وستون نفساً ثم روي بعد ذلك باوراق عن ابي بكر بن احمد بن عبد الوهاب الاسفرائيني انه
 ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غير ثم قال ابن الجوزي قلت ما وقعت الي رواية عبد الرحمن
 ابن عوف الي الان قال ولا عرفت حكايها رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احد وستون نفساً
 وعلي قول هذا الحفاظ اثنان وستون نفساً الا هذا الحديث هذا كلامه في النسخة الاولى من
 الموضوعات ومن خط الحفاظ اي محمد المنذري نقلت واما كلامه المحكي عن الكتاب المذكور
 في آخر الفصل فهو في النسخة الاخيرة فاعلم ذلك قلت وما ذكر بن الصلاح عن بعض الحفاظ
 من تخصيص هذا الحديث بهذا العدد ويكون من رواية العشرة منقوض بحديث المسح علي

مثال التواتر
 ثمانية احاد

الخفين فقد رواه اكثر من اثنين من الصحابة ومنهم العشرة ذكر ذلك ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق
ابن مناة في كتاب له سماه المستخرج من كتب القس وذكر صاحب الامام عن ابن المنذر قال روي عن الحسن
انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
انتهى وجعله ابن عبد البر متواترا فقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم المسح على الخفين نحو اربعين من
الصحابة واستفاض وتواتر قلت فهذا مثال للمتواتر صرح بوصفه بذلك والي ذلك اشرت بقولي قلت
بلى مسح الخفاف وايضا حديث رفع اليدين قد عراه غير واحد من الامة الى رواية العشرة ايضا منهم ابن
مناة المذكور في كتاب المستخرج والحاكم ابو عبد الله وجعل ذلك مما اختص حديث رفع اليدين قال
البيهقي سمعته يقول لا تعلم سنة اتفق علي روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الاربعة
ثم العشرة الذين شهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمعة فمعدنهم من اكار الصحابة علي تفرقهم
في البلاد الشاسعة غير هذه الستة قال البيهقي وهو كما قال استاذنا ابو عبد الله رضي الله عنه
فقد روي هذه السنة عن العشرة وغيرهم واما عنه فمعدنهم من الصحابة فكان ابن عبد البر في التمهيد
رواه ثلثة عشر رجلا من الصحابة وقال السلفي رواه سبعة عشر قلت وقد جمعت رواة فبلغوا نحو اربعين
وله الحكم وقولي ويتفوا عن مائة اي ورواه حديث من كذب علي متعمدا لعز مائة ونبى من الصحابة قال ابن
الجوزي في مقدمة الموضوعات رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفسا انتهى هكذا نقلته من خط علي ولد
المصنف وهي النسخة الاخيرة من الكتاب المذكور وفيها زوائد ليست في النسخة الاولى التي كتبت عنه
وقد جمع الحافظ ابو الحاج يوسف بن خليل الدمشقي طرق في جزئين فبلغ بهم مائة واثنين واخبرني
بعض الحفاظ انه راي في كلام بعض الحفاظ انه رواه مائتان من الصحابة وانا استبعد وقوع ذلك والله اعلم

غريب الفاظ الحديث

والنضر او منخر خلت اول من صنف الغريب فيما نقلوا
ثم تلى ابو عبيد واقفى القتي فخر خلد صنف
فأعني به ولا تخض بالظن ولا يقلد غير اهل الفن
وخير ما فسرته بالوارد كالدخ بالذخاين لابن صايد
كذا عند الرمز والمحكم فسر اجماع وهو واهم

غريب الحديث هو ما يقع فيه من اللفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم وقد صنف
فيه جماعة من الامة واختلفوا في اول من صنف فيه فقال الحاكم في علوم الحديث اول من صنف الغريب
اسم كتاب

أخبر

في الاسلام النضر بن شميل ثم صنف فيه ابو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير قال ابن الصلاح ومنهم
خاله فقال اول من صنف فيه ابو عبيدة معمر بن المثنى وقال الحافظ عبد الدين الطبري في كتابه قريب
المرام وقد قيل ان اول من جمع في هذا الفن شيئا والفة ابو عبيدة معمر بن المثنى ثم النضر بن شميل ثم عبد
الملكن قريب الاصمعي وكان في عصره في عبيدة وناخر وكذلك قطرب وغيره من ائمة الفقه واللغة
جمعوا احاديث تكلموا على لغتها ومعناها في اوراق ذوات عدد ولم يكاد احدهم ينفر عن غيره بكثير
حديث لم يكن الاخر واستمر الحال الى زمن عبيد القاسم بن سلام وذلك بعد المائتين فجمع كتابه
المشهور في غريب الحديث والاثار التي تفرع عن ذلك صنف ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
القتبي كتابه المشهور فزاد على ابي عبيد مواضع وتبعه في مواضع ثم صنف بعد ابو سليمان محمد بن
مهران ابراهيم الخطابي كتابه في ذلك فزاد على القتيبي ونسبه على ابي الطيب له وصنف فيه جماعة منهم قاسم
ابن ثابت بن حزم الشرسطي وعبد الغافر الفارسي صنف كتابا سماه مجمع الغرائب وصنف البرقي
كتابا الفائق وبعده ابو الفرج بن الجوزي وكان يجمع بين الغريبين غريب القرآن والحديث ابو عبيد
احمد بن محمد الطبري صاحب المنصور لاهوري وذيل الحافظ ابو موسى المدني ذيل احسننا
ثم جمع بينهما مقتضيا على غريب الحديث فقط ابو السعادات المبارك بن محمد بن الاشير الجوزي وزاد
عليهما زيادات كثيرة وذلك في كتابه النهاية وبلغني ان الامام صفي الدين محمود بن محمد بن حامد
الارمني ذيل عليه ذيل لمران وبلغني انه كتبه حواشي على اصل النهاية فقط وان الناس افرده
وقد كنت كتبت على نسخة كانت عندي من النهاية حواشي كثيرة وارجمان اجمعها واذيل عليه بذيل
كبير ان شاء الله تعالى وقولي فأعني به اي بعلم الغريب اي اجعله من عنايتك واحفظه واشتغل به
فان قيل انما تستعمل هذه اللفظة مبنية لما لم يسبق فاعله يقال غنيت بلامرعاية كما جزم
به صاحب الصحاح والحكم وعلي هذا فلا يؤمر منه بصيغة أفعل قال الجوهري واذا امرت منه قلت
لشعن حاجتي قلت فيه لغتان غني وعنى ومزحكا مما صاحب الغريبين والمطري وفي الحديث
انه قال لرجل لقد عني الله بك قال بن الاعرابي اي حفظ دينك قال الطبري يقال غنيت بامر
فانا معني بك وعنيت بامر كما ايضا فانا عان ولا ينبغي لمن تكلم في غريب الحديث ان يحضر فيه
لجما بالظن فقد روي عن احمد بن حنبل انه سئل عن حرف منه فقال سلوا اصحاب الغريب فاني
اكن ان اتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن وسئل الاصحى عن حديث الجار
احق بسقبة فقال انا لا افهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب يزعمون ان السقبة

الذين ولا ينبغي ان يُقَالَ من الكتب المصنفة في الغرب الامكان مصنفوها اية حجة في هذا
 الشأن فمن لم يكن من انما تصرف فيه فخطا وقد كان بعض الجهم تقرأ على من مدة سنين في الصالح
 للبغوي فقرأ حديث اذا سافر ثم في الحصب فاعطوا الابل حبقها واذا سافر ثم في الجذب فادروا بها
 رقيقها فقرها فقربها بفتح النون وبالباء الموحدة بعد القاف فقلت له انما هو يقيمها بالكسر والياء اخر
 الحرف فقال هكذا ضبطها بعض الشراح في حاشية الكتاب فاخذت منه الكتاب واذا علي الحاشية
 كما ذكر وقال النقيب الطريق الصحيح بين جيلين فقلت هذا خطأ وتصحيح فاحش وانما هو ينبغي
 اي الملح الذي في العظم ومنه قوله في حديث امر زرع لاسمين فيلنقى وفي حديث الاضحية والعجفاء
 التي لا تنفى فيلنقى طالب العلم ضبط ذلك من الكواشي لا اذا كانت بخط من يعرف خطه من الائمة وان
 ما يفسره في الغرب ما جاء مفسرا في بعض طرق الحديث كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
 المتفق عليه لابن صايد قد خبات لك خبيثا فاهو قال الدخ فالدخ هنا الدخان وهو لغة فيه
 حكاه ابن دريد وابن السكيت والجمهور وغيرهم وحكى ابن السكيت ايضا في فتح الدال وقد روي
 ابوداود والترمذي من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له اني قد خبات لك خبيثا وقال الترمذي خبيثا وخباء له يوم تاتي السماء بدخان مبين قال
 الترمذي هذا حديث صحيح والحديث متفق عليه دون ذكر الائمة وذكر ابو موسى المديني ان السر
 في كونه خباء له الدخان ان عيسى عليه الصلوة والسلام يقتله بجبل الدخان فهذا هو الصواب
 في تفسير الدخ هنا وقد فسر غير واحد على غير ذلك فخطا ومنهم الحاكم في علوم الحديث فقال
 سالت الادباء عن تفسير الدخ قال يدخها وينخها معنى واحد الدخ والنخ وقال والمعنى الذي
 اشار اليه ابن صايد خذله الله فيه فهو من تهرأ تشد على برابي طالب رضي الله عنه طوي لم كانت له منزلة
 ينخها ثم ينما المرحة فالمرحة بالفتح هي المرأة قاله الجمهور ومعنى ينخها بجمعها والمرحة
 ان ينما فينخ في نوم وهذا الذي فسر به الحاكم الحديث من كونه الجماع تخلط فاحش كما قال ابن الصلاح
 ثم اني لم ارا في كلام اهل اللغة ان الدخ بالدال هو الجماع وانما ذكره بالراء فقط وممن فسر
 علي غير الصواب ايضا ابو سليمان الخطابي فخرج ان الدخ نبت من جود بين النخيل وقال لا معنى
 للدخان هنا اذ ليس ما يخباء الا ان يزيد خبات اصحرت واما قاله الخطابي ايضا غير رضي وقولي
 والحاكم هو ابتداء كلامه مرفوع وفسره في موضع الخبر **المسلسل**
 مسلسل الحديث ما تواردا في الرواة واحدا فواحدا

حالا له او وصفا او وصف سند كقولهم سمعت فانجد
 وقسمه الى ثلث مثل **١** وقلايلكم ضعفا يحصل
 ومنه ذو نقص يقطع التسلسل كما وليته وبعض وصله

ش التسلسل من صفات الاسانيد فالحديث المسلسل هو ما تواردا رجال اسناده واحدا فواحدا
 علي حالة واحدة او صفة واحدة سواء كانت الصفة للرواة او للاسناد وسواء كان ما وقع منه في
 الاسناد في صيغة الاداء او متعلقا بزمن الرواية او بالمكان وسواء كانت احوال الرواة او صفاتهم
 اقوالا او افعالا مثال التسلسل باحوال الرواة القولية حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له يا معاذ اني احبك فقل في دبر كل صلوة اللهم اعني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فقد تسلسل
 لنا بقول كل من رواه وانا احبك فقل ومثال التسلسل باحوال الرواة الفعلية حديث ابي هريرة قال
 شئت بيدي ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث فقد تسلسل
 لنا بتشبيك كل واحد من رواه بيده من رواه عنه وقد جمعت تسلسل الاقوال والافعال في حديث
 واحد كالحديث الذي اخبرنا به محمد بن اسمعيل بن ابراهيم الانصاري سمعا عليه بدمشق في الرحلة الاولى
 قال له والدي يحيى بن علي بن محمد القلايني قال اخبرنا علي بن محمد بن الحسن بن يحيى بن محمد التميمي
 ثنا اسمعيل بن محمد بن الفضل ثنا احمد بن علي بن خلف ثنا محمد بن عبد الله الحاكم ثنا الزبير بن عبد
 الواحد ثنا يوسف بن عبد الله الشافعي ثنا سليمان بن شعيب الكيساني ثنا سعيد بن ادم ثنا شريك
 ابن خراش قال سمعت يزيد بن ابي ربيعة يحدث عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال وقبض انس علي بحبته
 وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ يزيد بن الحجة وقال آمنت بالقدر خيره
 وشره حلوه ومرة قال واخذ شهاب بن الحجة فقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ
 سعيد بن الحجة فقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ سليمان بن الحجة وقال
 آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ يوسف بن الحجة وقال آمنت بالقدر خيره وشره
 حلوه ومرة قال الحاكم واخذ الزبير بن الحجة وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ الحاكم
 بالحجة وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ بن خلف بالحجة وقال آمنت بالقدر
 خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ اسمعيل بن الحجة وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال
 واخذ يحيى الثقفي بالحجة وقال آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال واخذ علي بن محمد بالحجة وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علي بحبته وقال آمنت
 بالقدر خيره وشره حلوه
 ومرة قال وقبض

أمنت بالقدر خير وشره حلو ومن قال واخذ كل واحد من يحيى بن القلانسي واسماعيل بن ابراهيم لمحنة
وقال آمنت بالقدر خير وشره حلو ومن واخذ شيخنا ابو عبد الله محمد بن اسماعيل لمحنة وقال آمنت بالقدر
خير وشره حلو ومنه مثال التسلسل بصفات الرواة القولية كحديث التسلسل بقرأة سورة الضحى
ونحو واحوال الرواة القولية وصفاتهم متقاربة بل متماثلة ومثال التسلسل بصفات الرواة الفعلية
كحديث التسلسل بالفتوى وهو حديث بن عمر مرفوعا بالبيان باختيار فقد تسلسل برواية
الفقيه وكحديث التسلسل برواية الحفاظ ونحو ذلك ومثال التسلسل بصفات الاسناد والرواية
كقول كل من رواته سمعت فلانا واليه الاشارة بقولي كقول كل من سمعت فاختار لفظ الاداء في جميع الرواة
فصار سلسلا بذلك وكذلك قول جميع حديثنا او قولهم اخبرنا او قولهم شهدت على فلان قال
شهدت على فلان ونحو ذلك وجعل الحكم من انواعه ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة دالة
على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا ولم يدخل الاكثر من
في المسلسلات الا ما اتفقت فيه فيصير الاداء بلفظ واحد ومثال التسلسل في وقت الرواية حديث
ابن عباس قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيد فطر او اخبرني الحديث فقد تسلسل بنا برواية
كل واحد من الرواة في يوم عيد وكحديث تسلسل بقرأة الاظفار يوم الخميس ونحو ذلك ومثال التسلسل
بالمكان كحديث المسلسل باجابه الدعاء في الملتزم وانواع التسلسل كثيرة وقد ذكره الحكم في
علومه ثمانية انواع قال بن الصلاح والذي ذكره فيها انما موصوف ومثله ثمانية ولا اختصار
لذلك ثمانية قلت لم يقل الحكم انه ينحصر في ثمانية انواع كما فهمه بن الصلاح وانما قال بعد ذكره
لثمانية هذه انواع التسلسل من الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس واثار السماع بين
الروايتين ظاهرا انتهى فالحكم انما ذكر من انواع التسلسل ما يدل على الاتصال فلا اول المسلسل
بسمعت والثاني المسلسل بقوله فصرصت علي حتى اريك وضوء فلان والثالث المسلسل بمطلو
ما يدل على الاتصال من سمعت او اخبرنا او حدثنا وان اختلفت الفاظ الرواة والرابع المسلسل
بقوله فان قيل فلان من امرنا ان يقول امرني فلان والحكم من التسلسل بالاخذ بالمحنة وقوله
أمنت بالقدر الحديث وقد تقدم والتساؤل المسلسل بقوله وعده في يدي والابع المسلسل
بقوله شهدت على فلان والثامن المسلسل بالتشبيك باليد مع ان من امثله ما يدل على الاتصال وهو
يدون كالتسلسل بقوله اطعمنا وسقانا والمسلسل بقوله اضافنا بالاسودين التمر والماء والمسلسل
بقوله اخذ فلان بيدي والمسلسل بالمصافحة والمسلسل بقض الاظفار يوم الخميس ونحو ذلك قال

94 ابن الصلاح وخبرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس قال ومن فضيلة التسلسل
اشتماله على مزيد الضغط من الرواة قال وقدما تسلم المسلسلات من ضعف اعني في وصف التسلسل
لا في اصل المتن ومن المسلسل ما يمتنع التسلسل بقطع التسلسل في وسطه او اوله او اخيره
كحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب في التسلسل فيه الي سفيان بن عيينة وانقطع
التسلسل بلاولية في سماع سفيان بن عمار وفي سماع عمرو بن قباوس وفي سماع ابي قابوس وعبد الله
ابن عمرو وفي سماع عبد الله بن النسي على الله عليه ولم وقد وقع لنا باسناد متصل التسلسل الاخر ولا
يخرج ذلك والله اعلم

ص النسخ والنسخ

- 1. والنسخ رفع الشارع الباقي من احكامه بلاحق وهو من
- 2. ان يعتني به وكان الشافعي ذا علم فمضى الشارع
- 3. او صلب او غير التام او اجمع تركا بان نسخ وراوا
- 4. دلالة الاجماع لا النسخ به كالقتل في رابعة بشره

ش النسخ يطلق لغة على الازالة وعلى التحويل واما نسخ الاحكام الشرعية وهو المحذور ههنا
فهو عبارة عن رفع الشارع حكما من احكامه سابقا بحكم من احكامه لاحق والمراد برفع الحكم قطع
تعلقه بالمكلفين والا فالحكم قديم لا يرتفع فقولنا رفع احتراز عن بيان كماله لانه ليس برفع وقولنا
الشارع احتراز عن اخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فانه لا يكون نسخا وان كان التكليف انا
حصل باخبار من لم يكن بلغه قبل ذلك وقولنا حكما من احكامه احتراز عن رفع الابهة الاصلية
فانه لا يسمى نسخا وقولنا سابقا احتراز عن التخصيص المتصل بالتكليف كالاستثناء ونحوه وقولنا
بحكم من احكامه احتراز عن رفع الحكم لموت المكلف او زوال التكليف لجنون او مجنون وقولنا لاحق
احتراز عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت كقوله صلى الله عليه وسلم انكم لا فوا العدة وعدا والفطرو
لكم فافطروا فالصوم مثلاً بعد ذلك اليوم ليس لنسخ متاخر وانما المأمور به مؤقت وقد انقضى
وقته بعد ذلك اليوم المأمور بافطاره وقولي وهو من بفتح القاف وكسر الميم على احدي اللغتين
يعني حقيق اي وعلم النسخ والمنسوخ حقيق ان يعتني به وقولي ذا علم اي صاحب علم وقد
روينا عن احمد بن حنبل انه قال ما علمنا الجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
من منسوخه حتى جالسنا الشافعي وقولي ثم بنص الشارع لا آخر الجار والمجرور هنا متعلق بقولي
بان نسخ اي يتبين النسخ ويعرف بنص الشارع عليه او بنص صاحب الصحابة عليه او معرفة

التاريخ للواقعين اوبان مجمع علي تركا العمل حديث فلا اول كقوله صلى الله عليه وسلم كنت ههنا عن
زيارة القبور فزوروها وكنت ههنا عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بكم لكم وكنت
ههنا عن الظروف الحديث اخرجه مسلم والترمذي وصححه من حديث يزيد بن الحبيب والثاني
كقول جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما شئت النار رواه ابوداود
والنسائي وكقول ابي بن كعب كان الماء من الماء رخصة في اول الاسلام ثم امر بالعسل رواه ابو
داود والترمذي وصححه ابن ماجه هكذا اطلق الصلاح انما يعرف النسخ به قول الصحابي وهو
واضح وخص اهل الاصوال بثبوت النسخ بقوله فيما اذا اخبر بان هذا متأخر فان قال هذا
ناسخ لم يثبت بالنسخ قالوا الجواز ان يقول عن اجتهاد بناء على ان قوله ليس بحجة وما قاله اهل الحديث
اوضح واشهر والنسخ لا يصار اليه بالاجتهاد والراي وانما يصار اليه عند معرفة التاريخ والصحابة
او عن من ان يحكم احد منهم علي حكم شرعي ينسخ من غير ان يعرف تاخر التاخير عنه وفي كلامه انما فقي موافقة
لاهل الحديث فقد قال فيما رواه البيهقي في المدخل ولا يستدل علي النسخ والنسخ لا يخبر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او بوقت يدرك علي ان احدها بعد الآخر او بقول من سمع الحديث او العامة
فقوله او بقول من سمع الحديث اراد به قول الصحابي مطلقا فذكر الاجرة الاربعة التي يعرف بها النسخ
والله اعلم والثالث كحديث شداد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم رواه ابو
داود والنسائي وابن ماجه فذكر انما فقي رضي الله عنه انه منسوخ بحديث ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم اجتمع وهو محرم صائم اخرجه مسلم فان ابن عباس انما حجه محرم ما في حجة الوداع سنة
عشر وفي بعض طرق حديث شداد ان ذلك كان من النسخ وذلك سنة ثمان والله اعلم والرابع
كحديث معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فان عاده في الرابعة
فاقتلوه رواه اصحاب السنن ابوداود والترمذي وابن ماجه قال الترمذي في آخر الجامع جميع ما في
هذا الكتاب معمول به وقد اخذ به بعض اهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس في الجمع بين الظمة
والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفور وحديث اذا شرب الخمر فاجلده
فان عاده في الرابعة فاقتلوه قال النووي في شرح مسلم وهذا في حديث شارب الخمر موثقا قاله
فهو حديث منسوخ ذلك الاجماع علي نسخة قال واما حديث ابن عباس فلم يجمعوا علي ترك العمل به
قلت وقوله عن حديث شارب الخمر انما كما قاله فيه نظر من حيث ان من حرم خالف في ذلك اللهم
الا ان يقال ان خلاف الظلمة لا يقدح في الاجماع وقد ذكر ابو الفتح البيهقي في شرح الترمذي

فلا آخر

انه روي ذلك ايضا عن عبد الله بن عمرو والله اعلم ومع الاجماع علي خلاف العمل به فقد ورد النسخ
لذلك كما قال الترمذي من رواية محمد بن اسحق عن محمد بن المنذر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان شرب الخمر فاجلده فان شرب في الرابعة فاقتلوه ثم قال الحق النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك
برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله قال وكذلك روي الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا قال فرفع القتل وكانت رخصة ولم يجعل ابو بكر الصديق الاجماع
دليلا علي تعيين النص للنسخ بل جعله مترددا بين النسخ والغلط فانه قال في كتابه الدلائل فان
اجمع علي ابطال حكم احدهما منسوخ او غلط والآخر ثابت وما قاله يحمل والله اعلم **النسخ**
والعسكري والدارقطني صنفاه فيما له بعض الرواة صحفا.
في المتن كالصوتي سناغيث شيئا او الاسناد كابر النسخ
صحف فيه الطبري قاله بذكر بالباء ونقط ذالا.

فلا آخر

ش معرفة النسخ في فهمهم وقد صنف فيه ابو الحسن الدارقطني وصنف فيه ابو محمد
العسكري كتابه المشهور في ذلك وذكر العسكري من الزوايد علي ابن الصلاح وغيره ثم
التصنيف ينقسم الي تصنيف في متن الحديث والي تصنيف في الاسناد وينقسم ايضا الي تصنيف
البصر وهو الاكثر والي تصنيف السمع كما سياتي وينقسم ايضا الي تصنيف اللفظ وهو الاكثر والي
تصنيف المعنى كما سياتي فمثال التصنيف في المتن ما ذكره الدارقطني ان ابا بكر الصولي املأ في
الجامع حديث ابي ايوب مرفوعا من صام رمضان واتبعه ستا من شوال فقال فيه شيئا باثني
المعجزة والياء اخر الحروف وكقول هشام بن عروة في حديث ابي ذر ثعين ضايحا بالاضاحجة
والياء اخر الحروف والصواب بالمهم والنون وكيع في حديث معاوية لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الذين يشققون الخطب بفتح الحاء المهم وانما هو بضم المعجمة وحكي ان
ابن شاذانين صحفه كذلك وكقول يونس بن ميمون في حديث اوشاة تنعرب بالنون وانما هو
بالياء اخر الحروف وكقول يونس بن ميمون في حديث عائشة قرأ الزجاجة بالزاي وانما هو
بالدال المهملة المفتوحة ومثال التصنيف في الاسناد ما ذكره الدارقطني ان محمد بن جابر
الطبري قال فيمن روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من سئل عن عتبة المذرق قاله بالوحلة
والذال المعجمة وانما هو بالنون المضومة وفتح الدال المهملة المشددة وكقول يحيى بن معين
العوام بن مزاحم بالزاي والحاء المهملة وانما هو بالراء والجيم

، واطلقوا الضعيف فيما ظهروا، كقوله أحبتهم مكان أحبوا،

مشاي وقد اطلق من صنف في التحفيف التحفيف على ما لا تشبه حروفه بغيره وانما اخطأ فيه راويه او سقط بعض حروفه من غير اشتباه مثاله ما ذكره مسلم في التمييز ان ابن طهينة صحف في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجج في المسجد فقال يا لميم احجج وكما روي يحيى بن سلام المفسر عن سعيد بن ابي عروبة عن قيادة في قوله ساركم دار الفاسق قال وضرو قد استعظم ابو زرعة الرازي هذا واستبقه وذكر انه في تفسير سعيد عن قيادة مصيرهم فاطاقوا على مثل هذا التحفيف وان لم يشبهه ولكنه سقط الضمير والياء فوقع

اسم

هكذا ص

، وواصل بعاصم والحدث ، باخول تصحيف سمع لقبوا ،
، وصحف المعنى إمام عزوه ، ظن القيل بحدث العزوه ،
، وبعضهم ظن سكون نونية ، فقال شاء حاب في ظنونه ،

، وصَحَّفَ المعنى إِمَامُ عَزْرَهُ، ظَنَّ الْقَبِيلَ حَدِيثَ الْعَزْرَةِ،

وَبَعْضُهُمْ ظَنُّ سَاكُونٍ نَوِيَّةٍ فَقَالَ شَاهُ خَابَ فِي ظَنُونِهِ.

ش هذا مثال لتخفيف السمع وتخفيف المعنى فاما تخفيف السمع فهو ان يكون الاسم واللقب او الاسم واسم الاب علي وزن اسم آخر ولقبه او اسم آخر واسم ابيه والحروف مختلفة شكلا ونطقا فيشتبه ذلك علي السمع كان يكون الحديث لعاصم الاحول فيجعل بعضهم عن واصل الاحدب فذكر الدارقطني انه من تخفيف السمع وكذا عكسه مثاله ما ذكره النسائي عن يزيد بن هرون عن شعبة عن عاصم الاحول عن ابيه وايل عن ابن مسعود يحدثني اي الذنب اعظم الحديث وكذلك ذكر الخطيب في المدارج من طريق مهدي بن ميمون عن عاصم الاحول والصواب واصل الاحدب مكان عاصم الاحول من طريق شعبة ومهدي وغيرهما قال النسائي حديث يزيد خطأ انما هو عن واصل وقال الخطيب ان قول بعضهم عن مهدي بن ميمون عن عاصم الاحول وهم قال وقد رواه شعبة والثوري ومالك بن معقول وسعيد بن مسروق عن واصل الاحدب عن ايل قال وهذا ايضا هو المشهور من رواية مهدي ومزك ما رواه ابو داود والنسائي من رواية شعبة عن مالك بن عوفطة عن عبد خير عن علي بن صفة البصري والصواب خالد بن علفمة مكان مالك بن عوفطة قاله النسائي وقد نسبت شعبة فيه الي الخطاء ابو داود والنسائي وغيرهما وقد سمي احمد بن حنبل هذا تخفيفا فقال في حديث رواه شعبة عن مالك بن عوفطة عن عبد خير عن عائشة في النهي عن الدباء والنم فتنصت في شعبة وانما هو خالد بن علفمة واما تخفيف المعنى مثاله ما ذكره الدارقطني

قطني ابا موسى محمد بن المشي آخري الملقب بالزهر احد شيوخ الائمة الستة وهو المراد
في قولنا امامه عنه قال يوما نحن قوم لنا شرف نحن من عنده قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم اليه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى اليه عنزة فتوهم انه صلى اليه في قبليتهم ولما العنزة هنا الحرية تنصب
بين يديه واوجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن اعرابي انه زعم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى نصبت
بين يديه شاة فصعقها عنزة باسكان النون ثم رواه بالمعنى علي ومعه فاخطأ في ذلك من
وجهين والله اعلم ومن امثلة تصحيف المعنى ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث انه لما روي
حديث النبي عن الخلق يوم اجمعت قبل الصلوة قال ما خلقت راسي قبل الصلوة منذ اربعين سنة
فهم منه تخليق الرأس وانما المراد تخليق الناس خلقا والله اعلم **ص مختلف الحديث**

والمثل ان نافاه من آخره وامكن الجمع فلا تنافر.

کمان لا یورز مع لا عدوی فالنقی للطبع و فر عدوی

اولا فان نسخ بدافاعلن به، اولافزج واعلمن بلاشبه

ش مذاق. تكلم فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفق وأول من تكلم فيه الإمام الفاعلي رحمه الله

في كتابه اختلاف الحديث ذكر فيه جملة من ذلك يشبهه على طريق الجمع ولم يقصد استيفاء ذلك ولم
يُفرد بالتأليف انما موجز من كتاب الاثر ثم صنف في ذلك ابو محمد بن قتيبة فأتى بأشياء حسنة

وقصر باعه في أشياء قصه فيها وصنف في ذلك مجازين جرس الطير والابو جعفر الطحاوي كتابه

مشكلا لآثارها وهو من احاطته وكان الامام ابو بكر بن خزيمة من احسن الناس كلاما فيه

مشعل التاريخ وهو من اجل تشبهه وكان الامام ابو بكر من جرمية من احسن الناس كماله
حتى ان قالوا له في كماله من جرمية من احسن الناس كماله

حتى انه قال لا اعرف حديثين صحيحين متضادين من كان عنده فليأتني به لا يف بينهما وبينهما

الكلام في ذلك انا اذا وجدنا حديثين مختلفي الظاهر فلا يخلو اما ان يملن اجمع بينهما بوجه اي

الاختلاف بينهما اولا فان امكن ذلك بوجه صحيح تعيين الجمع ولا يصار الى التعارض او النسخ مع امكان

اجمع مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا يورد مرض على مضج وقوله فر من المجذوم

فَوَازَكَ مِنَ الْأَسَدِ مَعْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَيْضًا لَا عَذْرَؤِي فَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ

وَادْخُلَا بَعْضُهُمَا فِي النَّاسِ وَالْمَنْسُخِ كَمَا جُفِىَ بِهِ شَاهِدُ بَوَالصَّارِ الْجَمْعُ مِنْهَا وَوَجْهٌ أَنَّ قَوْلَهُ

وادلها بعضهم في النسخ والمسخ فاني جفت من شاهين والصور اجمع فيها ووجه

لا غدوى نعي لما كان يعتقد اهل الجاهلية وبعض الحكماء من ان هذه الامراض تعديلية

معناه لا نور و مویض
علی صبح اولو یازد
صاحب ابر مویض
علی ابر صبح

تقری

وهذا مذهب اهل السنة كما ان النار لا تحرق بطبعها ولا الطعام يشبع بطبعه ولا الماء يروي بطبعه
وانما بي اسباب والقدر ورا ذلك وقد وجدنا من جبال المصاب لا مراض التي اشتبهت بالاحدا
ولم يتاثر بذلك وجدنا من آخر عن ذلك لا خزان المكن وأخذ بذلك المرض وعدوي في آخر
البيت مصدر قولك عدل وعدو اذا استرخ في مشيه اشارة الى قوله فز من المجدوم فزال من
الاسد وان لم يكن الجمع بين الحديثين المختلفين فان عرف المتأخر منها فانه يصار جنيده الى النسخ
ويعمل بالتأخر منها وان لم يدل دليل على النسخ فقد تعاضا جنيده فيصار الى الترجيح ويعمل بالراجح
منها كالترجيح بكثرة الرواة او بصفاة هم في خمسين وجه من وجوه الترجيحات واكثر كذا ذكر
ابن الصلاح ان وجوه الترجيحات خمسون واكثر وتبع في ذلك الحارثي فانه كذلك قال في كتاب الاعتدال
له في النسخ والنسخ وقد رينا ان سردها مختصة بالاول كثر الرواة الثاني كون احد الراويين ائقن
واخفط الثالث كونه متفقاً على عدالة الرابع كونه بالغاً حالة التحمل الخامس كون سماعه حديثاً
والآخر عرضاً السادس كون احدهما سماعاً او عرضاً والآخر كتاباً او وجادة او مناولاً السابع
كونه مباشرة لما رواه الثامن كونه صاحب القصة التاسع كونه احسن سياقا واستقصاء كحديثه
العاشد كونه اقرب مكانا الحادي عشر كونه اكثر ملازمة للشيخة الثانية عشر كونه سمعاً من مشايخ بلد الثالثة
عشر كون احدهما حديثين له بخارج الرابع عشر كون اسناده حجازياً الخامس عشر كون روايته من بلد
لا يرضون التذليل السادس عشر دلالة الفاظه على الاتصال سمعت وصدا السابعة عشر
كونه مشافهاً مشاهداً للشيخة عند الاخذ الثامن عشر عكس الاختلاف في الحديث التاسع عشر
كون راويه لم يضرب لفظه وهو قريب من الذي قبله العشر كون الحديث متفقاً على
رفعه الحادي والعشرين كونه متفقاً على اتصاله الثاني والعشرون كون راويه لا يحجز الرواية
بالمعنى الثالث والعشرون كونه فقيهاً الرابع والعشرون كونه صاحب كتاب يرجع اليه الخامس
والعشرون كون احدهما حديثين نصاً وقولاً السادس والعشرون كون القول يقارنه الفعل
السابع والعشرون كونه موافقاً لظاهر القرآن الثامن والعشرون كونه موافقاً لسنة اخري
التاسع والعشرون كونه موافقاً للقياس الثلثون كونه معه حديث كثر مرسل او منقطع الحادي
والثلاثون كونه علم اخلفا الراشدون الثاني والثلاثون كونه مع علم الامة الثالثة
والثلاثون كون ما تضمنه من الحكم منطوقاً الرابع والثلاثون كونه مستقلاً لا يحتاج الى
اضمار الخامس والثلاثون كون حكمه مقروناً بصفة والآخر بلاسم السادس والثلاثون كونه مقروناً

بتفسير السابع والثلاثون كون احدهما قولاً والآخر فعلاً فيرجح القول الثامن والثلاثون كونه لم
يدخله التخصيص التاسع والثلاثون كونه غير مشهور بنوع قدح في الصحابة الاربعون كونه مطلقاً والآخر
ورد على سبب الحادي والاربعون دلالة الاشتقاق على احد الحكمين الثاني والاربعون كون
احد الخصمين قاتلاً بالخبز الثالث والاربعون كون احدهما حديثين في زيادة الرابع والاربعون
كونه فيه احتياط للفرض وبرأفة الذمة الخامس والاربعون كون احدهما حديثين لا نظير متفق
على حكمه السادس والاربعون كونه يدل على الخطر والآخر على الاباحة السابع والاربعون
كونه ثبت حكماً موافقاً لحكم ما قبله الشرع فقيل موالي وقيل بما سواه الثامن والاربعون كون
احد الخبرين مسقطاً للحكم فقيل موالي وقيل لا ترجيح التاسع والاربعون كونه اثباتاً يتضمن النقل
عمر حكم العقل والآخر نفياً يتضمن الاقرار على حكم العقل الخمسون ان يكون احدهما في الاقضية وراوي
عليه اوفى الفرائض وراوي زيد بن ثابت اوفى الحلال والحرام وراوي معاذ ومعلم حراً افاضل
الذي عليه الاكثر ون كما قال الحارثي الترجيح به وقد اقتصر الحارثي على ذكر هذه الخمسين وجهها قال
وتم وجوه كثيرة اضربا عن ذكرها كيلا يطول به هذا المختصر قلت وقد ظفرت بعض الاصوليين في
بعض ما ذكره من وجوه الترجيحات فزجج مقابله او نفي الترجيح وقد زاد الاصوليون كالهام مخد
الدين الرازي والسياف الهادي واثباتهما وجوه اخرى للترجيح اذا انضمت الى هذه رادت
على الماية وقد جمعتهما فيما جمعه علي كدام لبر الصلاح فليجمع بينهما واقصرت هنا على ما
اودعه المحدثون كتبهم والله اعلم

خفي الراشد والمزيد في الاسناد

وعدم السماع واللقاء ينبغي به الإرسال ذو الخفاء
كذا زيادة اسم راويه في السناد ان كان حذفه بعينه ورد
وان تحديث أي فاحكم له مع احتمال كونه قدس حله
عن كل الأحيت ما زيد وقع ونها وفي دين الخطيب قد جمع

ليس المراد هنا بالارسال ما سقط منه الصحابي كما هو المشهور في حد الراسل وانما المراد
هنا مطلق الانقطاع ثم الارسال على نوعين ظاهري وخفي فالظاهر هو ان يروي الرجل عن رجل
بحيث لا يشبهه ارساله باقتضاله على اهل الحديث كان يروي مالك مثلاً عن سعيد بن المسيب
وكحديث رواه النسائي من رواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود قال اصاب النبي صلى الله عليه وسلم
بعض نسيانه ثم نام حتى اصبح الحديث فان القاسم لم يذكر ابن مسعود والخفي هو ان يروي عن

سمع منه ما لم يسمعه منه او عن ثقيفه ولم يسمعه منه او عن عاصم ولم يلقه هذا قد يخفى على كثير من
اهل الحديث لكونها قد جمعتهم عصر واحد وهذا النوع اشبه بروايات المدنيين وقد افرد ابن الصالح
بالذكر عن نوع الرسل فتبعته على ذلك ويعرف في الاسانيد ما رواه ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
بنحو بعض الاية على ذلك ويعرف ذلك بوجه صحيح حديث رواه ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
عن عقبه بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم رحم الله حارس الحرم فان عمر لم يلق عقبه كما قال
الزبيدي في الاطراف والثاني بان يعرف علم سماعه منه مطلقا بنحو امام علي ذلك او نحو ذلك
اي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه وهي في الشئ الاربعه فقد روي الترمذي ان عمر بن
مؤثر قال لابي عبيدة هل تذكر عبد الله شيئا قال لا والثالث بان يعرف علم سماعه منه لذلك الحديث
فقط وان سمع منه غيره اما بنحو امام او اخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث او نحو ذلك
والرابع بان يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راويها كحديث رواه عبد الرزاق عن سفين الثوري
عن ابي اسحق عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في
موضعين لانه روي عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن ابي شيبه عن الثوري وروي ايضا عن الثوري
عن شريك عن ابي اسحاق وهذا القسم الرابع كل نظير لا يدركه الا الحفظ النقاذ ويشبه ذلك
على كثير من اهل الحديث لانه ربما كان الحكم للزائد وربما كان الحكم للناقص والزائد وهم فيكون
من نوع الزيد في متصل الاسانيد فلذلك جمعت بيته وبين نوع خفي في الاسانيد وان كان ابن الصالح
جعلها نوعين وكذلك الخطيب افرد بها بالتصنيف فصنف في الاول كتابا باسمه التفصيل
لبهم المراسيل وصنف في الثاني كتابا باسمه تيسر الزيد في متصل الاسانيد وفي كثير مما ذكره في نظره
والصواب ما ذكره ابن الصالح في التفصيل واقتصر عليه وهو ان الاسناد الخالي عن الراوي
الزائد ان كان بلفظة عن في ذلك وكذلك لا يقتضي الاتصال كحال نحوها فينبغي ان يحكم بالرسالة
ويجعل معللا بلا اسناد الذي ذكره في الراوي الزائد لان الزيادة من الثقة مقبولة وان كان بلفظ
يقتضي الاتصال كحدثنا واخبرنا وسمعت فالحكم للاسناد الخالي عن الراوي الزائد لان معه الزيادة
وهي اثنان سماعه منه ومثاله حديث رواه مسلم والترمذي عن طريق ابن المبارك عن عبد
الرحمن بن يزيد بن جابر عن ثور بن عبيد الله قال سمعت ابا ادریس الخولاني قال سمعت واثنان
يقول سمعت ابا امرئ يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور
ولا تصلوا اليها فذكر لي ادریس في هذا الحديث وهم من ابن المبارك لان جماعة من الثقات

بعض الياقوتية وفتح
التارة المشاة من فوق
وسكون الياقوتية المشاة
من تحت وبالعين الياقوتية
في اخره قاله الشيخ في
الدين السمعاني في الزينة
شرح نظم النجدة

رواه عن ابن جابر عن ثور بن عبيد الله الاتصال بين ثور واثلة رواه مسلم والترمذي ايضا
والنسائي عن علي بن محمد عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن ثور بن عبيد الله ورواه ابو داود عن
ابن جابر عن موسى بن عيسى بن يونس عن ابن جابر كذلك وحكي الترمذي عن البخاري قال حديث ابن المبارك
خطا انا هو عن ثور بن عبيد الله عن واثنان هكذا روي غير واحد عن ابن جابر قال وسمع من
واثنان وقال ابو حاتم الرازي يرون ان ابن المبارك وهم في هذا قال وكثيرا ما يحدث ثور عن
ادريس فغلط ابن المبارك وظن ان هذا ما روي عن ادریس عن واثنان قال وقد سمع هذا بسير
من واثنان نفسه وقال الدارقطني زاد ابن المبارك في هذا ابا ادریس ولا أحسنه الا ادریس
في حديث فقد حكى هو لا الهية على ابن المبارك بالوهم في هذا وقولي مع احتمال كونه قد حكى
عن كل لا حيث ما زيد وقعه وهما اي مع جواز ان يكون سمعه من هذا ومن هذا قال ابن الصالح
فما يزان يكون سمع ذلك من ثور بن عبيد الله سمعه من نفسه قال فيكون بسير هذا الحديث قد سمعه
من ابي ادریس عن واثنان ثم لقي واثنان فسمعه منه كاجازة مشككة صرحا به في غير هذا اللهم
الا ان توجد قرينة تدل على كونه اي الطريق الزائد وهما نحو ما ذكره ابو حاتم الرازي في المثال
المذكور قال وايضا فالظاهر من وقوعه مثل هذا ان يذكر السماعين فاذا لم يجز عنه ذكر ذلك
حلناه على الزيادة المذكورة وقد وقع في هذا الحديث وهم اخر من دون ابن المبارك زيادة
رواؤه اخرى السند فقال في ابن المبارك عن ابن جابر عن غير ذكر سفين منهم عبد الرحمن بن
مهمدي وحسن بن الربيع وهما من السري وغيرهم وزاد بعضهم فيه التصريح بلفظ الاجازة
بينها وقولي وفي دين اي وفي هذين النوعين وهما الاسانيد الخفي والزيد في متصل الاسانيد
قد صنف الخطيب كتابيه اللذين سبق ذكرهما **معرفة الصحابة**

فأري النبي مسلما ذو صحبة وقيل ان طالت ولم تثبت
وقيل من اقام عاما وعشرا معه وذال من السنين عذرا

الف العلماء في معرفة الصحابة كنيها كثيرة منها الصحابة لابي حاتم بن حبان
السنيني مختصر في مجلة ومنها كتاب معرفة الصحابة لابي عبد الله بن مندة وهو كتاب كبير جليل وقد
دليل عليه الحافظ ابو موسى المدني بذي كبر ومنها الصحابة لابي نعيم الاصبهاني كتاب جليل ومنها
كتاب الاستيعاب لابن عبد البر وهو كثير الفوائد ودليل عليه ابن خثعم بذي كبر ومنها
ومنها معرفة الصحابة للعسكري وهو على ترتيب الحروف وصنف معاجم الصحابة جماعة منهم

قال حدثنا سفين عن ابن
جابر حدثني مرة قال
سمعت ابا ادریس قال
سمعت واثنان فذكر
سفين في هذا ولم يسم
دون ابن المبارك لان
جماعة ثقات زودوه عن
ابن المبارك ص

الصحة من رأى النبي أو رآه النبي عليه السلام ولم يسمه ولم يسمه غيره
فإن ابن أم مكتوم كان أعمى ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم لكنه صحابه بالاجماع شرح جزئي

في معرفة الصحابة
عبد الله بن قيس بن ابي امية
صحابة عاموس

ابو القاسم البغوي وابن قانع والطبراني الا ان من صنف المعاجم لا يورد غالبا الامثلة رواية
وان ذكروا امثلة رواية له ايضا وقد صنف ابو الحسن علي بن محمد بن الاثير الجزري كتابا كبيرا سماه
أسد الغابة جمع فيه من كتاب ابن مندة وذييل ابي موسى عليه وكتاب ابن نعيم والاستيعاب
وزاد من غيرها اسما ولم يقع له ذيل ابن فتحون لكنه يذكر اسما الصحابة باعتبار اسمائهم وكنائهم
وباعتبار الاختلاف في اسمائهم وكنائهم واختصار جماعته منهم المحفوظ ابو عبد الله الذي في
مختصر لطيف وقد ذكرت عليه بعدة اسماء لم تقع له وقد اختلف في حد الصحابي من هو علي
اقوال اعداها وهو المعروف المشهور بين اهل الحديث انه من راي النبي صلى الله عليه وسلم في حال اسلامه
هكذا اطلت كثيرا من اهل الحديث ومرادهم بذلك مع زوال المانع من الرؤية كالعمى والافرن صحبة
صلى الله عليه وسلم ولم يرد له عارض ينظره كابن ام مكتوم ونحن معدود من الصحابة بلا خلاف قاله
ابن جنبل من صحبة سنة او شهر او يوما او ساعة او رآه فهو من اصحابه وقال البخاري في صحيحه
من صحب النبي صلى الله عليه وسلم او رآه من المسلمين فهو من اصحابه وفي دخول الاعمي الذي جاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم سلم ولم يصحبه ولم يجالس في عانة البخاري نظر ولو قيل في النظر لا في النبي صلى
عليه وسلم كان اولي ولكن ثبت في عانة ابن الصلاح فالباع ان الله من الاعتراض او يقال
الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ثم مات على الاسلام يخرج من رتبة الكافر
كابن خطيل وبتبعة امية ومقتدر بن ضبابه ونحوهم وفي دخول من لقيه مسلما ثم ارتد ثم
اسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة نظر كبير فان الردة محبطة للعمل عداي
حينئذ رحمه الله ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام وان كان الراجح قد حكى عنه انها انما تحبط
بشرط اتصالها بالموت وحديثنا فالظاهر انها تحبط للصحة المتقدمة كقوله بن هبيرة وكا
ابن قيس اما من رجع الى الاسلام في حياته كعبد الله بن ابي سرح فلا مانع من دخوله في الصحبة
بدخله الثاني في الاسلام والله اعلم فقولي راي اسم فاعل من راي والنبي مضاف اليه وسما
حال من اسم الفاعل وذو صحبة خبر المستدرك والمراد برؤية النبي صلى الله عليه وسلم ولم رؤيته في
حال حياته ولا فلوراه بعد موته قبل الدفن او بعدة فليس بصحابي علي المشهور بل ان كان
عاصره ففيه اختلاف الا في ذكره وان كان ولد بعد موته فليست له صحبة بلا خلاف واختلف
بقولي مسلما عما لوراه وهو كافر ثم اسلم بعد وفاة صلى الله عليه وسلم ولم فانه ليس بصحابي علي
المشهور كرسول قبضة وقد خرج في المسند لعبد الله بن مسعود ان لم يكن هو الدجال

وقد عده في الصحابة كذلك ابو بكر بن فتحون في ذيله على الاستيعاب وحكي ان الطبراني وغيره ترجح
به هكذا وقوله من راي النبي صلى الله عليه وسلم هل المراد رآه في حال نبوته او عام مذكور حتى يدل
من رآه قبل النبوة ومات قبل النبوة علي بن دين الحنفية كزيد بن عمرو بن نفيل فقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم انه يبعث آتة وحده وقد ذكر في الصحابة ابو عبد الله بن مندة وكذلك لوراه قبل النبوة
ثم غاب عنه وعاش الى بعد زمن البعثة واسلم ثم مات ولم يرد له عارض ينظره ولم يرد له عارض ينظره
المراد من رآه بعد نبوته انه من راي النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة كاهم وعبد الله
ولم يرد له عارض ينظره ولم يرد له عارض ينظره ولم يرد له عارض ينظره ولم يرد له عارض ينظره
له مع تيسره وعقله حتى لا يدخل الاطفال الذين حكمهم ولم يرد له عارض ينظره ولم يرد له عارض ينظره
او المراد اعظم ذلك ويذكر علي اعتبار التمييز مع الرؤية ما قاله شيخنا الحافظ ابو سعيد الخلافي
في كتاب الراسيل في من جملة عبد الله بن الحارث بن نوفل حمله النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه ولا صحبة
له بل ولا رؤية ايضا وحديثه منسل قطعا وكذلك قال في ترجمة عبد الله بن ابي طلحة الانصاري حمله
ودعاه ولا يعرف له رؤية بل موثا به وحديثه منسل والقول الثاني انه من طالت صحبته وكثرت مجالسته
علي طويلا تتبع له والاخذ عن حكاية ابو الظفر السمعاني عن الاصوليين وقال ابن اسكر الصحابي يقع
على ذلك من حيث اللغة والظاهر قال واصحاب الحديث يطبقون اسم الصحبة على كل من روى عنه
حديثا او كلمة ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة قال وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه
وسلم اعطوا كل من رآه حكم الصحبة بمكذله كاه ابو الظفر عن الاصوليين وهو قول بعضهم حكاية
الامدي وابن الحاجب وغيرهما وجزم ابن الصلاح في العدة فقال الصحابي هو الذي لقي النبي
صلى الله عليه وسلم واقام عنده والتبعية فاما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ومتابعة
فلا ينصرف اليه هذا الاسم وقال القاضي ابو بكر بن الطيب الباقلاني لا خلاف بين اهل اللغة
ان الصحابي مشق والصحبة وانه ليس مشق منها مخصوص بل هو جار على كل من صحبه غير قليل
كان او كثيرا يقال صحبت فلانا حولا ودهرا ومهنة وشهرا ويوما وساعة قال وذلك يوجب
في حكم اللغة اجراءها على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ساعة من نهار هذا هو الاصل في اشتقاق
الاسم ومع ذلك فقد تقرر للائمة عروف في انهم لا يستعملون هذه التسمية الا فيمن كثرت
صحبته واتصل لقائه ولا يخرجون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشي معه خطأ وشيع منه حديث
فوجب لذلك ان لا يجري هذا الاسم في عروف الاستعمال الا على من كان حاله وقال الامدي

من قد روى

الاشبه ان الصحابي من رآه وحكاه عن احمد بن حنبل والمثري اصحابنا واختاره ابن الحاجب ايضا
 لا للصحة نعم القليل والكثير نعم كلام ابي ذرعة الرازي واي داود ما يقتضيه ان الصحة
 اخضر من الروية فانها قال في طارق بن شهاب له روية وليست بصحة وكذلك ما رويناه عن
 عاصم الاحول قال قد راي عبد الله بن سرجس رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن له صحة ويدل على
 ذلك ايضا ما رواه محمد بن سعد في الطبقات عن علي بن محمد عن شعبة عن موسى السدي لا يخفى قال
 اثبت انس ابن مالك فقلت انت اخبر من بقي من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد بقي
 قوم من الاعراب فاما من اصحابه فانا اخبر من بقي انتهى قال ابن الصلاح اسناده جيد حدث به مسلم
 نخضر ابي ذرعة والحاجب عن ذلك انه اراد اثبات صحة خاصة ليست لتلك الاعراب وكذا
 اراد ابو ذرعة وابوداود في الصحة الخاصة دون العامة وقولي ولم يثبت اي وليس هو الثابت
 الذي عليه العمل عند اهل الحديث والاصول والقول الثالث وهو ما روي عن سعيد بن المسيب انه
 كان لا يبعد الصحابي الا ما قام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين وغرامة غزوة
 او غزوتين قال ابن الصلاح وكان المراد بهذا ان صح عنه راجع الى المحكي عن الاصوليين ولكن
 عبارة ضيق يوجب ان لا يبعد من الصحابة جريين بن عبد الله الجعفي ومشاركة في فقد ظاهرا اشتراط
 فيهم ممن لا نعلم خلافا في عدم من الصحابة قلت ولا يصح هذا عن ابن المسيب ففي الاسناد اليه محمد
 عمر الواقدي ضعيف في الحديث والقول الرابع انه يشترط مع طول الصحة اخذ عنه حكاه
 الامدي عن عمرو بن يحيى فقال ذهب اليه از هذا الاسم انما يستعمله من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم
 واخذ عنه العلم وحكاه ابن الحاجب ايضا قولا ولم يعزه لعمر بن يحيى ولكن ابدل الرواية بلاخذ عنه
 وبينها فرق وعمر هذا الظاهر انه احاط فذكر الشيخ ابو اسحق في اللغ ان اباه اسمه
 يحيى وذلك وهم وانما هو عمرو بن بحر ابو عثمان احاط من اية المعتزلة قال فيه ثعلب انه
 غير ثقة ولا مأمون ولم ار هذا القول لغير عمرو وهذا وكان من الاحباب اخذ هذا القول
 من كلام الامدي ولذلك اسقطته من الخلاف في حد الصحابي والقول الخامس انه من رآه مسلما
 بالغا قلا حكاه الواقدي عن اهل العلم فقال ليت اهل العلم يقولون كل من راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقد ادرك العلم فاسلم وعقل انزل الدين ورضيه فهو عندنا من صحب النبي صلى الله عليه وسلم
 ولو ساعة من نهار انتهى والتقييد بالبلوغ شاذ والقول السادس انه من ادرك منه صلى الله عليه وسلم
 وهو مسلم وان لم يره وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصري فانه قال وممن دفن اي عصر من اصحابنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادركه ولم يسمع منه ابو تميم الجشاني واسم عبد الله بن مالك انتهى
 وانما هاجر ابو تميم الى المدينة في خلافة عمر باتفاق اهل السير ومن حكى هذا القول من الاصوليين
 القرافي في شرح التقييد وكذلك ان كان صغيرا حكموا باسلامه تبعا لاحد ابويه وعلي هذا عمل ابن
 عبد البر في الاستيعاب وابن منلة في معرفة الصحابة وقد بين ابن عبد البر ترجمة الاخنف
 ابن قيس ان ذلك شرطه وقال ابن عبد البر مقدمة كتابه وبهذا كله يستكمل القرن الذي اشار اليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ما قاله عبد الله بن علي او في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يريد بذلك تفسير القرن قلت وانما هو قول زرارة بن اوفي من التابعين القرن مائة وعشرون
 سنة وهكذا رواه موقبل ذلك باربع ورقات كل ذلك في مقدمة الاستيعاب وقد اختلف
 اهل اللغة في مدة القرن فقال الجوهري هو ثمانون سنة قال ويقال ثلثون وحكي صاحب
 الحكم فيه ستة اقوال قيل عشر سنين وقيل عشرون وقيل ثلثون وقيل ستون وقيل سبعون
 وقيل اربعون قال وهو مقلد للتوسط في اعمار اهل الزمان فالقرن في كل قوم على مقدار اعمارهم
 فعلي هذا يكون ما بين الستين والسبعين كما رواه الزمدي في الحديث المرفوع اعمار امي
 ما بين الستين والسبعين واما ابتداء قرن صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه مرجع البعثة
 او من حين فشتوا الاسلام فعلي قول زرارة بن اوفي قد استوعب القرن جميع من رآه وقد روي
 ابن منلة في الصحابة من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعا القرن مائة سنة

وتعرف الصحة باشتها رآه تواتر او قول صاحب ولو
 قد ادعاه وهو عدل قولا ومم عدول قيل لا يدخل
 في فئة والمكره من ستة انس ابن عمر الصدقي
 البحر جابر ابو مديرة اكثرهم واليهم في الحقيقة
 اكثر فتوى وهو ابن عمر وابن الزبير وابن عمر وقد
 عليهم بالشهرة العبادلة ليس ابن مسعود ولا من

شاكلة

وهو وزيد وابن عباس هجر في الفقه اتباع يرون قولهم
 هذه الابيات مجمع ست مسائل الاولي فيما تعرف به الصحة وذلك
 اما بالتواتر كما يكره وعمر وبقيته العشرة في خلق منهم واما بالاستيفاضة والشهرة العامة

ومن المكثرين ايضا ابو سعيد
 الحذري لم يذكر ابن الصلاح
 ولهذا لم ينظمه المؤلف وقد
 نظم الشيخ برهان الدين
 الله في بيت وهو
 ابو سعيد نسبة كخدر
 سابعهم امل في الحقيقة
 وقد ذكر المؤلف في الشرح
 فيهم وقال ان له الفاوية
 وسبعين

عن التواتر كعكاشة بن محصن وضمير بن ثعلبة وغيرهما وإنما بإخبار بعض الصحابة عنه أنه صحابي
 كعكاشة بن أبي حمزة الذي مات بإصبعه مبطونا فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم حمله بالشهادة ذكر ذلك أبو نعيم في تاريخ إصبعه وروينا قصة
 في مستند أبي داود الطيالسي ومجمل الطبراني علي أن يجوز أن يكون أبو موسى إنما أراد بذلك شهادة النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يقتله بطنه وفي عمومهم حمزة لا أنه سماه باسمه والله أعلم ولما بإخبار عن
 نفسه أنه صحابي بعد ثبوت عدالة قبل إخباره بذلك هكذا أطلق ابن الصلاح تبعاً للخطيب
 فانه قال في الكفاية وقد يحكم بأنه صحابي إذا كان ثقة أميناً مقبول القول إذا قال صحبت النبي
 صلى الله عليه وسلم وكثر لقائي له فيحكم بأنه صحابي في الظاهر لموضع عدالته وقبول خبره وإن كثر
 يقطع بذلك كما يعمل بروايته هكذا ذكره في آخر كلامه للقاضي في بكر والظاهر أن هذا
 كلام القاضي قلت ولا بد من تقييد ما أطلق من ذلك بأن يكون أدعاه لذلك يقتضيه
 الظاهر أما لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل وإن كانت
 قد ثبتت عدالته قبل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إرايتكم ليحكم هذه
 فانه على رأس مائة سنة لا يبقى أحد ممن علي ظهر الأرض يريد أن يخرأ ذلك القرن قال ذلك في
 سنة وفاته صلى الله عليه وسلم وهذا واضح جلي وقد أشترط الأصوليون في قبول ذلك أنه
 أن يكون قد عرفت معاصرة النبي صلى الله عليه وسلم قال الأمدي فلو قال من عاصر أنا
 صحابي مع إسلامه وعدالته فالظاهر صدقه وحكاها ابن الحاجب احتمالين مرغرين ترجيح
 قال ويحتمل أن لا يصدق لكونه متما بدعوى رتبة يثبتها لنفسه الثانية الصحابة كلهم عدول لقوله
 تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس وهذا الخطأ مع الموجودين
 جليل ولقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس قبل أن المفترين اتفقوا على أنه وارد في أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته حديث في
 سعيد الخدري لا تشبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما
 أدرك مداهم ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته أيضاً حديث ابن
 مسعود خير الناس قرني وقد سبق تفسير القرن في أوائل هذه الترجمة وغير ذلك من الأحاديث
 الصحيحة والاجماع من يعتد به في الإجماع من الأئمة جميعاً لا سيما في جمعة على تعديل
 من لا يلبس الفتن منهم وأما من لا لبس الفتن منهم وذلك من حين مقتل عثمان فاجمع من يعتد

جزم بحديثه أبو عمر في صحيحه
 والذم في جزمه

قوله إرايت معناه الاستخبار
 أخرني عن كذا ومن يفتح المثناة
 في الواو والثني والجمع تقول
 أرايتك وأرايتكم وأرايتكم
 ويقال للوث في الجمع كسر
 الناء قاله حافظ العصر ابن
 حجر في مقدمة فتح الباري

قوله مداهم ولا نصيفه يقال
 نصيف ونصيفت وأما قوله
 ونصيف الخدين فهو الخار
 والمدة موكيل سبع رطل
 وثلاثين قبل سمي بذلك لانه
 يسع مد كفي الإنسان قاله
 الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح
 الباري

به أيضاً في الإجماع على تعديلهم أحساناً للظن بهم وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد هكذا حكى ابن الصلاح
 إجماع الأئمة على تعديل من لا يلبس الفتن منهم وفيه نظر فقد حكى الأمدي وابن الحاجب قولاً أنهم
 كبره في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقاً وقولاً آخر أنهم عدول لا وقوع الفتن فلما بعد ذلك فلا بد من
 البحث عن ليس ظاهراً للعدالة وذهبت المعتزلة إلى فسق مقاتل علياً منهم وقيل يرد الداخلون في الفتن
 كلهم لأن أحد الفريقين فاسق مرغرين وقيل قبل الداخل فيها إذا انفرد لا الأصل العدالة
 وشكها في فسقه ولا يقبل مع مخالفته لتحقيق فسق أحداهم غير تعيين والذي عليه الجمهور كما
 قال الأمدي وابن الحاجب أنهم عدول كلهم مطلقاً وقال الأمدي إنه المختار وكل من
 عبد البر في الاستيعاب إجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كلهم
 عدول الثالثة المكثرون من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة أنس بن مالك وعبد الله
 ابن عمر وعائشة الصديق بنت أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وهو البحر وجابر بن عبد الله وأبو
 هريرة وأكثر الستة حديثاً أبو هريرة قال ذلك أحمد بن حنبل وغيره واشترط أن يكون أبي هريرة
 أكثرهم حديثاً بقولي أكثرهم ولم يتعوض أن الصلاح لترتيب من بعد أبي هريرة في الأكثرية وبعضهم
 مقارب لبعض والذي يدل عليه كلام بقول من يخلد أن أكثرهم أبو هريرة روى خمسة آلاف حديث
 وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ثم ابن عمر روى ألفي حديث وثلاثين ثم أنس روى
 ألفين وثمانين وستة وثمانين ثم عائشة روى ألفين وثمانين وعشرة ثم ابن عباس
 روى ألفاً وستين وستين حديثاً ثم جابر روى ألفاً وخمسة وأربعين حديثاً وليس
 في الصحابة من يزيد حديثه على ألف إلا هو وأبو سعيد الخدري فانه روى ألفاً واثنتين
 وسبعين حديثاً الرابعة أكثر الصحابة فتوى عبد الله بن عباس قاله أحمد بن حنبل أيضاً الخامسة
 في بيان العبادلة من الصحابة وقيل لا أحد من حنبل من العبادلة فقال عبد الله بن عباس وعبد الله
 ابن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وقيل له فابن مسعود قال لا ليس من العبادلة
 قال البيهقي وهذا لأنه تقدم موته وهو لا عاشوا حتى احتج إلى علمهم فاذا اجتمعوا على شيء قيل
 بهذا قول العبادلة وقولي وهو ابن عمر الصمير عايد علي البحر وهو ابن عباس لانه أقرب مذكور
 وما ذكر من أن العبادلة هم هؤلاء الأربعة هو المشهور بين أهل الحديث وغيرهم واقتصر
 صاحب الصحاح على ثلاثة وأسقط ابن الزبير وأما ما حكاه النووي في التهذيب أن الجوهري
 ذكر فيهم ابن مسعود وأسقط ابن العاص فوهم نعم وقع في كلام الزخشي

كثير الرواية
 من الصحابة

عبادلة

قال الجوهري في مادة عبد
 العبادلة عبد الله بن عمر وعبد
 عبد الله بن عباس وقال ابن
 الألف الملبسة في مادة ما
 أن العبادلة ابن عباس وابن
 عمر وابن الزبير فأنه في
 كل موضع واحد منهم

في الفصل ان العبادلة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وكذا قال الرافعي في الشرح الكبير
في الآيات وغلط في ذلك من حيث الاصطلاح قال ابن الصلاح وبلغت باب مسعود في
ذلك سائر العبادلة السبعة بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين نفسا اي فلا يستمكن
العبادلة اصطلاحا واي ذلك اشترى بقولي ولا من شاكله اي ولا من اشبه ابن مسعود في التسمية
بعبد الله وقول ابن الصلاح انهم نحو مائتين وعشرين كان اخذه من الاستيعاب لابن عبد البر
فانه عد من اسم عبد الله مائتين وثلاثين ومنهم من كره للاختلاف في اسم ابيه او في اسمه هو ومنهم
من لم يصح له صحبة ومنهم من لم يرد وانما ذكرنا لمعاصرة علي قاعدة وذلك فوق العشرة فبقى نحو مائتين
وعشرين كما ذكر ولكن قد ذكر الحافظ ابو بكر بن خنوخ فيما ذكره علي الاستيعاب مائة واربعه
وستين رجلا زيادة علي ذلك وفيهم ايضا من عاصره ولم يرد ومن كره للاختلاف في اسمه ايضا
واسم ابيه ومن لم يصح صحبته ولكن يجمع من المجموع نحو ثلثمائة رجل السادسة في بيان مكان له من الصحابة
اتباع يقولون براه قال ابن المديني لم يكن من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم احده اصحاب يقولون
بقوله في الفقه الاثنية عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس كان لكل رجل منهم اصحاب
يقولون بقوله ويقفون الناس انتهى فقولي في البيت الاخير وهو اي ابن مسعود
وقال مسروق انتهى العلم الى ستة اصحاب كبار نبلا
زيد بن الدرداء مع ابن عمر وعبد الله مع علي بن ابي طالب
ثم انتهى لزيد بن الدرداء مع علي بن ابي طالب
في هذه الآيات بيان الذين انتهى اليهم العلم من كبار الصحابة وقد ذكر
ذلك مسروق والشعبي فقال مسروق وجدت علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
انتهى الى ستة عمر وعلي وابي زيد وابي الدرداء وعبد الله بن مسعود ثم انتهى علم
هو الا الستة الى اثنين علي وعبد الله فقولي ثم انتهى لزيد بن ابي الدرداء وعلي
وعبد الله وقد روي مطروق عن الشعبي عن مسروق قوله الا انه ذكر ابا موسى الاشعري بدل
ابن الدرداء قلت زيد بن ثابت وابو موسى الاشعري كلاهما تأخرت وفاته بعد عبد الله
ابن مسعود وبعد علي بن ابي طالب بلا خلاف فيقول مسروق ان علم الستة انتهى لعبد الله
وعلي فيه نظر فهذا الوجه ولما عرفت هذه المقالة لمسروق ولم اطلقها لتكون الحمد
عليه ويصح ان يقال انتهى علمهم اليهما لكونهما صفا اليها وان تأخرت وفاته زيد وابي موسى

علمهم

عن علي وابن مسعود والله اعلم وقال الشعبي كان العلم يوحى عن ستة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه بعضهم بعضا وكان يقبل بعضهم بعضا وكان علي
والاشعري واي يشبه علم بعضهم بعضا وكان يقبل بعضهم بعضا
والعبد لا يحضرهم فقد ظهر سبعون الفا يتبول وحضر
الحج اربعون الفا وقبض عن دين مع اربع الاف تنقض
حضر الصحابة رضي الله عنهم بالعدد والاحصاء متعذر لثقلهم في البلدان
والبوادي وقد روي البخاري في صحيحه ان لعبد بن مالك قال في قصة خلفه عن غزوة تبوك
واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصى كما في حكاية بعض الديوان ولكن قد جاء مضطرب
في بعض شاهده كتبت وحجة الوداع وعدة من قبض عنه من الصحابة عن ابي زرعة الرازي عا
ما فيه من نظر فروينا عنه سئل عن عدة من روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن مضطرب
هذا شهد معه حجة الوداع اربعون الفا وشهد معه تبوك سبعون الفا وروينا عنه ايضا انه
قيل له اليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم اربعة آلاف حديث قال ومن قال ذلك قل
الله انيابه هذا قول الزائدة ومن يخص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعه عشر الفا من الصحابة ممن روي عنه وسع منه
وفي رواية من رآه وسع منه فقيل له هو ولا اي كانوا وابن مسعود قال اهل المدينة واهل
مكة ومن بينهما والاعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسع منه بعرفة وقولي عن زيد بن ابي
مقدار هذين القديين المذكورين وما سبعمون الفا واربعون الفاصع زيادة اربعة
الاف فذلك مائة الف واربعه عشر الفا كما تقدم بيانه وقولي بنص بكسر النون وتشديد
الضاد اي تليست يقال خذ ما نزل لك من دين اي تليست حكاية الجوهرية والنص والظاهر
وان كان انما يطلق علي الداني والدرايم فقد استعير للصحابة لروايتهم في التفسير
وسلامتهم من الزيف لعدالة كلهم كما تقدم واستقطت الهاء من اربعة الاف لضرورة
الشعر وان كان الاثنتي مذكرا

وهم طباق ان يرد تعديدا قيل اثنتي عشرة او يزيد
الصحابة على طبقات باعتبار سبقهم في الاسلام والهجرة او شهودهم
الفاضلة وقد اختلف كلام من اعتنى بتدقيقها فهو في عددها فقسمها احكام في علوم الحديث

102

الى اثنتي عشرة طبقة فالطبقة الاولى قوم اسلموا بكة كاخلفاء الاربعة والثانية اصحاب دار
الندوة والثالثة مهاجرة الحبشة والرابعة اصحاب العقبة الاولى والخامسة اصحاب العقبة
الثانية والشمس من الانصار والسادسة اول المهاجرين الذين وصلوا اليه بقباء قبل ان يدخل
المدينة والسابعة اهل بدر والثامنة الذين هاجروا بين بدر واحد بنية والتاسعة
اهل بيعة الرضوان والعاشر من هاجرين احد بنية وفتح مكة كخالدين الوليد وعمر بن العاص
واي مرون قلت لا يصح التمثيل باي هجرة فانه هاجر قبيل احد بنية عقب خيبر بل في او اخرها
والحادية عشرة مسلمة الفتح والثانية عشرة صبيان واطفال راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما كالسائب بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة بن ابي صعيب
واي الطفيل والحي جيفة قال ابن الصلاح ومنهم من زاد علي ذلك انتهى واما ابن سعد
فجعلهم خمس طبقات فقط

والافضل الصديق ثم عمر وبعده عثمان وهو الاكثر
او فعلي قبله خلفه علي قلت وقول الوقف جاعرا
فالسنة الباقون فالبدري فاحد فالببيعة الضيقة

اجمع اهل السنة علي ان افضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم
علي الاطلاق ابو بكر ثم عمر ثم علي ثم ابا العباس القوي فقال ولم يختلف في ذلك
احد من ائمة السلف ولا اختلف قال ولا مبالاة باقوال اهل التشيع ولا اهل البدع انتهى وقد
حكى الشافعي وغير اجماع الصحابة والتابعين علي ذلك قال البيهقي في كتاب الاعتقاد وروينا
عن ابي ثور عن الشافعي قال اختلف احد من الصحابة والتابعين في تفضيل ابي بكر وعمر وتقدمهما
علي جميع الصحابة واما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان انتهى وروينا عن جرير بن عبد
الحكيم انه سأل يحيى بن سعيد الانصاري عن ذلك قال مرادك من الصحابة والتابعين لم يختلفوا
في ابي بكر وعمر وفضلهما انما كان الاختلاف في علي وعثمان وحكي لما روي عن اهل السنة تفضيل
ابا بكر وعمر الخطابية تفضل عمر عن الخطاب وعن الشيعة تفضل علي وعن الزائدة تفضل
العباس وعن بعضهم الامسالك عن التفضيل وحكاها الخطابي ايضا في العالم وحكي ايضا عن
بعض مشايخه انه كان يقول ابو بكر خير وعلي افضل وهذا رافقت من القول وحكي القاضي عياض
ان ابن عبد البر وطائفة ذهبوا الي ان من توفي من الصحابة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

افضل من بقي بعده لقول النبي صلى الله عليه وسلم في بعضهم انما شهد علي مؤلا قال النووي وهذا 103
الاطلاق غير مرضي ولا مقبول انتهى وهو ايضا مردود بما تقدم من حكاية اجماع الصحابة والتابعين
علي افضلية ابي بكر وعمر علي سائر الصحابة واختلف اهل السنة في الافضل بعد عمر فذهب الاكثر
كما حكاها الخطابي وغيره الي تفضيل عثمان علي علي وان ترتيبهم في الافضلية كترتيبهم في
الخلافة واليه ذهب الشافعي واحمد بن حنبل كما رواه البيهقي في كتاب الاعتقاد عنها ومن المشايخ
عند مالك وسفيان الثوري وكافة ائمة الحديث والفقهاء وكثير من المتكلمين كما قال القاضي
عياض واليه ذهب ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر الباقلاني ولكنها اختلاف في ان
التفضيل بين الصحابة هل هو علي سبيل القطع او الظن فالذي مال اليه الاشعري ان قطعي
وعليه يدل قول مالك الا في نقله من المدونة والذي مال اليه القاضي ابو بكر واختار امام الحرمين
في الارشاد ان ظني وبه جزع صاحب المفهم وذهب اهل الكوفة كما قال الخطابي الي تفضيل
علي علي عثمان وروى ياسناده الي سفيان الثوري انه حكاها عن اهل السنة من اهل الكوفة وحكي عن
اهل السنة من اهل البصرة افضلية عثمان فقولنا فقال انما روي كوفي ثم قال وقد ثبت
عن سفيان في اخر قوله تقديم عثمان وعلي كما حكاها المازري عن المدونة ان مالك اسئل اي
الناس افضل بعد النبي فقال ابو بكر ثم قال ابي ذلك شك قبله فعلي وعثمان قال ما ادركت
من اقدي به يفضل احدهما علي صاحبه ونزي الكف عن ذلك وفي رواية في المدونة حكاها القا
عياض افضلهم ابو بكر ثم عمر وحكي القاضي عياض قولا ان مالكا رجع عن الوقف الي القول الاول
قال القوي وهو الاصح ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض ويحتمل ان يكون كفته وكفه
من اقدي به لما كان شجرة ذلك من الاختلاف والتعصب انتهى وقد مال الي التوقف بينهما
امام الحرمين فقال الغالب علي الظن ان ابا بكر افضل ثم عمر وتعارض الظنون في عثمان
وعلي انتهى والذي استقر عليه مذهب اهل السنة تقديم عثمان لما روي البخاري وابو
داود والترمذي من حديث ابن عمر قال كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا تعدل باي بكر
احدا ثم عمر ثم عثمان ورواه الترمذي بلفظ كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حكي
ابو بكر وعمر وعثمان قال هذا حديث صحيح غريب ورواه الطبراني بلفظ اوضح في التفضيل
وزاد فيه اطلاقه صلى الله عليه وسلم وتقرين لذلك ولفظه كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم حكي افضل من الامة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر وعثمان فيسبح ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعمر زعموا ان تقدم علي عثمان
ابو بكر بن جرير وقد جاءه
مالك التوقف بين عثمان

عليه وسلم فلا ينكر هذا حكم الخلفاء الأربعة وأما ترتيب من بعدهم في الأفضلية فقال الإمام
ابو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي أصحابنا يجمعون على أن أفضل الخلفاء الأربعة ثم الستة
الباقيون إلى تمام العشرة ثم البدريون ثم أصحاب أحد ثم أهل بيعة الرضوان بالحديثة وقولي
فأحد فالبيعة المصيبة هو علي حذف المضاف أي فاهل أحد فاهل البيعة

قال وفضل السابقين قد ورد فقليل هو وقيل بدري وقد
قيل بل اهل القبليتين واختلف أيهم أسلم قبل من سلف
قيل أبو بكر وقيل بل علي ومُدعي إجماعه لم يُقبل
وقيل زيد وأدعي وفاقا لبعض علي خديجة آتفاقا

قال بن الصلاح وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين
والأنصار وهم الذين صلوا إلى القبليتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة منهم محمد بن الحنفية
ومحمد بن سيرين وقنادة وفي قول الشعبي هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وهذا معنى
قولي فقليل هم وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار هم اهل بدر قال بن الصلاح روي
ذلك عن ابن عبد البر فيما وجدناه عنه قلت لم يوصل ابن عبد البر اسنادا بذلك وإنما ذكر
ذلك عن سنييد وساق سند سنييد فقط عن شيخ له لم يسلم عن موسى بن عبيدة وضعفه
أحمد بن حنبل وقد روي سنييد أيضا قول ابن المسيب وابن سيرين والشعبي بأسانيد صحيحة
وكذلك روي ذلك عنهم عبد بن حميد في تفسيره بأسانيد صحيحة وكذلك رواه عن قتادة عبد
الرزاق في تفسيره ومن طريقه عبد بن حميد وفي المسألة قول رابع رواه سنييد أيضا بأسناد
صحيح إلى الحسن قال فرق ما بينهم فتح مكة وأما أول الصحابة أسلاما فقد اختلف فيه السلف على
أقوال أحدها أبو بكر الصديق وموقول بن عباس وحسان بن ثابت والشعبي والبخاري
في جماعة آخرين ويدل له ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن عبسنة في قصة أسلامه
وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم من بعد علي هذا قال جرير وعبد قال ومعه يومئذ أبو بكر وبلال
من آمن به وروي الحاكم في المستدرک من رواية بحالدين سعيد قال سئل الشعبي
من أول من أسلم فقال أما سمعت قول حسان

إذا تذكرت شجوا من أخى ثقة فأذكر أبا بكر فاعلا خير البرية اتقاها وأعد لها بعد
النبي وأوفاهما احتملا والثاني التالي المحمود مشهد وأول الناس منهم صدق الرسل

والقول الثاني أوظهر أسلاما علي روي ذلك عن زيد بن ارقم وإيذر والمقداد بن الأسود وإي يور
وانس بن مالك ويعلي بن مرة وعقبة الكندي وخزيمة بن ثابت وسلمان الفارسي وجابر بن لادس
وجابر بن عبد الله وإبي سعيد الخدري وأنشد الترمذي في حريته بن ثابت في علي رضي الله عنهما
الليس أول من صلى لقبيلتهم وأعلم الناس بالفرقان والتثنى وروي الحاكم في المستدرک من رواية
مسلم الخديجي قال نبي النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين وأسلم علي يوم الثلاثاء وقال الحاكم
في علوم الحديث لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن علي أولهم أسلاما قال وإنما اختلفوا
في بلوغه قال بن الصلاح واستنكر هذا من إمامنا والي هذا اشتهر بقول ومُدعي إجماعه لم يُقبل أي إمامنا
ثم قال الحاكم بعد حكايته لهذا الإجماع والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق أول من أسلم من الرجال البالغين
حديث عمرو بن عبسنة والقول الثالث أن أولهم أسلاما زيد بن حارثة ذكره معمر بن إهري والقول الرابع
أولهم أسلاما أم المؤمنين خديجة بنت خويلد روي ذلك عن ابن عباس والزهري أيضا وموقول قتادة ومحمد
ابن اسحق في آخرين وقال النووي إنه الصواب عند جماعة من المحققين وأدعي الثعلبي الموقول اتفاق
العلماء على ذلك وأن خلافا لما هو في أول من أسلم بعدها وقال ابن عبد البر اتفقوا على أن خديجة
أول من آمن ثم علي بعدها وجمع بين الاختلاف في ذلك بالنسبة إلى لا بكر وعلي بأن الصحيح أن أبا بكر أول
من أظهر أسلامه ثم روي عن محمد بن كعب القرظي أن عليا أخفى أسلامه من بلال طالب وظهر أبو بكر
أسلامه ولذلك شبه علي الناس قال بن الصلاح والأدعي أن يقال أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر
ومن الصبيان أول الأجداد علي ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال ولله علم وقال ابن
اسحق أول من آمن خديجة ثم علي بن أبي طالب قال وكان أول ذكره آسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشر
سنين ثم زيد بن حارثة وكان أول ذكره أسلم بعد علي ثم أبو بكر فظهر أسلامه ودعي إلى الله فأسلم
بدعاية عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن وقاص وطلحة بن عبيد الله
وكان هؤلاء الثمانيات الذين سبقوا الناس بالأسلام وذكرهم بن شبة أن خالد بن سعيد
ابن العاصي أسلم قبل علي وقولي من سلف هو فاعل اختلف وقيل مبني على الضمة

ومات آخر أبي بكر من أبو الطفيل مات عام مائة
وقبله السابق بالمدينة أو سهل أو جابر أو عكر
وقيل الآخرها آسن عمار إلا أبو الطفيل فيها قبوا
والنسب بن مالك بالبصرة وابن أبي أوفى فصحى بالكوفة

أول من أسلم

وَالشَّامِ فَإِنَّهُ أَوْ ذُو بَالِهَ خُلْتُ وَقِيلَ بِدِمَشْقَ وَإِلَهُ
وَأَنَّ فِي حِمْيَرَ بْنِ سُرْقُصَا وَأَنَّ بِالْحِمْيَرِ الْعَرَبُ قُصَى
وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أَلْبِي وَمِصْرَ فَإِنَّ الْحَارِثَ بْنَ خَزِيمٍ
وَقُصَى الْهَرَمِاسَ بِالْيَمَامَةِ وَقِيلَ رُوَيْعُ بَرْقَةٍ
وَقِيلَ أَرْيَقِيَّةٌ وَسَلَمَةُ بَادِيًا أَوْ بِطَيِّبَةِ الْمَكْرَمَةِ

في هذا الفصل بيان آخر من مات من الصحابة مطلقاً ومقيداً بالبلدان والنواحي
فأما آخرهم موتاً علي الإطلاق فابو الطفيل عامر بن واثله الليثي مات سنة مائة من الهجرة كذا جزم
به ابن الصلاح وكذا رواه الحاكم في المستدرک عن شباب الضمري وهو خليفة بن خياط وكذا
رويناه في صحيح مسلم من رواية ابراهيم بن سفيان قال قال مسلم مات ابو الطفيل سنة مائة وكان
آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قال ابن عبد البر ان وفاته سنة مائة وقال
خليفة بن خياط في غير رواية الحاكم انه تاجر بعد المائة وقيل توفي سنة اثنين ومائة قاله مصعب بن
عبد الله الزبيري وجزمه ابن حبان وابن قانع وابوزكريا بن مندة انه توفي سنة سبع ومائة وقد
روى عن زبيب بن حريش بن جازم عن ابيه قال كنت بمكة سنة عشر ومائة فليت جنات فسالته عنها
فقالوا هذا ابو الطفيل وهذا هو الذي صححه الذهبي في الوفيات انه في سنة عشر ومائة واما كونه آخر
الصحابة موتاً جزمه مسلم ومصعب بن عبد الله الزبيري وابوزكريا بن مندة وابو الجراح المزني
 وغيرهم ورويناه في صحيح مسلم باسناده اليه ابو الطفيل قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وجهه
الارض رجل راه غيري فبينما انه آخرهم موتاً علي الإطلاق ومات بمكة فهو آخر من مات بها من
الصحابة كاجزمه ابن حبان وابوزكريا بن مندة وكذا ذكر علي بن المديني انه مات بمكة واما ما حكاه
بعض المتأخرين عن ابن دريد من ان عكر اش بن ذؤيب تاجر بعد ذلك وانه عاش بعد الجمل مائة سنة
فهذا باطل لا اصل له والذي اوقع عن دريد في ذلك ابن قتيبة فقد سبقه الي ذلك وقاله في كتاب
المعارف وهو ما باطل او ما أول بانه استكمل بعد الجمل مائة سنة لا انه بقي بعدها مائة سنة والله اعلم
واما آخر من مات مقيداً بالنواحي فاختلوا في آخر من مات بالمدينة الشريفة علي اقوال فقيهل
السايب بن يزيد قاله ابو بكر بن مليه داود واختلف في سنة وفاته فقيهل سنة ثمانين وقيل سنة
ثمانين وقيل ثمانين وثمانين وقيل احدى وتسعين قاله الجعفي عن عبد الرحمن والفلاس وبه جزم ابن
حبان واختلف ايضا في مولده فقيهل في السنة الثانية من الهجرة وفي الثالثة والقول الثالث ان آخرهم

آخر زمان من
الصحابه في
جميع الارض
بمكة

تَرْخُومَاتِ مَالِکِ

موتاً بالمدينة سئل ابن سعد الأنصاري قاله علي بن المديني والواقدي وابن عديم بن المندر الخزازي ومحمد
ابن سعد وابن جبان وابن قانع وابن زكريا بن مئدة وادعي ابن سعد في الخلاف فيه فقال ليس بيننا
في ذلك اختلاف وقد اطلق ابو حنيفة آخره اضافة موتاً وكانه اخذه من قول سهل حيث سمعه يقول
لومث لم تسمعوا الحد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والطاهر انه اراد اهل المدينة اذ لم يكن بقي
بالمدينة غيرهم وقد اختلف في سنة وفاته ايضاً فقيل سنة ثمان وثمانين قاله ابو نعيم والنخاري والترمذي
وقيل سنة احدى وتسعين قاله الواقدي والمدايني وكحي بن بكير وابن نيرة وابراهيم بن المندر الخزازي
ورحمة ابن زبير وابن جبان وقد اختلف في وفاته ايضاً بالمدينة فالجمهور على ان مات بها وقال قتادة
نحضر وقال ابو بكر بن بلال داود بن الاسكندر بن وهب وهذا لجل السائب آخر من مات بالمدينة كما تقدم
والقول الثالث ان آخرهم موتاً بها جابر بن عبد الله رواه احمد بن حنبل عن قتادة وبه صدر
لبن الصلاح كلامه فاقضى ترجيح عنده وكذا قاله ابو نعيم وهو قول ضعيف لاث السائب
مات بالمدينة بلا خلاف وقد تخرج عنه وقد اختلف ايضا في مكان وفاة جابر فالجمهور على انه مات
بالمدينة وقيل بقبا وقيل بمكة قاله ابو بكر بن ابي داود واليه اشرت بقولي او بمكة واختلف في سنة
وفاته فقيل سنة اثنتين وسبعين وقيل ثلث وقيل اربع وقيل سبع وقيل ثمان وهو المشهور وقيل
سنة تسع وسبعين قلت بهذا اقتصر ابن الصلاح على ثلثة اقوال في اخر من مات بالمدينة وقد
تخرج بعد الثلاثة المذكورين بالمدينة نحو ذر التميمي الذي غفل عنه الشيخ علي بن ابي اسلم في وجهه وهو
ابن خمس سنين وتوفي سنة تسع وسبعين وقد قال البخاري ان له حجة وكذلك قال ابن جبان وان
كان مسلم وجماعة عدا في التابعين واما اخر من مات بمكة منهم فقيل جابر بن عبد الله قاله ابن بلال داود
والشهور وفاته بالمدينة كما تقدم وقيل آخرهم موتاً بها محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قاله قتادة وابو
الشيخ ابن جبان في تاريخه وبه صدر ابن الصلاح كلامه وقد اختلف في سنة وفاته فقيل
سنة ثلث وسبعين وقيل اربع ورحمة ابن زبير ومن جزم انه مات بمكة ودفن بفتح انه سألهم
ابن عبد الله وابن جبان وابن زبير وغير واحد وكذلك نصعب بن عبد الله النخاري ولكن
قال دفين بذي طوي واما يكون جابر او ابن عمر اخر من مات بمكة ان لم يكن ابو الطفيل مات بها
كما قاله علي بن المديني وابن جبان وغيرهما والي هذا اشرت بقولي لا ابو الطفيل فها قد
واخر من مات منهم بالبصرة انس بن مالك قاله قتادة وابو هلال والغلاس وابن المديني وابن سعد
وابوزكريا بن مئدة وغيرهم واختلف في وقت وفاته فقيل سنة ثلث وتسعين وقيل سنة اثنتين

بتقدم النار فيها وماذا آخر
 الصلابة موتا بالمدينة وتام
 ايضا بعد الثلثة تموت
 اميد الاشهر في مات
 بالمدينة سنة ست
 وتسعين افرحيس وتسعين
 ص م

افق

وقيل احادي وقيل سنة تسعين قال ابن عبد البر وما اعلم احداثات بعدة ممر راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ابا الطفيل قلت قد مات بعدة محمود بن الربيع بلا خلاف في سنة تسع وتسعين كما تقدم وقد رآه عقل
 عنه وحديث عنه كما في صحيح البخاري والله اعلم وكذا تأخر بعدة عبد الله بن بشر المازني في قول عبد الصمد بن
 سعيد كما سيأتي واخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن اوفى قاله قتادة والفلاس وابن جبان وابن زبير
 وابن عبد البر وابوزكرياء بن مندة وذكر ابن المديني ان اخوهم بالكوفة ابو يحيى والاول اصح فان ابا
 يحيى توفي سنة ثمان وثلاثين وقيل اربع وسبعين وفي ابن اوفى بعدة الى سنة ست وثلاثين وقيل
 سبع وقيل ثمان نعم بقي النظر في ابن اوفى وعمر بن حريث فانه ايضا مات بالكوفة فان كان عمر بن
 حريث توفي سنة خمس وثلاثين فقد تأخر ابن اوفى بعدة وان كان توفي سنة ثمان وتسعين كما رواه الخطيب
 في المتفق والمفترق عن محمد بن الحسن بن عرفة فيكون عمر بن حريث اخراهم موتا قاله علم
 وابن اوفى اخراهم بقي من سنة سبع والضمان واخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بشر المازني قاله
 الاحوص بن حكيم وابن المديني وابن جبان وابن قانع وابن عبد البر والمزني والذبيبي واختلف في وفاته فقيل
 سنة ثمان وثلاثين وهو المشهور وقيل سنة ست وتسعين قاله عبد الصمد بن سعيد وبرزم ابو عبد الله
 ابن مندة وابوزكرياء بن مندة وقال ابن القتيبي في حديثه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 ان اخرا من مات بالشام منهم ابو امامة صدري بن عجلان الباهلي روي ذلك عن الحسن البصري وابن
 عيينة وبرزم ابو عبد الله بن مندة واشتد الى الخلاف بقولي اودو باهلك والصحيح الاول فقد
 قال البخاري في التاريخ الكبير قال علي بن شعيب سمعت سفيان قلت لا خوص كان ابو امامة اخرا من مات عندهم من اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان بعدة عبد الله بن بشر وقد رآته واختلف في سنة وفاته اي امامة
 فقيل سنة ست وثلاثين وقيل احادي وثلاثين وقيل بدمشق واثله اشارة الى طريقة اخري سلكها
 بعضهم في اخرا من بقي في نواحي الشام بالنسبة الى دمشق وحمص وفلسطين وهو ابو زكرياء
 ابن مندة فقال في جزاء جمعه في آخر من مات من الصحابة فيما رويناه عنه اخرا من مات بدمشق منهم وابله
 ابن الاسقع الليثي وكذا قاله قتادة ولكن قد اختلف في مكان وفاته فقال قتادة وحميم وابو
 زكرياء بن مندة مات بدمشق وقال ابو حاتم الرازي مات ببنت المقدس وقال ابن قانع حمص واختلف
 ايضا في سنة وفاته فقيل سنة خمس وثلاثين وقيل ثلاث وثلاثين واخر من مات بمصر منهم
 عبد الله بن بشر المازني قاله قتادة وابوزكرياء بن مندة واخر من مات منهم بالجزيرة العوس
 ابن عجرة الكندي قاله ابو زكرياء بن مندة واخر من مات منهم بفلسطين ابو ابي عبد الله بن ابي

آخر من مات بالكوفة
من الصحابة

آخر من مات بالشام

يكرهه قاله ابو زكرياء بن مندة وهو ابن امرأة عبادة بن الصامت واختلف في اسمه فقال ابن سعد
 وخليفة وابن عبد البر وهو عبد الله بن عمرو بن قيس وقيل عبد الله بن ابي وقيل بن كعب وقد اختلف
 ايضا في مكان وفاته فقيل ان مات بدمشق وذكر ابن شبيب انه توفي ببنت المقدس قلت فان كان توفي
 بدمشق فآخر من مات بفلسطين قيس بن سعد بن عبادة فقد ذكر ابو الشيخ في تاريخه عن بعض ولد
 سعد ان قيس بن سعد توفي بفلسطين سنة خمس وثلاثين في ولاية عبد الملك لكن المشهور انه توفي
 بالمدينة في آخر خلافة معاوية قاله الهيثم بن عدي والواقدي وخليفة بن خياط وغيرهم واخر من مات
 منهم نصر عبد الله بن الحارث بن جزي الزبيدي قاله سفيان بن عيينة وعلي بن المديني وابوزكرياء بن
 مندة واختلف في سنة وفاته فالمشهور سنة ست وثلاثين وقيل سنة خمس وقيل سبع وقيل ثمان وقيل
 تسع وذكر الطحاوي انه مات بسقط التدور وهي التي تعرف اليوم بسقط الى تراب وقد قيل انه مات
 باليمامة حكاه ابو عبد الله بن مندة فقال ايضا انه شهد بدرا فاعلى هذا من اخر البدرين موتا ولا يصح شهوره
 بدرا والله اعلم وقولي جزي هو بالمال العمري لموافقة القافية واخر من مات منهم باليمامة اطهر بن
 ابن زياد الباهلي قاله ابو زكرياء بن مندة وذكر عن عكرمة بن عمار قال لقيت اطهر بن منة بن زياد سنة اثنتين
 ومائة واخرهم موتا بركة روي عن بن ثابت النضاري وقال ابو زكرياء بن مندة انه توفي باخر بركة وانه
 اخر من مات من الصحابة وقال احمد بن الربيع توفي بركة وصحة المزني وقال ابن الصلاح انه لا يصح وفاته باخر بركة
 وكذا ذكر ابن يونس انه توفي بركة وهو امير عليا لمسلمة بن مخلد سنة ثمان وخمسين وان قبره معروف
 بركة الى اليوم ووقع في تذييل الكمال بقوله ابن يونس ان وفاته في سنة ست وخمسين وفي مكان
 وفاته قول آخر لم يحكمه ابن مندة ولا ابن الصلاح وهو انه مات بانطا بلس قاله الليث بن سعد
 وقيل انه مات بالشام واخر من مات منهم بالبادية سلمة بن الاكوع قاله ابو زكرياء بن مندة والصحيح انه
 مات بالمدينة قاله ابنه اياس بن سلمة ويحيى بن بكير وابو عبد الله بن مندة وروحه ابن الصلاح واشتد
 الخلاف بقولي او بطيبة المكرمة واختلف ايضا في سنة وفاته فالصحيح انه توفي سنة اربع وسبعين
 وقيل سنة اربع وستين فهذا اخر ما ذكره ابن الصلاح من واخر من مات من الصحابة مقتدا
 بلا ما كن وبقي عليه ما ذكره ابو زكرياء بن مندة ان اخر من مات من نواحي اسان منهم بريدة بن الحارث
 آخر من مات بالبحر منهم العلاء بن خالد بن هذلة والفرج من اعمال سجستان وما لم يذكره
 الصلاح ولا ابن مندة ايضا ان اخر من مات منهم بالصبيان النابغة الجعدي وقد ذكر وفاته
 بالصبيان ابو الشيخ في طبقات الاصبهانيين وابو نعيم في تاريخ اصبهان واخر من مات منهم بالباطنية

حدائق التابعية

عبد الله بن عباس

معرفة التابعين

والتابع الذي لم يرد في صحيح البخاري والخطيب حله ان يصحبا
 اخلف في حدائق التابعين فقال الحاكم وغيره ان التابعين من لقي واحدا من الصحابة
 فالتزموا به في نقل كلام الحاكم في البيت الذي لم يرد في هذا وغيره لا اكثر من وقد ذكر مسلم وابن حبان
 وسليمان بن مهران الاشمس في طبقة التابعين وقال ابن حبان اخبرنا في هذه الطبقة لان له لقينا
 وحفظنا راي ابن مالك وان لم يصح له سماع المسند عن انس بن مالك قال علي بن المديني لم يسمع من انس بن مالك
 رآه روية عن كبة يعلى وليس له رواية في شيء من الكتب الستة عن احد من الصحابة الا عن عبد الله بن ابي
 في سنن ابن ماجه فقط وقال ابو حاتم الرازي انه لم يسمع منه وقال الترمذي انه لم يسمع من احد من الصحابة
 وعنه ايضا من التابعين عبد الغني بن سعيد وعنه فيهم يحيى بن بكير كثير لكونه لقي انسا وعنه فيهم يحيى بن
 بكير عايشة لكونه لقي عمرو بن حريث وعنه فيهم جابر بن عبد الله لكونه راي انسا وهذا يصح منهم لا ان
 التابعين من راي الصحابي ولكن ابن حبان يشترط ان يكون رآه في سنن من يحفظه فان كان صغيرا
 لم يحفظه فلا يجره برويته خلفه فانه عدله في اتباع التميز وان كان راي عمرو بن حريث
 لكونه كان صغيرا وقال الخطيب التابعية من صحب الصحابي والاول اصح ورجح ابن الصلاح فقال والاكتفاء
 في هذا مجرد التقاء والرؤية اقرب منه في الصحابة نظرا الى مقتضى اللطيف فيها وقال النووي في التفسير
 انه لا يظهر انتهى وقد عد الخطيب منصور من التابعين ولم يسمع من احد من الصحابة وقول الخطيب له الصحابة
 ابن ابي اوفى في رويته في السماع والصحبة ولما ذكر في طبقة التابعين وقال النووي في شرح
 مسلم لم يسمع من تابعي ولكنه من اتباع التابعين وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله
 طوبى لمن رآني واسن بي وطوبى لمن رآني الحديث فاكنت فيهما مجرد الروية
 ومطباق قيل خمس عشرة او ثمان عشرة رواه كل العشرة
 وقيل الفرد هذا الصنف وقيل لم يسمع من ابن عمر
 وقول من عد اسعيا لفظا بل قيل لم يسمع من غيره بعد فقط
 لكنه لا فضل عند احمد وعنه قيس وسواه وردا
 وفضل الحسن اهل البصرة والقرن اهل الكوفة
 ثم ان التابعين طباق فجعلهم مسلم في كتاب الطبقات ثلث طبقات وكذا فعل
 ابن سعد في الطبقات وراى بلغهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمس عشرة طبقة

طبقات التابعين

آخرهم من لقي انس بن مالك من اهل البصرة ومن لقي عبد الله بن ابي من اهل الكوفة ومن لقي اناس بن يزيد
 من اهل المدينة وعدل احكامهم منهم ثلث طبقات فقط وسياتي نقل كلامه فالطبقة الاولى من التابعين
 من روي عن العشرة بالسماع منهم وليس في التابعين احد سماع منهم الا قيس بن ابي حازم ذكره عبد الرحمن بن يوسف
 ابن خراش وقال ابو عبيد الا جوري عن ابي اودر روي عن تسعة من العشرة ولهم من روي عن عبد الرحمن بن عوف
 واما قول الحاكم في النوع السابع من علوم الحديث وقد ادرك سعيد بن المسيب بالكر وعمر وعثمان وعلي
 وطه والزبير الى آخر العشرة قال وليس في جماعة التابعين من ادركهم وسمع منهم غير سعيد بن قيس ابن ابي حازم انتهى
 فهو غلط صريح وكذا قوله في النوع الرابع عشر من الطبقة الاولى قوله لقي العشرة منهم سعيد بن المسيب وقيس بن ابي
 حازم وابو عثمان النهدي وقيس بن عباد وابو ساسان وخضير بن المنذر وابو ايل وابو رجا والقاردي
 انتهى وقد انكر ذلك علي الحاكم لان سعيد بن المسيب انا ولد في خلافة عمر بن الخطاب فكيف يسمع من بكره الصريح
 ايضا انه لم يسمع من عمر قال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن عمار وابو حاتم الرازي نعم ثبت احمد بن حنبل سماعه
 منه وبالحكم فلم يسمع من اكثر العشرة بل قال بعضهم في احكام ابن الصلاح لا تصح له رواية عن احد من العشرة الا
 سعد بن ابي وقاص المسئلة الثانية اختلفوا في افضل التابعين فقال عثمان الكاذب سمعت احمد بن حنبل يقول
 افضل التابعين سعيد بن المسيب فيقول له فلعنه والاسود فقال سعيد وعلمة والاسود وهو المراد بقوله
 لكنه لا فضل لضمير سعيد وقال علي بن المديني وهو عندي اجل التابعين وقال ابو حاتم الرازي ليس
 في التابعين انبل من ابن المسيب وقال ابن حبان هو سيد التابعين وورد عن احمد ايضا انه قال افضل
 التابعين قيس بن ابي حازم وابو عثمان النهدي وسروق هو لا كما نزلوا فاضلين ومن عليته التابعية
 وعنه ايضا قال لا اعلم في التابعين مثل عثمان وقيس وقال الامام ابو عبد الله محمد بن حنفية الشيرازي اختلف
 الناس في افضل التابعين فاهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب واهل البصرة يقولون الحسن البصري
 واهل الكوفة يقولون اويس القرني واستحسنه ابن الصلاح قلت الصحيح بل الصادق ما ذهب اليه اهل الكوفة
 لما روي مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خير التابعين
 رجل يقال له اويس الحديث فهذا الحديث قاطع للنزاع ولما تفضل احمد بن المسيب وغيره فلعلهم
 لم يبلغه الحديث او لم يصح عنده او اراد بالفضلية الافضلية في العلم لا الخيرية وقد تقدم
 في معرفة الصحابة ان الخطابي نقل عن بعض شيوخه انه كان يفرق بين الافضلية والخيرية والله اعلم
 وفي نسخة التابعين الا انما حطت مع عمر أم الدرداء
 هذا بيان لافضل التابعين فقولنا اي ابداهن يعني اقدمهم في الفضل وقد روي ابو بكر بن ابي

التهذيب في تاريخ
 العطار راجع الى
 اصل ابداهن
 عن ابن حبان
 قاسوس

افضل التابعين
 عليه الناس بالمر
 حلتهم قاسوس

داود باسناده الي ابي ايسر بن معوية قال اذكرت احدا افضل علي حفصة يعني بنت سيرين فقيل له الحسن
وابن سيرين فقال اما انا فما الفضل علي احدا وقال ابو بكر بن ابي داود سيدنا التابعين من النساء
حفصة بنت سيرين وعقر بنت عبد الرحمن وثالثتها وليست كلها ام الدرداء يريد الصغرى واسمها خزيمة
ويقال خزيمة فاما ام الدرداء الكبرى فهي صحابية واسمها خيرة

وفي الكبار الفقهاء السبعة خاتمة القاسم ثم عمره
ثم سليمان بن عبيد الله سعيد والسابع ذو اشتباه
أما أبو سلمة أوس الميموني فابن جابر بن خالد فآب

من العدد دين في اكاير التابعين الفقهاء السبعة من اهل المدينة وهم خارجة
ابن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد بن ابي كروعة بن الزبير وسليمان بن يسار وعبد الله بن عبد الله
ابن عتبة وسعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن فوردتهم الفقهاء السبعة عند اكثر علماء الحجاز
كما قال احاكم وجعل ابن المبارك سألهم بن عبد الله بن عمر مكان ابي سلمة بن عبد الرحمن فقال كان فقهاء اهل
المدينة الذين يصدرون عن ابيهم سبعة فذكرهم وذكرهم ابو الزناد فجعل ابا بكر بن عبد الرحمن يحرر
مكان ابي سلمة او سألهم فروى ابنه عبد الرحمن عنه قال ادرت من فقهاء الذين ينتمى الي قولي فذكرهم وقال
هم اهل فقه وصلاح وفضل وقد بلغ بهم عجيبي بن سعيد اثني عشر فنقص وزاد فروى عن المدني عنه
قال فقهاء اهل المدينة اثنا عشر سعيد بن المسيب وابو سلمة والقاسم بن محمد وسالم وحنظلة وزيد بن عبد الله
وبلان بن عبد الله بن عمرو وابان بن عثمان بن عفان وقبيصة بن ذؤيب وخارجة واسماعيل ابنا زيد
والمدركون جاملية فسقم مختصر من كسويد في اتم

المخضرون من التابعين بفتح الراء وهم الذين ادركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست
هم صحبة ولم يشترط بعض اهل اللغة نفي الصحبة قال صاحب المحكم والصحاح لحم مخضرم لا يدرى
من ذكره او انشأ من ائمه هو وهذا هو مدلول المخضرم قال صاحب المحكم والصحاح لحم مخضرم لا
يذكر من ذكره او انشأ انتهى فذلك المخضرون مترددون بين الصحابة للعاصمة وبين التابعين لعدم
الرؤية وفي كلام ابن حبان في صحيحه موافقة لكلام صاحب المحكم فانه قال فالرجل اذا كان في الكفر
له ستون سنة وفي الاسلام ستون سنة يذم عني مخضرم لكنه ذكر ذلك عند ذكر ابي عمر الشيباني
وانه كان من المخضرمين فكانه اراد ان لا يسمي له صحبة وحكي الحاكم عن بعض مشايخه ان اشتقاق ذلك من ان
اهل الجاهلية كانوا يخضرون اذ ان الابل اى يقطعونها ليكون علامة للاسلام ان اغبر عليها أو

ام الدردا
الصغير
تابعه

امام آندردا
الکبری صحابیہ

المختصر

بجل مختصره اذ كان نصف
عمره في الجاهلية ونصفه
في الاسلام فقطضي هذا
ان حكمه من حرام وحق مختصر
وليس كذلك مرجح الاصطلاح
وذلك لانه متردد بين طفتين
لا تدرك صم

108 حروبو انتهى فعلى هذا يحتمل ان يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعض اهل اللغة لانهم خضروا اذ ان
 الابل ويحتمل ان يكون بالفتح وأنه اقتطع عن الصحابة وان عاصره لعدم الروية والله اعلم وذكر ابو موسى المدني
 في الصحابة نحو ما حكاه الحاكم عن بعض شيوخه وقال فيه فسموا المخضرمين قال واهل الحديث يفتون ان الراء في
 ابن خلد كان قال قد سمع مخضرم بالحاء المهملة وبكسر الراء ايضا وقولي كسويدي ابن غفلة في ام اي في
 جماعات وقد عددهم مسلم بن الحجاج فبلغ بهم عشرين وثم ابو عمرو سعد بن اياس الشيباني وسويد بن
 غفلة وشرح بن هاني بن عيسى بن عمرو بن جابر بن عمرو بن ميمون الاودي والاسود بن يزيد النخعي والاسود
 ابن ملال الحجازي والمعوذ بن سويد وعبد خيزر بن يزيد الخولاني وشبيل بن عوف الاحمسي ومسعود
 ابن حراش اخو ربي ومالك بن عبيد وابو عثمان النهدي وابو رجا العطاردي وعنيم بن قيس وابو رافع
 الصائغ وابو الحلال العسكي واسم ربيعة بن رزانة وخالد بن عمر العدوي وثمامة بن حزن القشيري
 وجببر بن نفير الحضرمي ومن لم يذكره مسلم ابو سلمة الخولاني والاحنف بن قيس وعبد الله بن عكيم
 وعمرو بن عبد الله بن الاصم وابو امية الشعباني

وقد يُعَدُّ في أَطْبَاقِ التَّابِعِ فِي تَابِعِيهِمْ أَذْيُكَونَ الشَّايِعُ
الْحَمْلُ عَنْهُمْ كَأَنِّي الزَّيَادُ وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهُوَ ذُو فَسَادٍ

اي قد يُعَدُّ من صنف في الطبقات بعض التابعين في اتباع التابعين لكون
الغالب عليه والشياع عنه روايته عن التابعين وحمل عنهم كابي الزناد وعبد الله بن ذكوان قال
خليفة بن خياط طبقةٌ عددهم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم ابو الزناد
قد لقى عبد الله بن عمر والنس بن مالك واما امامة بن سهل بن حنيف وقال الحاكم بنحو وزاد انه
ادخل علي جابر بن عبد الله ايضا وقال البخاري تابعي ثقة سَمِعَ من انس بن مالك وذكره مسلم
في الطبقة الثالثة من التابعين وكذا ذكره ابن حبان في طبقة التابعين ومثل الحاكم ايضا موسى
ابن عقبة فقال وقد أدرك انس بن مالك وامر خالد بن سعيد بن العاص وقال ابن حبان
انه ادرك عبد الله بن عمر وسهل بن سعد وقولي والعكس جاء اي وقد عدَّ بعضهم في التابعين
من هو من اتباع التابعين وذلك صنيعٌ فاسدٌ وخطأٌ من صنعة قال الحاكم طبقةٌ تُعدُّ في
التابعين ولم يصح سماع احد منهم من الصحابة منهم ابراهيم بن سويد النخعي ولم يدرك
احدا من الصحابة قال وليس هذا بابراهيم بن يزيد النخعي الفقيه وبكثير من ابي السَّمِيط
لم يصح له عن انس روايته انما اسقط قتادة من الوسط قلت موفقت التبيين وكسر الميم كذا

بالسنن فقط اشارة الي انهم قد ينفون بالاسناد دون السنن وقال بن الصلاح ربما الكافي الحاكم
 بالنقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السنن ثم ان رواية الاقوان تنقسم الى قسمين
 احدهما ما يسمى بالمدح بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة واخره جيم
 وذلك ان يروي كل من القيين عن الآخر وبذلك سماه الدارقطني وجمع فيه كتابا حافلا
 في مجلد ومثاله في الصحابة رواية ابي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه وفي التابعين رواية
 الزمري عن علي بن الزبير ورواية ابي الزبير عنه وفي اتباع التابعين رواية مالك عن الزمري ورواية
 الاوزاعي عنه وفي اتباع الاقوان رواية احمد بن علي بن المديني ورواية ابن المديني عنه وتتمثل
 الحاكم هذا باحمد وعبد الرزاق ليس بحديث والقسم الثاني من رواية الاقوان ما ليس بحديث وهو
 ان يروي احدا القيين عن الآخر ولا يروي الاخر عنه فيما نعلم ومثاله رواية سليمان التيمي عن مسعود
 قال الحاكم ولا احفظ لمسعود عن سليمان رواية وقد جتمع جماعة من الاقوان في حديث واحد كحديث
 رواه احمد بن حنبل عن ابي خزيمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ
 عن ابيه عن شعبة عن ابي بكر بن حفص عن ابي سلمة عن عائشة قالت كن اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم
 ياخذن من شعورهن حتي يكون كالوفرة فاحمد والاربعة فوق خمسهم اقوان كما قال الخطيب وفي
 وقسمين مفعول مقدم لا غدر ومدح بدل من قسمين وغير منصوب عطفا على مدحنا نقدن
 واعداد ذلك قسمين مدحنا وغير مدحنا وانفراد خبر مبتدأ محذوف اي وهو انفراد فذاي انفراد
 احدا القيين عن الآخر

الاخوة والاخوات

وانفراد الاخوة بالتصنيف فذو ثلثة بنو خنيف
 اربعة ابوم السماك وخمسة اهلهم سفيان
 وستة بنو بني سيار واجتمعوا ثلثة يروونا
 وسبعة بنو مقرر وهم مهاجرون ليس فيهم عذم
 والاخوان جملة كعنت اخي ابن مسعود وهما ذرية

قد افرد اهل الحديث هذا النوع بالتصنيف وهو معرفة الاخوة من العلماء
 والرواة فصنف فيه علي بن المديني ومسلم بن الحجاج وابود اود والنسائي وابوالعباس السراج
 فمثال الاخوة الثلثة سهل وعبد وعثمان بنو خنيف مضطرا ولا يضر عند اهل العلم بالقول في
 فتح نوته في مقابلة كسرونون التصنيف قال حسان بن ثابت صلى الله عليه وآله علي الذين تنابحوا

قوله ليس بحديث
 اجماع ولا سنة
 اربع وستين رواية
 عبد الرزاق ورواه
 سنة ست وعشرين
 ومائة د

يوم الرجوع فأكروا وأثيبوا راس السرة ثم ثدوا ميرهم وابن البكر امامهم وخبيب ومثال
 الاربعة اولاد ابي صالح السمان وهم سهل وسهيل وعبد الله الذي يقال له عباد وفي الكامل
 لابن عدي انه ليس ولد ابي صالح من اسمه محمد انما هو سهل وعبد الله ويحيى وصالح بنو ابي
 صالح وليس فيهم محمد انتهى فاذن يحيى بن محمد وجعل عبادا وعبد الله اثنين وهو وهم وسيجي في فصل
 الاقواب ان احمد ويحيى واباد اود في آخرين قالوا ان عبد الله هو عباد وما يستغرب في الاخوة
 الاربعة بنو راشد ابي اسمعيل الشلي ولدوا في بطن واحد وكانوا علماء وهم محمد وعمر واسماعيل
 ولهم نسبه البخاري والدارقطني الرابع ومثال الخمسة سفيان بن عيينة واخوه آدم وعمرات
 ومحمد وابراهيم وقد جحدوا كلهم وقولي اهلهم اي في العلم واقصر ابن الصلاح علي كونهم خمسة
 لكونهم هم الذين رويوا ولا فقد ذكر غير واحد ان اولاد عيينة عشرة ومثال الستة بنو
 سيرين كلهم من التابعين وهم محمد والنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة هكذا سماهم يحيى بن معين
 والنسائي في الكنى والحاكم في علوم الحديث ولكنه نقل في التاريخ عن ابي الحافظ تسميتهم فزاد فيهم
 خالد بن سيرين مكان كريمة فانه علم وذكر ابن سعد في الطبقات عمر بنت سيرين وسودة بنت
 سيرين اثما امر ولد كان لا ينسب اليه ولكن لمرار من ذكرها في رواية فلا ترد ان علي بن الصلاح
 وقولي واجتمعوا ثلثة يروون اي اجتمع منهم ثلثة في اسناد حديث واحد يروي بعضهم عن بعض
 وقد يطرح بذلك فيقال اي ثلثة اخوة ذوي بعضهم عن بعض او يقيد السؤال بكونهم في حديث
 واحد وذلك فيما رواه الدارقطني في كتاب العلل باسناد من رواية هشام بن حسان عن محمد بن
 سيرين عن اخيه انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليكن حجاجا فاعتقدا وروقا

يحيى بن سيرين عن اخيه
 انس بن سيرين عن عمر

وذكر محمد بن طاهر المقدسي في بعض تجارحه ان هذا الحديث رواه محمد بن سيرين عن اخيه
 يحيى عن اخيه معبد عن اخيه انس بن سيرين فعلي هذا لاجتماع منهم اربعة في اسناد واحد
 وهو غريب ومثال السبعة بنو مقرر المزني وهم النعمان ومعاقل ومعاقل وشويك وسكان
 وعبد الرحمن قال بن الصلاح وسابع لم يسمع لنا قلت قد سماه ابن فتحون في ذيل الاستيعاب
 عبد الله بن مقرر وذكره كان علي ميسرة ابي بكر في قتال الردة وان الطبري ذكره كذلك
 وحكي بن فتحون قولا ان بني مقرر عشرة فانه علم وذكر الطبري ايضا في الصحابة ضرا
 بن مقرر حضر فتح الحيرة وذكر ابن عبد البر ضرا بن مقرر خلف اخاه لما قتل بنها فاذن ومثال
 السبعة في التابعين بنو عبد الله بن عمر بن الخطاب وهم سالم وعبد الله ومحمد وعبيد الله وزيد

وواقدها عبد الرحمن ومثال الاخوين كثير في الصحابة ومن بعدهم كعبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود
كلهما صحابي وما يستغرب في الاخوين ان موسى بن عبيدة الزبيري بدينه وبين اخيه عبد الله بن عبيدة
في العميان سنة قال بن الصلاح ولم نطون لما زاد علي السبعة لندته ولعدم الحاجة اليه في غرض
ممن قلت واكثر ما ريت من الاخوة المذكور المشهورين عشرة ومنهم بنو العباس بن عبد المطلب ومنهم
الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وقثم ومعبد وعون والحارث وكثير وتام وكان اصغرهم
وكان العباس كما يقول ثوابهم فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كما باربره واجعل لهم ذكرا
وانتم الثم وكان له ثلث اناث ام كلثوم ولم جيب واسمة ومنهم بنو عبد الله بن علي طلحة
وقد سماهم ابن عبد البر وغيره عشرة وسماهم ابن الجوزي اثني عشر ومنهم القاسم وغيره وزيد واسماعيل
ويحيى واسحق ومحمد وعبد الله وابراهيم وغيرهم وعنه قال ابو نعيم وكلهم جعل عنه العلم

رواية الاباء عن الابناء

وصنفوا فيما عن ابن اخذ ابو العباس عن الفضل كذا
وايل عن بكر ابنه والشمس عن ابنه معتمر في قومه
صنف ابو بكر الخطيب كتابا في رواية الاباء عن الابناء روي فيه من حديث العباس
ابن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوتين بالمر دلفه
وذكر ابو الفرج بن الجوزي في كتاب التلخيص ان العباس روي عن ابنه عبد الله حديثا كذلك روي وايل
ابن داود عن ابنه بكر بن وايل ثمانية احاديث منها في السنن الاربع حديثه عن ابنه عن الزهري عن
ابن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم اوله علي صفة نسوق ونم منها ما رواه الخطيب من طريق ابن
عينة عن وايل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي مريم قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخروا الاحمال فان اليد معلقة والرجل مؤنثة قال الخطيب لا يروي عن النبي صلى الله
وسلم فيما نعلم الا من جهة بكر وابيه وكذلك روي سليمان التيمي عن ابنه معتمر حديثين وقد روي
الخطيب من رواية معتمر بن سليمان التيمي قال حدثني ابي قال حدثني انت عن ابي عن الحسن
قال ويحك كلمة رحمة قال بن الصلاح وهذا ظن بجمع انواعا وقولي في قومه اي في جماعة روى عن
ابائهم فروي الشافعي ما لك عن ابنه غير مسني حديثا وروي زكريا بن ابي زائدة عن ابنه
حديثا وروي يونس بن اسحق عن ابنه اسرائيل حديثا وروي ابو بكر بن عياش عن ابنه ابراهيم
حديثا وروي يحيى البصري عن ابنه يحيى حديثا وروي يحيى بن جعفر بن اعين عن ابنه الحسين

وذكر

قوله بن الوليد عن ابنه عيسى
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر
قوله بن جابر عن ابنه جابر

حديثين وروي علي بن حرب الطائي عن ابنه الحسن حديثا وروي يونس بن عيسى الدهلي عن ابنه يحيى
حديثا وروي ابو داود السجستاني عن ابنه ابي بكر عبد الله حديثين وروي علي بن الحسن بن ابي عيسى
الذرايري عن ابنه الحسن حديثا وروي الحسن بن سفيان عن ابنه ابي بكر حديثين وروي احمد بن
شاهين عن ابنه محمد حديثا وروي ابو بكر بن ابي عاصم عن ابنه ابي عبد الرحمن حديثا وروي عمر بن محمد
عن ابنه محمد حديثا وروي محمد بن عبد الله بن احمد الصفا عن ابنه ابي بكر ابياتا قالها وروي ابو الشيخ
حيان عن ابنه عبد الرزاق حكاية وروي الحافظ ابو سعد السمعاني عن ابنه عبد الرحيم في ذيل تاريخ
بغداد وروي قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة عن ابنه قاضي القضاة عبد الدين حكاية عجيبة
قال بن الصلاح واكثر ما روي عنه ابنه ما روي في كتاب الخطيب عن ابي جعفر بن عمر الدؤوبي
المصري عن ابنه ابي جعفر بن محمد بن ستة عشر حديثا او نحو ذلك

اما ابو بكر عن الحارث عايشة في الحجة السوداء
فانه لا ينسب اليه عتيق وغلط الواسف بالصدق

قال بن الصلاح واما الحديث الذي رويناه عن ابي بكر الصديق عن عايشة رضي الله
عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الحجة السوداء شفاء لمن كل داء فهو غلط ممن
رواه انا هو عن ابي بكر بن ابي عتيق عن عايشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق
قلت وهكذا رواه البخاري في صحيحه وفيه التصريح بان ابي عتيق ولكن ذكر ابن الجوزي في التلخيص ان
ابا بكر الصديق روي عن ابنته عايشة حديثين قال ورون امرؤمان عن ابنتها عايشة حديثين
وابو عتيق هذا واباهم الذين قال فيهم موسى عقبة لانهم اربعة ادركوا النبي صلى الله عليه
وسلم الا هو لا اربعة فذكر ابا بكر الصديق واباه وابنه عبد الرحمن وابنه محمد ابا عتيق
وعكسه صنف فيه الوايلي وهو معالي الحفيد الناقل

صنف ابو نصر الوايلي كتابا في رواية الاباء عن الابناء ورواية الرجل عن ابيه عن جده من المعالي
كما اخبرني الحافظ ابو سعيد خليل بن العلاي بقراي عليه بليتو المقدس قال اخبرنا محمد بن يوسف
ابا الامام ابو عمرو بن الصلاح قال حدثني ابو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ ابي سعد السمعاني
عن عبد الرحمن بن عبد الجبار القاسمي قال سمعت ابا القاسم منصور بن محمد العلوي يقول
الاسناد بعضه عوال وبعضه معال وقول الرجل حدثني ابي عن جدي من المعالي
ومن اهمية اذا ما انهما الاب او جد وذاك قسما

قسمين عن أبي فقط غواني العشرة عن أبي عن النبي
واسمها علي الشهير فاعلم اسامته بن مالك بن قهطم

ومن أهم هذا النوع وهو رواية الأبناء عن الآباء ما إذا اهتم اسم الأب أو الجد فلم يسكن
بل اقتصر على كونه أباً للراوي أو جداً له فيحتاج حينئذ إلى معرفة اسمه وينقسم ذلك إلى قسمين أحدهما
أن تكون الرواية عن أبيه فقط دون جده كرواية أبي العشرة الدارمي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
وهي عند أصحاب السنن الأربعة فان أباه لم يسكن في طرق الحديث واختلف في اسم أبي العشرة و
أبيه علي أقوال أحدها وهو الأشهر كما قال بن الصلاح انه اسامته بن مالك بن قهطم وهو بكسر
القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط البيهقي وغيره وقيل قهطم بالحاء المهملة موضع الهار والكا
ان اسمه عطار بن بزرز بتقديم الراء على الزاي واختلف في الآراء هل هي مأكنة او مفتوحة وقيل
اسم أبيه بزرز باللام مكان الراء والثالث اسمه يسار بن بزرز بن مسعود
والثاني ان يزيد فيه بعدة كبهز أو عمرو أو أبا أو حجة
ولاكثر احتجوا بغيره وخلا له علي الجدل الكبير للاعلا

أي والقسم الثاني من رواية الأبناء عن الآباء ان يزيد فيه ذكر الأب أو الجد
فيكون جداً للاول أو يزيد جداً للأب فمثال زيادة الأب رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده
عن النبي صلى الله عليه وسلم فكبير هو ابن معوية بن حيدة القشيري فالصحابي هو معاوية وهو
جداً بهز ومثال زيادة الجد رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله
ابن عمرو بن العاصي فالصحابي هو عبد الله بن عمرو وهو جد شعيب وفي البيت المذكور لفت ونشر
وتقديم وتأخير تقديم والثاني ان يزيد بعد الأب أبا كبهز بن حكيم أو جداً كعمرو بن شعيب
ولعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نسخة كبيرة قد اختلف في الاحتجاج بها علي أقوال أحدها انها
حجة مطلقة اذا صح السند اليه قال البخاري رآيت أحمد بن حنبل وعلي بن المدني واسحق بن
راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد
من المسلمين قال البخاري في الناس بعدكم زادني رواية وأحمد بن محمد بن علي بن
معين وأحمد بن أبي خيثمة وشيوخ من أهل العلم يذكرون حديث عمرو بن شعيب فثبتوه وذكر
انه حجة وقد روي عن أحمد بن يحيى بن معين وعلي بن المدني خلافاً لما نقله عنهم
البخاري مما يقتضي تضعيف روايته عن أبيه عن جده وقال أحمد بن سعيد الدارمي احتج

112 أصحابنا حديثه وقال بن الصلاح احتج الزاهل الحديث بحديثه خلافاً لمطلق الحديث علي الصوابي عبد الله
ابن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من اطلاق ذلك والقول الثاني ترك الاحتجاج بها
وهو قول داود فيما رواه أبو عبيد الأجرى عنه قال قيل لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عندك
قال لا ولا يصف حجة وروي عباس الدوري عن يحيى بن معين قال روايته عن أبيه عن جده كتاب في ههنا
جاء ضعفه وقال بن عدي إن روايته عن أبيه عن جده مسلم لأن جده محمد لا يصف حجة له وقال بن جابر
في الضعفاء بعد ذكره لعمرو انه ثقة اذا روي عن الثقات غير أبيه واذا روي عن أبيه عن جده فارك
شعيباً لم يلق عبد الله فيكون منقطعاً وان اراد حجة الذي محمد فهو لا يصف حجة له فيكون مسلم لا يصف
قد صح سماع شعيب بن عبد الله بن عمرو كما صرح البخاري في التاريخ واحد وكما رواه الدارقطني والبيهقي
في السنن باسناد صحيح والقول الثالث التفرقة بين ان يصف بحجة انه عبد الله أو لا وهو قول الدارقطني
حيث قال عمرو بن شعيب ثلاثة اجداد فيهم محمد والأوسط عبد الله والأعلى عمرو قد سمع يحيى
شعيباً من محمد لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وسبع رجليه عبد الله فاذا بينة وكشفه فهو صحيح
حينئذ ولم يترك حديثه أحد من الأئمة ولم يسمع من جده عمرو انتهى فاذا قال عن جده عبد الله بن عمرو فهو
صحيح حينئذ وكذلك اذا قال عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ما يدل علي ان
مراده عبد الله لا محمد وفي السنن عدة احاديث كذلك والقول الرابع التفرقة بين ان يستوعب ذكر
آبائه بالرواية او يقتصر علي أبيه عن جده فان صرح بهم كلهم فهو حجة ولا فلا وهو رأي أبي حاتم بن
حبان البستي وروي في صحيحه له حديثاً واحداً هكذا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله
ابن عمرو عن أبيه عن جده الا احديثكم باحتكم الي وقرئكم مني مجلساً يوم القيمة الحديث قال الحافظ
ابو سعيد الخلافي في كتاب الكوشى المتعلم فيما قرأه عليه بيت المقدس ما جاء فيه التصريح برواية محمد
عن أبيه في السند فهو شاذ نادر قال وذكر بعضهم ان محمد مات في حياة أبيه وان أباه كحل
شعيباً ورتبه ثم قال شيخنا ولم يذكر أحد من المتقدمين محمداً في كتابه ولا ترجمه له
قلت قد ترجمه ابن يونس في تاريخ مصر وابن حبان في الثقات قال بن يونس روي عن أبيه روي عنه
حكيم بن الحارث الفهمي في اخبار سعيد بن عفير وابنه شعيب بن محمد والقول الاول الصحيح
والضمير في قولي جملة يعود الي جده المذكور في آخر البيت قبله

وسئل الأبا التميمي فعاد عن تسعة قلت وفوق ذأورد
روي عبد الوهاب التميمي عن آباءه حتى عد تسعة آباء وذلك فيما روي

مائة وسبع وثلثون سنة وقد اشتركا في الرواية عن ابي العباس محمد بن اسحق السراج قروي
عنه البخاري في تاريخه وآخر من روي عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة ست وخمسين
والتين وتوفي الخفاف سنة ثلث وتسعين وثلثمائة ومن امثلة ذلك في زماننا ان الفخر
ابن البخاري سمع منه الزكي عبد العظيم المندري وروي عنه جماعة من جودون بدمشق في هذه
السنة وهي سنة احدى وسبعين وسبعماية منهم عمر بن الحسن بن يزيد المزي ونجم الدين بن
النجم وصالح الدين اما من مدرسة الشيخ ابي عمر وقد توفي الزكي عبد العظيم سنة ست
وخمسين وستماية

من روى عنه الواحد

صاحب كتاب الزكاة

ومسلم صنف في الوجدان من عنه راو واحد لا ثاني
كعاز بن شمر او كوهب هو ابن خنيس وعنه الشعبي
وعلط الحاكم حيث زعم بان هذا النوع ليس فيهما
ففي الصحيح اخراج المسيبا واخرج الجعفي لابن تغلبا

من انواع علوم الحديث معرفة من لم يرو عنه الا راو واحد من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم وصنف فيه مسلم كتابه المستفي كتاب المنفردات والوجدان وعندي نسخة
مخططة بخط طاهر المقدسي ولحقه ابن الصلاح كما ذكر ومثاله في الصحابة عامر بن شهر
الطاهاني ووهب بن خنيس الطاهري عدا ذههما في اهل الكوفة تفرد الشعبي بالرواية عن
كل واحد منهما فيما ذكره مسلم وغيره وحديث عامر بن شهر في السنن لا يروى اورد وهو وانفرد
عنه الشعبي فهو مذکور في السير فقد ذكر سيف بن طحمة الا علم عن عكرمة عن ابن عباس ان
اول من اعترض علي الاسود العنسي وكان عامر بن شهر في السنن لا يروى داود ناحيته وكان
احد عمال النبي صلى الله عليه وسلم علي اليمز وحديث وهب بن خنيس عند النسائي وابن ماجة
ووقع عند ابن ماجة في روايته له هو من خنيس وكذا ذكره الحاكم في علوم الحديث وتبعه
ابو نعيم في علوم الحديث له ايضا قال ابن الصلاح وذلك خطأ قال المزي ومن قال وهو
اكثر واحفظ وقد مثل ابن الصلاح ذلك بمثله في الصحابة والتابعين وعليه في كثير منها
اعتراض او ضجهما في كتاب مفرد يتعلق بكتاب ابن الصلاح وقد زعم الحاكم في كتاب
المتدخل الي كتاب الاكليل بان احدا من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم
في صحيحهما واشهرت الي ذلك بقولي ليس فيهما اي في الصحيحين وتبعه علي ذلك

وفات
عبد العظيم
٦٥٦
بالقاهرة
في مصر

اليه فيقال في كتاب الزكاة من سننه عند ذكر حديث له عن ابيه عن جده ومثلهما فانا اخذوا
وشطروا له الحديث ما نضه فلما البخاري ومسلم فانما لم يخرجاه جريا علي عادتهما
في ان الصحابي والتابع اذا لم يكن له الا راو واحد لم يخرج احديهما في الصحيحين الي اخر
كلامه وعلط الحاكم في ذلك جماعة منهم محمد بن طاهر والحازمي ونقض ذلك عليه
بانما اخرج حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب مع انه لا راوي له غير ابنه سجد
ابن المسيب وكذلك اخرج ابو عبد الله الجعفي البخاري حديث عمر بن تغلب مرفوعا
اني لا اعطي الرجل والذي ادع احب الي ولحقه عمر بن عمرو بن تغلب سوي الحسن البصري
فيما قاله مسلم في كتاب الوجدان والحاكم في علوم الحديث وغيرهما وقال ابن عبد البر
انه روي عنه ايضا الحاكم بن الاعرج ولم ار له رواية عنه في شي من طرق احاديث
عمر بن تغلب فلذلك مثلت به ومثل ابن الصلاح بمثله في الصحيح عليه في مواضع
فتركها

من ذكر نفوت مقدرة

واعلم بان تعرف ما يلتبس من خلة يعني بها المتكسر
من يغت راو بنوع نحو ما فعل في الكلبي حتى انهما
يحد من السائب العلامة سماء حمادا ابو اسامة
وبابي النضر ابن اسحاق ذكر وبابي سعيد العوفي شهد
هذا النوع لبيان من ذكر من الرواة بانواع من التعريفات من الاسماء او الكنى
او الالقاب او الانساب اما من جماعة من الرواة عنه يعرفه كل واحد غير ماعرفه الاخر
او من راو واحد عنه يعرفه مرة بهذا مرة بذاك فيلتبس ذلك علي من لا يعرفه عنده بل
علي كثير من اهل المعرفة والحفظ وانما يفعل ذلك كثير المدلسون وقد تقدم عند
ذكر التدليس ان هذا احد انواع التدليس ويسمي تدليس الشيوخ وقد صنف
في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد الارزي كتابا نافعا سماه ايضا الاشكال عندي
به نسخة وصنف فيه الخطيب البغدادي كتابا كبيرا سماه الموضح لأوهام الجمع والتفريق
بداء فيه بأوهام البخاري في ذلك وهو عندي بخط الخطيب فمن امثلة ذلك ما فعل الرواة عن
محمد بن السائب الكلبي العلامة في الانساب لحد الضعفة فقد روي عنه ابو اسامة حماد بن
اسامة فسماه حماد بن السائب وروي عنه محمد بن اسحاق بن سيار فسماه مرة وكناه مرة وبابي

النضر ولحمه وروي عن عطية العوفي فكانه باي سعيد ولم يسمه فاما رواية ابي اسامة عنه
فرواهما عبد الغني بن سعيد عن حمزة بن محمد بن الكاظمي الحافظ بسند اليه اسامة عن حماد بن السائب
قال حدثنا اسحق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس مرفوعا فكانه كل مسلمك ذباغه ثم قال قال النضر
ابن مهمل اعلم احد اروي هذا الحديث عن حماد بن السائب غير ابي اسامة وحماد هذا ثقة كوفي وله حديث
لغيره اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله بن النضر قال قال عبد الغني ثم قلنا عليا الدارقطني فسالته
عن هذا الحديث وعن حماد بن السائب فقال لي الذي روي عن ابي اسامة من حماد بن السائب الكلبي الا ان
ابا اسامة كان يسميه حمادا قال عبد الغني فتبين لي ان حمزة قد وهم من وجهين احدهما ان جعل الرجل
واحدا والاخر ان وثق من ليس بشيء لان الكلبي عند العلماء غير ثقة قال عبد الغني ثم اني نظرت
في كتاب الكلبي لا يورد الحديث النسوي فوجدته قد وهم فيه وكذا اقع من وهم حمزة رايته قد اخرج
هذا الحديث عن احمد بن علي عن ابي معمر بن اسامة بن حماد بن السائب وانما هو عن حماد بن السائب
فاستقط قوله عن وحشي عليه من الصواب عن ابي اسامة بن حماد بن السائب بن
الكلبي قال عبد الغني في الدليل علي صحة قول الدارقطني ان عيسى بن يونس رواه عن الكلبي مصرفا
به غير مخفيه انتهى واما رواية ابن اسحق عنه فقال البخاري في التاريخ الكبير روي محمد
اسحق عن ابي النضر وهو الكلبي قال الخطيب فيما قرات بخطه وهذا القول صحيح قال فاما
رواية ابن اسحق عن الكلبي التي كناه فيها ولم يسمه ثم رواها باسنادها الي محمد بن اسحق عن ابي
النضر عن ابيه عن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم
اذا حضر احدكم الموت وقصة جابر الفضيعة واما رواية عطية العوفي عنه فروي الخطيب
فيما قرات بخطه في كتاب الموضع قال اخبرنا ابو سعيد الصيرفي ثنا محمد بن يعقوب الاصم ثنا عبد الله بن
احمد بن حنبل ثنا ابي قال بلغني ان عطية كان ياتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير قال وكان
يكنيه بابي سعيد فيقول قال ابو سعيد وكان يسمي بصغير حديث عطية وقال عبد الله بن
سلي قال حدثنا ابو احمد بن يري قال سمعت سفيان الثوري قال سمعت الكلبي قال كني في
عطية ابا سعيد قال الخطيب انما فعل ذلك ليوم الناس انه اغاير روي عنه سعيد اخذني انتهى
قلت وماذا ليس به الكلبي مما لم يذكر ابن الصلاح تكتيته باي هشام وقد بينه الخطيب
فقال فيما قرات بخطه وهو ابو هشام الذي روي عنه القاسم بن الوليد الهذلي وكان للكلبي
ابن يسمي هشاما فكانه القاسم به في روايته عنه ثم روي باسنادها الي القاسم بن الوليد عن

فاما تميم الداري المذكور
في البخاري في قصة الجاه
فقد اختلفوا في امره
قوله يقتل بن حيان
حيوة الخصال
في باب الجهم
الجساسة

ابن الخطيب

ابن هشام عن ابي صالح عن ابن عباس قال لما نزلت قل هو القادر علي ان يبعث عليكم عذابا فذكر
الحديث ثم روي وجادة الي ابن ابي حاتم انه سأل ابا عبد الله عن هذا الحديث فقال ابو هشام هو الكلبي
وكان كنيته ابو النضر وكان له ابن يقال له هشام بن الكلبي صاحب نحو وعريته فكانه به قال
وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روي عنه محمد بن اسحق وقد وهم البخاري في التفرقة بينه
وبين الكلبي لانه رجل واحد بين نسبة محمد بن سعد وخليفة بن خياط وقولي واعني ابي اجعل
من عنايتك وقد تقدم قبل هذا لنقله عن الهروي وغيره انه يقال عني بكذا وعني به والحكمة
بفتح الحاء المحذرة

افراد العلم

واعني بالافراد سماء اولقبا او كنية خولي بن لبا
او منديل عمر وكسرا نضوا في الميم او ابي سعيد

علامة ص

العلم هو ما يعرف به من جعل عليه من الاسماء والكنى واللقاب فالاسم ما وضع
علامة علي المسمى والكنية ما صدر باب او امر واللقب ما دل علي رتبة او صفة ومعرفة افراد
الاعلام نوع من انواع الحديث صنف فيه جماعة منهم الحافظ ابو بكر احمد بن هرون البردنجي صنف
فيه كتابه المترجم بالاسماء المفردة وهو اول كتاب وضع في جمع مفردة والافراد مفردة في تاريخ
البخاري الكبير وكتاب اخرج والتعديل لابن ابي حاتم في اواخر الابواب وقد استدل ذلك ابو عبد الله
ابن بكر وغيره علي كتاب البردنجي في مواضع ليست افراد بل هي مثان ومثالك واكثر من ذلك وفي
مواضع ليست اسما وانما هي القاب كالاجل لقب به لخصه كانت به واسمه يحيى وقد مثل من الصلاح
بجملة من الاسماء والكنى مرتبة علي حروف الجهم وبعده القاب واقتصر من ذلك علي مثال واحد
لكل قسم فمن امثلة افراد الاسماء يحيى بن ابي اصحابي من بني اسد وكلاهما باللام والباء الموحدة
وهو وابوه فردان فلا اول مصغر علي وزن ابي بن كعب والثاني منكر علي وزن ثي وعصا ومثال
افراد الالقاب منديل بن علي الغنوي واسمه عمر ومنديل لقب له وهو كسر الميم كما مض عليه
الخطيب وغيره قال بن الصلاح ويقولونه كثيرا بفتح انتهى ورايت بخط الحافظ ابي
الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي نقلا عن خط الحافظ محمد بن نصر ان الصواب فيه
فتح الميم ومثال الافراد في الكنى ابو سعيد بضم الميم وفتح العين المهم وسكون الياء المشقة
من تحت واخره دال مهملة واسمه حفص بن غيلان فقولي سماء بضم السين لغة في الاسم
وهو منصوب علي التين وقولي او منديل هو مجرور عطفا علي كني وكذا قولي ابي سعيد

العلم

وعمره وحفظه من فروع على الحجة لمبتدئ محذوف اي من عمره ومن حفظه وكسر الضبط على نزع الحافظ
اي ونصوا على كسر الميم

الاسماء والكنى

واعرف بالاسماء والكنى وقد قسم الشيخ ذلتسيع وعشر قسم
من اسماء كنيته انفرادا نحو ابى بلال او قد زادا
نحو ابى بكر من حزم قد كنى ابا محمد خلف فافظن
والثاني من كنى ولا اسماء كنى نحو ابى شيبة وهو الحذري
ثم كنى الالقاب والتعديده نحو ابى الشيخ ابى محمد
وابى جريح ابى الوليد وخالد كنى للتعديده
ثم ذروا الخلف كنى وعلموا اسماؤهم وعكسه وفيها
وعكسه وذواتها ريسم وعكسه ابو الضحى المسلم
من فنون اصحاب الحديث معرفة اسماء ذوي الكنى ومعرفة كنى ذوي الاسماء
وينبغي العناية بذلك فزاد ذكر الراوى من كنيته ومن باسمه فيظنهما من لا معرفة له بذلك
رجلين وربما ذكر الراوى باسمه وكنيته معا فتوهمه بعضهم رجلين كما حدث الذي رواه الحاكم
من رواية ابى يوسف عن لا حنيف عن موسى بن ابى عايشة عن عبد الله بن شداد عن ابى الوليد
جابر بن فروع عن صلح خلف الامام فان قرأه له قرأه قال الحاكم عبد الله بن شداد بن موسى بن فروع
ابو الوليد كنيته علي بن المدنى قال الحاكم ومن تهاون بمعرفة الاسماء اورثه مثل هذا الوهم
قلت وربما وقع عكس ذلك كما تقدم قبله نوع في قول النسائي عن له اسماء حماد بن السائب
فوقم في ذلك وانما موطن حماد بن السائب وابو اسامة انما اسمه حماد بن اسامة وحماد بن السائب
هو حماد بن السائب الكلبي والله اعلم ولقد بلغني عن بعض من درس في الحديث ممن رايته انه اراد
الكشف عن ترجمته ابى الزناد فلم يفتد الى معرفة ترجمته من كتب الاسماء لعدم معرفته باسمه
مع كون اسمه معروفا عند المبتدئين من طلبية الحديث وهو عبد الله بن ذكوان وابو الزناد لقب
له وكنيته ابو عبد الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المدنى ومسلم بن الحجاج
والنسائي وابو بشر الدؤلابي وابو احمد الحاكم وابو عمر ابن عبد البر وكتاب ابى احمد الحاكم
اجل ما صنف في ذلك والبرهان انه يذكر فيه من عرف اسمه ومن لم يعرف اسمه وكتاب مسلم
والنسائي لم يذكر فيها الا من عرف اسمه والذين صنفوا في ذلك بوقوع الابواب على الكنى وبنوا

اسماء اصحابها الا ان النسائي رتب حروف كتابه على ترتيب غرب ليس على ترتيب حروف المعجم 116
المشهور عند المشاركة ولا على اصطلاح المغاربة ولا على ترتيب حروف الجداول ولا على ترتيب
حروف كثير من اهل اللغة كالعين والمخيم وهذا ترتيبها ال بيت ث ي ن س ش
ر ز د ذ ك ط ظ ص ض ف ق وه مر ع غ ج ح خ وقد نظمت ترتيبها في بيتين
في اول كل كلمة منها حرف وهي اذا لم يترج فوي يوم نأيه سر شال رقت زوت داء
طوت ظير صدر ضاق في قيد وحلق هذ من عما عي جوي حرها حذ وقد قسم ابن
الصلاح معرفة الاسماء والكنى الى عشرة اقسام من وجه والى تسعة اقسام من وجه آخر فقولى
لتسيع او عشر ليس ذلك للشك في كلام ابن الصلاح ولكنه فرق ذلك في نوعين وجمعتا في
نوع واحد قد ذكر في النوع الاول وهو النوع الموقى خمسين من كتابه وهو بيان اسماء ذوي الكنى
تسعة اقسام ثم قال في النوع الذي يليه وهو معرفة كنى المعروفين بالاسماء وهذا
من وجه صنف النوع الذي قبله ومن شأنه ان يقول على الاسماء ثم يبين كاهها واحدا من ذلك
ومن وجه آخر يصلح لان يجعل قسم من اقسام ذلك من حيث كونه قسما من اقسام اصحاب
الكنى وقل من افرد به بالتصنيف قال وبلغنا ان لابي حاتم بن حبان البستي فيه كتابا قلت
وانما جمعت مع النوع الذي قبله لان الذين صنفوا في الكنى جمعوا النوعين معا عرف
بالكنية ومعرفة بالاسم القسم الاول من اسمه كنيته وهذا القسم ينقسم الى قسمين
احدهما من لا كنية له غير الكنية التي يمي اسمها واليه اشرت بقولى انفرادا اي ليس له كنية الا ذلك
ومثال ذلك ابو بلال الاشعري وابو حنبل بن يحيى الرازي فقال كل منهما اسمى وكنيته
واحد وكذا قال ابو بكر بن عياش المقري ليس له اسم غير ابى بكر وقد اختلف في اسمه على
احد عشر قولاً وصحح ابو زرعة ان اسمه شعبة وقد ذكره ابن الصلاح في القسم
السادس وصحح ان اسمه كنيته كما تقدم والقسم الثاني من القسم الاول من له كنية
اخرى زيادة على اسمه الذي هو كنيته ومثاله ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري
فقبل اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد ونحوه ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث احد الفقهاء
السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن علي ما قاله ابن الصلاح وذكر الخطيب انه
لا نظير لهذين الاسمين في ذلك قال ابن الصلاح وقد قيل انه لا كنية لابن حزم
غير الكنية التي يمي اسمه انتهى واشرت الى هذا بقولى خلف اي اختلف في تليته بابي

ذي كذا

تسعة منقول ذكر

الحاج يا غنّدر
يا محمد بن جعفر البهوك
لا تترك السمو الى
فعلك ان يجرى
فقال ما تريد يا غنّدر
يا توكس
عازلا

اللقاب

عَنْ
لِقَابِ جَمَاعَةِ كُلِّ
مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
تَقَرَّبَ

لَقِبَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ قَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُنْقَبِ عَلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهُ وَلَقِبَ أَيْضًا
لَقِبَ مُحَمَّدٌ بِتَسَارٍ فَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِ تَعْرِيفِهِ بِهِ وَالْيَاسَ مَا يَكُونُ الْمَلَقَبُ فَلَا يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ بِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ آدَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ لَا لِقَابَ قَدْ لَا يَعْرِفُ سَبَبَ التَّلَقُّبِ لَهَا وَذَلِكَ مِنْ جُودِي فِي
كَثِيرِهَا وَقَدْ يُذَكَّرُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ وَلَعَدَّ الضُّعْفِيُّ بْنُ سَعِيدٍ فِي ذَلِكَ كِتَابًا مُفِيدًا وَذَلِكَ كَعُنْدَهُ وَخَزَنَةً
فَأَمَّا عُنْدُ فَهُوَ لَقِبُ مُحَمَّدٍ جَعْفَرِ الْبَصْرِيِّ وَكَانَ سَبَبُ تَلَقُّبِهِ بِذَلِكَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَدِمَ الْبَصْرَةَ فَخَرَّجَ حَدِيثَهُ
عَنِ ابْنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ فَأَنكَرُوهُ عَلَيْهِ وَشَغَبُوا قَالُوا لَيْتَ أَنَّا لَقِبْنَا عُنْدًا لَأَبْنُ جُرَيْجٍ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ
يُكْثِرُ الشَّغَبَ عَلَيْهِ فَقَالَ أَسَلْتُ يَا عُنْدُ وَاهْلُ الْحَجَارِ لَيْسَ تَمُوتُونَ الشَّجَبَ عُنْدًا ثُمَّ كَانَ بَعْدَ جَمَاعَةٍ يُلَقَّبُ
كُلُّهُمْ عُنْدًا فَهُمْ مِنْ أَسْمَاءِ مُحَمَّدٍ جَعْفَرِ ابْنِ الْحُسَيْنِ الرَّازِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ الْكَافُظُ وَأَبُو الطَّيْبِ الْبَغْدَادِيُّ
وَأَمَّا خَزَنَةٌ فَهُوَ لَقِبُ أَبِي عَلِيٍّ صَلَاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْكَافُظِ وَرَوَى الْحَاكِمُ أَنَّ صَلَاحًا سَأَلَ لَوْ لَقِبْتُ بِخَزَنَةٍ
فَقَالَ قَدِمَ عَمْرُو بْنُ زُرَّاءَ بَعْدَ أَنْ جَامَعَ عَلَيْهِ خَلْقٌ عَظِيمٌ فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمَجْلِسِ سَأَلْتُ مَنْ أَيْنَ
سَمِعْتَ فَقُلْتُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ زُرَّاءَ بَقِيَّتِي عَلَيَّ أَنْتَ وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُشَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يُرْفَى
بِخَزَنَةٍ بِأَخَاءِ الْعَجْمَةِ وَتَقْدِيمِ الرَّاءِ فَكُفِّهَا صَاحِبُ بَابِ الْحَيْمِ وَتَقْدِيمِ الذَّاءِ وَذَكَرَ ابْنُ الصَّدِّاقِ عَنْهُ صَلَاحُ
مِنْ أَلْقَابٍ فَخَرَّجَهَا اخْتِصَارًا وَهِيَ عَجَّارُ أَثْنَانٍ وَشَبَابُ وَزَيْجُ وَرُسْتَهَ وَسُنَيْدُ وَبُنْدَارُ
وَقَيْصَرُ وَالْأَخْفَشُ جَمَاعَةٌ وَمُرْتَبَعُ وَغَمَيْدُ الْخَلْجُ وَكَلْبَةُ وَمَاعِجَةُ وَعِلْدَانُ وَسَجَّادَةُ وَمُسْتَكْدَانَةُ
وَمُطَيَّنُ وَعَبْدَانُ وَحَمْدَانُ وَهَئَانُ **المؤلف والمخالف**

وَأَعِنَ بِمَصُورَتِهِ سَوْتَلَفَ خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفٌ
خَوْسَلَامُ كُلِّهِ فَتَقَرَّرَ لَا أَبْنَ سَلَامُ الْجَبَرِ وَالْمُعْزِزِ
أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفْتُ الْجَدِّ وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْبَيْهَكَيْنِ
وَأَبْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَأَبْنِ مَشْكَمٍ وَالْأَشْرَفُ الشَّدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمْ
وَأَبْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ خِفْتُ أَوْزِدَهُ هَاءً فَلَذَا فِيهِ لَخْتَلَفَ
قُلْتُ وَلِلْجَبْرِ بْنِ لَخْتِ خِفْتُ كَذَا جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالسَّيِّدِيِّ

من فنون الحديث المهمة معرفة المؤلف خطأ المختلف لفظاً من الاسماء والالفاظ
والانساب ونحوها وينبغي لطالب الحديث ان يعتنى بمعرفة ذلك ولا كثر عنان وافتح بين الاما
وصنف في جماعة من الحفاظ كتباً مفيدة وأول مصنف فيه عبد الغني بن سعيد ثم شيخه
الدارقطني وقد تقدم ان اكمل ما صنف فيه كتاب الاكمال لا يضر ابن مأكولا ودليل عليه الحفاظ

الخفش جماعة
 نحو تون احمد بن
 عزان متقدم
 وابو الخطاب المذكور
 نسيبويه وسعيد بن
 مسعود وعلي بن
 سليمان صاحب القلب
 والمبرد توثيق

١١٨ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد ثم ذيل على ابن نقطة بذيلين صغيرين أحدهما للحافظ جمال الدين
ابن الصابوني والآخر للحافظ منصور بن سليم المعروف بابن العلامية وقد ذيل عليها الحافظ
علاء الدين مغلطاي بذيل كبير لكن أكثر أسماء شعراء وفي أنساب العرب وجمع فيه الحافظ
أبو عبد الله الذمبي مجلدًا سماه مشيبه النسبة ولكنه اختلف في الاختصار واعتقد
على ضبط القلم فلا تعتمد على كثير من شيوخه وقد فات جميع من صنف فيه الفاظ كثيرة علقته منها
جملة وإن تيسر الله تعالى جمعها مع ما تقدم في مجموع واحد ليكون أسهل لتناولها وإن شاء الله تعالى
ثم المؤلف والمختلف ينقسم إلى قسمين أحدهما ما ليس له ضابط يرجع إليه وإنما يعرف بالنقل
والحفظ وهو الأكثر والثاني ما يدخل تحت الضبط وقد ذكرت من هذا القسم الثاني جملة منه تبعًا
لابن الصلاح ثم هذا القسم على قسمين أحدهما على العموم من غير تقييد بتصنيف وبضبط
بان يقال ليس لهم الأفلان كذا أو الباقون كذا والثاني من القسم الثاني مخصوص بما في الصحاحين
والموطأ من القسم الأول سلام وسلام وجميعه بالتشديد الأربعة وهم سلام والذمبي
ابن سلام الجرجاني وسلام جذري على أخت أبي العزير واسمها علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام
وسلام والذمبي بن سلام بن الفرج البليكندي البخاري شيخ البخاري على خلافه فيه فخر غبار
في تاريخ بخاري والخطيب وابن ماكولا بالتخفيف وقال ابن الصلاح إنه أثبت وذكر ابن أبي
حاتم في الجرح والتعديل في محمد بن سلام بالتشديد وكذا قال أبو علي أختي في تقييد المفضل
بالتشديد وقال صاحب المشافر والمطالع إن التثنية أكثر قلت وكان اشتبه عليهما شخص
آخر يسمى محمد بن سلام البليكندي أيضًا فانه بالتشديد فيما ذكره الخطيب في التلخيص وغيره ويعرف
بالبليكندي الصغير وهو محمد بن سلام بن أسكن البليكندي حدث عن الحسن بن سوار الخراساني وعليه
ابن الجوزي الجوزي روى عنه عبد الله بن وأصل البخاري فأما البليكندي شيخ البخاري فقد
روينا بالاسناد إليه أنه قال أنا محمد بن سلام بالتخفيف وهذا قاطع للنزاع فيه وسلام
ابن أبي الحقيق اليهودي وقال البرزقي الكامل ليس في العرب سلام مخفف اللام إلا والذمبي
ابن سلام وسلام ابن أبي الحقيق قال وزاد آخرون سلام ابن سلام خمارا كان في الجاهلية
 والمعروف فيه التشديد والله أعلم وسلام بن يحيى بن ناهض المقدسي هكذا روى عنه أبو طالب
أحمد بن نصر الحافظ فسماه سلامًا وروى عنه الطبراني فسماه سلامًا بزيادة هاء في آخره
وإلهذا اشتهر بقولي فكذلك اختلف أي الخلف في هذا إنما هو في زيادة الهاء في آخره وحذفها

لا في التشديد والتخفيف هكذا اقصر ابن الصلاح في ضبط سلام المحقق على هذا المقدار ولم يثقل
اسماء تخففه ايضا ذكرها من الزيادة عليه البيت الاخير وهم سلام بن ابي عبد الله بن سلام بن
في الصحابة عنه فيهم ابن فتحون في تذييله على الاستيعاب ولعبد الله بن سلام اخ يقال له سلمة بن سلام
وانما لم استدركه على ابن الصلاح لان والدهما مذكور فلا حاجة الي ذكر سلمة وقد ذكر سلمة في الصحابة ابن
منه ولكن قال ابن فتحون في تذييله على الاستيعاب ان سلمة هو ابن اخ عبد الله بن سلام فله علم وجد
السيد وهو سعد بن جعفر بن سلام السيد روي عن ابن البطي ومات سنة اربع عشرة
وستمائة ذكر ابن نقطة في التكملة فيما قرأه بخطه وكذلك جده النسفي في الاعلام وهو ابو نصر
محمد بن يعقوب بن اسحق بن محمد بن موسى بن سلام النسفي السلافي نسب الي جده روي عن زاهر بن
احمد توفي بعد الثلاثين واربع مائة ذكره الذمبي في مشيبه النسبة والبيكندي بكسر الباء الواو
وسكون اليا المنة من تحت وفتح الكاف وسكون النون بعدها الهمزة مكذوقه بكسر
اوله ابو علي الجبائي والنسفي بفتح النون والسين قيدة السعالي وغيره وهو منسوب الي نسف
بكسر النون فتحت للنسب كالنبي

عين ابي ان عمارة الكسري وفي خراطة كبر كبر
ومن ذلك عمارة وعمارة وليس لنا عمارة بكسر العين الا ابي بن عمارة من الصحابة قال ابن الصلاح ومنهم
من صفة قال ومن عده عمارة بالضم قلت يرد علي كلامه عمارة بفتح العين وتشديد الميم وهو اسم جماعة
من النسوة منهن عمارة بنت عبد الوهاب الجعفي وعمة بنت ناضح بن عمر الجعفي وعمارة جلة اليوسف
محمد بن الصديق النخعي ومن الرجال يزيد وعبد الله ونحات بنو ثعلبة بن خزيمة بن اصرم بن عمرو
ابن عمارة معدودون في الصحابة وعبد الله بن زياد بن عمرو بن زينة بن عمرو بن عمارة البجلي شهد
بدرًا ومذكر بن عبد الله التميمي بن عمارة ولاه عمر بن عبد العزيز الجزي وجعفر بن احمد بن عمارة
الجزيني روي عن سعيد البزاز وولد له قاسم واحمد ابنا جعفر بن احمد بن عمارة وابو عمر محمد بن عمرو
علي بن عمارة الحنفي وابو الهيثم محمد بن عمارة الحنفي وابو عمارة البجلي بطن ومن
ذلك كبر بفتح الكاف وكسر الراء مكر او كبر مصغر او كل مصغر في خراطة فقط وحكي الجبائي
في تقييد المهمل عن محمد بن واصل فتح الكاف في خراطة وضمة في عبد مناف قال ابن الصلاح
وضمة موجود ايضا في غيرهما قال ولا يستدرك في المفتوح بابون بن كبر بن الراوي عن عبد الرحمن
بن غنم لكون عبد الغني ذكره بالفتح لانه بالضم كذلك ذكره الدارقطني وغيره اي كان مأكولا لان

ابن

وفي قريش ابد اجرام وافتح في الانصار بن احرام
ومن ذلك جزام بكسر الجاء وبالزاي وحرام بالفتح وبالراء ففي قريش الاول وفي الانصار الثاني
وليس المراد بذلك الا ضبط ما في قريش والانصار والافقذ وقع جزام بالراء في خراطة وبنو عامر
ابن صعصعة وغيرهما وقع حرام بالراء في بني وختم وجدام وقيم بن مر وفي خراطة ايضا وفي
عذرة وبنو قرآن وهذيل وغيرهم كما هو مبين في كتاب الامير وغيره والله اعلم
في الشام عيسى بنون وبنا في كوفة والشين واليا غلبا
في بضع وماله من الكتي ابا عبيدة بفتح والكتي
في السفر بالفتح وماله من الكتي الا ابن ذكوان وعسل فحل
ومن ذلك عيسى بنون والسين المهمل وعيسى بالموحدة والمهمل ايضا وعيسى
بن تحت والشين المعجمة فالاول في الشاميين منهم عيسى بن هاني وبلال بن سعد كلاهما تابعي والثاني
في الكوفيين منهم عبد الله بن موسى والثالث في البصريين منهم عبد الرحمن بن المبارك قال الحاكم في
علوم الحديث والخطيب البغدادي نحوه فيما حكاه عن ابو علي بن البردائي قال ابن الصلاح وهذا علي
الغالب واشهرت الي ذلك بقولي غلبا وراد الحكم في هذه الترجمة والقيسيون اي بالقاف بطن
من يميم ومما وقع نادرا غلبا للغالب بن يمين فانه عيسى بالنون وهو معدود في اهل الكوفة وقد
احترق ابن مأكولا عن ذلك بقوله وعظم عيسى في الشام وكذا قال ابو الطاهر السمعاني وقال ابن مأكولا
في العيشي بالمشاة والجمعة عامتهم بالبصرة وقال السمعاني نزلوا البصرة ومن ذلك ان الكتي باي
عبيدة وكلهم بضم العين مصغرا قال الدارقطني لا نعلم احدا يكتي ابجعية بالفتح ومن ذلك
السفر باسكان الفاء والسفر بفتحها قال ابن الصلاح وجدت الكتي من ذلك بالفتح والباقي باسكان
قال ومن المغاربة من سكن الفاء من يله السفر سعيد بن محمد قال وذلك خلاف ما يقوله اصحاب الحديث
حكاه الدارقطني عنهم قلت لم في الاسماء والكتي سفر يسكن القاف وقد يرد علي اطلاقه فمن
الاسماء سفر بن جبيب الغنوي وسفر بن جبيب آخر وسفر بن عبد الله وسفر بن عبد الرحمن
ابن اخي شعبة وسفر بن عبد الرحمن شيخ لابي يعلى وسفر بن حسين الحداد وسفر بن عدايس وفي
الكتي ابو السفر يحيى بن يزداد ولهم ايضا سفر بفتح الشين المعجمة والقاف حي من بني قيس بن سب اليه
السفر بنون ومعوية السفر بكسر القاف شاعر ومن ذلك عسل بكسر العين وسكون السين
المهملتين وعسل بفتحها قال ابن الصلاح وجدت الجميع من القبيل الاول لا عسل بن ذكوان

بالمشاة

ذكر

الأخباري البصري فانه بالفتح ذكره الدارقطني وغيره قال ووجهه بخط الامام ابي منصور الازميري في كتابه تهذيب اللغة بالكسر والاسكان ايضا قال ولا اراه ضبطه والله اعلم
والعامري بن علي عثام وغيره فالنون والاعجام
ومن ذلك عثام بالغين المعجمة والنون المشددة وعثام بالعين المهملة والثاء المشددة المشددة قال ابن الصلاح ولا يعرف من القبيل الثاني غير عثام بن علي العامري الكوفي والد علي بن عثام الزاهد والباقر من الاول منهم عثام بن اوس صحابي بدري قلت ولهم من القبيل الثاني ايضا حفيد ابن علي المذكور وهو عثام بن علي بن عثام بن علي العامري وهذا لا يراد علي كلاهما في النظم لان كلاهما عثام بن علي العامري فهو داخل تحت كلاهما ويراد علي ابن الصلاح لتقيده الترجمة بوالد علي بن عثام ولا يعرف عثام الثاني والدا اسمه علي

وزوج مسروق فميرصعروا سواه ضموا ولهم مسور
ابن يزيد وابن عبد الملك وما سوي ذين مسور

ومن ذلك فميرصعروا فميرصعروا والجميع بضم القاف مصغر الامراء مسروق
ابن الاجدع فميرصعروا فانها بفتح القاف وكسر الميم والله اعلم ومن ذلك مسور ومسور فالاول بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو ومسور بن يزيد المالك الكوفي له حجة ومسور بن عبد الملك البصري قال ابن الصلاح ومن سواهما فيما تعلم بكسر الميم وسكان السين والله اعلم قلت لم يذكر ابن مأكولا بالتشديد الا ابن يزيد فقط ولم يستدركه ابن نقطة ولا من ذيل عليه وقد ذكر البخاري في النايح الكبير مسور بن عبد الملك في باب مسور بن مخزوم وهذا يدل على انه عند مخفف وذكر في باب الواحد مسور بن يزيد ومسور بن مرزوق وهذا يقتضي ان يكون ابن مرزوق بالتشديد عند الله اعلم واما الذهبي فبيع ما قاله ابن الصلاح وكان قلده في ذلك

اسم علي بن ميم الله يعرف بالا ميم البغدادي
اسم محمد بن عبد الغني البغدادي

وصفوا احوالهم في الرواة مروون وغيرهم باني
ومن ذلك احوال احوال قال ابن الصلاح لا يعرف في رواية الحديث او فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة احوال باحوالهم صفة لا اسماء الامروون بن عبد الله احوال والده سوسي بن هرون احوال الحافظ وكان بزازا فلما تراه دخل حكاة عبد الغني بن سعيد عن القاضي له الظاهر وحكي ابن الجارود في الكنى عن سوسي بن مروان انه كان حاكما ثم تحول الى البصرة وزعم الخليلي وابن الفلكي انه لقب باحوال لكثر ما حمل من العلم قال ابن الصلاح ولا اري ما قاله

يصح قال ومن عداه فاحوال بالميم منهم محمد بن مهران احوال قلت وقوله صفة لا اسماء احترز عن 120
اسم احوال كابيض بن احوال المازني له حجة وحوال بن مالك ونحوها واحترز برواية الحديث عن غيرهم من الفقهاء والزهاد كرافع بن نصر احوال الفقيه صاحب السحق وابو احوال احد الزهاد ببغداد وبنان احوال احد الاولياء عصر علي بن احوال قال قد روي عن الحسن بن عرفة وغيره وانما لم اورد على كلام ابن الصلاح لانه لم يكن مشهورا برواية الحديث والله اعلم وكذلك سمع رافع احوال من ابي عمر بن محمد بن زوي ايضا ابو القاسم مكي بن علي بن بنان احوال واحد من مجرر ليس احوال احد شيخ الحجة النريسي ووصفوا احوال او حباطا عيسى ومسلما كذا احوال

ومن ذلك الحباط بالحاء المهملة والنون والحباط بالهمزة والخطاط بالهمزة والمناة من تحت وذلك مذكور في مظان والمقصود بذكر هذا البيت انه قد تجتمع الاوصاف الثلاثة في اسم واحد فيؤمن الغلط فيه ويكون اللاد فظ مصيبا كيف ما وصفه وذلك في اسمين وهما عيسى بن ابي عيسى الخطاط ومسلم بن ابي مسلم الخطاط هكذا ذكر الدارقطني وابن مأكولا انه اجتمع في كل منهما الاوصاف الثلاثة وذلك مشهور بالنسبة الى عيسى قاله فيه يحيى بن معين وقاله هو عن نفسه فيما حكاه محمد بن سعد ولكن عيسى اشتهر بهما ونون واشتهر مسلم بهجة وموحدة ورجح الذي في كل واحد واشتهر والسلياني افتح في الانصار ومن يكسر لامة كاصلة الحن

اي ان السلياني اذا جاز في الانصار فهو بفتح السين واللام ايضا كجابر بن عبد الله واي قتادة وغيرهما وهو نسبة الى بني سلمة بفتح السين وكسر اللام وفتح في النسب كالنري والصدقي وبابهما قال السمعاني وهذه النسبة عند النحويين قال واصحاب الحديث يكسرون اللام قال ابن الصلاح واكثر اهل الحديث يقولون بكسر اللام على الاصل وهو لحن واقصر ابن باطيش في مشيئة النسبة على كسر اللام وجعل المفتوح اللام نسبة الى سلمية من علحاة وتشبهه هذه الترجمة بالسلياني بضم السين وفتح اللام نسبة الى بني سليم كعباس بن مرداس وبالسلياني بالفتح وسكون اللام نسبة الى بعض اجداد المنتسب والله اعلم وهذه النسبة ادخلها ابن الصلاح في القسم الثاني فنقلتها الى هذا القسم الاول لكونها لا تتعلق بما في الصحيحين والموطاء والله اعلم

ومن هنا ما لا يلهما بشرا اورد اب بن ابراهيم
ولهما سيار اي ابو الحكم وابن سلمة وباليا قبل جهم
هذا هو القسم الثاني الذي ذكره ابن الصلاح وهو المخصوص بما في الموطاء والصحيحين

للخاري وسلم وبما المراد ان من قولي لهما من ذلك بشار وسيار فالاول بالباء الموحدة
بعدهما شين معجمة مشددة وليس في الصحيحين منه الا اسم واحد وهو بشار والد بشار واسمه محمد بن
بشار احد شيوخهما قاله ابو علي الغساني في تقييد المهمل قال الذهبي وبشار نادر في التابعين معدوم
في الصحابة انتهى والثاني بسين مهملة ثم ياء مشاة من تحت مشددة وفي الصحيحين من سيار بن ابي سيار
ورد ان كنيته ابو الحكم وسيار بن سلامة والثالث بتقدم الياء على السين المخففة وهو جسر اي كثير
في الصحيحين والموطأ كسيمان بن يسار واخله عطاء وسعيد بن يسار وغيرهم وقد دخل
ابن ماکولا في هذه الترجمة سنان بن نون وقد يشبهه بذلك وقال الذهبي لا يلتبس

وابن سعيد بن سنان المازني وابن عبيد الله وابن النجاشي
وفيه خلف وبشير اعجم في ابن يسار وابن كعب واضم
يسير ابن عمرو او اسير والنون في اي قطن نسير
ومن ذلك بشر وبشر فالاول بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة والثاني
بضم الموحدة وسكون المهملة وجميع ما في الصحيحين والموطأ من الاول الاربعة اسماء وهم يسير بن
سعيد وبسر المازني والد عبد الله بن يسير وبن عبد الله الحضرمي وبشير بن النجاشي
الديلمي وقد اختلف في هذا الرابع فذهب مالك والجمهور الي انه بالمهملة وقال سفيان الثوري بشار
كالحجادة وقال الدارقطني ان الثوري يجمع عنده فيما يقال وكونه بالمعجمة حكاية لحدوث صالح
المصري عن جماعة من وكه ورهطه وابن النجاشي حديثه في الموطأ فقط وليس في واحد من الصحيحين
ولم يذكر ابن الصلاح بسرا المازني وحديثه في صحيح مسلم على ما ذكره الترمذي في التهذيب
انما ذكر ابنه عبد الله بن يسير قلت وقد تشبه هذه الترجمة باليسير كعب بن عمرو وهو بالمشاة
من تحت والسين المهملة المفتوحة وحديثه في صحيح مسلم ولكنه ملازم لاداة التعريف غالبة
بخلاف القسمين الاولين والله اعلم ومن ذلك بشير وبشير وبشير فالاول
بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وبشير بن يسار الحارثي المدني حديثه في الصحيحين والموطأ
وبشير بن كعب العدوي عند البخاري والثاني بضم الباء المشاة من تحت وفتح السين المهملة
وهو يسير بن عمرو وقيل يسير بن جابر حديثه في الصحيحين ويقال فيه ايضا اسير بالهمزة والثالث
بضم النون وفتح السين المهملة وهو نسير والد قطن بن نسير والرابع بفتح الباء الموحدة
وكسر الشين المعجمة وهو الحجادة وجميع ما في الصحيحين والموطأ خلا الاسماء الاربعة المتقدمة

121
فهو من هذا القسم الرابع منهم بشير ابن ابي مسعود وبشير بن نهيك وغيرهما
حد علي بن هاشم بن زيد وابن جعفر الاشعري بن زيد
ولهما محمد بن عكر عن ابن الزناد فلا مير كسرة

ومن ذلك يزيد وبندر ويزيد فالاول بفتح الباء الموحدة
وكسر الراء بعدها ياء مشاة من تحت وهو جند علي بن هاشم بن البريد روي له مسلم والثاني مصغر
بضم الباء وفتح الراء وهو يزيد بن عبد الله بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري روي له الشيخان
قلت روي البخاري حديث مالك بن الحويرث في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
آخره كصلوة شيخنا ابي يزيد بن عمرو بن سلمة فذكر ابو ذر الهروي عن ابي محمد الحميري عن الفرزدق
عن البخاري ابي يزيد بضم الموحدة وفتح الراء وكذا ذكر مسلم في الكنى كنية عمر بن سلمة والذي
وقع عند عامة رواة البخاري بن يزيد بفتح الياء المشاة من تحت وكسر الراء كالحجادة وقال عبد الغني
لم اسمع من احد بالزي قال ومسلم بن الحجاج اعلم والثالث بكسر الباء الموحدة والراء بعدها نون
سلكة وهو جند محمد بن عكر عن ابن الزناد السامي اتفقا عليه ايضا هكذا ذكر لا مير ابو نصر بن ماکولا
انه بكسر الباء والراء وفي كتاب عمدة الحديث انه بفتح الباء والراء وحكي ابو علي الجعفي عن ابن القتيبي
انه يقال بالفتح والكسر قال ولا شهر الكسر وكذا قال القاضي عياض وابن الصلاح ايضا انه اشهر
والرابع بن يزيد بفتح المشاة من تحت وكسر الراء وهو الحجادة وكل ما في الصحيحين والموطأ فهو من هذا القسم
الاسماء المذكورة

ذو كنية بعشر والعالية بن آء اشدد وبجيم جارية
ابن قدامة كذا والد يزيد قلت وكذا لا اسود
ابن العلاء وابن ابي سفيان عمرو فجد ذا ودا سينان

ومن ذلك البراء والبراء فالاول بكسر الراء وهو ابو معشر البراء واسمه
يوسف بن يزيد وحديثه في الصحيحين وابو العالية البراء قيل اسمه زياد بن فيروز وقيل
غير ذلك وحديثه ايضا في الصحيحين والثاني تخفيف الراء جماعة منهم البراء بن عازب
وجميع ما في الصحيحين والموطأ من هذا القسم الا الكنيين المذكورين ومن ذلك جارية
جارية فالاول بالجيم وبالمشاة من تحت بعد الراء وهو جارية بن قدامة ويزيد بن جارية
فيزيد بن جارية مذكور في الموطأ وقد روي مالك ايضا والبخاري ايضا من رواية القاسم بن

عن علي بن زيد

محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي زيد بن جارية عن خنساء بنت خديار جارية بن قدامة وقع ذكره
في كتاب الفتن من البخاري قلت وفي الصحيح اسنان آخران لم يذكرهما ابن الصلاح اشترت اليها بقولي
قلت وكذا الاسود الي آخرهما الاسود بن العلاء بن جارية الشافعي روي له مسلم عن أبي سلمة
عن أبي هريرة حديث البئر جبار الحديث في الحدود وعمر بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الشافعي
روي له البخاري عن أبي هريرة قصة قل بن جبيب وروي له مسلم عن أبي هريرة حديث لكل بني دعوى
يدعوا الحديث وأبو بكر بن محمد بن علي بن أبي ربيعة في موضع من عمر بن أسيد بن جارية
والثاني جارية بأخبار المهمل والثالث المثلثة وهم من عدة المذكورين منهم زيد بن جارية الحديث وجارية
ابن وهب الخراجي وجارية بن النعمان وجارية بن سراق

محمد بن جابر لا يهمل والد ربي خراش أهل
كذا حزن الرحي وكنية قد علقته وابن خديعة

ومن ذلك خازم وخازم فلاول بخاء الجمة وهو محمد بن خازم ابو معوية الضبي والثاني
بالحاء المهمل منهم ابو خازم الاعرج وجري بن خازم وكل ما فيها من هذا القسم لا يجوز من خازم المذكور
ومن ذلك خراش وخراش فلاول بكسر الحاء المهمل وفتح الراء وآخر شين مجمة وهو خراش والد
ربي بن خراش وليس في الكتب الثلاثة من هذا غير والثاني خراش بكسر الحاء المجمة والباقي كالذي قبلهم
شهاب بن خراش وآخرون قلت ادخل ابن ماكولا في هذا الباب خراش بكسر الحاء المجمة
وبالدال موضع الراء وقد روي مسلم في صحيحه عن خالد بن خراش ولكن قال الذهبي في مشيخته النسبة
ان خراشا بالدال لا يثبت فلذلك لم يستدركه علي بن الصلاح ومن ذلك خزين وجزي
فلاول بفتح الحاء المهمل وكسر الراء بعدها ياء مشتاة من تحت ساكنة وآخره زاي وهو جزي بن عثمان
الرحبي المحصي روي له البخاري وكذلك ابو جزي بن عبد الله بن الحسين الازدي قاضي بختان علق له
البخاري وهو المراد بقولي وكنية قد علقته وقولي كذا حزن اي كذا اهل حارة والثاني بفتح الجيم
وكسر الراء وتكرارها وهو الموجود في الكتب الثلاثة ماعدا المذكورين او لا منهم جزي بن عبد الله الجلي
وجزي بن خازم ورعا اشتبه بهن التهمة خديع بضم الحاء المهمل وفتح الدال وآخره راء منهم عمران بن
جديس روي له مسلم ومنهم زيد وزياد ابنا خديع لهما ذكر في المغازي من صحيح البخاري من غير
رواية وهو بعيد الاشتباه فلهذا لم اسمهم

حُصَيْنُ أَجْمَعُ أَبُو سَاسَانَا وَأَفْعُ الْبَحْصَيْنِ أَي عُثْمَانَا

كذلك حبان بن منقذ ومن ولده وابن هلال والكسرين
ابن عطية مع ابن موسى ومن ربي سعد أفنالك بوسا
ومن ذلك حُصَيْنُ وَحْصَيْنُ وَحْصَيْنُ فَلَاوَل بضم الحاء المهمل وفتح الضاء
المجمة وسكون الياء المشاة تحت وآخره نون وهو حصين بن المنذر ابو ساسان روي له مسلم
قال الحافظ ابو الجراح المزي لا تعرف في رواية العلم من اسمه حُصَيْنُ بضاد مجمة سواء انتهى وفي
الصحيحين في قصة عثمان بن مالك من طريق ابن شهاب قال سالت الحُصَيْنِ بن محمد الانصاري عن
حديث محمود بن التميمي فصدقه فرغم الاصيلي والقاسبي فيما حكاه صاحب المشرق وغيرهما
انه بالضاد المجمة قال القاسبي وليس في الكتاب اي البخاري غير قال المزي وذلك وهم فاحسن
قال القاضي عياض وصوابه كما للجامعة بضاد مهمل والثاني بفتح الحاء وكسر الصاد المهملين وهو
ابو حصين عثمان بن عاصم حديثه في الصحيحين قال ابو علي الجياني ولا اعلم في الكتابين بفتح
الحاء غير هذا والثالث حُصَيْنُ بضم الحاء وفتح الصاد المهملين وهو الموجود في الكتب الثلاثة
فيما عدا الترجعتين المذكورتين منهم عمر بن حُصَيْنُ قلت وقد يشبه هذا الباب حُصَيْنُ
كالقسم الاول الا انه بالراء مكان النون وفي الكتب الثلاثة اسيد بن حُصَيْنُ الاشجعي الحديث
النقيب ليلة العقبة ولكنه لا يثبت في الغالب فلم استدركه واسه اعلم ومن ذلك حَبَّانُ وَحَبَّانُ
وَحَبَّانُ فلاول بفتح الحاء المهمل وتشديد الباء الموحدة وهو حبان بن منقذ له ذكر في الموطأ
انه كان عنده امرأتان وابنة واسم بن حبان بن منقذ حديثه في الموطأ والصحيحين وابنة
حَبَّانُ بن واسم بن حبان روي له مسلم وابن عم محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ حديثه في الموطأ
والصحيحين وهو المراد بقولي ومن ولده وَحَبَّانُ بن هلال الباهلي حديثه في الصحيحين
وقد ير حَبَّانُ هذا في الصحيحين مطلقا عن منسوب اليه فيتميز بشيوخه وذلك حَبَّانُ عن شعبة
وحبان عن وهيب وحبان عن همام وحبان عن ابان وحبان عن سليمان بن المغيرة وحبان
عن ابي عوانة قاله القاضي عياض في المشرق وتبعه عليه ابن الصلاح والمراد به في الامثلة
المذكورة حَبَّانُ بن هلال والثاني حَبَّانُ بكسر الحاء المهمل والباقي كالذي قبله وهو حبان
ابن عطية السلمي له ذكر في البخاري في قصة جليط بن ابي بلعة وقد جزي منما تقدم فيه
انه بالكسر ابن ماكولا والمشاركة وبه صدر صاحب المشرق كلامه وذكر ابو الوليد
القاضي انه بالفتح وحكاه ابو علي الجياني وصاحب المشرق عن بعض رواية الى ذكره فلا وهو

الاسدي

وهو وهم وجان بن سوي السلمي المزوري روي عنه الشيخان في صحيحهما وجان غير منسوب
ايضا عن عبد الله بن المبارك وبالكسر ايضا جنان بن العرقه له ذكر في الصحيحين في حديث
عائشة ان سعد بن معاذ رماه رجل من قريش يقال له جنان بن العرقه هذا هو المشهور
وحكي بن ماکولا ان ابن عتبة ذكر في البخاري انه جبان باجميم قال ولا اول اصح انتهى والعرقه
هذه أمه فيما قاله ابو عبيد القاسم بن سلام واختلف في ضبط هذا الحرف فالمشهور انه ع
مفوضه ثم رآه مكسور بعدها فاف وحكي بن ماکولا عن الواقدي انه بفتح الراء ولا اول اشهر
وقيل لها ذلك لطيب راجعها واسمها فيما قال ابن الكلبي فلابه اي بكسر القاف بنت سعيد
اي بضم السين ابن سهم وتكنى أم فاطمة واختلف في اسم اميه فقيل جنان بن قيس وقيل ابن
ابن قيس والثالث جنان بفتح الحاء المهملة بعدها ياء مشناه من تحت وهو بنية ما في الكتب الثلاثة
بعد ما تقدم ضبطه هنا قلت وقد يشبه بهن الماده جبار وجبان فلاول بفتح الجيم
وتشديد الباء الموحدة واخره راء وهو جبار بن يحيى شهيد بذل له ذكر عند مسلم في حديث
عبادة بن الوليد بن عباد بن الصامت قال خرجت انا وابي نطلب العلم في هذا الجي من الانصار
الحديث في اواخر الكاب والثاني بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مشناه من تحت مخففة واخره راء
ايضا وهو عبيد الله بن عدي بن الحار حديثه في الصحيحين

جنيبا اعجم في ابن عبد الرحمن وابن عدي وهو كنية كان
لابن الزبير ورياح اكسريا ابا زياد خلافي حكيما

ومن ذلك جنيب وجيب فلاول بضم الحاء المعجمة وفتح الباء الموحدة
بعدها ياء مشناه من تحت ساكنة واخره باء موحدة وهو جنيب بن عبد الرحمن بن جنيب بن
كيساف الانصاري حديثه في الصحيحين والموطاء وهو الوارد ذكره في الصحيحين غير منسوب
عن حفص بن عاصم وفي صحيح مسلم ايضا عن عبد الله بن محمد بن معمر وجده جنيب كذلك المعجمة
الا انه ليس له رواية في شي من الكتب الثلاثة المذكورة وجيب بن عدي له ذكر في البخاري في حديث
ابي هريرة في سيرة عاصم بن ثابت الانصاري وقيل جنيب وهو القابل شعير
ولست ابا لي حين اقبل مسلما علي اي جنب كان في الله مصرعي
وكذلك ابو جنيب كنية عبد الله بن النضير كني بابنه جنيب بن عبد الله وليس له حديث ذكر
في شي من الكتب الثلاثة المذكورة وانما روي له البخاري حديثا واحدا ولم يسمه وانما قال عن

ابن عبد الله وسماه غير جنيبا والله اعلم والثاني جيب بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة وهو
الموجود في الكتب الثلاثة فيما عدا من ذكره ان بالمعجمة منهم جيب بن ابي ثابت وجيب بن
الشهيد وجيب المعلم وين يدين الي جيب وغيرهم ومن ذلك رياح ورياح فلاول بكسر
الراء بعدها ياء مشناه من تحت وهو زياد بن رياح القيسي البصري ويكنى ابا رياح ايضا
كاسم اميه وقيل كنيته ابو قيس تابعي له في صحيح مسلم عن ابي هريرة حديثان احدهما حديث
من خرج من الطاعة وفارق الجماعة والثاني حديث باذروا بلا عمال سبنا وما ذكرناه من انه
بكسر الراء وبالمشناه موقوف الاكثريين وبن جبر عبد الغني وابن ماکولا وحكي صاحب الموطاء
عن ابن الجارود انه بياض موحدة كالقسم الثاني وان البخاري ذكر فيه الوجهين وفي التاميز
من اهل البصرة ايضا جلي سمي زياد بن رياح الهذلي كنيته ابو رياح ايضا وهو بكسر الراء
وبالمشناه ايضا راي اس بن مالك وروي عن الحسن البصري وهو متأخر الطبقة عن القيسي ذكر
الخطيب في المتفق والمفروق ولكنه جعل هذه الكنية لهذا وجزم في الاول بانه ابو قيس وكذا
فعل ابن ماکولا وخالفهما المزني فصدر كلامه في الاول بانه ابو رياح والله اعلم والثاني بفتح
الراء بعدها ياء موحدة وهو الموجود في الكتب الثلاثة بعد زياد بن رياح منهم رياح ابن
ابي معروف عند مسلم وعطاء بن ابي رياح في الصحيحين والموطاء وين يدين رياح عند
مالك والبخاري وغير ذلك

واضم حكيم في ابن عبد الله قد كذا رزيق بن حكيم وانفرد
زبيد ابن الصلت وضم والكسر وفي ابن حبان سليم كبر

ومن ذلك حكيم وحكيم فلاول مصغر بضم الحاء المهملة وفتح الكاف
وهو حكيم بن عبد الله بن قيس بن خزيمة القرشي المصري روي له مسلم في صحيحه ثلثة احاديث
ويسمى ايضا الحكيم بالالف واللام وهو كذلك في بعض طرق حديثه وزريق بن حكيم
الايلي والي ايلة لخمر بن عبد العزيز وذكر ابن الجارود انه كان حاكما بالمدينة وزريق مصغر
ايضا بتقدير الراء ويكنى ابا حكيم ايضا كاسم اميه له ذكر في الموطاء في الحدود وروي مالك
عن زريق بن حكيم ان خلايقا له مضيا فذكر القصة وله ذكر في البخاري في باب المعجمة
في القري والمدن قال يونس كتب زريق بن حكيم الى ابن شهاب وانا معه يومئذ بوادي
القري هل تري ان اجمع وزريق يومئذ علي ائمة فذكر القصة وما ذكرناه من انه بضم الحاء

هو الصواب كما قال علي بن المديني وحكي صاحب تقييد المهمل عنه أن سفين يعني ابن عيينة
 كثير الشك كان يقول حكيم يعني بالفتح والثاني بكسر الفتح الحاء وكسر الكاف وهو جميع ما في الكتب
 الثلاثة ما عدا الاسمين المذكورين منهم حكيم بن حزام وحكيم بن أبي حرة له عند البخاري حديث
 واحد وروى عن بن حكيم علق له البخاري وغير ذلك والله أعلم ومن ذلك زييد وزيد فلا أول
 بضم الزاي وكسرها أيضا وفتح الياء المثناة من تحت بعدها ياء مثناة من تحت أيضا ساكنة وآخر
 دال مهملة وهو زييد بن الصلت بن معدي كرب الكندي له ذكر في الموطأ من رواية هشام
 ابن عروة عنه أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فظنوا أنه هو قد احتلم وصلى
 فذكر القصة وروى مالك أيضا في الموطأ عن الصلت بن زييد عن غيره واحد من أهله أن عمر بن
 الخطاب وجد يعقوب طيب وهو بالشجرة والي جنبه كثير بن الصلت قال عمر ممن ربح هذا الطيب
 فذكر القصة قال عبد الغني بن سعيد إن الصلت بن زييد هو ابن زييد بن الصلت
 المتقدم وحكي ابن الحذر قولين آخرين فيهما بعد والصلت بن زييد هذا ولي قضاء
 المدينة وأما قول ابن الحذر إن أباه زييد بن الصلت كان قاضي المدينة في زمان هشام
 ابن عبد الملك فهو منهم والله أعلم وقولي وأضم والكسري الزاي من زييد ففيه لوجهان
 والثاني زييد بضم الزاي بعدها ياء معجمة مفتوحة منهم زييد اليامي وأبو زييد غيب
 ابن القاسم والله أعلم ومن ذلك سليم وسليم فلا أول مكسر بفتح السين المهملة وكسر اللام
 وهو سليم بن حيان حديثه في الصحيحين وليس فيها سليم غير والثاني مصغر بضم السين
 وفتح اللام وهو بقرية ما في الكتب الثلاثة منهم سليم بن عامر الجباري وأبو الشعثاء
 سليم بن أسود الجباري وسليم بن أخضر وسليم بن جبير وغيرهم وقد ذكر بن الصلاح
 بعد هذا سلم وسالم ولا يشتهر بن زيادة إلا فلهذا حذفته

وابن أبي شريح أحمد أئمتنا بولد النعمان وابن يونس
 ومن ذلك شريح وشريح فلا أول بضم السين المهملة وآخر جيم وهو أحمد
 ابن شريح روى عنه البخاري في صحيحه واسم أبي شريح الصباح وقيل هو أحمد بن عمر بن أبي
 شريح وكذلك شريح بن النعمان روى عنه البخاري أيضا وذكر الجاني أن مشيما روى
 عن رجل عنه فأنه أعلم وشريح بن يونس حديثه في الصحيحين وهو أحد من سمع منه مسلم
 وروى عنه البخاري بواسطة والثاني شريح بضم السين المعجمة وآخر حاء مهملة وهو بقرية

صواب
 فيها

ما في الكتب الثلاثة منهم شريح القاضي وابو شريح الخناجي وعبد الرحمن بن شريح ابوشريح
 الاسكندراني وغيرهم وقولي أئمتنا أي له أسوة بالمذكورين في كونه بالسين المهملة والجيم
 وذكر ابن الصلاح هنا سلمان وسليم ولا يشتهر لزيادة ياء التصغير الثاني فلهذا اسقطته
 عمر ومع القبيلة ابن سلم واخته عبد الحالق ابن سلم

ومن ذلك سلم وسلمة فلا أول بكسر اللام وهو عمر بن سلمة الجرجسي إمام قومه اختلف في
 صحبته وكذلك القبيلة بنو سلمة من الأضار واختلف في عبد الحالق بن سلمة أحد من روى له
 مسلم وليس له عنه الحديث واحد في قدوم وفد عبد القيس وسواهم عن الأشرع فقال
 فيه يزيد بن هرون ابن سلمة بفتح اللام وقال بن علية سلمة بكسر هاء ومن حكى فيه الوجهين
 ابن مالك وقولي واخته أي أن شيت فتحة وإن شيت كسرة والله أعلم وذكر بن الصلاح
 بعد هذا سنان وشيبان ولا يلبس لزيادة الياء في شيبان فذلك لم يذكر والله أعلم أن
 والد عامر كذا السلمي وابن حميد ووكذا شفيان
 كلهم عبيدة ثم كبر لكن عبيدة عندهم مصغر

ومن ذلك عبيدة وعبيدة فلا أول عبيدة مكسر بفتح العين وكسر
 الباء وآخر هاء التانيث وليس في الكتب الثلاثة منه إلا أربعة أسماء الأول عامر بن
 عبيدة الباهلي وقد ضبط عن المهلب عبيدة بالضم قال صاحب المصارف وهو وهم
 وقع ذكره عند البخاري في كتاب الأحكام فقال قال معوية بن عبد الكريم القرشي شهد
 عبد الملك بن يحيى قاضي البصرة وإياس بن معوية والحسن وثلاثة بن عبد الله بن النضر وبلال
 ابن أبي بردة وعبد الله بن بركة الأسلمي وعامر بن عبيدة وعبد بن منصور بن يحيى بن كعب
 القضاة بغير محض من الشهود والثاني من الأسماء عبيدة بن عمرو ويقال ابن قيس السلمي حديثه
 في الصحيحين والثالث عبيدة بن حميد روى له البخاري والرابع عبيدة بن سفين الحضرمي حديثه
 في الموطأ وصححه مسلم وليس له عنه الحديث واحد وهو حديث أبي مريّة في تحريم كل ذي ناب
 من السباع وفي صحيح البخاري أن الزبير قال لقيت يوم بذر عبيدة بن سعيد بن العاصي حديث
 والمعروف فيه الضم وذكر صاحب المصارف أن البخاري ذكره بالضم وأنه حكى عن حميد بن القيس والضم والثاني
 من لفظي الترجمة عبيدة مصغر بضم العين وفتح الباء وهو بقرية من ذكر في الكتب الثلاثة منهم
 عبيدة بن الحارث بن المطالب وعبيدة بن معتب وسعد بن عبيدة وعبد الله بن عبيدة ابن

124

نُشِيطٌ وَغَيْرُهُمْ وَمِنْ ذَلِكَ عُبَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا كَلَامُهُمَا بَعْضُهُمَا الْثَانِي فَلَا وَلِصَغَرِهِمَا وَهُوَ جَمِيعٌ مَا فِي
الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ حَيْثُ وَقَعَ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ تَبَعًا لِصَاحِبِ الْمَشَارِقِ وَالْثَانِي عُبَيْدٌ مَكْنِيٌّ
وَلَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ اسْمُ جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ وَعُبَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ
وَعُبَيْدُ بْنُ قُمَيْصٍ وَفِي الصَّحَابَةِ جَمَاعَةٌ يُنْسَبُونَ إِلَى عَوْفِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَوْجٍ

وَأَفْخَعُ عِبَادَةُ أَبَا مُحَمَّدٍ وَأَضْمَمَ أَبَا قَلِيصٍ عِبَادًا أَفْرَدَ
وَمِنْ ذَلِكَ عِبَادَةُ وَعِبَادَةُ فَلَا وَلِبَفْخِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ
وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادَةَ الْوَاسِطِيُّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ وَلَيْسَ فِيهَا بِالْفَتْحِ غَيْرُهُ وَالْثَانِي بَضْمُ الْعَيْنِ وَهُوَ بَقِيَّةُ
الْمَوْجُودِ فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ مِنْهُمْ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَحَفِيدُهُ عِبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعِبَادَةُ بْنُ شَيْخٍ
وَمِنْ ذَلِكَ عِبَادُ وَعِبَادُ فَلَا وَلِبَضْمِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَهُوَ قَلِيلٌ مِنْ عِبَادِ
الْقَيْسِيِّ الضُّبَعِيِّ الْبَصْرِيِّ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَيْسَ فِيهَا بِالْأَضْمِ وَالتَّخْفِيفِ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ صَاحِبَ
الْمَشَارِقِ حَكَى أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ بْنِ الْمُرَاطِ فِي الْمَوْطِئِ عِبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ
أَبْنُ عِبَادَةَ قَالَ وَهُوَ خَطَاءٌ وَلِلْكَلِّ عِبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ الْأَصَوُّ وَالْثَانِي عِبَادُ
بَفَتْخِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَهُوَ بَاقِي مِنْ ذِكْرِ فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ كَعِبَادِ بْنِ نَيْمٍ الْمَازَنِيِّ وَعِبَادِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّبِيِّ وَابْنِ أَخِيهِ عِبَادِ بْنِ حَزْمٍ وَعِبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي آخِرِ بَابٍ

وَعَارِئُ بَحَالَةٍ بِنُ عُبَيْدَةَ كُلُّ وَبَعْضُ بَالْتِشْكُونِ قَبِيلُهُ

وَمِنْ ذَلِكَ عُبَيْدَةُ وَعُبَيْدَةُ فَلَا وَلِبَفَتْخِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْخِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ أَيْضًا وَلَيْسَ فِيهَا كَذَلِكَ
إِلَّا أَسْمَانُ الْأَوَّلِ عَامِرُ بْنُ عُبَيْدَةَ الْبَحْلِيُّ الْكُوفِيُّ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي مَقَدِّمَةِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِيهِ مَسْعُودٌ قَوْلُهُ
إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ الْحَدِيثَ هَكَذَا ذِكْرُهُ بِالْفَتْحِ عَلَيْهِ
ابْنُ لَدِينٍ وَبِحِجِّي بْنِ مَعِينٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الْجَلِيلِيُّ وَالتَّمِيمِيُّ وَالصَّدِيقِيُّ وَأَبْنُ الْحَدَّادِ وَبِهِ صَدْرُ
الدَّارِ قُطْنِيٍّ وَابْنُ مَكُولٍ كَلَامُهُمَا وَحَكَى أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ عُبَيْدَةُ بَسْكَوْنِ الْبَاءِ قَالَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ
وَحَكَى لَنَا عَنْ بَعْضِ شُيُوخِنَا عُبَيْدَةَ بَعْضُهُمَا قَالَ وَهُوَ وَهْمٌ أَمَّا عَامِرُ بْنُ عُبَيْدَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ
أَبُو سَامَةَ فَهُوَ بِاسْكَنْ الْبَاءِ وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ رِوَايَةٌ فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ وَلَا فِي بَقِيَّةِ السِّتَةِ وَقَوْلُ
الذَّهَبِيِّ فِيمَا قَرَأْتَهُ تَحْقِيقُهُ فِي الْمَشْتَبِهَةِ أَنَّهُ لَيْسَتْ بِهِيَ عَامِرُ بْنُ عُبَيْدَةَ الْبَاهِلِيِّ وَهَمٌّ أَمَّا الْبَاهِلِيُّ عَامِرُ
ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ يَادَةَ بِأَيِّ مَشْنَأَةٍ تَعْدُ الْبَاءُ الْمَوْحَدَةَ الْمَكْسُورَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي عُبَيْدَةَ وَالْثَانِي
مِنَ الْأَسْمَانِ بَحَالَةُ بْنُ عُبَيْدَةَ التَّمِيمِيُّ ثُمَّ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَحْرِ قَالَتْ

كَاتِبًا كَجَزْرِ بْنِ مَعُونَةَ فَجَاءَ نَاكِثًا بَعْدَ قَوْلِهِ بِسْمَةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ قِيلَ بِالْفَتْحِ الدَّارِ قُطْنِيٍّ
وَابْنُ مَكُولٍ وَالْجَلِيلِيُّ وَحَكَى صَاحِبُ الْمَشَارِقِ أَنَّهُ كَذَلِكَ ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ فِي التَّارِخِ وَصَاحِبُ الصَّنِيعِ
قَالَ وَقَالَ فِيهِ الْبَاهِلِيُّ عُبَيْدَةُ قَالَ وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِيهِ أَيْضًا عُبَيْدَةُ بِاسْكَنْ قَالَ وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا
عُبْدُ وَالْثَانِي مِنْ لُغَةِ الرِّجْمَةِ عُبْدَةُ بَفَتْخِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَهُوَ بَقِيَّةُ مَا فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ مِنْ ذَلِكَ
مِنْهُمْ عُبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلَابِيِّ وَعُبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ وَغَيْرُهُمَا وَقَوْلِي ابْنُ عُبْدَةَ مَوْحَدَةٌ لِأَنَّ ابْنَ
لَيْسَ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لِحَالَةٍ وَأَمَّا مَوْحَدَةُ جَمَلَةٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ أَيْ كُلِّ مِنَ الْمَذْكُورِينَ ابْنَ عُبْدَةَ
وَقَوْلِي وَبَعْضُ بَالْتِشْكُونِ قَبِيلُهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَانِ جَمِيعًا

عُقَيْلُ الْقَبِيلِ وَأَبْنُ حَالِدٍ كَذَا أَبُو حَيٍّ وَقَافٌ وَقَدْ
لَمْ كَذَا الْأَبْلَى وَالْأَبْلَى قَالَ سَوِي شَيْبَانٍ وَالرَّافِعُ
بَرَّارُ النَّسَبِ ابْنُ صَبَّاحٍ حَسَنٌ وَابْنُ هِشَامٍ خُلَفَاءُ ثَمَّ أَنْفُسُهُ
بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدُ الْوَاحِدِ وَمَا لَكَ بِنِ الْأَبْلِ وَبِنِ نَصْرٍ يَأْتِي

وَمِنْ ذَلِكَ عُقَيْلٌ وَعُقَيْلٌ فَلَا وَلِصَغَرِهِمَا بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْخِ الْقَافِ مِنْ
ذَلِكَ بَنُو عُقَيْلِ الْقَبِيلَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ كَانَتْ تُقَالُ خُلَفَاءُ لِبَنِي
عُقَيْلٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْعُضْبَاءِ وَأَنَّهَا كَانَتْ لِحُلٍّ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ وَكَذَلِكَ عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ الْأَبْلَى
حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَكَذَلِكَ بَحِيٌّ بْنُ عُقَيْلِ الْخَزَاعِيِّ الْبَصْرِيِّ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِي كَذَا أَبُو
يَحْيَى وَالْثَانِي بَفَتْخِ الْعَيْنِ وَكُسْرُ الْقَافِ مَكْرَمُهُمْ عُقَيْلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَذْكُورٌ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ
وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عُقَيْلٌ مِنْ رِوَايَةٍ وَلَيْسَتْ لَهُ رِوَايَةٌ عِنْدَهُمَا وَمِنْ ذَلِكَ وَاقِدٌ وَاقِدٌ فَلَا وَلِالْقَافِ
وَهُوَ جَمِيعٌ مَا فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ مِنْهُمْ وَاقِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبْنُ أَبِي إِخِيهِ وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا
وَالْثَانِي وَاقِدٌ بِالْقَافِ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ قَالَ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَتَبَعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ
وَمِنْهُمْ وَاقِدُ بْنُ مُوسَى الدَّارِعِيُّ وَوَاقِدُ بْنُ سَلَامَةَ ذَكَرَهُمَا الْأَمِيرُ وَغَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ الْأَبْلَى وَالْأَبْلَى
فَلَا وَلِبَفَتْخِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ مِنْ تَحْتِ مِنْهُمْ هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَبْلَى وَيُونُسُ بْنُ
يَزِيدٍ الْأَبْلَى وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ الْأَبْلَى وَغَيْرُهُمْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي الْمَشَارِقِ وَلَيْسَ فِيهَا الْأَبْلَى
أَي فِي الْكِتَابِ الثَّلَاثَةِ وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فَقَالَ رَوَى مُسْلِمٌ الْكَثِيرَ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ مَرْجٍ
وَهُوَ الْأَبْلَى بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ قَالَ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَنْسُوبًا لِمَنْ يَكُونُ عِيَّاضًا مِنْهُ تَحْقِيقُهُ
وَأَمَّا أَعْلَمُ وَمِنْ ذَلِكَ الْبَرَّارُ وَالْبَرَّازُ فَلَا وَلِأَخْرَافِهِمَا وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّازُ



من شيخ البخاري وخلف بن هشام البرازي شيخ مسلم قال بن الصلاح لا تعلم في الصحيحين
بالرأى المملة الألف ما قلت ذكر البخاري في تقييد المهمل في هذه الترجمة نحو من السكك البراز
من شيخ البخاري وبشر بن ثابت البرازي استشهد به البخاري قلت ولم يقع ذكرهما في البخاري
منسوبة بل خالفنا من النسبة فلذلك لم استدل بها في النظم على ابن الصلاح والله اعلم والثاني
البرازي برزاي بكثرة وهو باقي المذكورين في الصحيحين منهم محمد بن الصباح البرازي ومحمد بن عبد الحميد
البرازي المعروف بصاعقة وغيرهما ومن ذلك النصري والبصري فالاول بالنون والصاد المملة
وذلك في ثلثة اسماء الاول سالم النصري وتولي النصري وهو مولى مالك بن اوس النصري
الاقى ذكره روي له مسلم واسم له سالم بن عبد الله قال عبد الغني بن سعيد في ايضاح الاشكال
سالم ابو عبد الله المدني وهو سالم مولى مالك بن اوس وهو سالم مولى النصري وهو سالم
مولى الملقين وهو سالم بن اوس وهو سالم مولى شاذان الذي روي عنه ابو سلمة بن عبد الرحمن
وهو ابو عبد الله روي عنه بكين بن الاشج وذكرا انه كان شيخا كبيرا وموسما ابو عبد الله الذي
وهو سالم مولى دؤيب وذكرا صاحب المشارق انه وقع عند العذري مولى النصريين بالصاد
الحجامة قال وهو منهم والثاني من الاسماء عند الواحد بن عبد الله النخعي له في صحيح البخاري
حديث واحد عن واثلة بن الاسقع في اعظم الطريق والثالث مالك بن اوس بن الحذثان النصري
مختصر وقد اختلف في صحته حديثه في المطايع والصحيح وليس فيها بالنون الا هو لا الثلثة
قاله ابن الصلاح واوس بن الحذثان المذكور في صحيح مسلم في الصيام غير منسوب والثاني من
لفظي الترجمة بالباء الموحدة وفيها الكسر والفتح والكسر اصح وهو نافية ما في الكتب الثلثة
والتوزي محمد بن اقلست وفي الجوزي ضم جيم ياتي
في اثنين بن عباس سعيد وعاصي بن بشر الحري فحقا

ومن ذلك التوزي والتوزي فالاول بفتح التاء المشددة من فوق والواو المشددة
المفتوحة والذاي وهو ابو يعلى محمد بن الصلت التوزي اصله من تور من بلاد فارس ويقال
توزع بالميم سكن البصرة روي عنه البخاري في كتاب الردة حديث العنيتي وليس فيه التوزي غيره
والثاني بفتح المشددة وسكون الواو بعدها راء مهملة وهو من عدا محمد بن الصلت المذكور منهم ابو
يعلى التوزي قال صاحب المشارق وهو يلبس بالذكور ولا يريد من حيث اتفاق كنيتهما
ايضا واسم اي يعلى هذا منذ روي يعلى حديثه في الصحيحين ومن ذلك الجوزي والجوزي

126 فالاول بضم الجيم وفتح التاء وسكون الياء المشددة من بعدها ذاء ايضا نسبة الى الجوزي
مستغرا وهو جزي بن عباد بضم العين وتخفيف الباء الموحدة وهو عباس بن فروخ الجوزي
حديثه في الصحيحين وسعيد بن ابي اسير الجوزي حديثه في الصحيحين ايضا وكذا اذا ورد
في الصحيحين الجوزي غير مستغري عن اي نضر فالمراد به سعيد هكذا اقتصر ابن الصلاح
تبعاً لصاحب المشارق علي الجوزي غير مستغري عن اي نضر وقد ورد في الصحيح غير مستغري في
غير روايته عن اي نضر في غير ما وضع منها في مسلم في الكسوف عن الجوزي عن حيان بن
عمر وغير ذلك وهكذا اقتصر ايضا تبعاً لصاحب المشارق علي ما فيها من الجوزي بضم الجيم
وزاد الجاني في التقييد حيان بن عمر الجوزي له عند مسلم حديث واحد في الكسوف
وابان بن تغلب الجوزي مولاهم روي له مسلم ايضا وحده قلت ولم استدركه من
الاسمين علي ابن الصلاح لانها وان كانا في كتاب مسلم فها باسميهما غير منسوبين والثاني
الجوزي بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وهو يحيى بن بشر الجوزي روي عنه مسلم في صحيحه وقول ابن
الصلاح انه شيخ البخاري ومسلم تبع في ذلك صاحب المشارق وتبع صاحب المشارق
صاحب تقييد المهمل وسبقهم الى ذلك الحاكم ابو عبد الله فذكر يحيى بن بشر الجوزي فحقا
علي اخراجه البخاري ومسلم وكذلك ذكره الكلاباذي فيمن اخرج له البخاري في صحيحه ولم يصنعوا
كلهم شيئا ولم يخرج له البخاري انا اخرج يحيى بن بشر البجلي فجعلنا الجاني والكلاباذي واحدا
وهو منهم ومن تبعهما وهما رجلان مختلفا البلدة والوفاء ومن فرق بينهما ابن ابي حاتم في
الجمع والتعديل والخطيب في الميعون والمفترون وبجزم الحافظ ابو الخجاج المزني في التهذيب
وقد اوضح ذلك فيما جمعه علي كتاب ابن الصلاح وقد اقتصر ابن الصلاح في هذه الترجمة
علي الجوزي والجوزي وزاد الجاني في كتاب تقييد المهمل الجوزي بفتح الجيم وكسر الراء وهو
ابن ايوب الجوزي بن ولد جزي بن عبد الله البجلي وقال ذكره البخاري مستشهدا به في اول كتاب
الادب وكذلك ذكره صاحب المشارق فقال وفي البخاري يحيى بن ايوب الجوزي بفتح الجيم في
اول كتاب الادب قلت ولم استدركه علي ابن الصلاح لان البخاري لم يذكر نسبه
انما ذكره باسم واسم ابيه فقط فليس في البخاري اذ هذا اللفظ
وانسب جزائيا سوي من ابهما فانخلفوا والحديث لهما
وسعد الجاري فقط وفي النسب هذان وهو مطلقا قدما
علت

ومر ذلك الحزامي والحزامي فالاول بكسر الحاء المهملة وبالزاي منهم ابراهيم بن المنذر
الحزامي والضحاك بن عثمان الحزامي وغيرهما وقال ابن الصلاح ان حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة
انتهى وقولي سوي من ابهاما فاختلغوا هون الزيادة ان علي بن الصلاح اي سوي من وقع في الصحيح
وابهام اسمه فلم يسجل فيه فلان الحزامي فان فيه خلافا وذلك في صحيح مسلم في اواخر الكتاب
في حديث ابي اليسر قال كان لي علي فلان بن فلان الحزامي مال فأتيت امه الحديث ففتد
اختلغوا في ضبط هذه النسبة فرواه اكثر الرواة كما قال القاضي عياض بحاء مهملة مفتوحة
وراء وعند الطبري الحزامي بكسر الهمزة وبالزاي وعند ابن مهران الحزامي بضم الجيم وذلك في محجة
وقال ابن الصلاح في حاشية املنا على كتابه لا يرد بهذا لان المراد بكلامنا المذكور
ما وقع من ذلك في انساب الرواة وكذا قال النووي في كتاب الارشاد وهذا ليس بحديث
لان ابن الصلاح وتبعه النووي ذكر في هذا القسم غير واحد ليس لهم في الصحيح ولا في
الموطاء رواية بل مجرد ذكر كما تقدم ايضا في هذا الفصل فلذلك استثنيت والثاني
بفتح الحاء المهملة والراء وهو فلان بن فلان الحزامي المتقدم على رواية الاكثر بن
وعلى ابو علي الجبائي في هذا القسم من ينسب الي بني حرام من الانصار منهم جابر بن عبد
الله بن عمرو بن حرام الحزامي وجماعة سواهم كذا ذكر ابو علي وفيه نظر فاني لا اعلم في واحد من
الصحيحين وروى هذه النسبة عند ذكره وانما تذكر اسماءهم غير منسوبة فلذلك لم
استدركه علي ابن الصلاح وقد ذكر صاحب المصنف فيما يشتهر بهذه المادة الجذاري
بضم الجيم وبالذال المعجمة فذكر فقرة بن ثعامة الجذامي وهو الذي اهدى للنبي
صلي الله عليه وسلم بغلة وقد لا يلبس بهذا المراد ذكره ومن ذلك الحارثي والجاري فالاول
بالحاء المهملة وكسر الراء بعدها ثاء مثلثة وموحيب ما وقع من ذلك في الصحيحين منهم
ابو امامة الحارثي صحابي له رواية عند مسلم في كتاب الايمان بكسر الهمزة في حديث من اقتطع
حق امره مسلم يمينه الحديث والثاني الجاري بالجيم وبعد الراء ياء النسبة وهو سعد
الجاري روي له ما لك في الموطاء عن زيد بن اسلم عن سعد الجاري مولي عمر بن الخطاب
سالت ابن عمر عن الجيتان يقتل بعضها بعضا الحديث قال صاحب المصنف يارب ينسب الي
جله وقال ابن الصلاح منسوب الي الجار فراء السفن بساحل المدينة انتهى والمراد
بضم الهم وسكون الراء وفتح الفاء مهموز مقصور قال الجوهري ارفادت السفينة فراء

من الشط قال وذلك الموضع مفرأ وقال الذهبي في مشيبه النسبة الجار موضع بالمدينة 127
وذكر ابو علي الجبائي فيما يشتهر بهذه المادة الحارثي بالحاء المعجمة وبالفاء مكان التاء منهم
عبد الله بن مرة الحارثي وقد لا يلبس ومن ذلك الهذلي والهمداني فالاول باسكان الهم والهمار
داله ومعهم المنسوبون الي قبيلة ممدان وموحيب ما في الموطاء والصحيحين قال ابن الصلاح
وليس فيها الهذلي بالذال المنقوطة قال صاحب المصنف لكن فيها من مو من مدينة ممدان
ببلاذ الجبل لا ان غير منسوب في شيء من هذه الكتب قال الا ان في الحارثي مسلم بن سالم الهذلي
وضبطه الاصل بسكون الهم بخطه وهو الصحيح قال ووجدته في بعض النسخ للنسبة بفتح الهم
وذال محجة وهو وهم وانما نسبته يدي وتعرف بالجهني لانه كان تارة فيهم انتهى وهذا
الاسم وقع عند الحارثي في كتاب الانبياء في ذكر ابراهيم في حديث كعب بن عجرة الا اهدى
لك هدية وفيه حديث ابو فروة مسلم بن سالم الهذلي قال الجبائي وراه وهما قال احمد
ابن حنبل ابو فروة الهذلي اسمه عروة وابو فروة التميمي اسمه مسلم بن سالم قال وكان من يدي
لا يفصل بين هذين وهذا اللفظ في الجملة وقع في الحارثي علي الوهم وليس يمداني علي الجبائي
وقد ذكر ابن ابي خيثمة حديث الحارثي هذا فقال فيه ابو فروة الجهني وهو الصواب والله
اعلم والثاني الهذلي بفتح الهم وبالذال المعجمة قال ابو علي الجبائي منهم ابو احمد المزار
ابن حمويه الهذلي يقال ان الحارثي حدث عنه عن ابي غسان في كتاب الشرطة انتهى
قلت ليس في جميع نسخ الحارثي ذكر نسبته والذي في اكثر الروايات حديثنا ابو احمد لم يزد علي
كنيته وفي رواية ابي ذر حديثنا ابو احمد مران بن حمويه ويؤيد كونه المران بن حمويه
ان موسى بن مرون الحال روي هذا الحديث عن مران بن حمويه عن ابي غسان محمد بن يحيى كرواية الجبائي
وقد قيل ان ابا احمد غير المران فانه علم قال ابن ماكولا والهمداني في المتقدمين بسكون
الهم اكثر وفتح الهم في المتأخرين اكثر قال ابن الصلاح وهو كما قال واليه اشرت بقولي ومع
مطلقا قد ما غلب اي غلب ممدان بالسكون في المتقدمين وقولي مطلقا اي من غير تقييد
بالصحيحين والموطاء والله اعلم وقال الذهبي في مشيبه النسبة فالصحة والتابعون
وتابعونهم من القبيلة واكثر المتأخرين من المدينة قال ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا
هؤلاء وقرأت بخطه ان شيزوية يعني ابن شهر دار الديلمي ادخل في تاريخهم هذا خلقا
من القبيلة ومما قلت ومما خرج عن الغالب ابو العباس احمد بن محمد بن سعيد بن عرفة

الهداني فهو تاليفه بالسكون وابو الفضل محمد بن عطاء الهادي بعد الخمسين وجعفر بن علي
الهداني وعلي بن عبد الصمد الشامي المديني وعبد الحكم بن حاتم الهادي وعبد المعطي بن قنوج
الهداني ارجعهم من اصحاب السلفي وابو اسحق بن ابي الهم الهادي قاضي حماة ومنصور بن سليم
الهداني الحافظ المعروف بابن العمادية وآخرون **المتفق والمفروق**
ولهم المتفق والمفروق ما لفظه وخطه متفق
لكن مسميات لعدة نحو ابن احمد الخليل سنة

من انواع فنون الحديث معرفة المتفق والمفروق وهو ما اتفق خطه ولفظه
ايضا واختلف مسمياته وللخطيب في كتابه فليس ورعا فاته بعض تراجم كان ينبغي ذكرها وانما
يحسن ايراد ذلك فيما اذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا
في بعض شئيهما او في الرواية عنهما وذلك ينقسم الى ثمانية اقسام الاول من اتفقت اسماؤهم
واسماء اباؤهم مثاله الخليل بن احمد سنة رجال ذكر الخطيب منهم اثنين فقط وهما الاولان
قال اول الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم ابو عبد الرحمن الازدي الفراهيدي البصري النحوي صاحب
العروض وهو اول من استخرج وصاحب كتاب العين في اللغة وشيخ سيبويه روي عن علم الامم
واخرين ذكره ابن حبان في الثقات مولده سنة مائة واختلف في وفاته فقل سنة سبعين
ومايه وقيل سنة بضع وستين وقيل سنة خمس وسبعين قال ابو بكر بن ابي خيثمة اول من
سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي وكذا قال البرد فتنش المتشوق فما وجدوا
بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه احمد قبل ابي الخليل بن احمد انتهى واعتز على هذه
المقالة باني السفر سعيد بن احمد فانه اقدم واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا فيه محمد بن ابي بكر
وقاله ابن معين ل احمد والثاني الخليل بن احمد ابو بشر المزني ويقال السلي بصرى ايضا
روي عن المستنير بن اخضر روي عنه محمد بن يحيى بن ابي سميعة وعبد الله بن المسيدي والعباس
ابن عبد العظيم العبدي ذكره ابن حبان في الثقات ايضا وقال النسائي في الكنى
ابو بشر خليل بن احمد بصرى وليس بصاحب العروض قال الخطيب ورايت شيخا من
شيوخ اصحاب الحديث يشار اليه بالفهم والمعرفة وقد جمع اخبار الخليل بن احمد
العروضي وما روي عنه فادخل في جمعة حديث الخليل بن احمد هذا قال ولو اتعنت النظر
لعلم ان ابن سميعة والمسدي وعباسا العبدي يصنعون عن ادراك الخليل بن احمد العروضي

الخليل بن احمد
سنة

خليل بن احمد
الزهدى
صاحب العروض

ض
غير

لانه قديم قلت قد ذكر البخاري في التاريخ الكبير ان عبد الله بن محمد الجعفي وهو المسندي
سمع من خليل بن احمد النحوي صاحب العروض عن عثمان بن حاضرة فله اعلم وكلام البخاري
يقضي ان هاتين التريمتين واحدة وقد فرق بينهما النسائي وابن حبان والخطيب وهو
الظاهر والله اعلم والثالث الخليل بن احمد بصري ايضا روي عن عكرمة ذكره ابو الفضل
الهروي في كتاب مشتهر اسماء الحديث فيما حكاه ابن الجوزي في التلخيص عن خطيبه عبد
الوهاب الانطاقي عنه قلت واخشي ان يكون هذا هو الخليل بن احمد النحوي فانه روي عن غير
واحد من التابعين والرابع الخليل بن احمد بن الخليل السجزي الفقيه الحنفي قاضي بصرى قد
توفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبخاري وغيرهم
سمع منه لكاكرو ذكره في تاريخ نيسابور والخامس الخليل بن احمد ابو سعيد البستي القاضي
المعقب ذكره ابن الصلاح انه سمع من الخليل بن احمد السجزي المذكور من احمد بن المظفر
البكري وغيره ما حدث عنه البيهقي والسادس الخليل بن احمد بن عبد الله بن احمد ابو
سعيد البستي الفقيه الشافعي ذكره الحميدي في تاريخ الاندلس وذكر ابن بشكوال في
الصلة انه قدم الاندلس من العراق في سنة اثنين وعشرين واربعمائة روي عن ابي محمد
ابن الخامس نصر وابي سعيد الماريني وابي حامد الاسفرائيني وغيرهم وحكى عن ابي محمد بن
خرج ان مولده سنة ستين وثلاثمائة روي عنه ابو العباس احمد بن عمر الخزازي قلت
واخشي ايضا ان يكون هذا هو الذي قبله ولكن هكذا فرق بينهما ابن الصلاح فله اعلم وقد
اسقطت من الكسنة الذين ذكرهم ابن الصلاح واحدا وهو الخليل بن احمد اصبهاني يروي عن
روح بن عباد لانه وهمزة وانما هو الخليل بن محمد وهمزة قبله ابن الجوزي وابو الفضل
الهروي فانه علة فممن اسمه الخليل بن احمد وهو في تاريخ اصبهان لاني نعم علي الصواب الخليل
ابن محمد ابو العباس العجلي وروي بطريقه علة احاديث وجعل مكانه الخليل بن احمد البصري
الذي روي عنه عكرمة كما ذكره ابو الفضل الهروي ان لم يكن هو الخليل النحوي وساذكر بعد هذا
جماعة يعرض منهم عن هذين الاسمين ان كانا مكررين وقد وقع في اصل سماعنا من صحيح ابن
حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني اخبرنا الخليل بن احمد بواسط حدثنا جابر
ابن الكركري فذكر حدثا قلت والظاهر انه الخليل بن محمد فانه سمع منه بواسط علة احاديث
متفرقة في انواع الكتاب ونهت عليه لئلا يغتر به وليست تدرك وممن سمي ايضا الخليل بن احمد

128

الخليل بن احمد البغدادي روي عن سياد بن حاتم ذكره بن النجار في الذيل والخليل بن احمد ابو القاسم
الشاعر المصري روي عنه الحافظ ابو القاسم ابن الطحان وذكره في ذيله علي تاريخ مصر وقال
توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة والخليل بن احمد بن علي ابو طاهر الجوسي المصري روي عنه
وابن البطي وشبهه وغيرهم روي عنه الحافظان ابن النجار وابن الدبتي وذكره كل منهما في
الذيل وتوفي سنة اربع وثلاثين وستمائة قاله ابن النجار
واحد من جعفر بن جند حمدان بن اربعة نساء

هذا مثال للقسم الثاني من اقسام المتفق والمفروق وهو ان تتفق اسماؤهم
واسماء آبائهم واجدادهم نحو احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متعاصرون في طبقة واحدة فالاول
احمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي القطيعي سمع من عبد الله بن احمد بن حنبل المسند
والزهدي توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة روي عنه ابو نعيم الاصبهاني وآخرون كثيرين والثاني
احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري يكنى ابا بكر ايضا روي عن عبد الله بن
احمد بن ابراهيم الدوري وغيره روي عنه ابو نعيم ايضا وغيره وتوفي سنة اربع وستين وثلاثمائة وقد
جاوز المائة والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الذي يروي حدث عن عبد الله بن محمد بن سنان الرقي
روي عنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي وغيره والرابع احمد بن جعفر بن حمدان ابو الحسن
الطوسي روي عن عبد الله بن جابر ومحمد بن حسن بن خالد الطوسييين روي عنه القاضي ابو
الحسن الخضيب بن عبد الله بن محمد بن الحسيني المصري ومن غلب الاتفاق في ذلك محمد بن جعفر
ابن محمد بن ثلثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة وكل منهم في عشر المائة وهم ابو رزق بن جعفر
ابن محمد بن ابي شامه البصري البغدادي والحافظ ابو عمرو بن محمد بن جعفر بن محمد بن طاهر البصري وابو بكر
محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي ماتوا في سنة ستين وثلاثمائة
وهو الجوني ابو عمرا اثنان والاخر من بغداد

هذا مثال للقسم الثالث وهو ان تتفق الكنية والنسبة مع اخواني عمران
الجوني رجلان فالاول بصري وهو ابو عمران عبد الملك بن جبيب الجوني التابعي المشهور
وسماه الغلاس عبد الرحمن ولم يتابع علي ذلك وتوفي سنة تسع وعشرين واربعة مائة وقيل سنة
ثمان وعشرين وقيل سنة ثلث وعشرين والثاني متأخر الطبقة عنه وهو ابو عمران موسى بن
سهل بن عبد الحميد الجوني روي عن ابي سعيد بن سليمان وطبقته روي عنه الاسماعيلي والطبراني

ابو بكر

شامة
بغداد لغة
تاريخ

وغيرهما ومو بصري سكن بغداد وبغداد بالنون لغة فيها ومن ذلك ابو عمر الجوني اثنان ذكرهما 129 في بغداد
الخطيب كذا محمد بن عبد الله ههنا من الانصار ذو اشتباه

هذا مثال للقسم الرابع وهو ان يتفق الاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن عبد الله الانصاري
رجلان متقاربان في الطبقة فالاول القاضي ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن المشي بن عبد الله بن السر
ابن ملك الانصاري البصري شيخ البخاري وصاحب الحنبل المشهور توفي سنة خمس عشرة مائة
عن سبع وتسعين سنة والثاني ابو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الانصاري مولاهم بصري ايضا
ضعفه العقيلي وابو احمد الحاكم وابن جبان وغيرهم قيل انه جاوز المائة وقد اقصرا بن الصلاح
علي هاتين الترجمتين بغير الخطيب وقال الحافظ ابو الجراح المزني في التهذيب محمد بن عبد الله
الانصاري ثلثة قد ذكر المتقدمين وزاد محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن النسر
ابن مالك الانصاري وهو بصري ايضا روي عنه ابن ماجه وذكره ابن جبان في الثقات قلت
ومن اشترك معهم في هذا محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد الله الانصاري وانما اقتصر الخطيب علي
المذكورين اولا لتقاربهما في الطبقة اشتركا في الرواية عن حميد الطويل وسليمان التيمي ومالك
ابن دينار وقررة بن خالد واشتركا في اشتباه الامر بينهما بقولي ذو اشتباه واما الثالث
فانه متأخر الطبقة عنهما روي عن محمد بن عبد الله بن المشي الانصاري المذكور اولا واما الرابع

ابو بكر
ابو بكر

ثم ابو بكر بن عياش لم يثبته قد يثبته محله

هذا مثال لقسم خامس من هذا النوع لم يفرد ابن الصلاح بالتقسيم
وانما ادخله في القسم الثالث وقال انه مما يقاربه وهو ان تتفق كنانة واسماء اخواني بكر
ابن عياش ثلثة فالاول ابو بكر بن عياش بن سالم الاسدي الكوفي القري روي عنه
عاصم الخليل في اسمه علي احد عشر قولا وقد تقدم في القسم الاول من الاسماء والكنى
ان ابا زرعة صحح ان اسمه شعبة وصحح ابن الصلاح والمزي ان اسمه كنيته مات في عشر
المائة قبل سنة اثنين وتسعين واربعة مائة وقيل اربع والثاني ابو بكر بن عياش
الحصبي روي عن عثمان بن شيك الشامي روي عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال
الخطيب وعثمان وابو بكر مجهولان وجعفر كان غير ثقة والثالث ابو بكر بن عياش بن حازم
الشامي مولاهم البغدادي اسمه حسين روي عن جعفر بن برقان روي عنه علي بن محمد بن

ابا بهم

الرقي وغيره قال الخطيب كان فاضلاً أديباً وله كتاب مصنف في غريب الحديث مات
سنة أربع ومائتين ببغداد قاله هلال بن الخلّاء
وصالح أربعة كلهم ابن أبي صالح أتباعهم

هذا مثال لقسم سادس من هذا النوع وموعدن ما قبله ان يتفق اسماء وكنى
آبائهم نحو صالح بن أبي صالح أربعة كلهم من التابعين ولم يذكر الخطيب في كتابه الا الثلاثة
الاولين فالاول صالح بن أبي صالح ابو محمد المدني وأتم ابن أبي صالح بنان وقال ابو زرعة موصل
ابن صالح بن بنان وكنية بنان ابو صالح وهو صالح مولي التوءمة بنت أمية بن خلف
البحري روي عن ابي مريم وابن عباس وانيس وغيرهم من الصحابة مختلف في الاحتجاج به وفي
سنة خمس وعشرين ومائة والثاني صالح بن أبي صالح السمان واسم له صالح ذكوان ابو عبد الرحمن
المدني روي عن انيس روي له مسلم والترمي حديثاً واحداً والثالث صالح بن أبي صالح
السدي روي عن علي وعائشة روي عنه خلفه لادن عمرو ذكره البخاري في التاريخ وابن
حبان في الثقات والرابع صالح بن أبي صالح المخزومي الكوفي مولي عمرو بن حرب واسم له صالح
بنان روي عن ابي مريم روي عنه ابو بكر بن عتيق ذكره البخاري في التاريخ وله عند
الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين وجهله النسائي وهذا الرابع لم يذكره الخطيب
قلت وما لم يذكره صالح بن أبي صالح الاسدي روي عن الشعبي روي عنه زكريا بن أبي
زائدة ذكره البخاري في التاريخ وروي له النسائي حديثاً واحداً لم يذكره لكونه متأخراً
الطبعة عن الاربعة المذكورين وايضا فسماه بعضهم صالح بن صالح الاسدي قال البخاري وصالح
ابن أبي صالح اصح

ومنه ما في اسم فقط ويشكل كخو حماد اذا ما يعل

فان يك ابن حري وعارم قد اطلقه فهو ابن زيد او ورز

عن التبوذكي او عفا ر ابن متهال فذاك الثاني

اي من اقسام المتفق والمفارق وهو القسم السابع منه ان يتفق الاسم فقط
ويقع في السند ذكر الاسم فقط بمحلا من ذكر اسميه او نسبة تميزه او نحو ذلك وكذلك ان يتفق
الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تعيين بغيرها فمثاله في الاسم ان يطلق في الاسناد
حماد من غير ان يتسب هل هو ابن زيد او ابن سلمة ويتميز ذلك عند أهل الحديث بحسب

من أطلق الرواية عنه فان كان الذي أطلق الرواية عنه سليمان بن حرب او عارم فالمراد حميد
حماد بن زيد قاله محمد بن يحيى الذهلي وكذا قاله ابو محمد بن خلاد الرازمي في كتاب الحديث الفصل
والثاني في التهذيب وان كان الذي اطلقه ابو سلمة موسى بن اسمعيل التبوذكي فمراده حماد
ابن سلمة قاله الرازمي الا ان ابن الجوزي قال في التلخيص ان التبوذكي ليس بروي الا عن
حماد بن سلمة خاصة وكذلك اذا اطلقه عفان فقد روي محمد بن يحيى الذهلي عن عفان قال اذا
قلت لكم حديثاً حماداً ولم انسبه فهو ابن سلمة وقال الرازمي اذا قال عفان حديثاً حماداً لم يكن ان
يكون احدهما كذا قال الرازمي وهو ممكن لولا ما حكاه الذهلي عن عفان من اصطلاحه
فزال احد الاحتمالين فلهذا اقتصر في النظر على ان المراد ابن سلمة وان كان ابن الصلاح
حكي القولين وكذا اقتصر المزني في التهذيب على ان المراد ابن سلمة وهو الصواب والله اعلم
وكذا اذا أطلق ذلك حجاج بن منهال فالمراد ابن سلمة قاله محمد بن يحيى الذهلي والرازمي
والمزني ايضا قلت وكذلك اذا اطلقه هذبة بن خالد فالمراد ابن سلمة قاله الرقي في
التهذيب وقولي فذاك الثاني اي حماد بن سلمة وقيل له الثاني اي في الذكر لكونه قد تقدم ذكر
ابن زيد والافان سلمة اقدم وفاة من ابن زيد فليس المراد في الوفاة بل في الذكر قلت
وانما يزيد الاشكال اذا كان من أطلق ذلك قد روي عنها معاً اما اذا مرروا عن احدهما
فلا اشكال حينئذ عند اهل المعرفة ومن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد دون ابن سلمة ابو الوليد
الزهري وقتيبة ومسدد واحمد بن عبد الصمي وأخرون ومن انفرد بحماد بن سلمة دون
ابن زيد هذ بن اسيد وأخرون لهم موضع غير هذا ومثل ابن الصلاح ايضا اذا أطلق عبد الله
في السند ثم حكي عن سلمة بن سليمان قال اذا قيل عبد الله فهو ابن الزبير واذا قيل بالكونه
فهو ابن مسعود واذا قيل بالبصرة فهو ابن عباس واذا قيل عن اسان فهو ابن المبارك وقال
الخليل في الارشاد اذا قال المصري عبد الله فهو ابن عمر وعيني ابن العاص واذا قال بالكي فهو ابن
عباس قلت لكن قال النضر بن شميل اذا قال الشامي عبد الله فهو ابن عمرو بن العاص قال
واذا قال المدني عبد الله فهو ابن عمر قال الخطيب وهذا القول صحيح قال وكذلك يفضل بعض
المصريين في عبد الله بن عمرو بن العاص ومثل ابن الصلاح لا تفارق الكنية باي جهة بالحاء
والزاي عن ابن عباس اذا أطلق قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روي عن سبعة كلهم
ابو حمزة عن ابن عباس وكلهم بالحاء والزاي الا واحداً فانه بالجيم اي والراء وهو ابو حمزة

ص تلخيص المتشابه

ش هذا النوع يتركب من النوعين اللذين قبله وهوان يتفق الاسمان في اللفظ والخط ويفترقا في الشخص وأتلف اسماء ابويهما في الخط ويختلفا في اللفظ او على العكس

18

131 بان ياتلف الاسمان خطأ ويختلفا لفظاً وتنفق اسماء ابويهما لفظاً ونحو ذلك بان يتفق الاسمان
او الكنيان لفظاً ويختلف نسبتهما لفظاً او تتفق النسبة لفظاً ويختلف الاسمان او الكنيان
لفظاً وما اشبه ذلك وقد صنف الخطيب كتابه المسمى بتحقيق التشابه ومومن احسن كسبه
في الكتب الستة منهم احد ولا في تاريخ البخاري ولا في كتاب ابن ابي حاتم الا الثاني الذي فيه
الخلاف منهم موسى بن علي ابو عيسى الخنكي وموسى بن علي ابو علي الصواف والثاني بضم العين
مصغراً وموسى بن علي بن رباح الخنكي الصري امير مصر اشتبه بضم العين وصح البخاري
وصاحب المشرق الفتح ورويناعن موسى قال اسم ابي علي ولكن بنوا امية قالوا علي بن رباح
وفي حرج من قال علي ورويناعنه ايضا قال من قال موسى بن علي لم يجعله في جمل وروينا ايضا
ذلك عن ابيه قال لا اجل احدا في جمل يصغر اسمي وقال محمد بن سعيد اهل مصر فيتمون
واهل العراق فيتمون وقال الدارقطني كان يلقب بعلي وكان اسمه عليا وقد اختلف في سببه
تصغيره فقال ابو عبد الرحمن المقرئ كانت بنوا امية اذا سمعوا علوا اسمه علي فكلوه فبلغ ذلك
رباحا فقال هو علي وقال ابن جبان في التبايعات كان اهل الشام يحفلون كل علي عندهم فكلوا لبخضم
عليا رضي الله عنه ومن اجل ما قيل لعلي بن رباح علي بن رباح ولمسئلة بن علي مسئلة بن علي
ومثال الثاني وهو عكس الاول سريج بن النعمان وشرح ابن النعمان وكلاهما مصغرا فلاول
بالسين المهملة والجيم وهو سريج بن النعمان بن مروان اللؤلؤي البغدادي روى عنه البخاري
وروي له اصحاب السنن تقدم ذكره في المؤتلف والمختلف والثاني بالشين المعجمة والحاء المهملة
شريح بن النعمان الصائدي الكوفي تابعي له في السنن الاربعة حديث واحد عن علي بن ابي
طالب ومثال الثالث محمد بن عبد الله المحمري ومحمد بن عبد الله المحمري فلاول بضم الميم وفتح الحاء
المعجمة وكسر الراء المسددة ونسبة الى المحرم من بغداد ومحمد بن عبد الله بن المبارك ابو جعفر
القرشي البغدادي المحمري الحافظ قاض حلقوان روى عنه البخاري وابوداود والنسائي والشافعي
محمد بن عبد الله المحمري بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء المكسرة قال ابن ماکولا لعله
من ولد محرم بن نوفل روى عن الشافعي روى عنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن
ربانة ليس بالمشهور ومثال الرابع ابو عمرو الشيباني وابو عمرو الشيباني فلاول
بفتح الشين المعجمة وسكون الاء المشددة من تحت بعدها ياء موحدة وقبل ياء النسبة

نور جماعة منهم أبو عمرو وسعد بن أبي السائب الكوفي تابعي مخضرم حديثه في الكتب الستة توفي سنة ثمان وتسعين وأبو عمرو والشيبة بن مروان بن عبدة بن عبد الرحمن كوفي أيضا من اتباع التابعين حديثه في سنن أبي داود والنسائي وهذا هو المعروف من أن كنية أبو عمرو كذا كذا يحيى بن سعيد وابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والنسائي وأبو الأحكام والخطيب وغيرهم وأما ما اقتصر عليه المزي من أن كنية أبو عمرو بن نوفم وأبو عمرو الشيباني النخعي اللخمي كوفي أيضا نزل بغداد اسمه اسمي بن مزار بكسر الميم عند عبد الغني ابن سعيد وفيها عند الدارقطني وشدد بعضهم الراء على وزن غمار له ذكر في صحيح مسلم بكنيته فقط في تفسير حديثه أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك توفي سنة عشرين ومائتين والثاني بفتح التين المهمم والباقي سواء وهو أبو عمرو الشيباني تابعي مخضرم أيضا من أهل الشام اسمه زرعة وهو عم لأوزاعي ووالد يحيى بن أبي عمرو له عند البخاري في كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عتبة بن عامر ومثال الخامس حسان الأسدي وحسان الأسدي فالاول بفتح الحاء المهمم والنون المخففة وآخره نون أيضا وهو حنان الأسدي من بني أسد بن شريك بضم الشين البصري روي عن أبي عثمان النهدي حديثا مرسلًا روي عنه ججاج الصواف ويعرف بصلح الديق وهو عم مسرهد والد مسدد والثاني حيان بتشديد الياء المشاء من تحت والباقي سواء وهو حيان بن حصين الأسدي الكوفي يكنى أبا الهيثم تابعي له في صحيح مسلم حديث عن علي بن الحجاج وحيان الأسدي شامي تابعي أيضا له في صحيح ابن حبان حديث عن واثلة بن الأسقع ويعرف حيان أبي النصر ومثال السادس أبو الرجال الأنصاري وأبو الرجال الأنصاري فالاول بكسر الراء وتخفيف الجيم اسمه محمد بن عبد الرحمن مديني روي عن أمه عمر بنت عبد الرحمن وغيرهما حديثه في الصحيحين والثاني بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة بصري اسمه محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن أنس وموضعيف وبما يشبه هذه الأقسام ابن عفير المصري وابن عفير المصري وكلاهما مصنف فالاول بالعين المهمم سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان المصري وقد ينسب إلى جده روي عنه البخاري وروي مسلم عن واحد عنه والثاني بالعين المعجمة اسمه الحسن بن عفير المصري قال الدارقطني متروك وله أقسام آخر لا حاجة بنا إلى التطويل بها وقد أدخل في الخطيب

وأبى الصلاح مالا يأنف خطه كثر من يزيد وثوب بن زيد وعمير بن زارة وعمير بن زارة 132 فلم يذكر له الاشتباه في الغالب **المشبه المطوب**

ولهذا المشبه المطوب صنف فيه لحافظ الخطيب كابن يزيد الأسود الرباني وكابن الأسود يزيد أثنان

هذا النوع مما يتبع فيه الاشتباه في الذهن لا في صون الخط وذلك أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أب الآخر خطأ ولفظا واسم الآخر كاسم أب الأول فينقلب على بعض أهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المديني فجعله الوليد بن مسلم كالمولدين مسلم الدمشقي المشهور وخطأه في ذلك ابن أبي حاتم في كتابه في خطأ البخاري في تاجه حكاية عن أبيه وهذه الترجمة ليست في بعض نسخ التاريخ وقد صنف الخطيب في ذلك كتابا سماه رافع الأرتياح في المقلوب من الأسماء والأنساب ومثاله الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود فالاول هو النخعي المشهور خال ابن ميم النخعي من كبار التابعين وعلماء حديثه في الكتب الستة والثاني هو العالم العامل المعلم قاله ثعلب وقال الجوهرى المتأخر والعارف بالله لعالي وقد كان الأسود يصلي كل يوم سبعمائة ركعة وسافر ثمانين حجة وعمرة من الكوفة لم يجمع بينهما والثاني يزيد بن الأسود الحنفي له صحبة وله في السنن حديث واحد قال بن جاز عداة في أهل مكة وقال المزي في الكوفيين ويزيد بن الأسود الحنفي تابعي مخضرم يكنى أبا الأسود سكن الشام واستسقىوا به فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم وقيل أثنان

من المشبه غير

ونسبوا إلى سوي الأبار اما لامر كنى عفرارة وجدة نخو ابن منية وجد كاسم جرج وجماعات ينسب كالمقداد بالتثنية فليس للأسود أصلا بابن

المنسوبون إلى غير آباءهم على أقسام القسم الاول من نسب إلى أمه كبنى عفرارة ومن معاد ومعوذ وقيل عوف بالفاء وعفرارة أمهم وهي عفرارة بنت عبيد بن ثعلبة من بني النجار واسم أبيهم الحارث بن رفاعة بن الحارث من بني النجار أيضا وشهدوا عفرارة بدرا فقتل منهم اثنان بها عوف ومعوذ وبقي معاذ إلى زمن عثمان وقيل إلى زمن علي فتوفي بصريين وقيل انه خرج أيضا بسدد ورجع إلى المدينة فمات

قوله واستسقىوا به الذي استسقى به موسى في دشت قال اللهم اننا نستسقى اليك خيرا وفضلنا فسقوا للوقت

المنسوبون إلى غير آباءهم من أمهم واحدة وأجدد

بها ومن أمثلة ذلك من الصحابة بلال بن خزيمة وسهيل بن أبي بن خويلد
 ابن حسنة وعبد الله بن يحيى وسعد بن جبلة ومن التابعين فمن بعدهم محمد بن
 الحنفية واسماعيل بن علقمة وابراهيم بن هريرة وقد صنف فيمن عرّف بأمة الحافظ
 علاء الدين مخطّاي تصنيفا حسنا هو عندي بخطه في ثلثة وستين ورقة
 والقسم الثاني من نسب أبي جده ذنبا كانت أو عليا كي علي بن منية الصحابي المشهور
 واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة ومنية أم أبيه في قول الزبير بن بكار وكذا قال ابن مأكولا
 انها جدته أم أبيه لا دي وقال الطبري انها أم علي بن منية ورثه الزبير وقال ابن عبد
 البر لم يصيب الزبير وأما قول ابن وصاح إن أبوه فهو حكاية صاحب المشرق والعرف
 الصواب أن منية امرأة اختلفت في نسبها فقبل منية بنت الحارث بن جابر قاله ابن مأكولا
 وقيل منية بنت جابر عمه عتبة بن عزة وإن قاله الطبري وقيل منية بنت عزة وإن اخذ
 عتبة بن عزة وإن حكاية الدارقطني عن أصحاب الحديث وأصحاب التاريخ ورثه الزبير
 ومثال من نسب إلى جدته العليا بشير بن الخصاصية الصحابي المشهور واسم أبيه مغيرة
 وقيل نذير وقيل زيد وقيل شراحيل والخصاصية أم الثالث من أجداده قاله ابن الصلاح
 ويقال بي أمه حكاية ابن الجوزي في التلخيص وقال الرامهرزي الخصاصية اسم كنية
 وقيل ماوية بنت عمرو بن الحارث الغطريف ومن ذلك في المتأخرين أبو أحمد عبد الوهاب
 ابن سكينه فسكينه أم أبيه واسم أبيه علي بن علي ومن ذلك فيما قبل الشيخ محمد الدين ابن
 تيمية صاحب المنتقى وبقية أهل بيته فقبلت حلة من وادي التيم والقسم
 الثالث من نسب أبي جده ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أنا النبي
 لا كذب أنا ابن عبد المطلب وكذلك قول الأعرابي في الحديث الصحيح إني عبد
 المطلب ومثاله في الصحابة أبو عبيدة بن الجراح فهو عامر بن عبد الله ابن الحارث بن جهم
 ابن النابغة هو ابن مالك بن النابغة ومجمع بن جارية هو ابن يزيد بن جارية
 وقيل بها اثنان وأحمد بن حنبل هو ابن سوار بن حنبل وفي الأئمة ابن جنيح هو عبد
 الملك بن عبد العزيز بن جنيح ومثله ابن المائشون وابن أبي ذيب وابن أبي ليلى
 وابن أبي مليحة وأحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبه وأخوه عثمان والقاسم
 وابن بونس صاحب تاريخ مصر وابن مسكين من بيوت المصريين اشتهروا ببني

محمد بن الحنفية بن أبيه
 اسمها خولة أبو
 علي بن أبي طالب رضى
 الله عنه وأخوه
 الحسن بن علي

منية

ومعناه الأبيض والآخر
 وهو الموروث
 أرشاد الحق
 للنووي

مسكين من زمن النصارى إلى زماننا هذا وحدثهم الحارث بن مسكين أحد شيوخ النصارى
 والقسم الرابع من نسب لرجل لكونه ثلثاه كالمقداد ابن الأسود فليس هو بابن الأسود وإنما
 كان في حجر الأسود بن عبد يغوث ثلثاه فنسب إليه واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندي وكالحسن
 ابن دينار أحد الضعفاء فدينار زوج أمه واسم أبيه وأصله قاله يحيى بن معين والفلأ من
 الجوزجاني وابن جبان وغيرهم قال ابن الصلاح وكان هذا خفي على ابن أبي حاتم
 حيث قال فيه الحسن بن دينار بن وأصله فجعل وأصله جلة قلت وقد جعل بعضهم
 دينار جلة رواه أبو العرب في كتاب الضعفاء عن يحيى بن محمد بن سلام عن أبيه عن الحسن
 جلة قال الحسن بن وأصله بن دينار ودينار جلة **المسؤول عن خلافا**
 ونسبوا لعارض كالبذري نزل بدرا عقبة بن عمرو
 كذلك التيمي سليمان نزل بتما وخالد بن عبد الله بن جهم
 جلوسه ومقتسم لما كنم مجلس عبد الله موله وبهم
 وقد ينسب الراوي إلى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة أو صنعة
 وليس الظاهر الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراد بل لعارض عرض من نزل
 ذلك المكان أو تلك القبيلة أو نحو ذلك ومثاله أبو مسعود البذري واسم عقبة بن عمرو
 الأنصاري الخنزي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يشهد بدرا في قول كثير أهل
 العلم وهو قول من شهاب ومحمد بن اسحق والواقدي وكثير من معين وابراهيم الحنفي وبهم
 السمعاني وأما البخاري فعلة في الصحيح من شهد بدرا وروى في صحيحه حديث عروة بن
 الزبير آخر الخبر بن شعبة العصة وهو أمير الكوفة فدخل عليه أبو مسعود عقبة
 ابن عمرو الأنصاري جد زيد بن حسن شهد بدرا الحديث وقال شعبة عن الحكم
 كان أبو مسعود بدريا وقال محمد بن سعد شهد بدرا قال وليس بين أصحابنا في ذلك
 اختلاف وقال ابن عبد البر لا يصح شهوده بدرا انتهى وذكر ابن ميم الحنفي أنه انما نسب
 لذلك لانه كان ساكنا ببدر وقد شهد العقبة مع السبعين وكان أصغر من شهدها
 ومن ذلك سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر قال البخاري في التاريخ يعرف بالتيمي
 كان ينزل بني تيم وهو موالي بني مرة وروى السمعاني أن ابنه المعتمر قال له يا أبا
 تكتب التيمي ولست بتيمي قال تيمي الدار وروى الأصمعي عن أبيه المعتمر قال قال لي

أخذوا وما بعدها
 ولم يشهد

اذا كتبت فلا تكتب التيمى ولا تكتب التري فان ابي كان مكرما ثابرا بجري بن حمران وان ابي كانت
مولاه لى سليم فان كان ادى الكابة فالولاء لى مروة وهو مروة بن عباد بن صبيغة بن قيس
فاكتب القيسي وان لم يكن ادى الكابة فالولاء لى سليم وهم من قيس عيلان فاكتب القيسي
ومن ذلك ابو عمرو ولا وزاعي وفيرور الحيزي وابراهيم بن يزيد الخوزي وابو خالد الدلاي
وعبد الملك بن سليمان الخزبي ومحمد بن سنان الكوفي بالقاف وفتح الواو وابو سعيد
المقبوري واسمعيلى بن محمد بن المكي نزل كل منهم فيما نسب اليه ومن ذلك احمد بن يوسف السلمى
شيخ مسلم كانت امه منهم وحفيد ابو عمرو بن نجيد وابو عبد الرحمن الشامي بن جندب
المذكور وقريب من ذلك خالد الحذاء وهو خالد بن مهران واختلف في سبب انتسابه لذلك
فقال يزيد بن هرون فيما حكاها البخاري في التامع ماخذ لفظا فلما كان مجلس لاجل ابراهيم
اليه وكذا قال محمد بن سعد لم يكن محذرا ولكن كان مجلس اليهم قال فقال له بن حبان لم يحذ
خالد قط وانما كان يقول اخذ علي هذا الخوف فليمت الحذاء وقريب منه ايضا مقسم مؤيد
ابن عباس هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل قاله البخاري وغيره وقيل له مولى ابن عباس
للمزوم له ومن ذلك يزيد الفقير كان يشكو فقرا ظهر

المبهمات

ومبهم الرواة ما لم يسم كما مرارة في الحديث وفي اسما
ومن رقى سيد ذاك الحجة راقى ابي سعيد الخدري
ومنه نحو ابن فلان عمه عمته زوجة ابن امه
من انواع علوم الحديث معرفة من ائمه ذكر في الحديث او في الاسناد من
الرجال والنساء وقد صنف في ذلك جماعة من الحفاظ منهم عبد الغني بن سعيد
والخطيب وابو القاسم بن بشكوال وهو اكر كتاب فيه جمع فيه ثلثمائة حديث وواحد وعشرون
حديثا ولكنه على غير ترتيب ورتب الخطيب كتابه على الحروف في الشخص المبهم وجعله ملأ
كتاب الخطيب مائة وواحد وسبعون حديثا واخضرة النووي ورتبه على الحروف في راي
الحديث وهو اسهل للكشف وزاد فيه بعض اسما ونسب تدل على معرفة الشخص المبهم بور
مستفي في بعض طرق الحديث وهو واضح او بتنصيص اهل التيسير على كثير منهم وزك
استدلوا بور وحديث اخر استند فيه لعين ما استند لذلك الراوى المبهم في ذلك الحديث
وفيه نظر من حيث انه يجوز وقوع تلك الواقعة لشخصين اثنين ومن امثلة حديث عائشة

ذلك

ان امرأة سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض فقال خذي قرصا من مسك فطهرى
لها الحديث متفق عليه من روايته منصور بن صفية عن امه عن عائشة فلهذا المرأة المبهمة في
رواية منصور اسمها اسماء والحجة في ذلك ما رواه مسلم في افراده من روايته ابراهيم بن المهاجر
قال سمعت صفية تحدث عن عائشة ان اسماء سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض فذكر
الحديث وقد اختلف من صنف في المبهمات في تعيين اسماء هذه فقال الخطيب هي اسماء بنت
يزيد بن النكاح الانصارية وقال بن بشكوال هي اسماء بنت شكل وهذا هو الصواب
فقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث في صحيح مسلم وقال النووي في مختصر المبهمات يجوز ان
تكون القصة جرت للمراتين في مجلسين ايجلسين ومن ذلك حديث ابي سعيد الخدري ان ناسا
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا في سفر فمر واحي من احبار العرب فاستضافوهم فلم
يضيئوهم فقالوا لهم هل فيكم راق فان سيد الحجة لدغي او مضاب فقال رجل منهم نعم
فاتاه فرأه بفاتحة الكتاب فبرأ الرجل الحديث اخرجه الائمة الستة وهذا اللفظ
وقد روى البخاري القصة من حديث ابن عباس قال الخطيب الراقي هو ابو سعيد
الخدري راوي الحديث وكذا قال ابن الصلاح تبعاله وفيه نظر من حيث ان في بعض
طرقه عند مسلم من حديث ابي سعيد فقام معها رجل ميتا ما كان نظمه يحسن رقية الحديث
وفيه قلنا اكننت تحسن رقية فقال ما رقيته الا بفاتحة الكتاب وفي رواية له ما كان
نائمة برقية وهذا ظاهر في انه غير الا ان يقال لعل ذلك وقع مرتين مرة لغير
ومرة له والله اعلم ومن امثلة المبهم ابن فلان غير مسمى مثاله ما رواه اصحاب السنن
الاربعة من حديث يزيد بن شبيب ان قال اتانا ابن من بيع الانصاري ونحن بعرفة فقال
عليه رسول الله اليكم يقول لكم قفوا على مشاعركم الحديث وابن من بيع هذا بكسر
الميم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة واخره عين مفعلة اختلف في اسمه فقيل يزيد
وقيل زيد وقيل عبد الله قاله الواقدي ومحمد بن سعد ومن ذلك عم فلان مثاله
ما رواه النسائي من رواية علي بن يحيى بن خلاد عن ابيه عن عمه له يدركه فوجدت
المشي صلوة وقوله اجمع فضل فانك لم تصل نحو حديثك مرة العم المبهم في الحديث
وهو رفاع بن رافع الزرقعي كما سمي في سنن ابي داود وغيرها وفي الصحيح حديث رافع
ابن خديج عن بعض عمومة في النهي عن الخابن واسم عمه طهير بن رافع وفي الجامع للترمذ

134

من رواية زياد بن علاقة عن عمه مرفوعا اللهم اني اعوذ بك من منكرات الاخلاق الحديث
 عنه هو قطبة بن مالك كما في صحيح مسلم في حديث اخر ومن ذلك عمه فلان مثله ما رواه النساء
 ايضا من رواية حصين بن محض عن عمه له انها انت النبي صلى الله عليه وسلم حاجته فلما فرغت
 قال اذات زوج انت قالت نعم الحديث واسم عمته هذه اسماء قاله ابو علي بن السكوني
 وابن مأكولا وكذا ذكره بن بشكو ال ايضا في المبهات وفي الصحيح من حديث جابر في قتل
 ابيه يوم احد فجعلت عمي تنكيه الحديث اسم عمته فاطمة بنت عمرو بن حرام وقعت
 مسماة في مسند ابي داود الطيالسي وسماها الواقدي هنذا ومن ذلك زوجة
 فلان في حديث عقبة بن الحارث قال تن وحت امرأة فاجتات امرأة سوداء فقالت
 لا قد ارضعت كما الحديث ووقع في البخاري تنكيها بامر يحيى بنت ابي اهاب ولم تنم فيه
 قال ابن بشكو ال واسم عتبة بنت ابي اهاب بن غزير بن قيس قلت ووقع في بعض طرق
 الحديث من رواية اسمعيل بن امية عن ابن له فليكة عن عقبة بن الحارث قال تزوجت
 زينب بنت ابي اهاب فالله اعلم وفي الصحيح جاءت امرأة رفاعة القرظي الحديث في تزويج
 بعد الرحمن بن الزبير بغض الزاي مكررا واختلف في اسمها فقيل ثيمة بنت وهب وقيل
 ثيمة بضم التاء وقيل شهيمه ومن ذلك ايضا زوج فلانة حديث سبيعة الاسلمية انها
 ولدت بعد وفاة زوجها بليال الحديث وهو في الصحيح وزوجها هو سعد بن خولة ومن ذلك
 ابن ام فلان نحو حديث ام هانيء انها قالت زعم ابن امي انه قاتل رجلا اجرته الحديث ابن
 امها موعلي بن ابي طالب رضي الله عنه كما موسى في رواية مالك في الموطاء وكذلك
 ابن ام مكرم الاعني مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم يرد في الصحيح غير مستي واختلف في اسمه
 فقيل عبدالله وقيل عمرو وقيل غيره ذلك

تاريخ الرواة والوفيات

ووضعوا التاريخ لما كذا با ذوه حتى بان لما حُسبا
 فاستعمل النبي والصدوق كذا علي وكذا القاروف
 ثلثة الاعوام والستين وفي سبع قد قضى بقيتها
 سنة احدى عشرة وقبضا عام ثلث عشرة الثاني ايضا
 وثلث بعد عشر بن عمه وخمسة بعد ثلثين عذر
 عاد بعثمان كذا بكلي في الاربعين ذوالشقاء
 الا زلي

صوام غنيته

الحكمة في وضع اهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة ومواليهم وتواريخ السماع وتاريخ قديم فلان
 مثلا البلد الفلاني ليخبروا بذلك من لم يعملوا حجة دعواه كما روينا عن سفين التوري
 قال لما استعمل الرواة الكذب استعملناهم التاريخ او كما قال وروينا في تاريخ بغداد للخطيب
 عن حسان بن يزيد قال لم تستعن علي الكذابين مثل التاريخ تقول للشيخ سنة كم ولدت
 فاذا اقر عولده عرفنا صدقه من كذبه وقال حفص بن غياث القاضي اذا اتهم الشيخ
 بالثبوتين بفتح النون المشددة ثلثين سنة وهو العمر من يد احسبوا سنة وسن من كتبه
 وسال اسماعيل بن عياش رجلا اخبارا اي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال سنة ثلث
 عشر يعني واية فقال انت تزعم انك سمعت منه بعد مائة بسبع سنين قال اسمعيل مات
 خالد سنة ست واية وقد روي يحيى بن صالح عن اسمعيل انه توفي سنة اربع واية وهو
 قول دحيم ومعوية بن صالح وسليمان الجباري ويزيد بن عبد ربه وقال ابن قراة في دوا
 الخطاء كذلك ورجيه ابن حبان وبه جزم الذهبي في العبر واما ابن سعد فكم
 الاجماع علي انه توفي سنة ثلث ومائة وهو قول الهيثم بن عدي والمدائني ويحيى بن معين
 والفلانس ويعقوب بن شيبه في آخرين واما ابو عبيد وخليفة بن خياط فقالا
 انه بقي الي سنة ثمان ومائة ورجحه ابن قانع فالله اعلم وقد سال ابو عبد الله الحاكم ومحمد
 ابن حاتم الكشي عن مولاه لما حدث عن محمد بن حميد فقال سنة ستين واية
 فقال سمع هذا من عبد بعد مائة ثلاث عشرة سنة وقال ابو عبد الله محمد بن
 انما يجب تقديم التهم به وفيات الشيخ قال وليس فيه كتاب كانه يريد علي الاستقصاء
 ولا فيه كتب كالموفيات لابن زبهر والوفيات لابن قانع وقد اتصلت الذبول علي ابن زبهر
 الي زماننا هذا فذيل عليه الحافظ ابو محمد عبد العزيز بن احمد الكاشي وذيل علي الكاشي
 ابو محمد بمبة الله بن احمد الكاشي في ذيل الصغرى نحو عشرين سنة وذيل علي الكاشي
 الحافظ ابو الحسن علي بن الفضل وذيل علي ابن الفضل الحافظ ابو محمد عبد العظيم
 بن عبد القوي المنذري بذيل كبير مفيد وذيل علي المنذري الشريفي عن الدين
 احمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني وذيل علي الشريف الحديث شهاب الدين احمد
 ابن ابيك الديلمي الي الطاعون سنة تسع واربعين وسبعين وذيل علي ابن ابيك
 والذبول المتاخنة السط من الاصل واكثر فوائد والضمير في قولي ذوه يعود علي

خمس وقد وضع لعصر ابن
 معدان نظير هذا مع
 ادعى انه سمع من خالد
 ولكن عفي قال انه
 توفي سنة صر

الكشي نسبة الي كشي قرية
 من سمرقند وذكر قوم من
 الحفاظ انها بكسر الكاف
 وبالسين المهملة قاله ابن
 الصلاح في حاشيته علي علوم
 الحديث

الذبول المتاخنة
 السط من الاصل

فقال وفاته عبد بن محمد سنة ست واربعين

الكذب لتقدير الفعل الدال عليه وقد ذكر ابن الصلاح عيوناً من ذلك هنا فاقصر علي
وقاؤه النبي صلى الله عليه وسلم العشرة المشهود لهم بالجنة ومن عاش من الصحابة ستين في الجاه
وستين في الاسلام والائمة الفقهاء الخمسة والائمة الحفاظ الخمسة وسبعة بعدهم من
الحفاظ انتفع بنصايفهم فاقصر علي ذلك تبعاً له وقد اختلف في مقدار سن النبي صلى
الله عليه وسلم وصاحبه ابي بكر وعمر وابن عمر علي بن ابي طالب رضي الله عنهم فالجميع في سنة
صلي الله عليه وسلم انه ثلاث وستون سنة وهو قول عائشة ومعوية وخبر بن عبد الله
البحلي وابن عباس والنس في المشهور عنهما وان كان قد صح عن ابي راسه توفي علي راس ستين
ايضا والعرب قد تركت الكسور وتقصر علي رؤس الأعداد وبه قال من التابعين ومن
بعدهم ابن القاسم والشعبي وابو اسحق السبيعي وابو جعفر محمد بن علي بن الحسين ومحمد بن
اسحق وصححه ابن عبد البر والجمهور وقيل ستون سنة ثبت ذلك عن ابي راس وروى عن فاطمة
بنات النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عروة بن الزبير ومالك وقيل خمس وستون روي
ذلك عن ابن عباس وانس ايضا انه عاش ثلاثا وستين سنة صح ذلك عن معوية والنس وهو قول
الاكثرين وجب من قايغ والمزي والدلمي وقيل عاش خمسا وستين حكاها ابن الجوزي
وقال ابن حبان في كتاب الخلاف كان له يوم مات اثنان وستون سنة وثلاثة اشهر واثنان وعشرون
يوما واما عمر فلا صح فيه ايضا انه عاش ثلاثا وستين صح ذلك ايضا عن معوية والنس وجب من ابن
اسحق وهو قول الجمهور ويدل عليه قولهم ولما بعد الفيل ثلاث عشرة سنة وفي مبلغ سنيته
ثمانية اقوال اخر قيل ست وستون وهو قول ابن عباس وقيل خمس وستون وهو قول ابن
عبد الله بن عمر والنس في كتابها ابن الجوزي عنهما وقيل احدى وستون وهو قول قتادة وقيل
ستون وجب من ابن قايغ في الوفيات وقيل تسع وخمسون وقيل سبع وخمسون وقيل ست
وخمسون وهذه الاقوال الثلاثة رويت عن نافع مولي ابن عمر وقيل خمس وخمسون رواه البخاري
في التاريخ عن ابن عمر وجب من ابن حبان في كتاب الخلاف واما علي فقال ابو نعيم الفضل بن دكير
وغير واحد انه قتل ومو ابن ثلاث وستين وكذا قال عبد الله بن عمر وصححه ابن عبد البر وهو احد
الاقوال المروية عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين وبه صدق ابن الصلاح كلامه وقيل اربع وستون
وقيل خمس وستون وروي هذان القولان عن ابي جعفر محمد بن علي ايضا واقصر ابن الصلاح
من الخلاف علي هذه الاقوال الثلاثة وقيل اثنان وستون وجب من ابن حبان في كتاب

ان خلاف حسن عليه
داي بكر وعمر وعلي رضى

المستب

ودفع بن حنظله
وقيل اثنان وستون
رواه ابن خيثمة
واما ابو بكر فلا صح
فيه ايضا صح

وكانت

الخلفاء وقيل ثمان وخمسون وهو المذكور في تاريخ البخاري عن محمد بن علي وقيل سبع وخمسون
صدرا ابن قانع كلامه وقدمه ابن الجوزي والمزي عند حكاية الخلاف واما تاريخ وقايغهم
فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة ولا خلاف بين اهل السير في
الشهر وكذلك لا خلاف في ان ذلك كان يوم الاثنين ومن خرج به من الصحابة عائشة
وابن عباس وانس ومن التابعين ابو سلمة بن عبد الرحمن والزهري وجعفر بن محمد الباقر
وآخرون واما اختلافوا اي يوم كان من الشهر فخير من ابن اسحق ومحمد بن سعد وسعيد بن عفير
وابن حبان وابن عبد البر بانه يوم الاثنين لا ثلثي عشرة ليلة خلت منه وبه صدق
ابن الصلاح ايضا والنس في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وصدرا
الذي كلامه واستشكل السهيلي كما سياتي وقال موسى ابن عبيدة انه كان مستهل الشهر
وبه جزم ابن زبير في الوفيات ورواه ابو الشيخ بن حبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال
سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه ابو معشر عن محمد بن قيس ايضا والقول الاول وان كان
قوله الجمهور قد استشكله الشهيدي من حيث التاريخ وذلك لان الوقفة في حجة الوداع كانت
يوم الجمعة بالاتفاق الحديث عمر المتفق عليه واذ كان كذلك فلا يمكن ان يكون ثاني
عشر ربيع الاول من سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا علي تقدير كمال الشهر الثلاثي ولا علي تقدير
نقصها ولا علي كمال بعضها ونقص بعضها لان ذاك الحجة اوله الخميس فان نقص هو والحجر
وصفر كان ثاني عشر ربيع الاول يوم الخميس وان كل الثلثة كان ثاني عشر يوم الاحد وان
نقص بعضه وكل البعض كان ثاني عشر اما الجمعة واما السبت وهذا التفصيل لا يحضر عنه
وقد رايت بعض اهل العلم يحجب عن هذا الاشكال بانه تفرض الشهور الثلاثة كواحد ويكون قولهم
لا ثلثي عشرة ليلة خلت منه اي بايامها كاملا فتكون وفاة بعد استكمال ذلك والدخول
في الثالث عشر وفيه نظر من حيث ان الذي يظهر من كلام اهل السير نقصان الثلثة
اواثنين منها بدليل ما رواه التيمي في كتابه في كمال النبوة باسناد صحيح الى سليمان التيمي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حضر لاثنين وعشرين ليلة من صفر وكان اول يوم مرض فيه يوم السبت
وكانت وفاة اليوم العاشر يوم الاثنين لليتين خلتا من شهر ربيع الاول وهذا
يدل ان اول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذي الحجة والحجر وقوله كانت وفاته
اليوم العاشر اي من مرضه يدل علي نقص صفر ايضا ويدل علي ذلك ايضا ما رواه الواقدي

تاريخ
وفاته عليه
وسلم

136

وكانت

عن ياء معشر عن محمد بن قيس قال استكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء لاهدي عشرة
بقيت من صفر الى ان قال استكى ثلثة عشر يوما وتوفي يوم الاثنين لليسين خلتا من ربيع
الاول فهذا يدل على نقصان الشهر ايضا الا انه جعل مدة مرضه اكثر مما في حديث التيمي
وتجمع بينهما بان المراد بهذا ابتداءه وبلاول اشتداده والواقدي وان ضعف في
الحديث فهو من امة اهل التبر واهل معشره تخلف فيه وتبرخ ذلك ورواه عن
بعض الصحابة وذلك فيما رواه الخطيب في الرواة عن مالك بن رواة سعيد بن سلمة بن قيسبة
الباهلي حديث ما لك ابن انس عن نافع عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرض ثمانية فمؤ في لليسين خلتا من ربيع الاول الحديث فاتفق ان قول سليمان التيمي
ومن وافقه راجع من حيث التاريخ وكذلك قول ابن شهاب مستعمل في شهر ربيع الاول فيكون
احد الشهور الثلاثة ناقصا والله اعلم وكذلك من المشكل قول ابن حبان وابن عبد
البر بن داود انه مرضه الذي منه يوم الاربعاء لليسين بقيت من صفر الى آخره كما رواها
هذا فلا يمكن ان لا يقضى ان اول صفر الحنيس وهو غير ممكن وقول من قال لاهدي
عشره بقيت منه اولي بالصواب وهو يقضى وفاته ثاني شهر ربيع الاول واما وقت
وفاته من اليوم فقال ابن الصلاح ضحي قلت وفي صحيح مسلم من حديث ابن ابي خزيمة
نظرها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فالتى السجدة وتوفي من آخر ذلك اليوم وهذا
يدل على انه تأخر بعد الضحى والجمع بينهما ان المراد اول النصف الثاني هو آخر وقت
الضحى وهو من آخر النهار باعتبار انه من النصف الثاني ويدل عليه ما رواه ابن عبد
البر باسناده الى عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لله وانا اليه
راجعون ارتفاع الضحى وانصاف النهار يوم الاثنين وذكر موسى بن عقيب في معاني
عن ابن شهاب توفي في يوم الاثنين حين زاعت الشمس فهذا الجمع بين مختلف الحديث في
الظاهر والله اعلم وتوفي ابو بكر الصديق رضي الله عنه سنة ثلث عشرة واختلف في اي
شهورها توفي فجزم ابن الصلاح بانه في جمادى الاولى وهو قول الواقدي وغيره
على الغلاة وكذا جزم به المزني في التمهيد فقيل يوم الاثنين وقيل
ليلة الثلاثاء وقيل لثلاث بقين منه وجزم ابن اسحق وابن زبير وابن قانع
وابن حبان وابن عبد البر وابن الجوزي والذهبي في العبر بانه في جمادى الاخرة

مات

وفات اب بكر
الصديق

فقال ابن حبان ليلة الاثنين لستع عشر مضت منه وقال ابن اسحق يوم الجمعة لسبع ليل
بقين منه وقال الباقر لثمان بقين منه وحكاة ابن عبد البر عن اكثر اهل السير
المتعشية يوم الاثنين اول ليلة الثلث او عشية ليلة الثلث اقول حكاها ابن عبد البر
زاد بن الجوزي بين الحرب والعشاء من ليلة الثلث وتوفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه في
آخر يوم من ذي الحجة سنة ثلث وعشرين وقول المزني والذهبي قتل لاربع او ثلث بقين
من ذي الحجة فاراد بذلك لما طعن ابو لؤلؤة فانه طعن يوم الاربعاء عند صلوة الصبح لاربع
وقيل لثلاث بقين منه وعاش ثلثة ايام بعد ذلك واقفوا على انه دفن مسهل الحرم سنة
اربع وعشرين وقال الغلاة انه مات يوم السبت عنة الحرم سنة اربع وعشرين وتوفي عثمان
ابن عفان رضي الله عنه مقتولا شهيدا سنة خمس وثلثين في ذي الحجة ايضا قيل يوم الجمعة
الثانية عشر من هذا هو الشهر وادعي ابن ناصر الاجماع على ذلك وليس بحديث فقد قيل
انه قتل يوم الروية لثمان خلت منه قاله الواقدي وادعي الاجماع عليه عندهم وقيل لليسين
بقيت منه وقال ابو عثمان النهدي قيل في وسط ايام التشرين وقيل لثني عشرة خلت منه
قاله الليث بن سعد وقيل لثلاث عشرة خلت منه وبه صدر ابن الجوزي كلامه
وقيل في اول سنة ست وثلثين واول اول شهر واما ما وقع في تاريخ البخاري من انه مات
سنة اربع وثلثين فقال ابن ناصر خطا ومن راويه واما قتله الذي اشتهر اليه بقولي عادي
فاختلف فيه فقيل هو حكمة بن الاعم وقيل سودان بن جمران وقيل رومان اليماني وقيل
رومان رجل من بني اسد بن خزيمة وقيل غير ذلك واختلف في مبلغ سبته فقيل ثمانون قاله
ابن اسحق وقيل ست وثمانون قاله قتادة ومعاذ بن هشام عن ابيه وقيل اثنان وثمانون
قاله ابو اليقظان وادعي الواقدي اتفاق اهل السير عليه وقيل ثمانون وثمانون وقيل تسعون
وتوفي علي ابن ابي طالب رضي الله عنه مقتولا شهيدا في شهر رمضان سنة اربع
واختلف في ايام الشهر او ليلته قيل فقال ابو الطفيل والشعبي وزيد بن وهب ضرب
لثاني عشرة ليلة خلت من رمضان وقبض في اول ليل من العشر الاخر وقال ابن اسحق
يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه حكاة ابن عبد البر ايضا وقيل لاهدي عشرة بقيت منه
قاله الغلاة وقال ابن الجوزي ضرب يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه وقيل ليلة احدى
وعشرين فبقي الحجة والسبب وان ليل الاحد قاله ابن شيبه وقيل مات يوم الاحد واكتا

وفات
عمر بن الخطاب

وفات
عثمان بن النور

وفات علي
المركزي

وقال ابن حبان ليلة الجمعة
لربع عشرة ليل خلت منه فمات
عذاة يوم الجمعة وجزم
الذهبي في العبر وقيل
ليلة الجمعة لثلاث عشرة
ليلة خلت منه وبه صدر
ابن عبد البر كلامه وقيل
لاهدي عشرة ليلة خلت
منه

قول ابن زبير قتل ليلة الجمعة لستع عشر مضت منه سنة تسع وثلاثين فوهم لم اذن تابعه عليه وكان الذي قتل عبد الرحمن بن الحجاج المرادي اشقى الآخرين كما في حديث ضبيب وذكر النسائي من حديث عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعلي اشقى الناس الذي عقر الناقة والذي يضربك على هذا ووضع يده على راسه حتى تخضب هذه عينه بحمته واشرب الى ذلك بقولي ذوالشقة الانبي

طلحة مع النبي جميعا سنة ست وثلاثين معا

اي توفي طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام في سنة واحدة وفي سنة ست وثلاثين وفي شهر واحد وقيل في يوم واحد قتل كلاهما وقعة اكل فكان طلحة اول قتل في الوقعة وكانت وقعة اكل لعشر خلون من جمادي الآخرة هكذا جزم به الواقدي وابن سعد وخليفة ابن خياط وابن زبير وابن عبد البر وابن الجوزي وآخرون قال خليفة يوم الجمعة وقال ابن سعد وابن زبير وابن الجوزي والجمهور يوم الخميس وقال الليث بن سعد ان وقعة اكل كانت في جمادي الاولى وكذا قال ابن جبان ان يوم اكل لعشر ليلا خلون من جمادي الاولى ولاولى مولد المشهور المعروف في تاريخ اكل في جمادي الآخرة وتناقض في كلامهم ابن عبد البر فقال ما تقدم نقله عنه في ترجمة طلحة وقال في ترجمة الزبير جمادي الاولى وفيهم في ذلك وسبعة ابن الصلاح في هذا فقال ان وفاته في جمادي الاولى واختلف كلام المرزبي ايضا في التهذيب كما بن عبد البر فقال في طلحة جمادي الآخرة وقال في الزبير جمادي الاولى وسبب ذلك كلام ابن عبد البر وكذا قول لي نعيم في طلحة قتل في رجب وقول سليمان بن حرب قتل في ربيع او رجب قولان من جوهان والذي روى طلحة مومر وان بن الحكم علي الصحيح واما الزبير فقيل غمز بن جرموز فقيل قتل يوم اكل قال الواقدي وابن عبد البر وابن الجوزي والمرزبي وقال البخاري في التاريخ الكبير قتل في رجب وكذا قال ابن جبان في اول كل لمة ثم قال انه قتل من اخير يوم صبيحة اكل وهذا يقتضي انه في الحادي عشر من جمادي الآخرة فانه علم واما مبلغ سنهما فقال ابن جبان والحاكم انهما كانا ابني اربع وستين سنة وهو قول الواقدي في طلحة وقيل فيهما غير ذلك فقيل كان طلحة ثلاث وستين قاله ابو نعيم وقيل اثنتان وستون قاله عيسى بن طلحة وهو قول الواقدي وقيل ستون قاله المدائني وبه صدق ابن عبد البر كلامه وقيل خمس وسبعون

وفاته طلحة والزبير
في سنة واحدة
في رجب
في رجب

وفاته الزبير

بلغ سنهما

حكاه ابن عبد البر وقال ما اظن ذلك وقيل كانت للزبير سبع وستون وبه صدق ابن عبد البر كلامه وقيل ست وستون وقيل ستون وقيل بضع وخمسون وقيل خمس وسبعون وعام خمسة وخمسين قضي سعد وقيل سعيد فمضى سنة احدى بعد خمسين وفي عام اثنتين وثلاثين قضي ابن عوف والامين سنة ثمان عشرة تحققت

اي وتوفي سعد بن ابي وقاص سنة خمس وخمسين قاله الواقدي والهيثم

ابن عدي وابن ثوير وابو موسى آل الزبير والمدائني وحكاه ابن زبير عن عمرو بن علي الفلاس ورجحه ابن جبان وقال المرزبي انه المشهور وقيل في وفاته غير ذلك فقيل سنة خمس وسبعون وقيل احدى وخمسين وقيل اربع وخمسين حكاه ابن عبد البر عن الفلاس والزبير ابن بكار والحسن بن عثمان وقيل ست وخمسين وقيل سبع وخمسين وقيل ثمان وخمسين قاله ابو نعيم وكانت وفاته في قصر بالعقيق وجعل على اعناق الرجال فدفن بالبقيع واختلف في مبلغ سنه فقيل ثلث وستون واقصر عليه ابن الصلاح وقيل اربع وسبعون وبه جزم الفلاس وابن زبير وابن قانع وابن جبان وقيل اثنتان وثمانون وقيل ثلث وثمانون قاله احمد بن حنبل وهو اخو العشرة موتوا رضي الله عنهم اجمعين وتوفي سعيد بن زيد سنة احدى وخمسين قاله الواقدي والهيثم بن عدي والمدائني ويحيى بن بكير وابن ثوير وخليفة بن خياط وقال ابن عبد البر سنة خمس او احدى وخمسين وكذا حكاه الواقدي عن بعض ولد سعيد بن زيد وقال عبيد الله بن سعد الزهري سنة اثنتين وخمسين وقال البخاري في التاريخ الكبير سنة ثمان وخمسين ولا يصح فان سعد بن ابي وقاص شمل في حفرة وتوفي قبل سنة ثمان على الصحيح وكانت وفاته ايضا بالعقيق وجعل الى المدينة وقيل مات بالكوفة ودفن بها ولا يصح واختلف في مبلغ سنه فقال المدائني ثلث وسبعون وقال الفلاس اربع وسبعون وتوفي عبد الرحمن بن عوف في سنة اثنتين وثلاثين قاله عوف بن الزبير والهيثم بن عدي والفلاس وابو موسى الزبير والمدائني والواقدي وخليفة بن خياط وابن بكير في رواية ابن البرقي وابن قانع وابن الجوزي وقيل توفي سنة احدى وثلاثين وبه صدق ابن عبد البر كلامه وقال يحيى ابن بكير في رواية الذهلي وابو نعيم الاصبهاني وبه صدق ابن عبد البر كلامه

وفاته سعد
ابن ابي وقاص

وفاته سعيد
ابن زيد

بلغ سنهما
في سنة واحدة
في رجب
في رجب

وفاته الزبير

وقيل اثنتان وسبعون روي ذلك عن ابنه الى سلمة بن عبد الرحمن وقيل ثمانى وسبعون
قَالَ ابراهيم بن سعد والاول اشهر وعليه اقصر ابن الصلاح وتوفي امين هذه الامة ابو عبد
ابن الحجاج واسمه عامر بن عبد الله بن الجراح سنة ثمانى عشرة في طاعون عمواس وهو ابن ثمان
وخمسين سنة قاله الواقدي ومحمد بن سعد الفلاس وابن قانع وابن حبان وابن عبد
البر وغيرهم وهو متفق عليه

وفاته من ربيع
ابو عبد الله

وعاش حسان كذا حكيم عشرين بعد مائة يقوم
ستون في الاسلام ثم حضرت سنة اربع وخمسين
وتوفى حسان ثلثة كذا عاشوا وما يغنيهم يعرفوا
قلت حبيب بن عبد العزيز مع ابن يربوع سعيد
هذان مع حنن وابن نوفل كل الى وصف حكيم
فاجمل

وفي الصحاح سنة قد عمروا كذا في المعجمين
في هذه الابيات ذكر من عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة ستين في الجاهلية
وستين في الاسلام قال ابن الصلاح شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي
الاسلام ستين سنة او مائة في المدينة سنة اربع وخمسين احدهما حكيم بن حزام وكان
مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل ثلث عشرة سنة والثاني حسان بن ثابت بن
المنذر بن حزام الانصاري وروي ابن اسحق انه واباه ثابت والمنذر وجرما عاش كل
واحد منهم عشرين ومائة سنة وذكر ابو يعقوب الحافظ انه لا يعرف في العرب مثله لك لغينهم
قال ابن الصلاح وقد قيل ان حسان مات سنة خمسين قلت اقصر ابن الصلاح في هذا
في هذا الفصل على اثنين وقد زدت عليه اربعة اشتركا معا في ذلك فصاروا ستة عشر كبر
في هذا الوصف فلا وحسان بن ثابت الانصاري قال الواقدي انه عاش مائة وعشرين
وحكي ابن عبد البر الاتفاق عليه فقال لم يختلفوا انه عاش مائة وعشرين سنة منها ستون
في الجاهلية وستون في الاسلام انتهى وقد خالف ابن حبان في ذلك فقال مات في
ابن مائة واربع سنين ومات ابو ومعاين مائة واربع سنين ومات جد وهو ابن
مائة واربع سنين ومات ابو وهو ابن قال وقد قيل لكل واحد منهم عشرين ومائة سنة

فظم الستة المذكورة الى رايان
الذين رجعوا الى هذا البيت
منهم من وافق مع عاصم
وسعد القحطاني وابن
حاتم
منهم من شاع
منهم من لم يشاع
منهم من لم يشاع

واختلف في وفاته فقيل سنة اربع وخمسين قال ابو عبد القاسم بن سلام وهو جده الذي
في العبر وقيل سنة خمسين حكاه ابن عبد البر وقيل سنة لبعين قاله الهيثم بن عدي
والمدائني وابو موسى النخعي وابن قانع وكذا قال ابن حبان مات ايام قتل علي بن ابي طالب
وقيل انه مات قبل الاربعين في خلافة علي وبصرى ابن عبد البر كلامه والثاني حكيم
ابن حزام بن خويلد وهو ابن اخي خديجة بنت خويلد اسلم في الفتح وعاش ستين سنة
في الجاهلية وستين في الاسلام قاله البخاري حكاه عن ابن يربوع بن المنذر الحنظلي قوله
ايضا مصعب بن عبد الله النخعي وابن حبان وابن عبد البر واختلف في وفاته فقيل
اربعة وخمسين قاله الواقدي والهيثم بن عدي وابن نعيم والمدائني ومصعب النخعي
وابراهيم بن المنذر الحزامي وخليفة بن خياط وابو عبد القاسم بن سلام وحكي بن بكير
وابن قانع وقال ابن حبان انه الصحيح وبه جزم ابن عبد البر وقيل سنة ستين قاله البخاري
وقيل سنة ثمانى وخمسين وقيل سنة خمسين وكانت وفاته بالمدينة والثالث حبيب
ابن عبد العزيز القرشي العامري من مشيخة الفتح روي الواقدي عن ابراهيم بن جعفر بن محمد
عن ابيه قال كان حبيب قد بلغ عشرين ومائة سنة ستين سنة في الجاهلية وستين
سنة في الاسلام وقال ابن حبان سنة سبعين حكيم بن حزام عاش في الاسلام ستين سنة
وفي الجاهلية ستين سنة وقال ابن عبد البر ادركه الاسلام وهو ابن ستين سنة او نحوها
وكانت وفاته سنة اربع وخمسين قاله الهيثم بن عدي وابو موسى النخعي وحكي بن بكير
وخليفة بن خياط وابو عبد القاسم بن سلام وابن قانع وابن حبان وغيرهم وقيل
انه مات سنة اثنيتين وخمسين وكان وفاته بالمدينة والراجح سعيد بن يربوع القرشي
من مشيخة الفتح مات بالمدينة سنة اربع وخمسين وله مائة وعشرون سنة قاله الواقدي
وخليفة بن خياط وابن حبان وكذا قال ابو عبد الله وابن عبد البر انه مات سنة اربع
وخمسين وقيل بلغ مائة واربعين وعشرين سنة وبه صدق ابن عبد البر كلامه ومات
بالمدينة وقيل بمكة والخامس حنن بن عوف القرشي الزمري اخو عبد الرحمن
ابن عوف وهو يفتح الحائر المهمل وسكون اليم وفتح النون الاولي قال الدارقطني
في كتاب الاخوة والاخوات اسلم ولم يهاجر الى المدينة وعاش في الجاهلية ستين
سنة وفي الاسلام ستين سنة وكذا قال ابن عبد البر انه عاش في الجاهلية

139

سنتين سنة وفي الاسلام ستين سنة وذكر بعض اهل التاريخ انه توفي سنة اربع وخمسين والسادس
 نحرمة بن نوفل القرشي الزهري والذليلي بن محممة من سبعة النسخ توفي سنة اربع وخمسين قاله
 الهيثم بن عدي وابن ميمر والمدائني وابن قانع وابن جبان وقد اختلف في مبلغ سنه فقال الواقدي
 يقال انه كان لحيث مات مائة وعشرين سنة وهكذا اجزم به ابو زكرياء بن مندة في جزيره
 جمع فيه من عاش مائة وعشرين من الصحابة وجرم ابن زبير وابن جبان وابن عبد البر بانه بلغ
 مائة وخمسين سنة وكانت وفاة بالمدينة وقد ذكر ابن مندة في الجزء المذكور جماعة
 اكثر من من الصحابة عاشوا مائة وعشرين سنة لكن لم يعلم كون نصفها في الجاهلية ونصفها
 في الاسلام لتقدم وفاتهم على المذكورين او تاخرها او علم معرفة التاريخ لموتهم فمنهم عام
 ابن عدي بن الجدة الجليلي صاحب غويمر الجليلي في قصة اللعان حكى ابن عبد
 البر عن عبد العزيز بن عمران عن ابيه عن جده انه عاش مائة وعشرين سنة وكذا ذكر ابو زكرياء
 ابن مندة وقال ابن عبد البر توفي سنة خمس والعيز وقد بلغ قريبا من عشرين ومائة سنة
 وقال الواقدي وابن جبان بلغ مائة وخمسين سنة ومنهم المتبع جد ناجية ذكره
 العسكري في الصحابة وقال كان له مائة وعشرون سنة ولا يصح حديثه ومنهم نافع ابو سلمة
 العبدي روي اسحق بن راهويه عن ابيه سليمان قال مات ابي وله عشرين ومائة سنة
 وكذا ذكر ابن قانع ومنهم الجليلي العامري ذكر ابن شمع وابن جبان ايضا انه عاش
 مائة وعشرين سنة وكذا حكاه ابن عبد البر عن بعض نحا الجليلي ومنهم سعد بن جناد
 العوفي في الاضاري وهو والد عطية العوفي ذكره ابن مندة في الصحابة ولم يذكر
 عمه وذكره ابو زكرياء ابن مندة فيمن عاش كذلك ومنهم علي بن حاتم الطائي
 توفي سنة ثمانين وستين عن مائة وعشرين سنة قاله بن سعد وخليفة وقيل سنة ست
 وستين وقيل سنة سبع وستين ولم يذكره ابن مندة في الجزء المذكور
 وقض الثوري عام احدى من بعد ستين وقرن عدا
 وبعد في سبع تلي سبعة وفاة مالك وفي الخمسين
 ومائة ابو حنيفة قضى والشافعي بعد قرنين
 لاربعة ثم قضى مامون احمد في احدى واربعين
 في هذه الالبيات بيان وفيات اصحاب المذاهب الخمسة وقد

كان الثوري معددا فيهم له مقلدون الى بعد الحسبة ومن ذكر معهم الغزالي في الاحياء
 فتوفي ابو عبد الله سيف بن سعيد الثوري سنة احدى وستين ومائة بالمصرة قاله ابو
 داود الطيالسي وابن معين وابن سعد وادعي الاتفاق عليه وابن جبان وزاد في شعبان
 في دار عبد الرحمن بن مهدي وقال يحيى بن سعيد في اوطنه واختلف في مولده فقال الحلبي
 وغير واحد سنة سبع وتسعين وقال ابن جبان سنة خمس وتسعين وتوفي ابو عبد الله مالك
 ابن النضر بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قاله الواقدي والمدائني وابو نعيم ومضع
 ابن عبد الله وزاد في صفه واسماعيل بن ابي اوس قال في صحيحه اربع عشرة من شهر ربيع الاول
 وبه جزم الذهبي في العبر واختلف في مولده فقيل سنة تسعين وقيل احدى وقيل ثلث وقيل
 اربع وبه جزم الذهبي وقيل سبع وتوفي ابو حنيفة النعمان بن ثابت سنة خمس ومائة
 قاله روح بن عبادة والهيثم بن عدي وقعب بن الحرير وابو نعيم الفضل بن دكين
 وسعيد بن كثير بن عفير وزاد في جبر وكذا قال ابن جبان وقال ابن ابي خيثمة عن
 ابن معين سنة احدى وخمسين وقال مكى بن ابراهيم البلخي سنة ثلث وخمسين والحفظ
 الاول وكانت وفاته ببغداد وكان مولده سنة ثمانين قاله حفيده اسمعيل
 ابن حماد بن ابي حنيفة وتوفي ابو عبد الله محمد بن عبد الحكم وزاد في اخيه من رجب
 الفلاس ويوسف القرايطي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وزاد في اخيه من رجب
 وقال ابن بونس في ليلة الخميس احدى ليلة من رجب واما ابن جبان فقال في شهر ربيع الاول
 ودفن عند مغيرة بن الشمس بالفسطاط وجعلوا واولاهم لاهل شهر ربيع الاخر والاول
 اشهر وقال بن عدي انه قراه على لوح قبره وكان مولده سنة خمس ومائة فحاش
 اربع وخمسين سنة قاله ابن عبد الحكم والفلاس وابن جبان وقال ابن زبير
 مات وهو ابن اثنتين وخمسين سنة والاول اشهر واجه وتوفي ابو عبد الله احمد بن
 محمد بن حنبل ببغداد سنة احدى واربعين ومائتين علي الصحيح المشهور ولكن اختلفوا
 في الشهر الذي مات فيه وفي اليوم فقال ابنه عبد الله ابن احمد توفي يوم الجمعة ضحوة
 ودفن في بعد العصر لاثني عشرة ليلة خلت من ربيع الاخر وهكذا قال الفضل
 ابن زياد وقال نصر بن القاسم القرايطي يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين من
 وقال ابن عمه حنبل بن اسحق بن حنبل مات يوم الجمعة في شهر ربيع الاول وقال

وفات
السفيان
الثوري

وفات
مالك

وفات
ابو حنيفة

وفات
الشافعي

وفات
الحنبلي

عباس الدوري ومطير لاثنتي عشرة خلت منه زاد عباس يوم الجمعة ببغداد ولما مولده
 فكان في شهر ربيع الاول سنة اربع وستين ومائة نقله ابيه عبد الله وصالح عنه
 ثم البخاري ليلة الفطر لدي ست وخمسين خزانة ردي
 ومسلم سنة احدى في رجب من بعد قرنين وستين ذهب
 ثم الحسين بعد سبعين ابو داود ثم الترمذي يعقوب
 سنة تسع بعد هاو ذو نسار رابع قرن لثلاث رفسان
 في هذه الابيات بيان وفيات اصحاب الكتب الخمسة فتوفي ابو عبد الله
 محمد بن اسحق البخاري ليلة السبت عند صلوة العشاء ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين
 قاله الحسن بن الحسين البراء قال وولد يوم الجمعة بعد الصلوة لثلاث عشرة ليلة خلت
 من شوال سنة اربع وتسعين ومائة وكانت وفاة بخزانة قرية بقرية بمرقند وذكر
 ابن دقيق العيد في شرح الامام انها بكسر الخاء المعجمة والمعروف فتح وكذا ذكر السجاني
 وما ذكر من انه مات بخزانة هو المعروف وبه كسر الشين في وغيره وذكر ابن يونس
 في تاريخ الخلفاء انه مات بمصر بعد الخمسين ومائتين وثمانين والظاهر انه وهم وقولي
 ردي اي ذهب فاما بخاني الهلالي فردى بكسر الهمزة وتوفي ابو الحسين مسلم بن
 الحجاج القشيري عشية يوم الاحد ودفن بقرية الاشين بخمس بقين من رجب سنة احدى
 وستين ومائتين قاله محمد بن يعقوب ابن الاخير في احكامه الحاكم عنه واحلف في
 مبلغ سبعة فضيل خمس وخمسون وجره من الصلاح وقيل ستون وبه جزء الذهبي
 في العبر والمعروف ان مولده سنة اربع ومائتين فعلى هذا يكون عمره بين التسعين
 المذكورين وكانت وفاته بليسا بوز وتوفي ابو داود سليمان بن الاشعث السجستاني
 بالبصرة يوم الجمعة سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وكان مولده فيما حكا
 ابو عبيد الاخرى عنه في سنة ثنتين ومائتين وتوفي ابو عيسى محمد بن عيسى السلمي
 الترمذي في ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من شهر رجب سنة تسع وسبعين
 ومائتين قاله الحافظ ابو العباس جعفر بن محمد السجستاني وعجاذ في تاريخ بخاري
 وابن ماكولا في الاكمال ولما قول الخليلي في الارشاد انه مات بعد الثمانين
 فقالة علي الظن وليس يصح وتوفي ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسايري بفلسطين

وفات
البخاري

وفات
مسلم

وفات
ابو داود

وفات
الترمذي

وفات
النسائي

في صفر سنة ثلث وثلثمائة قاله الطحاوي وابن يونس وزاد يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من
 وكذا قال الحافظ ابو عامر العبدري انه مات في التاسع المذكور بالملحة مدينة فلسطين
 ودفن ببليت المقدس وقال ابو علي النسايري ليلة الاثنين وقال الدارقطني حل الى
 مكة فتوفي بها في شعبان سنة ثلث وقال ابو عبد الله بن مندة عن مشايخه انه مات سنة
 سنة ثلث وكان مولده سنة اربع عشرة ومائتين ونسأ من كور نيسابور وقيل من ارض
 فارس قال ابن شاطب والقياس الكسوي وتوفي رفسا بيان لسبب موته وهو ما حكى ابن مندة
 عن مشايخه انه سئل يدشون عن معوية وما روي من فضائله فقال لا اري في معوية راسا براس
 حتى يفضل فان الوان في ثوبه في خضيب حتى اخرج من المسجد ثم الى مكة ومات بها وذكر الدارقطني
 ان ذلك كان بالملحة وعاش النسايري ثمانيا وثمانين سنة ولم يذكر ابن الصلاح وفاة ابن
 ماجه فتبعه وكانت وفاته سنة ثلث وسبعين ومائتين يوم الثلاثاء لثمان بقين
 من شهر رمضان قاله جعفر بن ادريس قال وسمعت يقول ولدت سنة تسع ومائتين
 وكذا قال الخليلي في الارشاد انه مات سنة ثلث وسبعين وقيل مات سنة خمس وسبعين
 ثم الحسين وثمانين توفي الدارقطني ثلثة الحاكيم في
 خامس قرن عام خمسة فتي وبعده بربع عبد الغني
 ففي الثلثين ابو نعيم وثمانين بهي القوم
 من بعد خمسين وبعده خمسة خطيبهم والنسائي
 في سنة
 في هذه الابيات وفيات اصحاب التصانيف الخمسة بعد الخمسة المذكورة
 قال ابن الصلاح سبعة من الحفاظ في ساقهم احسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم
 في اعصارنا فذكرهم وهم ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي توفي بها يوم الاربعاء
 لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة قاله عبد العزيز الانرجي وكان
 مولده في سنة ست وثلثمائة قاله عبد الملك بن بشران زاد غيره في ذي القعدة ايضا
 فعاش ثمانين سنة ثم الحاكم ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن
 البيهقي صاحب المسند في التاريخ وعلوم الحديث وغيره توفي في سنة خمس واربعمائة
 بليسا بوز قاله الازهرى وعبد الغافر في التساق ومحمد بن يحيى المزيني وزاد في صفه
 اسم كثر

وفات
النسائي

وفات
الدارقطني

وفات
ابو عبد الله
محمد بن يحيى المزيني

وكان مولده ايضا بلبس ابود في شهر ربيع الاول سنة احدى وعشرين وثلاثمائة ثم ابو محمد عبد
 الغنى ابن سعيد بن علي الازدي المصري توفي بسبع خلون من صفر سنة تسع واربعمائة
 قاله ابو الحسن احمد بن محمد العتيقي وعاش سبعا وسبعين سنة ثم ابو نعيم احمد بن عبد الله
 ابن احمد الاصمعي صاحب الجلية ومعرفة الصحابة وغير ذلك توفي بكرة يوم الاثنين
 العشرين من المحرم سنة ثلثين واربعمائة قاله يحيى بن عبد الوهاب بن مندة وسئل
 عن مولده فقال في شهر رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ثم ابو بكر احمد بن
 الحسين بن علي البيهقي صاحب التصانيف المشهور توفي بلبس ابوعباس جمادى الاولى سنة
 ثمانين وخمسين واربعمائة ونقل تاجوت اليه قاله السجاني قال وكان مولده سنة
 اربع وثمانين وثلاثمائة ثم الخطيب ابو بكر احمد بن علي بن ثابت البغدادي توفي في ذي الحجة
 قال ومولده في جمادى الآخرة سنة احدى وتسعين وثلاثمائة وقيل سنة اثنتين وهو المحلى
 عن الخطيب نفسه وتوفي في هذه السنة ايضا ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
 التميمي القزويني في سلخ شهر ربيع الآخر منها بشتاطة من الاندلس عن خمس وسبعين سنة
 وخمسة ايام كان مولده فيما حكاه عنه طائفة من موفور يوم الجمعة والامام الخطيب لم يخبر
 من شهر ربيع الآخر سنة ثمانين وستين وثلاثمائة **• معرفة الثقات والضعفاء**
 واعن بعلم الجرح والتعديل فانه في هذه القارة للتفصيل
 بين الصحيح والسقيم واحذر من غرض الجرح أي جرح
 ومع ذالك تصحح وتقدم احسن بحسب جوابه وسد
 لأن يكونوا خصماء لي أحب من كون خصمي المصطفى اذ لم اذنب
 ورماء رذ كالأمر الجاح كالنسائي في احمد بن صالح
 فربما كان الجرح مخدج عطى عليه الشيخ طحين شجر
 أي واجعل من عنايتك معرفة الثقات والضعفاء فهو من أجل أنواع الحديث
 فانه المزة فاه الى التفرقة بين صحيح الحديث وسقيم وفيه لامية الحديث تصانيف منها ما أفرد
 في الضعفاء وصنف فيه البخاري والنسائي والعميلي والساجي وابن جبان والدارقطني
 والازدي وابن عدي وكنت ذكر في كتابه الكمال كل من تكلم فيه وان كان ثقة وتبعه علي
 ذلك الذهبي في الميزان إلا انه لم يذكر احدا من الصحابة ولا ائمة المتبوعين وفاته جماعة
 من الفوت

وقات بن نعيم صاحب الجلية
 وقات البيهقي المشهور
 سنة ثلث وستين واربعمائة
 ماية قاله ابن شاذان
 غير في سابع دي
 وقات النوري

ذلت عليه ديلا في مجلد ومنها ما أفرد في الثقات وصنف فيه ابن جبان وابن شاهين
 ومن المتأخرين صاحبنا شمس الدين محمد بن أبيك الشروحي ولم يكلمه عندي منه بخطه
 الاحمد بن في مجلد ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاب شيخ البخاري وتاريخ أبي بكر
 في خيشمة وهو كثير الفوائد وطبقات بن سعد وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والتميز
 للنسائي وغيرها وليحذر المتصدي لذلك من الغرض في جاني التوثيق والتجريح فالتقاسم
 خطا ولقد أحسن الشيخ يحيى الدين ابن دقيق العيد حيث يقول إعراض المسلمين
 من حفر النيران وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام ومع كون
 الجرح خطا فلا بد منه للنصيحة في الدين وقيل إن ابن الأثراب الخشبي قال لا احمد
 ابن حنبل لا تغتاب العلماء فقال له احمد ويحك هذه نصيحة ليس هذا غيبة انتهى
 وقد اوجب الله تعالى الكسف والتبيين عند خبر الفاسق بقوله تعالى إن جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الجرح يلبس اخواته
 الى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة وقال في التعديل إن عبد الله رجل صالح والي غير
 ذلك من صحيح الأخبار وقد تكلم في الرجال جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم
 ذكرهم الخطيب واما قول صالح جزرة أول من تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه
 يحيى بن سعيد القطان ثم بعده احمد بن حنبل ويحيى بن معين وهو لا فانه يذكر
 أول من تصدي لك ولا أفقد تكلم في ذلك قبل شعبة ولقد أحسن يحيى بن سعيد
 القطان اذ قال له ابو بكر بن خلاد اما تخشى ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم
 خصماء لك عند الله تعالى يوم القيمة فقال لا ان يكونوا خصماء لي أحب الي من ان يكون
 خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا امرئ تدب الكذب عن حليتي ثم انت
 الجاح وان كان امانا معتدلا في ذلك فربما اخطأ فيه كما جرح النسائي لوجه
 ابن صالح المصري بقوله غير ثقة ولا مأمون وهو ثقة امام حافظ الجرح البخاري
 في صحيحه وقال ثقة ما رايت احدا يتكلم فيه بحجة وكذا وثقة ابو حاتم الرازي والعميلي
 وآخرون وقد قال ابو يعلى الخليلي انفق الحفاظ علي ان كلام النسائي فيه
 تجامل ولا يقدح كلام امثاله فيه وقد بين ابن عدي سبب كلام النسائي فيه
 فقال سمعت محمد بن هرون البرقي يقول حضرت مجلس احمد فطردة من مجلسه فحملة

لا غيبة للعلماء

ذلك علي ان تكلم فيه قال الذهبي في الميزان اذني النسائي نفسه بكلامه فيه وقال ابن يونس
لم يكن احمد عندنا كما قال النسائي لم يكن له آفة غير الكبر وقد تكلم فيه يحيى بن معين
فيما رواه معوية بن صالح عنه وفي كلامه ما يشي الى الكبر فقال كذاب يتفلسف رايه يخطر
في جامع مصر فنسبته الى الفلسفة وانه يخطر في مشيته ولعل ابن معين لا يدري ما
الفلسفة فانه ليس من اهلها وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد الوجهة التي تدخل
الآفة منها في ذلك وهي خمسة احكامها الهوي والغرض وهو شرها وهو في توارخ المتأخرين
كثير والثاني المخالفة في العقائد والثالث الاختلاف بين المصوفة واهل علم الظاهر
والرابع الكلام بسبب الجمل مراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين لاشتغالهم
بعلوم الاول واهل الحق كالحساب والهندسة والظن وفيها الباطل كالطبيعات
وكثير من الاهيات وعلوم الخوم والخاص لا يخلو بالتوفيق مع عدم الودع وهذا حاصل
كلامه وهو واضح حلي وقد عقد ابن عبد البر في كتاب العلم بابا لكلام الاقران المتعارفين
بعضهم في بعض وراي ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح وقوي فما كان كجرح
منجج كالجوارح عن سوال مقدر وهو انه اذا نسب مثل النسائي وهو امام حجة في الجرح والتعديل
لا مثل هذا فكيف يوثق بقوله في ذلك واجاب ابن الصلاح بان عين السخط مبدئي مساوي
لها في الباطن بخارج صحيح تعمى عنها بحجاب السخط لا ان ذلك يقع من مثله تعقل القبح
يعلم بطلانه والله اعلم

معرفة من خط من الثقات

وفي الثقات من اخيرا اختلط فما روي فيه او انهم سقط
نحو عطاء وهو ابن السائب وكالحري بن سفيان وابي
اسحق ثم ابن ابي عمرو ثم الدقاشي في قلابه
كذا حصن السلي الكوفي وعار محمد والثقفى
كذا ابن همام بصغا اذ عجم والراي فيما روى التوفي
وابن عيينة مع المسعودي واخر حله في الحيدري
ابن خزيمة مع الخطيب مع القطيعي احمد المروزي
قال بن الصلاح هذا من عزيز مهم لم اعلم احدا افرد بالتصنيف
واعتني به مع كونه حقيقا بذلك جدا قلت وبسبب كلام ابن الصلاح افرد شيخنا

الحافظ صلاح الدين العلاءي بالتصنيف في جز حديثه ولكنه اختصر ولم يسط
الكلام فيه ورتبهم على حروف المعجم ثم الحكم فمن اختلط انه لا يقبل من حديثه ما حدثت
به في حال الاختلاط وكذا ما اشتهر من واشكل فلم يدر حدث به قبل الاختلاط او بعده
وما حدث به قبل الاختلاط قبل ولما يمين ذلك باعتبار الرواية عنهم فمنهم من سمع منهم قبل
الاختلاط فقط ومنهم من سمع بعد فقط ومن سمع في الحالين ولم يميز فمن اختلط في آخر
عمره عطاء بن السائب قال بن جبران اختلط باخرة ولم يفتش خطاؤه انتهى ومن سمع
منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان الثوري قال يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان لا
ان القطان استثنى حديثين سمعتهما منه شعبة باخرة عن راذان وكذا لك الحمد بن
زيد سمع منه قبل ان يتغير قال يحيى بن سعيد القطان وكذا قال النسائي رواية حماد
ابن زيد وشعبة وسفيان عنه جثة ومن سمع منه بعد الاختلاط جري بن عبد الحميد
وخالد بن عبد الله الواسطي واسماعيل بن علية وعلي بن عامر قال احمد بن حنبل
وكذا سمع منه بعد التغير محمد بن فضيل بن غزوان ومن سمع ايضا باخرة هشيم
قاله احمد بن عبد الله العجلي قلت قد روي له البخاري في صحيحه حديثا من رواية
هشيم عنه وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد ومن سمع منه في الحالين
معا ابو عوانة قاله عباس الدوري عن يحيى بن معين وقال ولا يحجج بحديثه اي
يحديث ابي عوانة عنه ومن اختلط اخيرا ابو مسعود سعيد بن اياس الحريزي ومن
ثقة احمج به الشيخان ولم يشدد تغيره قال يحيى بن سعيد عن حميس انكره نا الحريزي
اياهم الطاعون وكذا قال النسائي ثقة انكره ايام الطاعون وقال ابو حاتم الرازي
تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديما فهو صالح قلت ومن سمع منه قبل التغير شعبة
وسفيان الثوري والحمدان واسماعيل بن علية ومعمر وعبد الوارث بن سعيد وزياد
ابن زريع وهيب بن خالد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وذلك لان
هؤلاء كلهم سمعوا من ابي الحسن في وقت قال ابو داود فيما رواه عنه ابو عبيد
الاخري كل من ادرك ابا يوسف فسماعه من الحريزي جيد انتهى ومن سمع منه
بعد التغير محمد بن ابي عدي واسحق الازرق ويحيى بن سعيد القطان ولذلك
لم يحدث عنه شيئا وقد روي الشيخان للحريزي من رواية بشر بن الفضل ومحمد بن

عبد الله وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوارث بن سعيد عنه وروى له مسلم فقط
من رواية جعفر بن سليمان الصنعبي وحماد بن أسامة وحماد بن سلمة وشعبة وسفيان الثوري
وسالم بن نوح وابن المبارك وعبد الوهاب الثقفي وهيب بن خالد ويزيد بن زريع
وعبد الواحد بن زياد ويزيد بن هارون وقد قيل أن يزيد بن هارون إنما سمع منه
بعد التغير فقد روى بن سعد عنه قال سمعت منه سنة اثنتين واربعمائة ووافيه
أول سنة دخلت البصرة ولم تذكر منه شيئا قال وكان قد قيل لنا إنه قد اختلط وقال بن
جبان كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين قال وقد رآه يحيى بن سعيد القطان
وهو مختلط ولم يكن اختلاطه فاحشا مات سنة أربع واربعمائة ومنهم أبو اسحق
التسبيعي واسم عمر بن عبد الله ثقة أخرج به الشيخان قال أحمد بن حنبل ثقة لكن هو لا
الذين حملوا عنه بأخرة وقال يعقوب الفسوي قال بن عيينة حدثنا أبو اسحق في
المسجد ليس معنا ثالث قال الفسوي فقال بعض أهل العلم كان قد اختلط وإنما تركوه
مع ابن عيينة لا اختلاطه انتهى وكذا قال الخليل إن سمعنا بعد ما اختلط
قلت ولم يخرج له الشيخان من رواية بن عيينة عنه شيئا إنما أخرج له من طريقه الزهري
وكذا لك النسائي في عمل اليوم والليلة وأذكر صاحب الميزان اختلاطه
فقال شاخ ونسي ولم يختلط قال وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا
واختلف في وفاته فقيل سنة ست واربعمائة وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع ومنهم
سعيد بن أبي عروبة واسم أبي عروبة مهران ثقة أخرج به الشيخان لكنه اختلط وطالت
مدة اختلاطه فوق العشرين سنة على ما يأتي من الخلاف وقال أبو حاتم هو قبل أن يختلط
وقد اختلف في ابتداء اختلاطه فقال دحيم اختلط بخروج ابراهيم سنة خمس واربعمائة
وماية وكذا قال بن جبان اختلط سنة خمس واربعمائة وماية وبقي خمس سنين في
اختلاطه مات سنة خمس واربعمائة وقال يحيى بن معين خلط بعد هزيمة ابراهيم بن
عبد الله بن حسن بن حسن سنة اثنتين واربعمائة يعني وماية وكن سمع منه بعد ذلك
ليس بشي قلت هكذا أقصر ابن الصلاح حكايته عن يحيى بن معين أن هزيمة ابراهيم سنة
ثنتين واربعمائة والمعروف سنة خمس واربعمائة كما تقدم هذا هو المذكور في التواريخ
أن خرج منه وأنه قتل فيها يوم الاثنين لخمس ليل بقيت من ذي القعدة أخر

السبع كما في السبع
بن سبع أبو بطن من مدائن
منهم الامام أبو اسحق
عمر بن عبد الله
فاموس

ذات السبعين

دأته فمن سمع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه عبد الله بن المبارك ويزيد بن زريع
قاله ابن جبان وغيره وكذلك شعيب بن اسحق سمع منه سنة أربع واربعمائة قبل أن
يختلط بسنة وكذلك يزيد بن هارون صحيح السماع منه قاله ابن معين وكذلك
عبد بن سليمان قال ابن معين إنه أثبت الناس سماعا منه وقال ابن عدي ارواهم
عنه عبد الأعلى السائي ثم شعيب بن اسحق وعبد بن سليمان وعبد الوهاب الحفافي
وأثبتهم فيه يزيد بن زريع وخالد بن الحارث ويحيى القطان قلت قد قال عبد الله
ابن سليمان عن نفسه أنه سمع منه في الاختلاط إلا أن يزيد بذلك بيان اختلاطه
وأنه لم يحدث ما سمعته منه في الاختلاط والله أعلم ومن سمع منه قد عاين سراج بن
نجاشي أشار إليه النسائي في سننه الكبرى وقال أبو عبيد الأحرشي عن ابن
داود كان عبد الرحمن بن عيسى بن علي بن زيد بن زريع وهو من قلاء اصحاب سعيد
ابن أبي عروبة ومات قديما ومن سمع منه في الاختلاط أبو نعيم الفضل بن دكين
وكيع والمعافا بن عمران الموصلي قلت وقد روى له الشيخان من رواية خالد بن
الحارث وزوج عبادة وعبد الأعلى السامي وعبد الرحمن بن عثمان البكر اوي ومحمد بن
سواء السدوسي ومحمد بن عدي ويزيد بن زريع ويحيى بن سعيد القطان عنه وروى
له البخاري فقط من رواية بشر بن الفضل وسهل بن يوسف وابن المبارك وعبد
الوارث ابن سعيد ومحمد بن عبد الله الانصاري وكهش بن المنهال عنه وروى له مسلم
فقط من رواية بن علية وأبي أسامة وسعيد بن عامر الصنعبي وسالم بن نوح وأبي خالد
الأحمر وعبد الوهاب بن عطاء وعبد بن سليمان وعلي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد
ابن بكر البره ساني وعند رعيه قلت قد قال ابن مهدي سمع عنه سنة في الاختلاط
وأما مدة اختلاط سعيد فقد تقدم قول بن جبان إنها خمس سنين وقال صاحب
الميزان ثلاث عشرة سنة وخالف ذلك في الخبر فقال عشرة سنين مع قوله فيهما أنه توفي
سنة ست وخمسين وكذا قال الفلاس وأبو موسى النضر وغير واحد في وفاته وقيل
سنة سبع وخمسين وماية ومنهم أبو قلابه الراشدي واسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله
أحد شيوخ ابن خزيمة قال فيه ابن خزيمة حدثنا أبو قلابه بالبصرة قبل أن تختلط
وتخرج إلى بغداد قلت ومن سمع منه آخر ابغداد أبو عمرو عثمان بن أحمد بن المتكلم

144

ابن

وابو بكر محمد بن عبد الله الشافعي وآخرون فعلى قول ابن خزيمة سماعهم منه بعد الاختلاط وكانت
 وفاته سنة ست وسبعين ومائتين بعد ذلك وسمعتهم حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي أحد
 الثقات لا ثبات له الشيخان وثقة أحمد وابو زرعة والعللي وغيرهم وقال ابو حاتم
 ثقة ساء حفظه في الآخر وكذا قال ابن يونس هارون انه اختلط وقال النسائي ثقة وأما
 علي بن عاصم فقال انه لم يخلط كذا حكاها صاحب الميزان عنه وقول السلمي هو من الزيادة
 على ابن الصلاح وقائده على الاشتباه فان في الكوفيين اربعة كلهم حصين بن عبد
 الرحمن ليس فيهم بهذا النسب الا هذا ومنهم عمار وأسمه محمد بن الفضل ابو النعمان السدي
 وعارضا لقب له وهو أحد الثقات لا ثبات روي عنه البخاري في صحيحه وسلم بواسطه قال
 البخاري ثقة في آخر عمره وقال ابو حاتم اختلط في آخر عمره وزال عتقه بعد ما اختلط فمن
 سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد وابو زرعة ثقة سنة اثنين وعشرين
 وقال الحسين بن عبد الله الذابغ عني داود بلغنا أن عارضا أنكر سنة ثلث عشرة
 ثم راجعه عتقه واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة وقال ابن حبان اختلط في آخر
 عمره وتغير حتى كان لا يذكر ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثير فيجب التنكير عن حديثه
 فيما رواه المتأخرون فاذا لم تعلم هذا من هذا ترك الكل وأنكر صاحب الميزان هذا
 من ابن حبان ووصفه بالتخفيف والتهور وحكي قول الدارقطني تغير بأخيه وها ظهر
 له بعد اختلاطه حديث منك وهو ثقة اذا تقرر ذلك فمن سمع منه قبل اختلاطه أحمد
 ابن حنبل وعبد الله بن محمد المسندي وابو حاتم الرازي وابو علي محمد بن أحمد بن خالد الزدجاني
 وقال ابن الصلاح ما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ
 ينبغي ان يكون ما أخذ عنه قبل اختلاطه انتهى ومن سمع منه بعد اختلاطه ابو زرعة الرازي
 وعلي بن عبد العزيز البغوي وكانت وفاته سنة اربع وعشرين ومائتين ومنهم عبد
 الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أحد الثقات الذين اخرج بهم الشيخان قال عباس الدوري
 عن يحيى بن معين اختلط بأخيه وقال عقبه بن مكرم العمري اختلط قبل موته بثلاث
 سنين او اربع سنين قال صاحب الميزان لكنه ماضة تغيره حديثه فانه ما حدث
 بحديث في زمن التغير ثم استدرك بقول ابي داود وتغير جريح بن حازم وعبد الوهاب
 الثقفي في زمن الناس عنهم وكان سنة اربع وتسعين ومائة وقيل سنة اربع وثمانين

فمن سمع منه قبل الاختلاط
 فسماعه صحيح قال وكنت
 عن قبل الاختلاط سنة
 اربع عشرة ولم اسمع منه

صوابه
 عنها

عبد الرزاق بن همام الصنعائي اخرج به الشيخان قال أحمد أئنه قبل المائتين وهو 145
 صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع وقال ايضا كان
 يلقن بعد ما عوى وقال النسائي فيه نظر لمن كتب عنه بأخيه انتهى فسمع منه
 قبل اختلاطه أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن المدني وغيرهم
 في آخرين ومن سمع منه بعد الاختلاط أحمد بن محمد بن شعيب بن سعد بن حماد
 الطاهري واسحق بن ابراهيم الدبري قال ابراهيم الحارثي مات عبد الرزاق ولده سنة
 ست سنين او سبع سنين وقال ابن عدي استضعف في عبد الرزاق قال الذهبي انما
 اعتنى به ابوه فاستمع منه قصائفة وله سبع سنين او نحوها وقد اخرج به ابو عوانة في
 صحيحه وغيره انتهى وكان من اخرج به لم يبال بتغيره لكونه انما أخذ من كتبه لا من حفظه قال
 ابن الصلاح وتحدث فيما روى الطبراني عن الدبري عنه احاديث استكرها حبان
 فاحلت امرها على ذلك وتوفي سنة احدى عشرة ومائتين ومنهم فيما زعموا سبعة الرازي
 شيخ مالكي وهو ربيعة ابن عبد الرحمن واسم ابيه فروخ وهو أحد الائمة الثقات
 اخرج به الشيخان ولم أر من ذكر انه اختلط الا ابن الصلاح فقال قيل تغير في آخر عمره
 الا اعتماد عليه لذلك فلذلك انبث بقولي فيما زعموا وقد وثقه أحمد وابو حاتم والعللي
 والنسائي وآخرون الا ان ابن سعة بعد أن وثقه قال كانوا يثقون لموضع الرازي
 وذكره النبائي في ذيل الكامل وقال ان النسائي ذكره في الزيادة قلت قد ذكره
 النسائي في الثقات وقال توفي سنة ست وثلاثين ومائة ومنهم صالح بن الوليد وهو صالح
 ابن نبهان اختلف في الاجتهاد به قال أحمد أدركه مالك وقد اختلط وهو كبير فاما
 أعلم به باسما من سمع منه قد يافتقد روى عنه كبار اهل المدينة وقال ابن معين ثقة
 قبل ان يموت فمن سمع منه قبل فهو ثبت وقيل له ان مالكا لم يتركه فقال انما أدركه بعد
 ان خرف وقال ابن المدني ثقة الا انه خرف وكبر وقال ابن حبان تغير في سنة خمس وعشرين
 ومائة وجعل ياتي بما يشبه الموضوعات عن الثقات فاختلط حديثه الاخير حديثه القديم
 ولم يميز فاستحق الترك وحكي ابن الصلاح كلام ابن حبان مفصلا عليه قلت
 قد ميز الائمة بعض من سمع منه قديما ممن سمع منه بعد التغير فمن سمع منه قديما
 محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب قاله يحيى بن معين وعلي بن المدني والجزعاني

انه

وابن عدي وكذا ابن جريج وزيد بن سفيان قال ابن عدي ومن سماع بعد الاختلاف ما لا
والسفيان مات سنة خمس وعشرين ومائة وقيل سنة ست ومستم سفيان بن عيينة احاد
الائمة الثقات قال يحيى بن سعيد القطان اشهد انه اختلط سنة سبع وتسعين فمن سماع منه
من السنة او بعد هذا فسماعه لا شيء مكذا احكاة محمد بن عبد الله بن عمار الموطأ عن القطان
قال صاحب الميزان وانا استبعد واعاد غلطاً من ابن عمار فان القطان مات في صفر من سنة
ثاني وتسعين وقت قدوم الحاج وقت تحذيرهم عن اخبار الحجاز فممكن يحيى بن سعيد
من ان يسمع اختلاف سفيان ثم يشهد عليه بذلك والموت قد ذكره ثم قال فلعله
بلغه ذلك في اثناء سنة سبع وقال يسمع منه فيها اي سنة سبع بعد علم صاحب الك
الحزب العالي وقال ويطلب علي بن ابي سائر شيخ الائمة السبعة سمعوا منه قبل سنة سبع
فاما سنة ثمان وتسعين ففيها مات ولم يلقه فيها احداً فانه توفي قبل قدوم الحاج باربعة
اشهر قال ابن الصلاح ويحصل نظري في كثير من العوالي الواقعة عن تاجر سماعه من ابن عيينة
واشباهه وقال ابن الصلاح انه توفي سنة تسع وتسعين قلت والمعروف ما تقدم فانه
مات في مكة يوم السبت اول شهر رجب سنة ثمان وتسعين قاله محمد بن سعد وابن زبير
وابن حبان الا انه قال اخر يوم من جمادى الآخرة ومنهم المسعودي ومو عبد الرحمن بن عبد
ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود قال ابن سعد ثقة الا انه اختلط في آخر عمره ورواية المقدم
عنه صحيحة وقال ابو جعفر ثمة باخرة قبل موته بسنة او سنتين وقال محمد بن عبد الله
ابن نعيم كان ثقة فلما كان باخرة اختلط وقال احمد انما اختلط ببغداد ومن
سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جليل وقال ابن معين من سماع منه زمان بل جعفر
فهو صحيح السماع ومن سماع منه في زمان المهدي فليس سماعه بشي قلت وكانت وفاة
ابن جعفر المنصور سنة ثمان وتسعين وكانت مدة اختلاطه كما قال ابو
حاتم فان المسعودي مات سنة ستين ومائة ببغداد وقال ابن حبان اختلط حديثه
فلم يميز فاستحق الترك وكذا قال ابو الحسن بن القطان كان لا يميز في الاغلب ما رواه
قبل اختلاطه ما رواه بعد قلت قد بين الائمة بين جماعة من سماع منه في الصحة
والاختلاط فمن سماع منه قديماً قبل الاختلاط وكيع وابو نعيم الفضل بن دكين
قاله احمد بن حنبل ومن سماع منه بعد الاختلاط ابو النضر هاشم بن القاسم وعاجم

ابن علي قاله احمد ايضا وكذا لك سماع منه باخرة عبد الرحمن بن مهيدي ويحيى بن
هرون قاله ابن نعيم وقد قيل ان ابا داود الطيالسي سماع منه بعد ما تغير قاله
سلم بن قتيبة ومنهم من المتأخرين ابو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن اسحق
ابن خزيمة حفيد الحافظ الى بكر بن خزيمة وكذا لك ابو احمد محمد بن احمد بن الحسين
الغضائفي الجرجاني فذكر الحافظ ابو علي البرزعي ثم السمرقندي في منجمه انه بلغه انما
اختلط في آخر عمرهما قلت اما الحفيد فقد اختلط قبل موته بثلاث سنين وحنبل
الناس الرواية عنه وتوفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وقد اخرج الاسماعيل بالخط في
في صحيحه وتوفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ومنهم ابو بكر احمد بن حنبل بن محمد بن
القطيعي راوي مسند احمد والزهدي قال بن الصلاح اختلط في آخر عمره وخبر
حتى كان لا يعرف شيئا مما نقله عليه وقال صاحب الميزان ذكر هذا ابو الحسن بن الفراء
ثم قال فهذا غلو واسرائ وقد وثقه البرقاني والحاكم وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة
لسبعين بقين من ذي الحجة قال بن الصلاح واعلم ان ما كان من هذا القبيل محجاً
بروايته في الصحيحين او احدهما فانا نعرف على الجملة ان ذلك مما تكرر وكان ملخوذاً
قبل الاختلاط والله اعلم

طبقات الرواة

وللرواة طبقات فاعرف بالسنن والاختلاف وكما مضى في
يغلط فيها وابن سعد صنفها فيها ولكن كمر روي عن صاحب
من المهمات معرفة طبقات الرواة فانه قد يتفق آسان في
اللفظ فيظهر ان احدهما الآخر فتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما ان كانا من طبقتين
فان كانا من طبقة واحدة فربما اشكل الامر وربما عرف ذلك من فقه اودونه من الرواة
فربما كان احد المتفقين في الاسم لا يروي عن روي عنه الآخر فارد اشركا في الراوي
الا على وفيهم روي عنهما فالاشكال حينئذ اشد والمائتة ذلك اهل الحفظ والمعرفة
ويعرف كون الراوي او الرواة من طبقة واحدة بفقرهم في السن وفي الشيخ الاخذ
عنهم اما يكون شيخ هذا من شيوخ هذا او تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الاخذ
كما تقدمت الاشارة الى نحو ذلك في رواية الاقران فان مدلول الطبقة لغة القوم
المتشابهون واما في الاصطلاح فالمراد التشابه في الاسنان والاسناد ورعا الكتفوا

الطبقة محال ببغداد
بن محمد بن جعفر
فامس

تعرف

بالشأنه في الإسناد وبسبب الجهل بعرفه الطبقات غلط غير واحد من الصنفين فنماظر
 راويا راويا اخر غير واما ادخل راويا في غير طبقته وقد تقدم لذلك امثلة في اواخر معرفة
 التابعين وقد صنف في الطبقات جماعة منهم من اخصر خليفة بن خياط ومسلم
 ابن الحجاج ومنهم من طول كحمد بن سعد في الطبقات الكبرى وله ثلثة تصانيف في
 ذلك وكتابه الكبير كتاب جليل كثير الفائدة وابن سعد ثقة في نفسه وثقة ابوه
 وغيره ولكنه كثير الرواية في الكتاب المذكور عن الضعفاء كحمد بن عمرو واقيد الاسلمي
 الواقدي ويقتصر كثير على اسم واسم ابيه من غير نسب وهشام بن محمد بن السائب الكلبي ونضر
 ابن باب الخراساني في آخرين منهم علي بن ابي اسحق بن عيسى ثقات كسفيا بن عيسى وابن
 علقمة ويزيد بن هرون وعمر بن عيسى وهشيم بن الوليد الطيالسي وابي احمد الزبير بن
 وائس بن عياض وغيرهم ولكنه اكثر الرواية في الكتاب المذكور عن شيخه الاولين ثم
 انه قد يكون الراوي من طبقة لمشا بهته لتلك الطبقة من وجه ومن طبقة اخرى غيرها
 لمشا بهته لها من وجه آخر فانشى من ذلك ونحوه من ضعفاء الصحابة من طبقة الحسن عند
 من عد الصحابة كلهم طبقة واحدة كما بن جبان في الثقات لاشترطهم في الصحابة وهو
 طبقة اخرى دون طبقة العشرة عند من عد الصحابة طباقا والتابعين طباقا كما بن سعد
 وقد تقدم معرفة معرفة الصحابة انهم اثنتا عشرة طبقة او اكثر وتقدم في معرفة التابعين
 انهم خمس عشرة طبقة والله اعلم

ص اهل العلم والرواية

ورما الى القبيل ينسب مولى عتاقة وهذا الغلب
 اولوا الجلف كالتي ممالك اول الدين كما جئت في
 واما ينسب مولى المولى نحو سعيد بن سيار اصلا
 من المهمات معرفة المولى من العلماء والرواية واهم ذلك ان ينسب
 الى القبيلة مولى لهم مع اطلاق النسب فاما ظن انهم صليبة تحم طاهر الاطلاق
 واما وقع من ذلك خلل في الاحكام الشرعية في الامور المشترط فيها النسب كالا مائة العظمى
 والكفاءة في النكاح ونحو ذلك وقد صنف في المولى ابو عمر الكندي ولكن بالنسبة
 الى المصريين لا مطلقا ثم المولى المنسوبون الى القبائل منهم من يكون المراد به مولى
 العتاقة وهذا هو الغلب كما في الجعفي الطائي وابي العالية الرياحي والليث

ابن سعد القمي وعبد الله بن المبارك الخطمي وعبد الله بن صالح الجعفي كاتب الليث ونجوم
 ومنهم من يكون المراد به ولا الجلف كالامام مالك بن انس هو اصحح صليبه وقيل
 له التيمم لكون نفعه اصبح مولى الى التيمم فريش بالجلف وقيل لان جده مالك بن سنان كان
 اجير الطلحة بن عبد الله التيمي وطحا مختلف بالتحارة وهذا قسم آخر غير هذا القسم
 الثاني الذي تقدم ومنهم من اراد به ولا الاسلام كالامام محمد بن اسمعيل البخاري
 قيل له الجعفي لان جده كان مجوسيا فاسلم على يد اليمان بن اخنوخ الجعفي وكالحسن
 ابن عيسى الماسري جسي قيل له مولى ابن المبارك لاسلامه على يديه واما ينسب الى القبيل
 مولى مولاها كما في الجباب سعيد بن يسار قيل له الهاشمي لانه مولى شقران مولى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هكذا اقتصر ابن الصلاح على هذا القول وقيل انه مولى ميمونة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم وقيل مولى الحسن بن علي وقيل مولى بني النجار فليس جسي مولى
 لبني هاشم ومن هذا القسم عبد الله بن وهب القرشي القهري المصري فانه مولى يزيد
 ابن رمانة ويزيد بن رمانة مولى يزيد بن ابيس القهري وقد ادخله ابن الصلاح في
 امثلة القسم الاول وهو بهذا القول ثم ذكر ابن الصلاح قصة الزهري مع عبد
 الملك بن مروان وسواله عن يسود اهل مكة ثم العين ثم مصر ثم الشام ثم الحجاز ثم
 حراسان ثم البصرة ثم الكوفة وجواب الزهري له وان كلهم موال الا الذي بالكوفة
 وهو ابراهيم النخعي فانه من العرب وقول عبد الملك عند ذلك وتلك يا زهري فوجت عني
 والله لتسودت الموالى على العرب حتى يحطب طاعا على المنابر والعرب تحبها وهذا من عبد الملك
 اما فراسة او بلغة من اهل العلم او اهل الكتاب والله اعلم

ص اوطان الرواة وبلدانهم

ومضعت الانساب في البلدان فنسب الاكثر للاوطان
 وان يكن في بلدتين سكا فابدأ بالاولى وبثم حسنا
 ومن يكن من قرية من بلد ينسب لكل والى الناحية
 ما يحتاج اليه اهل الحديث معرفة اوطان الرواة وبلدانهم فان ذلك
 ربما يترتب بين الاسمين المتفقين في اللفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روي عنه في ما كانا او

نشر

أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم في اللفظ فيظهر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه فيها
 فيغلب على الظن أن بلدتهما هو المذكور في السند لا سيما إذا لم يعرف له سماع بعينه بلده وأيضا
 وما استدلل بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين إذا لم يعرف
 لهما اجتماع عند من لا يكتفى بالمعاصرة وسمعت شيخنا الحافظ أبا محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر
 القرشي يقول غير مرة كنت أسمع بقراءة الحافظ أبي الحجاج المزي كتاب عمل اليوم والليلة للحسن
 ابن علي بن شبيب المعمر في حديث من رواية يونس بن محمد المودب عن الليث بن سعد
 فقلت للمزي في ابن سريج يونس من الليث فقال ليك سماعه في الحج ثم استمر في القراءة
 ثم قال لا الليث ذهب في الرسلية إلى بغداد فسمع منه هناك انتهى وإنما حدث للعرب
 الانتساب إلى البلاد ولا وطن لما غلب عليها سكنى القرى والمدائن وضاع كثير من
 أنسابها فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان وقد كانت العرب تنسب قبيل ذلك إلى
 القبائل فمن سكن في بلد من بلادهم انتساب إليهما فليبدل بالبلدة التي سكنها أو لا
 ثم بالثانية التي انتقل إليها وحسن أن يأتي ثم في النسب للبلدة الثانية فيقول مثلاً
 المصري ثم الدمشقي ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فحاشي أن ينسب إلى
 القرية وإلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة فمن هو من أهل دار ثمة مثلاً
 له أن يقول في نسبه الداري والدمشقي والشامي فإن أراد الجمع بينا فليبدل بالداري
 فيقول الشامي الدمشقي الداري

وكمملت بطيبة الميمونة فبرزت من جذرها مضمونة
 فربنا المحمود والمشكور إليه متأنجج الأمور
 وأفضل الصلوة والسلام على النبي سيد الأنام
 أي كملت الأجر ببطيبة مدينة سيدنا رسول الله صلى الله عليه
 عليه ولم وكان الفراغ منها يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وسبعماية وكان
 أول بروزها إلى الحاج بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلوة والسلام
 وكل هذا الشرح عليه في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة إحدى
 وسبعين وسبعماية بالخانقاة الطشتمرية خارج القاهرة واجزت لكل من سمع
 الأجر المذكورة أو بعضاً أن يروي عني جميع هذا الشرح عليها جميع ما يجوز لي في روايته

والحمد لله رب العالمين وصلي الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 تلياً كذا
 أخرها يوم السبت ثامن شهر جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وعاراه على ما يجوز له روايته
 فالدكتور محمد بن محمد بن عبد الله السلمي في معية الله تعالى عن والده رحمه الله
 الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
 وبعد فقد واصلت على السمع العاقل
 البارع الاوصد المحصل شهاب الدين
 ابوالعلاء الحارثي صاحب كتاب
 على الحنفية في شهر الحجاز اعلم به
 جميع هذا الكتاب وهو شرح
 الالمنية في علوم الحديث للشيخ
 الشيخ الامام العلامة الحافظ ابن
 أبي الفضل عبد الرحمن العراقي رحمه الله
 من اوله الى اخيره تحت توقيف
 بقرائتي له اجمع على الشيخ الامام
 العلامة الحافظ ابي الوفاء ابراهيم بن محمد
 سطر في شهر الحجاز رحمه الله تعالى اجمع على المؤلف الشيخ
 من الدور العراقي المشار اليه ووجه ذلك وثبت في مجالس منفردة
 اخرها يوم السبت ثامن شهر جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وعاراه على ما يجوز له روايته
 فالدكتور محمد بن محمد بن عبد الله السلمي في معية الله تعالى عن والده رحمه الله
 الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كتاب جمل الاعراب من تصنيف الامام ابي عبد الله الخليل بن احمد رضي الله عنه

م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
هَذَا كِتَابٌ بِجُمْلَةِ الْأَعْرَابِ إِذْ كَانَ جَمِيعُ النَّحْوِ فِي الرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْجَزْمِ وَبُجْهِ الْأَلِفَاتِ وَاللَّامَاتِ وَالْهَاءَاتِ
وَالتَّاءَاتِ وَالْوَاوَاتِ وَبَيَّنَّا كُلَّ مَعْنَى فِي بَابِهِ بِاخْتِصَارٍ
مِنَ الْقُرْآنِ وَشَوَاهِدٍ مِنَ الشَّرْعِ مَنْ عَرَفَ هَذِهِ الْوُجُوهُ بَعْدَ نَظَرِهِ
يَمَاسِقُنَا مِنْ مُخْتَصِرِ النَّحْوِ قَبْلَ هَذَا اسْتَغْنَى عَنْ كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِ
النَّحْوِ وَالْأَحْوَالِ فَهَلْ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَإِنَّمَا بَدَأْنَا بِالنَّصْبِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ
الْأَعْرَابِ طُرُقًا وَوُجُوهُهَا **بِجُمْلَةِ وَجْهِ النَّصْبِ** ثَمَانِيَةٌ وَارْبَعُونَ
وَجْهًا فَاعْلَمْ ذَلِكَ نَصْبٌ مِنْ مَفْعُولٍ وَنَصْبٌ مِنْ مَصْدَرٍ
وَنَصْبٌ مِنْ قَطْعٍ وَنَصْبٌ مِنْ حَالٍ وَنَصْبٌ مِنْ طَرَفٍ وَنَصْبٌ
بِأَنْ وَنَصْبٌ بِخَرَجَانٍ وَنَصْبٌ بِالْقَبْرِ وَنَصْبٌ بِالْقَبْرِ
وَنَصْبٌ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ وَنَصْبٌ بِالنَّفْيِ وَنَصْبٌ بِحَيٍّ وَنَصْبٌ
بِالْحَرْبِ بِالْفَاءِ وَنَصْبٌ بِالنَّجْبِ وَنَصْبٌ فَاعِلُهُ مَفْعُولٌ وَنَصْبٌ
مِنْ نَدَاءٍ نَكْرَةٍ وَنَصْبٌ بِالْأَعْرَابِ وَنَصْبٌ بِالْمُحْذَرِ وَنَصْبٌ مِنْ أَيْمٍ
مِثْلُ أَيْمِينَ وَنَصْبٌ بِخَرَجَانٍ بِالْوَخَوْنِ وَنَصْبٌ مِنْ مَصْدَرٍ فِي
مَوْضِعِ فِعْلٍ وَنَصْبٌ بِالْإِزْمِ وَالْمَنْهِي وَنَصْبٌ بِالْمَدْحِ وَنَصْبٌ بِاللَّزْمِ
وَنَصْبٌ بِالرَّجْمِ وَنَصْبٌ بِالْإِخْتِصَاصِ وَنَصْبٌ بِالضَّرْفِ

١٤٨
وَنَصْبٌ بِسَاوِيئَرٍ وَأَخَوَاتِهَا وَنَصْبٌ مِنْ خِلَافِ الْمَضَافِ وَنَصْبٌ ١٤٩
عَلَى مَوْضِعٍ لَا وَنَصْبٌ مِنْ نَعْتٍ نَكْرَةٍ نَقْدَمُ عَلَى الْأَسْمِ وَنَصْبٌ
مِنَ النَّدَائِ وَالْمَضَافِ وَنَصْبٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَتَمَامِ الْكَلَامِ
وَنَصْبٌ عَلَى النَّدَاءِ فِي الْأَسْمِ الْمَقْرَدِ وَنَصْبٌ عَلَى الْبِنْيَةِ
وَنَصْبٌ بِالْإِعْرَابِ وَنَصْبٌ بِالْإِسْتِغْنَاءِ وَنَصْبٌ بِجَنْبِ
كَفَى مَعَ الْبَاءِ وَنَصْبٌ لِلْمُوَاجَهَةِ وَتَقْدَمُ الْأَسْمِ وَنَصْبٌ
عَلَى قَدَرِ الْخَائِفِ وَنَصْبٌ بِكُمْ إِذَا كَانَ اسْتِغْنَاءًا
وَنَصْبٌ بِالْحَالِ عَلَى الْمَعْنَى وَنَصْبٌ عَلَى الْبَدَلِ وَنَصْبٌ
بِالْمُسَارِكَةِ وَنَصْبٌ بِالْقِسْمِ وَنَصْبٌ بِأَمَّا كَانَ
وَنَصْبٌ بِالرَّيِّ وَنَصْبٌ بِوَحْدٍ وَالنَّصْبُ مِنْ مَفْعُولٍ
تَوَكَّلَ الرَّحْمَتُ زَيْدًا أَعْطَيْتُ مُحَمَّدًا وَالنَّصْبُ مِنْ مَصْدَرٍ لِقَوْلِكَ خَرَجْتُ
خُرُوجًا أَرْسَلْتُ أَرْسَالًا وَالنَّصْبُ مِنْ قَطْعٍ هَذَا الرَّجُلُ وَقِفْنَا
وَهَذَا نَدَاءُ الْمَأْمُورِ أَسْبَغُوا وَهَذَا مَرَأً طَرَبُكُ مُسْتَقِيمًا
وَقَالَ جَرِيرٌ هَذَا ابْنُ عُمَرَ وَنَصْبٌ خَلِيفَةُ لَوْ تَبَيَّنَتْ سَأَلْتُ إِلَى قُطَيْنَا
فَنَصْبٌ خَلِيفَةُ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَلَوْ رَفَعَ عَلَى مَعْنَى هَذَا ابْنُ عُمَرَ
هَذَا خَلِيفَةُ جَارٍ وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى يُقْرَأُ وَإِنْ هَذَا أَمْتُكُمْ أُمَّةٌ
وَاصِدَةٌ فَإِنْ جَعَلَ هَذَا ابْنًا وَابْنُ عُمَرَ صِفَتُهُ وَخَلِيفَةُ خَبَرٌ لَجَارٍ

الرفع ومثل هذا قول الآخر من يكل ذابيت فهذا بيتي مقيط مصيف مشتي
 • تحذته من نجات سبي • سوذ جعاد من نجاج الرست
 • رفع كله على معنى هذا مقيط مشتي • وقال الشاعر
 • توهمت آيات لها فعرفتها • لسة اغوام وذا العام سابع
 • فرفع انعام على الاستداه وسابع حده وقال ايضا • فبت كاني
 ساورتي ضييلة • من الرقيش في انيابها السهم نافع • رفع
 السهم على الابتداء ونافع خيبر • والنصب من الحال كقولك
 انت جالس احسن منك قائما اي في حال قيام • قال الشاعر
 لعركت ابي واردا بعد سبعة • لا عشي وابي صادرا ليصير
 اي في حال ورود عشي وفي حال صادرا يصير وانما صار الحال نصبا
 لان الفعل يقع فيه تقول قد مت راكبا وانطلقت ماشيا
 وتكلمت قائما وليس بفعل ومثل قولك لبست الثوب كان
 الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل والقيام حال وقع فيه الفعل
 ولو كان الحال كالثوب لم يجز ان يتعدي اليه الانطلاق لان
 الانطلاق الانفعال ولا نفعك لا يتعدي ابدا الا انك لا تقول
 انطلقت الرجل والحال لا يكون الا نكرة وعلى انه في المعرفة
 والنكرة بحال واحد والحال لا يكون الا نكرة وعلى انه في المعرفة

150 والنكرة بحال واحد تقول قد مت على صاحب لي راجلا والنصب
 من الطرف قولهم غدا ابتكل ويوم الجمعة يفطر الناس اليوم اذرك
 قال الشاعر لذت بهز الكف يحسل منه فيه كما غسل الطريق الثعلب
 لان عدلان الذئب مشيه ونصب الطريق على الطرف وقال آخر
 كلوم الثعلبي صددت الكاس عن اثم غيري وكان الكاس مجراها اليمين
 فنصب يمينها على الطرف كانه قل مجراها على اليمين وقال الآخر
 هبت جنوبا فذكرني يا ذكروا عند الصفاة التي شرقي حودنا
 نصب الشرقي على الطرف فاذا قلت هو شرقي الدار فجعلته ايما
 جان الرفع ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري فعدت كلا الرجلين
 تحب انه فولي الخافه خلفها وامامها لانه جعل اسمها وهما
 حرفا الطرف ونصب جنوبا على معنى هبت الريح جنوبا وخوران
 لا تصرف ونصب الطرف حرفا لانه يقع فيه الفعل كالتحريك وتجعل
 في الطرف والنصب ان قولهم ان زيد الى الدار شبهوه بالفعل الذي
 يتعدي اي متعول كقولهم ضرب زيد او اخرج عموه والنصب بحال كان
 قولهم كان زيد قائما وهو في التمثيل بمنزلة المفعول
 الذي عدم فاعله مثل قولهم ضرب عبد الله زيد او النصب
 من التفسير قولهم عندك خمسون رجلا نصبت رجلا على التفسير

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً نَصَبَ
 نَجَّةً عَلَى التَّقْسِيرِ وَقَالَ الشَّاعِرُ فَلَوْ كُنْتُ فِي جَبِّ ثَلَاثِينَ قَاعَةً
 وَرَقِيتُ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ نَصَبْتُ قَاعَةً عَلَى التَّقْسِيرِ وَالتَّصْبِ مِنْ
 التَّمْيِزَانَتِ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَاسْمَهُمْ كَقَاعٍ نَصَبَ الْوَجْهَ عَلَى التَّمْيِزِ
 وَاللَّهُ تَعَالَى هَلْ أُنِيتُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ وَمِثْلُهُ خَيْرٌ وَأَنَا
 وَخَيْرٌ مَرَدًا نَصَبْتُ مَثُوبَةً وَثَوَابًا أَوْ مَرَدًا عَلَى التَّمْيِزِ قَالَ حَرِيرُ السَّمِ
 خَيْرٌ مِنْ رَكِبِ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِيَّتِ يَهْوَنُ رِجْ نَصَبَ الْهَوَى عَلَى التَّمْيِزِ
 وَقَالَ آخَرُ لَنَا فَرْدٌ كَسْبَعُونَ أَلْفَ مَدْحٍ قَاتٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَدًا نَصَبْتُ فَرْدًا
 عَلَى التَّمْيِزِ وَالتَّصْبِ بِالْأَسْتِثْنَاءِ قَوْلُكَ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَنْصَبْتُ زَيْدًا
 فِي الْأَسْتِثْنَاءِ وَاللَّهُ أَلَمْ يَخْرُجْ نَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِمْ وَالتَّصْبِ بِالثَّنِي قَوْلُكَ
 لَا مَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ لَا عَقْلَ لِرَيْدٍ لَا جَاءَ لِعَمْرٍ وَنَصَبْتُ مَالًا وَعَقْلًا وَجَاءًا
 عَلَى الثَّنِي وَلَا يَتَعَنَّ الثَّنِي الْأَعْلَى التَّكْرِيرُ قَالَ الشَّاعِرُ **ه ه**
 أَمْرُهَا بَعْدَ أَعْوَالٍ مُضَيْنَ لَهَا لَا الدَّادَ دَارَ وَلَا الْجِيَارَ جِيرَانًا
 وَالتَّصْبِ بِحَيٍّ وَأَخَوَاتِهَا قَوْلُكَ لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَخْرُجَ نَصَبْتُ تَخْرُجَ بِحَيٍّ قَالَ اللَّهُ
 عَزَّ وَجَلَّ **ه ه** حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ وَالتَّصْبِ بِالْجَوَابِ بِالْفَاءِ
 لِقَوْلِكَ أَيْدِيكُمْ نَصَبْتُ يُكْرِمُكُمْ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ بِالْفَاءِ
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ ذَا الَّذِي يَرْفُضُ اللَّهُ وَرَضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفَهُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ

151 فِي جَمِيعِ أَخَوَاتِ حَيٍّ وَالتَّصْبِ بِالتَّحْبِ فَوَقَوْلُكَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَوْ هُوَ مَثَلُهُ
 النَّاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ وَكَانَهُ قَالَتْ حَتَّى زَيْدًا قَالَتِ الْكُوفِيُّونَ لَا يَفْقَهُ
 عَلَيْهِ لَأَنْ قَوْلَهُمْ مَا أَعْظَمَ اسْمَهُ وَمَا أَجَلُهُ لَا يَحْزَنُ أَنْ يَقُولَ شَيْءٌ عَظِيمٌ اللَّهُ قَالَ
 الْبَصَرِيُّونَ لَا يَذْهَبُ الْبَيَاسُ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَقَالُوا لَا تَجْعَلْ فَاعِلَهُ مَفْعُولًا وَلَا
 مَفْعُولَهُ فَاعِلًا وَمِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْوَسْخُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَالتَّصْبِ الَّذِي
 فَاعِلُهُ مَفْعُولٌ وَمَفْعُولُهُ فَاعِلٌ مِثْلُ قَوْلِ اسْمِهِ عَرُوفٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَالْحَدَثُ
 لِلْمَخْلُوقِ لَا لِلْكَبِيرِ وَمِثْلُهُ وَاسْتَعْلَى الرَّاسُ شَبَابًا وَالْحَدَثُ لِلشَّيْبِ لَا لِلرَّاسِ مَعْنَاهُ
 قَدْ بَلَغْتُ الْكِبَرُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ كَانَتْ عَقُوبَةُ مَا جَنَيْتُ كَمَا كَانَ الزَّمَانُ عَقُوبَةً
 وَالْمَعْنَى كَمَا كَانَ الرَّجْمُ عَقُوبَةً الزَّرْئَاءِ وَقَالَ آخَرُ انْمُوءْ فِي دِشْقٍ كَمَا انْمُوءْ
 وَحَشِيَّةٌ وَهَقَّ الْأَثَرُ أَنَّ الْفِعْلَ لِلْوَقْفِ وَالتَّصْبِ مِنْ نَدَاءِ الْكَلَمَةِ
 الْمَوْصُوفَةِ فَوَقَوْلُكَ يَا رَجُلًا فِي الدَّارِ وَيَا غُلَامًا طَرِيفًا نَصَبْتُ لَا تَكْلَامًا دَيْتُ
 مَنْ لَمْ تَعْرِفْ فَوَصَفْتَهُ بِالنَّعْتِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ
 وَقَالَ يَالَيْلُ بَنِي الرَّيِّبِ الْمَازِي فِي فَيَا رَايَا أَمَا عَرَضْتَ فَبَلَغْتَ بَنِي تَارِي
 وَالرَّيِّبُ الْأَمْلَاقِيَا نَصَبْتُ رَايَا لَأَنَّهُ انْكَرَ وَهُوَ نَدَاءُ الْكَلَمَةِ وَامَّا قَوْلُ
 الْأَعْمَى قَالَتْ هَرِيرَةُ لَمَّا جِئْتُ رَايَهَا وَنَحِيَّ عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلَ رَفَعَ
 رَجُلًا وَهُوَ تَكْرِيرٌ وَأَنَا دَفَعَهُ لِأَنَّهُ قَصَدَ فُسْمَاءَ هَذَا الْأَنَسِيمُ وَكَانَ جَعَلَهُ
 مَعْرِفَةً وَامَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ سَلَامٌ اللَّهُ يَأْمُرُ أَعْلَيْنَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ بِأَمْرٍ التَّلَامُ

فنوت قطر الاضطراب والنصب من الاغراء فكل زيدا نصيبه بالاعراب
 قال الله عز وجل عليكم انفسكم فنصب على الاعراب وقال الشاعر
 قدغ عكل الصيا وعللها تودد في فوادك واستحالا نصبت هاما لاغراء
 وقال الآخر اقول وقد تلاحت الهيا لذكر القول ان عليك عينا
 نصبت القول بالاعراب ومعنى الاغراء الزم واحفظ والنصب من التحذير
 فكل راسك والحاريط الاسد الاسد اى اجد للاسد قال الله عز وجل فقال لهم
 رسول الله ناقة الله ونقياها مصاه احذروا ناقة الله وقال الشاعر
 اخال اخال ان من لا أخ له كساع الى الهيجا بغير سلاح قال آخر
 فطر خلدنا ان كنت تشيع طيرة ولا تقعن الا وقليل حاذر
 فنصب خلد على التحذير والنصب من اسم متركلة اسمين نحو قولك اناي
 خمسة عشر رجلا النصب والرفع والحذف بمنزلة واحدة لانه اسم
 متركلة اسمين فتم اصدما الى الاعراب فالزما الفتحة التي هي اخف الحركات
 وكذلك في معدي كرب بصرة موزة وبجليل قال الله عز وجل عليها
 تسعة عشر وصلها الرفع لانه حيد الصفة قال الشاعر
 لقد انكرتني بخل بك واهلها وابت جريح في قري حقت اشرا نصبت
 بك لانه اسم متركلة اسمين ومنه قول الاعشى وكسري شمشاة تنبع
 لما قبلها ين ريع ونصب خفيض والنصب بما يال واخواتها فكل ما يال زيد

قائما قال الله عز وجل فما للذين كفروا قبلك مطعون فما لم يمتع التذكرة 152
 معروضون نصبت مطعون ومعروضين على خبر الى وقال الشاعر الراعي
 ما بال فكل بالفرار مني اذني بعينك ان اردت حيلة نصبت فديلا
 على خبر ما بال والنصب من مصدر في موضع فعل قول الله عز وجل سته
 التي قد خلت نصبت سنة الله لانه مصدر في موضع فعل كانه
 قال من الله سنة فجعل في موضع من سنة وهو مصدر فاما قوله
 قد استنوت للاضافة وقال كعب بن زهير نسج جواهبها الوشاة
 وقيل لهم انك يا بن ابي سلمى لمقتول نصبت فيلم لانه مصدر
 من يقولون قيلان اضاف واستقطر التنوين والنصب بالاعراب
 قولك منبر او حديثا قال الله عز وجل ففرض الرقاب ومثله
 منيبين اليه ومخلصين له الدين اى ائبنوا واخلصوا له الذين
 واضربوا الرقاب قال الشاعر قدغ عكل نبتا صبح في حجارة
 ولكن حديثا ما حديث الرزا حل معنه حديثي وكذلك قولك منبرا
 اى منبر واه مشك قول الله عز وجل غفرانك وغفراناى اغفر لنا قول الشاعر
 وقارك وارنيا فكل في غير ولا جعل الى الغضب انجلا لا اى توتر وتراش
 والنصب بالمدح فكل موزت بزيد الرجل الصالح نصبت الرجل
 على المدح وان شئت جعلته بدلا من زيد فحفظته وان شئت

رَفَعَتْهُ عَلَى أَصْحَابٍ كَقَوْلِكَ مَرَدْتُ بِزَيْدٍ هُوَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ
 أَنْ نَصَبَ هَذَا الْحَرْفُ عَلَى الْمَدْحِ وَالْمَقْبَحِ وَالصَّادِقِ وَالْمُكَذِّبِ
 كَمَا لَبَّاسًا وَرَأَى الصَّادِقَ قَاتِلَ الشَّاعِرِ **هـ** لَا يَبْقَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ **هـ**
 سَمِ الْعَدَاوَةِ وَافَتْهُ الْجُزْبُ النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعَرِّكِ وَالطَّبِيعِ مَعَاوِدَ الْأَزْدِ
 نَصَبَ النَّازِلِينَ عَلَى الْمَدْحِ وَكَذَلِكَ الطَّبِيعِ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 الْخَائِضُ الْأَمْرُ وَالْيَمُونُ كَابُنُّ خَلِيفَةُ اللَّهِ يَسْتَسْقِي بِهِ الْمَطَرُ
 نَفْسِي فِدَاؤِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا ابْدَى النُّوَاجِدَ يَوْمَ نَاسِلٍ ذَكَرُ
 نَصَبَ كُلِّ هَذَا عَلَى الْمَدْحِ وَالْمَقْبَحِ وَقَالَ آخَرُ لَقَدْ حَمَلْتُ
 حَمْلَتَ قَيْسِ بْنِ عَمِيلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقْبَلِ النَّوَابِغِ وَالْحَرْبِ
 أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عَضَاةً سَامِيًا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مَرَّةً لَوْلِي مِنْ صَغِيرٍ
 نَصَبَ أَخَاهَا عَلَى الْمَدْحِ وَلَا يَأْتِيكَ لَكَ أَنْ خَفَضَ عَلَى بَدَلٍ مُسْتَقْبَلٍ
 وَإِنَّمَا يَنْصَبُ الدِّخْ وَالذِّمَّ وَالترَّحُّمُ وَالْإِخْتِصَاصُ عَلَى أَهْلِ الْأَعْيَانِ
 وَالنَّصَبُ بِالْفِعْلِ يَقُولُ مَرَدْتُ بِأَخِيكَ الْفَاجِرِ عَلَى الذِّمِّ وَعَلَى هَذَا
 يَنْصَبُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرًا تَهْتَكُهُ الْحَبِيبُ وَقِيلَ لِلْمَقْلُوبِينَ
 آيَتًا تَقِفُوا وَتَمْدِيدُ بَيْتٍ بِبَيْتٍ فَكُلُّ ذِكْرِ أَهْلِ النَّحْوِ أَنَّ
 نَصَبَهُمْ عَلَى الذِّمِّ قَالَ الشَّاعِرُ سَقَوْنِي الْإِثْمَ ثُمَّ تَلَكَّنْ قَوْمِي
 عُدَاةً لِلَّهِ فِي كَذِبٍ وَزُورٍ **هـ** نَصَبَ عُدَاةً عَلَى الذِّمِّ

153 قَالَ الشَّاعِرُ لِعَمْرِي وَحَايَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيْبٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطَّلَاعِي **هـ**
 أَقَارِعُ عَوْنِي لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُودٍ يَبْتَغِي مِنْ تَجَارِعِ
 نَصَبَ بَصُوحًا عَلَى الذِّمِّ وَقَالَ غَيْرُهُ **هـ** وَكُلُّ قَوْمٍ طَائِفُ الْأَمْرِ
 سَيِّدُهُمُ الْإِنْفِرُ الطَّاعَتُ أَمْرٌ غَاوِيهَا الطَّاعِنِينَ وَمَا
 يُطْعِنُوا أَحَدًا وَالغَايِلِينَ لِمَنْ دَارَ خَلِيلُهَا نَصَبَ الطَّاعِنِينَ
 عَلَى الذِّمِّ وَالنَّصَبُ بِالترَّحُّمِ قَوْلُهُ مَرَدْتُ بِهِ الْمُسْكِينِ عَلَى أَنْكَ
 رَحْمَتُهُ وَقَالَ الشَّاعِرُ وَلَقَدْ خَبَطْتُ بِوَتٍ يَثْرُ خُطْبَةٍ
 آخِرُ النَّاسِ وَهُمْ يَبْنُونَ الْأَعْيَامَ **هـ** نَصَبَ آخِرِ النَّاسِ عَلَى التَّرْحِمِ وَقَالَ
 آخَرُ قِمْتُ الدُّقْرَ فِي ذِمَّتِ رَجُلٍ كَذَلِكَ الْحَكْمُ يَفْضُدُ أَوْ يَجُورُ **هـ**
 لَنَا يَوْمًا وَلِلرَّوَانِ يَوْمًا نَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَمَا نَطِيرُ نَصَبَ الْبَائِسَاتِ
 عَلَى التَّرْحِمِ وَقَالَ آخَرُ وَنَاوِي إِلَى نِسْوَةِ الْبَائِسَاتِ وَشُعْنًا
 مَثَلِ السَّعَالِ نَصَبَ شُعْنًا عَلَى التَّرْحِمِ وَالنَّصَبُ بِالِاخْتِصَاصِ
 قَوْلُهُمْ أَنَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ نَفْعَلُ كَذَا وَهَذَا نَصَبَ بَنِي كَذَا بِاخْتِصَاصٍ
 اخْتَصَّ الْفِعْلُ وَلَمْ يُجْزِ أَنْهُمْ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَالَ أَنَا أَعْنِي
 بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الشَّاعِرُ أَنَا بَنِي تَغْلِبَ قَوْمٌ مُعَاوِلُنَا يَفْضُدُ الْيَوْمَ
 إِذَا مَا أَرَزَغَ الْبَلَدُ نَصَبَ بَنِي عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَقَالَ الْآخَرُ
 أَنَا بَنِي مُنْقِي قَوْمٍ دَوُّوْا شَرَفِي فَيَسَارَةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا
 وَقَالَ الْآخَرُ أَنَا بَنِي نَكْشَفُ التَّجْبَابَا **هـ** أَنْجِبَا بَا

نَصَبَ تَيْمًا عَلَى الْاِخْتِصَانِ لَا تَوِيَّانَهُ اُخْبِرَ عَنِ الْفِعْلِ وَقَالَ
 لَيْدُنْ رِبْعَةَ الْغَامِرِيِّ هـ نَحْنُ بَنِي اِمِّ الْبَنِيْنَ الْارْبَعَةُ هـ
 وَنَحْنُ خَيْرُ غَامِرِيٍّ مَحْصَعَةً لِنَصِبِ بَنِي وَقَالَ آخِرُ نَحْنُ بَنِي
 ضَبَّةَ اصْحَابِ الْجَدِّ وَالنَّصْبُ بِالْعَرَفِ قَوْلُهُمْ لَا اَرْكَبُ وَتَنِي
 وَلَا اَشْبَعُ وَتَجُوعُ مَعْنَاهُ لَا اَرْكَبُ وَانْتَ قَتْلِي وَلَا اَسْبَعُ وَانْتَ
 بِجُوعٍ فَلَمَّا اسْقَطُوا الْحِكَايَةَ نَعْنِي اَنْتَ نَصَبْتَ لَكَ مَضْرُوفٍ
 عَنْ جَهَنِّهِ قَالَ اَسْغُرْ بِجَلِّ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ
 وَقَوْلُهُ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ مَعْنَاهُ وَلَا تَلْبِسُوا
 اَعْلَمُ وَانْتُمْ تَدْعُونَ لِحَقِّي وَانْتُمْ تَكْتُمُونَ فَلَمَّا اسْقَطَ
 اَنْتُمْ نَصَبَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَوْضِعُهَا جَزْمٌ عَلَى مَعْنَى وَلَا يَلْبِسُوا
 الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَلَا تَكْتُمُوا الْحَقَّ قَالَ الشَّاعِرُ هـ
 لَأَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَلْبِي مِثْلَهُ هـ عَارِ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
 نَصَبَ بَنِي عَلَى قَدَارِ اَنْتَ وَمِنْ الْقَرَفِ اَيْضًا قَوَائِدُ عَزِيزٍ
 بَلَا قَادِرِينَ مَعْنَاهُ بَلَى نَقْدَرُ فَضَرَفَ إِلَى النَّصْبِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
 عَلَى مَعْنَى بَلَى كُنَّا قَادِرِينَ قَالَ الشَّاعِرُ عَلَى قِيَمٍ لَا اَشْتَمُ الدُّعَى
 مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ نَصَبَ خَارِجًا عَلَى الْقَرَفِ
 مَعْنَاهُ لَا اَخْرَجُ فَلَمَّا صَرَفَهُ نَصْبَهُ وَ اَنَا نَصَبُ صِبْغَةَ اَللَّهِ
 فَعَلَى فَعْنَى نَسَبَ اَللَّهِ وَقَوْلُهُ يَلَّةَ اِبْرَاهِيمَ نَصَبَ عَلَى اَصْدَارِ كَلَامِهِ

صَنِيعُ اِبْرَاهِيمَ

العطف في الكلام
 لا يستلزم الاكثر من
 في الاعراب الاثر
 اى قوله لا تلبسوا
 عن خلق وتأتى
 منه فاق تاتى
 منصوب باضمار ان
 بعد الواو ولم
 يسبق منه ولا يسمي
 عن الاجراء
 المحببة ومن
 الجملة
 انهم
 من جنس
 من جنس

154
 كانه قَالَ بَلَى نَسَبَ اَللَّهِ اِبْرَاهِيمَ وَقَوْلُهُ سَلَامٌ وَلَا نَصَبَ قَوْلًا عَلَى
 الْقَرَفِ اى تَقُولُونَ قَوْلًا وَالنَّصْبُ بِسَاءٍ وَيْلَسَ كَبْرًا وَحَيْدًا
 فَهَذِهِ حُرُوفٌ تَنْصِبُ النِّكَاحَ وَتَرْفَعُ الْعَرَفَةَ تَقُولُ بَلَى
 رَجُلًا زَيْدٌ نَصَبْتَ رَجُلًا لَانَّهُ نَكِحَهُ وَرَفَعْتَ زَيْدًا لَانَّهُ عَرَفَهُ
 قَالَ اَسْغُرْ وَجَلَّ سَاءٌ مَثَلًا الْقَوْمُ وَكَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ نَصَبَ
 مَثَلًا وَكَلِمَةٌ لَانَّهُمَا لَكَرَتَانِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ وَسَلَامُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ جَلَدًا
 وَمِثْلُهُ وَمَا ذُوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا وَتَقُولُ حَيْدًا ظَلًا
 زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ هـ اَبُو مُوسَى فَحَبْلُ نِعَمٍ جَدًّا وَشَيْخِ الرَّكْبِ
 خَالِكٌ بَلَى خَالًا نَصَبَ جَدًّا وَخَالًا لَانَّهُمَا لَكَرَتَانِ وَالنَّصْبُ
 مِنْ خِلَافِ الْمَضَارِفِ قَوْلُهُ هَذَا صَارِبٌ زَيْدٌ تَحْفُضُ زَيْدًا
 بِإِصَافِهِ صَارِبٍ إِلَيْهِ فَإِذَا ادْخَلْتَ التَّنْوِينَ عَلَى صَارِبٍ خَالَفَتْ
 الْإِصَافَةَ وَنَصَبْتَ زَيْدًا بِخِلَافِ الْمَضَارِفِ وَعَلَى أَنَّهُ كَانَ حَفْظًا
 تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ هَذَا صَارِبٌ زَيْدٌ أَوْضَعْلَمُ مُحَرَّرًا فَلَمَّا ادْخَلْتَ
 التَّنْوِينَ نَصَبْتَ قَالَ اَسْغُرْ وَجَلَّ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ
 غَلٍّ اِخْوَانًا نَصَبْتَ اِخْوَانًا التَّنْوِينَ وَجَانَّةٌ مِنْ غَلٍّ اِخْوَانٍ
 وَكَذَلِكَ فِي اَرْبَعَةِ اَيَّامٍ سَوَاءٌ لِحَبِيهِ بَعْدَ التَّنْوِينَ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 وَكَمْ حَسْرَتًا مِنْ عِلَاقَةٍ قَلْبُ دَرَفَشَةٍ وَبَارِلٍ دَرَفَشِ

مُحْتَكِلٌ فَخِمْ شَوْنَ الرَّاسِ **هـ** فَنَصَبَ شَيْئُونَ لَمَّا دَخَلَ التَّنْوِينَ
 عَلَى خِمْهِ وَقَالَ آخَرُ فَمَا قَوْنِي بِثَعْلَبَةِ بَيْنِ سَعْدٍ **هـ** وَلَا يَوَارِقُ
 الشَّعْرَ الرِّقَابَا نَصَبَ الرِّقَابَ لَادْخَالِ الْاِيفِ وَاللَّامِ عَلَى
 الشَّعْرِ لَانِ الْاِيفِ وَاللَّامِ تَعَاقِبُ التَّنْوِينَ وَالتَّنْوِينَ
 تَعَاقِبُ الْاِيفِ وَاللَّامِ وَقَالَ آخَرُ لَيْسَتْ مِنْهُ السُّوَاهِقَانِ
 إِذَا انْصَرَفَتْ وَلَا تَبِيحُ بِشَيْءٍ مَكَّةَ الْبَرَاءِ فَنَصَبَ اعْتَابَا
 لَادْخَالِ الْاِيفِ وَاللَّامِ عَلَى السُّوَاهِقِ لَانِ الْحَزْنَ بَابَا
 وَالْعُقُودَ كَلْبًا نَصَبَ بَابَا وَكَلْبًا لَادْخَالِ الْاِيفِ وَاللَّامِ
 عَلَى الْحَزَنِ وَالْعُقُودِ فَتَقُولُ هَذَا احْتِ وَجْهًا وَهَذَا
 احْسَنُ الْوَجْهِ فَإِذَا ادْخَلْتَ الْاِيفَ وَاللَّامَ قُلْتَ هَذَا الْحَسَنُ
 وَجْهًا نَصَبَ مَا بَعْدَ عَلَى خِلَافِ الْمَضَافِ وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ
 وَنَا خُذْ جَدَّ بَدَتْ بَابِ عَيْسٍ احْتِ الطَّهْرَةَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
 فَإِنَّ نَوِي التَّنْوِينَ فِي احْتِ وَاجِبٌ لَا يَنْصَرِفُ لَانَّهُ عَلَى زَوْنٍ
 أَفْعَلَ وَنَصَبَ الطَّهْرَةَ لَانَّهُ نَوِي التَّنْوِينَ فِي احْتِ وَاجِبٌ لَا يَنْصَرِفُ
 كَمَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِحَسَنِ الْوَجْهِ فَنَصَبْتَ عَلَى خِلَافِ الْمَضَافِ وَمَا كَانَ
 مِنَ النَّصَبِ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْاِسْمِ كَقَوْلِكَ ارْزُوكَ فِي الْيَوْمِ أَوْ عَدَا
 وَتَقُولُ لَسْتُ بِالْكَرِيمِ وَلَا السَّادَةِ قَالَتِ الشَّاعِرَةُ **هـ**

أَجَبَ

مَعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَّرَ فَأَسْبَحَ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ **هـ** 155
 نَصَبَ الْحَدِيدَ عَلَى مَوْضِعِ الْجِبَالِ لَانِ مَوْضِعَهَا مَوْضِعُ نَصَبِ
 وَإِنَّمَا انْخَفَضَ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ وَالْبَاءُ لِلْإِخْلَامِ وَلَيْسَ لِلْبَاءِ مَوْضِعٌ
 فِي الْأَعْرَابِ كَمَا نَهَى قَالَتِ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ وَقَالَ الْآخَرُ
 فَإِنْ لَمْ يَجِدْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْيَرْقُلْ الْعَوَاذِلُ
 نَصَبَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَاعْلَى الْاِسْمِ وَقَالَ بَحْرِيَّةُ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِغَائِقَةٍ
 يَنْتَكِي عَلَيْكَ نَجْمُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ أَنْصَبَ نَجْمُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ لَانِ مَوْضِعَهَا
 نَصَبٌ كَمَا تَقُولُ عِبَادَةُ النَّاسِ إِنَّهُ نَصَبٌ عَلَى مَعْنَى غَيْبِ النَّاسِ إِنَّهُ
 كَاسِفَةٌ مَعْنَى طَاهِرَةٌ كَمَا تَقُولُ خَرِبَتْهُ خَرِبَةٌ فَلَسْتُ غَظْهَ إِلَى طَهْرَةٍ
 وَقَالَ آخَرُ إِنَّمَا الْاِحْتِ نَدَامَانِ عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا وَنَ الْيَوْمِ أَوْ عَدَا
 نَصَبَ عَدَا عَلَى الْمَوْضِعِ لَاعْلَى الْاِسْمِ لَانِ مِنْ لَهَ مَوْضِعٌ لَهَا فِي الْأَعْرَابِ وَ
 النَّصَبُ مِنْ نَوْتِ نَكْرَةٍ تَقْدُمُ عَلَى الْاِسْمِ تَقُولُ هَذَا لَمْ يَغَارِ جُلَّ مَا لَكَ الشَّاعِرُ
 وَتَحْتَ الْعَوَالِي وَالْقَفْ سَتِظْلَةُ طِبَالًا أَعَارَتْهَا الصُّونُ الْجَاوِزُ
 فَنَصَبَ سَتِظْلَةَ لَانَّهُ نَعَتْ طِبَالًا تَقْدُمُ وَقَالَ الْآخَرُ **هـ**
 وَبِالْجَيْمِ بَنِي بَيْنَا إِنْ نَحَرْنَا نَهْ شَوْبٌ وَإِنْ لَيْسَ شَهْدُ الْعَيْنِ **هـ**
 نَصَبَ بَيْنَا لَانَّهُ نَعَتْ نَكْرَةٍ تَقْدُمُ عَلَى الْاِسْمِ وَالْاِسْمُ سَجُوبٌ
 وَقَالَ آخَرُ لَيْسَ لِي مَوْضِعٌ طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّتْ نَصَبٌ مَوْضِعًا
 لَانَّهُ نَعَتْ نَكْرَةٍ تَقْدُمُ فَمَا قَوْلُكَ إِنَّهُ عَرُفٌ خَلَّتْ أَبْصَارُهُمْ

كاشفة

فانه نصب على الحال اي يخرجون على تلك الحال والنصب بالنداء
المضاف لقولك يا زيد بن عبد الله نصبت زيد لانه نداء مضاف
ونصبت ابن لانه نداء من زيد وخفف عبد الله باضافة
ابن اليه وقد تنادي العرب بغير حرف النداء يقولون زيد بن عمرو
وبعني يا زيد بن عمرو قال الله عز وجل ذرية من حملنا مع نوح
معنى يا ذرية من حملنا ولا يفصل بين المضاف والمضاف اليه
لانه لا يقال جاء غلام اليوم زيد ولكن تقول جاء غلام زيد وقد
جاء في الشعر مفضلاً قال الشاعر لما رأت سائدا ما استعبرت
بته ذرا اليوم من لامها معناه ذر من لامها ففضل وقال آخر
يزيل كما خط الكتاب بلف يومئذ يهودي يقارب ابيجد
اي بلف يهودي يقارب ابيجد اي يحق يهودي وقال آخر
كان اصوات من الغالين بنا واخر الميسر انفاض الفرا بريح
اراد كان اصوات واخر الميسر وقال آخر لها اخواني الحرب
من لآخ لها اذا كان يوما نبوة ودعاها ففضل بين المضاف
والمضاف اليه والنصب على الاستغناء وتام الكلام بحرف الله
عز وجل ان التقين في جنات ويعوب اخذيت ومثله فاهين
وخالد بن كل هذا نصبت على الاستغناء وتام الكلام فاستغني
عن حاجي بعد نصبت لاجاء بعده واما قوله عز وجل ان احباب

الحجة اليوم في شغل فاكهون وانه رفع على خبر ان ولات
الكلام لا يتبع دونه قال الشاعر في مثله وارت لكم اهل البلاد
وفرعها فالحير منكم ثابت مبذو لا نصبت متوقفا على
الاستغناء وتام الكلام لانك اذا قلت الحير فيكم فقد تم كلامك
وتقوت اتيتكم ولنت هاهنا قاعدا ومثله انتهوا خير لكم
نصبت خيرا لانه يحسن دونه التلوت وكذا وان يتعففن
فلا استغناء خير لمت ويقال ان تصوموا فاصيام خير لكم
ومثل الاول قل هي للدين امنوا في الحبة الدنيا خالصة
نصبت خالصة على تمام الكلام كما تقول اخلصها لكل خلة وترفع
بهي تقول هي خالصة على تقديم الكلام لانا خير واما
قله عز وجل وهو الحق مصدقا له الدين واصبا فعلى
معنى الحق مصدقا له الدين الراصب فلما اسقط الالف واللام
نصبت على الفتح والنصب الذي يقع في النداء المفرد ان تنادي
اسما ليس فيه الالف واللام ثم تقطف عليه باسم فيه الف واللام
فذلك يا زيد والفضل والحث قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
والطير لان حرف النداء لم يقع عليه فلم يجوز ان تقول بالفضل
نصبت على خلاف النداء قال الشاعر الا ياريد والضحك سيرا

فَقَدْ جَاوَزَ شَاخِرَ الطَّرِيقِ وَيَجُوزَانِ تَرْفَعُ عَلَى مَعْنَى يَأْبُدُ أَقْبَلُ
وَلِيَقْبِلَ مَعَكَ وَالصُّحَاكُ وَعَلَى هَذَا يَتَرَدَّدُ بِقَرَارٍ يَأْجِيَالُ أَوْ بِي
مَعَهُ وَالطَّيْرُ عَلَى الرِّيحِ وَمَحَارِزِهِ وَلِيُؤَبِّبَ الطَّيْرُ وَأَمَّا قَوْلُهُ
النَّابِغَةُ خَلِينِي لَمْ يَأْمُرْ بِالنَّاصِبِ وَلَكِنْ أَقَابَ بِهِ بِطَعْنٍ لِلْعَالِي
فَنَصَبَ أَمِيمَ لَأَنَّهُ أَرَادَ التَّرْجِيمَ فَتَرَكَ الْإِسْمَ عَلَى أَصْلِهِ وَنَصَبَ
عَلَى بَيْتِ التَّرْجِيمِ وَقَالَ قَوْمٌ نَصَبَهُ عَلَى الْمُدَّةِ وَالْتِفَافِ
وَالْعَقْلِ الْأَوَّلِ أَحْسَنُ وَالْمُدَّةُ بِيَنْدَبُ بِالْهَاءِ وَالْإِلَافِ
وَإِنَّمَا الْحَقُّ الْإِلَافُ لِبَعْدِ الصَّوْتِ فَقَالُوا يَا زَيْدُ أَوْ يُعَالُ بِالْهَاءِ يَا
زَيْدُ أَوْ قَالَ الشَّاعِرُ قُلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرْتُ لَهُ
وَقَتَّ فِي حَقِّ أَسْمَاءٍ يَأْجُرُ وَالْحَقُّ الْإِلَافُ لِلْمُدَّةِ قَالَ أَلَمْ عَرَفْتُكَ
يَا حَسْرَةً عَلَى مَا فَرَّقَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَالنَّصْبُ بِالْدَّخَاءِ قَوْلُهُمْ بَيْنَا كُمْ
وَسُحْقًا وَتَرْبًا وَجَدَلًا أَيْ لِقَاءُ اللَّهِ تَرْبًا وَجَدَلًا أَيْ لِقَاءُ اللَّهِ
قَالَ الشَّاعِرُ هَيْبَةً رُبَّانِيَّةً بِيُوتِهِمْ وَلِلْعَرَبِ الْحَكِيمِ مَا تَمَلَّسَ
يُقَالُ هَيْبَةً أَيْ مَعْنَى لَيْسَ بِيُوتِهِمْ كَمَا تَقُولُ هَيْبَةً كُلُّ إِبْرَاهِيمَ أَيْ لَيْسَ بِيُوتِهِمْ
وَيَرْفَعُ أَيْضًا مَقَالُ أَيْ الْبَرِّي تَرْبٌ وَجَدَلٌ أَيْ تَلْقَاءُ تَرْبٌ وَجَدَلٌ
قَالَ الشَّاعِرُ لَقَدْ دَبَّ الْوَاسُوتُ إِلَيْنَا لَيْسَ بِيُوتِهِمْ فَتَرْبُ الْفَوَالِ الْوَشَاءُ
وَجَدَلٌ فَرَفَعَ وَالنَّصْبُ أَجُودُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ أَسْمِينَ وَقَالَ أَخِي عَجَبًا

بَلَدٌ

عَجَبًا لَيْلَكَ قَضِيَّةً وَأَقَامَهُ فَيَكُنْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ عَجَبٌ وَ
يُرْوَى عَجَبٌ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَنَصَبَ قَضِيَّةً عَلَى عَدَمِ الصِّفَةِ
أَيْ مِنْ قَضِيَّةٍ وَالنَّصْبُ بِالِاسْتِفْهَامِ خَوْقُولِهِ أَفْعُودًا وَالنَّاسُ
قِيَامٌ عَلَى مَعْنَى اتَّقَدُّونَ وَالنَّاسُ قِيَامٌ وَهَذَا فَعْلٌ لِيَسْنِي بِأَصْنَ
وَلَا مُسْتَقْبَلٌ وَهُوَ فَعْلٌ دَائِمٌ أَنْتَ فِيهِ قَالِ الشَّاعِرُ أَطْرِبًا وَأَنْتَ
قَتْسَرِي وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي أَرَادَ أَطْرِبُ وَقَالَ آخِرُ
اعْبُدْ أَحْلَسَ فِي شُعْبٍ غَرِيبًا أَلَوْ مَا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَزَّ بِمَا وَقَالَ آخِرُ
أَفِي الْوَلَايِمِ أَوْلَادًا الْوَاحِدَةِ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادُ الْعَلَاتِ أَيْ
تَصْرُونَ قَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا وَتَقُولُ أَقْرَبِيًّا مَرَّةً
وَتِيمِيًّا مَرَّةً وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ أَلَمْ عَذَابُكَ بِالْقَوْلِ الْبَيْنِ
طَفُوا وَعَايِدًا بَلْ أَنْ يَطْفُوا فَيَطْفُونِي كَأَنَّهُ أَرَادَ أَعُوذُ بِكَ
عَايِدًا أَوْ عِيَادًا وَالنَّصْبُ خَبَرَ كَفَى مَعَ الْبَارِ لِقَوْلِهِمْ كَفَى يَزِيدُ
رَجُلًا مَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
قَالَ الشَّاعِرُ هُوَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ فَلَمْ يَفْضَلْ عَلَى مِنْ غَيْرِنَا
حَبَّتِ النَّبِيَّ مُحَمَّدٍ إِيَّا نَا نَصَبَ فَضْلًا بَكْفِي وَخَفَضَ غَيْرَهَا لِأَنَّهُ
جَعَلَ مِنْ نَكْرَةٍ كَأَنَّهُ قَالَ أَيْ عَلَى حَبِّي غَيْرِنَا وَقَدْ رَفَعَهُ قَوْمٌ
وَهُوَ أَجُودُ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ هُوَ غَيْرِنَا أَيْ عَلَى حَبِّي هُمْ غَيْرِنَا فَيُضْهِدُونَ قَوْلَهُمْ
قَرُّوا هَذَا الْحَرْفَ ثُمَّ أَتَيْنَا مَوْسَى الْكَلْبَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ أَيْ عَلَى

نَحْوِ
الْغَيْبِ

استغفر الله ذنبا لث حصية رب العباد اليه الوجه والعجل
 اي من ذنب وقال آخر **هـ** وكونوا انتم وبنى ابيكم مكانا طليتين الى طحال
 اي مع بنى ابيكم فلما نزع النصب قال الله عز وجل واختر موسى قومه
 سبعين رجلا اي من قومه ونصب سبعين بايقاع الفعل عليه ونصب
 رجلا على التفسير وقال الشاعر **هـ** اثبت حب العراق ليوم اكله
 والحب ما اكله في القربة السوس اي على حب العراق اكله
 معنى اكله واما قول امرؤ قيس تساقط علكل رطبا جنيئا فهذا
 على قطع الالف واللام منه معناه الرطب فلما قطع الالف واللام نصب
 والنصب بكم اذا كان استغفها ما هو فوكل كم رجل عندك اذا ارادت
 من عندك فاذا فصلت نصبت فقلت كم عندك رجلا قال الشاعر
 ناعم سينا وكم دونه **هـ** من الارض محدوبا عارها **هـ** اراكم محدوبا
 من الارض عارها فلما فصل نصبت وقال آخر كم نالني منهم فضلا
 على عدم اذا لا اكاديق الافاراحل ارادكم يوم فصل فلما فصل
 نصبت وتقول في التحريك كم رجل اناك وكم رجل لقيت قال الشاعر
 وكم ملوك اباد الدهر ملكهم وطيب شوقه بادوا ولن شئت رقت
 كم رجل عندك كاتل قلت رجل عندك ولم يلتفت اليكم فاما قول الشاعر
 على اني بعد ما قد مضى ثلثون ليل خرج لا كميلا اراد ثلثون ليل لا كميلا
 والنصب الذي يحال على المعنى كقول الشاعر **هـ** بنما نحن منتظم اتانا **هـ**
هـ معلق شكوة وزنا د راعي **هـ**

159 حذف التسوين من معلق وضاف الى شكوة وعطفت زناد راعي
 كانه قال ومعلق زنادا وقال آخر هل انت باعث دينار احبنا
 او عبد ذي اخاعون بن محرق حمله على المعنى اراد هل انت باعث دينارا
 وقال آخر وكرار خلق المحرق جواده اذا لم يحامي دون اني حليها
 اراد كرا جواده فاضاق خلقا اليه ونصب جواده على المفعول وقال آخر
 ترى النور فيها مدخل الخيل راسه ويأين بادال الشمس اجمع فانها
 اطل اليه ونصب راسه على المفعول به اي مدخل راسه في اطل والنصب
 بالبدل كقول امرؤ قيس وجعلوا اليه شركاء الجن نصيب الحب بالبدل
 وكذلك جعلنا لكل بني عدو شيئا طين الاسباب الحب نصيب الشياطين
 على البدل وقال الشاعر **هـ** كان عيدا ثانياها ومجنها **هـ** لوم القينا
 على ابطال عتاب ابدك ثانياها وبمجننا من هني والمعنى كان هذوا كان
 ثانياها وكان بمجننا ومثله رايت زيد اخاه قايما نصبت اخاه على البدل
 ولوزنه على الابداه لجان قال الشاعر وهو ذو الرمة ترى خلفها نصفنا
 قناه قومية ونصفنا نقي يربح او عزم مر نصبت على البدل واما قول الاخر
 تعدون عقرا النبيب افضل محمد بن خوطرا لولا لكي المقنعا نصبت عقر
 على البدل ونصب لكي على اصدار هلا تقدرن فيما تقرون لكي المقنعا ولولا
 اني موضع هلا ومثله المضمي بوجه عز وجل واسروا في قلوبهم العجل ومثله وسئل القوية

التي كنفها اي سئل اهل القرية واهل العير ومثله ولو ان قرأنا سيرت
 به الجبال او قطعت به الارض او كلم به الموتى فاكنتي بالخير واهتمر كانه قال المارث
 الجبال او قطعت الارض وتكلمت الموتى فاكنتي بالاول عن الجبال المضمي
 في الكلام واما قول الشاعر **تذكرت ارضابها اهلها واخاها فيها واعامها**
اراد تذكرت احوالها واعامها وقال الشاعر فلو كان يدرى ما
 المحاور اشتكى ولو كان يدرى ما الكلام تكلم اي ليقيل له تكلم
 وقال آخر **اذا تفتى الحام الورق يهيجني ولو تفتت عنها ام**
غاربي وقال آخر فعوذ الذي لا يولب طلاء بحاجة عوان من الحاجات
 او عاجة فكري ومثله قول امرؤ القيس وجاعل الليل سكرنا والشمس القمر
 حيا با والنصب بالمشاركة نحو قول الشاعر قد سام الحيات منه القذا
 الافعون والشجاع الشجاع نصب القدم والشجاع اذا كان لها العمل وكان
 القدم مسالما للشجاع والشجاع مسالما للقدم والنصب بالقيم عند سقوط
 الواو والباء والتاء من اول انقسم نقول الله لا يفعل فاكنتي الله لا
 قال الشاعر اريد من قلبي له الله ناصحي ومن قلبي لي في الدنيا السواح
 نصبا له اراد الله فلما سقط الواو نصب وقال الآخر اذا ما الخبرنا دمه
 بنيت فذاك امانة الله الشريد اراد واما الله فلما نزع الواو نصبت
 يضمنون ان يجرؤن به ويقرؤن بحكم الله وعمره الله قال الشاعر

انما هو في حقيقة
 انما هو في حقيقة

فلو قطفوا
 فلو قطفوا

عمر الله اما تعرفني انا حراب الناي الى الفزع **160** مشد عاهدك الله وراثنا
 الله فاما عمر الله فمعني سالت الله لك عمرا وسجنا نيك من التبيح ورياحه
 استرارة ومعاد الله على معانيه ادا الله ومعني سجات الله في قولهم تراه الله
 من السور واما بسوطا فذو سافضبه على معني ذكرت بسوطا قدوسا واما ما نصب
 من المصادر في معني التعجب فقولك كرمنا اي الرملة الله كرمنا ومن قرأ تنزيل العزيز
 الرحيم بالضم اريد وتنزل العز على القسم فلما نزع الواو منه نصب ومن رفع
 جعله ابتداء وكذلك قوله وقال الذين كروا لانا الساعة قل بلا وزني
 لنا يتنكم عالم الغيب انصب لانتزاع الواو من عالم وان دعت فعلى
 الابتداء وقوله فللهم فاطر السموات والارض نصبت فطر الاله انه يذله مضافا
 مفعلة بالانطرا ومعني اللهم ارادوا ان يقولوا يا الله فتقل علمهم بمجمل امكان
 يا وهو حرف المدياة فيما دأبوا في آخر الكلمة لان اليهم من الحروف الوفايد
 ونعانه توريد بالله ثم قال اللهم فردت اليهم بدلائل في قوله قال الشاعر
 وما عليك ان تقول لا كمالا **صليت** او سمحت يا اللهم **ما**
 ارادوا اليها شيئا مستلما والنصب باخبار كان **قوله** فعلت ذلك
 ان خير او ان شر ابغني ان يكون خيرا او ان يكون شرا قال الشاعر
 لا تقرب الدهر ال مطرف ان ظالما في الناس او مغفورا وقال آخر
 فاحضه عذري عليه الامير ان عاذرني الى او تاركنا اراد كان الرجل
 في الناس ظالما او مغفورا وكذا كان كان الامير عاذرا او تاركا

وقد يجوز الرفع على ان يكون في فعله خبر او شرط قال الشاعر
 فان يكن في اموالنا لافق به **هـ** ذراعاً وان صبر فنصبر وللصبر
 كانه اراد ان يكن فيه صبر والنصب على الترابي ويضمة وصف النصب
 بايقاع الفعل عليه غير ان الخوين جعلوا باباً ينصب به الاسم والنعت
 والخبر يقولون بصر عيني زيد اقبأما وتقول بصر عيني زيد قائم
 وفعت لانه اسم مبتدأ ورفعت قائماً لانه خبر اردت به زيد
 قائم بصر عيني ونصب بصر بفقدان الخافض والنصب بوحدته
 لا يجوز الانصباء في كل وجه تقول مررت بزيد وضه ورايت
 زيدا وضه وانما صار كذلك لانه مصروف عن جهته تقول مررت
 بزيد الواحد فلما اسقط الالف واللام نصبه لانه مصروف عن جهته
 فاذا قلت نبيح وجهه كرت قال الشاعر جارت متغيرا برده
 سفوان زدي نبيح وجهه **جمل الرفع احد وعشرون وجهاً**
 العامل **هـ** والم اسم فاعله **هـ** والمبتدأ **هـ** وجمل المبتدأ **هـ** واسم كان
 وخبر ان **هـ** وما بعد ذلك **هـ** والنداء المفرد **هـ** وضمر الصفة **هـ** وفقدان الناة
 والجمل على الضع **هـ** والبنية **هـ** والحكاية **هـ** والحيثية **هـ** وخبر الذي **هـ**
 ومن **هـ** وما وصتي اذا كان واقعاً **هـ** والصرف **هـ** والمنانف **هـ** وشكل
 النفي **هـ** والرفع بهل **هـ** وعلا لانه الرفع ستة اشياء **هـ** الضمة **هـ** والواو **هـ**
 والفتحة **هـ** والالف **هـ** والنون **هـ** والتكون **هـ** فالضم عبدالله وزيد

في باب الرفع والضم والنصب

161 والواو واخره وابول **هـ** والفتحة عبدالله في التثنية والالف في الزيدان
 والنون في يقومون **هـ** والسكون في يرمي ويقضي **هـ** فالرفع بالفاعل
 قولك خرج زيد **هـ** والم يذكر فاعله ضرب زيد والمبتدأ وضه زيد
 خارج والاسماء في كان تقول كان عبدالله شاكراً ولا بد كان
 من خير وقد تجعل كان في موضع يكون منه قول الله عز وجل في يوم كان
 مقداره خمسين الف سنة ومعناه مكرث وقال الشاعر واني لانيكم
 لشكر ما مضى من العرف والسيجاب ما كان في عذر المعنى يكون في عذر وقد
 يرمعون بكان الاسم والخبر فيقولون كان زيد قائم وقال الشاعر في ذلك
 اذا ما المراد كان ابو عبدس فبسبب ما تريد الالكلام **هـ** رنع الالب
 على الابتداء وعبت خبره ولم يفت بكان وقال غيره **هـ** اذا انت
 كان الناس نصقان شامت واخر آيس بالدي كنت افعل
 واذا عدوها الى مفعول قالوا كنت ريذا وحامي زيد فهذا
 مثل ضربت ريذا وضري زيد وقالوا اذ لم تكنهم فمن يكنهم
 قال الشاعر **هـ** فان لم تكنها او تكنه فانه اخوها خذته انه بليها
 وربما جعلوا النكرة اسماً والمعرفة خبر فيقولون كان رجل عمر
 الا ان الفكرة اشد ملكاً من المعرفة لان الاصل نكرة ويضل عليها
 التعريف والوجه ان تجعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً قال القطامي

قننى قبل التفريق يا ضياعا هـ ولا يك موقف مثل الودعاد قال
 أقر الآمن مبلغ حسان عني هـ الحبيب كان ذلك أم جنود والفر
 اسكان كان ابن المراجعة اذ حجا ينما بحرني الشام او متساكر
 جعل المعرفة خيرا والكرة انما وتقول كان النول صحيح
 صحيحا على خبر كان وارفع على معنى مسم صحيح قال الشاعر
 فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق وكتوف الميدين ومرتفع
 والمعنى اصبح شريدهم في حيث التقينا منهم طليق ومهم مكتوف
 الميدين ومهم رفعت وقد يكون كان موضع جازم الى غير ذلك
 فان كان ذو عشرة اي فان جازم ذو عشرة قال الشاعر هـ
 فد البني دهل بن شيبان ناقي اذا كان مع ذو نجم اهل
 وقال غيره ايضا بنى سيد هل علمون بلاناء اذا كان يوما ذا كواكب اشفا
 اراد كان اليوم يوما ذا كواكب وقال الى غير ذلك الا ان يكون تجارة حاضرة
 والمعنى الا ان تقع تجارة فمن قرأ تجارة فمعنى الا ان يكون التجارة
 تجارة قال لبيد بن ربيعة فضى وقد معها وكانت عادة منه اذا هي
 غردت اودامها وتوله قالوا ليف نكلم من كان في المهد صبيا
 نصيب صبيا على الحال ويقول مرت بنقيم كانوا كريم قال
 الوردق فكيف اذا ارادت بدار قوم وجرن لنا كانوا كرام

162 واما قول الله عز وجل كنتم حيرامية اخرجت للناس والمعنى انتم
 حيرامية وهو اصح عندنا واما قولهم الحرب اول احوالها اذا
 فتية هـ قال الشاعر هـ الحرب اول ما يكون فتية هـ
 تسعى بزيتنا على جهول وقالوا ليس قوم ذاهبين ولا عيبا
 ابوهم نصيب مقيما على البدل قال الشاعر مشاييم ليوا مخلصين
 عشرين ولا ناعيا الاسب غرابها نصيب ناعيا على البدل خبر
 ليس فان قلت كان عبد الله ابو رفعت اياه على البدل ويرفعون
 ما كان اهم اليهم لا يبالون اسما كان او جبرا اذا جعلوا اسما
 قال الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه
 ببيان قوم تمدما وقال آخر وكنا الاعمين اذا التقينا
 وكفى الابرير بنوا ابينا وقال غيره لقد علم الا قوام
 ما كان واياها شغلان الا الحزني ممن يقود بها
 جعل الحزني اسما وراياها خبرا قال الله عز وجل فما كان
 جواب قوميه الا ان قالوا ينصب ويرفع على ما فسر لك والرفع
 جبروت تقول ان زيدا قائم وتقول ان عبد الله الطريف
 خارج نصبت الطريف نعتا لعبد الله فاذا فصلوا بين الاسم
 والنعت كانوا بالخيار ان شلوا رفعوا النعت وان شادوا
 نصبوا يقولون ان زيدا خارج الطريف قال الله عز وجل
 ان بني يقذفون بالحق علام الغيوب وان شئت نصبت

وَأَنْ تُبَيِّنَ قُلْتَ إِنَّ زَيْدًا جَارِحٌ وَنَحْمَدُ رَفَعْتَ مُحَمَّدًا لَأَنَّهُ اسْمٌ
جَارِحٌ مِنْ بَعْدِ الْحَبَرِ وَإِنْ شِئْتَ نَضَبْتُ مُحَمَّدًا لَأَنْكَ تَنْسِقُهُ عَلَيَّ
زَيْدٌ جَعَلَ النَّوْنَ حُرْفًا لَيْسَ صُرُوفًا إِلَى النَّصْبِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ
إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بِمَضْرَعِيَا النُّعْمَانِ يَوْمَ تَأَلَّيْتُ عَلَيْكَ نَحْمَدُ مِنْ
شَخْطِي وَصَحِيمِ تَزُودُ مَنَابِتَ أَخْنَاهُ ضَرْبُهُ دَعْنَةُ إِلَى هَابِ
الشَّرَابِ عُلَيْمِ فَقَالَ أَذْنَاهُ وَهَامِي مَوْضِعَ الْحَقِيقَةِ وَقَدْ لَكُنْ
إِنَّ مَعْنَى نَعْمَ فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ قَالَ الشَّاعِرُ
لَمَّا عَوَّزْتُ فِي الصُّبْحِ يَلْمِئَنِي وَالرُّمُحَةُ وَيَقْلُنْ شَيْتٌ قَدْ عَدَلَ
وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ أَيُّ نَعْمَ وَأَجَلٌ وَقَالَ آخَرُ شَابِ الْمُقَارِقِ
إِنَّ إِنْ مِنْ إِلَهِي شَيْبٌ الْقَدَّالِ مِنَ الْعِزِّ وَالْوَصِيلِ
أَيُّ نَعْمَ قَالَ الْخَلِيلُ وَأَنَا أَقْرَأُهَا مَخْفَفَةً إِنَّ هَذَا
لَسَا حِرَانِ أَيْ هَذَا إِنْ لَسَا حِرَانِ قَالَ الشَّاعِرُ
تَدَعَلْتُ أَتْلُو أَنْ قُلْتُ لَسَلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الرَّحْمَنِ
أَيُّ مَا قُلْتَ الْأَسْلَامُ وَفِي قِرَاءَةِ عَائِشَةَ أَنَّ هَذِينَ لَسَا حِرَانِ
وَالرَّفْعُ بِمَذُورٍ وَهِيَ تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا مَا كَانَ مَا خِيَا وَتَحْفِضُ
مَا يَمِينُ فَقَوْلُكَ تَذْبُحَانِ وَتَذْبُحَتَانِ وَتَذْبُحُ لِيَالِ
الشَّاعِرِ الْبَاحِثِ مَا زُرْتَكُمْ مَذْهَبِيَّةً مِنَ الدَّهْرِ الْأَوَّلِ الرَّجَاءِ
نَفْسُ فَهَذَا تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا حَتَّى تَأْتِيَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ

جاء الألف واللام وهو ما جن فان العرب تحفص مذ حنيد 163
تقول ما ابتنته مذ اليعم ومذ الساعة وما كان ما خيا
لا ترفعه حتى نصفه تقول ما زانت مذ اليعم ما خي
فاما مثال المشكلة فاما تحفص ما معنى وما لم يعن علي كل
حال واسترفع بالنداء المفرد تقول يا زيدا عمو قال الله
عز وجل يا لوط انا رسل ربك وارفع بجز الصفة تقول
لزيد ماك ولمحمد عقل والرفع على فقد الناصب قول الله عز وجل
واذا اخذنا من البين ميتا قهم واذا اخذنا ميتا ق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله معناه بان لا يعبدوا فلما سقط حرف الناصب
ارتفع فقال لا يعبدون ومثله قوله ان الله برئ من المشركين
ورسوله واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها
واما قول الشعر فن يكل امسى بالمدينة رحلة فاني وقيار بها الغريب
وقد نصيه قم وهو اجود واما رفعه لانه نوه ان اسم جاء
بعد الحيز وعلى هذا انشأ هذه الآية ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون رنغ القبايين على الابتداء
ولم يعطف على ما قبله وكذلك قرأوا كتبنا عليهم فيها
ان النفس بالنفس والعين بالعين الى غير الآية بالرفع قال العزق
ان الخلافة والبنوة فيهم والملازمة وسادة ابطالوا وقال الاخريضا

تمنح عن البطحاء ان قديمها لنا والجبال الباذخات الفسواح
 فرفع على الابتداء وانما يجوز في هذا النصب فاما كان وليت ولعل
 فليس لا النصب في النصب ولا اسم تقول كان نديا فقام وابل وانما
 صار كذلك لان ان تحقيق ولكن تحقيق مكان تشبيه وليت فني ولعل
 شكل وربما كانت رجاء واما قول الله عز وجل انزل القرآن بلغه كل حي
 من احياء العرب فترت هذه الآية بلفظ لم تحث نكيب لانهم يجعلون
 المثنى بالالف في كل وجه فيقولون وليت ارجلان ومرت بالرجلان لان
 للالف اخف بنات المدة واللين قال الشاعر **هـ**
 انما السعي عندنا ديوانا **هـ** اخوتي فلاتا وابنه فلاتا **هـ** كانت عجزا بعدت بها
 وهي تراستوها احانا **هـ** فترانه قد ذلك فترانا اعرف منها الجيم والعيانا
 ومقلتان اشبهنا نجيبانا **هـ** فمع المثنى وقال العيان لانه قوله واذا اخذنا
 ميتا فكم لا تسفكون معناه بان لا تسفكوا فلما اسقط حرف الناصب
 ارتفع قال الشاعر لا ايت هذا اللايئي احضر الوغاه **هـ** وان شهد اللذات
 هل انت محلدي معناه ان احضر واما قوله يوم يرون ما يوعدون
 لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ رفع بلاغا لانه خبر الصفة قال الشعر
 فاني رايت الحب في الصدر والاذي اذا احقما لم يلبث الحب بذهب
 فلما اسقط حرف الناصب ارتفع وانرفع من القرف قول الله عز وجل ولا
 تمنن تستكثر معناه لا تمن مستكثرا ومثله فذرهم في خوضهم يلعبون
 معناه فذرهم لا عيب في صرف من النصب الى الرفع ومثله قول الشاعر
 متى تاتنا نعوذ الى ضوء نارنا **هـ** نجد خيرنا عندها خير ومثله
 وقال اصمعي تاتنا نكم نيا في ديارنا نجد حطبنا جردا ونارا تاتنا بحبا

164
 نعوذ اي تاتنا عينا فصرفه من النصب الى الرفع واما قول الشاعر
 لقد كان فحول ثراؤ ثويته تقضى لبانات ويساءم ساءم
 اراد وان يساءم فصرف الى النصب فقال ويساءم وقال بعضهم نصبت
 يساءم على افعال ان يعني وان يساءم والرفع بالحل على الموضع قول الشاعر
 ولما بخدا لا مناخ مطية لحافاة زود بنيل وكلك كلة
 وسمو ضار ما تراهن بعد ما مضى هجعة من آخر الليل ذبل
 رفع سمر ولم ينشفه على الاستثناء لانه حمله على المعنى لان
 اذا قلت لم ارق البيت الارحلي فالمعنى في البيت رطلان
 قال الشاعر باذت وغيرهين مع البلى الاركاك عمرهن هباء
 وشيح اما سوا فذاله قيلا وغير شاقو المعنى ار
 فرمع فكان حدة النصب على الاستثناء كما تقول فتى المال
 الا اقله ولكن رفقه على الماضي بردي اوله واما قول الفروق **غالب**
 اليك امير المؤمنين رمت بنا هم المتوا والهو جل المتقف
 غرضه ان يبين مروان لم يدع بين المال الا مسكت او محلف
 حمل على المعنى لان معناه كما يعني من المال الا مسكت او محلف
 ومن راه مسكت كسر الحاء واللام في محلف على الموالاة وحمل
 الا مسكت الواو كانه قال وعصن بك مسكت ومحلفنا ذهب
 بالنا مسكت ومحلف من لان وقوله الا الذين ظلموا معناه الذين
 ظلموا قال الشاعر والى الكياسر الذين ضيقتم كالغصن غلوا به المستشيب

اي ديكاسر والاني موضع الرفع بالبيضة مثل حيث وقط لا
يتغير ان عن الرفع على حال وكذلك قبل وبعد اذا كان على الغاية
والرفع بالحكاية منه قولك قلت عبدا لله الضلع قلت الثوب ثوبك وقولك
سيقولون لك وقولوا حقة فاذا او قعيت على الفعل نصبت في قولك
قلت خيرا نصبت بايقاع الفعل عليه قال الشاعر **وجداني كتاب**
بي نعيم الحق الحيل بالرفع على الحكاية ولو كان ذلك كان نصيبا
كما تقول وجدت ملا وكتما استغثت بالرفع بالحكاية مالم يحج النار فاذا
جئت بالنساء فانصبت له بيتي لم تنطق برأي فاما الرفع فتجو قولك
اقلت عبدا لله خارج فيهم قلت للناس خارجون فاذا جئت بالنساء
نصبت نحو قولك اقول زيدا خارجا قال الشاعر **انرا ما تقولي بي**
لوي تعيدا ينك ام متنا ومينا نصبت نونا برفع الفعل وقال
قالت حنان ما اتى بك هاهنا اذ وتسب ام انت باجمع عارف يريد
اوى وارز حنان **ريثا** وله عنوانا فابته ليرفع العتاب فانه
اراد قول الآخر والرفع بالتحقيق قولك لا رجل الاريد ولا اله الا الله رفعت
اسم الله تبارك وتعالى على التحقيق ولا لانه لا يجوز ان تسكت دون تبارك
الا ترى انك اذا قلت لا رجل لم يكن كلاما حتى تقول لا اريد **وقال الشاعر**
وكل اخ مفارقة اخي لعزل ايسل الا الفرقدان رفع الفردين لانه اراد
والفرقدين ان يفترقان فجعل الاني موضع الواو وجعل الا لتحقيقا وقال بعضهم
وجعل الا في موضع الواو قال **عرو** هل قالوا كانت قرية امنت فنفسها

اسما

ايانها الا قوم نونس وانما نصبت قوم نونس معنى ولكن قوم نونس **165**
لان التحقيق ولكن لتحقيق ومثله ما اتر لنا عليك القرآن للتشقي
الا تدرى نصبت على معنى لكن تذكر اذا كان نون حروف التحقيق
ومن قرأ تذكر بالرفع اراد الله ان يكون تذكر وانما قول الشاعر
اذا لقي الاعداء كان خلا قهم وكلت على الازدين والراد يارخ
اراد بقوله كان خلاه للاعداء ثم قبل وما هو ايضا فالك
على الازدين وقال آخر **فتي** الناس لا يخفى علينا مكانه **وصدق**
انهم بالحرب اوقعوا ولو لا يكون معنى هلا ومعنى اذ لا قول
عرو هل فلولا اذا لغت الحلقم وتكون معنى اليس قوله عز وجل
هل في ذلك قسم لذي حجر معنى اليس في ذلك قسم وتكون معنى قد قوله
قوله ايضا تبارك وتعالى هل اتى على الانسان معنى قد اتى على الانسان
والرفع بالذي وما دون فهد اسمنا قصة لا بد لها من صلات ويكون
جوابها خبرها مرفوعا ابدأ تقول الذي طريق عرو زيدا قال الذي رفع على الابد
مضرب صلت عرو رفع بفعله وزيد خبر المبتدأ وقوله تبارك وتعالى ما حثمت
به السحر على الخبر معنى الذي حثمت به السحر ومثله ان الذين تدفون تدفون الله
عباد امثالكم مثله ايضا انما صنعوا كيد ساير واماما اذا فيهم نبي جعل
ماذا بتر له ما وعد فيقول رايت اى رايت كما قال **عرو** هل ما اذا اتول ربكم
قالوا انما طرد الاولين رفع على معنى الذي اتول ومنه قوله تبارك وتعالى
وبسلكونك ما اذا ينفقون قل انفقوا بالرفع معنى الذي ينفقون هو انفق
وقال **الشاعر** ان سيدان المرء ما اذا يحاول **اغث** يقضي ام عرو وباطل
فقال **اغث** معنى الذين يحاول **اغث** ام عرو وباطل اصل الذي ذوقا الشاعر

عناهم

فَإِنْ بَسَّيْتُمْ دُوسَخْتُ بِهِ فِيهِ تَقَعَّتْ وَفَرَّتْ فَبَيْتَهَا مُضَرَّ
 أَيْ الَّذِي ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَى ذَوَالَيْفٍ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ وَالزَّمُ الْعِشَّةُ كَمَا
 كَمَا ارْتَفَعَتِ الْكِبَرَةُ فِي هَوَالَى فِي كُلِّ وَجْهِ فَأَذَا جَمْعُوا زَادُوا عَلَيْهِ
 ثَوْنًا وَجَعَلُوا اسْمًا بِمِثْلِهَا بِمِثْلِهَا أَمْزَجَهَا إِلَى اللَّاحِظِ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ
 الْحَرَكَاتِ وَلَا سَفِيرًا إِلَى غَيْرِ النَّصْبِ فِي جَمْعِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّرْعُ بِحَتَّى
 إِذَا كَانَ رَاقِعًا مَوْلَاهُمْ حَتَّى تَنْفُذُهَا رَفَعَتْ تَنْفُذُهَا لَا فَعْلَهُ وَقَدْ ضَرَّ
 وَهُوَ رَاقِعٌ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ وَالشَّاعِرُ مَوْضُوعٌ حَتَّى
 تَكُنْ غُرَّتُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ فَأَيُّدُنَ بَارِئَانِ رَفَعَتْ نَكَلَ لِأَنَّهُ أَرَادَ كَلَّمَ
 وَهُوَ رَاقِعٌ وَقَوْلُ أَسْوَكَ وَكَوْنُ لَوْ رَاقِعًا يَقُولُ الرَّسُولُ بِالرَّفْعِ وَهُوَ
 قَالَ وَهُوَ رَاقِعٌ وَالرَّفْعُ بِالْقِسْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِدَلَامٍ أَيْ كَيْدٍ مِثْلُ قَوْلِكَ لَهْرًا لِرَفْعِ
 شَكَلَ لَنِي أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا جَارَ فِيهِ النَّصْبُ بِالنَّصْبِ عَمَّا مَعْنَاهُ وَلَا رَفْعَتْ
 وَلَا فُسُوقٌ مَعْنَاهُ لَيْسَ رَفْعَتْ قَالَ الشَّاعِرُ وَمَا مِثْلُكَ حَتَّى قَلْبٌ مُغْلَبَةٌ
 لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلَ وَالرَّفْعُ بِهَذَا أَخَوَاتُهَا لِقَوْلِكَ هَلْ أَبُوكَ حَاضِرٌ
 وَأَبْنُ أَخُوكَ حَاضِرٌ وَخَاطِبًا وَإِنَّمَا جَارَ النَّصْبِ فِي ابْنٍ وَكَيْفَ لَا تَقُولُ ابْنُ أَبُوكَ
 وَكَيْفَ أَخُوكَ وَتَشْكُتُ عَلَى نَامِ الْكَلَامِ وَالِاسْتِغْنَاءُ وَقَوْلُ تَحْدُودُهُ عِنْدَ اللَّهِ
 مُرَحَّبًا تَنْصِبُ خَيْرًا تَجِدُّهُ فَكُلُّ ذَلِكَ وَلَا أَحَبُّ مِنَ الدِّينِ يَنْحَلُونَ بِمَا
 أَنَامَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَوَيْلٌ لَكُمْ أَنْ تَنْصِبُ خَيْرًا لِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْكُمْ فَأَمَّا تَقِيمُ
 فَيَرْفَعُ هَذَا كَلِمَةً وَتَحْلُوْنَ الْمَصْرُ مَبْدَأُ وَمَابَعْدُهُ جَرٌّ كَمَا بَشَّرَ هَذَا
 ابْنُ بَيْتٍ قَالَتْ أَلَا بَيْتٌ مَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَامَتِنَا أَوْ نَصَقَهُ فَقَدْ
 يَرْفَعُونَ بِهَذَا وَلَا يَعْلَمُونَ لَيْتَ قَالَتْ أَيْ عَرِضًا تَقِي إِلَى الْيَمِينِ وَأَنْتَ تَكْتُمُ
 وَكُنْتُ عَلَيْهِمَا بِالْمَلَأَتِ أَقْدَرُ فَرَفَعَتْ أَقْدَرُ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا كَانَتْ تَسْعَى لِي كَانَتْ

166 وَقَوْلُهُ فَلَمَّا بَوَفَيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ رَفَعَ الرَّقِيبُ بَانَتْ
 وَكُلُّ مَضْمُونٍ يَجْعَلُونَهُ مَبْدَأً أَوْ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُ عَلَى خَبَرِ الْمَبْدَأِ وَشَلَهُ
 أَنْ تَرَى إِنَّمَا أَقْلَ مِثْلَ مَا لَا رَفْعَ أَقْلَ بَانَ تَمَّ الْبَابُ **هـ** **جَمَلُ الْجَرِّ**
وَمِنْ شَعَرَاتِهِ **هـ** جَرِّ عَيْنٍ وَأَخَوَاتُهَا **هـ** وَجَرِّ بِالْإِضَافَةِ **هـ** وَجَرِّ بِالْجَوَارِ
 وَجَرِّ بِالْبَيْتَةِ **هـ** وَجَرِّ بِالْمَصْرُ **هـ** وَجَرِّ حَتَّى عَلَى الْغَايَةِ **هـ** وَجَرِّ بِالْبَدَلِ **هـ** وَجَرِّ بِمَنْدُ
 الْمَصْلَةِ **هـ** وَجَرِّ بِالْقِسْمِ **هـ** وَعَلَامَاتُ الْجَرِّ نَكْتُ الْكُسْرُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ فَالْكُسْرُ
 يَزِيدُ وَالْيَاءُ بِأَخِيكَ وَالْفَتْحَةُ قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِعُثْمَانَ وَعُثْمَانُ وَالْجَرُّ يَجْعَلُ
 قَوْلُكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَالْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُكَ غُلَامٌ زَيْدٌ وَالْجَرُّ بِالْجَوَارِ قَوْلُكَ مَرَرْتُ
 بِعُثْمَانَ أَنْتَ حَفِضْتُ عَجُوزًا وَلَيْسَ بِكَ بَعْدَ الْجَرِّ عَلَى الْقَوِيدِ الْجَوَارِ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْكَلَامِ
 وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَيْخٍ أَبَوُهُ وَإِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَائِفٍ الْمَرْأَةُ الْمَرْءُ
 لِأَنَّ الرَّجُلَ بَلَرَتْ وَالْمَرْأَةَ مَعْرِفَةٌ فَاخْتَلَفَ الْحَرْفَانِ وَكُنْزَانِ تَقُولُ مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ زَيْدٌ أَبَوُهُ رَفَعَتْ زَيْدًا وَأَبَاهُ عَلَى الْإِبْدَاءِ وَالْخَبَرُ لَا يَحْفَظُ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 بِنَفْعٍ قَالَ الشَّاعِرُ الْخَوْفُ هَذَا لَا أَرَى غَيْرَهَا كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبُ
 لِحَفْظِ الرَّاهِبِ عَلَى الْجَوَارِ قَالَتْ لَيْسَ عَزُودُهُ حَادٌّ أَعْلَى فَيُصْبِهُ بَيْتٌ كَذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ
 فَيَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ أَنْ تَجَارَ شَرَّكُمْ فَلَا تَسْرَبُوا مَا حَجَّ بِسَرِّ رَأْسٍ خَفِضَ رَأْسًا كَبِيرًا
 عَلَى الْجَوَارِ وَهُوَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِفَضْلِهِ وَقَالَ الشَّاعِرُ أَيْضًا كَانَ بَيْتٌ لِي عَنْ ابْنِ
 وَبَيْتِهِ كَبِيرٌ أَنَا فِي بَحَارٍ مَرَّ مِلَّ خَفِضَ مِنْ قَلْبٍ وَأَهْوَى نَفْسٌ كَبِيرٌ عَلَى
 الْجَوَارِ وَالْجَرُّ بِالْبَيْتَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ وَنَرَاهُ وَدَرَاهُ لَا تَزُولُ عَنْ الْحَفْظِ
 الْغَيْرِ يُقَالُ أَتَيْتَنِي خَدَامٌ وَمَرَرْتُ بِخَدَامٍ وَهَذِهِ خَدَامٌ لَا تَزُولُ عَنْ الْحَفْظِ
 إِلَى غَيْرِهِمْ غَيْرُ تَوْحِيدٍ قَالَ الشَّاعِرُ إِذَا قُلْتَ خَدَامٌ فَضَدُّوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ
 قَالَتْ خَدَامٌ وَقَالَ آخَرُ كُنَّا مُنِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا لِحَبَابِ فَيَسْلُوْا بِالرَّيَاحِ يَدَادُ

ويخضب لحيته غد رث وطلت باجر من نجس الجوف ان يحط
محل الجرم الا انه نصيب على الضعيف ومجان يحط فلما ادغم الطاء في
الطاء انتصب وكذلك لخضب على ما فسرت له على انه برقع ونصب وكذلك
تقولون ناني بكرمي اية كرمه جرمه على البدل اي ناني بكرمي اية
اكرمه قاله عز وجل ومن يفعل ذلك ليق انا يضاعف له العذاب
جرم يلق على البدل **قالت** شاعره متى تاتي تليم بنا في ديارنا نجد حطبا
جزلا ونارا تاحبا **قالت** شاعره متى تاتي متى تليم بنا الا المم هو لا تيات
جزلا ونارا تاحبا لم يقل بالاحت لانه النار حوتة وانما اراد وفودا
قالت شاعره تاحبا ولم يقل بالاحت لانه النار حوتة وانما اراد وفودا
اولقنا لان الذكر يغلب المؤنث **قالت** شاعره عز وجل ومن يفعل ذلك
عن عبادته وليست كبر فيحشرهم اليه جميعا فجعل الجواب ذا خلا
اي الفاء فيحشرهم وارفع فيحشرهم لانه فعل مستقل وقوله وان صبروا
وتنقوا لا يفرحهم كيد ثم سئل من جرم فعل الجمل ومن رفع
فعل اضماع الغاء ومن نصيب فعلى الضعيف ولا لا تفعل شيئا
لانه حرف جازع ليعني المحيد **قالت** شاعره من يفعل الحسنات الله يكرها
والشر بالشر عند الله مثلالن فاضمر الفاء اراد الله يكرها والجرم
بلم واخواتها لم يترق ولم يرم والفتحة لم يلبس والضممة لم يغير ولم يرم
وبما تركت الواو والياء في موضع الجرم لانه مخالفة للوحدة مما ذكر
بعض اهل المعرفة استخفا **قالت** شاعره عز وجل فلان دع مع الله اثبت
قالت شاعره هجوت زبلان ثم جئت معتبرا من مجوزات لم تفجوا
ولم تدبر **قالت** شاعره تاحبا تاحبا تاحبا **قالت** شاعره
الم ياتيك والانباء شني بالاقوت لبوت بني زياد

168 **قالت** ياتيك فترك الياة وقال بعضهم اسقط المموز من ياتيك
والجرم بالذعر يقولون ياتيك اغفر لي الدعاء لمن قتل فلان من قتل والشك
جرم والاذان جرم وهذا ما اصطحت عليه العرب لكثرة الاستعمال والجرم
بلم واخواتها يقولون لي الكرم ولن الكرم ولن اخرجك **قالت** شاعره
واخض عن شيئا ومنك لترضاها وادعي الى امركم فاجيب جرم لترضاها
بلام كمن **قالت** شاعره ابنت قضاة ان تعرفي كرمي وابنتا ضرا فاتم
بينة البلد واما قول الله عز وجل ليلا يغلم اهل الكتاب الا
يقدرون او هو في محل النصيب وكذلك قولك الا يجمع اليهم قول
معناه انه لا يجمع واما قول **قالت** شاعره الا ان يغنون فانما اثبت فعل النون
لانها نون افعال جميع النون ونون جمع المرنث لا يسقط في حال نصيب لانه اذا
سقطت هذه النون ذهب النصيب واما قول **قالت** شاعره عز وجل لا يحدوه الله
يخرج الخبيث من السموات والارض فيسري الى اهل السجود والنصب ومن خففه
فحله الجرم وعلى الامر والاتباع وحجازه الاياتهم وياها لاه اسجدوا
والثني محرفا لانه عن انظار الاله كما قال الشاعر يا قل خير المعواني
كيف رعن به فشره وشك فيه وتصريد واما قوله عز وجل يخرجون
الرسول وايكم ان تؤمنوا بالله ركن ان كنتم خرجتم جهادا في سبيلي
وانتقد مرصاتي ترون اليهم بالودة معناه ان كنتم خرجتم ان
تروا اليهم فلما اسقط حرف النكاح رفته على الصريف واما
ما استعمل محذوف وقولك ولاكل في ضيق مما يكون هذا محذوف
وفي موضع آخر قال بالنون ولا فرق بينهما مثل قوله نعم يايت لانكلم نفس
ومثله والتل اذا يسب مثله يوم ينادي المناد اسقط الياة
استخفا **قالت** شاعره كذا في المصحف بغير ياء **قالت** شاعره فذلك فليست ياتيه

وَلَا اسْتِطَاعَةُ وَلَا اسْقِيَانِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ أَفْضَلَ أَرَادَ وَلَكِنْ فَخَذَ
 النُّونَ وَقَوْلُهُ كَانَ مُحَمَّدًا أَحَدُ مَنْ رَجَا لَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ أَرَادَ وَلَكِنَّهُ
 رَسُولُ اللَّهِ وَمِثْلُهُ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ أَرَادَ وَلَكِنَّهُ وَمَنْ فِي الْبَيْتِ
 أَرَادَ وَأَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ بَالَيْتِ أَيَّامَ الصَّبِيِّ وَأَجْمَعًا
 أَرَادَ كَانَتْ رَوَاجِعًا وَقَالَ آخِرُ ابْنِ خَلِّبَانَ عَمِّي عَمِّيَا الْمَذْفُوعُ لِلْمَوْلَى
 وَفَكَكَلِ الْأَفْكَالَ أَرَادَ اللِّذَانَ فَخَذَ النُّونَ وَأَمَّا قَوْلُ اسْمِ غَوْضٍ وَالْمَقِي
 الصَّلَوةُ فَخَذَ النُّونَ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ابْنِ أَبِي بَاهَا وَأَبَا بَاهَا فَدَبْلَعَانِي لِحَدِّ
 غَلِيظَتَاهَا فَإِنَّهُ قَالَ فِي لُحْيَةٍ مِنْ بِلَوْنٍ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ
 فَسَقُولُونَ أَبَا وَدَعًا وَفَمَا عَلَى الْأَصْلِ دَهْوٌ مَقْصُورٌ وَجَاعَةٌ عَلَى الْجَمْعِ النَّاقِصُ لُحْيَةٌ
 يَقُولُ ابْنُ وَابَانَ وَأَبْنُ خَالِدٍ فِي الرَّفْعِ وَابْنُ فِي النَّصْبِ وَالْمَقْصُورُ فَرَادَ أَبَاهَا
 وَأَبَاهَا فَلَمْ يَحْزَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ مِثْلُ عَصَاهَا وَفَقَاهَا قَالَ الشَّاعِرُ
 وَلَسْنَا عَلَى الْإِفْقَابِ نُدْمِي كَلَوْنَنَا وَلَكِنْ عَلَى الْقَدَامِ يَقْطُرُ الدَّمَا
 وَمَحَلُّ الرُّفْعِ لَا يَكُونُ مَوْأَنَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ دَمًا وَهُوَ مَقْصُورٌ
 تَقُولُونَ قَتَاوَدَمَ وَأَبَا وَابَ وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا شَرُّوا قَالُوا
 دَمَوَيْنَ وَبَلَوَيْنَ يَرُدُّونَهُ إِلَى الْأَصْلِ وَيَقُولُونَ لَا أَبَا لَكِ إِلَّا ابْنُ لَكِ يَكُونُ
 أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَأَمَّا قَوْلُ آخِرِ فَمَنْ يَكُنْ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
 بِمَعْنَى مَوْلَدِي وَبِهَارِبِي وَقَدْ رُبِّيتُ بِهَا الْأَبَاءُ فَقِيلَ فَمَا شِئْتَ
 فَهَذَا وَمَا شِئْتَ أَرَادَ بِهِ أَنِّي فَرَادَ الْجَمْعُ النَّاقِصُ ابْنُ فَلَمَّا أَضَافَ
 إِلَى الْيَاكُ اسْقَطَ النُّونَ يَقَالُ وَابْنُ قَالَ الشَّاعِرُ
 وَإِنْ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا أَبَ مَبْرُورًا وَنَحْنُ كَهَبْنَيْنِ جَعَلَ النُّونَ
 لِمَنْ هَا بِهَذَا لَمْ يَنْبَغِ الْبَيْتُ وَكَانَ الْأَصْلُ بَيْنَهُ نُبُونٌ فَقَالُوا فِي الْجَمْعِ
 أَيْضًا مَرَّتْ بِالْبَيْنِ وَرَأَيْتُ الْبَيْنَ وَهَذَا لِأَنَّ الْبَيْنَ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ

يَاؤُ فِي الرُّفْعِ لَا يَكُونُ رَفْعًا إِلَّا بِنَيْتِهِ قَالَ الشَّاعِرُ مَا سَارَ حَتَّى 169
 وَالْأَمِيَّتْ بِسَيْرِهَا إِلَّا الْخَلَايِفُ مِنْ بَعْدِ الْبَيْنِ فَهُمْ يَقُولُونَ عَلَى
 هَذِهِ الْقِسْمِ حَرَّتْ بِالرَّيْدَانِ وَقَالَ آخِرُ فِي الْجَمْعِ يَكُونُ لَا يَنْفَعُ الْبَيْنَ إِيَّاهُمْ
 وَلَا الْإِهَاتِ مِنْ سَوَاءٍ أَرَادَ إِيَّاهُمْ مَعْنَى أَبَاهُمْ وَهَذَا رُجُوعُ الْيَا
جَمَلُ الْآيَاتِ وَهِيَ ثِنْتَانِ وَخَمْسُونَ الْفَاءُ وَالْفَوْضُ وَالْفَوْضُ
 وَالْفَيْ سَخٍ وَالْفَالِ اسْتِفْهَامٌ وَالْأَلْفُ اسْتِخْبَارٌ وَالْفَالِ بِنْيَةٌ وَالْفَالِ
 الصِّبْرُ وَالْفَالِ الْخَرْجُ وَالْفَالِ الْوَرَمُ وَالْفَالِ الْكَوْنُ عَوْضًا وَالْفَالِ الْفَسْخُ وَالْفَالِ الْبَائِثُ
 مِنَ النُّونِ الْحَفِيفَةُ وَالْفَالِ التَّوْقِيفُ وَالْفَالِ الْجَبِيَّةُ وَالْفَالِ الْعَطِيفَةُ
 وَالْفَالِ الْكَوْنُ بِدَلَامِ الْوَاوِ وَالْفَالِ التَّوْبِخُ وَالْفَالِ الْكَوْنُ لِلْدَّامِ وَالْفَالِ الْإِنْخَامُ
 وَالْفَالِ الْإِلْحَاقُ وَالْفَالِ التَّعْجِيبُ وَالْفَالِ الْقَدِيرُ وَالْفَالِ الْحَقِيقُ وَالْإِلْحَاقُ
 قَالَ الْوَصْلُ فِي بَدْءِهَا مَكْسُورَةٌ إِذَا نَحَرَّ قَوْلُكَ اسْتَغْفِرُ اسْتَوْعَمَ اسْطَغْفِرُ
 وَلِذَا كَانَ إِذَا أَخْرَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ فِي الْحَاصِي اسْطَغْفِرُ اسْطَغْفِرُ فَذَا عَدَّوْ
 بِهَا إِلَى الْمِيسَمِ فَلَمَّا خَمَّتْ فِي بَدْءِهَا نَحَرَّهَا فَطَرَّهَا إِذْ خَلَّهَا خَبِجٌ
 وَهِيَ تَصِلُ بِأَنْفِهَا مِنْ ضَمِّ أَوْفَتْ أَوْ كَسَرٍ تَقْلُ بِمَا كَانَ تَصِلُ الْأَضْمُ حَيْثُ
 إِنْ زِيدَ وَلِيَتْ ابْنُ زَيْدٍ بِالْفَتْحِ وَبِالْكَسْرِ ابْنُ زَيْدٍ فَذَا عَدَّوْهَا
 إِلَى الْمَاوَرِ بِهِ فَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ حُرُوفٍ مَضْمُومَةً فَالْأَلِفُ مَضْمُومَةٌ
 وَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ حُرُوفٍ مَضْمُومَةً فَالْأَلِفُ مَضْمُومَةٌ وَإِنْ كَانَتْ
 ثَلَاثُ حُرُوفٍ مَكْسُورًا كَرَّتِ الْأَلِفُ وَلِذَا كَانَ ثَلَاثُ حُرُوفٍ
 مَفْتُوحًا كَرَّتِ الْأَلِفُ وَالْفَالِ الْوَصْلُ مِثْلُ إِذْ هَبَّ وَإِنَّمَا فَعَلُوا
 ذَلِكَ لِئَلَّا تَنْسَبَ الْفَالِ الْوَصْلُ بِالْفَالِ الْمَقْبُورِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنْ شَاءَ فَلَمْ يَكُنْ

الالف لان الذي يليها ساكن تحت كوا الالف الى الكسرة لان الكسرة اخذت
 الجزم واخذت الساكن كما ان الجزم في الافعال نظير الجز في الاسماء
 فمن ثم اذا حوّل الجزم والموقوف حركت الى الكسرة واما الالف المقطع
 فتعرف ببناء يفعل وهي مقطوعة في جميع احوالها فتقول من ذلك الم
 كرم واعطى يعطي وارسل يرسل ان ياء الفعل من البنية مضبوطة وكلما
 كانت ياء يفعل مفتوحة نالفة الالف في كل نحو كل ضب يضرب وتسم
 تسم الالف ان ياء الفعل من البنية مفتوحة واما الالف سين فانه
 تثبت في حال المضى والاستقبال فمن ذلك قولهم امي يا مري واخذ ياخذ واظ ياظ
 قالوا هذا في الضموم تالفة ويقال في المكسورة تالفة اشر ياشر وامر
 ياامر اذا كثرت فاذا امرت من اخذ ياخذ قلت خذ وكان الاصل اخذ
 فلهذا ان جمعوا بين الهزتين مع الضمة فخذ فوهما ضبان ما بقي فلهذا على
 ما ذهب وعلى المعنى فاذا امرت من ياخر وبنوي بالواو فنه من يقول ويالف
 كما قال الله عز وجل وامر اهلك بالصلوة واضطرب عليها لانك رزقا
 وانما فعلوا ذلك لان الواو والهم محرجان من مكان واحد ففرقوا بينهما
 مدة ومنهم من جعل الالف لانها مكسورة وتعي اخذ من الواو وكقوله
 ايت ياخذ او تقول في ياء ايسر وهي عين الفعل وكثرت من ايسر وهي
 عين الفعل لان مثال يامر يفعل ويامر يفعل والالف الاستفهام فتقول
 احمد خايع ام زيد البن عندك ام عسل فاذا امرت الاستفهام مع الفعل يكونان
 بهمزة في حال المضى وان شئت تدوت من ذلك قولهم اكرمت فلان شئت
 قلت اكرمت زيدا كما هم معافوا ان جمعوا بين هزتين متلين فقلعوا
 هاءا وتدوت هذا الحرف مهدودا انت والآخر اندرتهم بهمزة في
 جميع ما يشبه من التران قال دارود غيلان بن عتبة ايا طيبة

الالف لان الذي يليها ساكن تحت كوا الالف الى الكسرة لان الكسرة اخذت
 الجزم واخذت الساكن كما ان الجزم في الافعال نظير الجز في الاسماء
 فمن ثم اذا حوّل الجزم والموقوف حركت الى الكسرة واما الالف المقطع
 فتعرف ببناء يفعل وهي مقطوعة في جميع احوالها فتقول من ذلك الم
 كرم واعطى يعطي وارسل يرسل ان ياء الفعل من البنية مضبوطة وكلما
 كانت ياء يفعل مفتوحة نالفة الالف في كل نحو كل ضب يضرب وتسم
 تسم الالف ان ياء الفعل من البنية مفتوحة واما الالف سين فانه
 تثبت في حال المضى والاستقبال فمن ذلك قولهم امي يا مري واخذ ياخذ واظ ياظ
 قالوا هذا في الضموم تالفة ويقال في المكسورة تالفة اشر ياشر وامر
 ياامر اذا كثرت فاذا امرت من اخذ ياخذ قلت خذ وكان الاصل اخذ
 فلهذا ان جمعوا بين الهزتين مع الضمة فخذ فوهما ضبان ما بقي فلهذا على
 ما ذهب وعلى المعنى فاذا امرت من ياخر وبنوي بالواو فنه من يقول ويالف
 كما قال الله عز وجل وامر اهلك بالصلوة واضطرب عليها لانك رزقا
 وانما فعلوا ذلك لان الواو والهم محرجان من مكان واحد ففرقوا بينهما
 مدة ومنهم من جعل الالف لانها مكسورة وتعي اخذ من الواو وكقوله
 ايت ياخذ او تقول في ياء ايسر وهي عين الفعل وكثرت من ايسر وهي
 عين الفعل لان مثال يامر يفعل ويامر يفعل والالف الاستفهام فتقول
 احمد خايع ام زيد البن عندك ام عسل فاذا امرت الاستفهام مع الفعل يكونان
 بهمزة في حال المضى وان شئت تدوت من ذلك قولهم اكرمت فلان شئت
 قلت اكرمت زيدا كما هم معافوا ان جمعوا بين هزتين متلين فقلعوا
 هاءا وتدوت هذا الحرف مهدودا انت والآخر اندرتهم بهمزة في
 جميع ما يشبه من التران قال دارود غيلان بن عتبة ايا طيبة

الالف لان الذي يليها ساكن تحت كوا الالف الى الكسرة لان الكسرة اخذت
 الجزم واخذت الساكن كما ان الجزم في الافعال نظير الجز في الاسماء
 فمن ثم اذا حوّل الجزم والموقوف حركت الى الكسرة واما الالف المقطع
 فتعرف ببناء يفعل وهي مقطوعة في جميع احوالها فتقول من ذلك الم
 كرم واعطى يعطي وارسل يرسل ان ياء الفعل من البنية مضبوطة وكلما
 كانت ياء يفعل مفتوحة نالفة الالف في كل نحو كل ضب يضرب وتسم
 تسم الالف ان ياء الفعل من البنية مفتوحة واما الالف سين فانه
 تثبت في حال المضى والاستقبال فمن ذلك قولهم امي يا مري واخذ ياخذ واظ ياظ
 قالوا هذا في الضموم تالفة ويقال في المكسورة تالفة اشر ياشر وامر
 ياامر اذا كثرت فاذا امرت من اخذ ياخذ قلت خذ وكان الاصل اخذ
 فلهذا ان جمعوا بين الهزتين مع الضمة فخذ فوهما ضبان ما بقي فلهذا على
 ما ذهب وعلى المعنى فاذا امرت من ياخر وبنوي بالواو فنه من يقول ويالف
 كما قال الله عز وجل وامر اهلك بالصلوة واضطرب عليها لانك رزقا
 وانما فعلوا ذلك لان الواو والهم محرجان من مكان واحد ففرقوا بينهما
 مدة ومنهم من جعل الالف لانها مكسورة وتعي اخذ من الواو وكقوله
 ايت ياخذ او تقول في ياء ايسر وهي عين الفعل وكثرت من ايسر وهي
 عين الفعل لان مثال يامر يفعل ويامر يفعل والالف الاستفهام فتقول
 احمد خايع ام زيد البن عندك ام عسل فاذا امرت الاستفهام مع الفعل يكونان
 بهمزة في حال المضى وان شئت تدوت من ذلك قولهم اكرمت فلان شئت
 قلت اكرمت زيدا كما هم معافوا ان جمعوا بين هزتين متلين فقلعوا
 هاءا وتدوت هذا الحرف مهدودا انت والآخر اندرتهم بهمزة في
 جميع ما يشبه من التران قال دارود غيلان بن عتبة ايا طيبة

لاحتجاج الى ام تقول اعنك رجل انت الرجل والفتية لينة
وهي اماره الوقع لوقولهم رجلا وفرسا والفتية بنى
على ايف العرب لان الاسماء قبل الافعال وذلك انها لا تستغني
عن الاسماء يقولان رجلا في الارز وقولون الله ربنا ومحمد نبيا
فاستغني الاسم عن الفعل وهم اذا قالوا قافا وقاموا لم يستغن
الاسم عن الفعل مضمر الى مظهره واما الف المخرج والتم لا يكون
الا في رؤس الاي او غير القواني وانما فعلوا ذلك لبعد الصوت من كل
وتطون بالله الظنوننا فاضلونا السبيل واظننا الرضولا
قال جرير **اقلى اللوم عاذل والعبابان** وقولي اني اصبت لعدا صا
والباء لا يلي منها التنوين اذا كان في اوله الف ولا م ولكن
ادخله للترنم وبعد الصوت وقال آخر كرهت على الما مكية العبابا واسمي
الشيب قد ووت السبابا ومثل هذا البشير واما الف التي تكون عوضا
من النون الحفيفة مثل قولك يا زيد اضربا ولا يحق لك النون انما الاضد الوقف
عليها لقول غرير ليسخون وليكونا قال الشاعر **تساو رسوا الى المجد والي**
واقسم حطان فعلت ليفعل وقال الفرزدق بن غالب الحميري **يتمى باب الخير**
اني في الثري قد يامتي انك الخير نفعنا وقال العجاج ايضا **حسبه الجاهل ما**
لم يقبل شيخا على كرسيه متجها اراد الله اعلم ما لم يعلم وينفع وينفعون
فقلها الشاعر الوقف واما الف النفس فهي مفتوحة فيما كان يافعل مفتوحة
نحو انا اضرب انا اخرج انا اكتب لاكل تقول يخرج ويكتب وتقول في
الماضي الكفيت التستيت انتسخت فتكسر النون الوصل وتقول في المستقبل
والكسب والتسخ فتفتح والالف لانه صار الف النفس وما كان يافعل
مضمر ما قال النفس منها مضومة تقول اكرم ارسد افق انا صممت الف النفس

يا يفعل من هذه الافعال مضومة تقبل يكرم يعمل يرسل واما الف الثالث 171
مثل عمرا وسودا وخضرا الحق في الموث والمذكر لتبلغ نبات الاربع والمذكر
اخضر واحمر واسود واما الف التعريف مثل الرجل والمرأة والرس وسى الف
التعريف لانه تدخله مع اللام في اول الاسم لانه فصيحة لكل الاسم معروفة والفت
الجية الف تكون مقصورة لاسمك اي تشكلي في حيتك فصار الف بضمزة و
ولا اسعز قيل وان كان شقال حبة من غرير اي تنبهاها اي جنبهاها ومثل
وكل اقوه دأخرت اي جاوه واما الف العطفية فهي مدودة اي تشكلي
تالا اي فحيتك **فان الله عز وجل** ولقد استينا معني الرختان معناه
اي عطينا وكذا قول عز وجل **استبناك سبعاس المشايخ** القرآن العظيم
ومثل هذا كثير فصار الف الجية مقصورة اي حية وافت العطفية مدودة
واما الف التوضيح اذ ضم طيبا نكلا واما الف تكون مع اللام بضمزة وحده
لا يفرق بينهما وما فطحت على الوصل كما تقطع في اللين اي كنز حسان للشعر
وشيخا في ديارهم اسما كبريا نارات غلات والتفيل عا انه لا يفرق بين الف
واللام في اسم عز وجل لانه يقول بالله ولا يجوز يا رجل وانما فطحت هذه الف
كما قرأت القرآن الماسه لانه لا يفرق بين الف والفت فصار الف كالحام فتقولهم
للعقرب عقربا ومثله قولنا عز وجل **ولقد نزلنا نارا مالا الشعر**
اعود باسمه والعقرب **المقررات** المعقف الاوتاب والفت اللامق والتحق
بالواو مثل خرصوا وقالوا واطعنوا واسمها دكر والفت التعجب قولهم اكرم برنيل طرف
يعني اكرم زكرا وطرف عمر انا الله عز وجل اسمع بهم وابصر اى اسمعهم وابصرهم
قال اكرم بقر بقر الطير اكرم بقر بقر الطير اكرم بقر بقر الطير لم يخلطوا
بينهم كقرا وخفينا نانا اي ما اكرم قولها وافت المعقف بقر قوله انت قلت للناس
اتخذوني كايحي الهين من دون الله وقول الرسل لعل الله اذا ابلغ عنه شيئا يعلم

أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَأَنْتَ قُلْتَ كَذَا وَكَذَا وَتَرَرُّهُ فَهَذِهِ الْفُتُورَةُ أَمَّا الْحَقِيقُ
 وَالْإِجَابُ بِقَوْلِ الرَّجُلِ أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا أَنْتَ قُلْتَ كَذَا وَكَذَا فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ
 هُوَ كَأَنَّهُ مُسْتَجِبٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ وَصِيَّةُ قَوْلِ اسْمِ غُرُوبِ الْجَعْلِ فِيهَا
 تَنْ يَقْدِرُ فِيهَا مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِجَابِ بِإِسْتَفْعَالٍ وَقَالَ جَرِي السُّنْمُ
 خَيْرٌ مَرَكَبِ الْمَطَايَا وَأَنْزَى أَعْمَالِينَ يَنْهَوْنَ رَاغٍ فَقَالَ السُّنْمُ فَحَقَّقَ
 وَأَوْجَبَ وَلَوْ كَانَ اسْتَفْهَامًا لَكَانَتْ قِيَمًا فِي الْجَاءِ أَوْ لَمْ يَفْطَحْ جَرِي عَلَى
 هَذَا الْبَيْتِ مَا يَدَّ تَأْتِي بِرُغَائِيهَا وَأَمَّا الْفُتُورَةُ بِبَنِيَّةٍ فَأَمَّا تَقَعُ مَقَامَ حَرْفِ الْبِنَاءِ
 كَقَوْلِهِ بِأَرْبَعٍ لَمْ يَقُولْ لَرَبِّكَ فَمِنْ حَرْفِ الْبِنَاءِ وَهِيَ نَبِيَّةٌ قَالَ أَبُو كَثِيرٍ
 أَنْ يَصْرَفَ قَوْلُ مَنْ شَبَّهَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَمِّ لَاسِيْلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ مَعْنَاهُ
 بِأَذْيَعٍ فَوْخِ الْمَاءِ وَتَرَكَ الرَّاءَ مُفْتُوحَةً عَلَى أَصْلِهَا مَعْنَى الْبَابِ **جَمَل**
الْأَمَاتِ وَفِي الْمَوْضِعِ لَا مَاءَ لَامِ الْقَصْفَةِ وَلَامِ الْأَعْرِجِ وَلَامِ الْخَيْرِ
 وَلَامِ الْحُجُودِ وَلَامِ الْبِنَاءِ وَلَامِ التَّعْجِيبِ وَلَامِ فِي مَوْضِعٍ لَا وَلَامِ الْقِسْمِ
 وَلَامِ الْوَعِيدِ وَلَامِ الْمَاكِدِ وَلَامِ الْبَرْطِ وَلَامِ الْكَعْبِ وَلَامِ الْجَوْلِ الْقِسْمِ وَلَامِ
 فِي مَوْضِعٍ عَنْ وَلَامِ فِي مَوْضِعٍ عَلَى وَلَامِ فِي مَوْضِعٍ إِلَى وَلَامِ فِي مَوْضِعٍ أَنْ وَلَامِ
 فِي مَوْضِعٍ فَإِنَّ وَلَامِ جَوَابٍ كَرَلَا وَلَامِ الْاسْتَفْهَامِ وَلَامِ جَوَابٍ لَا اسْتَفْهَامِ وَلَامِ
 تَسْنِخِ وَلَامِ التَّعْرِيفِ وَلَامِ الْإِقْرَامِ وَلَامِ الْمَعَادِ وَلَامِ الْبَغْلِيْطِ وَلَامِ
 الْمَنْقُولِ وَلَامِ كَيْ وَلَامِ الدَّمِ وَلَامِ الطَّرِجِ فَأَمَّا الدَّمُ الْقَصْفَةُ فَهِيَ كَقَوْلِهِ لَرَبِّكَ
 وَلَمْ يَجِدْ وَهِيَ الْمُسْكَنَةُ مُفْتُوحَةٌ مِنْهُ فَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ فَهَذَا فَرْقُ بَيْنِ
 الظَّاهِرِ وَالْكَتْمِ وَلَامِ الدَّمِ لَرَبِّكَ وَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ وَتُكْرَمُ فَهَذَا فَرْقُ بَيْنِ

وَلَا يَقَالُ لَرَبِّكَ أَنْتَ قَالَ اسْمُ غُرُوبٍ ثُمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ وَلِيُؤْنِزُوا ذُرِّيَّتَهُمْ 172
 وَأَيُّ طَوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَلَامِ الْأَمْرِ بِالسُّورَةِ أَيْ إِذَا كَانَ شَأْنُ بَدَاءِ وَ
 لَامِ الْخَيْرِ قَوْلُهُمْ أَنْ يَفِيْلَ الْخَارِجُ وَأَنْ مُحَمَّدًا الْقَائِمَ فَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَرْسَمَ
 بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ فَالِدَامِ لَامِ الْخَيْرِ وَهِيَ مُفْتُوحَةٌ أَبَدًا وَهَذِهِ الدَّمُ إِذَا دَخَلَتْ
 عَلَى جِبْرِائِيلَ كَسَرَتْ الْفُتُورَةَ وَإِذَا تَوَسَّطَتْ أَنَّ الْكَلَامَ تَحْتَ الْأَوَّلِ أَكْلَ نَفْسٍ إِذَا
 بَدَأَتْ بِأَنَّ إِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنْتَ مُطْلَقٌ وَإِذَا تَوَسَّطَتْ فَلَتْ أَسْمَاءُ مُحَمَّدَانِ مُحَمَّدَانِ
 وَأَعْلَمَ أَنَّكَ عَالِمٌ بِمَا قَدْ دَخَلَتْ الدَّمُ عَلَى الْخَيْرِ كَسَرَتْ الْفُتُورَةَ أَنْ مَبْدَأُ كَانَ وَتَوَسَّطَتْ
 تَقُولُ أَسْمَاءُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ اسْمُ غُرُوبٍ قَالَ لَوْ أَنَّ شَهِدَ أَنَّكَ لَرَسُولِ اللَّهِ وَاسْمُكَ
 أَنَّكَ لَرَسُولِ اللَّهِ وَاسْمُكَ يَشْهَدُ أَنَّ الْمَنَافِعَ لَكَ ذُبُونٌ كَسَرَتْ الْفُتُورَةَ أَنَّ الدَّمُ الْخَيْرِ
 لَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَكَ كَانَتْ مُفْتُوحَةٌ لَتَوَسَّطَتْهَا الْكَلَامُ قَالَ الشَّاعِرُ وَأَعْلَمَ عُلَمَاءُ لَيْسَ
 بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ وَأَنْ لِيَانِ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
 حَصَّةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلٌ فَفَتَحَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ لَمَّا دَخَلَ الدَّمُ عَلَى الْخَيْرِ
 وَكَسَرَ الْفُتُورَةَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي قَوْلِهِ وَأَنْ لِيَانِ الْمَرْءِ وَبِحِجْزِ الْخَيْرِ قَوْلُهُ
 الدَّلِيلُ وَالْأَيُّ قَوْلُهُمْ لَتَقْدِرُ فِي عَلِيٍّ وَهَذِهِ الدَّمُ بِسُورَةٍ قَالَتْ اسْمُ غُرُوبٍ
 لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكُمْ وَما تَأَخَّرَ مَعْنَاهُ لَكِي يَغْفِرُ نَفْسُكَ يَغْفِرُ
 بِلَامِ كَيْ وَلَامِ الْحُجُودِ مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ وَمَا كُنْتَ تَخْرُجُ مَا لَكَ اسْمُ غُرُوبٍ
 وَمَا كَانَ اسْمُ لَبْعَدْنَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ عَمَلُهَا النَّصْبُ وَهِيَ بِسُورَةٍ وَمَعْنَى الْحُجُودِ
 إِذَا خَالَ حَرْفُ الْحُجُودِ عَلَى الْكَلَامِ وَهُوَ مَا وَلَامِ الْبِنَاءِ مُفْتُوحَةٌ كَقَوْلِ
 الشَّاعِرِ يَا لَكُنْ شَرَّ رَأْيٍ كَلْبًا يَا لَكُنْ أَيْتُ الْفُتُورَةِ وَلَامِ الْاسْتَفْهَامِ
 بِسُورَةٍ تَقُولُ يَا لَعَبْدَ اللَّهِ لَا مَرْءَ وَاقِعٌ قَالَ الشَّاعِرُ بِالْقَوْمِ لِرُفْقَةِ الزَّفَرَاتِ وَ
 لَعَيْنِ كَثِيرَةٍ الْعَبْرَاتِ وَلَامِ التَّعْجِيبِ مُفْتُوحَةٌ أَبَدًا وَتَوَسَّطَتْ لَطُوفٌ زَيْدٌ لَكُمُ عَمْرُ
 أَيْ مَاطُوفُهُ وَاسْمُكُمْ وَالدَّمُ فِي مَوْضِعٍ لَا كَقَوْلِ اللَّهِ عَنْ وَجَلَّ دَانَ وَجَدْنَا

اَحْتَرَمُ لِفَاسِقَيْنِ مَعْنَاهُ مَا وَجَدْنَاهُ اَكْثَرَهُمُ الْاَفَاسِقَيْنِ وَمِثْلُهُ تَالَهُ اَنَا
 لِنِي ظِلَالِ مَبِينٍ قَالَ الشَّاعِرُ تَكَلَّلَ اَمَلٌ اَنْ قَتَلْتَ لِمَسْلُحًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ
 الْمَنَعِدِ بِعَنِي مَا قَتَلْتَ اِلَّا مِثْلًا وَلَا مَ الْقِسْمِ قَوْلُكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ لَتَبْلُوتَ فِي
 اَمْوَالِكُمْ وَاَنْفُسِكُمْ وَلَسْتُمْ مِّنَ الَّذِينَ اَوْتُوا الْكِتَابَ وَلَقَوْلُهُ
 تَعَالَى لَتَجِدَنَّ اَشَدَّ اِلَّا مِثْلًا وَمِثْلُهُ تَالَهُ اَنَا اَلْوَعِيدُ قَوْلُهُ
 عَزَّوَجَلَّ لَيَكْفُرُوا بِمَا اٰتَيْنَاهُمْ وَلَيُتَمَتِعُنَّ فَنُوفَ يَعْلَمُونَ وَهُوَ لَقَوْلُكَ لِلرَّجُلِ تَقَدَّ
 لَيَفْعَلَنَّ فَلَا تَنَ اَحَبُّ فَاَنِي مِّنْ ذَرِّيَّتِهِ وَلَا مَ اَلْثَالِيَهُ اَنْ تَقَدَّ اَلْشَّرْطُ
 فَهُوَ لَا مَ لَيَنْ يَقُولُ اَسْ عَزَّوَجَلَّ لَيَنْ لَيَفْعَلُوا اَمَّا اَمْرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَمِثْلُهُ كَلَّا لَيَكُنَّ
 لَمْ يَنْتَه لِنَفْعًا وَاِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ قَتَلَ لَمْ اَلْشَّرْطُ وَلَا يَدَّ لَلَامِ اَلْثَالِيَهُ اَنْ يَكُونَ
 قَتَلَهُ اَمَّا اَلْقِسْمِ مِثْلُ قَوْلِهِ لَيَكُونَنَّ وَلَا مَ جَوَابُ الْقِسْمِ قَوْلُكَ تَالَهُ اَنَا
 فَعَلْتَ لَتَجِدَنَّهُ بِحَيْثُ نَحْبُ وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ اَلشَّاعِرُ نَبَا وَاَوْسَوَا اِلَى اَلْمُجْدِ
 وَاعْلَى وَاَقِيمَ حَقًّا اَنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَنَّ فَلَا مَ لَيَفْعَلَنَّ جَوَابُ الْقِسْمِ وَاللَّامُ
 اَلَّتِي فِي مَوْضِعٍ مِّنْ قَوْلِهِمْ لَيَفْعَلَنَّ كَفَّةً وَلَا مَ اَلْمَدْحُ بِاَلِكِ رَجُلًا صَالِحًا وَبِاَلِكِ خَيْرًا
 سَاءًا وَلَا مَ اَلَّذِي بِاَلِكِ رَجُلًا سَاقِطًا وَبِاَلِكِ رَجُلًا حَسَنًا هَلَّا وَاللَّامُ اَلَّتِي فِي مَوْضِعٍ
 عَلَى قَوْلِهِمْ سَقَطَ لَوْجُهُ وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ يَجُوزُ لَلَاذْقَانِ سَجْدًا
 اِى عَلَى اَلْاَذْقَانِ وَاللَّامُ اَلَّتِي فِي مَوْضِعٍ اَلْفَاذُ قَوْلُهُ اَحْسَنْتَ لِي رَيْدًا لَيَكُنَّ نَفْعًا
 اِى فَكَفَرْتَ سَفَعْتَ وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ فَالْتَقَطَهُ اَلْاَنْ فَرَعُونَ لَيَكُونَنَّ هَلَّا
 وَمِثْلُهُ رَبَّنَا اِنْكَ اَنْتَ فَرَعُونَ وَمَلَاةُ رَيْنَةٍ وَامُولاةُ اَلْحَيَوَةِ الدُّنْيَا
 رَبَّنَا لَيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِكَ اَنْى فَاَسْأَلُوْا عَنْ سَبِيلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ لَنَا هَضْبَةٌ
 لَا يَدْخُلُ اَلذِّكُّ وَسُحْقًا وَيَا وَي لَيَبْهَأُ الْمِجْمَرُ لَيَفْعَلَنَّ اِى فَيُعْصَمَا وَاللَّامُ
 اَلَّتِي فِي مَوْضِعٍ اِلَى قَوْلِكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى اِذَا اَقْلَتَ سَحَابًا ثَقَالًا اسْتَفْنَا هَلَّا
 اِى اِلَى بَلَدٍ مَعْنَاهُ وَاللَّامُ اَلَّتِي فِي مَوْضِعٍ اَنْ قَوْلُكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ وَمَا اَمْرُوْا اِلَّا لِيَعْبُدُوْا اِلَهًا

معناه

مَعْنَاهُ اِلَّا اَنْ يَعْبُدُوْا اِلَهًا وَلَا مَ جَوَابُ لَوْلَا لَوْلَا زَيْدٌ لَوْ زَيْدٌ وَلَوْ مُحَمَّدٌ 173
 لَا يَتَشَكَّلُ قَالَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ وَلَوْلَا اَجَلٌ مَسَى لَقَضَيْتُ بِهِمْ وَلَمْ اَطْرَحْ مِثْلَ قَوْلِ
 الشَّاعِرِ لَتَقْدَرَنَّ اِنْ نَادَى جَدُّوْا كَيْفِي فَلَا اَسْغَى عَلَيْكَ وَلَا نَحِيْطِي طَرَحْتَ
 اَللَّامُ فِي مَوْضِعٍ اَطْرَحَ فِي اَوَّلِ الْكَلَامِ وَلَا مَ جَوَابُ اَلِاسْتِفْهَامِ مِثْلُ
 قَوْلِكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ اِذَا مَا مَتَّ لَسَوْفَ اَخْرُجُ حَيًّا وَلَا مَ اَلْيَسْخُجِ مِثْلُ
 جَمَلٍ وَجَمٍّ وَلَحْنٍ وَاشْبَاهِ ذَلِكَ وَلَا مَ اَلْمُتَعَرِّفِ اَللَّامُ فِي الرَّجُلِ وَالنَّفْسِ
 وَالْحَايِطِ وَهِيَ تَكَرَّرَتْ فَاِذَا قُلْتَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالنَّفْسُ صَارَتْ
 مَعْرُوفَةً يَادْخُلُ اَلْاَلْفُ وَاللَّامُ وَلَا مَ اَلْاَخْفَامِ مِثْلُ قَوْلِكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ اِنْ
 لَيُضِلُّنَا وَقَوْلُهُ اَيْضًا عَسَى اَنْ يَكُونَ رَدِّفٌ لِّكُم مَعْنَاهُ رَدِّفٌ لِّكُم
 قَالَ الرَّاجِزُ اَمْ خُلِيسٌ لِّعَجُوزٍ سَلَمِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ الْحَمِّ بَعْضُ الرَّقِبَةِ
 اَدْخَلَ اَللَّامَ لِعَجُوزٍ اَفْحَاءًا وَلَا مَ اَلْمُعَارِضِ مِثْلُ قَوْلِكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ اِنْ فِي ذَلِكَ
 لَا يَتَّ لَيَقِيمُ يَوْمِنُونَ وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ حَوْوٍ وَلَا مَ اَلتَّغْلِيْطِ لَهْلِكَنَّ
 زَيْدًا وَلَا مَ اَلْمُنْقُولِ قَوْلُكَ اَسْ عَزَّوَجَلَّ يَدْعُوْا لِمَنْ ضَرَّةٌ اَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ
 مَصْرُ الْبَابِ **جَمَالُهَاآت** وَهِيَ تَسْعُ هَا يُسْخِجُ هَا هَا
 اسْتِرَاحَةٌ هَا هَا اَلْبَيْتِيَّةُ هَا هَا اَلتَّرْتِيْبُ هَا هَا اَلصَّيْدُ
 وَهَا اَلْمُبَالَغَةُ وَالتَّعْجِيْمُ هَا هَا اَلتَّأْنِيْتُ هَا هَا تَحْوَلُ تَاهَا هَا
 تَكُونُ فِي نَفْعِ الْمَذْكُورِ هَا هَا اَلسَّجْدُ فِي الْوَجْهِ وَالسَّبْدُ وَالشَّفَّةُ لَيْسَتْ
 تَتَغَيَّرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَهَا اَلِاسْتِرَاحَةُ لَقَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ مَا غَنَى عَنِّي
 مَالِيَةٌ هَلَكْتُ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ الشَّاعِرُ مَهْمَا لِي اَللَّيْلَةُ مَهْمَا لِي
 اَوْ دِي بِنَعْلِي وَمِثْلُهُ يَا اَوْسَ لَوْ نَالَتِ اَرْمَاحُنَا كُنْتُ كُنْ تَهْوِي
 بِهَ اَهْاَوِيَّةُ هَا

الستين وكذلك نعمل العرب إذا اجتمع حروف من جنس جعلوا
 بدله حرقا من غير ذلك الجنس مثل قول الله عز وجل وقد جاب من
 مضاهداً ونسماها وكذلك قول الله عز وجل ثم ذهب إلى أهله في
 تخطيط فحول الطاء تاء قال العجاء تقضي الباري إذا الباري كسر
 أراد تقضي فحول الصاء تاء فاعلم والتاء تأتي تكون بدلا
 بين اللام مثل التاء في ستة أحدهم سبعة حروف على ذلك
 أكل إذا صغرت أو نبت قلت سديسي والتاء دخلت للتاء
 لتختل على اللسان والنطق واما قول الله عز وجل ولقد يترابنا الرآن
 للتراب فحول من مدح أصله جذ حرك فاجتمع ذال وتاء
 فحجها فيت من بعض من بعض والتاء الرصد قرأه رأت أو ان
 يريدون أو وان فحولت التاء صيغة منه قول الله عز وجل ولات
 حين ضامها لا طير ما لا تهي ذكرى بكهنية العيش والآن ذكر
 بالستين المواضع معناه لا هي أي لا حيث وأنت التي تكون بذكر من التوا
 كان يحكم من أم تايض شرا حين عكرت أبنها فهاش حمله نضعا ولا
 وضعت نينا ولا رضعته غيلا ولا لمته نحا ما قهر فحولت نضعا أي
 ما حملته ولنا جافض وأصله وضعا والبيت أن يخرج الصبي
 يخلبه قبل رأسه وهو عيت ولا رضعته غيلا ولا فضله أن
 يرفع المرث أبنها وقد حلت بغيره فهي جبل ولا لمته على ما قهر أي لم يتم
 مستكيا غيظا وبكا والتاء الزائدة أنت تخرج
 وأنت تدعيب والتاء التي تكون بدلا من اللام في بعض اللغات يقولون

تلات

تلات آتيلك في نعتي الآن آتيلك قال الشاعر 175
 تلات فكل ان تاني حثا وصلينا كاز عحت تلتا
 يعني الآن وفات ابوحة الموصلي ه ه ه
 العاطفون حيث كامن عاطف والمفضلون بذا اذا انغوا
 والمتار التي تكون بدلا من الصاد في لغة بني محلولين الصاد
 من اللصوف تاء يقولون لصوت وكذا في اللصوف لشت بحال
 الواو **واو** واو سخي ه وواو استيناف ه وواو فكل
 او وواو الشق ه وواو عطف ه وواو فوضوكل ه وواو معلولة
 تقع في الافعال ه وواو لا بجم ه وواو لا عراب ه وواو الصبر داخل
 داخله مع وواو لا عراب ه فاما واو سخي فحول واو اسم او فعل تكون
 لأمرها في كل حال فهو واو سخي مثل واو ذهب وعمر وواو
 واشباه ذلك وواو الاستيناف معناه الابتداء مثل واو لهم خرجت
 وزيد وعمر وكحل واو نورد ه في أول كلامك فهي واو استيناف
 وان شئت قلت ابتداء وواو العطف وان شئت قلت واو
 النسق وكحل واو نعطف بهما لاسماء على أو أيتها واللك
 آخر الفعل على الأول مثل واو لا اسم على اللزب وهي واو عطف

مثل كلت زيدا ومحمدًا ورأيت عمرًا وبكرًا نصبت ورأيت
 عمرًا وبكرًا نصبت زيدًا بايقاع الفعل ونصبت محمدًا نسفًا
 عليه الواو على زيد وهو مفعول به وكذلك آخر الحرف على كقول
 نقس على هذا وواو الاتهام مثل قول الله عز وجل الذين كنزوا
 وصدون عن سبيل الله مفساة يصدون عن سبيل الله مفساة
 يصدون قالوا وفيه واو تحميم ومثله ولقد اتينا موسى
 وهرون الرفاق فضياء قالوا ولا موضع لها الا انما ادخلت
 حسوا ومنه قول امرئ القيس فلما اجزنا ساحة الحي واشجا
 بنا بطن خيت دني قفاي عقتل مفساة انشى فادخل الواو
 وحسوا واخى ما جت هت ليس هو حقه وواو الاعراب
 قولهم اخرك وابرك في حال الترفع واوا الضمير قولهم يخرجون و
 يقومون يقصدون وضمير الجمع المذكور كما كان في الاسماء
 معروا وعرب وما كان في الافعال فهو واو الضمير والواو
 التي تحوز مثل قول الله عز وجل لينا لمبعوثون او اباقونا الاولون
 مفساة وايونا وماقوتس وراى من ما سبى به الجبار او قطعت
 به الارض او حليم به الموتى وما كان من هذا الموصوف
 حرف من حروف الذوق وليس معنى الواو انصت قال

الواو

جميع

السابعة الذباني هـ قالت فيا ليت ما هذا الحام لنا الى 176
 الى حاميننا او نصفه فقد مفساة وفضنه والواو مفساة
 بل قوله عز وجل وارسلناه الى ماية اقب او يزدون يحيى بل
 وقد توسع ام في موضع بل كما قال الاخطا التغلبي هـ
 كذا نك عيشك ام رأيت بواسط غلس الظلام من ارباب خيال
 مفساة بل رأيت بواسط هـ والواو المفعول له تقع في الاسماء
 والافعال فاذا وجدت اسما او فعلا بين فيه واو او تاء فلم يثبت
 وذلك انه اذا ردت الى فعلت ذلك الاسم والفعل مفعول مثل
 اعور ومقول وتحويل هذه افعال مفعولة تاء التوسيد وذكر ذلك
 اذا ردتها الى فعلت لم يثبت الواو والتاء للعد التي اخبرك
 الا ترى انك تقول قلت فتنقض عن الاصل لان فعلت في
 الفعل الصحيح اربعة احرف وقد ثلثه احرف والفعل
 الصحيح الذي لا يثبت عنك فعلت منه ولا تنقل حركة ولا تكون
 بعضها البعض مثل ما يتحول في قولك تقول فالتاء متحركة والواو
 ساكنة ومقول مفعول انقل عن يكون الواو الساكنة وتحولت
 العين من موضع الواو من فعل تقول ولو كان فعلا صحيحا
 لم يتغير لكونه يثبت ويثبت ثم ويخرج ويدخل فلهذا الفعل مختص

لا تك تقول اذا قلت ضربت فقلت لم يتغير منه شيء وهو قيا
 ثم الباب **قال الامام الفكا** في شناعة لا يه
 ولا استثناء ولا تحقيق ولا في موضع الراء ولا في موضع غير
 ولا شق ولا صلة ولا انشئ ولا في موضع لكن ولا في معنى ليس
 ولا في موضع لست ولا التبرية فالهني لا تخرج والتضرب
 ولا تشتم ولا تنقم والتهني حرم اذرا والجحد هو قول العرف
 واقسموا بالله جحد ايمانهم لا يفت الله من يموت بل رفع يفت
 لانه فعل مستفيد وهو معنى جحد ومن نراد لا تحذف الوصية
 فانه نهي وهو جرم وانما كسرت لا تقبل الراء والندم ولا استثناء
 اذا لم يكن تركية في فعل القوم فهو نصب الاتي انك تقول
 الاتي زيد الم يخرج ومحمد لم يقدم فلذلك انصب والتحقيق
 ما خرج من القوم الا زيد وما قوم من القوم لا محمد رفعت زيدا
 ومحمد الاتي لها الفعليه قال الله عز وجل ولم يكن لهم شهاد
 الا انفسهم رفع الشهاد عن التحقيق لانهم هم الشهاد او كذلك
 تقول لا اله الا الله ولا رجب الا زيد وما في الدار الا محمد
 وما جاني الا ابوك يعني الوكيل كما قال الشاعر

وكل اخ مفارقة اخوه لعمر ابيك الا لفرقدان معناه والنوقد
 يفتقان ومنه قول الله عز وجل الا الذين ظلموا منهم فلا تحتم
 واخشوني يعني غير وقال ايضا تعذر وتعالى منار المغنوب
 عليهم ولا الضاليت اي غير الضاليت ومثله ايضا
 انطلقوا الى طل ذي ثلاث شعب لا طليل ولا يغيا اي
 غير طليل وقال الموهبي ابي سلمة لضبي حتى تناهي الى
 فاجتنى صبي ولا شجيم اذا ما حبه غنوا والحشو
 مثل قول الله عز وجل ما منقل الا لتجد معناه ان تسجد
 قال العجاج وما الوم البيض لا تسخر من شحط الشيخ
 والاذعرا معناه ان تسخر وان تذعرو ولا الصلة
 قوله عز وجل لا اقيم حجارة اقيم ولا النسق
 تقول رأت محمدا الاخلا دموت غدا لا ظرو هذا محمدا لا عمرو
 ولا معنى لكن قول الله عز وجل ما انزل علينا القرآن بل انزلنا
 نصب تذكرا على معنى لكن تذكرا لان التحقيق ولا تحقيق ولا
 التبرية كما مال الزيد ولا عقل الجرو ومعنه قول الله عز وجل لا
 ريب فيه ولا يبع فيه ولا خلة ولا شاعة ومن رفع جعل لا في معنى
 ليس مع وليس شاعة ولا معنى لكن قول الله عز وجل اللهم ان
 الحريش بن حبله يا علي والي وخذله وكان في جوارحه لا عهده
 شي سبي لا فعله يعني لم يفعل كذا الباب والحمد لله كثيرا

لا يفتقان
 لا يفتقان

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP NO	Hacı Beşir Ağa
SAYFA NO	
YAYIN NO	79